وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

التّحليلُ النّحويُّ
عند ابن هشام الأنصاريّ
المتوفّى سنة (٧٦١ هـ)

أطروحة تقدم بها

وائل عبد الأمير خليل مراد الحربيّ

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

علي ناصر غالب

١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م

Ministry of Higher Education and Scientif Research
Babylon University
Education college
Arabic Language Department

Grammatical Analysis Of Ibn – Hisham Al-Ansari

(dead at ٧٦١ A. H)

Athesis presented By:

Wail Abdul -Ameer Khaleel Murad Al-Harbi

To
The Cuncil of college of Education
In
Babylon University
As apart of requi sites to obtain The Doctorate degree in philosophy of Arabic Language and its Arts

Supervised by :

Dr. Ali Nasir Ghalib

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ

بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً * وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ

مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِي العَظِيمِ

سورة الإسراء، الآيتان: ٨٤-٨٥ .

الإهداء

إلي

مصدر ما أملك .....

إلي الذي يملكني وما أملك

الذي أرضعني حبَّ العربية

فأوقفني في الحرف وقال لي:

الحرف

الحرف

الحرف

عاشق الحكمة .. أبي

وائل

١٢ / ذو القعدة / ١٤٢٨

١/ كانون الأول / ٢٠٠٧

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـــ " التحليل النحوي عند ابن هشـــام الأنصـــاري المتوفى سنة (٧٦١ هـــ) " قد جرى بإشرافي في كلية التربية – جامعة بابل ، وأنها قـــد استوفت خطتها استيفاءً تاماً .

المشرف :

أ. د. علي ناصر غالب

الإمضاء :

التاريخ / /

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية

أ. م. د. عامر عمران الخفاجي

الإمضاء :

التاريخ / /

التمهيد

التحليل النحوي : تعريفه، ونشأته

التّحليل، لغةً: هو مصدر قياسيّ على زنةِ: (تفعيل) من الفعل الثلاثي المزيد: (حلّل، يُحلّل)، الذي يعود إلى الفعل الثلاثي (حلّ)، و(حلّ) الشيء، أي: فتحه وفكّه. جاء في تهذيب اللغة: ((الحلُّ: حلّ العقدة، يُقال: حللتها أحلّها حلّاً، فانحلت))[1]، واكتفى الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) بذكر هذه العبارة، ((وحللت العقدة فانحلّت))[2]، للدلالة على الفتح والنقض وإزالة الارتباط من العقدة، كما هي الحال عند الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في نصه السابق.

وجاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ((الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلّها عندي: فتح الشيء، لا يشذ عنه شيء))[3]، وأغلب الظن أن اللغويين قد استمدّوا عباراتهم في تفسير هذه المادة من النص القرآني، إذ ورد فعل الأمر منه في قوله تعالى ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۝ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[4]. وقد شرحه الراغب الأصفهاني بالقول: ((أصل الحلّ: حلّ العقدة.... وحللت: نزلت، أصله من حلّ الأحمال عند النزول، ثم جرّد استعماله للنزول، فقيل حَلَّ حلولاً))[5].

قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ) إنّه من ((حلَّ العُقدة يحلُّها حلّاً: فتحها ونقضها فانحلت. والحلّ: حل العقدة))[6].

أما الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) صاحب معجم تاج العروس فقد نقل كلام الرّاغب الأصفهاني السابق بنصه[7].

وقد ذكر اللغويّون القدماء دلالات أخرى كثيرة، يدور معظمها في فلك هذه الدلالة؛ يصبّ فيها، أو يتفرع منها. من تلك الدلالات ما نجده في تحليل اليمين عند أهل الفقه مثلاً، وَرَد في لسان العرب: ((وحلّل اليمين تحليلاً وتحلّةً، وتحلّاً.... كفّرها... وأصل هذا كله من تحليل اليمين وهو أن يحلف الرجل ثمّ يستثني استثناءً متصلاً باليمين غير منفصل عنها.... ومنه قول كعب بن زهير[8]:

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري: (حلّ) ٢٨٠/٣.

(٢) المحيط في اللغة ، الصاحب بن عباد: (حلّ): ٢/ ٣١٤.

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: (حل) ٢٠/٢ . وينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي: ١/ ٤٧٤.

(٤) سورة طه، من الآية: ٢٧—٢٨.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: (حلّ) ٢٥١.

(٦) لسان العرب، ابن منظور: (حل) ٣ / ٣٠٠.

(٧) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: (حل) ٧/ ٢٨٣.

(٨) ديوان كعب بن زهير: ٨٧.

تخـدي علـى يسـرات ، وهـي لاحقـة بــأربع ، وقعُهــنَّ الأرض تحليــلُ

.... أي قليـل، كمـا يحلـف الإنسـان علـى الشّـيء أن يفعلـه فيفعـل منـه اليسـير يُحلّـل بـه يمينه....))[1]. ومن هنا صار للفظ (التحليل) معنـى اصـطلاحي متميـز في الشـرع، فمعنـاه الاسـتثناء أو الكفّارة التي تحلّ الارتباط والتّرتب بين اليمين والعقاب[2].

وقد عدّها المعجم الوسيط محدثة جاء فيه ((حل العقدة– حـلاًّ: فكّهـا، ويقـال: حـلّ المشـكلة ونحوها. والجامد: أذابه. والكلام المنظوم نثره... حلَّل العقـدة: حلّهـا، والشـيء: رجعـه إلى عناصـره. يقال: حلّل الدم، وحلّل البول. ويقال: حلّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها (محدثة)))[3].

وقـد انتشـرت أبعـاد هـذا المصـطلح في ميـادين العلـم المختلفـة، فظهـرت في العلـوم التطبيقيـة والطبيعية بصورٍ كثيرة وشائعة، فقد استعمله علمـاء الإحصـاء والرياضـيات، ويبـدو أنَّ ((التحليـل عنـد علماء الرياضيات المعاصرين مرادف للجبر، أو لحسـاب اللانهايـات))[4]. وهـو يعـني عنـدهم ((تفكيـك العدد لمعرفة مكوناته الأصلية..... وفي الفيزيـاء تبـدّى بـين أيـدي العلمـاء تحليـل الطيـف الضـوئي إلى عناصره المكوّنـة مـن الألـوان ، وفي الكيميـاء والعلـوم الطبيعيـة شـاع اسـتعماله لاكتشـاف كنـه الجسـم المدروس، سواء انحلّ إلى عناصره أم لم ينحل، وفي الجيولوجية استخدم بشـكل تـأليفيّ، بغيـة معرفـة الأصل والطريقة، لترتيب الوحدات التي تتكوّن منها الصخور، ومعرفة الحركات المسببة لذلك))[5].

وقد امتدت مساحة استعمال هذا المصطلح لتصل إلى مجـالات العلـوم الإنسـانية المتنوعـة، مـن ذلك أنه يرد عند علماء المنطق، وهم يريدون به: ((دراسة الصور الأولية للإدراك الذهني))[6]، كما ظهر في علم النفس وهو يعنى ((بتحليل القدرات والمستويات والمهارات، وأصبح له في علاج الأمراض النفسيّة طرائق ومدارس مختلفة))[7]. إذ يعرّف علمـاء الـنفس التحليـل النفسـي بأنّـه ((طريقـة لعـلاج الأمـراض النفسية بالتقصي السيكولوجي العميق وتفسير التصرفات: (أفعال ، كـلام) ونتاجـات الفـرد، أصـبحت

---

(١) لسان العرب: (حلل) ٣/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: التحليل النحوي،أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: ١٢.

(٣) المعجم الوسيط: ١/ ١٩٣–١٩٤ (حلّ).

(٤) المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا: ١/ ٢٥٥.

(٥) التحليل النحوي، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: ١٣. وينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب: ٤/ ٢٨١.

(٦) التحليل النحوي، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: ١٣.

(٧) التحليل النحوي، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: ١٣.

مجموعة من المبادئ والقواعد للمعرفة النظرية وعلم اللاشعور))[1]. أما الفلاسفة فقد استعملوا مصطلح التحليل؛ إذ ورد في (رسائل إخوان الصفاء) في الرسالة الرابعة عشرة الخاصة بالقسم الرياضي فصلٌ في طريقة التحليل والحدود والبرهان، جاء فيه: ((اعلم بأن معنى قولنا: الشخص، إنما هو إشارة إلى جملة مجموعة من أشياء شتى، أو مؤلفة من أجزاء عدّة منفردة متميزة عن غيرها من الموجودات. والأشخاص نوعان، فمنها مجموع من أجزاء متشابهة مثل هذه السبيكة، وهذا الحجر، وهذه الخشبة، وما شاكل ذلك من الأشخاص التي أجزاؤها كلها من جوهر واحد. ومنها أشخاص مجموعة من أجزاء مختلفة الجواهر، متغايرة الأعراض، مثل هذا الجسد، وهذه الشجرة))[2]. ثمّ يذكر أمثلة يوضّح بها أجناس الأشخاص، ثمّ يقول: ((وعلى هذه المثالات يعتبر طريق التحليل حتى يتضح إن الأشياء المركبة من ماذا هي مركبة ومؤلفة، فعند ذلك يعرف حقيقتها))[3]. ويبدو أنَّ الفلاسفة يعدّون التحليل وسيلة لمعرفة حقيقة الأشخاص، جاء في الرسائل: ((بالتحليل تعرف حقيقة الأشخاص، أعني كلَّ واحد منها مماذا هو مركب، ومن أي الأشياء هو مؤلف، والى ماذا ينحل، وبالحدود تعرف حقيقة الأنواع من الأجناس كل واحدٍ منها. وبكم فصل يمتاز عن غيره ، وبالبرهان تعرف حقيقة الأجناس التي هي أعيان كليات معقولات))[4]. وهذا يعني أنهم يستعملون اصطلاح التحليل للدلالة على نقيض التركيب في في المفهوم الفلسفي. جاء في المعجم الفلسفي: ((التحليل عكس التركيب، وهو إرجاع الكلّ إلى أجزاءه))[5]، وقد فرّق الفلاسفة بين التحليل والتقسيم ((فقالوا: إنّ التحليل هو عزل أجزاء الشيء بعضها عن بعض، أما التقسيم فهو تفريق الشيء أقساماً غير معينة، والفرق بين الأمرين ظاهر، لأن أجزاء الشيء أبسط من الشيء أما أقسامه فمركبة))[6].

ولاصطلاح التحليل في رحاب الأدب ونقده نصيب وافر، إذ يتجه اهتمام المختصين بدراسة الأدب إلى تحليل النصّ الأدبي إلى مكوناته اللغوية والفكرية، وذلك في ضوء مدارس نقدية مختلفة، يعنى بعضها بتفكيك النص الأدبي، ودراسة بنيته اللغوية والفكرية، في حين يعنى بعضها الآخر بتحليل الخطاب الروائي على وجه التحديد[7].

---

(١) المعجم الموسوعي في علم النفس، نور بهير سيلامي: ٢/ ٥٣٠.

(٢) رسائل أخوان الصفاء: ١/ ٤٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٣١.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٤٣٠.

(٥) المعجم الفلسفي: ١/ ٢٥٤.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٢٥٤.

(٧) ينظر: تحليل الخطاب الأدبي، محمد عزّام، ٩– ٣٣٨.

كما ظهرت دراسات في اللغة، تحاول رسم منهج لتحليل النص النحويّ ووضع ملامح محدودة لخطواته العملية والتطبيقية[1].

وهكذا نجد أن التحليل في ميادينه المختلفة إنما هو ((منهج عام يراد به تقسيم الكلّ إلى أجزائه، ورد الشيء إلى عناصره))[2].

التحليل النحوي اصطلاحاً : لم يرد استعمال التحليل النحويّ عند النحويين واللغويين القدماء بالمعنى الذي يرد عند المحدثين، إذ كانوا يستعملون مصطلح الإعراب تعبيراً عن الغاية نفسها. يدل على ذلك ما نجده بين أيدينا من كتب إعراب القرآن الكريم وكتب شروح الدواوين الشعرية التي يقدم مضمونها تحليلاً نحوياً، قد يشاركه في بعض الأحيان وجود تحليل صرفي أو تفسير لغوي على وفق المنهج الذي يعتمد عليه المؤلف ويلتزم به، آنذاك.

وقد نبه على ذلك بعض المحدثين؛ فبيّنوا أن الإعراب عند القدماء يقابل اصطلاح التحليل النحوي الذي شاع في العصر الحديث. ولعل الدكتور تمام حسّان أوّل من لفت الأنظار إلى ذلك، قال: ((إن الإعراب تحليل للوظائف في السياق، وليس تحليلاً لمعاني المفردات ولا لدلالة الجملة))[3]. وعاد ليؤكد ذلك في كتاب (اللغة العربية: معناها ومبناها)، إذ ذكر فيه أن النحويين القدماء ((أطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحوياً اسم: الإعراب))[4]، وقد ردّد ذلك في مواضع أخرى[5]. وممن صرح بذلك أيضاً الدكتور محمد إبراهيم عبادة، وذلك في حديثه عن إعراب الجملة العربية أو تحليلها، فيقول: ((لا نريد بالإعراب هنا تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ولا ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، إنما نريد بالإعراب ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية من تحليل لغوي للجملة، بتحديد نوع الكلمات ووظيفتها في الجملة أو جميع الكلمات والمركبات فيها، كبيان ما في الجملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو مفعول به أو حال... الخ وبيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة في الجملة))[6].

---

(١) ينظر: تحليل النّصّ النّحويّ، منهج ونموذج، د. فخر الدين قباوة: ١٣– ٣٠.

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٢.

(٣) القرائن النحوية واطرح العامل والاعرابين التقديري والمحلي، د. تمام حسان (بحث)، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد ١١، الجزء الأول، ص ٤٠.

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٢٣٢.

(٥) ينظر: المرجع نفسه: ١٨٤، ١٨٩، ١٩١.

(٦) الجملة العربية، د. محمد إبراهيم عبادة: ١٥٢.

وقد عرّف الدكتور مهدي المخزومي الإعراب تعريفاً ينطبق على التحليل النحويّ إذ قال عنه إنَّه: ((بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغويّة، أو من قيمة نحوية، لكونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً))[1].

وقد بين الدكتور محمد إبراهيم عبادة الهدف من التحليل النحوي، أو الإعراب كما يسميه القدماء بالقول: ((الغاية من الإعراب بهذا المعنى أو تحليل الجملة هو تصوير مختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر، وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى))[2] الذي يقصده صاحب النص .

ولعل إطلاق القدماء مصطلح الإعراب على عملية تحليل الجملة يعود إلى أن تحليلهم للكلام أو الجملة إنما يمثل إعراباً وإبانة عن موقع الكلمة والجملة، انطلاقاً من المعنى اللغوي للإعراب، وهو الإبانة والإفصاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الإعراب يرتبط بشكل واضح بالعلامات الإعرابية، التي عني بها النحويون عناية بالغة، لأنها الأثر الظاهر والملموس عند وقوع اللحن والخطأ في الإعراب.

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نرتضي في تعريف التحليل النحوي اصطلاحاً ما ذكره الدكتور فخر الدين قباوة له بأنه: ((تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً))[3].

نشأة التحليل النحوي : لا شك في أن التحليل النحوي، بالمفهوم الذي عرضنا له آنفاً، قد ظهر عند النحويين القدامى، وبدأت بوادره تظهر مع الخطوات الأولى لنشوء النحو العربيّ، إذ أنهما صنوان لا يمكن التفريق بينهما، ولعل من المنطقي أن يكون التحليل مسبوقاً بمرحلة الاستقراء اللغوي، التي قادت النحويين إلى وضع أسس للتصنيف النحوي، ومن ثم تحديد معالم الأقسام، فانتهى هذا الاستقراء إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف مثلاً[4]، وتحديد المعرب والمبني من الأقسام الثلاثة السابقة، كما لا يخفى أثر الاستقراء في تصنيفهم أبواب النحو العربي إلى: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، في الأسماء، والمرفوعات والمنصوبات والمجزومات في الأفعال، بل أن الاستقراء يمتد ليشمل تحديد العوامل النحوية التي نسبوا إليها التأثير النحوي أو التصرف الإعرابي، فهو بلا شك أمر

---

(١) في النحو العربي،نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٧٢، وقضايا نحوية،د. مهدي المخزومي: ٧٩.

(٢) الجملة العربية، د. عبادة: ١٥٢.

(٣) مشكلة العامل النحوي، فخر الدين قباوة: ٥١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢، وقضايا نحوية: ٧٩.

(٤) قال ابن فلاح اليمني: (إن انحصارها في ثلاثة بالاستقراء)، المغني في النحو: ١/ ٨٠.

يقوم على استقراء اللغة لتحديد عوامل النصب أو الرفع أو الجزم، ولعل من صور الاستقراء في هذا المجال ما ترويه كتب التراجم من أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) قدّم للإمام علي (عليه السلام) صحيفة تحتوي أبواباً من النحو، ومنها (إن وأخواتها) ولكنه لم يذكر (لكن) معها، فسأله الإمام علي (عليه السلام) عن ذلك، فأجابه بأنه لم يحسبها منها، فقال له إنها منها فأضفها[١]، وكذلك حصرهم لعوامل الجزم، والعوامل التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وغير ذلك[٢]. وقد اعتمد النحويون الأوائل على أصل مهم أقاموا عليه استقراءهم، ألا وهو السماع والأخذ المباشر للغة من أفواه الأعراب والفصحاء من العرب، ثم جاءت مرحلة القياس على النصوص التي استقريت، وهو قياس ناقص، لأن ميدانه اللغة، وهي مما لا يمكن استقراؤه استقراءً كاملاً. ومع تطور الدرس النحوي واتجاهه نحو التقعيد والتقنين واعتماد الاصطلاح العلمي، بدأت تظهر بوادر التحليل العملي والتطبيق الإعرابي للجوانب النظرية التي تم وضعها بالاستقراء والسماع، وما وسعوه بالقياس على المسموع والمستقرأ. وغالباً ما كانت تظهر تلك البوادر التحليلية في المواطن التي يقع فيها اللحن والخطأ الإعرابي، الذي بدأ يظهر بعد انتشار الإسلام، وقد وقعت صور من اللحن في قراءة النص القرآني، مما دفع بأبي الأسود الدؤلي إلى إعراب القرآن، برسم الحركات الإعرابية على الحروف على شكل نقط،إذ يروى عنه أنه اختار ((رجلاً من عبد القيس، فقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيَّ فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت شيئاً من الحركات غنّة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك))[٣]، وهذا إنما يدلّ على أن النحو بدأ، أول أمره، بصورة تطبيقية تنطلق من احد عناصر النظام النحوي، وهو العلامة الإعرابية وهو أمر طبيعي، لأن العلامة الإعرابية هي مظنة الخطأ الأكثر وضوحاً، كما أن النص السابق يطرح أمامنا نتيجة علمية مهمة، وهي أن نقط المصحف كان مرحلة تمهيدية مبنية على التطبيق العملي، أدت إلى مرحلة وضع مختصر في النحو، وهي مرحلة نظرية تالية ومنبثقة عن الخطوة السابقة. وقد التفت الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى هذه المسألة فناقشها وانتهى إلى القول: ((اتفق معظم الرواة على أن أبا الأسود نقط المصحف تنقيط إعراب، وتنقيط المصحف على هذا الوضع الذي ذكره الرواة يدل على وضوح ظواهر الإعراب في ذهن أبي الأسود))[٤].

---

(١) ينظر: أمالي الزجاجي: ٢٣٨—٢٣٩.

(٢) ينظر: الاستقراء في النحو (بحث) في كتاب: دراسات في اللغة والنحو، د. عدنان محمد سلمان، ٢٠٥—٢٤٠

(٣) نزهة الألباء، ابن الأنباري: ٢٠، وينظر، مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي: ٢٩.

(٤) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم: ٢٢.

وهذا يدعونا إلى الموافقة على القول بأن ((الإعراب عند أبي الأسود علم بأحوال أواخر الكلم))[1] ، وبذلك نطمئن إلى أن نقط الإعراب لأبي الأسود ما هو إلا بداية التفكير في وضع أبواب النحو[2]، بشكل تطبيقي بدأ من القرآن الكريم، وقد قسّم الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي مظاهر إعراب القرآن الكريم إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: اتخذ فيها إعراب القرآن معناه اللغويّ، وهو البيان والإيضاح والتفسير. والمرحلة الثانية: تمثلت بإعراب القرآن من خلال نقطه وتشكيله، الذي قام به أبو الأسود. والمرحلة الثالثة: وهي التي أصبح فيها النحو علماً له أصول وقواعد، فأخذ إعراب القرآن في هذه المرحلة صبغة نحوية بحتة؛ إذ ((اتجه المعربون في ذلك إلى تبيان مواقع الكلمات في الآيات وتبيان فاعلها من مفعولها ومبتدئها من خبرها ومحذوفها من مذكورها وحالها من تمييزها، كما اتجهوا إلى إعراب ما يبدو أنَّه مشكل في تركيبه أو ترتيبه))[3].

وبهذا نصل إلى أن التحليل النحوي بدأت بوادره على شكل ملاحظات بسيطة، وتطبيقية في الأعم الأغلب، فقد ((جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة، منذ نشأة التفسيرات اللغوية؛ إذ كانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تقعيدية))[4].

إن بوادر التحليل النحوي الأولى اقترنت بنشأة النحو وبدايته، فقد ظهرت في النقد اللغويّ لبعض الشعراء، والتقويم اللغوي لبعض القراءات القرآنية. ومن ذلك، مثلاً، ما نجده عند ابن عباس (ت ٦٨ هـ) من تطبيق إعرابي كان يمارسه على النصوص القرآنية والشعرية، إذ ((كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلي، حتى ليصعب على الباحث استيعابها))[5]. وقد نقل لنا الفراء توجيهه لقوله تعالى ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[6]، قال: ((وروي عن مجاهد وابن عباس أنهما رفعا الأول، وقالا تفسيره: الحقُّ مني، وأقول الحق، فينصبان الثاني بـ(أقول)))[7]، وقد علّق الكافيجي (ت ٨٧٩ هـ) على قول ابن عباس بعد أن ذكره بالقول: ((ومعلوم أن ذلك عين النحو))[8]، ومن ذلك ما نقل عنه في قوله تعالى:

---

(١) قضية الإعراب في النحو العربي، د. عبد الحسين مبارك (بحث) مجلة الضاد، الجزء ٣،لسنة ١٩٨٩: ص١١٤.

(٢) ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ٤٤.

(٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ، د. محمد سمير نجيب اللبدي: ٢٩١ .

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٣.

(٥) مشكلة العامل النحوي: ٥٢.

(٦) سورة ص، الآية: ٨٤.

(٧) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٥٥.

(٨) شرح قواعد الإعراب، الكافيجي: ٦٤.

تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1]، قال صاحب إعراب القرآن: ((قال ابن عباس: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا))[2].

وقد كان لأبي الأسود الدؤلي أثره في نموّ التحليل وبروز ملامحه، ولاسيما أن كتب التراجم تنقل أن له تلاميذ يأخذون عنه ويناقشونه في ما يشبه الحلقة الدراسية[3]، ولا شك في أنهم في هذه الحوارات والنقاشات يتطرقون إلى مسائل تحليلية ونحوية، بالإضافة إلى قيامه بالعمل المهم في تاريخ النحو العربي ونشأته، وهو نقط القرآن نقط الإعراب. لقد كان ((لأبي الأسود الدؤلي شذرات من التحليل الإعرابي، تمثل الصور العملية، وحدود بعضها في نصوص مختلفة، تقرب إلينا البوادر المتوالية، وما ينبني عليها من تطور ونماء))[4]، إذ جاء في العقد الفريد أنه قال: ((من العرب مَن يقول: يقول: لولاي لكان كذا وكذا. وقال الشاعر[5]:

وكم منزل لولاي طحت ، كما هوى بأجرامه من قلةِ النيقِ منهوي

وكذلك: لولا أنتم ولولاكم: ابتداء وخبره محذوف))[6]. ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أن نسبة هذه الرواية إلى أبي الأسود تؤكد إحساسه النحوي ومعرفته بمواقع الكلام، وأنها فتحت باب الحوار على مصراعيه في مناقشة مسألة مجيء الضمائر المتصلة بعد الأداة (لولا)[7].

لقد ساهم أبو الأسود وتلاميذه في التحليل الإعرابيّ، ولاسيّما فيما يخص النص القرآني وإعرابه، إذ كانت تعقد مجالس ((أبي الأسود الدؤلي وتلامذته من بعده، فقد ذكر غير مصدر أنه كان يعلم العربية، كما ذكروا أن الحُرَّ النحوي أخذ عنه إعراب القرآن))[8]. ولعل من الأمثلة الواضحة على استمرار المظاهر التحليلية عند تلاميذه ما نجده عند يحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ) في حكايته مع الحجاج بن يوسف الثقفي عندما سأله: ((أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألحَّ

---

(١) سورة التوبة، من الآية: ٥٥.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٧٢٣.

(٣) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم: ٥٤.

(٤) مشكلة العامل النحوي: ٥٣ .

(٥) البيت ليزيد بن الحكم، في: الكتاب، سيبويه: ٢/ ٣٧٤، وأمالي القالي: ١/ ٦٨، والمفصَّل ، الزمخشري: ١٧٠، وشرح وشرح المفصل، ابن يعيش: ٢/ ٣٤٣، وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢.

(٦) العقد الفريد، ابن عبد ربه: ٢/ ٢٩٥.

(٧) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: ٢٩—٣٠.

(٨) المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني: ٨٧.

عليه، فقال: حرفاً، قال: أياً؟ قال: في القرآن. قال الحجاج: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال: تقول: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾[1] إلى قوله عزَّ وجل: ﴿أَحبَّ﴾ فتقرؤها (أحبُّ) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر (كان)، قال: لا جرم لا تسمع لحناً، فألحقه بخراسان))[2]، ومن هذه القصة نستطيع أن نضع أيدينا على بعض المصطلحات النحوية الجديدة التي استعملها يحيى في جوابه على سؤال الحجاج، وهي إنما وردت في سياق النقد النحوي الذي جاء مبنياً على تحليل قراءة الحجاج التي احتوت على لحن نحوي، فنلاحظ أنه استعمل مصطلحات تدل على تحليل الكلام بناءً على فهم أثر العامل: (كان)؛ ومن هذه المصطلحات: (النصب، وخبر، والرفع، وكان). وقد كانت هذه الاصطلاحات هي الجذور الأولى التي نمت وأزهرت وازدهرت في عصور التدوين اللاحقة [3] .

وقد أخذ التحليل النحوي يتضح عند النحويين اللاحقين، ولاسيّما عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)، إذ كثر ما تنقله كتب التراجم والطبقات عنه؛ من تحدّثه في المشكلات الإعرابية، ولاسيّما الذي كان يدور بينه وبين الشعراء[4]. من ذلك أنه سمع الفرزدق ينشد قوله[5]:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتاً أو مُجلّفُ

فقال له: على أي شيء رفعت (مجلف)، فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا [6].

ومن ذلك أيضاً ما ورد من أن الفرزدق مدح يزيد بن عبد الملك، بقوله [7]:

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف تزجى مخّها رير

فقال له ابن أبي إسحاق: ((أسأت، إنما هي (رير)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع))[8]. فنلاحظ هنا في هاتين الحادثتين أنهما جاءتا في سياق نقد الشعر لغوياً، اعتماداً على تحليله نحوياً وتصويب موطن الخطأ فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نلمس بوضوح ظهور المصطلحات النحوية في هذا التحليل كالرفع والنصب، وقياس النحو. ومن ذلك ما جاء عن عيسى بن عمر الثقفي

---

(١) سورة التوبة، من الآية: ٢٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيديّ: ٢٨.

(٣) ينظر: الحلقة المفقودة من تاريخ النحو العربيّ: ٨٩.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣/ ٣٠٢، ومشكلة العامل النحوي: ٥٦.

(٥) ديوان الفرزدق: ٣٨٦، والرواية فيه: أو مُجَرَّف.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٢ – ١٨٣. والمدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ٥٤ .

(٧) ديوان الفرزدق: ١٩٠، والرواية فيه: نزجيها محاسير.

(٨) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي: ١/ ١٧، وينظر: أخبار النحويين البصريين: ٢٦.

(ت ١٤٩ هـ)، الذي نُقِل عنه عنايته بمسائل الإعراب، فكثيراً ما توقف عند أقوال الشعراء مُقَوِماً ومُصَحِّحاً، فهو يقترب في هذا الأمر من ابن أبي إسحاق، فمما يذكر في هذا المجال انه سمع قول النابغة الذبياني[١]:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش، في أنيابها السم ناقع

فيقول: ((وجهه أن يكون: السم ناقعاً))[٢]، مما يعني أنه قد أحس بالعلاقات التركيبية بين أجزاء الجملة، وأن الإسناد قد تمَّ في قوله: في أنيابها السم[٣]؛ مما يقتضي نصب كلمة (ناقع).

وإذا انتقلنا إلى أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) فإننا سنجد ملامح دراسة نحوية للتراكيب العربية مبنية على فهم لغوي عميق لمفرداتها، من ذلك ما علل به النصب في قول العرب: (ألا رجل إما زيداً وأما عمراً)، جاء في كتاب سيبويه: ((ومثل ذلك أيضاً قول الخليل، وهو قول أبي عمرو: (الا رجل أما زيداً وإما عمراً)، لأنه حين قال: (الا رجل)، فهو متمن شيئاً يسأله أو يريده، فكأنه قال: (اللهم اجعله زيداً أو عمراً)، أو (وفق لي زيداً أو عمراً)))[٤]. ونلحظ على تحليل أبي عمرو لهذا التركيب الأمور الآتية:

أولاً: إنه قد ناقش هذه القضية لاحتوائها على ظاهرة إعرابية، وهي النصب، فجاءت مناقشته لتضع التحليل اللغوي المستقيم لتلك الظاهرة.

ثانياً: إن ما قدمه أبو عمرو من معالجة لغوية للمسألة انطلق من ربط الظاهرة الإعرابية المدروسة بالمعنى، فجاء تفسيره للنصب في قول العرب السابق، مبنياً على فهم معنى الجملة من منظور المتكلم، وما يريد إيصاله إلى المخاطب، وذلك في تصور لغويّ للسياق العامّ والمناسبة.

ثالثاً: تبدو، من خلال تفسيره السابق، عنايته بالمعنى التي تصب، في نهاية الأمر، في تحديد العامل النحوي الذي أثر النصب في المعمول، وهو (اجعله أو وفق)[٥].

ومن صور عنايته بالتحليل وربطه بالمعنى، قوله فيما نقله سيبويه: ((واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربَّ)، لأن المعنى واحد، إلا أنّ (كم) اسم و(ربَّ) غير اسم، بمنزلة (مِن)، والدليل عليه أن العرب تقول: (كم رجل أفضل منك)، تجعله خبر (كم)، أخبرناه يونس عن أبي

---

(١) ديوان النابغة الذبياني: ٣٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٤١.

(٣) ينظر: المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه: ١٦٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٨٦.

(٥) ينظر: المفصل في تاريخ النحو: ١٨٢ – ١٨٣، والمدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٦٠.

عمرو))[1]. يبدو أن أبا عمرو لم يكتفِ بتفسير ظواهر الإعراب، بل أخذ يدرس الكلم العربي، ويوازن بين الاستعمالات اللغوية، ليصل إلى خصائص ومميزات تسِمُ بعض الكلمات وتميزها من غيرها، ومن ثمَّ، تَمَكّن، بذلك، من وضع بوادر التصنيف النحوي للكلمة العربية إلى: اسم وفعل وحرف. كما يلاحظ وضوح أثر فكرة العامل، وشروط عمل (كم)، التي يرى أنها مطابقة لشروط عمل (رب).

وقد كانت ليونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) وقفات في التحليل والتطبيق، حفظ لنا سيبويه أمثلة منها، من ذلك قوله: ((وأما قوله جل وعز: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[2] فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين، حدثنا بذلك يونس))[3]. فقد استند يونس إلى الدلالة العامة للآية القرآنية، ليقدّر العامل النحوي المناسب للحالة الإعرابية لكلمة (قادرين).

ومما حكاه عنه سيبويه ما جاء في قوله: ((ومن ذلك قول العرب: (من أنت وزيداً)، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد عُلم أنَّ زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على الفعل))[4]. ولا شك في أن معالجة يونس لهذه التراكيب إنما ينبع من عنايته بالظاهرة الإعرابية فيها؛ ومن ثمَّ، يأتي سعيه، في تحليلها، معتمداً على فهم التركيب ومعرفة ميدان استعماله عند العرب؛ للوصول إلى العامل النحوي الذي يفسر العلامة الإعرابية للكلمة المدروسة.

أمّا الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) فقد كان له أثر بالغ في توسيع التحليل النحوي، وتعميق البحث في مسائل النحو وقضاياه، وليس أدل على ذلك مما يحفل به كتاب سيبويه، من مناقشات نحوية، عالج فيها الخليل كثيراً من التراكيب اللغوية، بنظرة تحليلية دقيقة، رسمت لمن جاء بعده ملامح البحث النحوي، ورسمت الخطوط العلمية للتقعيد والحوار والدرس؛ إذ ((اتضحت تحليلاته للعبارات ولما يرد فيها من ظواهر إعرابية وضوحاً أبرز مما كان عند شيخه أبي عمرو بن العلاء))[5]. ومن ذلك ما نقله سيبويه قال: ((قال الخليل –رحمه الله–: (كلمني يده في يدي)، الرفع لا يكون غيرُه؛ لأن هذا لا يكون من صفة الكلام. وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت: (رجعت عودك على بدئك)، مفعولاً بمنزلة قولك: رجعت المال عليَّ، أي: رددت المال عليَّ، كأنه قال: ثنيت عودي

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٦١. وللتوسع في أثر أبي عمرو في النحو، ينظر: أبو عمرو بن العلاء، جهوده في القراءة والنحو، د. زهير غازي زاهد: ١١١– ١٨٥.

(٢) سورة القيامة، من الآية: ٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٤٦.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٢.

(٥) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٦٧.

على بدئي))[1]. فقد وقف الخليل عند التركيب محللاً ومعللاً؛ فبين أنه من الجائز إعراب (عودَك) مفعولاً به، لأنه في المعنى بمنزلة تركيب آخر، هو: رجعت المال عليّ، أي رددته، فيكون (رجعت) مثله، بمعنى (ثنيت).

وقد اتسعت آثار الخليل في التحليل لتأخذ وجهاً آخر، هو تحديد ضوابط التحليل والإعراب، والتقعيد للأسس اللغوية التي يستند إليها التحليل، قال سيبويه: ((واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية ولا قرابةٍ ولا مبهمٍ، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيدٌ أقبل. قال: لو لم يكن على الرجل كان غير منوّن))[2]. ويريد بذلك أن العلم نحو: (زيد) يعرب، هنا، عطف بيان، ولا يعرب على أنه منادى، إذ لو كان منادى لمنع التنوين؛ لأنه يكون مبنياً عندئذٍ، كأنه قال: يا زيدُ[3].

وقد توقف الخليل على بعض التراكيب المشكلة والدقيقة، مما يدل على نضج فكره النحوي وبلوغه مرحلة متقدمة، من ذلك درسه تركيب (لاسيّما)، جاء في الكتاب: ((سألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولاسيّما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغوٌ. وقال: ولاسيّما زيد كقولهم: دَعْ ما زيدٌ، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[4]، فـ(سيٌ) في هذا الموضع بمنزلة مِثل، فمن ثمَّ عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل، وذلك قولك: ربّ مثل زيد))[5]. فدراسة الخليل لهذا التركيب تعد نموذجاً تحليلياً ناضجاً، ينطلق من إنعام النظر في الأسلوب، وما يحتمله من أوجه إعرابية وموازنته بنظائره من التراكيب . وعلى الرغم من أن التركيب الذي ترد فيه (لاسيّما) عدّه بعض النحويين [6] المتأخرين مشكلاً أو غريباً، غير أننا نلمس مدى الدقة في المعالجة، والعمق في التفكير والتحليل والتوجيه الذي تمتع به كلام الخليل، مع أنه قد يكون غير مسبوق في دراسة هذا التركيب لتقدمه وسبقه الزمني. وقد نبّه الدكتور محمد خير الحلواني على هذه المسألة، حين قال عن الخليل: ((ولعله أول من شقّق القول في تحليل التركيب الذي تقع فيه (لاسيّما)))[7]، وهو ما جزمت به الدكتورة

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٥.

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢، هامش المحقق (١).

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٦.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢٨٦.

(٦) ينظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو): ٧٤٢، ٧٥٥. ٧٥٥.

(٧) المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه: ٢٦٣.

خديجة الحديثي عندما قالت عنه أنه ((كان أوّل من فَصّلَ القول في تحليل التراكيب والعبارات المسموعة عن العرب، مثل قولهم: (ولاسيّما)))[1].

لقد خطا الخليل بن أحمد بالنحو العربي عامة، والتحليل النحوي، الذي كان آنذاك وسيلة الوصف والاستقراء، الذي غايته التوصل إلى طريقة لانتحاء سمت كلام العرب في تأليف الكلام، والنأي عن اللحن والخطأ؛ فقد خطا به إلى مرحلة الوضوح والاستقراء والقوة المتأتية من الاصطلاح الموظّف بدقة، ومن الفهم السليم لغايات العرب في كلامها، وإدراك دلالات العبارة والكلمة.

ولا شك في أنَّ التحليل بدأ بسيطاً وعفوياً، تبدّى في صور شذرات مختلفة في نصوص كثيرة ومتنوعة، وقد تعرضت لجوانب مختلفة من التحليل النحوي، مما ورد على ألسنة القدماء وأقلامهم، مما امتلأ به تراثنا الإسلامي في هذا الميدان. وعلى الرغم مما قد يقال في النماذج والنصوص المتقدمة، من أنها تشتمل على مبالغة أو تزيد، أو تصرّف في التعبير والاصطلاح، أو سهو في النسبة، فإن مضامينها ومحتوياتها شواهد صدق على أن علماء القرن الهجري الأول وتلاميذهم قد مارسوا صوراً كثيرة من التحليل النحوي وعبروا عن ذلك بما يؤدي المطلب آنذاك، ويفيد المقاصد العلمية المناسبة[2].

وبذلك أخذت بوادر التحليل النحوي هذه، وغرساته الكريمة تظهر في حقل الدراسات النحوية العامة منذ العهد النبوي، إذ ظهر ذلك في تناول الصحابة لآيات من القرآن الكريم بالتفسير والبحث والفهم من زوايا مختلفة. ثم نمت عند التابعين وعلماء القرن الهجري الأول وتلاميذهم كما مرّ معنا، فكانت العناصر النحوية متشابكة ومتداخلة، فيها التنظير والتقعيد، والتمثيل والاستدلال والتعليل والشرح والبيان والتوضيح والتحليل لعناصر الكلام: تعيينا لوظائف المفردات وعلاقات بعضها ببعض، وتفسير معاني الأدوات والصيغ الصرفية، وهو ما أخذ يتطور وينمو بتدرج طبيعي تفرضه طبيعة الحياة وتطورها وتقدم العلوم ونضج العقل العربي الإسلامي، ومن ثم تقنين المصطلحات، التي أخذت تستقر شيئاً فشيئاً، كما اتجهت الإجراءات العملية للتحليل والإعراب والتطبيق نحو التنظيم والضبط والانتشار[3].

وإذا انتقلنا للحديث عن المرحلة التي وصل إلينا تراثها وأثرها في دراسة اللغة والنحو مكتوباً، وهي المرحلة التي تبدأ بكتاب سيبويه، فإننا سنجد أن النحويين قد انتقلوا بدراسة النحو العربي انتقالة كبيرة، تدل على نضج التفكير النحوي عندهم آنذاك، كما تدل على تَكَوّن منهج نحوي دقيق في وصف اللغة العربية وتحليلها نحوياً. فإذا نظرنا في كتاب سيبويه نظرة تَمَعّن وتدقيق ستظهر لنا

---

(١) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٦٧ .

(٢) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٤٨ – ٥٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩–٥٠.

ملامح هذا المنهج الذي تمتد جذوره إلى شيوخ سيبويه وأساتذته الذين حفل الكتاب بنقل آرائهم وتوجيهاتهم وحجاجهم واستدلالهم، وقد كانت معالم التحليل النحوي في الكتاب واضحة، تعتمد على المزاوجة بين الدلالات اللغوية والبنية الشكلية للكلام أو العبارة من جهة، وما توفره معرفة المحلل: سيبويه بالعادات اللغوية والتقاليد الاجتماعية لفهم الكلام وتفسيره، ومن ثمَّ، تحليله نحوياً.

تتضح الدراسة التحليلية للكلام عند سيبويه من الصفحات الأولى لكتابه، ففي الباب الأول الذي يحمل عنوان: (باب علم ما الكلم من العربية)، يتحدث سيبويه عن أقسام الكلمة، فهي: اسم، وفعل، وحرف، ثم يمثل لكل نوع منها، ويقف بعد ذلك على: (مجاري أواخر الكلم من العربية)، وهي الحالات الإعرابية التي تتناوب على الكلمة، وقد ميّز في هذا الباب بين المبني والمعرب، وفصّل القول في مواقع الكلم وعوامل الرفع والنصب والجر في الأسماء، كما فعل مثل ذلك مع الأفعال. ثم تكلم على المسند والمسند إليه مع الأمثلة التي وضح بها العلاقة التي تربط بينهما.

لقد عني سيبويه في كتابه بإيضاح عناصر الكلام وأسس بناء الجملة، والعلاقات النحوية التي تكشف عن طريقة العرب في الكلام والتركيب. ومن ذلك قوله: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغلَ الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ))[1].

لقد مزج سيبويه، في دراسته النحوية للغة العربية، بين التركيب والتحليل، كما يتضح ذلك من المثال السابق، وذلك لأن منهجه كان منهجاً استقرائياً وصفياً، وقد انتهى الدكتور محمد كاظم البكاء إلى النتيجة السابقة أيضاً، إذ ذكر أن سيبويه سلك ((في دراسته أساليب الكلام طريقة التحليل والتركيب معاً؛ لأنه استطاع أن يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية، أي أنواع الكلم والمعاني النحوية كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للغة، ولا يتم ذلك إلا بطريقة البحث التي تتسم بالتحليل والتركيب))[2]. وقد اشتمل نص سيبويه، الذي نقلناه آنفاً، على جملة من الأمور التي تكشف عن ملامح التحليل عنده، وهي كالآتي:

١. وضوح المصطلح النحوي الذي يستعمله سيبويه في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة في العبارة أو المثال التعليمي المذكور، مثل: (الفاعل، الفعل، المفعول)، موازنة بالنحويين السابقين.

---

(١) الكتاب: ١/٣٤.

(٢) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء: ٢٢.

٢. يبيّن النص السابق الحالة الإعرابية لعناصر الجملة، فحق الفاعل (عبد الله) الرفع، وحق المفعول به (زيد) النصب.

٣. كشف سيبويه عن العلاقة النحوية بين أجزاء الجملة، فقد عبّر عن العلاقة بين الفعل والفاعل بقوله: (شغلت به). وهو عنصر إسنادي لا يمكن الاستغناء عنه عنده؛ أي أنه كما يرى الدكتور محمود أحمد نحلة عنصر لازم، وإجباري لابد من ذكره[١]. أما العلاقة التي ربطت الفعل بالمفعول فهي التعدّي، وقد عبّر عنها بقوله: (انتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل). وقد فهم الدكتور نحلة من كلام سيبويه السابق: أن المفعول مكمل إجباري مع الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد[٢].

ويلاحظ أن سيبويه يوازن بين التراكيب ولا يكتفي بوصفها وتحليلها، وذلك ما نلمسه في قوله: (فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، شغلت ضرب به كما شغلت به ذهب)، مشيراً إلى أن حق الفاعل الرفع سواء أكان الفعل متعدياً؛ نحو (ضرب)، أم لازماً؛ نحو (ذهب)، وأن العلاقة في الحالتين هي (الشغل).

٤. تتبدى ملامح نظرية العامل واضحة ومهيمنة على تفكير سيبويه[٣]، وهذا ما يظهر في النص السابق أيضاً، إذ بيّن، بجلاء، أن العامل المؤثر الذي يكون نواة الجملة هو الفعل، فهو الذي (يشغل) الفاعل، ومن ثمَّ، لا يكتفي به إن كان متعدياً، بل (يتعداه) إلى المفعول به؛ ليؤثّر فيه (النصب). كما يتضح من سياق كلامه تحديده المعمول: (الفاعل والمفعول). بل إن الناظر في هذا الباب نفسه سيجد مقدار عناية سيبويه بالعامل وحدود تأثيره، فقد يكون الفعل مما لا يتعدى، ولكنه يتعدى إلى (اسم الحدثان)، وإلى الزمان، نحو: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد زيد شهرين؛ إذ يبدو أنه يناقش الأساليب والجمل التي تنضوي تحت هذا الباب من منطلق العامل وضعفه أو قوته .

٥. لم يفت سيبويه أن يتوقف عند موقع اللفظ في الجملة وعلاقة ذلك بإعرابه ،وذلك في قوله: (فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كمال جرى في الأول...)، فإن تقديم المفعول به على الفاعل لا يؤثر على (اللفظ)؛ أي الإعراب، إذ يبقى منصوباً لأنه مفعول. وهذا يدل، من جهة أخرى، على اهتمامه بالعلامة الإعرابية التي تميّز —في اللفظ— المفعول من الفاعل. ومن ذلك أيضاً قوله: ((وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، كقولك:

---

(١) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة: ١٢٢.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ١٢٣.

(٣) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٤٨.

يا عبد الله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبدَ الله، فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلانُ، عُلِمَ أَنك تريده))[1].

فقد انطلق سيبويه في معالجة أسلوب النداء وتحليل التركيب الذي يستعمل فيه من نظرية العامل؛ ليتخذ من العامل سبباً يجد فيه تعليلاً وتفسيراً لحالة النصب وحركة الفتحة التي تمثله، ومن ثمَّ، يطرد له الأمر وتسلم له القواعد عندما يصل إلى المنادى المبني نحو: يا زيدُ مثلاً، مستعيناً، في أثناء ذلك، بالاحتجاج بعلة لغوية تفسر سبب حذف العامل (أدعو)، وهي كثرة استعمالهم تركيب النداء في الكلام مما ييسر لهم حذفه، وإبقاء ما يغني عنه؛ وهو الأداة (يا).

ومن صور عنايته بتحليل الكلام وتقليب الجملة على الأوجه المحتملة، ما ورد في مناقشته لمسألة إعراب اسم (كان) وخبرها إذا كان كلاهما معرفتين، قال: ((وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار؛ أيهما ما جعلت فاعلاً رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيداً، وكان المتكلم أخاك، وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك... وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ. ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾[2]، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا﴾[3]... وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع))[4].

يلحظ في النص أن سيبويه استند، في تحليله، إلى قرينة لفظية، وجعل ذلك معياراً في توزيع الوظائف النحوية، وما يلزمها من علامات إعرابية، فبيّن أن كلاّ من اسم كان وخبرها يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، ويشغل كل منهما وظيفة الآخر، ليستحق علامته الإعرابية المترتبة على ذلك. ويتضح اهتمامه بالعلامة الإعرابية من خلال تمثيله بـ:(أخوك)، وهو من الأسماء الخمسة، التي يكون تغيير علامتها الإعرابية واضحاً في الخط أو الكتابة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه يستعمل مصطلح (الفاعل) لما سُمّي في اصطلاح النحويين فيما بعد بـ(اسم كان)، ولعل ذلك يعود إلى عدم استقرار المصطلحات آنذاك، وقِدَم الكتاب وأوليته في سلسلة التأليف النحوي، كما يبدو أن سيبويه وظّف الاستبدال بين بعض المفردات في التحليل، ويظهر ذلك في

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٩١.

(٢) سورة الجاثية، من الآية: ٢٥.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٨٢.

(٤) الكتاب: ١/ ٥٠. وهي قراءة ابن عامر والحسن البصري وعبيد بن عمير، ينظر: النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري: ٢/ ٢٧٨ .

استعماله الفعل التام (ضرب) موضع الفعل الناقص (كان). وطريقة الاستبدال هذه نجدها عند اللغويين المحدثين، بوصفها جزءاً من منهج التوزيع في التحليل اللغوي، الذي تبنته مدرسة (بلومفيلد)، أو مدرسة (ييل)[1].

ولا ننسى أن نذكر أن سيبويه فتح باب دراسة تعدد الأوجه النحوية على مصراعيه، فكثيراً ما توقف على التراكيب اللغوية مبيناً الوجه القوي والأقوى، والضعيف، والقبيح[2].

ويقدِّم كتاب معاني القرآن للفراء تفسيراً لغوياً للقرآن؛ فهو ليس كتاباً مختصاً بدراسة النحو العربيّ كما هي حال كتاب سيبويه، ولكنه تضمن مناقشة لكثير من مسائل النحو وظواهره، مما يعرض له في النص القرآني، ومن ثمَّ، فقد جاء الكتاب ممثلاً للدرس النحوي التطبيقي المعتمد على تحليل النص القرآني، إيماناً بأن النحو إنّما يكون في خدمة نصوص اللغة: تحليلاً وفهماً[3]. ومن أمثلة التحليل النحوي ما ورد في قوله: ((قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ الَّذِي﴾[4]: يخفض [يعني لفظ الجلالة الله] في الإعراب ويرفع، والخفض على أن تتبعه (الحميد). والرفع على الاستئناف لانفصاله من الآية))[5]. فهو في تحليله للفظ (الله) يذكر وجهين إعرابيين هما الخفض والرفع، ثم يعلل لكل وجه؛ وذلك بأن الخفض ترتب على العلاقة النحوية التي تربطه باللفظ السابق، وهي علاقة التبعية، أمّا الرفع فعلى الاستئناف وانفصال اللفظ المعرب عمّا سبقه من الآية.

ويقول في موضع آخر: ((وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكنى يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك ومررت بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض فيقال: ضربنا ومرّينا، فيكون الخفض والنصب بالنون، ثم يقال: قمنا ففعلنا فيكون الرفع بالنون، فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) [أي من لولاك ولولاي ولولا أنت] رفعاً إذ كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات))[6]. فقد اشتمل كلام الفراء، هذا، على مسائل خاصة بالتحليل عند استعمال الضمير بعد (لولا)، وهي:

---

(١) ينظر: نظرية النحو العربي: ٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥.

(٣) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي، د. محمد إبراهيم عبادة: ٢٢٥.

(٤) سورة إبراهيم، من الآية: ١، ٢.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٦٧.

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ٨٥.

أولاً: التمييز بين مواقع الكلمات في الجمل، واعتبار التغير في الموقع؛ إذ قد يؤدي إلى تغير في الإعراب، وهو ما لم يجده في استعمال الضمير (ك) بعد لولا، مع أنه ضمير نصب جاء في موقع يستلزم وجود ضمير رفع.

ثانياً: استعمل مصطلح (المكنى) بمعنى الضمير الذي يستعمله البصريون.

ثالثاً: يكشف النص عن عناية الفراء بالعلامة الإعرابية، وقد عبّر عن ذلك بقوله: (يستوي لفظه في الخفض والنصب)، ولذلك نجده يفسر ذلك بأن إعراب المكنى أو الضمير إنما يكون بالدلالات وليس بالحركات الإعرابية، وهو يعني بذلك أن الألفاظ المبنية تعرب بالعلامات الإعرابية المقدرة، أي: بالإعراب التقديري كما استقرت تسميته عند النحويين المتأخرين. ومن أمثلة ذلك عنده: ((وقوله ﴿هَارُونَ أَخِي﴾، إن شئت أوقعت (اجعل) على (هارون أخي)، وجعلت الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلت (هارون أخي) مترجماً عن الوزير، فيكون نصباً بالتكرير، وقد يجوز في (هارون) الرفع على الاستئناف؛ لأنه معرفة مفسرة لنكرة))[1].

فقد تضمن التحليل النحوي في نص الفراء تحديداً للفظ المُعرَب، وبحثاً عن وظيفته النحوية التي حددها بأمرين؛ هما: أن يكون مفعولاً به للفعل (اجعل)، أو أن يكون بدلاً أو عطف بيان، وهو ما أطلق عليه مصطلحاً كوفياً هو (مترجماً). ثم ذكر أنها تحتمل وجهاً إعرابياً آخر على الاستئناف. ولم يقف عند العلامة الإعرابية لوضوحها في هذا الموضع. ولا بد من القول أن سيبويه والفراء اعتمدا المعنى عاملاً مهماً في التحليل، فهما يستضيئان به في إعراب النصّ، ولذلك تجد أنهما قد يذكران أوجهاً إعرابية مختلفة؛ وذلك لأن معنى النصّ يجيزها ويقبلها.

ولا يمكننا أنّ نفصِّل الكلام على التحليل النحوي وتطوره بعد الفراء إلى زمن ابن هشام؛ لأن هذا الأمر يحتاج إلى بحث تفصيلي منفرد، غير أنّنا سنقف على بعض ملامح التحليل النحويّ عند أهم أعلام النحو العربيّ، حتى يرسم القارئ صورة واضحة عن نموّ التحليل ونضجه في مراحل التأليف النحوي المختلفة، من خلال الوقوف على الآثار المهمة في النحو العربيّ، متبعين الترتيب التاريخي في ذلك.

يعدّ كتاب (معاني القرآن) للأخفش (ت ٢١٥ هـ) من مصادر النحو، على الرغم من أن عنوانه يوحي بأنّه مختص بإيضاح معاني القرآن وجوانبه التفسيرية، ويقترب منهج الأخفش من منهج الفراء في معانيه، من حيث ذكر نص الآية التي سيدور الحديث عنها، وبيان ما فيها من مسائل نحوية أو لغوية تحتاج إلى إيضاح من وجهة نظر المؤلف، فهو لا يحلل النصَّ كاملاً، بل يقف على موضع منه،

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٨ .

ومن ذلك كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، إذ جعل حديثه عن الفعل (نكون)، قال: ((نُصِبَ لأنه جواب للتمني، وما بعد الواو كما بعد الفاء، وإن شئت رفعت وجعلته على مثل اليمين كأنهم قالوا: (ولا نكذب والله بآيات ربنا ونكون والله من المؤمنين) هذا إذا كان ذا الوجه منقطعاً من الأول. والرفع وجه الكلام وبه نقرأ الآية، وإذا نصب جعلها واو عطف، فكأنهم قد تمنوا ألاّ يكذبوا وأن يكونوا. وهذا —والله أعلم– لا يكون، لأنهم لم يتمنوا الإيمان إنّما تمنوا الردّ وأخبروا أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين))[2]. فقد كشف عن الحالة الإعرابية للفظ المراد إعرابه، وبيَّن سبب الإعراب، ثم بحث عن أوجه أخرى، وربط ذلك كله بالمعنى. وتبدو المصطلحات النحوية، في استعماله، واضحة مستقرة نحو: الرفع، والنصب، ورفعت، مما يدل استقرار النحو وطريقة التحليل عنده.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[3]، قال: ((نصب (الحق) لأن (هو) —والله أعلم– جُعلت ها هنا صلة في الكلام زائدة توكيداً كزيادة: (ما). ولا تزاد إلاّ في كل فعل لا يستغني عن خبر، وليست (هو) بصفة لـ(هذا)؛ لأنك لو قلت: (رأيتُ هذا هو) لم يكن كلاماً))[4]. فقد لجأ إلى وسيلة من وسائل التأويل، هي القول بزيادة (هو)، ليستقيم إعراب لفظ (الحق)، خبراً منصوباً لـ(كان). وقد استعمل مصطلح (الصلة) للدلالة على أنه زائد.

ويعالج المبرد (ت ٢٨٥ هـ) مسألة زيادة (هو)، أيضاً، بنحو يكشف عن طريقة تفكيره، والأسس التي يعتمد عليها في التحليل، إذ يقول: ((تقول: (كان زيد هو العاقلُ)، تجعل (هو) ابتداء، والعاقل خبره، وإن شئت قلت: كان زيد هو العاقلَ يا فتى، فتجعل (هو) زائدة. فكأنك قلت: كان زيدٌ العاقل. وإنّما يكون (هو، وهما، وهم) وما أشبه ذلك زوائدَ بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات؛ نحو: خَير منه، وما أشبهه ممّا لا تدخله الألف واللام... ولا تكون زائدة إلاّ بين اسمين لا يستغني أحدُهما عن الآخر؛ نحو: اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب إن))[5]. فقد دلّ كلامه على استقراء نحوي للاستعمال اللغوي، حدّد فيه مواطن استعمال (هو) زائدة.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٢٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١٧٨ .

(٣) سورة الأنفال، من الآية: ٣٢.

(٤) معاني القرآن، للأخفش: ٢٠٤

(٥) المقتضب، المبرد: ٤/ ١٠٣.

وقد اتجه المبرّد في معالجته بعض أبواب النحو ومسائله إلى تخصيص أبواب، من كتاب المقتضب لبحث بعض المسائل النحوية التي تتسم بالصعوبة أو التعقيد، وغالباً ما كان يختم بها الباب النحوي الذي يتناوله، من ذلك باب (من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة)، قال: ((نظير هذا قولك: إن المتروك هو وأخوه مريضين صحيح، وإنَّ المختصم هو وزيد جالس. ولو أردت أن تدخل في (إنَّ) الأخ لقلت: إنّ المتروك مريضاً وأخاه صحيحان. وإنَّ المخاصم عمرا وأخاه قائمان. فعلى هذا تلخيص هذه المسائل وإنما حالها في (كان) و(إن) في الاحتياج والاستغناء حالُ الابتداء))[1]. فهو يعرض لأمثلة مصطنعة على هذه الشاكلة، ويحللها كاشفاً عن العلاقات النحوية التي تربط بين ألفاظها، وما تحتمله من أوجه إعرابية؛ بسبب طبيعة هذه التراكيب وعلاقتها بالمعنى.

ويمثل عمل الزجاج (ت ٣١١ هـ) في (معاني القرآن وإعرابه) امتداداً للأعمال التطبيقية السابقة، عند الفراء والأخفش، إذ جاء كتابه هذا، ميداناً تطبيقياً، بالمعنى الواسع للتطبيق، على النص القرآني، مع محاولة للموازنة بين جانبي اللغة والمعنى من جهةٍ، والنحو والإعراب من جهة أخرى. وقد يميل جهده في أحيان كثيرة إلى جانب اللغة والمعنى، على حساب التطبيق النحويّ، فقد تمرّ على صفحات متتابعة لا تجد له فيها وقفة إعرابية بخلاف ما يلمسه الباحث في معاني القرآن للفراء والأخفش. وقد يقف على موضع ليتناوله نحويّاً، فيذكر ما يحتمله من وجوه إعرابية، كما في كلامه على قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، فاختار كلمة (لباس) الثانية ليتكلم عليها، قال: ((برفع اللباس، فمن نَصَب عطف به على (الريش)، يكون المعنى: أنزلنا عليكم لباس التقوى، ويَرْفَعُ (خيرا) بذلك، ومن رفع (اللباس) فرفعه على ضربين؛ أحدهما: أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته ويكون (خير) خبر الابتداء، المعنى: ولباس التقوى المشارُ إليه خيرٌ. ويجوز أن يكون (ولباس التقوى) مرفوعاً بإضمار (هو)، المعنى: هو لباس التقوى... ثم قال: (ذلك خير)؛ ويكون على أن لباس التقوى مرفوع بالابتداء، ويكون (ذلك) خبراً يرتفع به. (خير) على أنه خبر (ذلك)[3]. ويكون (ذلك) بمنزلة (هو)، كأنه —والله أعلم—: ولباس التقوى هو خير؛ لأن أسماء الإشارة تقرّب فيما يعود من الذكر المضمر، والوجهان الأولان أبينُ في العربية))[4]. فقد ذكر الاحتمالات الإعرابية للتركيب، مع عناية واضحة بالبيان عن المعنى في كل وجه، ثم الموازنة بين

---

(١) المقتضب، المبرد: ٤/ ١١٦.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ٢٦.

(٣) أي هذا وجه آخر، جعل فيه (ذلك خير) جملة مخبر بها عن لباس التقوى (هامش المحقق).

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٦٦.

الأوجه المذكورة. وقد استعمل في أثناء ذلك المصطلحات التي استقرت واشتهرت للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة (المبتدأ، والخبر)، والمصطلحات التي تبين الحالة الإعرابية للكلمة (نصب، ومرفوع).

وقد جمع ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) مقاييس العربية في كتابه (الأصول في النحو)؛ وذلك بأن أحاط بأصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب[١]. فهو يمثل بداية مرحلة جديدة في التأليف النحوي، عني أصحابها بتقنين النحو وضبط حدوده وقواعده[٢]. وهذا ما يتضح من أبواب الكتاب الأولى، والحدود التي وضعها للاسم والفعل والحرف[٣]. فتجده فيها يحاول الفصل بين الموضوعات المتشابهة، بلغة واضحة سهلة، يمكن للمتعلمين فهمها، فيقف مفرقاً بين الإعراب والبناء ومصطلحات كل منهما، قال: ((الإعراب: الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر... فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإن كان مضموماً، نحو: (منذُ) قيل: مضموم، ولم يقل: مرفوع؛ ليفرق بينه وبين المعرب...))[٤]. فقد فرّق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، والمصطلحات المستعملة لكل منهما. ويقول: ((فهذا فرق ما بين الصفة والحال، وهو أن الصفة لا تكون إلاّ لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد، وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت: (جاءني رجل من أصحابك راكباً)، إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر، وإذا أردت الصفة خفضت، فقلت: مررت برجل من أصحابك راكبٍ))[٥]. فقد وضع في هذا النص فرقاً يميز الحال من الصفة.

وتجده، في بعض الأحيان، يقدّم للقارئ أدلة تعنيه على تحليل الكلام نحوياً وتمييز عناصره، كما في كلامه، على المبتدأ والخبر: ((تعتبر خبراً لمبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ، لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى. ألا ترى أن القائل إذا قال: عمرو منطلق، فقلت: من المنطلق؟ قال: عمرو، وكذلك إذا قال: عبد الله أخوك، فقلت: من أخوك؟ قال: عبد الله))[٦]. فقد

---

(١) ينظر: نزهة الألباء: ٦٩، والأصول في النحو: (المقدمة): ١/ ٢١.

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ٩٣-٩٤. وجاء في: الأصول في النحو: ١/ ٣٧٨: ((وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صح في القياس فأجزه، وما لم يصح فلا تجزه، وإنما أذكر لك قول القائلين كيلا تكون غريباً فيمن خالفك، فإن الحيرة تقارن الغربة)).

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٦-٤٠.

(٤) الأصول في النحو: ١/ ٤٥. وفيه: مفهوماً مكان (مضموماً).

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٦-٤٠.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٦٩.

حدَّد طريقة يمكن بها اعتبار خبر المبتدأ ومعرفته، فجعل ذلك دليلاً لتحديد أحد عنصري الجملة، ولم يكتفِ بالقول: إن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى.

ومن أهم معالم التحليل النحوي في هذا الكتاب المسائل التي التزم ابن السراج أن يختم بها كل باب من أبواب كتابه، فقد أفاض فيها بالكشف عن العلاقات النحوية بين كلمات الجملة ونوع هذه الكلمات، ومواقعها الإعرابية،قال –في مسائل في المعرفة والنكرة–: ((تقول: هذا عبد الله، فهذا اسم معرفة، وعبد الله اسم معرفة، وهذا مبتدأ، وعبد الله خبره، فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفاً))[1]. وقال في مسائل من باب المفعول فيه: ((تقول: يوم الجمعة القتال فيه، فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء، والقتال فيه الخبر، والهاء راجعة إلى يوم الجمعة، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفاً))[2].

ويأخذ التحليل النحوي جزءاً واسعاً من تراث أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، يظهر هذا في كتبه المختلفة التي عني فيها بتحليل النصوص وإيضاح مشكلاتها في ضوء مذاهب النحويين وآرائهم، كما في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، والحجة للقراء السبعة وغيرها. وقد كان يقف على عناصر الجملة في كتبه، كما في قوله: ((من الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسم الواقع بعد لولا في نحو قولك: لولا زيد لذهب عمرو، فزيد رُفِعَ بالابتداء، وخبره محذوف كأنه قالَ: لولا زيد حاضر أو مقيم. ولولا هذه هي التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره، وذلك أنَّ ذهاب عمرٍو امتنع لوجود غيره))[3]. يتضح من هذا النص سعيه إلى البيان عن عنصري الجملة: المبتدأ والخبر، إذ لابدّ للمبتدأ من خبر كما يرى النحويون. ثمّ حدّد المعنى الوظيفي للأداة (لولا) تمييزاً لها من غيرها، وما ذكره لها من معنى يكاد يكون هو التعبير التحليلي المستعمل في إعراب (لولا) في مثل هذا التركيب، مما يدل على أنه استعمل تعبيراً موجزاً ودقيقاً يكشف عن نوع الأداة وعملها.

وتبدو قدرته على تشقيق الأوجه النحوية واضحة، ولاسيّما في معالجته المسائل المشكلة، فمن ذلك ما جاء في المسألة الخامسة والثلاثين من البغداديات، إذ تكلم على قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[4]، فقال: ((المعنى: وينزّل من السماء جبالاً فيها من برد. فموضع (مِن) الأولى نصب على أنه ظرف، والثانية نصب على أنه في موضع المفعول به. و(فيها) صفة للجبال، و(من) الثالثة

(١) الأصول في النحو: ١/ ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٩٤.

(٣) الإيضاح العضدي: ٥١ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٢١٧.

(٤) سورة النور، من الآية: ٤٣.

للتبيين كأنّه يبيّن من أي شيء هذا المكثَّر، كما تقول: عنده جبالٌ من المال، فيكثّر ما عنده منه، ثم يبيّن المكثّر بقولك: من المال. ويحتمل أن يكون موضعُ (من) في قوله: (من جبال) نصبا على الظرف على أنه منزَّل منه، ويكون موضع (مِن) في قوله: (مِن برد) نصباً، كأنّه: وينزل من السماء من جبال فيها برداً، ويكون (الجبال) على هذا التأويل تعظيماً لما يُنَزَّل منه من السحاب))[1]، ويستمر في عرض الاحتمالات النحوية التي تحتملها الآية الكريمة معتمداً على قدرته العقلية في التأويل من جهة، وعلى تحمُّل النص الكريم لهذه التأويلات. فهو يستند إلى قبول النص المعاني المحتملة للأوجه النحوية، متوصلاً إلى ذلك بالوسائل التي يقدمها التأويل النحوي، من القول بزيادة (من) في أحد الأوجه، أو عن طريق التقدير عامة، كتقدير محذوف، وغير ذلك من الوسائل.

ويجد الباحث عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) درساً يكشف عن نظرية النحو العربيّ وفلسفته، والأسس التي أقام النحويون بناء نحوهم عليها، فكان عمله يمثل البحث في المنطلقات الفكرية للنحويين العرب، والمرتكزات العملية التي احتكموا إليها في تحليل الجملة العربية وأصول هذا التحليل وضوابطه، ولاسيّما في كتابه (الخصائص) فقد اشتمل هذا الكتاب القيّم على دراسات نحوية وصرفية ولغوية في غاية الأهمية، تكلم في بعضها على أصول النحو وأصول التفكير النحوي، من سماع واستقراء، وقياس، وعلل نحوية، وإجماع، واستصحاب الحال ، وغيرها . ثم كشف عن أصول التقدير في الحذف والتقديم والتأخير والزيادة، وحمل الفرع على الأصل.

لقد كان ابن جني يسير في منهج دقيق، أراد أن يعالج، عن طريقه، الفلسفة التي بنى عليها النحو العربي، يدل على ذلك أنه بدأ بأبواب، تحدّث فيها عن الكلام والقول، واللغة وما هي، والنحو، والإعراب والبناء، والعامل النحوي وحقيقته، والعلل النحوية، والاطراد والشذوذ، وهذه الأبواب وغيرها مما ذكره تعدّ –في رأيي– مهاداً موضوعياً لابدّ منه لمعالجة أبواب النحو ومسائله– لاحقاً– في ضوء وضوح منهجيّ واصطلاحيّ.

ومن أهم المباحث التحليلية ما جاء في باب (شجاعة العربية) الذي درس فيه الحذف، بأنواعه: حذف الجملة، والاسم، والفعل، والحرف[2]، وخصص فصلاً من باب شجاعة العربية للتقديم والتأخير، وصور هذه الظاهرة في العربية من خلال الشواهد القرآنية والشعرية، ثم تحدث عن الفروق والفصول التي تقع بين أجزاء الجملة وعناصرها[3]. وقد التزم ابن جني بالبحث عن العلل المقبولة في

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٤١–٢٤٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٢–٣٨٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٤– ٤١٣.

أغلب هذه الظواهر، فإن وصف الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبيح، فإنه لا يكتفي بذلك، وإنما يبحث عن علة لهذا الحكم[1].

وهو يحتكم، في تحليله النصوص التي يدرسها، إلى المعنى، إذ يجعله الفيصل في تحديد الوجه الإعرابي الصحيح، جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[2]، أن الظرف (يوم) يتعلق بفعل مقدَّر، قال: ((أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، فدلَّ (رَجْعِه) على (يرجعه). ولا يجوز أن تعلق (يوم) بقوله: (لقادر)؛ لئلا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره، في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر كلهم))[3]. فقد جعل المعنى دليلاً على التحليل النحوي، مبيناً أن (يوم) يتعلق بفعل مقدَّر يدل عليه لفظ (رجعه)، ولا يمكن تعليقه بـ(قادر)، لأنه يؤدي إلى معنى لا يتناسب وقدرة الله تعالى .

وفي مقابل ذلك فإن ابن جني لم يهمل جانب الصناعة النحوية، بل إنّ تطبيقاته وطريقة تناوله النصوص المراد تحليلها رسخت مفهوم الصناعة النحوية، وساعدت في بلورة أثرها وكشفت عن أهميتها بالنسبة إلى المحلِّل، ويتضح هذا في حديثه عن قول الأعشى[4]:

لَسنا كمَنْ حلَّت إيادٍ دارَها تكريتَ تَرقُبُ حبها أن يُحْصَدا

قال: ((معناه: لسنا كمن حلَّت دارها، ثم أبدل (إياد) مِن (مَن حلت دارها)، فإن حملته على هذا كان لحناً؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك: (مررت بالضارب زيدٍ جعفرا). وذلك أن البدل إذا جرى على المبدَل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيتْ منه بقية! هذا خطأ في الصناعة. وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت)، فنصبت به (الدار)، فصار تقديره: لسنا كمن حلّت إيادٍ؛ أي: كإياد التي حلّت، ثم قلت من بعده: حلّت دارها. فدل (حلت) في الصلة على (حلت) هذه التي نصبت: دارها))[5]. فقد ربط ابن جني بين صحة التحليل النحوي من جهة، والمعنى وضوابط الصناعة من جهة أخرى، موازناً بين هذه الأطراف الثلاثة ليصل إلى الإعراب الدقيق.

ويضع عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) بين أيدينا منهجين متكاملين في النظر إلى الكلام وتحليله، يظهر المنهج الأول في كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح)، وقد كان فيه وفياً لنظرية العامل

---

(١) ينظر: الخصائص، ٢/ ٣٩٢.

(٢) سورة الطارق، من الآيتين ٨–٩.

(٣) الخصائص: ٢/ ٤٠٤.

(٤) ديوان الأعشى : ٩٣. برفع (إياد).

(٥) الخصائص: ٢/ ٤٠٤.

النحوي ومنطلقاتها. في حين تجلّى المنهج الآخر في كتاب (دلائل الإعجاز) الذي عدّته الدكتورة سناء حميد البياتي نظرية جديدة لدراسة النحو[1]. وقد سميت هذه النظرية بـ(التعليق)[2]. ويبدو أن انطلاق عبد القاهر الجرجاني ((من قضية الإعجاز ومن خلال فكرة الكلام النفسيّ خاصة، هو الذي وجّه دراسته الوجهة الصحيحة التي خرج منها بنظرية (التعليق)، ذلك أن القرآن الكريم إعجاز للمتكلم لا للمتلقي، فجعل ذلك عبد القاهر يولي المتكلم عنايته... وهذا ما جعله ينطلق من المعنى للوصول إلى المبنى، فسار بذلك حَسَب المنهج الصحيح الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغوي. وأتاح له هذا المنهج أن ينظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة، لا كتلك النظرة الجزئية المحدودة التي اتَّسم بها درس النحاة من قبله، وهي التي جعلتهم يحصرون مطلبهم في نطاق الإعراب والعلامة الإعرابية))[3]. وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية وقيمتها، فإن الباحث يرى أنها نتيجة مبنية على التحليل النحوي في ضوء نظرية العامل والإعراب، فهي ، في رأيي، لا ترقى إلى نظرية جديدة قائمة بنفسها، يمكنها أن تستغني عمّا أنتجته نظرية العامل، فهو عندما يقول: ((اعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علماً لا يعترضه الشك، أنْ لا نظمَ في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غيرُ أن تعمِد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمِد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر...))[4]. فقد بنى كلامه على ما انتهى إليه القدماء، وانطلق من مصطلحاتهم، بل إن حديثه عن نظم الكلام والجملة لا يخلو من آثار نظرية العامل ، غير أنه لم يقف عند ما انتهوا إليه وتوقفوا عنده، بل وعاه وتمثّله، ثم أسس عليه منهجاً زاوج فيه بين نتائج التحليل النحوي وجماليات الفن اللغوي؛ ويمكن أن نلتمس ذلك في قوله: ((ههنا أصل يجب ضبطه، وهو أنَّ حالَ الفعل مع المفعول الذي يتعدَّى إليه، حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: (ضَرَب زيد)، فأسندتَ الفعل إلى الفاعل، كان غرضُك من ذلك أن تثبت الضربَ فعلاً له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك، إذا عدّيت الفعل إلى المفعول، فقلت: (ضَرَبَ زيد عمراً)، كان غرضُك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعلُ والمفعولُ في أنَّ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يُعْلَم التباس المعنى الذي اشتُقَّ منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليُعْلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم

---

(١) ينظر: قواعد النحو العربيّ في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي: ٩.

(٢) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها، د. تمام حسان : ١٨٦.

(٣) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة : ٦٠.

(٤) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٥٥.

التباسه به من جهة وقوعه عليه))[1]. فقد استعمل المصطلحات نفسها: الفعل، والفاعل، والمفعول، والنصب، والرفع. ولكنه لم يكتفِ بتحديد العناصر، وتحديد الحالة الإعرابية لكل منها، بل بحث في دلالة الاسناد، ودلالة التعدية، وأثر كل منهما في الوظائف النحوية المذكورة.

إن عمل الجرجاني، في (دلائل الإعجاز)، يعدّ ثمرة ناضجة، أفادت من التراث النحوي السابق، وبنت عليه منهجاً جديداً في النظر إلى الكلام العربي، يعنى أول ما يُعنى بدلالة التراكيب، وهي التي سماها الجرجاني بـ(معاني النحو)، قال: ((اعلم أن ليس (النظم) إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجت فلا تزيغ عنها، وتحفَظ الرسوم التي رُسِمت لك، فلا تخِلّ بشيء منها... هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابُه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له))[2].

إنّ الجرجاني –في نصه هذا– لا يدّعي اكتشاف نظرية جديدة، كما أرى، لأنه يدعو القارئ إلى إتباع مناهج النحو وقوانينه وأصوله التي رسمت ونهجت، فهو إنما يشير –كما أفهم– إلى التراث النحوي الذي خلفه لنا النحويون القدماء. إن دلائل الإعجاز دعوة إلى التعمق في دلالات التراكيب عن طريق المعرفة الدقيقة بمعاني النحو[3].

لقد استقرت نظرية الإعراب في التحليل النحوي القائمة على أساس من نظرية العامل، عند النحويين اللاحقين، فلم تختلف من نحوي لآخر إلاّ في بعض الجزئيات الناتجة عن اختلاف المذاهب النحوية، أو اجتهادات النحويين، وهو ما يظهر واضحاً في (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، إذ تجد لتركيب لغوي معين أكثر من تحليل نحوي، ويكفي أن نطلع على كلامه في مسألة (المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني؟) إذ يقول: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول))[4].

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ٨١–٨٣.

(٣) ذهبت الدكتورة سناء البياتي إلى أن معاني النحو ((معانٍ ذهنية، ينجزها ذهن المتكلم عند نظم الجملة، تربط بين الكلم، وتحدد العلاقات فيما بينها، ويتم إنجازها في هذه المرحلة من مراحل التفكير عند النظم))، ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: ١٥. وينظر: فيه أيضاً: ٢٦–٢٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: ١/ ٣٢٣، مسألة (٤٥).

وقد طبّق معطيات التحليل النحوي على القرآن الكريم، في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، إذ كشف عن الوظائف النحوية للنصوص التي حللها، وتوسّع أحياناً في ذكر ما تحتمله من أوجه نحوية، مبيناً ما كان السبب فيه يعود إلى الخلاف النحوي، فكان يحيل في بعضها على (الإنصاف)[1].

وقد تطور التأليف النحوي ودراسة النحو العربي على وَفْق أسس التحليل نفسها، واستمرّت نظرية الإعراب عند النحويين اللاحقين الذين طوّروا ضوابط التحليل النحوي وعمقوا النظر في التراكيب، وحاولوا أن يضعوا لأبواب النحو ومسائله حدوداً واضحة المعالم، ولاسيّما عند ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) وغيرهم.

بواعث التحليل النحوي وأسبابه : إن الأسباب التي دفعت باتجاه ظهور التحليل النحوي، في بوادره الأولى التي تحدثنا عنها آنفاً، ومن ثمّ، دفعت إلى تطور التحليل النحوي إلى ما هو عليه اليوم، إنما تعود إلى أسباب نشوء النحو العربي نفسه، إذ نشأ التحليل مرتبطاً ببداية النحو، بوصفه الوسيلة الطبيعية والمنطقية لوصف بناء الجملة في أية لغة كانت، والنحو ما هو إلا قواعد بناء الجملة للغة ما، فهو كما عرّفه ابن جني: ((انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك))[2]، وهذا يقودنا إلى نتيجة أخرى، مفادها: أن من غير الممكن أن تقوم بتأليف جملة وتركيبها بشكل صحيح نحوياً؛ وذلك بأن تنتحي طريقة أهلها في تأليفها وبنائها، من غير معرفة بأجزائها وتراكيبها، ووصف كل جزء منها؛ لذلك وجدنا أن كتاب سيبويه يمثل صورة ناضجة لدراسة الجملة العربية بصورة تجمع بين التركيب والتحليل في الوقت نفسه.

ويبدو لنا أن النحويين الأوائل، في دراستهم النحوية للغة العربية، كانوا يسعون إلى أمرين:

أحدهما: تمييز أجزاء الجملة العربية وإيضاحها، عن طريق تسمية كل جزء بوظيفته اللغوية التي يقوم بها في التركيب، مع العناية، في أثناء ذلك، بالعلامة الإعرابية، والتركيز عليها، ولاسيما أنها الجانب المحسوس و الظاهر عند اللحن و الخطأ.

---

(١) ينظر: –مثلاً– البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري: ١/ ٤٥، ١/ ٤٩.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٥.

الآخر: وهو ما يؤدي إليه الأمر السابق، إذ هو نتيجة مترتبة عليه، وهو الوصول، بعد ذلك، إلى طريقة بناء الجملة بصورة صحيحة ومطابقة لقواعد اللغة العربية، كما ظهرت على ألسنة المتكلمين بها في عصر الفصاحة، عصر البواكير الأولى للدرس النحوي آنذاك.

إنَّ النحو نشأ نتيجة للرغبة في حفظ القرآن الكريم من اللحن، وفهم مقاصده العظيمة، وقد تطور الأمر إلى أن أضحى علماً يدرسه كل من يريد أن يتقن العربية، وينشد الفصاحة؛ عربياً كان أو غير عربي. ولاشك في أن التحليل كان وسيلة مفيدة للمعلمين والنحويين لإفهام الدارسين العبارة بتحليلها إلى أجزائها وعناصرها، وبيان أحكام كل جزء فيها، ومن الطبيعي أن لا يجد النحويون ميداناً ينافس النصَّ القرآنيَّ ليكون مجالاً لعملهم وتطبيقهم وبحثهم، لما يتسم به من إعجاز لغويّ، وفصاحة وبلاغة عالية لا مثيل لها، ولقدسيته؛ لكونه كتاباً سماوياً. ولعل مما ساعد على الاتجاه نحو تحليل كلام العرب ومعرفة عناصره وكيفية بنائه، بصفة عامة، وتحليل النص القرآني، بصفة خاصة، ما روي عن الرسول e أنّه قال: ((من قرأ القرآن، وهو يعلم لِمَ رُفع ولم نصب؟ كان له بكل حرف سبعمائة حسنة)). وقوله e : ((أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه))[1]، وغير ذلك مما نقل عن الصحابة أيضاً[2].

وكلما ازدادت الفجوة بين المتكلمين باللغة العربية وما ينشدونه من مستوى لغويّ يرقى إلى مرتبة الفصاحة، ازدادت الحاجة إلى تعميق الدرس النحوي؛ بغية الالتزام بحدود سمو الفصحى وعدم اللحن في الحديث اليومي المعتاد، أو في قراءة القرآن الكريم، والخطب على المنابر[3]. ومن هنا بدأت تظهر معالم السبيل العملي لتلافي اللحن، والوصول إلى بناء لغوي سليم، وقد تمثل ذلك بتطبيق قواعد النحو والصرف النظرية على النصوص الفصيحة، من قرآن كريم، أو من شعر قديم، ليلمس المتعلم وطالب العربية أثر ما يدرسه نظرياً في نصوص لغوية عالية، وليمرّن ملكته اللغوية على معرفة المستقيم من الكلام، بالوصول إلى التحليل الصحيح في تحديد الوظيفة النحوية، وعلاقتها بما سبقها أو بما لحقها، وعلامتها الإعرابية. ثم أخذت اصطلاحات التحليل والتطبيق تتطور مع تطور الدرس النحوي، وتشعب الثقافة العربية وانتهاجها مسارب متعددة، واهتمامات مختلفة. ومعنى هذا أن الغاية التي دفعت بالتحليل النحوي إلى التطور والنماء تعود إلى الحاجة التعليمية في تعلم العربية ونحوها، ولاسيما

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ويروى: (أعربوا القرآن، فإن الله يحب أن تعرب آياته)، ينظر: كنوز الحقائق، المناوي: ١/ ٧١، وتنظر: أحاديث وآثار نبوية مشابهة، في : المغني في النحو: ١/ ٤٥-٤٧، والإتقان في علوم القرآن السيوطي: ٥٧١-٥٧٢، في النوع الثامن والسبعين: في معرفة تفسيره وتأويله.

(٢) قال عمر بن الخطاب (رض): (تعلموا إعراب القرآن كما تعلمون حفظه)، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١١٥-١١٦.

(٣) ينظر: العقد الفريد: ٢/ ٢٩٠ . قال عبد الملك بن مروان: (شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن).

التحليل النحوي الذي يتمثل بالتطبيق الإعرابي بوصفه حلقة مهمة في سلسلة التعليم، التي قد تكون القواعد النظرية الحلقة الأولى فيها، والتي يظهر أثرها في طريقة الحفظ والاستظهار والتلقين، مما وسم المصنفات النحوية بالطابع التقريري، إذ تلقى القاعدة إلى المتعلم على أنها حقيقة علمية جاهزة ومقررة، وعليه حفظها واستظهارها[1].

وجملة القول أن النحاة، عندما أرادوا أن يصفوا الجملة في العربية، احتاجوا إلى مفردات واصطلاحات يَسِمون بها ما يميزونه من أجزائها ومكوناتها، وطريقة ربطها والعلاقات الرابطة بينها، وما يتبع ذلك من حاجة للتعريف بوظائف كل نوع، وموقعه النحوي، وما يستحقه هذا الموقع من علامة إعرابية، بحكم كونها عاملة أو معمولة، أو داخلة في علاقة إسنادية. وقد نتج عن هذا التحليل تقنين القواعد ورسم أهم معالمها وأطرها كما يتجلّى ذلك في أول كتاب وصل إلينا: (كتاب سيبويه)، إذ جاءت فيه المصطلحات علمية ناجزة وناضجة، في الغالب، وتميل إلى الوصف اللغوي البحت، ومن ثم بتطور النحو، وتطور التعليم مع نمو وسائل الرقي الحضاري والمعرفي، عاد التطبيق العملي لما استقر من قواعد على النصوص، بشكل مستقل ومتكامل وغير مرتبط بالتنظير النحوي في مصنفات القدماء، بل جاء في مؤلفات هدفها التحليل والتطبيق، ككتب معاني القرآن، ومجاز القرآن، وإعرابه، وشروح الشعر، وغير ذلك من مظاهر التطبيق آنذاك[2].

ومن هنا أخذت مفردات التحليل النحوي وأساليبه تنتشر ((بنسب وصور مختلفة جداً في المصادر التراثية، وكانت أول ظهور لها بسيطة رجراجة في كتب التفسير للقرآن الكريم... ثم تداولتها مصنفات النحو واللغة مضيفة إليها شذرات من نوعها الرجراج وتناول ذلك كله بعدُ أصحاب أعاريب القرآن الكريم والحديث الشريف، والتفسير للشعر والنثر، يصقلونه ويطوعونه بالاشتقاق والصياغة للاصطلاح والإجراء العملي، حتى صار مادة مهيأة للتنفيذ في كتب المتأخرين والمعاصرين))[3].

---

(١) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٢١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١. إذ عرض مسارب التطبيق ونماذج من كل اتجاه.

(٣) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٢٥.

قرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها نشهد أننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ" التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ " التي أعدّها الطالب (وائل عبد الأمير خليل مراد الحربي) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، وهي جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

الإمضاء :

الاسم : أ. م. د. صباح عطوي عبود

التاريخ / / ٢٠٠٨

عضواً

الإمضاء :

الاسم : أ. م. د. لطيف حاتم الزاملي

التاريخ / / ٢٠٠٨

عضواً

الإمضاء :

الاسم:أ. م. د. عبد الستار مهدي علي

التاريخ / / ٢٠٠٨

عضواً

الإمضاء :

الاسم: أ. م. د. عبد الكاظم محسن الياسري

التاريخ / / ٢٠٠٨

عضواً

الإمضاء :

الاسم : أ. د. علي ناصر غالب

التاريخ / / ٢٠٠٨

عضواً ومشرفاً

الإمضاء :

الاسم : أ. د. زهير غازي زاهد

التاريخ / / ٢٠٠٨

رئيساً

أصادق على ما جاء في قرار اللجنة المناقشة

الإمضاء :

الاسم : أ. م. د. لؤي عبد الهاني السويدي

التاريخ / / ٢٠٠٨

عميد كلية التربية

Abstract

This study aims at discussing the aspects of grammatical analysis of the Arabs. I Took one of the important grammarians Ibn Hisham Al-Ansari (dead at ٧٦١ A.H) as a field of them, because he is first of the late grammarians that the grammar lesson reached in their age an advanced stage of maturity, taking the form of preponderance , choosing, and criticism from one side, and from the other because he took care of researching in grammatical analysis and pondering at Its aspects through studying syntax phenomenon in Arabic grammar.

This study tends at accumulate a high resolution picture of the theoretical side of grammatical analysis of the Arabic by the way of showing of intellectual system that directs their grammatical analysis and the relation of this side with the practical aspect that deals with performing grammatical analysis practically at different literary texts through what the old called syntax.

The thesis is divided into five chapters preceded by a prelude and followed by a conclusion. I studied in the prelude Ibn Hisham life his position in the Arabic grammar , his work in teaching, because teaching had great influence in directing him towards caring of grammatical analysis. The first chapter explained the origin of grammatical analysis represent by the explanation of the conception of grammatical analysis of Ibn Hisham as language and idiom, and the relation of analysis with syntax phenomenon, and philosophical basis on which the old stands. It is the theory of grammatical element and grammatical degrees. The research dealt with analysis expression of Ibn Hisham.

The second chapters dealt with the indications of grammatical analysis of Ibn Hisham which divided into three main sections : the

context and linguistical meaning, pronunciciational significances and signify cances of grammatical molding.

The third chapters discussed grammatical analysis means of Ibn Hisham which were the meutal and intellectual methods an which he depended in joining the text wauted to be analysed by grammatical rule to be sure that the rule is applicable to it or not be out of it. They are the omission concealing, addition concealing, similarity, advance and delay.

The fourth chapter studied an important analytic phenomenon:

The multiplicity in grammatical analysis. It discovered the reasons of multiplicity and the aspects of it in nouns, verbs, letters, sentences and semi-sentences.

The fifth chapters studied the direction the analysis through criticizing those who deal with syntax and explanation the wrong and weak of their saying and their syntax. It also studied an analytic phenomenon related to the grammatical formation of Ibn Hisham; His taking care of grammatical analysis more than focusing an the rules of grammar and its criterions.

The conclusion contained the most important results of the research. One of than is that it gave an idea about the Arab grammatical analysis through one of the specialist grammarians, and that the grammatical analysis, which is called syntax, reflects the grammatical care of the pronunciation side of syntax theory. Ibn Hisham is the first grammarian and theorist of grammatical analysis who showed its foundation and criterions of its performance prompted by his work in teaching and the effects of grammar learners in his age.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد : التحليل النحوي : تعريفه ونشأته	٤
الفصل الأول : أصول التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	٣٣
أصول التحليل النحوي	٣٤
التحليل النحوي والإعراب عند ابن هشام	٣٦
الأصناف النحوية عند ابن هشام : أشكالها وأسسها	٥١
الأصول الفكرية للتحليل النحويّ عند ابن هشام	٨٢
طريقة التحليل النحويّ عند ابن هشام	٨٧
التعبير التحليلي عند ابن هشام	١٠٠
الفصل الثاني : أدلّة التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	١١٦
أدلة التحليل النحوي	١١٧
دلالة المعنى على التحليل النحوي	١٢١
معارف المعرب اللغوية وأثرها في التحليل النحوي	١٣٧
ضوابط الصناعة النحوية	١٤٢
الأدلة اللفظية في التحليل النحوي	١٤٥
الأدلة التركيبية في التحليل النحوي	١٩٣
الفصل الثالث : وسائل التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	٢٤٠
وسائل التحليل النحوي	٢٤١
الوسيلة الأولى : تقدير الحذف	٢٤٥
الوسيلة الثانية : الزيادة	٣١٥
الوسيلة الثالثة : التقديم والتأخير	٣٢٥
الوسيلة الرابعة : المشابهة	٣٣٣

الفصل الرابع : التعدُّدُ في التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ	٣٥٩
أسباب التعدد في التحليل النحوي عند ابن هشام	٣٦٠
مواضع التعدد في التحليل النحوي عند ابن هشام	٤٠٤
تعدد التحليل النحوي في الكلمة	٤٠٤
أولاً: تعدد التحليل النحوي في الاسم	٤٠٥
ثانياً : تعدد التحليل النحوي في الفعل	٤٤١
ثالثاً : تعدد التحليل النحوي في الحرف	٤٤٦
تعدد التحليل النحوي في الجملة	٤٦٨
أولاً : الجملة الاسمية والجملة الفعلية	٤٦٩
ثانياً : الجملة الكبرى والجملة الصغرى	٤٨٠
ثالثاً : جملة لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب	٤٨٣
رابعاً : الجملة الإنشائية والجملة الخبرية	٤٩١
تعدد التحليل النحوي في شبه الجملة	٤٩٢
الفصل الخامس : التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاري اتجاهاته وتطوّره	٤٩٦
اتجاهات التحليل النحوي عند ابن هشام	٤٩٧
التأليف النحوي عند ابن هشام من قواعد النحو إلى قواعد الإعراب	٥١٩
نقد المعربين : تقويم ابن هشام للتحليل النحويّ	٥٥٩
الخاتمة	٥٨٨
المصادر والمراجع	٥٩١
الملخص باللغة الانكليزية	A

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين؛ سيدنا محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين المنتجبين.

وبعد، فقد كنت، وأنا طالبٌ في مراحل الدراسة الأولية، تستوقفني مسائل الإعراب، فأجد في بعضها غموضاً، وأجد في بعضها الآخر صعوبة، وبقي هذا الغموض وتلك الصعوبة يلازمانني هاجساً لا يفارقني، وكثيراً ما كان هذا الهاجس يتمثل لي في سؤال بل أسئلة، أخذت تظهر، وأنا أدرس النحو وأدرسّه، فكنت أسأل: لماذا اتخذ الإعراب هذه الصورة التي نعهده عليها، ولم لم يأت في صور مختلفة؟ ألهذا الإعراب وليد النظام التعليمي الحديث أو أن له جذوراً قديمةً، ثمّ نما وتطور حتى صار إلى ما هو عليه الآن؟ ولمَ أعربنا هذا اللفظ حالاً، ولِمَ لمْ نعربه تمييزاً، أو مفعولاً لأجله مثلاً؟ ولماذا لم يقتصر الإعراب على الكلمة، وإنما امتَدّ إلى الجملة وشبه والجملة؟ ثمّ أسأل –عندما أقرأ في كتب إعراب القرآن وتفسيره– لِمَ أجاز المعرِبُ أكثر من وجه في موضع، ولم يجزها في موضع آخر؟

لقد ظلت هذه الأسئلة –وأخرى غيرها– تراودني وتطلب مني الإجابة عنها. ومن هنا انبثقت في ذهني فكرة هذا البحث؛ وذلك بأن أدرس التحليل النحوي عند أحد علماء العربية، وكنت، في ذلك، كمن يحاول زحزحة الرتاج عن المشكلة، أو يريد أن يضع السهام في الكنانة، من أجل تيسير الإعراب على الدارسين والمتعلمين. وذلك عن طريق الوقوف على قضايا التحليل النحوي الرئيسة ومشكلاته التي على المعرب أن يلم بجوانبها ويعرفها، وصولاً إلى رسم السبل العلمية التي توضح ضوابطه، وتكشف عن قوانينه وقواعده.

وهنا، وقع اختياري على ابن هشام الأنصاري؛ لأنه نحوي استوعب النحو العربي وتمثل آراء السابقين دارساً ومدققاً محققاً، فهو عاش في عصرٍ بلغ فيه الدرس النحوي مرحلة عالية من الاستقرار والنضج في المنهج والعرض والمصطلح، حتى إنَّ كثيراً من المراكز العلمية الآن تعتمد كتب ذلك العصر في التعليم، كشروح ألفية ابن مالك المختلفة، وبعض كتب ابن هشام، وغيرها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن في تراث ابن هشام ما يدل على عنايته بقضية التحليل النحوي والبحث فيها. ولم يمنعني من إكمال هذه الدراسة ما وجدته –فيما بعد– من بحث للدكتور عبد الحميد السيد بعنوان (التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري) في كتابه: دراسات في اللسانيات العربية، بسبب صغر هذا البحث واقتصاره على الجملة، ولاختلاف المنطلق وطريقة المعالجة. كما أن هذا البحث لم يجب عن الأسئلة التي وضعنا الإجابة عنها هدفاً لدراستنا هذه.

وقد جمعت مادة البحث ثمّ أخذت بدراستها وضمّ الأشباه إلى بعضها، على وفق طبيعة المادة وتوجهات ابن هشام في التحليل النحوي، وفي ضوء ما يقتضيه منهج البحث اللغوي، وبذلك انقسم البحث على خمسة فصول يسبقها تمهيد، وتتبعها خاتمة.

فأما التمهيد فوقفت فيه على التحليل النحوي، إذ عرَّفت مفهومه، ونشأته، عند أهم أعلام العربية القدماء.

وأما الفصلان : الأول والثاني فقد استرشدت فيهما بعمل الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه (التحليل النحوي: أصوله وأدلته)، فجعلت الأول بعنوان: أصول التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، وتضمن مفهوم الأصل والتحليل في اللغة والاصطلاح، وعلاقة التحليل النحوي بالإعراب، وأشكال التصنيف النحوي عند التحليل، وأسس هذا التصنيف أو معاييره، وعناصر التحليل وطريقة إجرائه ومراحله في ضوء ما وضحه ابن هشام. كما وقفت فيه على التعبير التحليلي عنده.

وجعلت الفصل الثاني لـ(أدلة التحليل النحوي عند ابن هشام)، وتناولت فيه مفهوم الدليل لغة واصطلاحاً، والأدلة التي برزت في آثاره، وهي: دلالة المعنى على الإعراب، وأثر ثقافة المعرب في التحليل النحوي، ودلالة الصناعة اللفظية بجانبيها اللفظي والتركيبي، مع البيان عن الأدلة الفرعية لكل منهما، مما عرض له ابن هشام ومثّل له.

وخصصت الفصل الثالث لـ(وسائل التحليل النحوي عند ابن هشام)، فبينت مفهوم الوسيلة في اللغة والاصطلاح، ثمّ بسطت في باقي الفصل الوسائل التي برزت عند المؤلف، وهي: تقدير الحذف، فكشفت عن شروطه وأدلته وأولوياته ومواضعه، ثمّ درست الوسيلة الثانية وهي: الزيادة، والوسيلة الثالثة، وهي: التقديم والتأخير، ثمّ الوسيلة الرابعة، وهي: المشابهة، فأوضحنا أشكالها ومظاهرها المختلفة.

وتناولت في الفصل الرابع: (التعدد في التحليل النحوي عند ابن هشام)، الذي تضمن تحديداً لمفهوم التعدد في التحليل، وألفاظه عند ابن هشام وأسبابه ثمّ فصلت القول في مواطنه كما وجدتها عنده، متبعاً في ذلك تصنيف ابن هشام الكلام عند التحليل إلى: الكلمة، والجملة، وشبه الجملة.

وحاولت في الفصل الخامس دراسة اتجاهات التحليل النحوي عند المصنف، ومدى تطوره في مؤلفاته المختلفة، وأثر ابن هشام في تقويم التحليل عن طريق انتقاده توجيهات المعربين السابقين وآراءهم.

وقد انتهيت، بعد ذلك، إلى الخاتمة التي ضمنتها خلاصة للبحث وأهمّ نتائجه.

وقد اتخذت منهجاً وصفياً، يقوم على عرض الظاهرة المدروسة عند ابن هشام، وتحليلها، محاولاً التأصيل لها ما أمكن، وذلك طلباً لخلق رؤية واضحة تفصح عن موقع عمل ابن هشام وقيمته من عمل السابقين وجهودهم.

أما مصادر البحث فهي –بالإضافة إلى آثار ابن هشام التي كانت عماد الدراسة ومادتها– كتب النحو بالدرجة الأولى، يزاد عليها كتب إعراب القرآن وتفسيره، وشروح الشعر وغيرها مما تكفَّلت قائمة المصادر بذكره.

ولا يفوتني، هنا، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور الفاضل علي ناصر غالب المشرف على هذا البحث؛ فهو لم يألُ جهداً في تقديم العون والإرشاد، فالله أسأل أن يبقيه لنا ذخراً وللمتعلمين هادياً.

أصول التحليل النحوي

الأصل في اللغة والاصطلاح: الأصل في اللغة هو أساس كل شيء وأسفله[1]، و((أصل الشيء: قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره لذلك))[2]، ووروودها في القرآن الكريم يدل على هذا المعنى، قال تعالى ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[3]، وعليه يكون معنى الأصل هو أساس الشيء أو قاعدته أو أسفله الذي ينبني عليه غيره من فرع أو بناء أو رأي، وقد ورد مصطلح (الأصل) عند النحويين واللغويين العرب قديماً ، ليدل على القاعدة الرئيسة ، أو على الأبواب النحوية، ثم ارتبط — فيما بعد— بالنحو، فصار لدينا مصطلح أصول النحو، ليدل على الأصول المعروفة، كالسماع، والقياس والإجماع[4].

وإذا أعدنا النظر في الدلالة اللغوية سنرى أهمية تحديد مفهوم الأصل في كل علم، إذ يجب ((أن يكون لكل علم أصل أو أصول، إذ لا بد في بناء العلم من أصل يرجع إليه ويدعم به مسائله ويناقشها بموجبه، لذلك كان علم الأصول الخاص بكل علم، يمثل فلسفة هذا العلم ويبين أسسه الفكرية))[5]، ونتيجة لذلك فقد أطلق هذا المصطلح على علوم وفنون كثيرة، فقد يراد به ((الراجح بالنسبة إلى المرجوح، والدليل بإزاء المدلول، وما يحتاج إليه المخلوق كالغذاء، وما هو أولى من غيره كالعلم للإنسان، والمتفرَّع عليه كالأب مع الأبناء، والحالة الأساسية كالإباحة والطهارة في الأشياء، وحمل المفهوم على وجه كلي لتندرج فيه أحكام جزئية، والملزوم إذ هو متبوع يكون الانتقال منه إلى الفرع، والكل الذي يبنى عليه الجزء ويفهم بواسطته، والسبب لاحتياج المسبَّب إليه وانبنائه عليه))[6]. وهذا يفسّر سبب إطلاق القدماء عليها مصطلحات عدة قريبة في الدلالة، فكانوا يسمّون الأصول قواعد، لأنها ((مبنى وأساس للفروع، ومناهج لأنها مسالك واضحة للفروع، وأعلاماً لأنها علامات للفروع، وهي في عامة أحوالها تجب مراعاتها والمحافظة عليها، وتتحمّل من الوقائع ما لا تتحمله الفروع))[7].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ١٩/١ (أصل)، ولسان العرب، ابن منظور: ١١/ ١٦ (أصل).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ٧٩ (أصل).

(٣) سورة إبراهيم، من الآية: ٢٤.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ٣—٥، والفكر النحوي عند العرب، د. علي الياسري: ١٥١—١٥٢.

(٥) ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نبهان: ٣٠١.

(٦) التحليل النحوي أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: ٥٤.

(٧) التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ٥٥.

وقد ورد مصطلح (أصول التحليل) عند بعض المحدثين، كالدكتور نهاد الموسى، والدكتور فخر الدين قباوة [1]. كما نجد عند أبي القاسم عليدوست مصطلحاً قريباً منه، وهو: أصول التجزئة والإعراب[2]. ويعني هذا المصطلح عند الباحث: القواعد التي تبنى عليها أحكام التحليل النحوي في الأداء والتعبير، ومنها ما يستمد أسسه الفكرية، التي تكشف عن فلسفة التحليل النحوي وما يترتب عليها من أصول وضوابط.

(١) ينظر نظرية النحو العربي، نهاد الموسى: ٤٦، والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٥٤.

(٢) ينظر: سلسبيل: في أصول التجزئة والإعراب: ٨—٩.

التحليل النحوي والإعراب عند ابن هشام

يرتبط التحليل النحوي بظاهرة الإعراب ارتباطاً وثيقاً، أشرنا -فيما مرّ -إلى جانب من جوانبه، ولذلك سنقف هنا عند مفهوم الإعراب،عند ابن هشام، وعلاقته بالتحليل النحوي. والإعراب، في اللغة، هو: الإفصاح والإبانة والإيضاح، جاء في مقاييس اللغة: ((العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح ... فالأول قولهم: أعرَبَ الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح ... وإعراب الكلام أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يُفرَق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم))[1]، وهناك معانٍ أخرى له، تعود في الأصل إلى هذا المعنى[2]. أمّا في الاصطلاح فهو ((اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[3]، وعرّفه أبو علي الفارسي بأنه: ((أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء... فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر))[4]. وقد علل أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) إطلاق هذا الاصطلاح عليه بقوله: ((ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً، أي بياناً))[5] .

وقد عرّف ابن هشام الإعراب لغة بالإبانة، واصطلاحاً بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[6]، وهو المعنى الصناعي للإعراب عنده. وهو تعريف لا يخرج عما جاء عند النحويين المتقدمين، في النظر للإعراب على أنه اختلاف أواخر الكلم المتمثل بالأثر الظاهر أو المقدر الناتج عن عامل يؤثر في الكلمة ويجلب هذا الأثر، فهو قريب من تعريف ابن الناظم له بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب))[7]، وقد جمع بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي في عنوان كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب). ويلاحظ أن الجانب اللفظي في مفهوم الإعراب يهيمن على تعريف الإعراب عند المحدثين كذلك، يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: ((الإعراب... مورفيم من

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (عرب): ٤/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٥٥٦—٥٥٧، (عرب)، ولسان العرب: ١/ ٥٨٨ (عرب).

(٣) أسرار العربية، ابن الانباري: ١٩، وينظر: المقرب: ابن عصفور: ٤٧.

(٤) الإيضاح العضدي: ٥٦، وينظر: المغني في النحو، ابن فلاح اليمني: ١/ ٢٠٩.

(٥) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: ٩١.

(٦) شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري:٥٨،وينظر: شرح اللمحة البدرية،ابن هشام الأنصاري:١/ ٢٣٥—٢٤١.

(٧) شرح ابن الناظم: ١٦.

المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة))[1].

وقد بيّن ابن هشام الأثر الظاهر بأنه العلامات الإعرابية، قال: ((مثال الآثار الظاهرة: الضمة والفتحة والكسرة في قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد))، كما توقف عند الآثار المقدرة قال: ((ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو (الفتى) من قولك: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى))[2].

ولا يختلف ابن هشام عن النحويين في تحديد أنواع الإعراب على أربعة، هي: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وقد درس كل نوع من هذه الأنواع، على التقسيم السابق، أعني الإعراب الظاهر، والإعراب التقديري، مفصلاً الحديث عن كل نوع واستحقاقه[3]، وحدد علامات الإعراب الأصلية والفرعية أو الثانوية ومواطن كل منها.

إن الذي يهمنا هنا أن مصطلح الإعراب ورد عند ابن هشام بإطار واسع يقترب من مفهوم التحليل النحوي، وذلك في عنوان كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، بدليل ما احتواه الكتابان من موضوعات تصب في تحليل الجملة وإعرابها، نحو الباب الخامس: (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)، والباب السادس: (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)، والباب السابع: (في كيفية الإعراب)؛ إذ تضمنت هذه الأبواب –كما تظهر عنواناتها؛ وكما في فصول البحث–دراسة لأصول التحليل وضوابطه، وأدلته، وما يحتمله اللفظ أو النص من تعدد في التحليل أو الإعراب. وقد استعمل ابن هشام (الإعراب) في مقدمة مغني اللبيب، قال: ((فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل..... وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب))[4]، فقد جاء هنا دالاً على علم النحو، كما يرى شراح مغني اللبيب، قال الدماميني (ت ٨٢٧ هـ): ((علم الإعراب أي: علم النحو، وليس المراد الإعراب الذي هو قسيم البناء))[5]، فهو استعمال للمصطلح بمعناه التطبيقي، قال الشمني (ت ٨٧٢ هـ): ((الإعراب.... يقال على النحو، وهو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية في الإعراب، وعلى ما ذكر في شرح الألفية لولد مصنفها

---

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٢٤.

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٨، ٥٩.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٣ – ٩٨، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٤٠– ٢٤٤.

(٤) مغني اللبيب: ١٢.

(٥) شرح الدماميني: ١/ ١٤. (تح: عناية)

علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه ا. هـ))[1]، ثم علق عليه بالقول: ((ولا يخفى أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل في التعريف الأول، وداخل في التعريف الثاني ويقال أيضاً على تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان أنه من جزئياتها، ويقال أيضاً على ما يقابل البناء؛ وهو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه، والمراد هنا الأول من المعاني الاصطلاحية))[2]. وقد أكد الجانب التطبيقي في هذا الاستعمال ما نقله الشيخ محمد الأمير (ت ١٢٣٢هـ) عن السيوطي (ت ٩١١ هـ) قال: ((والمراد بالإعراب —كما في السيوطي— التطبيق على قواعد العربية، قال: ونسبته للنحو نسبة العلاج لعلم الطب، والإفتاء للفقه، ومنه قولهم: أعرب كذا بفتح الهمزة))[3].

وأجد في ما نقله الشيخ محمد الأمير عن السيوطي تحديداً دقيقاً لمفهوم الإعراب، وأنّ ابن هشام إنما أراد من مصطلح الإعراب في كتابيه (مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب) هذا المفهوم التطبيقي. وقد حدّد السيوطي، بوضوح، أهمية هذا الجانب، بأنه الغاية من علم النحو، إذ جعله كالعلاج من علم الطب، والإفتاء من الفقه، مشيراً بذلك إلى الزاوية التطبيقية منه.

وقد ذكر الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) المعاني الاصطلاحية الثلاثة، قال: ((يطلق الإعراب على علم النحو، وهو علم بأصول يعرف به أواخر الكلمة، وهو المراد هنا، ويطلق على مقابل البناء، ويطلق على تطبيق المركبات على القواعد، كما تقول مثلاً: أعرب لي: جاء زيد، أي: طبّق القواعد على هذا الجزيء، وبيّن لي أنه مندرج تحتها))[4]، ويقول في شرحه عنوان كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب): ((المراد بالأول اللغوي؛ وهو الإبانة والإظهار، والمراد بالثاني الاصطلاحي؛ وهو علم النحو.... ويصح أن يراد به إجراء المركبات على ما تقتضيه الصناعة النحوية))[5]. وعلى الرغم مما يظهر من اختلاف في كلام الشارحين في تحديد المقصود من الإعراب، واحتمال أن يكون المراد به علم النحو، وهو استعمال قديم، من باب إطلاق الجزء على الكل تارة، أو أن يكون بمعنى تطبيق الجزء من الكلام على قواعد العربية، وبيان انه مندرج تحتها ومطابق لها تارة أخرى؛ فإن مضمون الكتاب

---

(١) المنصف للشمني: ١/ ٥، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٦.

(٢) المنصف للشمني: ١/ ٥.

(٣) حاشية الأمير: ١/ ٣ ، ولم أقف على كلام السيوطي هذا في الأشباه والنظائر ولا في همع الهوامع، وأظنه أخذه من شرحه المخطوط على مغني اللبيب المسمى بـ(غنية الأريب).

(٤) حاشية الدسوقي : ١ / ٢١ .

(٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٣ .

وطريقة تبويبه ومعالجاته إنما جاءت في سياق المفهوم الثاني، وهو التطبيق، إذ إنّ القضايا التي عالجها في (الإعراب عن قواعد الإعراب) و(مغني اللبيب) هي —في الغالب— قضايا تحليلية، حاول ابن هشام طرحها في منهج جديد يتسم بالدقة والاختصار والجمع لقواعد الإعراب والتطبيق. وهذا لا يعني أن هذين المؤلفين لا يحتويان على الدراسة النظرية النحوية، كما في كتب السابقين، وكتبه الأخرى، نحو: أوضح المسالك، وشرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، مثلاً. ولكن ما جاء فيهما من دراسة نظرية إنما ورد لخدمة الغرض الرئيس، أي الإعراب بمعنى التطبيق والتحليل. ولعل مما يدل على ذلك بوضوح عنايته بالمعربين والمهتمين به من القدماء، كما يبدو من أبواب مغني اللبيب التي مرّ ذكر بعض منها. لذلك فلا غرابة أن نجد الأستاذ أحمد راتب النفاخ يعد مغني اللبيب كتاباً في إعراب القرآن الكريم، إذ قال في معرض حديثه عن المنهج المتبع في كتب إعراب القرآن الكريم إنه: ((لم يشذ عن ذلك —فيما أعلم— إلا ابن هشام (ت٧٦١هـ) من المتأخرين، وذلك في كتابه المشهور: (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، فإنه وضعه —كما يدل اسمه— في إعراب القرآن، ولكنه رغب عن طريقة أسلافه وما تفضي إليه من تطويل، وآثر أن ينظمه في قوانين كلية وأصول جامعة، فاصطنع لذلك المنهج الذي بسطه في مقدمته))[1]. وقد تابعه في ذلك الدكتور عمر مصطفى؛ إذ يقول عنه: ((إنه من كتب أعاريب القرآن، كما أراد له مصنفه أن يكون... لكن ليس بمنهج التأليف المعروف في كتب الأعاريب، وإنما بمنهج آخر تميّز به مصنف المغني، وميّز كتابه بهذا))[2]. ولا شك في أن مفهوم إعراب القرآن، الذي قرره الدارسون في كلامهم، يعني الجانب التطبيقي من الدراسة النحوية ومن التحليل النحوي كما عرضناه آنفاً. ومما يذكر، هنا، أن ابن هشام استعمل لفظة (أحلل) في كتابه (أوضح المسالك)، وذلك في حديثه عن متن ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، قال: ((إنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من جملة الألغاز، وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلّل به تراكيبه وأنقّح مبانيه))[3]. فقد استعمل صيغتين من مادة (حلل)، إحداهما ثلاثية: (أحلّ)، والأخرى ثلاثية مزيدة بتضعيف العين (أحلل)، لإفادة معنى الفتح والنقض والفكّ ، قال الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في شرحه على التوضيح: ((أحلّ به ألفاظه: أي أبيّنُ به مفردات ألفاظه....

---

(١) كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، الأستاذ أحمد راتب النفاخ، (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد (٤٨)، لسنة ١٩٧٣ ص (٨٤٠ —٨٤١).

(٢) الدماميني النحوي ، د. عمر مصطفى : ٧٦ .

(٣) أوضح المسالك ابن هشام: ١ / ١ .

وأحلل: أي أفكك به تراكيبه، أي مركباته))[1]. ويمكن أن نلمس وضوح معنى التحليل في هذا الاستعمال، في ضوء شرح خالد الأزهري، من أنه فكّ المركبات وتحليلها، بردها إلى أجزائها.

وقد لفتت عناية ابن هشام بالتحليل النحوي بعض اللغويين والنحويين المعاصرين، فأشاروا إليها، ونبهوا على وضوح معالمها وأهميتها في سلسلة التأليف النحوي، في هذا الميدان ومنهم الدكتور محمود فهمي حجازي، الذي يقول: ((لقد شارك ابن هشام أبناء عصره في الاهتمام بتأليف المتون التعليمية وشروحها... ولكن كتابه الأكثر أهمية هو كتاب (مغني اللبيب)، فهو أفضل كتاب حول الجملة العربية وتحليلها النحوي))[2]. وممن أشار إلى هذه القضية الدكتور نهاد الموسى في كلامه على أسس التحليل النحوي عند العرب ومحاولته ربطها بما انتهت إليه الدراسات اللسانية الحديثة، إذ ذهب إلى أن جلّ منطلقات نظرية تشومسكي تلتقي ((مع الأصول التي رسمها ابن هشام في (المغني)، للتحليل النحوي، وساقها في هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها))[3]. ولعل مِن أهم مَن تكلم على جهود ابن هشام في التحليل من المحدثين، الدكتور عبد الحميد السيد في بحثه الموسوم بـ(التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري)، الذي قصره على مغني اللبيب، وقد حاول المؤلف فيه ((الوقوف على المبادئ والأصول التي كان يصدر عنها ابن هشام في وصف التركيب الجملي في المغني، سعياً إلى تكوين ملكة معرِبة، تستطيع فهم سر التراكيب في العربية وصولاً إلى إعراب القرآن))[4].

وقد انتهى إلى أن لابن هشام ملاحظات وتعليقات تستحق الاهتمام. ولاسيّما في باب الجملة، وقد جعل من علامات ذلك الدراسات الحديثة، قال: ((وآية ذلك أن كل دراسة محدثة —في أثناء تبصرها فيما بلغه النظر اللغوي الحديث من آفاق— تشير إلى ابن هشام في هذا المجال))[5]. وممن نوه بجهد ابن هشام، في هذا الباب من البحث، الدكتور فخر الدين قباوة، إذ ذكر إن بعض المتأخرين قد شعروا بالحاجة إلى التنظير في هذه الزاوية النحوية، لتحديد نقاط العمل، واستبعاد ما يعرقل العاملين أو يضللهم، فكان لهم جهود لامعة تستحق العناية والتقدير، ومنهم ابن هشام الأنصاري الذي ((توقفه الدراسة المديدة لكتب الأعاريب، والممارسات التعليمية للتحليل، على سعة الأفق العملي لدى القدماء والمتأخرين، بالتكثير والاستطراد والخلاف، وعرض البسائط والأمور الجانبية أحياناً —الأمر الذي قد يشتت أفكار الدارسين والباحثين— فيرى ضرورة متابعة الأصول ورسم الضوابط النظرية والعملية

---

(١) شرح التصريح، خالد الأزهري : ١ / ١٣ .

(٢) علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي : ٩٢ .

(٣) نظرية النحو العربي: ٤٦ ، وينظر : –فيه أيضاً– ٧٧ .

(٤) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية، د.عبد الحميد السيد: ١٦٣.

(٥) المرجع نفسه: ١٦٣ .

للتحليل الإعرابي... وإذ ذاك يستفيض في بيان التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها. ثم يضع عدة أبواب توضّح كثيراً من قواعد التحليل وسبل تنفيذه بدقة ونجاح))[1].

لقد عرف ابن هشام التحليل النحوي من حيث المضمون والمحتوى، وإن لم يرد عنده بصورة صريحة ومباشرة، وفيما قدمناه من آراء دليل على ذلك، إذ نالت جهوده في هذا الميدان عناية النحويين، فعنوا بكتبه، وشرحوها وعلقوا عليها، ونظموها أيضاً، لذلك كانت شروح كتابيه (الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب) امتداداً طبيعياً ومهماً يؤكد الأثر الواسع لهذين الكتابين، ومنهج ابن هشام في معالجة قضية التحليل النحوي وجدة هذه المعالجة والتناول، ولهذا السبب وجدنا الدكتور فخر الدين قباوة يقول عن كتاب (شرح قواعد الإعراب) للكافيجي (ت٨٧٩هـ) —في مقدمة التحقيق–: ((فإليك كتاباً في أصول الإعراب وتطبيقاته، يضم خبرة قرون متواليات ، ويبسط نماذج عملية لتطور أساليب المعربين، وصوراً مختلفة من ضروب التحليل النحوي للنصوص))[2]. وقد ذهب الدكتور البدراوي زهران إلى أن عمل الشيخ خالد الأزهري، في (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، يمثل مرتكزاً لأعمال كثيرة أتت بعده، تؤلف مدرسة أو اتجاهاً في التحليل النحوي، وبين أن نقطة البداية في هذه المدرسة تطل برأسها من كتاب (مغني اللبيب) الذي ينبئ عن فهم مخالف للدراسة عند السابقين، من حيث روح المادة، ومنهج التناول[3]. وهو بذلك يوافق الدكتور قباوة الذي يتحدث عن بداية التنظير في هذا المجال بالقول: ((بدأ هذه التجربة جمال الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨—٧٦١ هـ) سيبويه عصره، بعد أن خبر الدراسات النحوية علماً وبحثاً وتصنيفاً، ولمس في كتب أعاريب القرآن ما يشتت الفكر ويبدد الغايات التعليمية، بالتكثر والتكرار والاستطراد... ولذلك رأيناه يعكف على الجانب الإعرابي في ميدان النحو، يستخلص عناصره الأساسية، ويصنفها في مسائل متميزة متناسقة، ثم يضمها تحت أبواب تمثل الوحدة والتساوق والتآلف، ويعقد لها عنواناً يلخص الغاية والوسيلة، هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)))[4].

وإذا بحثنا عن مفهوم للتحليل النحوي عند ابن هشام في ضوء ما يعرضه من تطبيق إعرابيّ، من جهة، وما رسمه من أصول نظرية من جهة أخرى، سنرى أن التحليل النحوي عنده يتمثل في الكشف عن مجموعة من العناصر التي تؤلف في نهاية الأمر الجملة الناجزة أو النص الكامل، والتي يهمّ النحوي تحديدها وتحليلها.

---

(١) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٥٢ .

(٢) شرح قواعد الإعراب: ٧ .

(٣) ينظر : موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، الشيخ خالد الأزهري : ٢ — ٣ .

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٧ .

وقد اتخذ مصطلح التحليل النحوي صورته النهائية واستقر على أيدي المحدثين الذين تركوا مصطلح الإعراب، الذي درج على استعماله ابن هشام بالمفهوم التطبيقي، ومن جاء بعده من الشارحين، ومالوا إلى استعمال مصطلح التحليل النحوي، ولعل الذي دفعهم إلى ذلك رغبتهم في إضفاء الصفة العلمية على موضوع التطبيق، باستعمال مصطلح التحليل الذي سبق أن شاع في اختصاصات علمية بحتة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها، هذا من جهة، ورغبتهم في التخلص من الازدواج الدلالي —إن جاز لنا التعبير– الذي يصاحب مصطلح الإعراب، ذلك أنّه —كما مرّ– يشير إلى دلالات لغوية واصطلاحية مختلفة. يضاف إلى ذلك أنَّ النحويين المحدثين قد تأثروا —بدرجة أو بأخرى– بثقافاتهم الغربية، وتأثروا بالترجمة عن اللغات الأجنبية، حيث يشيع استعمال مصطلح التحليل[1]. ولعل مما يؤكد كلامنا أننا نجد الدكتور قباوة –مثلاً– يستعمل، في بعض كتبه، مصطلح (الإعراب) كما في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، ولكنه —مع مرور الزمن– ترك هذا المصطلح، وعدل عنه إلى مصطلح (التحليل النحوي)، فجعل منه عنواناً لكتابين من كتبه، هما (التحليل النحوي: أصوله وأدلته)، و(تحليل النص النحوي). ومن صور التأرجح والتذبذب في المصطلح ما نجده عند الدكتور عبده الراجحي، إذ يستعمل مصطلح (التطبيق النحوي) و(الإعراب)[2]. ولعل السر في ذلك يعود إلى التطوّر الفكري، لهؤلاء الدارسين، الذي انعكس على استعمالهم للمصطلحات، زيادة على التأثر بالثقافات الأخرى وغير ذلك من الأسباب.

وإذا انتقلنا من مفهوم التحليل النحوي إلى حدوده والميادين التي يشتمل عليها، فسنجد أنّ حدود الإعراب عند ابن هشام —الذي يقابل التحليل عند المحدثين– تقوم على تحليل التركيب النحوي للعبارة، دون الخوض في الجوانب الصرفية للكلمة؛ وذلك لأنَّ ابن هشام من النحاة الذين يفصلون النحو عن الصرف، ومصطلح النحو عنده يختص بالتركيب دون الكلام على وزن الكلمة أو ما يصيبها من تغييرات؛ مما جَعَل ميدانه علم الصرف، يدل على ذلك أنه يقصر كتبه على موضوعات النحو دون غيرها. والذي يبدو لي أنَّ ما فعله ابن هشام —من قصره التحليل النحوي على التركيب– هو أقرب إلى الصواب؛ لأنّه، بذلك، يتبع المنهج النظري نفسه، أي أنه في كتبه يقصر النحو على التركيب؛ فمن الأحرى أن يقصر التحليل النحوي على التركيب النحوي أيضاً، هذا من جهة، ومن

---

(١) ينظر: –مثلاً– كتاب: النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، رينيه كاخر، ترجمة: د. فيصل بن محمد المهنا، والتحليل اللغوي للنص، كلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري.

(٢) جعل الدكتور الراجحي (التطبيق النحوي) عنواناً لأحد كتبه التعليمية، وجعل (الإعراب) عنواناً لبعض كتبه التطبيقية، تحت عنوان (دروس في الإعراب)، إذ طبّقه على بعض السور القرآنية، وتجد أيضاً الدكتور إبراهيم محسن استعمل مصطلح (التطبيق) بمعنى التحليل في كتابه: (التطبيق في الإعراب والصرف).

جهة أخرى، فإنَّ النحو قد استقر عند النحويين المتأخرين على أنه دراسة التركيب، ومن ثم، فقد أخرجوا دراسة الكلمة صرفياً من حيز المؤلفات النحوية، واستقلَّ الصرف بكتب منفردة. وبغض النظر عن مدى صحة هذا التحوّل في مفهوم النحو وتحديده بقضايا التركيب، فإنّ النحويين قد اتجهوا إلى العناية بظاهرة الإعراب في الكلمة داخل الجملة، بسبب هيمنة فكرة العامل على تفكيرهم، حتى أصبح مصطلح الإعراب –عندهم– يعني النحو، فقد ((اختلط المفهومان اختلاطاً بيّناً في كثير من كتب النحو واللغة، حتى إن النحو يسمّى إعراباً، والإعراب نحواً))[1]. وهكذا أخذ النحويون يعنون بالكشف عن ظاهرة الإعراب في أبواب النحو فتراهم يبدؤون بتعريف الإعراب، ومن ثمّ، يتتبعون تجلياته في الموضوعات المختلفة، ولعل مما دفعهم إلى العناية بالإعراب هو أنّه –في جانب منه– تغير مادي محسوس، ومن الإخلال به يمكن التعرف على اللحن والخطأ، فهم يُعَرفون الإعراب –كما مرّ بنا– بأنه: ((اختلاف أواخر الكلم على حدّ اختلاف العامل))[2]، أو ((هو تغيّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً))[3]. حتى إنه غدا عند ابن هشام أثراً، قال: ((الإعراب: أثرٌ ظاهر، أو مقدّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة))[4]. إنّ البحث في هذا الجانب المحسوس (من خلال الصوت: الحركات الإعرابية وما ينوب عنها) أو المتخيّل في المقدَّر من الحركات، ولّد الإعراب بمفهومه التطبيقي، في النحو ، على الجملة والعبارة.

وقد تابع شارحو كتب ابن هشام منهج المصنف، في فصله النحو عن الصرف، يدلّ على ذلك أنّ الكافيجي يتحدّث عن الغرض من تأليف ابن هشام –وهو تبعاً له– كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، فيجعله مقصوراً على الجانب النحوي أو التركيبي للغة، قال: ((اعلم أنّ الخائض في هذا الكتاب ينبغي أن يتصور النحو والغرضَ منه، قبل الشروع فيه. فنقول: النحو في اللغة يجيء لمعان: بمعنى القصد، وبمعنى الجانب، وبمعنى النوع، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل... وهو في الاصطلاح علم بأصول، يُعْرَفُ بها أحوال أواخر الكلم، من جهة الإعراب أو البناء. فالظاهر أنه منقول من النحو بمعنى القصد... وأمّا الغرض منه [أي: من النحو] فمعرفة الإعراب))[5]. ولذلك لم يؤاخذ الكافيجي ابن هشام على تركه مباحث الصرف في هذا الكتاب، كما لم يسعَ إلى بحثها أو إضافتها إلى مضمون شرحه، بل إنَّ القارئ يلمس سَعْيه للتعليل لطريقة بناء الكتاب ومنهجه، فهو يرى أنَّ ابن هشام إنّما

---

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ: ١٥.

(٢) كشف المشكل في النحو: ١/ ٢٢٧–٢٢٨، وينظر: شرح المفصل: ١/ ١٥٠–١٥١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٠٢.

(٤) شرح قطر الندى: ٥٥، وينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٤.

(٥) شرح قواعد الإعراب: ٦٢.

قدَّم البحث في الجملة على البحث في المفردات، على خلاف المنهج المشهور من البدء بالمفردات وصولاً إلى الجمل وأشباهها، وذلك ((لأن المقصود من ترتيب هذا الكتاب [أي: الإعراب عن قواعد الإعراب] تعليم الإعراب، ولاشك أنَّه يحصل من هذا الباب [باب الجملة] على وجهٍ، لا يكون في بقية الأبواب، إذ فيه بيان إعراب محل الجمل، الذي هو أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد، فلأجل هذا ترك تعريف الكلمة، مع أن الجملة لا تتم إلاّ معها))[1]. إنَّ الكافيجي يؤكد لنا، هنا، غاية تأليف الكتاب المتمثلة بتعليم الإعراب، بغض النظر عن مدى صحة ما ذهب إليه من أنّ البدء بإعراب الجمل أنفع من البدء بإعراب المفرد أو عدم صحته. وممّا يؤكد كلامنا السابق —من الخلط بين النحو والإعراب– أنّ نحويًّا مثل الدماميني يفسّر كلمة الإعراب الثانية في عنوان كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام بأنها بمعنى النحو، ويذهب إلى أكثر من ذلك فيجعلها بمعنى التحليل النحوي بمفهومه الذي نجده عند المحدثين؛ إذ يقول: ((الإعراب الأول: لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني: اصطلاحي أريد به النحو وإجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال أعرب هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها، وبيّن كيفية جريها على علم النحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن))[2]. فهم يقصرون الإعراب على الألفاظ المركبة ويخرجون الأحكام التصريفية من ميدانه. وقد أكد الصبان هذا الفصل بين العلمين، واستقرار النحو عند المتأخرين على الأحكام التركيبية فقط، قال: ((اصطلاح المتأخرين تخصيصه [يعني: النحو] بفن الإعراب والبناء، وجَعْله قسيم الصرف، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء))[3]. فقد أصبح النحو عند المتأخرين قسيماً للصرف. ومن هنا ترتسم حدود التحليل النحوي عند ابن هشام في ضوء هذا الفهم والاصطلاح، لذلك تجده قد أخرج من كتابيه (مغني اللبيب) و(قواعد الإعراب) ما لا يدخل في هذا الباب من الأحكام التصريفية، حتى إنَّ موضوعات الصرف جاءت من باب الإسهاب وليس القصد، ولذلك نجد بعض المتأخرين يؤاخذه لإدخاله بعض موضوعات الصرف في كتابه، وهو مخصص لقضايا الإعراب فقط، ومن ذلك أنَّ الدماميني آخذ ابن هشام لأنه أورد في مبحث: (إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى) مسألتين لا تدخلان في الإعراب هما المسألة الرابعة التي عالج فيه الحذف في نحو (مقول) و(مبيع)، والمسألة الخامسة التي خصّصها للحذف في نحو (إقامة) و(استقامة)،فهما ليستا من الإعراب في شيء فإيرادهما غير مناسب[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب: ٦٢.

(٢) شرح الدماميني (عناية): ١/ ٢٠.

(٣) حاشية الصبان: ١/ ٤٩.

(٤) ينظر: شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٤. وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٨–٨٠٩.

إنَّ الناظر في كتب المتأخرين يجد ما يؤكد هذا التوجّه إلى الفصل بين موضوعات المصطلحين، بصورة تطبيقية، كما يجد من يخالف هذا التوجّه. فمن حيث الزاوية التطبيقية تجد أن الزركشي يعقد باباً خاصاً بمعرفة التصريف في القرآن بوصفه النوع التاسع عشر من علوم القرآن، يعالج فيه بنية الكلمة وتصريفها، في حين يخصص النوع العشرين من علوم القرآن لمسائل الإعراب، وجعلها تحت عنوان (معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها)، مبيناً أن هذا النوع يؤخذ من علم النحو[1]، فكأنه جعل موضوع النحو ومادته أحكام الألفاظ عند تركيبها، وهو ما جعله السيوطي، لاحقاً، باباً في معرفة إعراب القرآن[2]. وإذا نظرنا في كتاب المقاصد النحويّة، بوصفه من الكتب التي عُنيت بشرح الشواهد الشعرية والتطبيق عليها، بدليل قوله ((أبيّن ما فيها [يعني: الشواهد الشعرية] من اللغات والمعاني والإعراب))[3]، سنجد أن مفهوم الإعراب، عنده، اقتصر على الجوانب التركيبية دون التصريفية، وهذا ما يمكن اكتشافه من النظر في إعراب أيّ شاهد نحوي في الكتاب.

وفي مقابل هذا المنهج، يقف أبو حيان الأندلسي الذي يجعل النحو شاملاً للصرف والأحكام الإعرابية، ويقسمه على قسمين:

الأول: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثاني: في أحكام الكلم في حال التركيب[4].

ويتخذ الشيخ خالد الأزهريّ مسلكاً مغايراً للتوجّه الأول، إذ يبدو أنّه يعدّ علم النحو مصطلحاً يشتمل على التركيب والصرف، قال: ((المراد بعلم العربية، هنا، علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حدٌّ وموضوع...، فحدُّه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يُبْحَث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء...))[5]. ويظهر أثر هذا الفهم لمصطلح النحو، في تطبيقه أيضاً، إذ يلمس الباحث في كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب) ملامح من هذا التداخل أو الاشتمال بين المصطلحين، فإذا نظرتَ إلى إعرابه قول ابن مالك[6]:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٧٧، وينظر: -فيه أيضاً-: ١/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٧٨. والغريب أنه أهمل باب التصريف في كتابه فلم يذكره.

(٣) المقاصد النحوية، العيني: ١/ ٤، وينظر إعراب الشواهد الأولى من الكتاب مثلا.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣-٤، وهمع الهوامع: ٣/ ٤٠٧.

(٥) شرح التصريح: ١١- ١٢.

(٦) ألفية ابن مالك: ٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠.

ستجده يقول: ((قال: فعل ماضٍ أجوف، عينه واو، أصله (قوَل) بفتح الواو، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها... محمد: فاعل قال، وهو علم منقول من اسم مفعول (حمّد) بتشديد الميم...))[1]. على أنَّ مما ينبغي ذكره أنه لم يلتزم دائماً بالكلام على الأحكام التصريفية للكلمة، فقد كان متذبذباً أو متأرجحاً بين ذكرها حيناً وإهمالها حينا. ولكنه لم يستدرك في شرحه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) شيئاً خارجاً عن القواعد التركيبية، بل تابع ابن هشام، مكتفياً بشرح المتن.

إنّ ما سار عليه ابنُ هشام —من جَعْلِ النحو قسيمَ الصرف، شأنه شأن المتأخِّرين، ومِن ثم، فإنه، بناء على ذلك، أخرج الأحكام الصرفية من ميدان التحليل النحوي– تجد له، عند المعنيين بالتحليل النحوي من المحدثين، أنصاراً ومتابعين، كما تجد له مَن خالفه وعدّه منهجا غير صحيح. فمن أنصار هذا المنهج الدكتور تمام حسان، فمما يدل على أنه يجعل النحو قسيم الصرف، أنَّه جعل الفصل الرابع من كتاب (اللغة العربية: معناها ومبناها) للنظام الصرفي، في حين جعل الفصل الخامس للنظام النحوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه قد صرّح بأنّ القدماء أطلقوا على تحليل النصّ تحليلاً نحوياً مصطلح (الإعراب)[2]، فإذا ربطنا بين استعماله للمصطلحين وفصله بين المستويين —عند التأليف– سنصل إلى أنّ التحليل النحويّ عنده لا يشمل الأحكام التصريفية. وكذلك جعل الدكتور محمد إبراهيم عبادة الإعراب مُرادفاً للتحليل النحوي، ولم يشر إلى دخول الأحكام الصرفية فيه[3]. ويبدو لي أنَّ الدكتور عوض حمد القوزي جعل النحو مقصوراً على الأحكام التركيبية، يدل على ذلك أنَّ أغلب المصطلحات التي عالجها وعرض لها كانت في هذا الجانب، إلاّ بعض المصطلحات مثل (اسم الآلة، والمجرّد والمزيد) التي جاءت للكشف عن طريقة سيبويه في عرض المصطلحات[4]. وممن يمثل هذا هذا الاتجاه الدكتور نهاد الموسى[5]، وكذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الذي يرى أنَّ ((الغاية ((الغاية من دراسة النحو هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر... ومهمة الباحث النحوي أمام الجملة هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج

---

(١) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: ١٠.

(٢) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٢٣٢.

(٣) ينظر: الجملة العربية (عبادة): ١٥٢.

(٤) ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره: ١٣٠–١٣١.

(٥) ينظر: نظرية النحو العربي: ٢٩.

التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل))[1]. وما ذكره الدكتور حماسة صورة دقيقة يلمسها الباحث في عمل ابن هشام، في أعماله مجتمعة لا منفردة في تقديرنا.

ولعل أهم من خالف هذا الاتجاه من المحدثين الدكتور فخر الدين قباوة، فهو يرى أن التحليل النحوي يشمل ثلاثة مستويات؛ هي: الإعراب، والصرف، والأدوات، قال: ((عندما تحلل العبارة نحوياً، تفرّق العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للتركيب، بعضها عن بعض... ومن ثم تستطيع اكتشاف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة، في حيز التركيبين الصرفي والإعرابي، وفي السياق العام للتعبير. وعلى هذا فأنت إزاء مستويات ثلاثة من العمل، هي: التحليل الإعرابي وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي))[2]. ولذلك نجده يؤاخذ المعاصرين لأنهم حصروا التحليل النحوي على قضايا الإعراب، قال: ((حصر المعاصرون أنفسهم في حقل الإعراب، فلم يطلّوا على عالم الصرف إلاّ لماماً. ولذا كانت التحليلات الصرفية أقل حضوراً بين أيدي جمهور العاملين، في ميدان التحليل النحوي، ولم تشغل حيزا متميزاً واضحاً يجتذب أقلام المؤصلين والمنظرين))[3]. والدكتور قباوة يستند، في مرجعياته، إلى فهم المتقدمين من النحويين، ومنهم ابن جني الذي عرّف النحو تعريفاً يجعله يشتمل على الإعراب والصرف، قال: ((النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك...))[4]. وتعريف ابن جني للنحو يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات اللغوية الحديثة، من أن التركيب والصرف يكوّنان ما يسمى بالنحو[5]. وقد التزم الدكتور قباوة بما نظّر له من تقسيم التحليل النحوي على الأقسام الثلاثة المذكورة، يظهر هذا في جهوده التطبيقية. ومما ينبغي ذكره أن الدكتور قباوة أشار إلى أثر المجاز في استعمال هذه المصطلحات، ولذلك وقف على مصطلح الإعراب فبيّن أنه قد تجاذبته دلالات نحوية متعددة، حَصَرها في خمسة أشكال، هي: الإعراب التعبيري، وإعراب التركيب، وإعراب البنية، والإعراب التحليلي، والإعراب الصوتي[6]. ولعل الدكتور إبراهيم محسن أراد تجنّب الدخول في دلالات المصطلحات ومستتبعاتها الإشكالية، فعنون كتابه بـ(التطبيق في الإعراب والصرف)، وكأنه أحس أن تسمية الكتاب بـ(التطبيق في النحو) توحي

---

(١) في بناء الجملة العربية: ٢٣.

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٥-١٦.

(٣) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٥٤.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٥.

(٥) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٢١، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ١٣٨.

(٦) ينظر: مشكلة العامل النحوي: ٤٢-٦٨.

بخلوه من الصرف أو إهماله إياه، ولكنه، في الوقت نفسه، وقع في تداخل اصطلاحي آخر، إذ جعل التحليل أو التطبيق —كما سمّاه– ثلاثة أقسام، هي: إعراب المفردات، إعراب الجمل، والإعراب الصرفي[1]. وهو، بعمله هذا قد استغنى عن كلمة التطبيق، واستعمل مكانها (الإعراب)، الذي هو في حقيقته يقابل التحليل أصلاً. ولعله يكون قد لمح الدلالات المتنوعة للإعراب التي أشار إليها الدكتور قباوة، كما مرّ.

يمكن للباحث أن يخلص من هذا أنَّ ابن هشام قد عرض تحت مصطلح الإعراب —كما يظهر من عناوين بعض كتبه ومقدماتها، ومضامينها أيضاً– قضايا التحليل النحوي الخاصة بالتركيب فقط، متكئاً في ذلك على تراثٍ ثري في (إعراب القرآن)، فهو إنما ترك مصطلح النحو للتخلص من الكلام على القواعد النظرية للنحو التي خصّص لها بعض كتبه. واستعماله مصطلح الإعراب جاء متوافقاً مع النظرة الحديثة من أن النحو يشمل التركيب والصرف، لأنه قد تخلص باستعمال الإعراب من الدخول في هذه المسألة، لأنه حدد ميدان عمله بالتركيب، وهو في الوقت نفسه لم يخرج عمّا استقرّ عند النحويين المتأخرين من حصر مفهوم النحو بالتركيب.

وإذا انتقلنا إلى أشكال الإعراب، سنجد أن ابن هشام جعلها نوعين، الإعراب الظاهر، والإعراب المقدَّر[2]، ويضاف إلى ذلك الإعراب المحلي الذي لم يصرح به في الاسم المبني، ولكنه صرّح بأنّ الجمل تنقسم قسمين، جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب. وقد ميّز الكافيجي بين الإعراب التقديري والمحلي، قال: ((إن قلت ما الفرق بين الإعراب المحلي وبين التقديري؟ قلت: الفرق بينهما هو أن المانع من الإعراب في الأول هو الكلمة بتمامها كـ(هو)، وفي الثاني هو الحرف الأخير منها، نحو ألف الغضى))[3]. ويذكر السيوطي تقسيمات أخرى للإعراب، فيبين أن تقسيم التغيير إلى لفظي وتقديري هو المشهور، وينقل أن بعضهم قسمه إلى ظاهر، ومقدَّر، ومنويّ. وخصَّ المقدَّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدَّرة نحو: ملهىً، والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء، نحو: حُبلى. وبما كان منتهياً بياء المتكلم كـ(غلامي). وأضاف تقسيماً ثلاثياً آخر، هو: لفظي، وتقديري،

---

(١) ينظر: التطبيق في الإعراب والصرف (المقدمة): ٥. ويرى الدكتور المخزومي أن الإعراب هو النحو، قال: ((الإعراب هو علم النحو، قبل أن يصطنع الدارسون مصطلح النحو، أي: هو علم التأليف ونظم الكلام، والإعراب في دلالته الأخيرة بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمة في ثنايا [كذا] الجملة))، قضايا نحوية: ٧٨–٧٩.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٣، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٠٠.

(٣) شرح قواعد الإعراب: ٨٢.

ومحليّ، مبيناً أنَّ المحلي يختص بموضع الاسم المبني[1]. وحقيقة الأمر أنَّ الإعراب بمفهومه التحليلي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، اثنان منها هما نوعا الإعراب الذي هو قسيم البناء، ويمكن تمثيل هذا بالشكل الآتي:

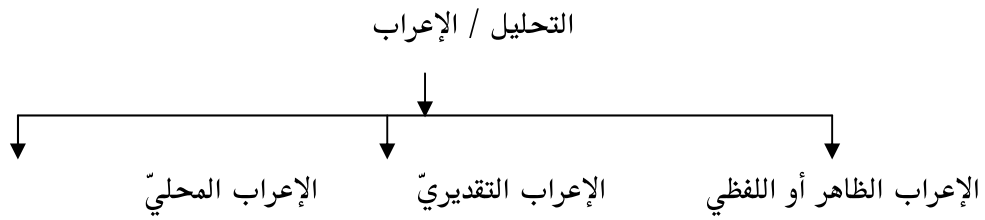

وقد نتجت هذه التقسيمات عن الخلط بين مفهومي الإعراب بمعنى التحليل، والإعراب بمعنى ما هو ضد البناء. وقد أتخذ هذا التقسيم شكله على أيدي المعربين، بغض النظر عن مدى استقراره في التنظير النحوي عند المتأخرين، ويتضح هذا من البحث عن إعراب المبنى في الكلام، وإعراب الجمل أيضاً.

إنَّ انقسام الإعراب أو التحليل النحوي إلى هذه الأقسام الثلاثة، عند النحويين —وابن هشام منهم– لم يلق قبولاً من بعض الدارسين المحدثين، ومنهم الدكتور تمام حسان الذي عدَّ الإعراب التقديري مظهراً وأثراً من آثار التفكير الفلسفي في الدراسات اللغوية، بسبب تطبيق مقولة الكيف والمكان[2]. وعدَّه الدكتور علي أبو المكارم من آثار العامل النحوي. وذلك بسبب رغبة النحويين في اطراد القواعد الكلية، قال: ((من أوضح القواعد الكلية التي أسلمت إلى تقدير الحركة الإعرابية... حتمية وجود الحركة الإعرابية في الكلمات المعربة فعلا أو أصلاً، بحيث إذا لم تكن الحركة ظاهرة وجب تقديرها. وهذه القضية أو القاعدة بعض ما تركته نظرية العامل في البحث النحوي من آثار، إذ تقدير الحركة هو النتيجة الضرورية للطرف الثالث من أطراف العمل النحوي، وهو وجود الحركة الدالة على العمل في آخر المعمول لفظاً أو تقديراً))[3]. وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الإعراب المحلي إعراب معقد، لذلك دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي. أو إلغاء التفكير في محل الكلمات المبنية على الأقل، أو الاكتفاء ببيان محل الكلمة فقط، ووظيفة الجملة من غير الدخول في التفصيلات التي يفترضها النحاة في إعرابها[4]. وقد كان الدكتور مهدي المخزومي من أشد الذين هاجموا الإعراب

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٥، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٩، وحاشية الصبان: ١/ ١٠٩–١١٠.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان: ٢٠.

(٣) أصول التفكير النحوي: ٢٩٦، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ١٨٩.

(٤) ينظر: الردّ على النحاة (قسم الدراسة): ٦٤، وتجديد النحو: د. شوقي ضيف: ٢٣، ١١١.

التقديري، وعدّه سوء فهم للظاهرة النحوية، وأنه من التأثير الذي منحوه للعامل. فذهب إلى أن في هذا الإعراب تقعراً لا يحتمل، وتكلّفاً مرهقاً للشداة من الدارسين، وسوء فهم للظاهرة، ((وكان ينبغي أن يقتصروا على قولهم: إن (ليلى) [من: أقبلت ليلى فرحة] مسند إليه، وإن (كتابي) [من: طبع كتابي] مسند إليه أيضاً. ولم تظهر الضمة فيهما؛ لأنَّ آخر الأول ألف، وآخر الثاني مدّ هو الياء. وحسب الدارس أن يعرف أنه مسند إليه، مبتدأ أو فاعل))[1]. ولاشك في أن توجهات المحدثين هذه لا ترى في الذي ذهب إليه النحويون —وبينهم ابن هشام– من الإعراب التقديري، والإعراب المحلي للجمل وللأسماء المبنية أمراً مقبولاً. ولذلك تحاول وضع بديل يتمثل في التخلص من الإعرابين أو التخفيف من صعوبة فهمهما، عن طريق عدم الدخول في التفاصيل، والاكتفاء بتحديد الوظيفية النحوية.

ونجد، في مقابل ذلك، كثيراً من المحدثين ممن طبّقوا التحليل النحوي على نصوص أدبية، في ضوء منظومة التحليل القديمة من دون أن يشكوا منها أو يتذمروا من صعوبتها، منهم الدكتور محمد خير الحلواني، والدكتور فخر الدين قباوة، والدكتور إبراهيم محسن وغيرهم.

(١) قضايا نحوية: ٨٨.

الأصناف النحوية : أشكالها وأسسها

يعتمد التحليل النحوي على ما انتهى إليه البحث النحوي من تصنيفات نحوية، للغة العربية، لكنه لا يعتمد على أشكال التقسيم والتصنيف جميعها، فهناك تقسيمات وأصناف لا نجد لها صدى مؤثراً في عملية التحليل والتطبيق، ولاسيما بعد أن تطور واستقرت معالمه، ولعل خير مثال على ذلك ما يناقشه علماء النحو عند دراستهم للجملة من اصطلاحات، نحو: الكلمة، والكلام، والقول، والجملة، واللفظ، وغيرها، فإنهم عند التطبيق يفيدون من مصطلح: الكلمة والجملة. وربما نصل من هذا إلى أن هناك مقولات تحليلية، ومقولات نظرية لا تدخل في ميدان الإجراء والتطبيق العملي. وإذا أمعنا النظر فيما لدينا من جهود في التحليل سنرى أن النحويين القدماء يعمدون إلى تصنيف الكلام عند التحليل إلى الأشكال الآتية:

١. الكلمة.　　٢. الجملة.　　٣. شبه الجملة.

إن هذه الأشكال التصنيفية الرئيسة هي ما يعنى به المحلل النحوي عند التطبيق، ويمكن أن نلمس نوعاً من التطور عند النحويين في التركيز على هذه الأشكال، إذ نجد أنهم يعنون بالكلمة فهي مدار اهتمامهم، ولذلك كانت ملامح التحليل المتقدمة تنصب في خدمة الكلمة بأقسامها وأنواعها وأنواع كل قسم منها، أما الجملة وشبهها فقد تأخر ظهورها في النصوص التطبيقية، وبعبارة أخرى، فإن التحليل النحوي عُني أول الأمر بالكلمة، وعندما تطور النحو بدأ الاهتمام بالجملة وشبهها، ولذلك فلا غرابة أن نجد الكتب التطبيقية تكاد تقصر ميدان تحليلها على الكلمة، وقد يكون ذلك بسبب اهتمامهم بالعلامة الإعرابية التي لا تظهر في الجملة وشبه الجملة، وهذا لا يعني أنهم أهملوا تحليلهما تماماً، إذ توجد في تراثنا صور من التطبيق يظهر فيها تناول الجملة أو شبه الجملة مع الكلمة، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة بطبيعة الحال. قال ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) في شرح قول امرئ القيس[١]:

كأنَّ الثُّريا عُلِّقتْ في مَصَامِها　　بأمْراسِ كَتَّان إلى صُمِّ جَنْدَلِ

: ((ويروى: (كأنّ نجوماً علقت في مصامها).... والنجوم اسم كأنَّ، وخبر كأنّ عُلّقت، وفي وإلى والباء صلات لعلقت))[٢]. فيلحظ أنّ الإعراب تناول ما يأتي:

١. الكلمة، إذ حدد وظيفة (النجوم) بأنها اسم كأن.

٢. الجملة، في إعراب (علقت) خبراً لـ كأن، وإن لم يصرح بأنها جملة فعلية محلها الرفع.

---

(١) ديوان امرئ القيس: ١٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري : ٨٠ .

٣. شبه الجملة، وذلك عندما بيّن أن (في مصامها، وبأمراس، وإلى صمّ) هي صلات للفعل (علقت)، وهو مصطلح كوفي، يقابل ما استقر عليه الحال في مصطلح (التعلّق).

وقال الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[١]: (((ان) تنصب الذين، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ومعناها في الكلام التوكيد، وهي آلة من آلات القسم... وخبرها ههنا جملة الكلام، أعني قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وترفع سواء بالابتداء وتقوم ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، مقام الخبر، كأنه بمنزلة قولك: سواء عليهم الإنذار وتركه))[٢]. فقد انصب الحديث هنا عن الكلمة والجملة. وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) في إعراب قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[٣]، ((أرأيت: الألف ألف تقرير وتنبيه في لفظ الاستفهام، وليس استفهاماً محضاً. ورأيت: فعل ماضٍ. والتاء: اسم محمد e.... الذي يكذب: الذي نصب بالرؤية، ولا علامة فيه لأنه اسم ناقص، ويكذب: صلته... بالدين: جر بالباء الزائدة))[٤]. فقد أشار ههنا إلى صلة الموصول، وهي بطبيعة الحال جملة لا محل لها من الإعراب، بالإضافة إلى إعراب الكلمة المتمثل في (الهمزة، ورأيت، والذي، والدين).

وبتطور التأليف في النحو، وما تبعه من تطوّر في التحليل، أخذنا نرى وضوح التعبير عن الجملة ومحلها من الإعراب، من ذلك قول الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٥]: ((يعمهون: جملة في موضع الحال))[٦]. وقد اتخذت الأشكال التي يتوجه نحوها التحليل النحوي أنماطاً واضحة في كتب المتأخرين، ومثال ذلك قول العكبري (ت ٦١٦ هـ) في بيت الشنفرى[٧].

أديمُ مطال الجوع حتى أُميتَه وأضرب عنه الذكر صفحاً فأذهلُ

:((أديم: جملة مستأنفة لا موضع لها، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أنا أديم. وحتى: بمعنى: إلى، ويجوز أن تكون بمعنى: كي، وتتعلق في الوجهين بـ: أديم. وأضرب:

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : ١ / ٧٥ – ٧٦ .

(٣) سورة الماعون ، الآية : ١ .

(٤) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه : ٢١٦ – ٢١٧.

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٥ .

(٦) مجمع البيان، الطبرسي: مج ١/١ / ١٤١ .

(٧) شعر الشنفرى الأزدي : ٢٦ .

معطوف على أديم... والذكر: مفعول أضرب. وصفحاً: تمييز، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي أضرب عنه الذكر معرضاً))[1]، وإعرابه لبيت الشنفرى أيضاً[2]:

هم الأهل لا مستودع السرّ ذائع لديهم، ولا الجاني بما جرّ يخذلُ

: ((هم الأهل: مبتدأ أو خبر. و(لا) هاهنا غير عاملة، لأنها داخلة على معرفة. ومستودع: مبتدأ. والإضافة بمعنى (مِن).... وذائع: خبر المبتدأ، وهو مستودع. ولديهم: ظرف لـ: ذائع... والجاني: مبتدأ أيضاً، ويخذل: خبره، والباء: متعلقة بـ(يخذل). وفي (ما) وجهان، أحدهما بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي بما جرّه. والثاني مصدرية، أي بجريرته... فان قيل: فما موضع الجملة التي هي: لا مستودع... قيل: موضعها حال))[3]. تظهر بجلاء ملامح التناول الإعرابي، إذ يتوزع على المحاور التي ذكرناها أولاً، مع الاتجاه نحو الالتزام بالمصطلح، مثل: الجملة وموضعها والتعلق، وهو مما يدل على وضوح أسلوب الإعراب ومفرداته.

وإذا انتقلنا للحديث عن هذه الأصناف والمحاور عند ابن هشام ومدى معرفته بها أو دراسته لها، فإننا نقف على عرض متكامل لهذه التصنيفات، وأقسام كلٍ منها، مع تميّز معالجته وتناوله لها بالسعي نحو الشمول من جهة، ودقة التقسيم والتبويب من جهة ثانية. ويمكننا القول أن منهج مغني اللبيب إنما هو انعكاس لهذا السعي في التصنيف الذي يصب في خدمة الإعراب في نهاية الأمر. فقد توزع الكتاب على أبواب يعنينا منها، ههنا، تقسيمها على باب المفردات ثم باب الجملة وأنواعها وأحكامها، ثم باب شبه الجملة. ويبدو أنه خصص باباً للمفردات ولم يجعله للكلمة، لأن الكلمة، بمفهومها العام، لا يمكن تحديدها بوظائف نحوية معينة أو حصرها في عمل وأثر نحوي محدد. فهي مقولة نحوية تتعاور عليها الوظائف والمعاني النحوية إلا إذا دخلت في حدود العمل النحوي، كأن تكون من العوامل، لذلك اختص باب المفردات بحروف المعاني وطائفة من الكلمات التي تمتاز بخصائص معينة يجب على المعرب معرفتها، على الرغم من أنها لا تدخل في مصطلح (حروف المعاني) أو الأدوات. مثل: (حيث، وسواء، وعوض، وقط، وكيف، وليس، ولكن، ولدى) وغيرها.

وقد قدم ابن هشام، في نحوه، تصوراً شاملاً لهذه الأقسام وما يتفرع عن كل قسم، معرفاً بكل نوع، على النحو الآتي:

---

(١) شرح لامية العرب، العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٣)، الجزء (١)، لسنة ١٩٨٢، ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

(٢) شعر الشنفرى الأزدي : ٦٧، والرواية فيه: هم الرهط

(٣) شرح لامية العرب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٣)، الجزء (١)، لسنة ٢٢٠:١٩٨٢ — ٢٢١ .

أولاً: **الكلمة**: وقد عرّفها ابن هشام بأنها: ((قول مفرد))، أي، لفظ دال على معنى، لا يدل جزؤه على جزء معناه، نحو: رجل وفرس وزيد[1]. وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. أما الاسم فهو: ((ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[2]. وعلاماته هي: أن يقبل (أل)، أو النداء، أو الإسناد إليه وهي أنفع علامات الاسم عنده، وهو ينقسم من حيث الإعراب والبناء إلى: معرب ومبني. والأسماء المعربة تكون كالآتي:

أ. ما جرت على الأصل: وهي الأسماء المعربة بحركات إعراب أصلية وليست ثانوية.

ب. ما خرجت عن الأصل: وهي خمسة أبواب:

١. الاسم الممنوع من الصرف.

٢. جمع المؤنث السالم (ما جمع بالألف والتاء).

٣. الأسماء الستة.

٤. المثنى، وما ألحق به.

٥. جمع المذكر السالم، وما ألحق به.

ج. ما تُقَدَّر فيه الحركات الإعرابية، وهو نوعان:

١. المقصور ٢. المنقوص .

أما الأسماء المبنية: فقد قسمها تبعاً للحركة، أي: المبني على السكون، وعلى الفتح، والكسر، والضم، وجمع في ذلك ما كان بناؤه عارضاً أيضاً، مثل المنادى العلم، واسم لا النافية للجنس وغيرها[3].

أمّا الفعل فقد عرّفه بأنه: ((ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[4]. ومن ثم ذكر أنواعه الثلاثة: الماضي وعلامته تاء التأنيث الساكنة، كقامت وقعدت، والأمر وعلامته مجموع شيئين، أحدهما: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً﴾[5]، والمضارع وعلامته أن يقبل دخول لم عليه، نحو لم يقم ولم يقعد[6]. وقد قسم الفعل على أساس الإعراب والبناء، فقسمه إلى ما يبنى على الفتح، والسكون، والضم.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣١ — ٣٢، وشرح اللمحة البدرية: ١ / ٢٠٠ — ٢٠١ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٣٦ .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب : ٩٩ — ١٣٦ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢١ — ٢٨ .

(٤) شرح شذور الذهب: ٣٥، وينظر: شرح اللمحة البدرية: ١/٢٢٣ –٢٢٤، وشرح قطر الندى: ١٣—٤٨.

(٥) سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٣ — ٤٦ .

أمّا الحرف فهو: ((ما دلّ على معنى في غيره))[1]. ويعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١. ما يدخل على الأسماء والأفعال، كـ(هل).

٢. ما يختص بالأسماء، كـ(في).

٣. ما يختص بالأفعال، كـ(لم).

لقد هيمن التفكير بالعلامة الإعرابية على تقسيم الكلام عند ابن هشام، لذلك نجده يتناول موضوع الأسماء والأفعال في تصنيف واحد، يقوم على أساس الإعراب والبناء، ثم يكون على أساس الحركة الإعرابية، من دون النظر إلى اختلاف الاسم عن الفعل. وكذلك الأمر في تقسيم الحروف فهو تقسيم ينطلق من الأثر الإعرابي، والعمل النحوي واختصاص الحرف بقسم دون آخر. وتقسيمه لا يختلف عن غيره من النحويين غير أنه يميل إلى الصرامة في التقسيم والعناية بالجانب التعليمي، وقد أثار تصنيف النحويين —وابن هشام أحدهم– للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، نقد الدارسين المحدثين فحاولوا الطعن فيه، وإيجاد بدائل ومقترحات تحلّ مكانه. وهذه البدائل ستؤدي —لو كتب لها النجاح– إلى تغيير وجه التحليل النحوي، ولعل أهم من اعترض على التقسيم القديم، الدكتور إبراهيم أنيس الذي وجد في أسس القدماء اضطراباً، فهم يعتمدون في تمييز الاسم معيار المعنى في حين يعتمدون مع الفعل على معيار الصيغة والزمن، ويرى إنّ مفهوم الحرفية غامض لديهم، وذلك لأنهم اتبعوا —كما يرى– ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق. ولذلك يقترح أن يكون تقسيم الكلمة إلى أربعة أجزاء هي: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة[2]. ويكاد الدكتور علي أبو المكارم ينطلق من المنطلقات الفكرية نفسها وهي أنَّ النحويين العرب تأثروا في تقسيماتهم النحوية بالفلسفة الإغريقية، فيتّهم النحويين بأن تقسيمهم للكلمة لم يكن مبنياً على استقراء دقيق للكلمات في اللغة العربية، وأنّ الأسس التي أقرها النحاة لهذا التقسيم تتناقض مع الأحكام الجزئية النحوية، ثمّ يذهب إلى أن الحقائق الموضوعية –التي لم يوضحها لنا– تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل ميتافيزيقي، هو التقسيم الافلاطوني للموجودات[3]. ولكنه لم يقدم بدائل عن الأقسام النحوية التي هاجمها وأرجعها إلى التأثر بغير العرب، وكأن النحويين العرب لا يمتلكون من العقل والتفكير ما يمكنهم من ابتداع هذا التقسيم. وتتخذ محاولة الدكتور تمام حسان وتلميذه الدكتور فاضل الساقي موقعاً متميزاً في هذا الباب؛ لأنها اتسمت بالتفصيل واقتراح البدائل المبنية على الحجج والأدلة. وهما يستندان في رفضهما للتقسيم القديم إلى عدم الدقة في

---

(١) شرح شذور الذهب : ٣٦ .

(٢) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٢٧٩–٢٩٤، والعلامة الإعرابية في الجملة: ٧٢.

(٣) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ٧٩–٨٠.

معايير هذا التقسيم واضطرابها، بدليل اختلاف النحويين في بعض الكلمات تحت أي قسم تقع، لذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((إننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة [للكلمة] بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى))[1]. وهذان الاعتباران هما اللذان استند إليهما تلميذه الدكتور فاضل الساقي، وأطلق عليهما: الشكل والوظيفة[2]. وقد قسما الكلام إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[3].

وقد تعرض تقسيم المحدثين للنقد، فقد وضعت الدكتورة لطيفة إبراهيم النجار عليه مجموعة من الملاحظات، نجملها في أنّ المحدثين العرب إنّما صدروا في هذا التقسيم عن المنهج الوصفي، في حين صدر النحويون القدماء عن منهجٍ معياري، وبناء على هذا، فإن نقد منهج القدماء على أساس منهج مخالف، يخلق مفارقة منهجية واضحة. ثمّ إنّ تقسيمات المحدثين كانت معروفة عند القدماء ولكنها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام، لأن المرحلة الأولى قامت على أساس من المعنى في أصل الوضع. والمرحلة الثانية تقوم على الاختصاص عند وجودها في التراكيب. كما أن ما أفرده المحدثون بأصناف منفردة يمكن ردّه إلى أقسامه الرئيسة عند القدماء من النظر إلى معناها في أصل وضعها[4].

أما القسم الثاني في التصنيف التحليليّ، وهو الجملة، فقد حظي بعناية واضحة من ابن هشام، وقد أكد ذلك بعض الدارسين المحدثين، كالدكتور فخر الدين قباوة إذ يقول: ((لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من (إعراب الجمل وأشباه الجمل)... وكان ابن هشام رائداً لامعاً، في هذه الحركة، حين خص هذا الموضوع بعناية فائقة، في كتابه (مغني اللبيب)، فجمع مادة ضخمة، فتحت باباً لم يكن له مثيل. وقد تبعه النحويون بعده، يدورون في فلكه، فيفسرون عباراته، ويلحقون بها الشواهد والأمثلة، دون أن يحاولوا وضع لبنات، فيما أسس وشاد... كان سلطان ابن هشام، وما يزال، قاهراً في هذا الميدان))[5]. ويقول الدكتور عبد الحميد السيد: ((وقد بقيت العناية بالجملة –منذ سيبويه إلى من جاءوا بعده– محدودة طوال قرون، ويعد ابن هشام أول من أفرد لها باباً في كتابه (مغني اللبيب)... مما يدل على شعوره بأهميتها وإدراكه أن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها))[6].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٨، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٧٣–٧٧.

(٢) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي: ١٤.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠–١٢٣. وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ٢١٤–٢٦٨.

(٤) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٥٥–٥٦.

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة : ٥ — ٦ .

(٦) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: ١٣٢.

ومنهم أيضاً الدكتور علي مزهر الياسري، إذ يقول: ((وابن هشام أبرز النحاة الذين تناولوا الجملة بالدراسة))[1].

وقد درس ابن هشام الجملة في كتابيه (مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب)، زيادة على تناوله لها في كتبه الأخرى بصورة متناثرة وغير مجتمعة، كما هو شأن النحويين السابقين، فقد تكلم ابن هشام عن الجملة وعرّفها، وبيّن أنواعها وحدود كل نوع منها، وتحدث عن أحكامها وما تحتمله من اختلاف وتوجيه.

فقد عرّف الجملة بأنها: ((عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً)))[2]. وهي، عنده، أعم من الكلام الذي هو القول المفيد بالقصد، بدلالته على معنى يحسن السكوت عليه[3]. ولذلك لم يوافق ابن يعيش في القول بأنهما مترادفان، وابن يعيش –في الحقيقة– متابع للزمخشري في ذلك، قال: ((اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى (الجملة) نحو: زيد أخوك، وقام بكر))[4]. وقد علّق ابن هشام على كلامه بالقول: ((والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام))[5]. فابن هشام في تفريقه بينهما يتابع الرضي (ت ٦٨٦ هـ)، إذ يفرق بينهما بالقول: ((الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر لمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس))[6].

ولذلك خالف ابنُ هشام الزمخشري الذي يرى أنهما مترادفان، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ *

(١) الفكر النحوي عند العرب: ٣١١ .

(٢) مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٤٩٠ .

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٧٢.

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٠ .

(٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩ .

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾[1]، ويرى أن قوله تعالى (أفأمن) و(أوأمن) معطوف على قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾، وان قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ إلى قوله ﴿يَكْسِبُونَ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف عليه[2]. ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه في قوله: من ((أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن (أفامن) معطوف على (فأخذناهم)[3]، وردّ عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ، فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن الكلام من عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه))[4]. ولكن ابن هشام خالف ابن مالك في عددها، إذ يرى أنه ((كان من حقه أن يعدها ثماني جمل))[5]، وهي على النحو الآتي:

١. وهم لا يشعرون ، وهي التي استدركها ابن هشام على ابن مالك .
٢. آمنوا .
٣. واتقوا .
٤. لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .
٥. جملة المصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها) وهو فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت بعد لو.
٦. ولكن كذبوا.
٧. فأخذناهم.
٨. بما كانوا يكسبون .

وقد زاد الشيخ محمد الأمير جملة تاسعة، هي جملة خبر كان: (يكسبون)[6]. وزاد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف جملة عاشرة، هي جملة (لا يشعرون) الواقعة خبراً للمبتدأ (هم)[7]. وبذلك يكون ابن هشام من النحويين الذين ((يعدون كل إسناد بين فعل وفاعل، أو بين مبتدأ وخبر جملة سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة في بناء جملة أخرى أكبر منها، وهذا ما سَوَغ لهم التفريق بين الكلام والجملة، فالكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والجملة هي الفعل والفاعل،

---

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٩٥ – ٩٧ .
(٢) ينظر : الكشاف ، الزمخشري : ٢ / ١٢٩ .
(٣) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٢٩٢.
(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩١ .
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٤٩١ .
(٦) ينظر: حاشية الأمير : ٢ / ٤٢ .
(٧) ينظر: في بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : ٣٧ .

والمبتدأ والخبر مطلقاً))[1]. وقد علل الدكتور عبد الحميد السيد وجود هذا الخلاف حول مرادفة الكلام للجملة أو عدم ترادفهما إلى أسباب دينية، لأن ((الجملة مصطلح نحوي، والكلام مصطلح ديني، ولذلك نجد المعتزلة يسوون بين الكلام والجملة حتى يستوفي كلام الله شرط الإفادة، وقد كان ابن جني (٣٩٢ هـ) كأستاذه أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) معتزليا، وقد اقتفى أثره الزمخشري، وكان معتزلياً أيضاً، أما ابن هشام فلا يلتفت إلى هذا البعد في الكلام وينظر إليه من خلال المقولات النحوية فقط))[2].

وقد أصبح مصطلح الجملة عند ابن هشام ذا أبعاد تحليلية، فهو مصطلح أساس في التصنيف التحليلي فهو ركن لابدّ من إيضاحه عند إجراء التحليل النحوي، وهو ما لا نجده لمصطلح الكلام في كتب التطبيق والإعراب القديمة والحديثة، ولعل ذلك يفسر تصديره كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) بالجملة، إذ يبدو أن الهدف من ذلك هو الكشف عن قواعد التحليل النحويّ، قال محيي الدين الكافيجي: ((إنّما قدّم هذا [يعني باب الجملة] على سائر الأبواب، لأن المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم الإعراب، ولا شك أنَّه يحصل من هذا الباب على وجه، لا يكون في بقية الأبواب))[3].

أقسام الجملة: قدّم ابن هشام تقسيمات مختلفة للجملة العربية، يدخل معظمها —إن لم يكن جميعها— في التحليل النحوي. وذلك ناتج عن اختلاف الاعتبارات عند النظر إلى الجملة، فهي تصنف عنده على النحو الآتي:

الصنف الأول: انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية: وضّح أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) أنّ الجملة التي تقع خبراً للمبتدأ في العربية تنقسم قسمين هما: الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قال: ((الجمل المفيدة على ضربين: أما فعل وفاعل، وأما مبتدأ وخبر. أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل، فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه. وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ، ألا ترى أنّ إعراب (أبوه منطلق) بعد قولك.. (بكر)، كإعرابه لو لم يكن (بكر)

---

(١) في بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٣٧ .

(٢) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: ١٣٤—١٣٥. وقد ذكر الكافيجي تعليلاً لعدم إطلاق (الجملة) على القرآن ، قال : ((لم تطلق الجملة على جميع القرآن ، لأنها اسم مفرد، بمنزلة الثمرة لا تقع إلا على الواحد. فالأولى أن يقال: أن الجملة تشعر بمعنى التركيب الدال على الأجزاء والحدوث وتؤذن بمعنى الإجمال)). وما ذكره الدكتور عبد الحميد السيد من تعليل ديني ، هو أمر ذكره، بعض القدماء، ومنهم العلامة محمد الشامي شيخ ابن معصوم المدني، إذ أشار إلى المانع الشرعي من إطلاق الجملة على القرآن، وإطلاق الكلام عليه. ينظر : الحدائق الندية، (مخطوط): ٢٢٦ .

(٣) شرح قواعد الإعراب : ٦٢ .

قبلـه...))[1]. وقسـمها أبـو علـي الفارسـي إلى أربعـة أضـرب، هـي: الفعليـة، والاسميـة، والشـرطية، والظرفية[2]، وتابعه عبد القاهر الجرجاني والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)[3]. في حين ردّ ابن يعيش الأقسـام الأربعة إلى الجملتين: الفعلية والاسمية[4]. وقسَّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام هـي: اسميـة وفعليـة وظرفية، فأمّا الجملة الاسمية فهي: ((التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيـدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون))[5]. وعرّف الجملة الفعلية بأنهـا: ((الـتي صـدرها فعـل، كقـام زيد، وضرب اللص ، وكان زيد قائمـاً، وظننتـه قائمـاً، ويقـوم زيـد، وقـم))[6]. والجملـة الظرفيـة هـي ((المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعنـدك زيـد، وأفي الـدار زيـد، إذا قـدرت (زيـداً) فـاعلاً بـالظرف والجار والمجرور))[7]. وقد رفض الجملة التي زادها الزمخشري وغيره، وهي الجملة الشرطية، إذ يـرى أنها من قبيل الجملة الفعلية. كما أن الجملة الظرفية تكون في اعتبار واحد من ثلاث حـالات، وهـو أن يعد الاسم المرفوع فاعلاً بالظرف أو بالجار والمجرور، وليس فاعلاً من الاستقرار المحذوف وليس مبتـدأ خبره الظرف أو الجار والمجرور [8]. ولذلك قال في موضع آخر: ((ثم الجملـة تسـمى اسميـة إن بُـدئت باسم، كزيد قائم، وإن زيداً قائم وهل زيد قائم؟ وما زيد قائم. وفعلية إن بُدئت بفعل، كقام زيد، وهـل قام زيد))[9]. وقد سأل الكافيجي عن عدم ذكره للجملتين الشـرطية والظرفيـة، وأجـاب بـالقول: ((أمّـا الشرطية فإنها جملة فعلية في الحقيقة، وأمّا الظرفية فان قدّر عامله فعلاً فالظرفية تكون فعلية، وأما إذا قدّر عامله غير الفعل فلا يتصور هناك جملة، فضلاً عن أن تكون ظرفية))[10].

إن معيار التصنيف المعتمد في هذا التقسيم يعود إلى اللفظ، ونوع الكلمـة الـتي تتصـدر الجملـة، لذلك نبه على أمرين مهمين، في عملية تحليل الجملة إلى هذين القسمين، هما:

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٦٤.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٤٣.

(٣) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٤، والمفصل: ٥٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٢٩. وينظر في مصطلح الجملة: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٧-٣١.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٤٩٢ .

(٧) المصدر نفسه :٢/ ٤٩٢ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب :٢/ ٤٩٢، وحاشية الأمير ٢ / ٤٣، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٣٨٤ .

(٩) الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري: ٣٥-٣٦.

(١٠) شرح قواعد الإعراب: ٧٤ ، وينظر: حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٨٤ .

أولاً: إن أساس التقسيم هو صدر الجملة، ويراد به ((المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان. وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق وما زيد قائماً اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قامَ زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية))[1].

ثانياً: يكون المعيار المعتبر عند تحليل الجملة على اسمية أو فعلية ما هو صدر في الأصل. ووضح ذلك بأن الجملة من نحو: (كيف جاء زيد)، ومن نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[2]، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[4]، فعلية، لأن الأسماء التي وردت في صدر الجمل الجمل في نية التأخير. كما أن الجملة في نحو: (يا عبد الله)، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾[6]، وقوله سبحانه: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا إِذَا يَغْشَى ﴾[7]، فعلية أيضاً، لأن صدورها، في الأصل، أفعال، وذلك لأنها بتقدير: أدعو عبد الله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام خلقها، وأقسم والليل[8]، وقد جمع الدسوقي هذين الأمرين بعبارة واحدة، قال: ((الأولى أن يقول: مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، سواء كان ملفوظاً أو مقدراً، فخرجت الفضلات المصدر بها كما الحروف))[9].

وقد وجه المحدثون نقداً شديداً لتقسيم القدماء للجملة، والأسس المعتمدة في ذلك، كما قدّم بعضهم تقسيمات جديدة، في محاولة لإلغاء التقسيم القديم. فممن انتقد مفهوم الجملة عند القدماء وتقسيمها الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن تكوين الجملة من مسند ومسند إليه مأخوذ من المناطقة، لأنها عند المناطقة عبارة عن موضوع، وهو ما يعادل المسند إليه، ومحمول وهو يعادل المسند، ثمّ إنّ النحاة عندما وجدوا عبارات مفيدة لكنّها قد تفتقر إلى أحد هذين العنصرين، اضطروا إلى فكرة التقدير

---

(١) مغني اللبيب:٢/ ٤٩٢، وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٧١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:٣ ، وحاشية الدسوقي: الدسوقي: ٢ / ٣٨٥ .

(٢) سورة غافر ، من الآية : ٨١ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٨٧ .

(٤) سورة القمر ، من الآية : ٧ .

(٥) سورة التوبة ، من الآية : ٩ .

(٦) سورة النحل ، من الآية : ٥ .

(٧) سورة الليل ، الآية : ١ .

(٨) ينظر: مغني اللبيب :٢/ ٤٩٣ ، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٣٨٥ .

(٩) حاشية الدسوقي : ١ / ٣٨٥ .

للتغلّب على هذه الصعوبة، ومن ثمّ يرى أن الجملة اصطلاح لغوي، ينبغي على النحويين أن يستقلّوا به عن المنطق العقلي العام؛ لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل فيها[1].

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي مآخذ على عمل ابن هشام هذا، وهي على النحو الآتي:

الأول: وَصَفَ تقسيم الجملة على أساس صدر الجملة إلى اسمية وفعلية بأنه ((تحديد ساذج، يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض))[2].

الثاني: بنى، على تقديم ابن هشام للجملة الاسمية في الذكر، أنه يعدّها أساساً لغيرها، وآخذه على ذلك قال: ((ويؤخذ بعد هذا على مقالة ابن هشام أنه اعتبر الجملة الاسمية أساساً للجمل العربية، ولهذا قدم ذكرها، على حد مأخذه ومأخذ غيره في معالجة هذه الأمور، وهو مبني على أساس أن الاسم الأصل، والفعل فرع))[3].

الثالث: وجد الدكتور المخزومي ارتباكاً في الأمثلة التي جاء بها ابن هشام نماذج للجملة الاسمية ((فهيهات عنده اسم، لأنه يسمى عنده: اسم فعل، وهو بعيد عن الاسمية، لا يقبل أية علامة من العلامات الموضوعة للأسماء... ويؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله أن يقع فيه، وهو أن (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الأفعال))[4]. وفي السياق نفسه ذكر أن تمثيله للجملة الاسمية بقوله: (قائم الزيدان) غير موفق، ((لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: أنه فاعل سد مسد الخبر، لأن كونه فاعلاً ينفي أن تكون الجملة اسمية))[5].

ولا ريب أن الباحث المنصف سيجد مبالغة في لغة الدكتور المخزومي، ولاسيما وصفه تحديد الجملة في قسمين بأنه ساذج، معللاً حكمه هذا باعتمادهم التفريق اللفظي أساساً للتصنيف. وفي الحق أن أيّ تقسيم وتحديد لابدّ أن يقوم على أساس معين، ويبدو لي أن الأساس اللفظي الذي اتخذه النحويون معياراً، أساس مستقيم وعملي، يسهل تطبيقه لوضوحه وظهور حدوده، في حين أنَّ ما دعا إليه من أسس ومعايير للتقسيم تتسم بالصعوبة نوعاً ما، وعدم الاتساق في جوانبها كافة، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها بالنسبة إلى الطلاب والمتعلمين.

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة : ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) في النحو العربي؛ نقد وتوجيه : ٤٣ .

(٣) المرجع نفسه: ٤٣.

(٤) في النحو العربي؛ نقد وتوجيه: ٤٣ .

(٥) المرجع نفسه: ٤٤ .

أمّا الأمثلة التي يرى أن فيها ارتباكاً، فإن ابن هشام ذكرها حملاً لها على من يذهب إلى اسميتها، أي إنه اعتمد رأي من يقول باسمية (هيهات) من جهة، وأما ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أن (قائم الزيدان) ليست جملة اسمية، لأن المسند إليه فيها (الزيدان) فاعل لا مبتدأ، فإنه لا يحل المشكلة، لأننا لا نستطيع أن نحكم بأنها جملة فعلية، وهي لا تحتوي على فعل، إلا إذا استندنا إلى رأي الكوفيين في تسمية اسم الفاعل بـ(الفعل الدائم)، وهو أمر لا يجمع لنا قول المذهبين ولا يوحّد تصنيف الجمل، ويبدو لي أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر، هو تخريج مستقيم مع القواعد النحوية عامة، ويصب في اطّرادها، وهو جزء من فكرة النيابة، ومن نظائره، ما نجده في موضوع المبتدأ والخبر، إذ يأتي المبتدأ وبعده حال تسد مسد الخبر، نحو (ضربي العبد مسيئاً)، فهل يعني هذا أن علينا أن نخرج هذا النوع، من الجمل، من إطار الجملة الاسمية؟

وقد تابع الدكتور خليل أحمد عمايرة الدكتور المخزومي في آرائه السابقة ، فهو يرى أن هذا التقسيم يعتمد كلياً على الشكل دون المعنى والمضمون، مما يُنتِج عدمَ وضوح في الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وخلطاً في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في غير موضعها الصحيح، وذكر المثالين نفسيهما: (هيهات العقيق، وقائم الزيدان)، ولكنه وهم، إذ ذكر أن (هيهات العقيق) عند القدماء جملة فعلية، على الرغم من أنها لا تحمل علامات الجملة الاسمية أو الفعلية، ولا تشير —يعني هيهات— إلى حدث أو زمن، ولا وجود لعلاقة إسناد بينهما. والحقيقة هي أن ابن هشام ذكرها في الجملة الاسمية. وينتهي إلى القول: ((إنّ هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية... لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية))[1]. ويلاحظ أن هناك خلطاً عند الدكتور عمايرة في الأمثلة التي ذكرها، فمن ذلك أنه يمثل بجملة (إنّ الله عليم)، على أن النحويين القدماء يصنفونها في الجمل الفعلية، لأنها تبدأ بالحرف العامل، يعني (إن)، وهذا غير صحيح، فهي جملة اسمية، وإن تقدمها الحرف المشبه بالفعل، بدليل أن ابن هشام، مثلاً، بيّن أن الحرف لا يعتبر في التصنيف، ومثّل لذلك بجملة (لعل أباك منطلق) على أنها جملة اسمية. وقد انتقد هذا التصنيف متسائلاً عن الجمل من نحو: (عَلِمَ محمد الإيمان قوة): في أي قسم توضع، وهي –عند جمهور النحويين[2] —جملة فعلية. ولذلك لجأ الدكتور فاضل السامرائي إلى العدول عن تعبير ابن هشام، قال: ((قد عدلت عن قول صاحب المغني: (أن مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه) إلى القول إن المراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه، لأخرج من الخلاف في نحو: (كان زيد قائما) و (ظننت محمد مسافراً)، فإنهما على ما قررنا يكونان من الجمل الفعلية على جميع

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمايرة : ٨٢ .

(٢) ينظر : حاشية الأمير : ٢ / ٤٢ .

الأقوال))[1]. وهو ما عمد إليه الدكتور فخر الدين قباوة، تلافياً للوقوع في الاضطراب، إذ عرف الجملة الاسمية بأنها ((التي صدرها اسم صريح أو مؤول، أو اسم فعل، أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام، أو الناقص))[2]، وعرّف الفعلية بأنها ((التي صدرها فعل تام أو ناقص))[3]. والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن هذه المسألة لم تفت ابن هشام، فهو على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة في التعريف الذي وضعه للجملة الفعلية، فإن الأمثلة التي ذكرها تفصح عن ذلك فقد مثل للجملة الفعلية بـ(كان زيد قائماً، وظننته قائماً)، وهو ما نقله المحدثون من حيز المثال التطبيقي، والتعليمي إلى الجانب النظري أو التنظيري في التعريف والحدود.

بقي أن نشير إلى أن الجملة الظرفية التي ذكرها ابن هشام على أنها النوع الثالث من أقسام الجملة العربية، لم تلْقَ قبولاً من النحويين المتأخرين والمحدثين، ومنهم الشيخ مصطفى الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، إذ يقول ((هذا تقسيم أصلي للجملة، ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر، فعلى الأول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية))[4]. وممن رفض هذا التقسيم الدكتور مهدي المخزومي إذ يقول: ((ولنا فيما قاله [يعني ابن هشام] رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه، لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً، إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً، فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام))[5]. ويرى الدكتور قباوة أن الجمل تنقسم على ثلاثة أقسام، هي: الاسمية، والفعلية، والشرطية، أما الجملة الظرفية، فليست قسماً قائماً برأسه، فالاسم المرفوع في نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[6]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[7]، مبتدأ مؤخر، حذف خبره، لدلالة شبه الجملة عليه، فالجملة اسمية، وليسا فاعلين للظرف أو الجار والمجرور[8]. وقد عدّ الدكتور فاضل السامرائي هذا التقسيم قولا فيه نظر، قال: ((قسّم صاحب (المغني) الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية... والقول بالجملة الظرفية فيه نظر... فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أن الاسم المرفوع

---

(١) الجملة العربية ، د. فاضل السامرائي : ١٨٠ .

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٨ .

(٣) المرجع نفسه: ١٨.

(٤) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٨٤ .

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٥٦ .

(٦) سورة إبراهيم، من الآية : ١٠ .

(٧) سورة التوبة، من الآية: ٢٢ .

(٨) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٠ .

فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو: (أعندك زيد؟). ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر؛ ذلك أن (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل، بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ، فتقول: (إن عندك زيداً؟)، ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (ان) عليه ولا انتصابه. وتقول: (أظننت عندك زيداً؟) ولو كان فاعلاً لم ينتصب، وتقول: (أكان عندك زيد؟) فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان؟... فبطل هذا القول))[1]. في حين ذهب الدكتور علي الياسري إلى عدّها جملة فعلية، قال: ((وعندي أن الجملة التي فيها المسند ظرف أو جار ومجرور تام الفائدة في التركيب هي جملة فعلية، سواء تقدم أو تأخر أو اعتمد أو لم يعتمد؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتضمنان معنى الفعل المضارع، لا بالاستقرار المحذوف كما أشار ابن هشام، وإنما فيهما ذاتهما ويخرجان إلى الماضي بعارضة لغوية أخرى كدخول (كان) أو غيرها في الكلام))[2]. وهذا حكم غريب، إذ كيف يمكن الحكم على الجملة التي يأتي فيها المسند — وهو ظرف أو جار ومجرور— متأخراً، نحو: (زيد عندك، وزيد في الدار)، بأنها جملة فعلية، ففي مثل هذه الحالة الجملة اسمية، ولا يشفع ما ذكره من أن الظرف والجار والمجرور يتضمنان معنى الفعل المضارع؛ لأنه مسند متأخر، والمسند إليه متقدم وله الصدر، وعليه يعول في الحكم على نوع الجملة في مثل هذا التركيب، وعليه فإن قوله: (سواء تقدّم أو تأخر) يفتقر إلى الدقة.

أما الجملة الشرطية التي زادها الزمخشري، ولم يوافقه ابن هشام عليها، وعدّها من قبيل الجملة الفعلية، فإنها مما ذكره القدماء؛ كالخليل والمبرد وأبي علي الفارسي[3]. وقد أشار ابن فلاح اليمني إلى اختلاف العلماء فيها، وأن هناك من أدخلها في الجملة الفعلية[4]. في حين عدّها الدكتور المخزومي أسلوباً ينبني، بالتحليل العقلي، من جزأين[5]. وذكرها الدكتور قباوة على أنها قسم ثالث من من أقسام الجملة العربية، بالإضافة إلى الاسمية والفعلية، وردّ ما ذهب إليه بعض النحويين، من أنها فعلية، إن كان صدرها حرف شرط، وفعل، أو اسم شرط معمول لفعله، ومن يعدها اسمية إن كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله، وعلل رفضه لهذا التصنيف بأن الجملة أما أن تقوم على تركيب إسنادي كالفعل والفاعل أو المبتدأ وخبره، وإما أن تقوم على تركيب شرطي متميز

---

(١) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ١٨٢ .

(٢) الفكر النحوي عند العرب: ٣١٤ .

(٣) ينظر: المقتضب، ٤/ ١٢٦، والإيضاح العضدي: ٤٣، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٧٣-٢٧٤، وشرح المفصل: ١/ ١/ ٢٢٩. وهمع الهوامع: ١/ ٣١٥.

(٤) ينظر: المغني في النحو : ٢ / ٢٨٨ .

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦١ .

عن التركيب الاسنادي[1]. في حين ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى ما ذهب إليه جمهور النحويين، إذ يرى أن الراجح أنها جملة فعلية في التراكيب الشرطية المصدرة بحرف شرط، أو باسم شرط وقع موقع الفضلة، نحو (من تكرمْ أكرم)، فـ(من) مفعول به مقدّم، وفي نحو (متى تأتني آتك) فـ(متى) ظرف زمان، وفي نحو: (أينما تذهب أذهب معك) تكون (أينما) ظرف مكان، وهذه كلها فضلات، وهي مقدمة من تأخير، كما في نحو: (محمداً أكرمت) و(غداً أسافر) و(بينكما أجلس)، لأنه لا عبرة بالفضلات المتقدمة. ويستدل أيضاً بأسلوب الاستفهام، إذ تكون الجملة في نحو: (أيَّ رجل تكرم؟) جملة فعلية، لان (أي) مفعول به مقدم، فلم لا تكون (أي رجل تكرم أكرم) جملة فعلية؟، مع إنَّ إعراب (أي) في الحالتين واحد. أمّا الجمل التي تبدأ باسم شرط، من العمد، نحو (من يأتني أكرمه) و(أي رجل يحضر أحضر معه)، فهما جملتان اسميتان، لأن (مِن وأي)، في محل رفع مبتدأ، وبذلك تكون الجمل على سمت واحد[2].

ويبدو أن ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي —وهو رأي الجمهور— يختصر تصنيف الجمل العربية، ويستند إلى منهج النحويين أنفسهم في تحديد الجمل، ولاسيما أن ذلك ينتهي بنا إلى تلمّس العلاقة الاسنادية في تركيب الشرط، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى القول بوجود تركيب اسنادي في الجملتين الاسمية والفعلية، وتركيب شرطي، كما يرى الزمخشري[3]؛ لأن التركيب الشرطي، سينضوي، حينئذٍ، تحت إطار الجملة الفعلية أو الاسمية، على وفق ما تقدم ذكره، مما يعني سلامة المنهج الذي اتبعه ابن هشام في ردّ الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية، كما هو الحال عند الجمهور، وهو ما وصفه بأنه الصواب.

الصنف الثاني: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، ذكر ابن هشام تصنيفاً آخر للجملة العربية، يقوم على تحليل تراكيبها، وإدراك طبيعة تأليفها، ويذكر الدكتور عبد الحميد السيد أن ابن هشام أول نحوي يفعل ذلك[4]، وقد نبّه ابن هشام على أن ما فسّر به الجملة الكبرى هو مقتضى كلام النحويين، أي إنّه —كما عبّر الدكتور محمود أحمد نحلة— ليس من ابتداع ابن هشام[5]، وقدّ عرّف ابن ابن هشام بالنوعين، فأمّا الجملة الكبرى، فهي: ((الاسمية التي خبرها جملة نحو:(زيد قام أبوه،

---

(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٩ .

(٢) ينظر: الجملة العربية، د. فاضل السامرائي : ١٨٣—١٨٤ .

(٣) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٩. شرح المفصل: ١/ ٢٢٩ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٩.

(٤) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: ١٣٧.

(٥) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١٣٧.

وزيد أبوه قائم)))[1]. ومعنى هذا أنها ((الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، أحدهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ))[2]. وقد أطلق الدكتور نحلة عليها مصطلح (الجملة الجُمِلِيَّة) مؤثراً إياه على مصطلح الجملة الكبرى، لثلاثة أسباب، هي:

١. أشار إلى أن القدماء يجعلون الجملة الكبرى قسماً من الجملة الاسمية، في حين أنه يراها قسيماً لها وللجملة الفعلية.

٢. يعود هذا السبب إلى أن الجملة الكبرى، فيما ذكر ابن هشام، قد تكون غير مستقلة جرياً على فهمه لهذا المصطلح، في حين أن الدكتور نحلة يراها مستقلة في إطار بساطة الجملة.

٣. ما مثل به ابن هشام من مثالين، اختلف فيهما المسند إليه في جملة الخبر عن المسند إليه في الجملة الكبرى، أي إنهم يدخلون فيها نحو: (زيد قام)، على أن تكون (قام) جملة فعلية صغرى، في حين أنه يعدها جملة فعلية بسيطة، تقدّم الفاعل فيها، لأنه يشترط في الجملة الكبرى، أو الجمليّة كما يصطلح عليها، أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند[3].

أما الجملة الصغرى فقد عرفها ابن هشام بأنها ((المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين))[4]. المذكورين آنفاً. فهي –بعبارة أخرى–: ((الجملة التي تكون جزءاً متمّماً للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها، أو فاعلاً أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً))[5]. وهي التي يسميها بعض المحدثين بالجملة البسيطة[6]. والجدير بالذكر أن هذا التصنيف للجملة إلى كبرى وصغرى لا يحصر الجمل العربية كافة، وقد بيّن ذلك بعض النحويين المتأخرين. ففي ضوء التعريف السابق تكون الجملة في نحو: ((زيد قائم، وقام زيد؛ ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة))[7]. وقد حدد الدكتور قباوة الجمل التي لا تدخل في واحد من هذين القسمين، بأنها ((الجمل التي تقوم كل منها برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالاً اسنادياً أصلياً أو فرعياً –يعني المفعول الثاني للفعل الناسخ– نحو: الدار واسعة، نجح الطلاب، أصبح العلم يسيراً، أن تجتهد تنجح، فهي ليست كبرى ولا صغرى، لأنها تركيب بسيط متميز بنفسه))[8].

وقد ذكر ابن هشام أن الجملة الكبرى تتخذ حالتين، هما:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٧ ، وينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ٣٥.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٤ .

(٣) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٣٨ .

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٧.

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥ .

(٦) ينظر : مدخل إلى الجملة العربية : ٨٨ – ٩٠ .

(٧) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٢ .

(٨) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥ .

الأولى: الجملة الكبرى ذات الوجه: ولم يضع لها تعريفاً، ولكنه مثّل لها بقوله: ((وذات الوجه: نحو (زيد أبوه قائم)، ومثله ما قدمنا، نحو (ظننت زيداً يقوم أبوه)))[1]. وقد عرّفها الدسوقي بأنها الجملة ((التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل))[2]. وفصَّل الدكتور قباوة ذلك بقوله: ((هي التي صدرها اسم، أو حرف مشبّه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية. أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة فعلية، وذلك نحو: الفضل خيره واسع، إنّ قلبك فيه إيمان، بدا لنا كم صبرتم، بات الطفل يلعب، لا تظنّنَّ التواكل يغنيك))[3].

الثانية: الجملة الكبرى ذات الوجهين: وقد حدّد معالمها بقوله: ((هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيد يقوم أبوه) كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك، في نحو (ظننت زيداً أبوه قائم)))[4]. وقد شرح الدسوقي كلامه هذا، قال: ((فإذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية، وإذا نظرت نظرت لعجزها وجدتها جملة فعلية))[5]. ووضع الدكتور قباوة هذا الحد في صورة أكثر تفصيلاً، قال: ((هي التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة فعلية أو شرطية. أو التي صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية))[6]، ووضح ذلك بالأمثلة الآتية: الجريح يستغيث، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾[7]، ولسانك إن تحفظه يحفظك، وسواء علينا أي كتاب قرأت، وتبين لي أيكم صادق، وما يزال العلم في طلبه خير، وكان هرمٌ متى لقي زهيراً أكرمه، ورأيت الغدر من يقربه يندم.

ويبدو لي أن المعايير التي بني على أساسها هذا التصنيف ترتبط بأمرين:

1. دراسة الجملة المراد تصنيفها من حيث طريقة تأليفها وطبيعة أجزائها وتراكيبها، فإن كانت جزءاً متمماً لجملة أخرى، كما قدمنا. فهي جملة صغرى. وإن كانت مكونة من أكثر من جملة وتحتوي على تركيب آخر داخل تركيبها، فهي جملة كبرى.
2. إذا انتهى التحليل إلى أن الجملة كبرى، يمكن، بعد ذلك، النظر في نوع الكلمات التي تكون تراكيبها، ففي نحو (زيد أبوه قائم)، على المحلل أن يقف على نوع الكلمة في صدر الجملة

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٥٠٠ .

(٢) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٦ .

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٧ .

(٤) مغني اللبيب : ٤٩٩ ، وينظر : الحدائق النديّة (مخطوط) : ٢٢٨ .

(٥) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٦ .

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٧ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢٢ .

الكبرى، وهي (زيد) في الجملتين، ثم يحدد نوع الكلمة في العجز، فإن كانت اسماً، فهي ذات وجه، كما في المثال الأول، وإن كانت فعلاً —أي يخالف الصدر الذي هو اسم (زيد)– فهي ذات وجهين. فمعيار تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى، هو معيار تركيبي، لأنه يستند إلى مسألة احتواء الجملة لجملة أخرى، أو وقوع الجملة داخل جملة أخرى. ومعيار تقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجه أو ذات وجهين هو معيار شكلي لفظي، يعتمد على تحديد نوع الكلمة في صدر الجملة الكبرى، ومطابقته لنوع الكلمة في عجز الجملة، وهو صدر الجملة الصغرى. وقد ذكر الدكتور عبد الحميد السيد أن ((تقسيم ابن هشام الجملة إلى (صغرى) و(كبرى) و (ذات وجه) و(ذات وجهين) ليس تصنيفاً للجملة، وإنما تفريع لها، وهو إدراك واضح لفكرة الجملة النواة))[1].

الصنف الثالث: انقسام الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل لها محل من الإعراب: يقرر النحويون أن الإعراب يكون في الاسم والفعل المضارع، أي لمّا هو مفرد، أمّا الجمل فلا علاقة لها بالإعراب، إلاّ إذا جاز تقديرها بالمفرد، فإنها عندئذٍ تعطى إعرابه تقديراً، لأنها تحلّ محله، وتقوم مقامه، وليس المراد بالحلول محله حلولاً حقيقياً، قال الرضي: ((اعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب، بعد إن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد))[2]. وقد أشار الكافيجي إلى تقدير الجملة بالمفرد، بصورة الفضلة، قال: ((فإن قلت: الجملة، من حيث هي جملة، لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها، كالمبنيات. فكيف يكون لها إعراب محلّيّ؟ قلت: لما إنها تكون حينئذٍ في قوة المفرد. فَعُلِم من هذا إن موضوع علم النحو لا يخلو من اعتبار الكلمات، لفظاً أو تقديراً))[3]، ولذلك نجد ابن هشام في مغني اللبيب يبدأ بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تحلّ محل المفرد، وهذا هو الأصل في الجمل[4].

أولاً: الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي عند ابن هشام سبع جمل، كالآتي:

أ. الجملة الابتدائية: ويرى أن إطلاق اسم (الجملة المستأنفة) أوضح، ((لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل))[5]. ولكن استعمال مصطلح (المستأنفة) لا

---

(١) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب دراسات في اللسانيات العربية: ١٤٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٩، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣١،والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ١١٢.

(٣) شرح قواعد الإعراب : ٨٢ ، وينظر : الحدائق الندية : ٢٢٨ — ٢٢٩ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٠، ويقارن بالإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٨.

(٥) مغني اللبيب :٢/ ٥٠٠ .

يشمل الجمل الابتدائية غير المستأنفة من كلام سابق، على الرغم من أن الاستئناف بمعنى الابتداء. ويبدو أن ابن هشام قد تنبه لذلك، فبين أن الجمل المستأنفة نوعان:

النوع الأول: الجملة المفتتح بها النطق، وهي تقابل الابتدائية، ومثل لها بقولك ابتداء: زيد قائم، والجمل المفتتح بها السور القرآنية.

النوع الثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، ومثّل لها بـ(مات فلان، رحمه الله)[1]. ولعل هذا ما حدا بالكافيجي إلى القول: ((المراد بالاستئناف هاهنا هو مطلق الاستئناف سواء كان لغوياً، أو عرفياً بيانياً، وهو الذي يكون جواباً لسؤال مقدّر))[2].

ثم ينقل النوعين اللذين ذكرهما ابن هشام ولكن الدكتور قباوة فَصَل بينهما، قال: ((والحق أن يفصل بين الجملتين، لأن الاستئنافية هي الجملة [التي] تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عمّا قبلها صناعياً، لاستئناف كلام جديد. فهي لابد أن يكون قبلها كلام تام. وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف، كالواو، والفاء، وثمَّ، وحتى الابتدائية، وام المنقطعة، وبل التي هي للإضراب الانتقالي، و (أو) التي هي بمعنى بل، و(لكن) مجردة من الواو العاطفة. وقد تكون جواباً للنداء أو الاستفهام))[3]. وقد تابعه في ذلك الدكتور فاضل السامرائي، قال: ((وأميل إلى الفصل بين الجمل الابتدائية والاستئنافية))[4]. أمّا مفهوم الانقطاع —الذي ذكره ابن هشام—: فهو انقطاع صناعي يميز بعض الجمل الاستئنافية، قال الشمني: ((مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظاً أو معنى؛ فالأول كالأمثلة التي أوردها —يعني ابن هشام— فإن جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالأولى من جهة المعنى، إذ هو لفظياً يربطها. والثاني: نحو﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[5]، فإن الرابط المعنوي مفقود.... مع إن الربط اللفظي موجود، وهو حرف العطف))[6]. ووضحه الأمير أيضاً، قال: ((يعني بالانقطاع عدم التعلق الصناعي، بإتباع، أو إخبار، أو حالية، ولا يضر الارتباط معنى بغير ذلك، ففي الدماميني: يدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾[7]، وإن ارتبطت من

---

(١) ينظر : مغني اللبيب: ٥٠٠ ، والإعراب عن قواعد الإعراب : ٤٢.

(٢) شرح قواعد الإعراب : ١٣٨ .

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٣٧ .

(٤) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ٢١٥ .

(٥) سورة العنكبوت، من الآية : ١٩ .

(٦) المنصف للشمني: ٢ / ١١٩ .

(٧) سورة البقرة، من الآية : ١٣ .

حيث التشبيه، فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الإعراب، إلاّ ترى جملة الصلة))[1]، يعنى كونها مرتبطة من حيث المعنى، ولكنها لا محل لها من الإعراب.

ب. الجملة المعترضة بين شيئين: وقد ذكر ابن هشام أثرها الدلالي، وهو كونها تفيد الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً[2]، وقد بيّن الكافيجي سبب اختيار لفظة (شيئين) دون غيرها، وذلك لأنه ((يتناول المعترضة بين جملتين، وبين مفردتين))[3]. وقد حدد ابن هشام مواقعها[4].

ت. الجملة التفسيرية: وقد عرّفها بأنها: ((الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه))[5]، وقد قسمها ثلاثة أقسام:

الأول: الجملة المفسرة المجرّدة من حرف التفسير، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[6].

الثاني: المفسّرة المقترنة بحرف التفسير (أي)، كقول الشاعر[7]:

وترميني بالطرف أي : أنت مذنب وتقليني ، لكنّ إيّاك لا أقلي

الثالث: المفسّرة المقترنة بحرف التفسير (أن)، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[8]، وذكر الدكتور قباوة أن ابن هشام وهم لأنه ظن أن ما بعد (أن) هو تفسير لنفس ما قبلها، والصحيح أن مضمون ما بعدها تفسير لمعمول ما قبلها[9].

ث. الجملة الواقعة جواباً لقسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[10]، قال الكافيجي: ((لا شك أن جملة القسم وحدها لا محل لها من الإعراب، وأما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه. فلذلك نبه عليها، بأن ليس لها محل منه، وذلك لأن جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد، بناء على أنها لا تكون إلا جملة. وكل جملة لم تقع فيه لا يكون

---

(١) حاشية الأمير: ٢ / ٤٦ ، وينظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٧ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٥٠٦ ، وينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٦٤ .

(٣) شرح قواعد الإعراب : ٦٥ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٠٦ — ٥١٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٥٢١ .

(٦) سورة الصف، من الآية: ١٠—١١ .

(٧) البيت مجهول القائل، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٤، وشرح المفصّل: ٥/ ٨١، وخزانة الأدب: ١١/ ٢٢٥.

(٨) سورة المؤمنون، من الآية : ٢٧ .

(٩) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٨٠ .

(١٠) سورة يس، الآية : ٢ — ٣ .

لها محل منه. وأما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الإعراب، نحو: زيد أقسم بالله ليفعلن))[1].

ج. الجملة الواقعة جواباً للشرط: وقد فصل ذلك بالقول إنها ((الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الإضافية، فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف. والثاني: نحو (إن تقم أقم، وإن قمت قمتُ)، أمّا الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها))[2]. وهذا التفصيل الذي أورده ابن هشام يوحي بأن جملة الشرط لا محل لها من الإعراب في هذه المواضع التي حددها، مما دفع بالدماميني إلى القول: ((الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً؛ وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل))[3]، وقد نقله الشمني من غير أن يعترض عليه وتابعه الدسوقي، إذ يقول: ((والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً، كان الشرط جازماً أو غير جازم، كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترناً بأحدهما، وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها))[4]، ولكننا نجد أن الباحثين المحدثين تابعوا تقسيم ابن هشام الآنف، فقد جعل الدكتور قباوة هذا النوع جملتين: الأولى جملة جواب الشرط غير جازم، والثانية: جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، وتكون جواباً لأدوات الشرط الجازمة: إنْ، إذ ما، من، ما، مهما، كيفما، حيثما، أينما، متى، أيّان، أنى، أي[5]، مخرجاً بذلك جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا. وهذا الأمر نجده عند الدكتور فاضل السامرائي، فقد ذكرهما قائلاً: ((جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، وجملة جواب الجازم إذا لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية))[6]، مما يعني أنه تابع ابن هشام وأخرج جواب الشرط المقترن بالفاء أو بإذا. وهو ما قرّره الكافيجي بقوله: ((أمّا إذا اقترن ذلك الجواب بأحدهما، فجملة الجواب مجزومة المحل))[7].

---

(١) شرح قواعد الإعراب : ١٩٥ .

(٢) مغني اللبيب :٢/ ٥٣٤ .

(٣) شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: ٢ / ١٣٢ .

(٤) حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٥٥ – ٤٥٦ .

(٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٨.

(٦) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ٢٢٠ .

(٧) شرح قواعد الإعراب : ٢٠٤ .

ح. الجملة الواقعة صلة لموصول، سواء كان اسماً أو حرفاً؛ وذلك نحو (جاء الذي قام أبوه) في الاسم الموصول، ونحو: (أعجبني أن قمت أو ما قمت) في الحرف المصدري. لذلك رفض ابن هشام ما يعلمه بعضهم لطلابه من أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، والصواب إن الصلة لا محل لها، بدليل ظهور الإعراب في نفس الاسم الموصول نحو: ليقم أيُّهم في الدار، وأمرر بأيّهم في الدار[1]. قال الكافيجي: ((قولهم (الموصول مع صلته في محل الرفع) مثلاً، لا يخلو من المسامحة، ويقع كثيراً، وسببها الأمن من الالتباس لظهور المراد))[2].

خ. الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب: نحو: (قام زيد ولم يقم عمرو)، إذا قُدّرت الواو العاطفة، لا واو الحال[3]. وقد اعترض الدماميني على هذا القسم، فسأل: كيف تكون التبعية لما لا إعراب له، مع تعريفهم التابع بأنه الثاني المعرب بإعراب سابقه؟ وأجاب الشمني وغيره بأنه ليس المراد بالإعراب في التعريف ما قبل البناء. بل التطبيق على قواعد اللغة العربية، فيشمل جهات ثبوت الإعراب ونفيه[4].

ثانياً: الجمل التي لها محل من الإعراب: وهذه الجمل إنما أعربت لأنها –عند النحويين– وقعت موقع المفرد وحلّت محله، وقدّرت به؛ وذلك بأن يجوز تأويل مضمونها بمفرد، أو إنابته منابها، فإذا أمكن إحلال المفرد محلها، فإنها حينئذٍ تستحق إعرابه في الرفع، أو النصب أو الجر، أو الجزم، إذ تحل محل: المصدر أو المشتق، أو الفعل[5]. وقد حددها ابن هشام في سبع جمل أيضاً:

أ. الجملة الواقعة خبرا: وقد بيّن أن موضعها من الإعراب رفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في بابي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

ب. الجملة الواقعة حالاً: وموضعها النصب، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[6].

ت. الجملة الواقعة مفعولاً: ومحلها النصب، وإن لم تنب الجملة عن فاعل، وذلك يقع في باب القول خاصة نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[7]. وقد عين المواضع التي تقع الجملة فيها مفعولاً في ثلاثة أبواب.

---

(١) ينظر : مغني اللبيب :٢/ ٥٣٤ – ٥٣٥ .

(٢) شرح قواعد الإعراب : ١٦٠ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٥٣٦ .

(٤) ينظر: حاشية الأمير: ٢ / ٦٢، وحاشية الدسوقي: ٢ / ٤٥٩ .

(٥) ينظر: شرح قواعد الإعراب: ٢٠٥–٢٠٦، وحاشية الدسوقي: ٢/٤٦٠، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٢٩.

(٦) سورة النساء، من الآية : ٤٣ .

(٧) سورة المطففين، من الآية : ١٧ .

ث. الجملة المضاف إليها، وقد بين أن محلها الجر. وقد اعترض الدماميني على هذه الجملة، قال: ((لا ينبغي عدها لأنها في معنى المفرد؛ لأن قولك: زمن قام زيد، في معنى زمن قيام زيد، لأن المضاف إليه محكوم عليه معنى، وإنما يحكم على الأسماء))[1]. وقد عدّها بعض المحدثين مما له محل من الإعراب، كما هو الحال عند ابن هشام[2]. وقد عيّن ما يضاف إلى الجملة في ثمانية أمور[3].

ج. الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، لأنها لم تبدأ أو تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً، نحو: (إن تقم أقم) أو محلاً، نحو: إن جئتني أكرمتك، كما يرى. وقد اعترض الدماميني عليها، ويرى أنها لا محل لها[4]. وقد مثل ابن هشام للمقرونة بالفاء بقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[5]، وللمقرونة بإذا بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[6]، ولكن المحدثين أثبتوها في الجمل التي لها محل، كما قررها ابن هشام[7].

ح. الجملة التابعة لمفرد، وقد ذكر أنها على ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها، وتكون تابعة للمنعوت في الرفع، والنصب، والجرّ.

الثاني: المعطوفة بالحرف. الثالث: الجملة المبدلة[8].

خ. الجملة التابعة لجملة لها محل، وبيّن أن ذلك يقع في بابي النسق والبدل خاصة. وهو لا يقع في النعت كما ذكر الشارحون[9].

د. الجملة المستثناة: وذلك يكون في الاستثناء المنقطع، لأن (إلا) فيه بمعنى (لكن)، وهي لا تدخل إلا على جملة، وإنما كانت في محل نصب لأن حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب[10].

---

(١) حاشية الأمير : ٢ / ٦٦ ، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٤٧٨ .

(٢) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل / ١٩١ ، والجملة العربية ، د. فاضل السامرائي: ٢٣٠ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٧ — ٥٥١ .

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٨٦ .

(٥) سورة الأعراف، من الآية : ١٨٥ .

(٦) سورة الروم، من الآية : ٣٦ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٥٣—٥٥٤. وإعراب الجمل وأشباه الجمل:٢٢. والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ٢٣٠. ٢٣٠.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٥٥٣ — ٥٥٤.

(٩) ينظر : مغنى اللبيب : ٢/ ٥٥٦ ، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٤٩٤ .

(١٠) ينظر : حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٩٧ .

ذ. الجملة المسند إليها، وذلك في باب المبتدأ أو الخبر، وذكر بعض المحدثين الجملة الواقعة فاعلاً، أو نائب فاعل[1]. وقد ذكر ابن هشام أن أكثر النحويين منعوا مجيء الفاعل جملة[2].

يلاحظ أن المعيار الذي اعتمد عليه ابن هشام هو قبول الجملة للتأويل بمفرد، فإن أمكن تقدير المفرد في موضعها، وحل محلها فإنها تكون مما له محل من الإعراب، وإن لم تقبل التأويل بمفرد فلا محل لها من الإعراب. ثم تأتي معايير شكلية للتصنيف الداخلي إن صح التعبير، ففي الجمل التي لا يحل المفرد محلها، وهي لا محل لها من الإعراب، ينظر إلى موقعها في التركيب وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، فان بدأ بها الكلام، وجاءت أولاً، فهي ابتدائية، وأن كانت مستأنفة من كلام فهي استئنافية وإذا كانت بين شيئين متلازمين فهي اعتراضية.. وهكذا.

وقد اتجه المحدثون إلى إيجاد تقسيمات جديدة تختلف — نوعاً ما — عما استقر عند القدماء، فقد وجه الدكتور مهدي المخزومي نقداً لتقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، قال: ((إذا نظرنا فيما قرره ابن هشام في تناوله هاتين الطائفتين من الجمل بدا لنا انه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية، ولا من ناحية علاقتها اللغوية بما قبلها، وبما بعدها، وإنّما تناولها في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة، ومنهم ابن هشام نفسه، وبهدي هذه الفكرة أمكن تصور الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل من الإعراب))[3]. ومن ثمّ، بناءً على ما تقدم، رفض الدكتور المخزومي هذا التقسيم، وعدّه تقسيماً غير مفيد للدرس النحوي واللغوي، لأنه ((أبعد ما يكون عن الهدف الذي من أجل الوصول إليه تألفت الجمل))[4].

وانطلق الدكتور شوقي ضيف من تطبيق دعوته إلى إلغاء الإعرابين: المحلي والتقديري إلى إلغاء تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها منه، قال: ((إنّ هذا التقسيم للجمل لم يعد له مكان في النحو التعليمي، بعد إن ألغي فيه الإعراب المحلي... بحيث يقال للجملة، مثلاً إنها ابتدائية، أو مستأنفة، ولا يقال: إنها لا محل لها من الإعراب، وأيضاً بحيث يقال للجملة مثلاً: إنها خبر، ويقال: إنها في محل رفع خبر))[5]. وبناءً على هذا يرى الدكتور ضيف أن يصار إلى تقسيم جديد للجمل، قال: ((مع إلغائنا لتقسيم النحاة... ينبغي أن يوضع للجمل في العربية تقسيم يوضح

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٤٩ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٥٥٩ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦٦، وينظر: كلامه في: ٦٧–٦٩.

(٤) المرجع نفسه: ٦٦.

(٥) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً : ١٩٤.

الجمل الأساسية فيها والجمل الفرعية والعلاقات بينها لتستبين الوحدات أو اللبنات التي يتكون منها بناء الفقر في النثر، وبناء الأبيات في الشعر))[1].

وهذا التقسيم المقترح يتمثل في نوعين:

الأول: جمل مستقلة؛ وتضم: الجملة المستأنفة، والجملة الحوارية[2]، والجملة المفسرة، والجملة المعترضة، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والثاني: جمل خاضعة غير مستقلة، وتضم عشر جمل هي: جملة الخبر، وجملة الفاعل ونائب الفاعل، وجملة المفعول به، والجملة الواقعة حالاً، والجملة التابعة: نعتاً أو عطفاً أو بدلاً. وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة[3]. وأول ما يلحظ أن الدكتور ضيف يتعكّز على المصطلحات القديمة نفسها، حتى أن التقسيم جميعه يمكن للمرء أن يرده إلى التقسيم القديم، ذلك أن الجمل الخاضعة أو غير المستقلة هي —عند إعادة النظر إليها– جملة لها محل من الإعراب. وكل الذي فعله الدكتور ضيف أن أعاد ترتيب الجمل وأضاف الجملة الحوارية التي يضعها النحاة في الجمل الابتدائية في التقسيم القديم، وإن لم يصرحوا باسمها، وأضاف جملة الفاعل، وهي غير موجودة عند القدماء؛ لأنهم لا يجيزون أن يكون الفاعل جملة. وعلى الرغم من أن التقسيم– عند النظر إلى نوعيه: جمل مستقلة، وجمل غير مستقلة —قد يبدو مستنداً إلى معيار دلالي، يجد الباحث أنه يعود إلى المعايير النحوية التي هرب منها عندما يدخل إلى أقسام كلّ نوع.

ومن أهم الدارسين الذين توقفوا على الجملة العربية ودرسوها دراسة جادة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وقد قسّم الجمل تقسيماً جديداً، بدلاً من التقسيم القديم، وذلك كالآتي:

القسم الأول: هو الجمل التامة، وهي الجمل التي يكون الإسناد فيها مقصوداً لذاته، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلت قرينة حالية أو مقالية، وتضم ثلاثة أنواع:

١. الجملة الاسمية: تتألف من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لابدّ أن يكون اسماً أو ضميراً، وأما المسند أو الخبر فلابدّ أن يكون وصفاً أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور. وهو يعد الجمل المبدوءة بكان الناقصة جملة اسمية لا فعلية؛ لأن كان عنده أداة لا فعل.

٢. الجملة الفعلية: تتألف من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل).

---

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ١٩٤.

(٢) يعرف الجملة الحوارية بأنها: (ما كانت في حوار قصصي أو إجابة لسؤال)، المرجع نفسه: ١٩٤.

(٣) ينظر: تجديد النحو: ٢٥٦–٢٦٤، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ١٩٤–١٩٧.

٣. الجملة الوصفية: تتألف من وصف (وهو اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع نحو: أناجح أخاك، ما حاضر أنتم ، ما محبوب الخائنون. فهذه الجملة –عنده– ليست جملة اسمية[١].

القسم الثاني: الجمل الموجزة، ويريد بها الجمل التي لا تتألف إلاّ من طرف واحد. ولم يدرج هذا النوع تحت القسم السابق، لأن البحث —ولم يوضّح أي بحث يعني– لا يرتضي الاعتراف بالحذف الواجب أو الاستتار الواجب. ويرى أن الاعتداد بهذا القسم من الجمل سوف يغنينا عن الكثير من التعسف وتكلّف التأويل. وقسم هذا القسم على ثلاثة أنواع؛ هي:

١. الجملة الفعلية الموجزة، مثل: أتكلم، نتكلم، تتكلم، تكلم.

٢. الجملة الاسمية الموجزة: وهي: كل اسم أفاد معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه عند ذكره مثل الاسم الواقع بعد قوس (لولا) الامتناعية. ويعربه على أنه اسم مرفوع بعد (لولا).

٣. الجملة الجوابية الموجزة: هي كل ما كان إجابة لسؤال، وكان مكتفياً بنفسه، مغنياً عمّا سواه[٢].

القسم الثالث: الجمل غير الإسنادية: وهي التي يمكن أن تعد جملاً إفصاحية، جاءت أولاً تعبيراً عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك. وهي تضم سبعة أنواع، هي:

١. جملة الخالفة: وتتكون من خالفة (اسم فعل) مع ضميمة مرفوعة، أو منصوبة، مثل: هيهات العقيق. ويقال في تحليلها: هيهات: خالفة، العقيق: ضميمة للخالفة مرفوعة[٣].

٢. الجملة التعجبية: وتضم صيغتي التعجّب القياسي، وقد استدل باختلاف النحويين في تحليلهما، لذلك يكتفي باعراب نحو: (ما أجمل السماء)، و(أجمل بالسماء) بـ:

ما: أداة تعجب	أجمل: خالفة تعجب
أجمل: خالفة تعجب	الباء: حرف جر
السماء: متعجب منه منصوب	السماء: متعجب منه مجرور بالباء

٣. جملة المدح والذم: وقد بنى كلامه فيهما على أن (نعم) و(بئس) خالفتان، لذلك ينبغي وضعهما في الجمل غير الاسنادية. وقد حلّل جملة (نعم الرجل زيد) بـ:

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٧٨–٨٦.

(٢) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٨٧–٩٦.

(٣) ينظر: المرجع نفسه : ٨٧–٩٦.

نعم: خالفة مدح	نعم: خالفة المدح
الرجل: ضميمة المدح مرفوع	رجلاً: تمييز منصوب
زيد: بدل من الرجل	زيد: ضميمة المدح مرفوع

٤. جملة خالفة الصوت.

٥. الجملة الندائية: ويرى ان يكتفي في إعراب اسلوب النداء بأن يقال: حرف نداء، ومنادى منصوب أو مبني.

٦. الجملة القسمية: وهي نوعان، الأول: أداة قسم ومقسم به، مثل والله. والثاني: أداة قسم، والمقسم به مجرور مع الأداة. ويعرب النوع الثاني: اللام لام القسم، وعمرك: مقسم به مرفوع.

٧. الجملة التحذيرية: نحو: إياك والشر، ويرى ان يكتفي بالقول: (إياك) للتحذير. والأسماء المنصوبة في التحذير في نحو (رأسك والسيف، الضيغم الضيغم) وفي الإغراء، نحو : (أخاك أخاك)، و(أخاك والإحسان به) إنها أسماء منصوبة على التحذير أو الإغراء، محذر منه أو مغرى به[1].

يبدو أن الدكتور حماسة قد أسس تقسيمه للجمل بناءً على رفضه التقسيم القديم للكلمة، واقتراحه تقسيماً آخر بديلاً له، وهو يتعكز في كثير من تقسيماته على طروحات الدكتور تمام حسان، كما في تقسيم الكلمات، وتقسيم الجمل الافصاحية، وعلى رفضه نظرية العامل. وهو ينطلق في تقسيمه هذا من وصف الجمل في داخل التراكيب الناجزة، فهي قد تعرضت لكثير من صور الحذف أو الإضمار التي تنبع من حالة المتكلم، في حين انطلق النحويون من أصل الوضع، لذلك نجد أن بين المنهج الوصفي الذي اعتمده الدكتور حماسة والمنهج المعياري الذي اعتمده القدماء بوناً شاسعاً، مرده اختلاف زاوية النظر. كما يلحظ على تحليله المقترح لبعض التراكيب والجمل الصبغة الوصفية، فتراه يكتفي بوصف الكلمة دون الخوض في تحليلها نحوياً، بتفصيل وظيفتها وعلامتها أو محلها الإعرابي، وهو ما قد يوقع التحليل في السطحية والسذاجة غير المدروسة. ومن ذلك أن تعدّ الجملة المبتدئة بـ(كان) جملة اسمية، وهذا كلام غير دقيق، لأن (كان) تمتلك خصائص الأفعال، وتقع في صدر الجملة، ولابدّ من عدّها جملة فعلية.

ثالثاً: شِبْه الجُمْلَة: هو قسم واسع من أقسام الكلام العربي، وينبغي على المعرب الوقوف عنده في أثناء التحليل النحوي، ذلك أنه يشمل الجار والمجرور، والظرف. وأطلق عليهما شبه الجملة،

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٩٧–١١٠.

لتركبهما من أكثر من كلمة، لفظاً أو تقديراً[1]. ولابدّ أن ننبه على أن ابن السراج استعمل مصطلح (الذي يشبه الجملة)، في باب (ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى). ويشمل (الذي يشبه الجملة) عنده خمسة اضرب، هي: اسم الموصول، واسم موصوف، وحرف مع اسم، وحرف مع حرف،وفعل مع حرف[2]. وهو لا تتصل بموضوع شبه الجملة إلاّ من حيث الإشارة إلى مفهوم التركيب من أكثر من كلمة، كالموصول وصلته، والموصوف وصفته، والحرف مع الاسم مثل كزيد، ولعل هذا يوضح سبب تسمية الجار والمجرور بشبه الجملة. وقد جمعهما ابن هشام في باب واحد لترددهما بين المفردات والجمل[3]، وشرح الدماميني معنى التردد، بقوله: ((ووجه جعلهما —يعني الجار والمجرور والظرف— مترددين أنهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجملة، فلم يلزما طريقة واحدة، بل يسلك بهما طريق الإفراد وقتا وطريق الجملة أخرى))[4]. وقال الشيخ محمد الأمير: ((يتردد: أي باعتبار أن المتعلق فعل أو اسم))[5]. ويعلل الدكتور قباوة سبب دراستها مفردة بقوله: ((لما كانت [يعني شبه الجملة] أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات ولما كانت علاقاتها بين كلماتها غير إسنادية،ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات))[6]، كما فعل ابن هشام في مغني اللبيب.

ليس لشبه الجملة تصنيفات متعددة، كما هو شأن الجملة، إذ ينقسم شبه الجملة إلى نوعين، أو بعبارة أخرى، إن شبه الجملة يتخذ صورة الجار والمجرور، أو الظرف. وقد بيّن أنه يتعلق بأمور:

الأول: يتعلق بالفعل. والثاني: يتعلق بما يشبه الفعل من المشتقات. والثالث: التعلق بما أول بمشبه الفعل. والرابع: التعلق بما فيه رائحة الفعل. والخامس: التعلق بالمحذوف[7].

وقد سبق أن وضّح ابن يعيش ذلك، قال: ((إنّ الظرف والجار والمجرور لابدّ لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه))[8]. وقد بين الرضي أنّ العامل الذي يتعلق الظرف به ينبغي أن يكون ذا دلالة عامة، لا خاصة، قال: ((الجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد، إلاّ أن العامل ههنا

---

(١) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥٩، وشبه الجملة ، د. سوزان محمد فؤاد فهمي: ٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٠٤–١٠٥.

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٣ .

(٤) شرح الدماميني، (تح: عناية) : ١ / ٢٦ .

(٥) حاشية الأمير : ١ / ٥ .

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٦٠.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٦.

(٨) شرح المفصل: ١/ ٢٣٢.

مقدر. وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل، نحو: كائن وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه... وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل، لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق))[1]. وقد تكلّم المالقي (ت ٧٠٤ هـ) على التعلق وحقيقته، قال: ((اعلم أن (إلى) وغيرها من حروف الجر... لابدّ لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدعٍ لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو أما فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما، أو جارٍ مجراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء، ونحو ذلك. وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها))[2].

ويمكن أن يصنف شبه الجملة من الجار والمجرور إلى صنفين:

ما يتعلق: وهو ما يكون فيه حرف الجر أصلياً.

ما لا يتعلق: وقد حدده في عدد من حروف الجر، وهي: حرف الجر الزائد كالباء، ومن، ولعل في لغة عقيل، ولولا فيمن يقول: لولاي، ولولاك، ولولاه، وربّ، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناء: خلا وعدا وحاشا، إذا استعملن حروف جر[3].

وقد أشار المالقي إلى تفصيل آخر في هذه الزاوية، قال: ((إلاّ إن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل أو معناه، كـ(ليس)، وإن لم يكن كـ(ما) الحجازية فلا يجعله متعلقاً، وهو الصحيح؛ لأن عمله تشبيهاً بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل، فإذا عمل وكان في الكلام ما يتعلق به، كان الشبه لغير الزائد من جهتين[4]، نحو: (ما جاء من أحد)، وإن كان لا شيء له يتعلق به كان الشبه لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد؛ إذ لا حاجة إليه لازمة، فاعلمه))[5].

ويمكن النظر إليه من حيث حكم الإعراب:

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٨.

(٢) رصف المباني: ٨١. وينظر أيضاً: المغني في النحو: ٢/ ٣١٧– ٣٢٢.

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٦ — ٥٧٨ ، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٥٣٢ .

(٤) أي: إنه عمل الجر وله ما يتعلق به، ((هامش المحقق)).

(٥) رصف المباني: ١٥٢. وينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٤٨٢.

١. أن يكون في محل الصفة، إذا جاء بعد نكرة محضة. ٢. أن يأتي في موضع الحال، إذا جاء بعد معرفة محضة. ٣. أن يكون في موضع الحال أو الصفة، وذلك بعد النكرة الموصوفة، وبعد المعرف الجنسي[١].

إن معيار تصنيف الظروف والجار والمجرور في قسم برأسه هو العلاقة التي تربطه بالعامل الذي يتعلق به، سواء كان فعلاً أو شبيهاً به أو غير ذلك، فالتحليل النحوي في اعتماده على فكرة التعلق التي يقوم عليها الأساس الفكري والعقلي لتحليل شبه الجمل وتوصيفه في هذا الوضع، مرتبط بالدلالة التي يؤديها الجار والمجرور أو الظرف.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٨ ، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٩،وشرح قواعد الإعراب: ٢٢٦.

الأصول الفكرية للتحليل النحوي عند ابن هشام

يرى دارس التحليل النحوي عند العرب أنه يستند إلى مجموعة من الأسس الفكرية والذهنية التي ترتكز عليها أصوله وقواعده الفلسفية. فعلى الرغم من أن النحويين العرب لم يُعيّنوا هذه الأصول والأسس بصورة صريحة ومباشرة ، غير أنهم اعتمدوا عليها في تطبيقهم للتحليل النحوي على النصوص والشواهد والأمثلة .

أمّا الأصول الفكرية العامة التي قادت النحويين العرب إلى اتخاذهم منهج الإعراب في التحليل النحوي فيمكن تحديدها بما يأتي :

أولاً: نظرية العامل النحوي: حظيت هذه النظرية بعناية كبيرة من لدن النحويين العرب، قدماء ومحدثين، وقد تمثلت هذه العناية بالكتب والبحوث التي درست هذه القضية وناقشت أطرافها وآثارها في النحو العربي. فقد استند إليها النحويون القدماء من عصر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه إلى العصر الحديث في تفسير فلسفة النحو وبناء أحكامه وقواعده، كما ظهرت دعوات وتوجهات تطالب بترك نظرية العامل، وتحاول تفنيدها، وتبحث عن مآخذ وثغرات فيها، وقد أكّد بعض الباحثين أن أبعاد نظرية العامل تمثلت في كتاب سيبويه واضحة جلية وناضجة، وهي تطل على الباحث في معظم صفحات الكتاب[1].

وقد قسّم النحويون العوامل النحوية على ثلاثة أقسام: الأفعال والأسماء والحروف. والأصل في العمل للأفعال، أمّا الأسماء فلا يعمل منها إلا ما شابه الفعل كبعض المشتقات، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، أو المصدر الذي توافرت فيه شروط العمل عمل فعله. وأما الحروف فمنها حروف الجر، وحروف النصب والجزم، وغيرها، مما يوجد في كتب النحو المعروفة[2]. إن الذي يهمنا هنا إن نظرية العامل كانت الأساس الرئيس لتكوين اتجاه التحليل النحوي المتبع عند النحويين، فقد أدت إلى المقولات النحوية التي كوّنت أعمدة التحليل النحوي، وهي:

أ. الإعراب: إن هذه الظاهرة تعلقت في الفكر النحوي بالعامل، وتعمقت وقويت عند النحويين علاقة المؤثر والأثر، فهم يرون أن الإعراب لا يقوم إلا عليها، وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جرّ إلا بسبب العامل[3].

---

(١) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : ٢٤٩ — ٢٦٣ .

(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ١٣، ١/ ٢٠٣، ٢/ ١٣١، وينظر موازنة ابن الأنباري بين العوامل في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٦، مسألة ٢٩، والمغني في النحو: ١ / ١٨٢—١٩٠.

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي : ٦١ .

فهم يعدّون العلامات الإعرابية أثراً لعامل نحوي. وهو ما دفعهم إلى اجتراح ما اصطلحوا عليه بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وهما فكرتان الغاية منهما اطراد تأثير العامل، ومعرفة أثره، ولو تخيّلاً، بتقدير الحركة على اللفظ، أو باعتبار أن للفظ أو الجملة لها محل من الإعراب. من هنا، ونتيجة الاهتمام بأثر العامل ظهرت ثلاث مقولات مهمة في التحليل النحوي، واصطناع اثر له يتمثل بالعلامة الإعرابية، وهي:

الإعراب الظاهر، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي.

يفصح التراث النحوي العربي عن مدى عنايتهم بالعامل، حتى غدا المفسّر الأساس للعلاقات النحوية عندهم، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، ((وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي))[1]. وهو ما يتجلي عند ابن هشام واضحاً، في كتبه المختلفة، إذ يعنى بالتقديم لها بالحديث عن الإعراب والبناء، وعلامات أو أحوال كل منهما، مؤكداً، في أثناء ذلك، إنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، ثم يتحدث عن مواطن تقدير الحركات الإعرابية على اللفظ كالمقصور وبعض أحوال المنقوص، وغيرها من صور البناء العارض، غير الأصلي[2]. أما الإعراب المحلي فإنه نال جانباً واسعاً من درس ابن هشام، ويبدو ذلك في إعراب الجمل وأشباه الجمل وأحكام كل نوع منهما، إذ إن تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب، وجمعها وتصنيفها بالصورة التي نراها في مغني اللبيب، يوضح صورة الإعراب المحلي في ذهن ابن هشام. إذ نجده يقدر العلامة كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[3]، يقول: ((كلتا: مبتدأ، و(آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف، فإنه مضاف للظاهر))[4].

كما أنه طبّق ما نظّر له في الجملة التي لها محل والتي لا محل لها، قال في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء﴾[5]: ((إنّا: إن واسمها، والأصل إننا، فحذفت النون الثانية تخفيفاً، (أَنشَأْنَاهُنَّ) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنّ))[6].

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها : ١٨٥ .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٣ — ٩٨، والجامع الصغير في النحو: ٢–٦ .

(٣) سورة الكهف ، من الآية : ٣٣ .

(٤) شرح شذور الذهب : ٨٢ .

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٣٥ .

(٦) شرح شذور الذهب: ٥٧ .

ب. مبدأ القوة والضعف: وقد أدى العامل إلى ظهور أسس تحليلية أخرى، منها مبدأ القوة والضعف، في العمل، فالأصل في العمل للفعل، ويعمل من الأسماء ما شابهه. ومن ثم ظهر الحذف والتقدير لأن العلامات الإعرابية ناتجة عن عوامل، فإن كانت ظاهرة، وإلاّ فإنهم يقدرونها من أجل أن يفسروا هذا العلامات، ومن هنا بدأ النحويون يفسرون العلاقات النحوية على أساس العمل النحوي، فتولّدت وتمثلت ملامحها في الوظائف النحوية التي درسها القدماء في (الأبواب النحوية)، فهناك باب المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول... وهكذا. لذلك نجدهم يعدون حروف الجر وسائل لإيصال معنى الفعل، إلى الاسم المجرور. قال الكافيجي: ((النحاة يعلقون حروف الجر بألفاظ الأفعال، وإن كان في التحقيق بمعانيها، لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة))[1]. أي إن مقولة التعليق التي يعتمد عليها تحليل شبه الجملة، يستند إلى ربط الجار والمجرور بالفعل أو ما شابه، لأن التعلق عند النحاة هو ((الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها))[2]. فهم يؤكدون أهمية العامل في مراحل التحليل كافة، وهو أمر يتجلى واضحاً عند ابن هشام عندما يقول: ((إن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر))[3]. وعلى الرغم من أنهم بيّنوا أن التعلق ارتباط معنوي، ولكنهم عادوا إلى ربطه بالعامل النحوي، إذ علله ابن هشام بضعف العامل وقصوره، فجاء بحرف الجر ليكمله ويتمّه، وهذا التعلق إنما يكون بأقوى العوامل أو ما شابهه، فإن لم يكن موجوداً فعلى المحلل أن يقدر العامل.

ثانياً: نظرية المراتب النحوية: ونعني بها ما وضعه النحويون للكلام العربي وتراكيبه اللغوية من مراتب أو طبقات، ومن ثم، صنفوا الأبواب النحوية فيها، على أساسه فنجد إنّ المراتب ثلاث:

الأولى: مرتبة العُمد.

الثانية : مرتبة الفضلات .

الثالثة : مرتبة التوابع .

فالعمد تضم أبواب النحو التي تكون العلاقة بينها اسنادية، في الغالب، وهم يسمّونها عمداً؛ لأنهم يرون أنه لا يمكن الاستغناء عنها، كما في المبتدأ والخبر، والفاعل، فهي عناصر تركيبية لا يجد المتكلم منها بداً[4].

---

(١) شرح قواعد الإعراب : ٢٢٠ .

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٦١ .

(٣) مغني اللبيب :٢/ ٥٧٥ .

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣.

أما الفضلة فهي ما عدا المسند والمسند إليه، مثل المفاعيل المختلفة. والحال والتمييز، وقد أشار المالقي إلى هذه المراتب ، إذ قال: ((إنّ الأسماء العمد اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوان عن العمد؛ إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها، وهو الجار والمجرور، فأعطي الثالث عن العمدة، والثاني عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض))[1]. ولا يعني مصطلح الفضلة إنه يمكن الاستغناء عنها فإنها قد تكون واجبة الذكر في السياق الذي ترد فيه، إذ يتوقف المعنى عليها، قال ابن هشام: ((إن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[3]))[4]. والجدير بالذكر أنّ مفهوم العمدة والفضلة عند النحويين يتضح في تأليف الكلام إذ يرى النحويون أنّ الكلام لا يمكن تأليفه من دون عمدة مذكورة أو مقدّرة، أما الفضلة فيمكن أن يتألف الكلام من دونها، قال ابن فلاح اليمني ((والقسمة العقلية تقتضي تركيب الأنواع الثلاثة ستة أقسام: المستعمل منها اثنان وهما: الاسم مع الاسم، نحو: (زيد منطلق)، والاسم مع الفعل، نحو: (أنطلق زيد) وأربعة منها مهملة وهي: الفعل مع الفعل، لعدم المُخْبر عنه، والفعل مع الحرف؛ لعدم المخبر عنه، والحرف مع الحرف لعدم الخبر والمُخْبَر عنه، والاسم مع الحرف لعدم الخبر))[5]. وتبدو ملامح هذه الأسس واضحة عند ابن هشام في تبويبه كتبه وتحليله النحوي، فهي تهيمن على فكره عند التصنيف النحوي قال: ((شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أركان الإسناد، وثنيت بالمنصوبات؛ لأنها فضلات غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في العُمْدِيَّة والفَضْلِيَّة لغيرها، وهو المضاف، فان كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، وإن كان فضلة، فالمضاف إليه فضلة))[6]. ويمكن تلمس أثر هذه المراتب الثلاث في حدوده لأبواب النحو وموضوعاته، وما ذكر لها من أحكام وقواعد، من ذلك قوله في نائب الفاعل، وما يقتضيه من تغيير من وظيفة المفعول إلى وظيفة النائب، قال: ((فيعطى أحكامه كلها، فيصير مرفوعاً بعد إن كان منصوباً، وعمدة بعد عن كان فَضْلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد إن كان جائز التقديم عليه))[7]. وهذا أدى بدوره إلى ظهور أحكام التقدير والحذف والتقديم والتأخير والزيادة

---

(١) رصف المباني: ٨٢.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٣٧.

(٣) سور النساء، من الآية : ٤٣ .

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠١ .

(٥) المغني في النحو: ١ / ٧٣ .

(٦) شرح شذور الذهب: ١٨٩ .

(٧) المصدر نفسه: ١٩١ .

وغيرها، فالفاعل عند ابن هشام لا يحذف لأنه عمدة، قال: ((إن الفاعل عمدة فلا يحذف))[1]، في حين تحدث عن المفعول، اختصاراً واقتصاراً، مبيناً أن المفعول به يمكن الاستغناء عنه لأنه ليس عمدة.

إن هذه الأصول تمهّد لنا الطريق من أجل خلق تصوّر شامل للأسس العقلية التي بنى عليها النحويون قواعدهم من جهة، وطريقة بناء منهج واضح في تحليل الجملة من جهة أخرى، لأنها في حقيقة الأمر إنما تعكس لنا نظرتهم إلى التّراكيب وطريقة تأليفها وتأثير بعضها في بعض فهناك ألفاظ مؤثرة وألفاظ متأثرة، من ناحية، وهناك وظائف نحوية —في النظام النحوي المعتمد— أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، أي إن على المعرب أن يحدّدها، فإن لم يجدها ظاهرة، فعليه أن يقدرها، وهناك وظائف نحوية أخرى، تكمل عملية الإسناد، بأن تخصصها أو تفسّرها أو تبينها...، وهي —بصفة عامة— مما يمكن الاستغناء عنه، أي أن المعرب أن لم يجدها في النصّ فليس عليه أن يقدرها أو يبحث عنها إلاّ إذا اقتضت الصناعة النحوية أو المعنى ذلك.

أما التوابع فإنها عناصر تدور في فلك العناصر النحوية الأخرى، فيكون إعرابها مثل إعراب متبوعها فإن كان مرفوعاً ، فهي مرفوعة، وإن كان منصوباً أو مجروراً فهي منصوبة أو مجرورة مثله.

وفي رأيي، فإن هذه الأصول كانت عاملاً مهماً في ثبات منهج التحليل النحوي عند العرب ووضوحه، ولاسيما أن هذه الأسس تتسم بالطابع التعليمي، فنظرية العامل مثلاً ((نظرية تعليمية تحاول أن تقدم تفسيراً شمولياً يفسّر ما يطرأ على الكلمة في السياق، من تغيرات، وعلى هذا كان في وسع المتعلم أن يتصور الكلام من خلال هذه الكلمات الثلاث: عامل، ومعمول، وحيادي (لا يعمل)،... إن في نظرية العامل خيطاً منهجياً تعليمياً، يسهّل على المتعلم كيف يتعامل مع اللغة، قراءة وكتابة، فيكون على وعي بأحوال إعرابها وبنائها... [وهي] تسعى إلى تقديم نظام متكامل لا يكتفي بوصف الظاهر كما هو، وإنما يتجاوز ذلك إلى التقدير والحذف، والحمل على الضرورة في الشعر، أو الشذوذ في النثر، كل ذلك حتى تطرد قواعد العمل حتى لو خالفت الظاهر))[2].

لقد ساهمت نظرية العامل النحوي، والمراتب النحوية، بما فيهما من غاية تعليمية على تكوين نظام متكامل لتحليل تراكيب اللغة العربية نحوياً، ذلك أنَّ نظرية العامل قعّدت للألفاظ عامّة، بحيث يستطيع المعرب أن يتعامل مع كل لفظ، على وفق ما تقدمه هذه النظرية من أحكام وحدود، أمّا نظرية المراتب فإنها أكملت سنن التحليل بتقديمها لنا نظاماً يحكم الوظائف النحوية في الجملة العربية، بين عمدة، وفضلة، وتابع، وبذلك صار لنا منهج تحليلي له وجهان؛ أحدهما يكمل الآخر، ويوضحه، في سبيل تحليل نحوي واضح وغير معقد.

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٩٧ .

(٢) بحوث في الاستشراق واللغة ، د. إسماعيل أحمد عمايرة: ٧٧ — ٧٨ .

طريقة التحليل النحوي عند ابن هشام

يختلف منهج التحليل النحوي من كتاب لآخر؛ تبعاً للموضوع الرئيس للمؤلَّف نفسه، وتبعاً للمنهج الذي يُلزم المؤلف نفسه به، فنجد أن كتب إعراب القرآن مثلاً أكثر عناية بالتحليل وتفصيلاته من كتب معاني القرآن، نتيجة اختلاف الغرض من الاتجاهين، ويمكن القول، من خلال الاطلاع على الكتب التي ينال الإعراب فيها جانباً من الدراسة والبحث، إنّها تعنى بدرجة كبيرة بالمفردة أكثر من الجوانب التحليلية الأخرى.

يجد الناظر في كتاب سيبويه أنه يعنى —عند التحليل النحوي— بالحالة الإعرابية للمفردة، مع ربطها بالعامل الذي أثر فيها، وجلب ذلك الإعراب، قال: ((مما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ ﴾[1]، و(ورائك أوسع لك)، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر))[2]، ويقول في موضع آخر: ((هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه، وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً، وما لأخيك قائماً. فهذا حال قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شانك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً، بما قبله))[3]. ويمكن أن يلمس الدارس في الكتاب جذوراً لما سُمّى فيما بعد بالمحل الإعرابي للجمل، قال: ((وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجل يقول ذاك، فـ(يقول) في موضع (قائل)، وليس إعرابُه كإعرابه))[4]. وفي كتاب معاني القرآن للفراء اهتمام بالحالة الإعرابية مع ربطها بالمعنى، في الغالب، يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[5]: ((فآدم: مرفوع والكلمات في موضع نصب))[6]، ولا شك في أن الاختلاف في الغاية بين الكتابين ترك أثراً، إذ أن غاية الفراء في كتابه هي تفسير النص القرآني بالاستعانة بتحليله لغوياً ونحوياً، فهو ذو بعد تطبيقي يتخذ من القرآن ميداناً له، لذلك نجده يقدم الآية القرآنية، ثم يتوقف عند المفردات التي يريد الحديث عنها، مما يشتمل على قضية لغوية أو صرفية، أو تحتاج إلى بيان إعراب وتوجيه، جاء فيه: ((﴿ الَّذِي

---

(١) سورة النساء، من الآية : ١٧١ .

(٢) الكتاب: ١ / ٢٨٢ — ٢٨٣ .

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ٦٠ — ٦١ .

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٣٦٥ .

(٥) سورة البقرة، من الآية : ٣٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٨ .

تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[1]، فنصب الأرحام، يريد: واتقوا الأرحام أن تقطعوها))[2]. ويقول في توجيه (مبارك) من قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[3]: ((وجعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته. ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صواباً))[4]. فقد عيّن محور التحليل في (مبارك)، وبيّن سبب رفعه بأنه جاء نعتاً لـ(كتاب)، وأنه يجوز أن ينصب على الحالية من الهاء.

ومثل هذا ما نجده في معاني القرآن للاخفش الأوسط، جاء فيه: ((وقال: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[5]، لأن (أين ما) من حروف الجزم من المجازاة والجواب في الفاء))[6]، ومنه ما جاء في إعراب (أمة واحدة) من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[7]، قال: ((فنصب (أمة واحدة) على الحال، وقرأ بعضهم ﴿ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ على البدل، ورفع (أمة واحدة) على الخبر))[8]، إذ ينصب التحليل على الألفاظ، وتبيان ما تستحقه من إعراب، وما تحتمله من أوجه، كما ترى فيه وقفة عند بعض حروف المعاني، وتحليلها وإيضاح معانيها وعملها، من ذلك ما ورد في باب إنّ وأنّ، في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾[9]، قال: ((فهذه اللام لام التوكيد، وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه (إن) إذا كان بينها وبين (إنَّ) حشو نحو هذا))[10]، وهو يعني بقوله منصوبة أنها مبنية على الفتح، فهي ليست مكسورة كما في حرف الجر (اللام).

إن الكلمة هي محور اهتمام المعربين وعليها يدور كلامهم، قال الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾[11]: ((وتقرأ: ﴿ لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ ((بالنصب، فمن رفع فعلى ضربين: على الرفع بالابتداء، و(فيها) هو الخبر، وعلى أن يكون (لا) في مذهب (ليس) رافعة... من نصب فعل النفي والتبرية... إلاّ إن الاختيار عند النحويين إذا كررت (لا) في هذا الموضع الرفع، والنصب عند

---

(١) سورة النساء، من الآية : ١ .

(٢) معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٥٢ .

(٣) سورة الأنعام، من الآية : ١٥٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٦٥ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ١١٥ .

(٦) معاني القرآن للأخفش: ١٠٩ .

(٧) سورة المؤمنون، من الآية : ٥٢ .

(٨) معاني القرآن للاخفش : ٢٥٥ .

(٩) سورة البقرة، من الآية : ٧٤ .

(١٠) معاني القرآن للأخفش: ٨٥ .

(١١) سورة الطور ، من الآية : ٢٣ .

جميعهم جائز حسن))[1]. فقد اشتمل تحليله، هنا، بيان القراءة وتوجيهها، والموازنة بين القراءتين عند النحويين، وسبب اختيارهم لإحداهما دون الأخرى، ومن ثمّ، نتج عن ذلك، تحديد نوع (لا) في القراءتين، وعملها في كل منهما، ففي حالة الرفع تكون عاملة عمل ليس، وفي قراءة النصب تكون نافية للجنس. ولا يخفى أن حالة الكلمة (المعمول) مطلب ذو أهمية عندهم، بل يمكن القول إنه سبب الموازنة بين القراءتين والتركيبين، فالحالة الإعرابية وما تستلزمه من علامة إعرابية عنصر مهم عندهم، قد لا يذكرونه أحياناً لوضوحه، ولكن معالجتهم لبعض الآيات تدل على ما ذكرنا، قال الزجاج في إعراب (الذين) من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[2]: ((وموضع (ذلك) رفع لأنه خبر ابتداء... والكتاب: رفع يسميه النحويون عطف البيان... والاسم من ذلك (إذا) والكاف زيدت للمخاطبة، ولاحَظّ لها من الإعراب... واللام تزاد من ذلك للتوكيد، أعني توكيد الاسم... و كسرت اللام لالتقاء الساكنين، أعني الإلف من ذا واللام التي بعدها وكان ينبغي إن تكون ساكنة... وموضوع (لا ريب) نصب،... لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه ونصبها لِما بعدها كنصب إنّ لِمَا بعدها إلاّ أنها تنصبه بغير تنوين... وموضوع (هدىً) نصب، و معناه بيان، ونصبه من وجهين... ويجوز أن يكون موضعه رفعا من جهات... وموضع (الذين) جرّ تبعاً للمتقين، ويجوز أن تكون موضعهم رفعاً على المدح... ويجوز أن يكون موضع الذين نصباً على المدح أيضاً... و(الذين) لا يظهر فيه الإعراب،... لان الإعراب إنما يكون في آخر الأسماء، والذي والذين مبهمان لا تتمان إلاّ بصلاتهما فلذلك منعت الإعرابَ))[3]، تبدو ملامح التحليل النحوي ههنا أكثر وضوحاً واستقراراً ممّا هي عليه في سابقتها، وهذا أمر طبيعي تفرضه نواميس الطبيعة والحياة، فتلاحظ على النص الأمور الآتية:

أوّلاً: بيان نوع الكلمة التي تحتاج إلى تحليل وتوضيح، إذ بيّن إنّ (ذلك) تتكون من اسم هو (ذا) ومن لاحقة تعيّن نوع المشار إليه، وهي (الكاف)، وإن اللام حرف زائد لتوكيد الاسم.

ثانياً: كشف عن العوامل في النص، فبيّن أن (لا) تعمل فيما بعدها، يريد أنها نافيه للجنس.

ثالثاً: عُني بالحالة الإعرابية للكلمة، ويتضح ذلك في تعيين حالة (ذلك، والكتاب) بالرفع، وأعرابهما وتحديد حالة إعراب (لا ريب، وهدى) بأنهما في موضع نصب.

رابعاً: توضيح العلامة الإعرابية لبعض الألفاظ، مثل بيان أن (ذلك)، مبني على السكون، وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، و(ريب) منصوبة بغير تنوين، و(الذين) التي تلازم حالة واحدة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٥١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢ — ٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦٨ — ٧٠ .

ويمكن القول إن التحليل النحوي –كما يظهر من النص السابق– بدأ يتجه نحو التقنين والاصطلاح، ولذلك نلمس فيه، أحياناً، استعمال الوصف، فهو في طور النمو والتطور، فمثلاً استعمل الزجاج كلمة (موضع)، مع (ذلك) و(هدى)، مع أن الأولى مبنية، والثانية معربة، ولعل السبب هو عدم ظهور العلامة الإعرابية. ومن ذلك ما ذكره من أن (لا) تعمل عمل إن فتنصب الاسم بغير تنوين، وهو يريد أنه مبني على الفتح.

ويرى الباحث وضوح التحليل النحويّ عند أبي بكر بن الأنباري، كما في شرحه بيت الشاعر[1]:

كـــأنّ حـــدوجَ المالكيـــة غُـــدوةً خلايـا سـفين بالنواصـف مـن دَدِ

قال: ((والحدوج: أسم كأنّ، والخلايا موضعها رفعٌ على خبر كأن، والإعراب لا يتبين في لفظها، والباء في النواصف حال، و(من) صلة النواصف، ومعنى الباء التقديم على الخلايا، وتقدير الكلام، كأن حدوج المالكية غدوة بالنواصف من دَد خلايا سفين))[2]. فقد التزم ابن الأنباري بذكر الكلمة المراد إعرابها، ثمّ بإيراد وظيفتها النحوية في النصّ، وكثيراً ما يذكر العلامة الإعرابية فيها، ولاسيما في الأفعال عند الجزم. وقد استعمل مصطلح (موضع) مع الاسم المقصور (خلايا) لعدم ظهور الحركة عليه. وتوقف عند تعلّق (من دد) بـ(النواصف) وذلك بقوله: صلة. ويتضح أن من منهجه عدم إهمال حروف المعاني، إذ كثيراً ما بيّن عملها ومعناها. جاء في شرحه قول عنترة[3]:

والخيـــل تقـــتحم الخَبَـــارَ عوابســـاً مـــن بـــين شـــيظمةٍ وأجـــرد شـــيظمِ

:((والخيل: ترتفع بما عاد من تقتحم، وعوابساً: نصب على الحال، ومِن: معناها التفسير، والأجرد: موضعه خفض بالنسق على شيظمة، إلا أنه نُصب لأنه لا يُجرى، والشيظم: نعت الأجرد))[4]. وقوله في بيت عنترة أيضاً[5]:

ولقـد خشـيت بـأن أمـوت ولم تكـن للحـرب دائـرةٌ علـى أبـني ضَمْضَـمِ

:((واللام في (لقد) لام اليمين، والباء: موضعها نصب بخشيت، وهي مؤكدة للكلام؛ لأنَّ سقوطها لا يخل بالمعنى، ألا ترى أنك لو قلت: (ولقد خشيت أموت) كان سائغاً حسناً. والدائرة: رفع بتكن، واللام خبر الكون، وعلى صلة دائرة، والواو في قوله (ولم تكن) واو الحال))[6]. إنّه يبدأ في

---

(١) ديوان طرفة بن العبد :٦ .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٣٦

(٣) ديوان عنترة : ١٥١.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٦٢ .

(٥) ديوان عنترة : ١٥٢.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٦٣ .

الكتاب بالكلمات الغريبة، والتي تحتاج إلى توضيح المعنى، ثم ينتقل إلى الإعراب فينتقي بعض الكلمات التي يراها بحاجة إلى الإعراب، فيذكر الكلمة ويقابلها بإعرابها الذي يقتضيه النص. فإن كانت اسماً بيّن وظيفتها النحوية، وهل هي عاملة أو معمولة، وحالتها الإعرابية، وإذا كانت فعلاً فيكاد لا يقف عليه إلاّ إذا كان مجزوماً أو متصلاً بما يجعله مبنياً. وإن كانت الكلمة حرفاً بين معناها وعملها، كما في اللام من (لقد)، كما بيّن متعلق شبه الجملة في أغلب المواضع. وليس غريباً أنه يستند إلى المذهب الكوفي وأصوله النحوية في التحليل، كما في قوله: الخيل ترتفع بما عاد من تقتحم، وهو أن المبتدأ والخبر يترافعان، واستعمال مصطلح: النعت، ولا يُجرى، مقابل مصطلح: الصفة، ولا ينصرف[1]. ومثل ذلك ما نجده في إعراب ابن خالويه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً * وَأَكِيدُ كَيْداً﴾[2]: ((إن: حرف نصب. والهاء والميم نصب بإنّ، ولا علامة فيه لأنه مكنيٌّ، ويكيدون: فعل مضارع، وهو خبر إنّ. والواو ضمير الفاعلين. والنون علامة الرفع، وفتحت النون لالتقاء الساكنين. وكيدا: نصب على المصدر... وأكيد كيدا: نسق على الأول))[3]. إذ يبدو تحليله النحوي أكثر تحديداً والتزاماً بالتعبير الاصطلاحي، وأكثر تفصيلاً، من حيث أنه يكشف عن نوع الكلمة، ثم عملها، وعلامة إعرابها أو بنائها. وقد تعمق الجانب التطبيقي للتحليل، فيما بعد وأخذ يتجه نحو اللغة الاصطلاحية والطريقة الإجرائية الموحدّة، ومثال ذلك ما نجده عند المهلبي (ت ٥٧٥ هـ) في شرح قول ابن دريد[4]:

إمـا تـري رأسـي حـاكى لونـه طُـرّةَ صُـبحٍ تحـتَ أذيـال الـدُجى

قال: ((إمّا: شرط، تري: فعل مضارع مستقبل مجزوم بالشرط، وعلامة جزمه حذف النون، رأسي: مفعول لا يظهر فيه إعراب، لإضافته إلى المتكلم. حاكى: فعل ماض، لونُه: فاعل، طرّة: مفعول، صُبح: خفض بالإضافة، تحت: ظرف مكان، أذيال: خفض بالظرف، الدجى: خفض بالإضافة، ولا يظهر فيه إعراب، لأنه مقصور، وكذلك ما جرى مجراه في هذه القصيدة))[5].

ومنه إعرابه قول ابن دريد[6] أيضاً:

فكـان كالليـل البهـيم حـلّ في أرجائـه ضـوْءُ صـباح فـانجلى

---

(١) ينظر: للموازنة بين المصطلح البصري والكوفي: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.عوض حمد القوزي: ١٦٥-١٦٧، وتطور المصطلح النحوي البصري، د.يحيى عطية عبابنة: ٥٩-١٧٤، ٦١.

(٢) سورة الطارق ، الآية : ١٥ — ١٦ .

(٣) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٦٣ .

(٤) ديوان ابن دريد : ١٢٣.

(٥) شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، المهلبي، مجلة المورد، العدد (١)، المجلد (١٤)، السنة (١٩٨٥)، ص١٣٢— ١٣٣.

(٦) ديوان ابن دريد : ١٢٥.

((كان: فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مضمر فيها يعود على الرأس [في البيت السابق] تقديره: كان هو، الفاء: للتعقيب، كالليل: جار ومجرور في موضع نصيب بأنه خبر كان، وهو متعلق بمحذوف: وكان مسوداً كالليل. البهيم: نعت الليل، حلّ: فعل ماض، في أرجائه: جار ومجرور متعلق بـ(حل). وموضع (حل في أرجائه) الجملة كلها يكون موضعها نصباً على أنه حال من (الليل)، والضمير في موضع خفض بالإضافة، ضوء: فاعل حلّ، صباح: خفضٌ بالإضافة، فانجلى: فعل ماض معطوف على ما قبله))[1]. وقد حدد المؤلف خصائص منهجه بـ: إنه إعراب يسهل على المبتدئ، ويكون له تمريناً وتدرجاً لغيره، يعرّف فيه بمواضع الحروف والظروف من الإعراب، وما يتعلق به من موجود ومحذوف، ومعرفة مواضع الجمل من الإعراب، ومعاني الأدوات، وما أحدثه التركيب لمّا ركب،وهو —بطبيعة الحال— العلامة الإعرابية،والوظيفة التي تؤديها الكلمة [2].

وإذا انتقلنا للحديث عن ابن هشام فسنرى أن تجربته في دراسة النصوص وتحليلها، وإطلاعه على كتب إعراب القرآن من جهة، واحتكاكه بالمتعلمين، من طلبة علوم اللغة العربية عامة، وعلم النحو خاصة، وما يجدون من جهد ومشقة في علم الإعراب وتحليل النصوص من جهة أخرى، قد دفعاه إلى الكلام على هذا الجانب المهم من جوانب التحليل النحوي في موضعين مختلفين من تراثه، الأول: تحت عنوان: (ما يعاب على المعرب). والثاني: ما جاء تحت عنوان: (كيفية الإعراب)، ويلاحظ أن استعمال مصطلح (كيفية الإعراب) الذي ورد في مغني اللبيب، بعد المصطلح الأول، زمنياً، أكثر انسجاماً ودلالة على مضمون الموضوع ومادته ولعل ابن هشام —بعمله هذا— يكون أوّل من درس هذه الزاوية من زوايا التحليل دراسة نظرية، منتقلاً بها من حيّز التطبيق العملي إلى ميدان التنظير والتقنين.

يوجه ابن هشام حديثه، ههنا، إلى المتعلمين والمبتدئين في علم الإعراب، وهو ما يدل على أثر الجانب التعليمي فيه، وعنايته —في المقابل— بطلبة العلم ومحاولته تيسير هذا العلم عليهم. يقول: ((المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون))[3]،ويسميهم في موضع آخر بـ(الناشئين)[4]،وقد شرح الكافيجي الناشئ بالمتمرن في صناعة الإعراب؛ لأنه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة وإتعاب الخواطر[5].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد وأعرابها مجلة المورد،المجلد (١٤)،العدد(١)،لسنة ١٩٨٥،ص١٣٣–١٣٤.

(٢) ينظر: شرح مقصورة ابن دريد وأعرابها مجلة المورد،المجلد (١٤)،العدد(١)،لسنة ١٩٨٥: ١٣١.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٢ .

(٤) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ٨٠.

(٥) ينظر : شرح قواعد الإعراب : ٥٠٧ .

وقد حدّد ابن هشام خطوات إجراء التحليل النحوي على النص المقصود، فرسم للمعرب الخطوط الرئيسة لمراحل الوصف التحليلي، وبيّن العناصر النحوية التي ينبغي عليه عرضها والوقوف عليها.

قسم ابن هشام حديثه عن هذا الموضوع على وفق أنواع الكلمة الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف، وطريقة التطبيق العملي للتحليل النحوي تتكوّن من مجموعة من الخطوات المقنّنة، التي سردها ابن هشام إذ تبدأ المرحلة الأولى في التحليل النحوي من النظر إلى الكلمة، من أجل تحديد نوعها؛ وهل هي اسم أو فعل أو حرف؟. فعلى الرغم من أنه لم يذكر ذلك بصورة مباشرة، كما هو شأنه، غير أنَّ طريقة عرضه للموضوع تدل على انطلاقه من هذا الأساس، فقد بدأ كلامه بالاسم وبيان ما يقتضيه وجه إعرابه، ثم انتقل للكلام، بعد ذلك، على الفعل، وما ينبغي أن يوضّح فيه، ثم إلى الحرف، وما على المحلل أن يبحث فيه[1]. وإذا ربط الباحث بين ما كتبه ابن هشام في هذا الموضع، وما يوحي به منهجه في تأليف مغني اللبيب الذي يقوم على أبواب ثمانية، درس في بعضها: المفردات، والجمل، وأشباه الجمل،دراسة تحليلية من حيث الإعراب وأحكامه، والتعلق وضوابطه، فسوف نلمس ما يمتلكه من إدراك شامل لمراحل التحليل، وتصوّر كليّ لمكونات النص، وهو ما يمكن تجريده بالشكل الآتي:

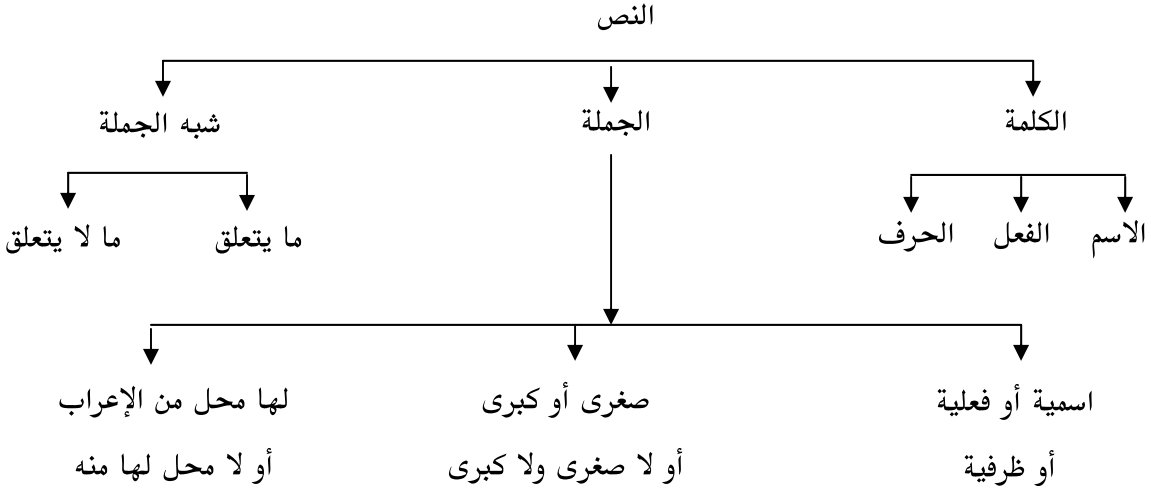

وبعد أن يحدد المعرب نوع الكلمة، ويضعها في التصنيف النحوي الذي تَسْتَحقّ، يبدأ ابن هشام بتوضيح المطلوب في كل نوع، فإذا كانت الكلمة اسماً، ينبغي على المعرب تبيين الوجه الإعرابي له، قال: ((ولا بدّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأمّا قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار عليها في الكلام عليها، على هذا القدر لا يُعْلَم به

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٤ ، والإعراب عن قواعد الإعراب : ٨٤.

موقعها من الإعراب))[1]. يوضّح ابن هشام –بصورة جلية– أن على المعرب تحديد الوجه الإعرابي للاسم بدقة، وهو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح: (الوظيفة النحوية)[2]، ويلفت نظر الدارسين إلى أن بعض العبارات لا تمثل تحليلاً نحويّاً كاملاً للاسم، من ذلك قولهم: مضاف، فإن الاكتفاء بها لا يعيّن الموقع الإعرابي للكلمة وما تؤديه من وظيفة في سياقها؛ لأن المضاف قد يشغل مواقع إعرابية متعددة، كالفاعل والمفعول وغيرها. كما لا يجوز إعراب الاسم الموصول بالاكتفاء بالقول: إنه اسم موصول، لأن ذلك يبيّن نوعه فقط لا عمله أو وظيفته النحوية، كما أنّه لا يبين أهذا الاسم الموصول مرفوع أم منصوب أم مجرور. وتمتد جذور هذه الملاحظة إلى كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب، وهو يمثل مرحلة سابقة لكتاب: مغني اللبيب، إذ قال: ((ومما لا ينبني عليه إعراب أن تقول في (غلام) من نحو (غلام زيد): مضاف، مقتصراً عليه، فإن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل، ونحوه، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، فالصواب أن يبيّن، فيقول: فاعل أو مفعول أو نحو ذلك، بخلاف المضاف إليه، فإن له إعراباً مستقراً، وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه عُلِمَ أنه مجرور))[3]. ويقول عن الاسم الموصول: ((ومما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب، أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من قولك: قام ذا، أو قام الذي، على أن يقول: ذا اسم إشارة، ويقول في الذي: اسم موصول؛ فإن ذلك لا يبنى عليه إعراب، فالصواب أن يقال: فاعل، وهو اسم إشارة))[4]. وهو يشير إلى أن الإعراب يكون بحسب التركيب والعوامل الداخلة على اللفظ. وقد أكد الكافيجي كلام ابن هشام هذا، قال: ((إن كون (ذا) اسم إشارة، وكون (الذي) اسم موصول، لا يقتضي إعراباً، فضلاً [عن] أن يقتضي رفعاً، بدليل (قام زيد) على قياس ما عرفتَ، وذلك لأنّ المقتضي للإعراب هو توارد المعاني الثلاثة فيما هو قابل لها، لا كون الاسم اسم إشارة، ولا كون الاسم اسم موصول، ولا كون الاسم اسم ظاهر أو اسم مضمر، إلى غير ذلك))[5]. وقد علّل الكافيجي ما ذكره ابن هشام بأنّ الإعراب يتطلب الإفصاح عن المقتضي للإعراب، وهو لا يتأتى إلاّ ببيان الموقع أو الوظيفة الإعرابية، قال: ((فحاصل هذا الأصل أن المعرب يجب عليه، في بيان الإعراب، أن يذكر المقتضي للإعراب تحصيلاً للمطلوب، ويحترز عمّا لا يقتضيه هرباً من اللغو والعبث))[6].

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٤ .

(٢) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٨٢، ١٨٤، ٢٣٢–٢٣٣، وفي بناء الجملة العربية: ٤٣.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب : ٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ٨٦.

(٥) شرح قواعد الإعراب : ٥١١ .

(٦) المرجع نفسه: ٥١٣ .

وتطرّق ابن هشام لبعض الوظائف التي قد يشغلها الاسم، وطريقة تحليله، فإذا كان الاسم المقصود من المفعولات، فإن على المعرب تحديد نوع المفعول، فيقول: مفعول به، أو مفعول مطلق، أو مفعول فيه، وأن استعمال القدماء مصطلح (المفعول) على المفعول به، من دون تقييده، يعود إلى شيوعه في الكلام، وكثرة دورانه، قال: ((وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عُيّن نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه. وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأطلق، لم يُرد إلاّ المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألاّ يصدق إلاّ على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاّ مقيداً بقيد الإطلاق))[٧]. وإذا كان الاسم يشغل موقع المفعول فيه، فلا بد للمعرب من تحديد متعلّقه، على وفق ضوابط تعلّق شِبْه الجملة، ومما يستحسن ههنا، تحديد نوع المفعول فيه: ظرف زمان أو ظرف مكان. قال: ((وإن عُيّن المفعول فيه — فقيل: ظرف زمان أو مكان— فحسن، ولا بد من بيان متعلّقه، كما في الجار والمجرور الذي له متعلق))[٨]، مما ليس بزائد، ولا شبيهاً بالزائد. وقد نقل الدسوقي عن الدماميني تفسيراً لهذا الاستحسان في تعيين نوع الظرف، قال: ((لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصاً أو غير مختص، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاختصاص، ينتظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف مكاني مع اختصاصها أو لا، وإن كان غير مختص، أو مبهماً؛ فلا كلام وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصص لانتصابه من غير شرط))[٩].

وفي حال اشتملت الجملة على مفاعيل متعدّدة، فينبغي على المُعرِب أن يحدد كل مفعول منها، بأن يبين المفعول الأول أو الثاني أو الثالث، إن وجِدَ، قال: ((وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث))[١٠]. أما إذا كان الاسم مبتدأ، فعلى المعرب أن يُعيّن خبره، فمن غير الجائز ((أن يذكر مبتدأ، ولا يتفحّص عن خبره؛ لما بينهما من الاتصال التامّ، فلا يحسن أن يذكر أحدهما، ويسكت عن الآخر وبيانه))[١١]. وهو هنا يشير إلى العلاقة المعنوية التي تربط بين المبتدأ أو الخبر؛ علاقة الإسناد التي لا تتألف الجملة إلاّ بوجود ركنيها: المسند والمسند إليه، لفظاً أو تقديراً. والتفت إلى مظهر مهم من عوارض التركيب النحوي، وهو التقديم والتأخير، الذي ينبغي توضيحه في الإعراب، قال: ((وإذا كان المعرَب حالّاً في غير محله عُيّن ذلك فقيل في (قائم) مثلاً من

---

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٤ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٩١ .

(١٠) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٤ .

(١١) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٨ .

نحو: (قائم زيد): خبر مقدم؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه. وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾[1]، الذين: مفعول مقدم، ليتطلب فاعله))[2]. وبذلك يكون تعيين موضع موضع الكلمة التي حلّت في غير موضعها الأصلي دليلاً يلفت نظر المعرِب، للبحث عن العنصر النحوي الآخر، الذي احتلّ —هو الآخر— بطبيعة الحال موضعاً غير موضعه.

وترد في التراكيب اللغوية، في العربية، وظائف نحوية مقصودة لذاتها في الغالب، وترد، في أحيان أخرى، وظائف نحوية غير مقصودة لذاتها، فيكون على المعرب ذكر ذلك، قال ((وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته، قيل: خبر موطئ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[3]، وقوله[4]:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل ... لولا مخاطبتي إياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد (قوم، ورجل) إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[5]))[6]، وهذا التحليل النحوي مبني على أساس دلالة النص، وما تؤديه كل كلمة من فائدة ومعنى، فالكلمات: (قوم، ورجل، وقرآناً)، لم يكن استعمالها -في السياق الذي وردت فيه— قصد الإخبار أو الحالية، وإنما هيّ تمهيد وتوطئة للاخبار والأحوال المقصودة من المتكلم.

وانتقل ابن هشام للحديث عن الفعل، إذ في حال كانت الكلمة فعلاً، فإن على المُعرِب أن يحدد نوعه، فيقول: ماض، أو مضارع، أو فعل أمر؛ قال: ((وينبغي أن تعيّن للمبتدئ نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: تلظى: فعل مضارع أصله: تتلظى))[7]. فإذا حدد المعرِب نوع الفعل عليه أن يبيّن حالة الفعل من حيث الإعراب والبناء، قال: ((وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[8]: مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو: ﴿لَيُنبَذَنَّ﴾[9]، مبني على الفتح

---

(١) سورة الأنفال ، من الآية : ٥٠

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥ .

(٣) سورة النمل، من الآية : ٥٥

(٤) ديوان المتنبي : ٩.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٢ .

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥ .

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ٨٧٤. وينظر: حاشية الأمير: ٢/ ١٨٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٩١. وذلك في (ناراً تلظى).

(٨) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢٨ .

(٩) سورة الهمزة ، من الآية : ٤ .

لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم))[1]. ويلحظ أن دراسة ابن ابن هشام للموضوع ومنهج عرضه له إنّما يعتمد على الانتقال من العام إلى الخاص ثم الأخص، فالعام، ههنا، أن الكلمة فعل، والخاص أنه فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، والأخص أنه مبني أو معرب مرفوع. وإذا كان الفعل مضارعاً معرباً فينبغي أن يوضح العامل فيه، وعلامة إعرابه، قال: ((وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم))[2]، التي جلبها العامل النحوي واقتضاها.

ولم يفت ابن هشام أن ينبّه على أن الفعل قد يكون ناقصاً من النواسخ، وعندئذٍ يجب ذكر ذلك، قال: ((إنْ كان الفعل ناقصاً نصّ عليه، فقال مثلاً: كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر))[3]، فبيان نوع الفعل من حيث التمام والنقصان يترتب عليه معرفة الأثر الإعرابي الذي يطلبه كل نوع، وبنية التركيب التي تتألف منها، هل هو: فعل وفاعل ومفعول، أو فعل ناسخ واسم وخبر؟ وقد نبّه أيضاً على أنّ على المعرب إذا ذكر فعلاً أن يعيّن فاعله، قال: ((واعلم أنه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله))[4]، وبيّن الكافيجي علة ذلك بقوله إنّ ((كل فعل لا بد له من فاعل؛ فينبغي له أن يذكر فاعله))[5]. ويبدو أن ابن هشام قد حدّد، في حديثه، عناصر أخرى يقوم عليها التحليل النحوي، تتمثل –بالإضافة إلى الوظيفة النحوية–في العامل النحوي الذي أشار إليه بقوله: منصوب بكذا، ومجزوم بكذا، وهو يريد العوامل الداخلة على الفعل، والعنصر الآخر هو العلامة الإعرابية، إذ صرّح بها، وذكر أن على المعرِب أن يبينها.

انتقل ابن هشام بعد ذلك للكلام على حروف المعاني، والمطلوب من المعرب عند تحليلها، وهو ثلاثة أمور: نوع الحرف، وما يؤديه من معنى في النص وأثره الإعرابي؛ المتمثل بعمله النحوي إن كان عاملاً. قال: ((وإن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه، ومعناه وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: إنّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال، أنْ: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً))[6]، وهكذا، فإن إعراب حروف المعاني يسير من العام، وهو نوع الكلمة: حرف، وينتقل إلى الخاص: وهو معنى الحرف، ثم عمله وتأثيره الإعرابي.

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٤.

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٨٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٨٧٥ .

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب : ١٠٧.

(٥) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٨ .

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥ .

وإذا انتهى المعرب من إطار الكلمة بأنواعها الثلاثة، فعليه أن يقف عند الجمل، ليبين أنواعها من حيث الإعراب، لها محل أم لا محل لها منه. قال: ((ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل، ألها محل أم لا؟))[1]. على وفق الأحكام التي فصّلها في الباب الثاني من مغني اللبيب. وبعد الجمل يأتي الحديث عن أشباه الجمل، من ظرف وجار ومجرور، إذ لا يجوز أن يعينهما من دون أن يبين متعلقهما. لذلك قال الكافيجي إنه لا يجوز للمعرب ((أن يذكر ظرفاً أو أن يذكر جارّاً ومجروراً، ولا ينبّه على متعلّقه —بفتح اللام— أي: على متعلق كل واحد منهما، بأن يقول: متعلق الظرف مذكور أو محذوف، أو متعلقه كذا، أو بأن يقول: متعلق المجرور كذا وكذا))[2].

ويمكن، بعد هذا العرض، أن نلحظ أن هناك عناصر نحوية مهمة في إجراء التحليل، يدور الحديث عنها، ولا بد للمعرب من التنبيه عليها كما يرى ابن هشام، هي:

١. الوظيفة النحوية: وهي ما يعبّر عنه القدماء بمصطلح الباب النحوي، كالفاعل والمبتدأ والخبر.
٢. الحالة الإعرابية: أي: البناء والإعراب.
٣. العلامة الإعرابية: وهي عنصر مهم في التحليل النحوي عند القدماء، ويلاحظ أن ابن هشام، شأنه شأن كثير من النحويين، لم يوجب ذكرها في كل موضع؛ إذ بيّن للمعرب أن عليه توضيحها في الأفعال، كما نلمس أنه — كغيره من القدماء أيضاً— يعنى بذكر العلامة الإعرابية عندما تكون ثانوية أو فرعية، وغير أصلية.
٤. العلاقة اللغوية: ويتفرع هذا العنصر —فيما أرى— إلى علاقة دلالية يفرضها المعنى اللغوي للنص والسياق الذي ورد فيه، وإلى رابطة إعرابية تتمثل في علاقة الكلمة بالعامل النحوي، إذ قد تكون عاملّة مرّة، أو معمولة، أو حيادية (لا عاملة ولا معمولة)، مرة أخرى، ومن أهم صورها المحل الإعرابي.
٥. العوارض الإعرابية: وهذا المصطلح استعمله الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[3]، ونستعمله هنا للدلالة على ما أشار إليه ابن هشام من أن على المعرب التنبيه على الموقع الأصلي للكلمة، في حال مجيئها في غير موضعها، أو حذفها من اللفظ وتقديرها صناعة.
٦. المعنى: فهو عنصر مهم من عناصر التحليل الإعرابي.

ومن آثار عناية ابن هشام بطريقة الإعراب وإجرائه بدقة، ما ذكره من أمور على المعرب أن يلتفت إليها في صناعة الإعراب، وهي:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥ .

(٢) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٩ .

(٣) ينظر : في بناء الجملة العربية : ٣١٧ ، والمصطلح الذي استعمله: عوارض بناء الجملة .

الأول: الاحتراز من الوقوع في الخلط بين ما هو أصلي، وما هو زائد، وهو يشير، في هذا التنبيه، إلى دليل مهم من أدلة التحليل النحوي.

الثاني: على المعرب أن يكون حاضر الذهن عند الإعراب، دقيقاً في اختيار عباراته، فلا يجري لسانه على ((عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في: (كنت، وكانوا) في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا))[1].

الثالث: إن الكلام يتألف من تراكيب تربط بينها علاقات لغوية، فلا بد للمعرب —عند تعيين عنصر نحوي— أن يبحث عن العنصر الآخر المكمّل له، فلا يجوز ((أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له))[2].

وينطلق ابن هشام في هذا الاحتراز من النظر إلى العلاقة التي تربط بين العناصر، كما في علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وهما المسند والمسند إليه اللذان لا استغناء للجملة عن أحدهما، من جهة، وإلى أنّ عدم التحرز في ذلك يؤدي إلى الوقوع في الوهم والغلط، وقد ذكر أمثلة بيّن فيها ذلك، وتصور الأوهام الناتجة عنه، قال: ((سألت كثيراً من الطلبة عن إعراب (أحقُ ما سأل العبد مولاه) فيقولون: مولاه: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي سأله، وعلى هذا فيقال: أحق ما سال العبد ربُّه، بالرفع))[3].

ثم يذكر ابن هشام تنبيهات في كيفية الإعراب وطريقة إجرائه، وهي في حقيقة الأمر، أدخل في موضوع أدلة التحليل النحوي، ويلاحظ أنه استمد كثيراً من هذه الاحترازات السابقة، والتنبيهات التي تخص التحليل النحوي من ميدان التعليم، إذ يظهر اثر الممارسات التعليمية والتطبيقية التي كثيراً ما تنضج في حلقات الدرس، وما يظهر نتيجة عنها من أوهام وهفوات على ألسنة تلاميذه، وتفكيره في إيجاد قواعد منهجية تضبط عملية التحليل النحوي وتحدد ملامحه، ويتضح ذلك في الأمثلة التي يقدمها دليلاً على ما يقول، والشواهد التي يسوقها، فقد كان مصدر الكثير منها، نابعاً من حلقات درسه وما يثار فيها من أسئلة ونقاش ومُدارَسة.

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٨٨١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٨٨٢ .

التعبير التحليلي عند ابن هشام

بدأت البذور الأولى للتعبير التحليلي –في أغلب الظن– بسيطة قريبة من الوصف اللغويّ، ثم نمت وتطورت، مع مرّ الزمن، إذ تطور الدرس النحوي واللغوي واتجه نحو التقعيد والاصطلاح ويمكننا القول مطمئنين إن التعبير الإعرابي هو وجه من وجوه استعمال المصطلح النحوي، بنقله من ميدان التنظير إلى ميدان التطبيق، مع إجراء ما يحتاجه هذا النقل من تغيير يناسب المجال الذي يوظف فيه.

ومن الإشارات الأولى في هذا المجال ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي مع كاتبه واستعماله الألفاظ: (فتحت شفتي، وضممتهما، وكسرتهما)، والتي انتقلت إلى ميدان علم النحو، واتخذت موقعاً مهماً لها في المصطلحات النحوية، متمثلة بـ(الفتحة، والضمة، والكسرة)، ومن ثم غدت عنصراً يعمل النحويون على تعيينه في النصوص التي يعربونها، وقد يكتفي بعض المعربين، عن ذكرها، بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة. ولعل هذا ما أراده ابن يعيش في قوله: ((إذا قيل: هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث: عمله ، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار))[1].

ومن ملامح التفكير الأولى في التعبير التحليلي اللغوي، بصفة عامة، ما نقله سيبويه عن الخليل بن احمد، قال: ((قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لكَ والكاف التي في مالك، والباء التي في ضَرَبَ؟ فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: كهْ وَبَهْ... فإن وصلت قلت: كَ و بَ، فاعلم))[2] .

وعلى الرغم من أن الخليل وتلميذه سيبويه يعالجان هذا الموضوع من الزاوية الصوتية، غير أنَّ فيه ما يدل على التمييز بين نطق اسم الحرف، والتلفظ بالحرف، وهو ما أشار إليه الخليل بقوله (إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف). ويجد الناظر في كتاب سيبويه التعبير النحوي عن العناصر التي تتألف منها الجملة، من الكلمة التي على حرف أو على أكثر من ذلك، من خلال ما يناقش من نصوص وشواهد، فمن تعبيره عن الكلمة على حرف واحد قوله: ((ومما يدلك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو ومررتُ بزيدٍ فعمرو، تريد أن تُعلمَ بالفاء أن الآخر مرّ به بعد الأول))[3]. وهو

---

(١) شرح المفصل : ١/ ١٩٧.

(٢) الكتاب: ٣/٣٢٠، وينظر المقتضب: ١/١٧٠، والأصول في النحو: ٢/ ١١٠–١١١، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٧٣.

(٣) الكتاب: ٣ / ٤٢٥ .

ما يظهر عند الفراء في قوله: ((وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[1]: دخلت الباء في (إلحاد) لأن تأويله: ومن يرد بأن يلحد فيه بظلم. ودخول الباء في (أن) أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه، لأن (أن) تضمر الخوافض معها كثيراً))[2]. وهو ما سار عليه النحويون لاحقاً، كما في قول ابن الأنباري في بيت امرئ القيس[3]:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

: ((والليل: خفض بإضمار رب، والكاف: في موضع خفض على النَّعتِ لليل، وهي خافضة للموج.. والباء: صلة له أيضاً، وهي خافضة للأنواع))[4].

وعبّر سيبويه عن الكلمة إذا كانت على حرفين أو أكثر بذكر اسمها، قال: ((هذا باب الحروف التي تضمر فيها أنْ، وذلك اللام التي في قولك: جئتك لِتَفْعَلَ. وحتّى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة))[5]. وهو الأسلوب اللغوي نفسه الذي سلكه الفراء في التعبير وتعيين هذا النوع من الكلمات عند التحليل، جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[6]: ((تجعل (ما) في موضع نصب وتوقع عليها (ينفقون) ولا تنصبها بـ (يسألونك) لأن المعنى: يسألونك أي شيء ينفقون))[7]. فقد عبّرا عن (أن، وما) باسمهما. وهذا ما ذاع عند النحويين اللاحقين. جاء في إعراب القرآن للنحاس في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[8]: ((وهم اسم (ما) على لغة أهل الحجاز، ومبتدأ على لغة بني تميم، (بمؤمنين): خفض بالباء وهي توكيد عند البصريين، وجواب لمن قال: إن زيداً لمنطلق عند الكوفيين))[9]. ويقول ابن جني: ((فأمّا (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى معنى (قد)، ونحو قول الله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[10]، قالوا: معناه: قد أتى

---

(١) سورة الحج ، من الآية : ٢٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٢٢ .

(٣) ديوان امرئ القيس : ١٨.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٥ .

(٥) الكتاب: ٣ / ٦ .

(٦) سورة البقرة، من الآية : ٢١٥ .

(٧) معاني القرآن للفراء: ١ / ١٣٨ .

(٨) سورة البقرة، من الآية : ٨ .

(٩) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ١٣٧ .

(١٠) سورة الدهر، من الآية : ١ .

عليه ذلك))[1]، فقد عبّر عن كلمة (هل) المؤلفة من حرفين باسمها، كما هو شأن القدماء واللاحقين كذلك.

والجدير بالذكر أنَّ التطبيق النحوي كشف عن الملامح الحقيقية للاختلاف بين المذهبين النحويين البصري والكوفي، ولاسيما في المصطلح النحوي الذي يهمنا الحديث عنه هنا، وذلك على الرغم من سيطرة ألفاظ البصريين الاصطلاحية وغلبتها على ألفاظ الكوفيين واصطلاحاتهم[2]. فإن نظرة إلى كتب الكوفيين تعين معالم الاختلاف في التعبير والاصطلاح، قال ابن الأنباري في بيت امرئ القيس[3]:

يَـزِلُّ الغـلام الخـفُّ عـن صـهواته ويلـوي بـأثواب العنيـف المثَّقَّـلِ

: ((والغلام: رفعٌ: بيزلّ، والخِفّ: نعته، وعن صهواته، صلة يزلّ، ويلوي: نسق على يزل، والباء: صلة يلوي، وهي خافضة للأثواب، والأثواب: مضافة إلى العنيف، والمثقَّل: نعته))[4]. فنجد أن أن ابن الأنباري، وهو من نحويي الكوفة الذين هذبوا ألفاظ المذهب الكوفي ونشروها[5]، قد استعمل ألفاظاً اصطلاحية، نحو (نعت، ونسق، وصلة) في هذا النموذج، ومثله فعل ابن خالويه[6]. في حين نجد أن الزجاج مثلاً، من البصريين، يُعبّر عن تلك المصطلحات بـ(صفة، أو وصف، وعطف)[7]، ويعبر ويعبر الزمخشري عن الصلة بـ(التعلّق)[8]. وقد تظهر هذه المصطلحات عند المتأخرين من دون تمييز مصطلح من الآخر، كما في استعمال ابن خالويه مصطلح (صفة) في بعض الأحيان ويلحظ مثلاً أنّ العكبري يستعمل مصطلح (الصفة) للدلالة على المشتق، ويستعمل مصطلح النعت بوصفه مقابلاً لمصطلح الصفة عند البصريين، على الرغم من أنه لا يصنف ضمن النحويين الكوفيين.

بقي أن أشير إلى ملاحظة لمستها من خلال تتبعي وقراءتي في كتب التطبيق الإعرابي، وهي أن التعبير التحليلي ينحو، بمرّ الزمن وتطوره، إلى استعمال المشتقات في وصف الألفاظ المراد إعرابها، وذلك ناتج —فيما أظن— من رغبة النحويين والمعربين في الوصول إلى وصف نحوي دقيق وواضح يناسب

---

(١) الخصائص: ٢ / ٤٦٤ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ، توفيق قريرة : ٥٨ .

(٣) ديوان امرئ القيس : ٢٠.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٨٨ .

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣١ — ١٣٢ .

(٦) ينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٨٣ .

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٨) ينظر: الكشاف : ١ / ١٢ .

الطبقة التي يخاطبها المؤلف، وهي في كثير من الأحيان طبقة الطلبة والمتعلمين، فهم يذكرون الوصف بدل الحالة الإعرابية، فيقولون: (مرفوع، أو منصوب، أو مجرور) مكان: (رفع بـ، أو نصب بـ، أو جرّ أو خفض بـ). ويمكن أن نلمس ذلك في قول المهلبي في إعراب قول ابن دريد[1]:

وخامرت نفس أبي الجبر الجوى حتى حواه الحتف في من قد حوى

((خامرت: فعل ماضٍ وعلم تأنيث، وهو معطوف على ما قبله، نفس، فاعل. أبي: خفض بالإضافة علامة الخفض فيه الياء. الجبر: مخفوض بإضافة الأب إليه. الجوى: مفعول، حتى: غاية، وهي متعلقة بقوله (خامرت). حواه: فعل ماضٍ ومفعول مقدم، الحتف: فاعل. فيمن. جارّ ومجرور، قد: حرف توقع، حوى فعل ماضٍ، وفاعله مضمر يعود على الحتف، ومفعوله مضمر فيه يعود على (مَن)، والجميع صلة (من) عائدها، وتقديره: فيمن قد حواه))[2].

فقد اعتمد المحللّ هنا على المشتقات نحو: (ماض، فاعل، مخفوض، مفعول، متعلقة، مفعول مقدم، مجرور). ولعل مما يؤكد كلامنا ما نراه في الكتب التطبيقية الحديثة، إذ يعتمد هذا التعبير على اللغة الوصفية التي عمادها المشتقات، كاسم الفاعل واسم المفعول وما شاكل، المبنية على المصطلحات النحوية في حالات الإعراب والبناء، وأبواب النحو، والتأثر والتأثير[3]. وقد نال هذا الموضوع جزءاً من اهتمام ابن هشام، فقد جمع في باب (كيفية الإعراب) الأصول التي ينبغي على المعرب اتباعها في لغة التعبير عند التحليل، كما عالج مجموعة من العبارات التي ترد على ألسنة المعربين، مُبيّناً الصحيح من السقيم منها. وقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى التفات ابن هشام لهذا الجانب من جوانب التحليل النحوي، قال: ((عرض ابن هشام لبحث إجراء التحليل الإعرابي، واستعرض التعبير عن ذلك بما لديه من المصادر والمجالس، وحاول أن يضع له تنظيراً وتقعيداً،يضبطان أصوله ووسائله، فكان أن فصّل وبيّن كثيراً من الأمور اللازمة في الأداء))[4] والتعبير اللغوي عند التطبيق.

وقد توجّه ابن هشام في مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب، إلى المتعلمين والمبتدئين في علم النحو، رغبة في تيسير الإعراب وتمكين المتعلمين من وسائل أدائه بنجاح. وقد أثمر جهده في دراسة هذه الزاوية من التحليل عن وضع حدود واضحة لأساليب التعبير الإعرابي تتمثل بالآتي:

أولاً : في حال مجيء اللفظ على حروف واحد :

---

(١) ديوان ابن دريد : ١٥٨.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها مجلة المورد، المجلد (١٤) العدد (١)، لسنة ١٩٨٥، ص١٥٢ .

(٣) ينظر –مثلاً– : المورد النحوي الكبير ، د. فخر الدين قباوة : ١١ — ١٦ ، والتطبيق في الإعراب والصرف، د. محسن إبراهيم : ٨ — ١٥ .

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٢٥ .

بين ابن هشام أن اللفظ المراد إعرابه إذا كان مكوناً من حرف واحد، فإن التعبير عنه يكون باسمه الخاص به، أو باسمه المشترك، قال: ((اعلم أنّ اللفظ المعبَّر عنه إنْ كان حرفاً واحداً عُبّر عنه باسمه الخاص به، أو اسمه المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: (ضربت) التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: ت: فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا))[1]. إنه يضع بكلامه هذا، أصلاً للتعبير عن اللفظ المكوّن من حرف واحد كالتاء، وهو أن يعبر عنه باسمه الخاص (التاء)، أو المشترك، أي الضمير، لكونه يندرج تحت عنوان الضمائر، مثل ذلك عند التعبير عن الباء: حرف جر، والواو: حرف عطف، ولا تنطق هذه الكلمات بلفظها، وهو ما نقل ابن هشام أن بعض المعلمين يفعلونه، مما كان دافعاً له للكتابة في هذا المجال. وقد ذكر العلة في طريقة التعبير، ههنا، بهذه الصورة، بأنه لا وجود لاسم ظاهر على حرف واحد، فيما عدا الكاف الاسمية، فهي على حرف واحد بسبب ملازمتها للإضافة، واعتمادها على المضاف إليه[2]، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

وما هداك إلى أرض كعالمها ولا أعانك في غرم كعزّام

فإن الكاف الاسمية، كما في الشاهد، عند إعرابها يُعبَّر عنها باسمها، على الرغم من أنها اسم على حرف واحد، فتقول: ((الكاف فاعل، ولا تقول: ك فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه))[4]. ولكن الدماميني ذهب إلى خلاف ذلك، فأجاز التعبير عن تاء المخاطبة بلفظها، فيقال (تي)، قال: ((والظاهر جواز ذلك، أي جواز أن يقال: ت فاعل، إذا أريد منه لفظه، فإنه علمٌ على نفسه، حتى إنه يُمنَع مِن الصرف لعلة أخرى))[5]. ولم تفت ابن هشام ملاحظة أن اللفظ قد يأتي على حرف واحد؛ وهو في الأصل على أكثر من حرف، وذلك لسبب عارض طرأ على الكلمة فغيّر بناءها، فإنّ من الجائز للمعربِ، حينئذٍ، أن يعبر عن الكلمة بنطق لفظها، قال: ((ويجوز في نحو: (مُ الله)، و(قِ نفسك)، (شِ الثوب) و(لِ هذا الأمر) أن تنطقها بلفظها. فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف ولا تنطق بهما))[6]. لأنهما في الأصل على حرف واحد.

ثانياً: في حال مجيء اللفظ على حرفين:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٢ ، وحاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٧ .

(٣) البيت لعمرو بن براقة، في شرح أبيات المغني، عبد القادر البغدادي: ٨ / ٣٠ . وورد دون نسبة في: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي: ٢/ ٦٧١.

(٤) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٢ .

(٥) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٧ .

(٦) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٢ .

انتقل ابن هشام إلى بيان طريقة التعبير عن الكلمة إذا كانت على حرفين، فوضح أن اللفظ إذا كان يتكوّن من حرفين ((نُطِقَ به، فقيل: قد حرف تحقيق، وهل: حرف استفهام، و (نا) فاعل، أو مفعول. والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير، لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء، من ذلك كراهية الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: (أل) أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه))[1]. ويتضح من كلام ابن هشام ما يأتي :

١. إن الكلمة إذا كانت تتألف من حرفين، نحو: (قد، وهل) فالتعبير عنها يكون بنطقها كما هي، فتقول، قد، وهل.

٢. إذا كانت الكلمة اسماً مشتركاً، كالضمير المتصل (نا)، فإن الأحسن في التعبير عنه أن يقال: ضمير، من أجل عدم النطق بالضمير المتصل مستقلاً.

٣. إذا كان اللفظ على حرفين فلا يجوز النطق باسمه، فلا يقال في (قد) مثلاً: القاف والدال، أو في (هل) الهاء واللام؛ لأن في ذلك إطالة لتعبير التحليل.

وقد بيّن الشمني سبب ما ذكره ابن هشام من أن اللفظ —الذي على حرفين— يُعَبَّر عنه بنطقه بقوله: ((لأن اللفظ موضوع لنفسه، ولا مانع من إطلاقه هنا عليها، وإنما وضعوا اللفظ لنفسه؛ لأنهم محتاجون إلى التعبير عنه، فلو وضعوا له لفظاً آخر لكان الوضع له ضائعاً؛ إذ نفس اللفظ كافٍ في التعبير عنه))[2].

وقد ذهب الدماميني إلى أن قوله: ((التعبير بـ(أل) أقيس من التعبير بـ(الألف واللام) يناقض ما ذكره من أنه (لا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهة الإطالة))[3]؛ لأن ذلك يعني جواز التعبيرين: نطق اللفظ، أو نطق اسمه، كما هو ظاهر كلامه. ولعل تفسيره أنّ هذا الأمر مقصور على كلمة (أل) فقط بسبب الخلاف النحوي بين الخليل وسيبويه حول المعرّف فيها، هل هو مجموع الهمزة واللام، أم اللام فقط؟[4]. أو أن (أقيس) هنا ليست دالة على التفضيل فيكون قول ابن هشام (لا يجوز ...) باعتبار ((مقتضى القياس، وأفعل على غير بابه فسقط ما في شرح الدماميني))[5].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٣ .

(٢) المنصف للشمني : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٨ .

(٤) ينظر : الجني الداني ، المرادي : ١٩٣ .

(٥) حاشية الأمير : ٢ / ١٨٤ .

ثالثاً: في حال مجيء اللفظ على أكثر من حرفين :

إذا كان اللفظ المقصود يتكوّن من حروف فوق اثنين، فإن التعبير عنه يكون بالنطق به. فيقال مثلاً: سوف حرف استقبال، وضرب فعل ماض[1].

ويظهر أن ابن هشام قد اعتمد، في تحديد أصول التعبير اللغوي عند التحليل، على معايير لغوية مرة، وأخرى عقلية مرة أخرى، فمن أثر المعايير اللغوية احتكامه إلى الاستقراء اللغوي في تفسير ظاهرة التعبير عن اللفظ الذي على حرف واحد باسمه الخاص أو المشترك، ولا ينطق لفظه، بأنه لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد. ومن أثر المعايير العقلية تفضيله التعبير بالضمير عن نحو (نا)؛ لأن ذلك يجنب المعرب نطق اللفظ المتصل مستقلاً، وهذا معيار ذهني لا يغير من حقيقة الأمر، ولا يستند إلى حقائق لغوية تستلزم هذا التفضيل.

وقد درس العلاقة بين اللفظ المعرَب وما يقابله من تحليل نحوي، ليكشف لنا عن الأساس أو الأصل المعتمد في طريقة التعبير تلك، ويوضح ذلك من خلال حديثه عن الفعل (ضرب) بوصفه مثالاً، قال: ((وضرب هذا اسم، ولهذا أخبر عنها بقولك: (فعل ماض)، وإنما فتحت على الحكاية، ويدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان، وضرب هنا لا تدل على ذلك))[2]. وبذلك يبين ابن هشام فلسفة البناء التي يرتكز عليها التطبيق النحوي، إذ إنّ علاقة اللفظ المحلَّل بما يوازيه من تعبير تحليلي علاقة اسنادية، يمثّل فيها المبتدأ الكلمة المحللة، ويكون التعبير الإعرابي خبراً له. وهذا يقتضي أن تتحول الكلمة المعرَبة إلى اسم، بغض النظر عن نوعها، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً. فكلمة (ضرب) التي تمثلت بها، والتي هي فعل، تحولت، في ميدان التطبيق، إلى اسم، مبتدأ، أما خبره فهو إعرابه، أي: فعل ماض. ويبقى اللفظ على حاله من حيث العلامة الإعرابية، على الحكاية، واستدل على ذلك بأن (ضرب) لا يدل على ما يدل عليه الفعل من حدث وزمن، في سياق التطبيق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه في حال التركيب، في حين لا يصح، هنا، أن يكون له فاعل، كما أنه يقبل دخول حروف الجر، وهي من علامات الأسماء، فيقال: مرفوع بضرب، قال الدسوقي: ((حاصله أن الإخبار عنه باعتبار مسماه؛ لأن ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التركيب))[3]. وقد بيّن الشمني أن سبب تحول اللفظ إلى علم هو أنه قد قُصِد لفظه دون معناه؛ لأن مثل هذا موضوع لشيء، بعينه غير متناول غيره، وهو منقول من مدلول هو المعنى إلى

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٣ .

(٢) مغني اللبيب: ٣/ ٨٣ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٩ .

مدلول هو اللفظ، كما بيّن أن الألفاظ المبنية إذا جعلت علما على اللفظ المعرب فالأكثر فيها الحكاية[1]. وقد قال الدكتور قباوة: ((إنّ لفظ المفردة المحللة هو في محل رفع مبتدأ على الحكاية، والتعبير التحليلي هو خبر عنه، مع الأوصاف النوعية له))[2].

وقد اتجه ابن هشام بلغة التعبير الإعرابي نحو التقنين والاصطلاح والدقة، قال: ((ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد))[3]. ولذلك عمد إلى جمع بعض العبارات المستعملة في التطبيق النحوي، ودرسها مبيناً وجه الضعف فيها، ومحاولاً عرض عبارات أخرى بدلاً عنها، تتسم بالصحة والدقة، وذلك أنها عبارات:

١. محررة: وقد فسرها الكافيجي بأنها تلك الألفاظ التي لا يوجد فيها احتمال للدلالة على خلاف المعنى المقصود[4].

٢. مستوفاة: وهي أن تدل على المقصود عند التحليل، وتستوفي أداء معناه.

٣. موجزة: أي أنها تتصف بالاختصار مع تأدية المطلوب في الإعراب، من دون خلل أو قصور.

وعلى ذلك فهي عبارات تتكوّن من ((الألفاظ الظاهرة الدلالة، الوافية بالمقصود، على سبيل الإيجاز بلا تطويل))[5]. وقد توقف الكافيجي عند سبب جعل هذه العبارات في باب منفرد، في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، ودراستها، بأن ذلك يعود إلى أنها كما قال: ((لشدة الاحتياج إليها جعلها [ابن هشام] بابا على حدة، كما جعلت مبادئ العلوم من العلوم))[6]. وسنحاول هنا عرض هذه العبارات الإعرابية التي تكلم عليها ابن هشام، موضحاً أو مصححاً، على النحو الآتي:

أجل: بيّن إنها يعبَّر عنها بالقول: حرف لتصديق الخبر[7].

إذا غير الفجائية: حذّر من قول بعض المعربين إنها: ظرف لما يُستقبَل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالباً، ووصفه بأنه غير صحيح، ومعيب من جهات:

الأولى: أنهم يذكرون هذا التعبير في كل موضع، وهو تفسير للأداة بغض النظر عن التركيب والموضع الذي تحل فيه، في حين ينبغي على المعرب أن يبين إعرابها في ضوء موقعها من الجملة، ولا يكرر هذه العبارة في كل موضع، وذلك بأن يبيّن هل هي متضمنة لمعنى الشرط أولا؟ لذلك يضع تفسيراً

---

(١) ينظر : المنصف الشمني : ٢ / ٢٧٣ .

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته : ٢٩ .

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧١ .

(٤) ينظر : شرح قواعد الإعراب : ٤٩٣ .

(٥) شرح قواعد الإعراب : ٤٩٤ .

(٦) المصدر نفسه: ٤٩٣ .

(٧) نكتة الإعراب في مقالات هامة لابن هشام: ١٤٥.

آخر من حيث هي بغض النظر عن إعرابها، وهو أنها: ظرف مستقبل خافض لشرطه، منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

الثانية: الجهة الثانية التي تكشف عن فساد هذا التفسير —كما يرى ابن هشام— هي أن العبارة التي تلقى للمتدربين يُطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة؛ ذلك أن الحاجة التعليمية تدعو إلى تكرارها، لذلك فان استعمال (مُستقبل) —الذي اقترحَه— أخصر من قولهم: (لما يستقبل من الزمان).

الثالثة: أن المعنى المراد من قولهم أنها ظرف موضوع للمستقبل، وعبارتهم تلك موهمة أن إذا محل للمستقبل، وهو خلاف المراد، إذ سيكون المعنى: أن إذا ظرف للظرف؛ لأن ما يستقبل من الزمان ظرف أيضاً، ولو قالوا: ظرف مستقبل، لسلموا مِنَ الإسهاب والإيهام المذكورين.

الرابعة: أن قولهم (غالباً) يعود على قولهم (فيه معنى الشرط). كما يفسرونه، وذلك يقتضي أن كون (إذا) ظرفاً، موضوعاً للزمان، وللمستقبل، مما لا يتخلّف فيه، وإن (إذا) لا تخرج عن ذلك، في حين أنها تخرج عن الظرفية، فلا تتضمّن معنى (في)، وقد تخرج عن الاستقبال، فتفيد الماضي[1].

ويتضح من كلام ابن هشام أثر الجانب التعليمي فيه من جهة، وسعيه نحو تقنين التطبيق الإعرابيّ من أجل تيسيره على المتدربين من المتعلمين وطالبي علم العربية، لأن في هذا الاختصار والإيجاز ما يساعدهم على الحفظ والتعلم بسرعة مع الالتزام بدقة العلم، وعدم الإخلال بالمراد منه.

إذ: وقد بيَّن أن على المعرب أن يعبر عنه بـ: ظرف لما مضى من الزمان[2].

أمّا : وقف ابن هشام على هذا الحروف، ونبّه المعرب أن عليه أن يعبّر عنه بـ((حرف شرط وتفصيل وتوكيد))[3]. وشرح الكافيجي ذلك، قال: ((ينبغي لك أن تقول في (أمّا) من قولك: (أمّا زيد فأكرمته، وأمّا بشر فأعرضت عنه) المشددة... المفتوحة الهمزة... أنها حرف شرط لدلالتها على التعليق، وحرف تفصيل، وحرف توكيد لدلالتها على تفصيل النِّسَب وتوكيدها))[4]. وذكر الأزهري أنها أنها في نحو: (أمّا زيد فمنطلق): حرف شرط وتوكيد بدون تفصيل[5].

أنْ: يُعبَّر عنها بأنها: حرف مصدري يَنصب المضارع[6]. قال الكافيجي: ((وتقول في (أنْ)، من من نحو: (أريد أن يقوم زيد): حرف مصدري، لجعل مدخولها بمعنى المصدر، ينصب المضارع))[7].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٤—٨٥٥، وشرح قواعد الإعراب: ٢٧٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٥٦ — ٤٥٧.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٤—٨٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٨٧١ .

(٤) شرح قواعد الإعراب: ٥٠٠ .

(٥) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : ٢٠١ .

(٦) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ١٠٥، وموصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٢ .

(٧) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٠ .

إنَّ وأنَّ: ينبغي أن يُعبَّر عن إعراب (إنّ) في نحو: (إنّ زيداً قائم) بأنه: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. وفي (أن) من نحو: (بلغني أنك ذاهب)، يقال: حرف مصدري، ينصب الاسم ويرفع الخبر[1].

بل : يرى أن قول النحويين في (بل) إنها حرف إضراب، خطأ، والصواب أنها: حرف استدراك، واضطراب، لأنها بعد النفي والنهي بمنزلة (لكن)[2].

بلى: ويستعمل للتعبير عنها: حرف لإيجاب النفي[3].

حتى: يعبّر عنها في نحو (قدم الحُجّاج حتى المشاة) بأنها: حرف عطف للجمع والغاية والتدريج[4]. ولم يذكر لفظ التدريج في مغني اللبيب.

السين وسوف: بيّن أن قول المعربين فيهما: حرف تنفيس، غير دقيق، ويرى أن الأحسن أن يقال حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ذلك أن معنى التنفيس هو التوسيع، لأن حرف السين أو سوف، ينقلان الفعل من الزمن الضيق —وهو الحال— إلى الزمن الواسع الذي هو الاستقبال[5]. وفسّر الدسوقي ذلك بأن الفعل المضارع محتمل للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين أو سوف، تخلص للاستقبال. وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيداً في الاستقبال، وإنما تخلص لأصل الاستقبال[6].

الفاء: يرى أن إعرابها يكون بالتعبير عنها بأنها: حرف عطف للترتيب والتعقيب، في حين تعرب ثم بعبارة: حرف للترتيب والمهلة[7].

الفاء الواقعة في جواب الشرط: نبّه على أن قولهم في الفاء في نحو: (إذا جاء زيد فأكرمه) بأنّها جواب الشرط، غير صحيح، لذا ينبغي أن يُصارَ إلى القول أنها: رابطة لجواب الشرط[8]، ووضح الكافيجي ذلك، بأن الرابط الذي هو الفاء خارجٌ عن المربوط، فلا تكون الفاء نفس الجواب، ولا جزءاً منه؛ لأن جواب الشرط هو الجملة الجزائية بأسرها، لا الفاء وحدَها[9].

---

(١) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ١٠٦، وشرح قواعد الإعراب : ٥٠٦ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٥٧ .

(٣) نكتة الإعراب في مقالات هامة لابن هشام: ١٤٥.

(٤) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ١٠٦، ومغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب: ٢/ ٨٦٩ .

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٤٨١ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١، وشرح قواعد الإعراب: ٥٠٤ .

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٦. وقد ردّه الدماميني بأنه من حذف المضاف، ينظر: حاشية الدسوقي:٣ / ٤٦٠.

(٩) شرح قواعد الإعراب: ٤٩٩ — ٥٠٠ .

الفعل المبني للمجهول: بيّن أنّ على المعرِب إذا أراد التعبير عن فعل ماض مبني للمجهول نحو (ضرب)، فينبغي له أن يقول: ((فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يَسمَّ فاعله، لطول ذلك وخفائه))[1]. وقد كشف الكافيجي سبب اختيار ابن هشام هذه العبارة وتفضيلها على الأخرى، بقوله: ((لكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود، وافياً به على سبيل الاختصار))[2]. وزاد وزاد الشيخ خالد الأزهري موضّحاً، قال: ((أمّا التطويل فلأن هذه العبارة سبع كلمات، والعبارتان السابقتان دون ذلك. وأما الخفاء فلإبهام ما وقعت عليه ما المجرورة باللام))[3].

قد : يرى أن على المعرب أن يقول في التعبير عن (قد) أنه: ((حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما))[4]. أو كما في عبارة الإعراب عن قواعد الإعراب: ((لتقليل زمن الماضي الماضي وحدث المضارع، ولتحقيق حدثيهما))[5]. وهو ما شرحه الكافيجي بالقول:((وينبغي لك أن تقول تقول في (قد)، من نحو (قد ضُرِب زيد، وقد يُضرب بكر): حرف لتقليل زمن الفعل الماضي، ولتقليل حدث الفعل المضارع، لكون كلّ واحد منهما ظاهراً وافياً بالمقصود، ولا ينبغي لك أن تقول فيها: إنها تفيد التقليل، مثلاً؛ فإنه مجمل... وينبغي لك أن تقول في (قد) من نحو: (قد جاء القوم، وقد يجيء القوم) مثلا: حرف لتحقيق حدثيهما أي: حدث الماضي وحدث المضارع. ولا ينبغي لك أن تقول إنها تفيد التحقيق، فإنها غير واضحة الدلالة على المراد))[6]. وقد أوجز الأزهري ذلك بالقول: وينبغي لك أن تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، وتقريبه من الحال، وتقليل الحدث المضارع، ولتحقيق حدثيهما))[7]. وهو ما يؤكده كلام الدسوقي: ((وحاصله أن قد إنْ دخلت على ماضٍ كانت دالة على تقليل زمانه، وإنْ دخلت مضارع دلت على تقليل حدثه، نحو: قد قام زيد، وقد يصدق الكذوب، وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[8]، و﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[9]))[10].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ .

(٢) شرح قواعد الإعراب: ٤٩٥ .

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٠ .

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٥.

(٦) شرح قواعد الإعراب: ٤٩٨–٤٩٩

(٧) موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠١ .

(٨) سورة المؤمنون ، الآية : ١ .

(٩) سورة النور ، من الآية : ٦٤ .

(١٠) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٣ .

كلاّ: ويستعمل للتعبير عنها كما وضّح ابن هشام: حرف ردع وزجر، بمعنى حقاً[1].

لما: ينبغي أن يُعبَّر عن (لمّا) الجازمة، بالقول: حرف جزم، متصل نفيه متوقع ثبوته[2].

لم : يفضل في التعبير عن (لم) أن يقال: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً[3].

لن : ويكون التعبير عن (لن) الناصبة، بأنها: حرف نفي ونصب واستقبال[4].

لو : نبّه على أن قولهم فيها: (إنها حرف امتناع لامتناع) خطأ، قال: ((إن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجدية قول سيبويه رحمه الله: حرف لما سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه.... فإذا قيل (لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان ذلك أجود العبارات))[5]. وقد بيّن الدسوقي سبب خطأ هذا التعبير الشائع، قال: ((وهذه العبارة فاسدة لاقتضائهما أن (لو) تكون لانتفاء الأمرين دائماً، وليس كذلك، لأنها إنما تدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق... والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها دائماً لامتناع الأمرين مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقاً، وجد الشرط أو لا))[6].

لولا: وتحدّث عنها بوصفها من الأدوات التي يكثر دورانها في الكلام، ويعبَّر عنها بـ: حرف امتناع لوجود كما في نحو: (لولا زيد لأكرمتك)[7].

المضاف إلى الظرف : عدّ قول بعض المعربين في نحو: (جلست أمام زيد): إنّ (زيد)، هنا، مخفوض بالظرف، غير دقيق، والصَّواب أن يقال: مخفوض بالإضافة، وذلك لأنه ((لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً))[8]. واستدل بقولهم: غلام زيدٍ، ((ووجه الدلالة أن زيداً ههنا مخفوض. فلو كان المقتضي للخفض في المضاف ظرفاً لما كان زيد ههنا مخفوضاً، لانتفاء معنى الظرفية في المضاف —يعني غلام— بالكلية))[9]. وقد اعترض الدماميني على هذا الموضع، وعدّه استعمالاً صحيحاً،

---

(١) حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٧١ ، وشرح قواعد الإعراب: ٤٩٩ ، وموصل الطلاب : ٢٠١ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب :٢/ ٨٧١ ، وشرح قواعد الإعراب : ٤٩٩ .

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٤٢ — ٣٤٣ .

(٦) حاشية الدسوقي: ٣ / ٤٥٥ .

(٧) نكتة الإعراب في كتاب مقالات هامة لابن هشام: ١٤٥.

(٨) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٠ .

(٩) شرح قواعد الإعراب: ٥٠٢ .

قال: ((الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شك أن (أمام) من قولنا: (أمام زيد) مضاف، فيكون خافضاً لزيد، الذي هو المضاف إليه؛ فالتعبير، حينئذٍ، بقولهم: ((زيد: مخفوض بالظرف صحيح، وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنما أرادوا من حيث هو مضاف، وتركوا التصريح بهذه الحيثية؛ لظهور المراد، ودعواه أن الصواب أن يقال: مخفوض بالإضافة غير صحيحة، فإن هذا قولٌ مرجوح عندهم، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ))[1]. وقد حاول الشمني الاعتذار عن ابن هشام والرد على الدماميني، قال: ((قولهم: مخفوض بالظرف يوهم أنّ لخصوصية الظرف دخلا في خفضه، وليس كذلك، فينبغي الاحتراز منه، ومراد المصنف [يعني ابن هشام] في قوله: (الصواب أن يقال: مخفوض بالإضافة) هو المضاف، لا المعنى المصدري))[2]. كما فهم الدماميني. والدليل أن ابن هشام لم يذكر الإضافة في عوامل جر المضاف إليه، كما وضح ذلك الشمني. ولا شك في أن ابن هشام يعلم أنهم يريدون من قولهم (مخفوض بالظرف): إنه مخفوض بالمضاف الذي هو في هذا التركيب ظرف، ولكن الغاية التي يعمل من أجلها —والتي تتمثل في تهذيب التطبيق الإعرابي وتيسيره للمتعلمين والطلبة الذين يقصدهم بخطابه— دفعته إلى دراسة العبارة التحليلية من أجل إخراجها بصورة مناسبة للطلبة والمتدربين، بحيث لا تؤدي إلى اللبس والخلط، إذ إنّ قولهم مخفوض بالظرف إذا ألقي لبعض المتعلمين لفهموا منه أن الظرف هو العامل، وأن المضاف إليه يخفض في هذا السياق فقط، كما أن عبارة ابن هشام أكثر دقة وموافقة للغة الاصطلاحية الدقيقة؛ لأننا إذا تابعنا مصطلح المعربين لظهر لدينا مضاف إليه مخفوض بالمبتدأ، والفاعل، والمفعول، واسم كان أو إحدى أخواتها.... وهكذا.

نائب عن الفاعل: يفضل ابن هشام للمعرب، إذا أراد التعبير عن الاسم المرفوع، في نحو: (ضُرب زيد) أن يقول: إنه ((نائب عن الفاعل، ولا يقل مفعول، ما لم يسمَّ فاعله، لذلك —يعني لطول هذه العبارة— ولصدق هذه العبارة على المنصوب، من نحو (أعطي زيدٌ ديناراً)؛ ألا ترى أنه مفعول لـ(أعطي) و(أعطي) لم يُسمّ فاعله؟ أمّا النائب عن الفاعل فلا يصدق إلاّ على المرفوع))[3]، وأكد الكافيجي ذلك، وفصّل ما أُجمل، قال: ((لا ينبغي لك أن تقول في (زيد) من نحو (ضرب زيد): هو مفعول ما لم يسمّ فاعله... لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب، وطوله بالنسبة إلى قولك: زيد نائب عن الفاعل، فإنه أكثر منه من جهة الحرف والكلمة... ولصدق القول الثاني على (درهماً) من نحو: (أعطي زيدٌ درهماً)، يعني: يقتضي القول الثاني أن يصدق على درهماً (أعطي زيد درهماً) بالنسبة إلى (أعطي)، أنه مفعول ما لم يُسمّ فاعله، بخلاف القول الأول، فيكون أولى))[4].

---

(١) شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: ٢ / ٢٧٢ .
(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٢٧٢ .
(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ ، وينظر : حاشية الدسوقي : ٣ / ٤٨٢ — ٤٨٣ .
(٤) شرح قواعد الإعراب: ٤٩٧ — ٤٩٨ .

وذكر الشيخ الأزهري أن لفظ (درهماً) في المثال يصدق عليه القول ((أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله مع أنه ليس مراداً، ومن ثمّ سمّاه المتقدمون خبراً لما لم يُسَمَّ فاعله))[1].

نعم: ويعبَّر عنها بالقول: حرف تصديق ووعد وإعلام[2].

الواو العاطفة: ذكر أن التعبير عنها بأنها: حرف للجمع المطلق، استعمال غير دقيق، وأن على المُعرِب أن يقول: ((حرف عطف لمجرد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق))[3]. ولكن الكافيجي ناقش هذا التعبير، وفضَّل عدم استعمال كلمة (المطلق)، قال: ((ينبغي لك أن تقول: (الواو حرف عطف تدلّ على الجمع)، بدون التعرض لتقييد الجمع بالمطلق، كما هو مشهور؛ لكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود، بلا احتمال لغيره. ولا تقل: الواو حرف عطف للجمع المطلق، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر؛ لكونه غير ظاهر على المراد، لتبادر الذهن إلى أن الجمع مقيد بالمطلق تقييد المطلق بالمقيد، نحو قولك: رأيت رجلاً عالماً))[4]. وذهب الدسوقي إلى مثل ذلك، إذ بيّن أن تعبير مطلق الجمع، في حقيقة الأمر، يدل على ما يدل عليه مصطلح الجمع المطلق الذي منع ابن هشام من استعماله، قال: ((الحقّ أنّ الجمع المطلق ومطلق الجمع معناهما شيء واحد، وأنهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء))[5]. ويبدو أن الأمير يرى ذلك أيضاً، قال: ((ولا تقول [كذا] للجمع المطلق؛ لإيهام التقييد بالإطلاق، وقد سبق ردّ هذا بأنه من إضافة الصفة، والفرق سَرَى من اصطلاح الفقهاء في مطلق الماء والماء المطلق))[6].

وما ينبغي ذكره، هنا، أن ابن هشام تحدث عن التعبير التحليلي في حالة الاختصار، فوضّح ما يصيب العبارة التحليلية من تغيير، من خلال تمثيله بعدد من تلك التعبيرات المستعملة في حال الاختصار، قال: ((وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، كما تقول: جارّ ومجرور، وكذلك إذا اختصرت في نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾[7] و (أن يقوم): ناصب ومنصوب))[8]. وكرّر كلامه هذا في مغني اللبيب اللبيب إذ قال: ((إذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما

---

(١) موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٠ .

(٢) المصدر نفسه: ١٤٥.

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧١. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٤.

(٤) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٣ .

(٥) حاشية الدسوقي: ٣ / ٤٨٣ .

(٦) حاشية الأمير : ٢ /: ١٨٤ .

(٧) سورة طه، من الآية: ٩١ .

(٨) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨–١٠٩، وشرح قواعد الإعراب: ٥٠٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٥.

تقول: جارّ ومجرور))[1]. ولا شك في أن الاختصار بهذه الصورة التي أقرها ابن هشام من خلال ما ذكر من عبارات وأمثلة تعتمد على الأسس الآتية:

الأول: إن المعرب لا يفصل بين العناصر اللغوية التي يريد إعرابها، وإنما يقدم ذكرها مجتمعة، ثم يسرد إعرابها معاً، على طريق اللّف والنشر، على الترتيب: التعبير الإعرابي الأول للفظ الأول، والتعبير الثاني للفظ الثاني[2]، فعند إعراب (بسم) من ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[3]، مثلاً، يقال: جارّ ومجرور، أمّا في حال التحليل المعتاد، من غير اختصار فيقال: الباء: حرف جر، واسم: اسم مجرور.

الثاني: إن التعبير الإعرابي يستغني عن الألفاظ التي تحدّد نوع الكلمة المدروسة: اسم، أو فعل، أو حرف. زيادة على استغنائه عن توضيح الأثر الدلالي للكلمة المحلّلة، ففي نحو قولنا: لن: ناصب، يكون المعرب قد ترك تفسير أثرها الدلالي، وهو نفي الحدث في الحال والاستقبال.

الثالث: أن هذا التعبير يكتفي بتوضيح العمل النحوي للفظ المقصود، فيقال: ناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، وجارّ ومجرور، في عبارات تصب في الكشف عن موقع اللفظ من حيث العمل هل هو عامل أو معمول.

ولم يوضّح ابن هشام ما إذا كان استعمال العبارات بطريق الاختصار أمراً مقصوراً على المتمكنين من علم النحو، والمتعمقين فيه، لأن الاختصار بهذه الصورة، يكون ذا جانبين، فهو من جانب يسهّل طريقة إجراء التطبيق على المبتدئين ويمكنهم من حفظ عباراته واصطلاحاته، ولكنه، من جانب آخر، يضيّع على المتعلم المبتدئ تلمّس طريقة تأليف الكلام وتركيبه، وفهم ألفاظه ومزايا العربية في تأليف الجملة، لأن عمله سينصب في إيضاح علاقة اللفظ بالعمل النحوي والإعراب. وهو —فيما أرى— يفتقر إلى الدقة والتدرج اللذين يحتاج إليهما المبتدئ بشدة، كما أن كثرة تكرار هذه التفاصيل يقررها في ذهنه ويعمل على ترسيخها.

ويبدو أن ابن هشام يميل إلى استعمال المصطلح البصري في مؤلفاته عامّة، وهو أمر ينسحب على تعبيره التحليلي أيضاً. ولكن هذا لا يعني أنه أهمل الإشارة —ولاسيّما في مجال التنظير— إلى

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ .

(٢) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٠٥ .

(٣) سورة الفاتحة، الآية : ١ .

المصطلح الكوفي الذي يقابل المصطلح البصري، كقوله: ((شرح حال الضمير المسمّى فصلاً وعماداً))[1].
وقوله: (((المضمر)، ويسمى (الضمير) أيضاً، ويسمّيه الكوفيون: الكناية، والمكنيّ))[2].

ويلحظ أيضاً أن ابن هشام متأثر في مصطلحه بابن مالك، ولعل ذلك يتضح في تأكيد استعمال مصطلح نائب عن الفاعل، وتفضيله على غيره، فهو في الحقيقة متابع في هذا له [3].

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤١ .

(٢) شرح شذور الذهب: ١٦٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل، ابن مالك: ٢ / ٥٧، ومغني اللبيب: ٢/ ٨٧١ .

أدلة التحليل النحوي عند ابن هشام

الدليل لغة واصطلاحاً: يعود لفظ الدليل إلى الأصل اللغوي (دلّ)، وقد أورد ابن فارس لهذا الأصل معنيين، ((أحدهما: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللت فلاناً على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة. والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيءُ، إذا اضطرَبَ))[1]. ويهمنا هنا الحديث عن الأصل الأول، وهو الذي نجده في الاستعمال القرآني، قال الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥ هـ): ((الدلالة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرّموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حيّ، قال تعالى ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾[2]. أصل الدِّلالة مصدر كالكتابة والإمارة. والدالُّ: من حصل منه ذلك والدليل في المبالغة، كعالم وعليم، وقادر وقدير، ثم يسمّى الدّال والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره))[3]. فالدليل يستعمل في المبالغة لمن حصل منه الدلالة، كما يظهر من كلام الرّاغب. أمّا ابن منظور فيقول: ((الدليل: ما يستدل به، والدليل الدّال. وقد دلّه على الطريق يدلّه دِلالة — بفتح الدال أو كسرها أو ضمها — والفتح أعلى... والدليل والدليلي، من يدلك... وفي حديث علي —رضي الله عنه— في صفة الصحابة: (ويخرجون من عنده أدلة)، وهو جمع دليل، أي بما قد علموا، فيدلون عليه الناس))[4]. وهذا لا يختلف عمّا ذكره الزبيدي، قال: ((الدليل ما يستدل به، وأيضاً الدّال وقيل: هو المرشد وما به الإرشاد، الجمع أدلة وأدلّاء .... قال ابن الأعرابي: دلّ إذا هدى))[5]. فهي بمعنى الإبانة والهدي والإرشاد، وقد وردت في القرآن الكريم بهذا المعنى، منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[6]، ووردت كلمة الدليل، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً﴾[7]، فقد سلط الشمس على الظل ونصبها دليلاً

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٢ / ٢٦٠ (دل).

(٢) سورة سبأ ، من الآية : ١٤ .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٢١٦ — ٢١٧ (دل).

(٤) لسان العرب: ١١/ ٢٤٩ (دل) .

(٥) تاج العروس: ٧ / ٣٢٤ — ٣٢٥ (دل) .

(٦) سورة الصف، الآية : ١٠ .

(٧) سورة الفرقان ، الآية : ٤٥ ، وينظر : الكشاف : ٣ / ٢٧٥ .

متبوعاً له، كما يتبع الدليل في الطريق، فهو يزيد بها وينقص،ويمتدّ ويتقلص. فقد جاءت كلمة الدليل، هنا، أيضاً بمعنى المبين والهادي والمرشد.

أمّا أبو هلال العسكري (ت ٤١٠ هـ) فقد درس (الدلالة) و(الدليل) و(الاستدلال) وغيرها من الألفاظ التي تصب في المعنى نفسه كالأمارة والعلامة، محاولاً الكشف عن الفروق اللغوية والدلالية بين هذه الألفاظ. فالفرق بين الدلالة والدليل، أن الدلالة ما يمكن أن يُستدل به، أو العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول: أعدّ دلالتك، أو الشبهة، يقال: دلالة المخالف كذا أي شبهته، أو الإمارة، إذ يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا. أمّا الدليل فهو فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق: دليل، إذا كان يفعل ما يستدلون به. وقد تسمى الدلالة دليلاً في المجاز.

وفرّق بين (الدلالة) و (الاستدلال)، بأن الأول هو ما يستدل به، وأن الاستدلال فعل المستدل، أي فعل الطالب للدليل. وفرق الدلالة عن العلامة، أن الأولى ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه، أمّا العلامة فهي ما يعرف به المعلم للشيء ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دلالة وعلامة لك دون غيرك[١].

أمّا الدليل في الاصطلاح فمأخوذ من المعنى اللغوي؛ الهادي والمرشد، لأنه يؤدي دور المرشد في الإعراب؛ لأن التحليل النحوي ((يعتمد على وسائط ذهنية، ومعلومات موضوعية يقدمها السياق، منها اللفظي والمعنوي والتركيبي، وبعضها عام والآخر خاص، وبتضافر هذه الوسائط والمعلومات، تسير الإجراءات التحليلية في سبيل واضحة، تحقق النتائج الطيبة والمجدية))[٢]. ويمكن أن نلتمس شيئاً من المفهوم الاصطلاحي له في تعريف الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) للدلالة، بأنها ((كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول الدال والثاني المدلول))[٣]. وقد عرّف الدكتور قباوة الدليل بأنه ((ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر، نحو: احمرار الوجنة إشعاراً بذات الرئة، واصفرار العينين إعلاما باليرقان، وحذف نون المثنى تمهيداً للإضافة، وقبول التسويف تعييناً للمضارعة))[٤].

ويقترب من هذا المفهوم مصطلح آخر، استعمله بعض المحدثين، هو مصطلح (القرينة) الذي شاع استعماله، بعد ظهور كتاب: (اللغة العربية: معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان، ونظريته في (تضافر القرائن). ولفظ (القرينة) ورد عنه النحويين القدماء كثيراً، فلم يكن استعماله من ابتداع المحدثين. ولكنه أخذ وجهة اصطلاحية، وعناية واسعة بعد ظهوره عند الدكتور تمام حسان. ولذلك

---

(١) ينظر الفروق اللغوية: ٨٠– ٨١ .

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته : ١١٧.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٣٩.

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١١٧.

ذهب الدكتور قباوة إلى أن القرينة قد تلتبس بالدليل، مع أنها متميزة عنه. وإذا عدنا إلى معنى (القرينة) في اللغة سنجد أنها من (قرن)، وهي ((أصلان صحيحان، أحدهما: يدلُّ على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينشأ بقوة وشدة. فالأول: قارنت بين الشيئين. والقِران: الحبل يُقرن به شيئان... والقَرَن في الحاجبين، إذا التقيا... والقِرْن: قرنك في الشجاعة ... والقرينة: نفس الإنسان، كأنهما تقارنا... وقرينة الرجل: امرأته... والأصل الآخر: القرن للشاة وغيرها...))[1]. فهو من الاجتماع والالتقاء ، قال الراغب: ((الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين، أو أشياء في معنى من المعاني ... يقال: قرنت البعير بالبعير: جمعت بينهما... وفلان قرن فلان في الولادة ، وقرينه وقرنه في الجلادة، وفي القوة، وفي غيرها من الأحول. قال تعالى ﴿إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾[2]))[3]. وجاء في لسان العرب ((هو قَرنه في السن، بالفتح، وهو قِرنه، بالكسر، إذا كان مثله في الشجاعة والشدة.... وقارن الشيء مقارنة وقرانا: اقترن به وصاحبه... والقرين: المصاحب))[4]. إن معنى القرين ومؤنثه القرينة المصاحب والمصاحبة، فهو ينطلق من الاجتماع والمصاحبة والازدواج. ولم يبين الدكتور قباوة المميّز أو الفرق بينهما، ولكنه اختار مصطلح (الدليل)، ولعل الفرق بينهما غير كبير، ولذلك نجد أن القدماء كانوا يستعملون مصطلح القرينة والدليل للتوصل إلى الإعراب الصحيح وللتأكد من دقته أيضاً، كما استعملهما معاً الدكتور قباوة أيضاً .

وقد ورد مصطلح (الدليل)، كثيراً عند ابن هشام، من ذلك ما جاء في حديثه عن جملة صلة الموصول، نحو: (جاء الذي قام أبوه)، فيقول: ((الذي: في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيهم في الدار، ولألزمن أيّهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل))[5]. وقد استعمل (القرينة) في حديثه عن الفاعل ونائبه و((أن عاملهما قد يحذف لقرينة))[6]، وهي ترد في كلامه،بنسبة أقل مما عليه استعمال مصطلح (الدليل) وما يشتق منه.

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٧٦ — ٧٧ (قرن) .

(٢) سورة الصافات، من الآية: ٥١ .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٦٦٦ — ٦٦٧ (قرن).

(٤) لسان العرب ١٣ / ٣٣٣ (قرن) .

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٥٣٥ .

(٦) شرح شذور الذهب : ١٩٨ .

إن الفرق الذي يمكن أن يلمسه الباحث بين اللفظين يكمن في سعة مفهوم الدليل في مقابل ضيق مفهوم القرينة، ذلك أن القرينة ترتبط بوجود رابط المصاحبة والاقتران المعنويين أو اللفظيين، في حين أن الدليل لا يتحدد بالمصاحبة والاقتران ، فقد يكون خارج النص المحلل ، أي غير مقترن أو مرتبط بالكلمة المراد إعرابها، فكل قرينة دليل وليس كل دليل قرينة؛ لأن الأدلة متعددة واسعة بعضها يعتمد ثقافة المعرب والأحكام النحوية والضوابط التركيبية ، فليست مصاحبة للفظ أو التركيب المراد إعرابه. ويمكننا القول، بناءً على ما سبق: إن الدليل هو ما يرشد المعرب إلى التحليل النحوي الصحيح، وهو في الوقت نفسه، يقوم مقام الحجة التي يستند إليها في التحليل، وقد يكون هذا الدليل نابعاً من النص وقرائنه؛ اللفظية والمعنوية، أو مستمداً من معارف المحلل وثقافته، أو من الأمرين معاً.

دلالة المعنى على التحليل النحوي

يعد المعنى دليلاً مهماً في عملية التحليل النحوي، وقد ربط النحويون القدماء بين فهم المعنى وسلامة الإعراب وصحته، وأثر الإعراب في فهم المعنى المراد، وذلك لأن ((غاية التحليل النحوي أو الإعراب بالمعنى الاصطلاحي عندهم، هو بيان لوظائف تتصل دائماً بالمعنى عندهم))[1]. ومن صور عنايتهم بالمعنى ما يبدو عند سيبويه من تفسير الحالات الإعرابية بناءً على ما يقرره المعنى، وذلك في مناقشته لكثير من الشواهد النحوية، كما في قول امرئ القيس[2] :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني — ولم أطلب — قليل من المال

قال سيبويه: ((فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يُردْ ذلك ونصب فسد المعنى))[3] . فقد اعتمد سيبويه، في تحديده الموقع الإعرابي لكلمة (قليل)، على معنى البيت واتساقه مع الحالة الإعرابية الموجودة. كما عني بربط الإعراب بمعنى المفردة نفسها، كما يظهر ذلك في باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، نحو: (دواليك وهذاذيك)، فيقول: ((ومعنى تثنية (دواليك) أنه فعل من اثنين، لأني إذا داولت فمن كل واحد منا فعل ، وكذلك (هذاذيك)، كأنه يقول: هذا بعد هّذٍ من كلّ وجه، وإن شاء حَمَلَه، على أن الفعلَ وقع هذا بعد هذٍّ، فنصبه على الحال))[4] . ولم يكتف سيبويه بدلالة معنى المفردة أو التركيب، فقد أشار إلى ما يحمله مقام الكلام والظرف المحيط بالحدث الكلاميّ، مما يمكن أن يساعد في إعراب العبارة وتحليلها ، ومن ((ذلك، قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة. حيث زكِنْت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله ... أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قِبَلَ القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلت: الهلال ورب الكعبة؛ أي أبصروا الهلال))[5]. لقد حاكم حاكم سيبويه التعبير اللغوي استناداً إلى ملابساته الخارجية، إذ نظر إلى حال المتكلم وجعله فيصلاً في الحكم النحوي، مستعيناً بالحقائق الخارجية؛ ذلك لأن اللغة في نظامها الداخلي الذاتي لا تفسر كثيراً

---

(١) العربية والغموض، د. حلمي خليل : ١١٥ .

(٢) ديوان امرئ القيس: ٣٩.

(٣) الكتاب: ١ / ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٣٥١ .

(٥) الكتاب: ١ / ٢٥٧، وينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٢٣ .

من هذه الظواهر اللغوية[1]. وعرف المبرد أهمية السياق الكلامي الذي قيلت فيه الجملة، فهو يتابع سيبويه في استناده إلى وصف الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه التركيب اللغوي، من ذلك ما وقف عنده في باب القَسَم، من أثر معرفة السامع في بناء الكلام، فبيّن ((أن الحلف مضمر مطّرحٌ لعلم السامع به.... وكذلك كل مستغنىً عنه فإن شئت أظهرت الفعل؛ كما أنك تقول: يا زيد عمرا، أي عليك عمراً، وتقول: الطريق يا فتى، أي ضّل الطريق، وترى الرامي قد رمى، فتسمع صوتاً، فتقول: القرطاس والله، أي: أصبت))[2] . وقد ناقش ابن جني الظاهرة النحوية في ضوء ما يقدمه النصّ اللغوي من معاني الألفاظ واجتماعها في النصّ، ودلالة السياق اللغوي عليه، كما في قوله عن بيت عنترة[3] :

بطل كأن ثيابه في سَرْحة يُحذَى نِعالَ السبت ليس بتوأمِ

إن (في سرحة) بمعنى ((على سرحة، وجاوز ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة؛ لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها وهي بحالها سرحة))[4] . لذلك نجده يخصص فصلاً يتحدث فيه عن الحمل على المعنى ومظاهره في اللغة، وأثره في تفسير التراكيب اللغوية على الوجه السليم، مما يؤدي إلى تحليل الكلام وإعرابه إعراباً صائباً ، ((ومن ذلك قوله[5] :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى))[6]، فجاز له أن يجر (سابق) على تقدير أنّ أنّ (مدرك) مجرور بحرف جر زائد، وهو ما يسميه النحويون العطف على التوهّم. وقد امتدت عنايته إلى الكشف عن الظروف الملابسة للكلام، وقد مثّل لذلك بما ذكره سيبويه من أن ((رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابَت مناب اللفظ به.... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به))[7]. فهو يعتمد على دلالة المقام في تفسير عبارة: (القرطاس والله) وتحليلها نحوياً. وقد أطلق عليه مصطلح (دلالة الحال ، وشهادة الحال). ودلالة الحالة عنده قرينة مهمة يدل عليها المقام، قال: ((أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب

---

(١) ينظر: نظرية النحو العربي : ٩٤ .

(٢) المقتضب: ٢ / ٣١٧.

(٣) ديوان عنترة : ١٤٩، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤٧٩.

(٤) الخصائص : ٢ / ٣١٤ .

(٥) ديوان زهير : ١٦٩، والرواية في (سابقاً)، بالنصب.

(٦) الخصائص : ٢ / ٤٢٦ .

(٧) المصدر نفسه: ١ / ٢٨٦ .

به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل عليَّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه لما تكلّف القائل، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه... وقال الهذلي[1] :

رفوني وقالوا: يا خويلد لا ترع فقلت -وأنكرت الوجوه-: هم هم

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس))[2]. ولعل من أهم المواضع التي ربط فيها النحويون بين المعنى والتحليل النحوي ما تجلى في بحثهم لحروف الهجاء المقطعة في أوائل السور الشريفة. فقد اختلفوا في إعرابها لاختلافهم في تفسير معناها، فقد خصص لها الزجاج بحثاً بيّن فيه أنها تنقسم على قسمين من حيث قبولها الإعراب وعدم الإعراب:

الأول: ما لا يظهر فيه الإعراب، وإنما يكون مبنياً على الوقف ولا يعرب قال الزجاج: ((فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف لا تعرب ومعنى قولنا (مبنية على الوقف) أنّك تقدر أن تسكت على كل حرف منها... والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت.... أنك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عددت: واحد اثنان ثلاثه... وحقها من الإعراب أن تكون سواكن الأواخر))[3]، وذلك في نحو: الم وكهيعص والمر .

الثاني : وهو ما يظهر فيه الإعراب، وذلك يكون في الحرف الواحد غالباً، كما في (ص)، و(ق)، و(ن). أو ما كان على زنة الاسم المفرد، نحو (يس) و(طه) و(حم). قال الأخفش: ((إلا إن قوماً قد نصبو ﴿يس﴾[4] و ﴿طه﴾[5] و﴿حم﴾[6]، وهو كثير في كلام العرب، وذلك أنهم جعلوها أسماءً كالأسماء الأعجمية (هابيل) و(قابيل)، فإما أن يكونوا جعلوها في موضع نصب ولم يصرفوها كأنه قال: (أذكر حم وطس ويس)، أو جعلوها كالأسماء، التي هي غير متمكنة فحرّكوا آخرها حركة واحدة كفتح (أينَ).... وقرأ بعضهم: (صَ) و(نَ) و(قَ) بالفتح، وجعلوها أسماء ليست بمتمكنة فألزموها حركة واحدة وجعلوها أسماء للسورة، فصارت أسماء مؤنثة))[7]. ولهذا اختلف في قراءة بعض

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلي، ديوان الهذليين : ٢/ ١٤٤.

(٢) الخصائص: ١ / ٢٤٧ — ٢٤٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦١ .

(٤) سورة يس، الآية: ١.

(٥) سورة طه، الآية: ١.

(٦) سورة الشورى، الآية: ١.

(٧) معاني القرآن للأخفش: ٢٥.

حروف الهجاء في القراءات. ولعل أقدم من التفت إلى ذلك سيبويه، إذ يقول: ((وأما حم فلا ينصرف، جعلته أسماً للسورة أو أضفته إليه؛ لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي،نحو: هابيلَ وقابيلَ... وأعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء: حاميم وياسين، وإن أردت في هذه الحكاية تركته وقفاً على حاله. وقد قرأ بعضهم ﴿ياسين*وَالْقُرْآنِ﴾[1] و﴿قاف*وَالْقُرْآنِ﴾[2]. فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجميّاً، ثم قال: أذكر ياسينَ. أما (صاد) فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه. ويجوز أيضاً أن يكون ياسين وصاد اسمين غير متمكنين، فيلزمان الفتح، كما أُلزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات، نحو: كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وأمسِ))[3]. فقد ربط النحويون بين التحليل النحوي ومعنى الكلمة أو الكلام، وهو ما تمثل واضحاً في كلامهم على إعراب حروف الهجاء. ومن الصور التي تجلو لنا حقيقة عنايتهم بالمعنى ما نراه عند أبي بكر بن الأنباري في حديثه عن بيت عمرو بن كلثوم[4] :

مُشَعشَعةً كان الحُصَّ فيها إذا ما الماء خالطَها سَخِينا

قال: ((وقوله (إذا ما الماء خالطها سخينا) قال أبو عمرو: معناه إذا خالطها الماء وشربناها كنا أسخياء، أي: ازداد سخاؤنا... وقال غيره:... معناه إنها تمزج بالماء الحار. يقال: ماء سخين، إذا كان مسخناً. ويروى: إذا ما الماء خالطها شحينا، .... وسخينا فعل ماض من السخاء جواب لاذا. ومن قال: سخيناً حاراً نصبه على الحال من الماء. ومن رواه شحيناً بالشين نصبه على الحال من الهاء، وأراد خالطها مشحونة أي مملوّة؛ من قول الله تبارك وتعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[5] فصرف من مفعول إلى فعيل فلم تدخلها الهاء))[6]. لقد مثل ابن الأنباري في هذا النص أثر المعنى في التحليل النحوي من خلال إعرابه كلمة (سخينا) وما تحتمله من أوجه إعرابية تنبني على اختلاف المعنى، لأنها جاءت بصورة لفظية يشترك فيها الفعل والاسم، وقد ساعد على ذلك قبول سياق البيت كلتا الدلالتين، وخلوه من قرينة تحدّد إحداهما، إذ يحتمل أن يكون فعلاً من السخاء مع ضمير المتكلمين (نا) الفاعل، ويحتمل أن يكون صفة على زنة فعيل وصف بها الماء بالسخونة، ويترتب على كل معنى إعراب مختلف للفظ (سخيناً). في حين يتحدد إعرابها بالحالية، في رواية (شحينا) بالشين .

---

(١) سورة يس، الآية : ١— ٢ . وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٦٨٤–٨٨٦.

(٢) سورة ق، الآية: ١— ٢.

(٣) الكتاب: ٣ / ٢٥٨ .

(٤) شعر عمرو بن كلثوم: ٢٣، وشعراء تغلب في الجاهلية أخبارهم وأشعارهم: ٢/ ٤٩.

(٥) سورة الشعراء. من الآية :١١٩ .

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٧٢ .

نبّه ابن هشام على أهمية المعنى في تحليل النص المقصود إعرابه، إذ أكد ضرورة فهم المعنى قبل البدء بالإعراب، وذلك في حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، إذ لا بد للمحلل من معرفة المعاني الدلالية للمفردات، كما وردت في سياقها في النص، يتضح ذلك في قول ابن هشام: ((وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه))[1]. ومن خلال هذا النص يمكن القول إن ابن هشام ينظر إلى المعنى على النحو الآتي:

أ. الدلالة اللغوية للمفردة: وهي ما عبّر عنه ابن هشام بمعنى المفرد مما يريد إعرابه، وما بيّنه في مثال فواتح السور على قول من يرى أنها من المتشابه الذي اختصّ الله تعالى بعلمه. وقد ذكر له أمثلة أخرى توضّح ما نَظَّرَ له، فقد ذكر أن أبا حيان الأندلسي سأله – وقد عرض اجتماعهما –: علام عُطِف (بحَقَلَّد) في قول الشاعر[2]:

نَقـــيّ تَقـــيٌّ لم يكثّـــر غنيمـــةً بنهكـــةِ ذي قُرْبـــى ولا بحَقَلَّـــدِ

فلم يجبه إلا بعد أن بحث عن معناها، قال: ((فقلت: حتى أعرف ما الحقلد، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى بمكثر غنيمة، فا ستعظم ذلك))[3]. وعلى الرغم من أن النحويين اللاحقين أضافوا أوجهاً إعرابية أخرى، منها أن (حقلد) معطوف على (نهكة) على حذف مضاف، أي ولا بنهكة حقلد، أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد، وهو لا يتوجه إلا لشريف، وقد يكون عطف حقلد على نهكة من غير حذف، ومراده حينئذٍ أنه لا يستعين بحقلد[4]، فإن في ذلك دلالة على إدراكه أثر المعنى في الإعراب. ومن ذلك ما نقله عن الشلوبين من أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلمة (كلالة) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾[5]، فقال: أخبروني ما (الكلالة)؟ فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذاً تمييز؛ وبين ابن هشام توجيه إعرابه بأن الأصل عندئذٍ: إن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل، وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً، وقد وقف ابن هشام عند هذه الحادثة وطَلَب هذا المسؤول إيضاح معنى الكلمة قبل تحديده لإعرابها، فقال:

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٦٨٤.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٩٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٤٢، ٨٩٠.

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٦٨٥.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي : ٣ / ١٧٩ .

(٥) سورة النساء، من الآية: ١٢ .

((ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذِف لأجله، وتراجع عمّا بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها... والصواب في الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف إليه، أي: ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث)، فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة، فـ(يورث) صفة، وإما خبر فـ(يورث) صفة. ومن فسّر (الكلالة) بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً، فهي أيضاً حال، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف. ومن فسّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله))[1]. ويمكن أن نستنتج من مناقشة ابن هشام ما يأتي:

١. أبدى ابن هشام تأييده لما أقدم عليه النحوي من استيضاح لمعنى الكلمة وعدّه أمراً صائباً.

٢. وازن بين إعرابها تمييزاً محولاً عن الفاعل والغاية من حذف الفاعل في أسلوب التمييز بالفاعل، مما يؤدي إلى نقض معنى الجملة، وطريقة بنائها المستندة إلى الاستغناء عن ذكر الفاعل. فقد نظر إلى دلالة الجملة كاملة، مما قاده إلى ردّ الإعراب الذي قدّمه النحويّ، وهو أنها تمييز.

٣. أعاد ابن هشام البحث عمّا تحتمله الكلمة من معانٍ لغوية، والإعراب الذي يقتضيه كل معنى، فإن فُسرت بالميت أعربت حالاً أو خبراً، وإن فسّرت بالقرابة أعربت مفعولاً لأجله.

وقد ذكر الدسوقي أن الغرض من حذف الفاعل هنا قد يكون هو الإجمال ثم التفصيل، إذ إن الإجمال أولاً والتفصيل لاحقاً أوقع في النفس، وعليه يكون الإعراب الذي قدمه هذا النحوي، وهو التمييز، مقبولاً[2] .

ومن ذلك أيضاً ما مَثَّل به من قول بعض النحويين في إعراب كلمة (أحوى) من قوله تعالى ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾[3]، بأنه صفة لـ(غثاء)، قال: ((وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس. وأما إذا فسّر بالأسود من شدة الخضرة؛ لكثرة الري كما فسّر ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ فجعله صفة لـ(غثاء) كجعل (قيما) صفة لـ(عوجاً)، وإنما الواجب أن تكون حالاً من المرعى وأخر لتناسب الفواصل))[4]. فإنه يستند إلى المعنى في تقويم الإعراب، إذ ردّ أن يكون (أحوى) صفة لـ(غثاء) إلاّ على تفسيرها بالأسود ، أي: أثبتَ العشبَ فجعله

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٥– ٨٨٦. وينظر في الأوجه المحتملة في إعرابها: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٦١– ٢٦٢.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ١٧٩ .

(٣) سورة الأعلى، الآية : ٤ — ٥ .

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥، وينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، سنة ١٩٧٤: ص١٥٣.

بعد الخضرة غثاءً أي جافاً هشيماً، وأحوى أي: أسود يابساً[1]. أمّا في حال تفسيره بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري ، وهو ما يوافق تفسير ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُدْهَامَّتَانِ﴾[2]، فلا يجوز أن تعرب صفة، لأنه يؤدي إلى تناقض في المعنى، أي: يكون يابساً شديد الخضرة، كما أنه خلاف المعنى الأول في جعله جافاً أسود من الجفاف واليبس[3]، لذلك ينتهي إلى أنه حال من (المرعى)، وأخر للفاصلة القرآنية، وهو الوجه الذي ذكره الزجاج، إذ قال: (((أحوى) في موضع نصب حال من (المرعى)، المعنى: الذي أخرج المرعى أحوى، أي: أخرجه أخضر يضرب إلى الحوَّة؛ والحوة: السّواد ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ جففه حتى صيّره هشيماً جافاً كالغثاء الذي تراه فوق ماء السيل))[4]. ولكن أبا جعفر النحاس ضعّف توجيهه على التقديم والتأخير، فقد ذكر أن فيه قولين: أحدهما على أن المعنى: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء، ثمّ حدث فيه تأخير للفاصلة. والقول الآخر: على معنى: والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أسود، وهذا القول أولى بالصواب عنده؛ لأن التقديم والتأخير إنما يقع إذا لم يصحّ المعنى على غيره، واستدل على ذلك بما يروى عن ابن عباس أن معنى (غثاء أحوى): هشيماً متغيراً [5].

ومن ذلك ما تناوله في إعراب بعض مشايخ الإقراء، لتلميذ له، بيت المفصل[6]:

لا يُبعِـــد الله التلبُّـــبَ والـــــ غـــاراتِ إذ قـــال الخمـــيس: نَعَـــمْ

فأعرب (نعم) حرف جواب، ثمّ طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه. لذلك يبدي ابن هشام استحسانه لاستعمال (نعِم) الجوابية بكسر العين في لغة كنانة، وهو يريد أن لغة كنانة تميّز هذه المفردة باستعمالها مكسورة العين، فلا تلتبس بـ(نَعَم) مفرد (الأنعام)، وهو المعنى المراد في البيت، وعليه تكون خبراً لمبتدأ محذوف، بتقدير: هذه نَعَم، وهو موطن الشاهد. وهذا ناتج من عدم معرفة معنى المفردة مما أوقع المعرب في الغلط [7].

وتبدو صور عنايته بالمعنى واعتداده به في التحليل النحوي واضحة في رسالته مسائل في إعراب القرآن، إذ يناقش في إحداها إعراب (أحياء) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ١٩٢ .

(٢) سورة الرحمن، الآية: ٦٢ — ٦٤.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ١٩٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٢٤١، وينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٦٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٦٧٩– ٦٨٠ .

(٦) البيت للمرقش الأكبر في ديوانه: ٧١ ، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٨٨٩ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٤.

وَأَمْوَاتاً ﴾[1]، إذ يصرّح بوضوح أن إعراب (أحياء وأمواتا) يظهر بعد تفسير المعنى، ثم يبين أن في معنى (كفات) قولين، أحدهما أن الكفات الأوعية، جمع كفت، فتكون أحياءً وأمواتاً صفتين، وكأنه قال أوعية حية وميتة. والثاني إن الكفات مفرد، مصدر لـ(كفته) إذا ضمّه وجمعه، فهما مفعولان لمحذوف دل عليه (كفاتا)، وتقديره: كفاتاً تجمع أحياءً وأمواتاً[2]. وهناك أمثلة أخرى تؤكد احتكامه إلى المعنى بوصفه دليلاً مهماً في عملية التحليل النحوي[3]. وقد أطلق عليه الدكتور عبد الحميد السيد المعنى المعجمي عند ابن هشام[4].

ب. المعنى العام للتركيب: وهو ما نلمسه عند ابن هشام في قوله: (فهم معنى ما يعربه مفرداً، ومركباً)، الذي نقلناه سابقاً، ومعنى اللفظ في التركيب أمر في غاية الأهمية، وقد كشف عن ذلك الدكتور قباوة بقوله: ((إذا حدد المحلل معاني العناصر اللفظية، وعين المقاصد الوضعية، لزمه أن يتعرف المعنى العام للنص كي يستطيع تناوله بالتحليل الصحيح، ذلك لأن المعنى العام هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز،... وكثيراً ما تزل القدم في عمليات التحليل النحوي؛ لعدم التنبه لهذه الحقيقة))[5]. وقد نبّه ابن هشام على بعض المواطن التي يقع فيها الوهم لعدم الالتفات إلى المعنى العام للتركيب، ومثل له بمجموعة من الأمثلة من ذلك ما نجده عند حديثه عن قوله تعالى ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾[6]، قال: ((فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف عطف))[7]. ومن ذلك ما جاء في مناقشته بيت الشاعر[8]:

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، أدع القتال، وأشهدَ الهيجاء

إذ يقول: ((ونظير هذا سواء أن يتوهم... أن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بيّنت في فصل (لمّا) أن ذلك خطأ، وأن (أدع) منصوب بـ(لن)، وأشهد معطوف على

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٢٥ — ٢٦.

(٢) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، سنة ١٩٧٤، ص ١٥٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٦– ٦٩٨.

(٤) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: ١٤٧.

(٥) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٦٧.

(٦) سورة هود، من الآية: ٨٧ .

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٦ ، وهو ما ذكره النحاس، إعراب القرآن: ٢ / ١٠٧–١٠٨.

(٨) البيت مجهول القائل، ينظر: الخصائص: ٢/ ٤١١، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٤٤، وشرح شواهد المغني: ٦٨٣/٢.

القتال))[1] .وقد وضح الدسوقي موطن الخلل بأنه ((إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفياً بـ(لن)، فيكون المعنى: لا أدع القتال وأحضر الهيجاء، وهذا تناقض لأن الهيجاء هي القتال فأول الكلام يقتضي ملازمته لها وآخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها))[2]. لقد دفع المعنى العام للتركيب الذي يؤلف البيت إلى تخريجه على أن (أشهد) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المؤول معطوف على القتال، والمعنى: لن أدع القتال وشهود الهيجاء[3]. ومن ذلك حديثه عن المتعلق في الآية الكريمة ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي﴾[4]؛ قال: ((فإن المتبادر تعلّق (من) بـ(خفت)، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليه، أي كائنين من ورائي، أو فعلَ الموالي من ورائي))[5]. وبيّن الدماميني وجه الفساد في تعلق (من) بـ(خفت) بأنّ ((الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل، فلو جعل (من ورائي) متعلقاً بـ(خفت) لزم أن يكون الخوف واقعاً في المستقبل، أي بعد موته، وهو ظاهر الفساد))[6]. ومنه ما نقله لنا من أن اليزيدي قال في بيت العرجي[7]:

أظلـــوم إنّ مصـــابكم رجـــلاً ردّ الســـلام تحيّـــة ظُلـــمُ

((إن الصواب: (رجل) بالرفع خبر لـ(إنّ)، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة....وشرحه [المازني] بأن (مصابكم) بمعنى: إصابتكم و(رجلاً) مفعوله، و(ظلم) الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه))[8]. وعلى الرغم من أن الدماميني اعترض على قول ابن هشام هشام بأنه لا يتحصل له معنى في حالة الرفع، وتعسّف من أجل إيجاد معنى له ((وهو أن (رجل) خبر وجملة (رد) صفة و(ظلم) خبر لمحذوف، أي هي (ظلم) أي الإصابة، ويحتمل أن (ظلم) صفة لـ(رجل) بمعنى مظلوم للمبالغة، كـ(ضرب الأمير)، وعلى هذين الإعرابين فـ(مصاب) اسم مفعول...وكلام المصنف مبني على أنّ (مصابكم) مصدر..))[9]. فإن معالجة ابن هشام هنا إنما استندت إلى معنى البيت

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٦.

(٢) حاشية الدسوقي: ٣ / ١٨١ .

(٣) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٦٨.

(٤) سورة مريم، من الآية: ٥.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٧. وينظر: الكشاف: ٤/٣.

(٦) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٠١. وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ١٨٢ .

(٧) ديوان العرجي: ٣١٩. وينظر: شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٩٢.

(٨) مغني اللبيب : ٢/ ٦٩٧. وينظر: كلام المازني في : طبقات النحويين واللغويين: ٨٧، ٩١.

(٩) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢ /٢٠٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٩٩.

والتركيب في بناء التحليل النحوي له، ونحن نميل إلى التحليل الذي قدّمه ابن هشام ،لأن المعنى الذي بني عليه أكثر استقامة ووضوحاً، واقل تعسّفاً وتكلّفاً. ومنه ما نلمسه في تعليقه على بيت ابن دريد[1]:

ينـــوي الـــتي فضّـــلها ربّ العُلـــى لمّـــا دحـــا تُربَتَهـــا علـــى البنـــى

بـأن قولـه (علـى البنـى) ((متعلـق بأبعـد الفعلـين، وهـو (فضّـل)، لا بأقربهمـا وهـو (دحا) بمعنى بسط؛ لفساد المعنى))[2]. فبيان تعلق الجـار والمجـرور وارتباطهمـا بالفعـل الأبعـد، علـى الرغم من وجود فعل قريب، هو (دحا)، إنما ينطلق من فهم معنى التركيب والبيت كـاملاً، ولـيس مـن فهم الألفاظ فقط؛ ذلك أن معناه —في حال تعلقهما بالفعل المتأخر— ((أن الله بسط ترابهـا علـى البنـى، جمع بنية، كغرفة وغرف، وهي الأبنية أي الحيطان))[3]. ولا شك في أن هـذه المختـارات تكشـف عـن عناية ابن هشـام بمعنـى الـنص المحلَّـل كـاملاً، موظِّفـاً ذلـك في ضـوء المعنـى اللغـوي الأكثـر اسـتقامة ومناسبة، لذلك يمكن القول إنّ معنى النص ككلّ متكامل مترابط كان موجّهاً فاعلاً في التحليل النحـوي عند ابن هشام، ولعل ذلك يتضح في مناقشته للاستثناء في قوله تعالى ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً ﴾[4]، إذ يتبادر إلى الذهن أن الاستثناء يتعلق ((بالجملة الثانية، وذلـك وذلك فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهـم، وإنمـا هـو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانيـة، وإنمـا سـهل الفصـل بالجملـة الثانية، لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومـه أن مـن لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل))[5]. ومن هنا وجب أن يكـون الاسـتثناء مـن الفاعـل (شـرب)، والجملة الشرطية الثانية اعتراضية بين المستثنى والمستثنى منه، وبذلك يستقيم المعنى المقصود[6].

ت. إدراك الدلالة المجازية للتعبير المراد تحليلـه: ينبغـي علـى المعـرب أن يـدرك المقاصـد التي حملها التعبير الأدبيّ؛ لأن النصوص الأدبية كثيراً ما تشتمل على معـان مجازيـة وبلاغيـة، إذا لم يراعها المحلل عند إعـراب الـنص وقـع في الـوهم والخطـأ[7]. ومـن ذلـك مـا نلمسـه في مناقشـته قولـه تعالى ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ﴾[8]، قال: ((فإن المتبادر انتصاب (مائة) بـ(أماتَهُ)، وذلـك ممتنـع علـى معنـاه

(١) ديوان ابن دريد : ١٧٦.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٢.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣ / ١٩١ .

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩ .

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٦٩٠–٦٩١، وينظر: قول العكبري في التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٦١.

(٦) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٦٩ — ٧٠.

(٧) ينظر: المرجع نفسه: ٦٩.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٩.

الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يضمّن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف، بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ﴾[1]، وفائدة التضمين: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين))[2]. فقد اعتمد على التضمين في تحليل نصب (مائة) في الآية الكريمة، وذلك بما في (أمات) من معنى عارض مجازي اكتسبه من السياق في النص الناجز، وليس اعتماداً على معناه في الوضع الأصلي، وقد أشار إلى ذلك الدسوقي، إذ قال: ((ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز))[3]. وقد التفت إلى المعاني التي يخرج إليها التعبير الأدبي وأثرها في تحليل تعلق (بعيد الكرى) من قول الشاعر[4]:

تركت بنا لوحاً، ولو شئت جادنا بُعيد الكرى ثلج بكرمان ناصِحُ

فلم يجز أن يتعلق بـ(جاد) كما يتبادر إلى الذهن؛ لأن ((الصواب تعليقه بما في (ثلج) من معنى: بارد، إذ المراد وصفها بأنّ ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا، أنه يتمنى أن تجود له [بعيد الكرى] دون ما عداه من الأوقات))[5]. فنلحظ أن ابن هشام قد تأمل البيت باحثاً فيه عن المقاصد المجازية والدلالات الثانوية التي قد قصد إليها الشاعر، مما أضاء له الطريق واضحاً ليصل إلى تحليل إعرابي صحيح يحفظ لنا تلك الدلالات البلاغية. ومن صور ذلك ما ورد في كلامه على قول كعب بن زهير[6]:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيض الطرف مكحول

فقد عالج ابن هشام مسألة تعلق الظرف في البيت، فعرض آراء عدة في ذلك، وانتهى إلى أنَّ ((المختار تعلّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسعاد إلاّ ظبي أغنّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه))[7]، فكلامه يفصح عن إلمامه بأثر المعاني المجازية والبلاغية التي يكتنزها البيت، فاستطاع أن أن يرسم السبيل الصائب للمحلل، بأن يوقفه على المقاصد الحقيقية كما هي عند منشئها: الشاعر.

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٩.

(٢) مغني اللبيب : ٢/ ٦٨٧.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣ / ١٨٣.

(٤) البيت لجرير، ديوانه: ٧٥، والمقرب: ١٥٧. وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٩١ .

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٦٨٨.

(٦) ديوانه: ٨٤ .

(٧) مغني اللبيب : ٢/ ٥٧٣ .

وقد تحدث عن المقاصد التعبيرية الثانوية للتركيب في قول الراجز [1]:

أنـا أبـو المنهـال، بعـض الأحيـان لـيس علـيّ حسـبي بضـؤلان

وفي قول الآخر[2]:

أنـا ابـن ماويـة إذ جـد النقُـر وجـاءت الخيـل آثـابيّ زُمَـرْ

فقد بين أن الظرفين: (بعض، وإذ) لا يتعلقان بخبر ثان محذوف للمبتدأ (أنا)، لأنـه لا يفيـد معنى[3]، ولكنهما يتعلقان ((بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد، وتقول: (فلان حاتم في قومه) فتعلّق الظرف بما في (حاتم) من معنى الجواد))[4]، وكأن صاحب الاسم (أبو المنهال، أو ابن ماوية، أو حاتم) قد عرف منه الغناء والنجدة حتى إذا ذكر هو فكأنما ذكرا معه في مضمون الكلام، فيصير المعنى: أنا المغني والمنجد في بعض الأحيان، وأنا المنجد الشجاع إذ جد النقر، وحاتم الكريم الجواد في قومه[5].

ث. سياق الحال: تبيّن من البحث أن ابن هشام قد احتكم، في أحيان كثيرة، إلى سياق الحال في إجراء التحليل النحوي، وهو —كما يعرفه اللغويون المحدثون— : ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين؛ ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))[6]. وهو يقترب في بعض جوانبه من مصطلح (الحال، أو مقتضى الحال) عند اللغويين والبلاغيين العرب[7]، وقد عده الدكتور قباوة دليلاً من أدلة التحليل، وقد أطلق عليه مصطلح (مقتضى المقام)، وهو يشمل عنده المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده[8]، ويذكر اللغويون وعلماء الدلالة أن سياق الحال يتألف من عناصر معينة، هي: المتكلم، والمستمع، والموقف أو المقام الكلامي، والمكان، والزمان، وقد عدّوه عاملاً مهماً يجب أن يعتمد كل تحليل لغوي عليه[9]. ومن ذلك ما جاء في أحد أنواع الألغاز النحوية الذي أطلق عليه مصطلح (الإشارات الخفية)،

---

(١) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب: ١٣/ ٤٢ (أين)، ولم ينسبه السيوطي في: شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٤٣.

(٢) الرجز لـ: بعض السعديين في: الكتاب: ٤/ ١٧٣، ولفدكي بن أعبد المنقري، أو لعبيد الله بن ماوية الطائي في: المقاصد النحوية: ٣/ ٥١٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٤٣–٨٤٤.

(٣) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٦٩.

(٤) مغنى اللبيب: ٢/ ٥٦٨.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢ / ٥١٧. والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٦٩ .

(٦) فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض حيدر: ١٢٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧ .

(٨) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٥٦.

(٩) ينظر: فصول في علم الدلالة: ١٣٩ — ١٤٥.

من أن ((شخصاً أراد أن يرسل إلى صديق له يحذره من الدخول إلى بلد، لأجل قوم كانوا يبغون به الغوائل... وخاف أن يظفر بكتابه، فكتب إليه كتاباً يسلم عليه فيه، وكتب في آخره: (إنّ شاء الله تعالى)، وشدد النون، فلما وصل إليه فهم منه الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾[1]، فرد عليه الجواب في كتاب ضمنه لفظة (إنّا) وكتبها بخط متميز في الشكل عن بقية الكلمات، ففهم منها: ﴿ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا ﴾[2]))[3]، فقد تضمن هذا النص تفسيراً لاستعمال (إنّ) مشددة في غير سياقها، وذلك بناءً على معرفة مقتضى المقام، وسياق الحال، بعناصره المختلفة: المتكلم أو المرسل، والمتلقي، والمناسبة، أو الموقف الكلامي الذي استوجب هذا الاستعمال، وهو ما ساعد في تفسير الاستعمال والوصول إلى وجه الصواب. ومما يؤكد اهتمام ابن هشام بأثر حال المتكلم، في توضيح بعض الأبيات قبل تحديد الظاهرة النحوية وتحليلها؛ وذلك بالتعريف بالمتكلم وظرف الإلقاء، وسبب القول، للبلوغ إلى فهم دقيق وتحليل بعيد عن الوهم، ما جاء في حديثه عن المفعول فيه: ((ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تصرّح بحرف الظرفية، وهو (في)، وقال الشاعر —هو رجل من الجنّ سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه— يذكر النبي (ص) وأبا بكر حين هاجرا[4] :

جزى الله ربُّ الناس خير جزائه ... رفيقين قالا خيمتي أمَّ معبد

هما نزلا بالبر ثمّ ترحّلا ... فافلح من أمسى رفيق محمد

فيا لقصي ما زوى الله عنكم ... به من فعال لا تجازى وسؤدد

وكان حقه أن يقول: (قالا في خيمتي أم معبد)، أي: قيّلاً فيها، ويروى: حلاّ بدل قالا، والتقدير أيضاً حلاّ في خيمتي، ولكنه اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه))[5]. ومن ذلك قوله في دلالة (ليت) على التمني، وهو ((طمع ما لا طمع فيه كقول الشيخ[6] :

ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول المعدم الآيس: (ليت لي قنطاراً من الذهب)))[7]. ومن ذلك ما ورد في وصل الضمير مع (كان)، إذ يقول: ((ومن شواهده في (كان) قول أبي الأسود الدؤلي[8]:

---

(١) سورة القصص، من الآية : ٢٠ .
(٢) سورة المائدة، من الآية : ٢٤ .
(٣) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في: مقالات هامة لابن هشام : ٥٧ .
(٤) نسبه ابن هشام إلى رجل من الجن، وورد بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٣٠، والمقرب: ١٦٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٣٧، وينظر أيضاً: هامش محقق شرح شذور الذهب: ٢٦٠.
(٥) شرح شذور الذهب: ٢٦١ .
(٦) البيت لأبي العتاهية، ديوانه: ٣٢.
(٧) شرح قطر الندى : ٢٠٣ .
(٨) ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٦٢.

فـــإن لا يكنهـــا أو تكنـــه فإنـــه أخوهـــا أغذتـــه أمـــه بلبانهـــا

وسبب قوله ذلك أنه كان له مولى يختلف إلى الأهواز في تجارة له، فكان يصيب من الخمر، فاضطرب أمر التجارة، فلامه فزعم أنه يشربها لحرارتها لا للسكر، فأمره بأكل الزبيب..))[1]. فقد ألمّ في حديثه عن الشاهد بالقائل، وهو أبو الأسود، والمتلقي أو المخاطب وهو خادمه، والسبب الذي دعا إلى قوله. وقد اعتمد على فهم المخاطبين وموقفهم لمعرفة النص وتحليله نحوياً. ومن ذلك ما يتضح في حديثه عن الآية الكريمة ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ﴾[2]، إذ ضعّف قول الفراء في إعراب (قادرين)، الذي يرى ((أن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردد في الإدعاء كفر، فلا يكون مأموراً به))[3]. في حين يرى ابن هشام أنها حال، على تقدير ((بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان... ولو سلم قول الفراء فلا يسلم الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد جازم، وذلك لإفراط كفرهم))[4]. وبذلك يقوده سياق الحال ومعرفة حال المخاطبين ومستوى تفكيرهم وفلسفة اعتقادهم، إلى التصوّر الدقيق للمعنى المقصود، ومن ثم، يتحدد إعرابها بأنها حال، وعامله محذوف بتقدير: نجمعها قادرين. ومن صور التفاته لمقام الكلام، والمناسبة التي تطلبت إنشاء النص وتأليفه، ما ورد في حديثه عن نوع القصر في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[5]، فقد حلله مبيناً ((أن (ما) للنفي و(إلاّ) للحصر، قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام، منحصرة في الرسالة، ولكن لّما استعظموا موته جعلوا كأنهّم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر إفراد))[6]. فقد ناقش ابن هشام وظيفة (إلاّ) بناء على حال المتكلمين وطريقة تفكيرهم، والموقف الكلامي الذي انطلق منه التعبير النحوي في الآية، وقد استدعى ذلك معرفة تاريخية تتمثل في سبب النزول من جهة، والخبرة بما يعتلج في النفس الإنسانية. ومن ملامح الالتفات إلى المخاطب في التحليل النحوي ما ذكره عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾[7]، من أن الظرف (إذ) لا يتعلق بفعل الرؤية كما يتبادر إلى الذهن، إذ ((يفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل

---

(١) تخليص الشواهد: ٩٢.

(٢) سورة القيامة، من الآية: ٣ — ٤ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩١.

(٥) سورة آل عمران، من الآية : ١٤٤ .

(٦) مغني اللبيب: ١/ ٦٠.

(٧) سورة البقرة، من الآية : ٢٤٦ .

مضاف محذوف، أي ألم ترَ إلى قصتهم أو خبرهم؛ إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم))[1]. فالآية الكريمة تخاطب النبي محمد (ص)، الذي لم ينته علمه إلى الجماعة الذين هم من بني إسرائيل، في وقت قولهم لنبيهم: ابعث لنا ملكاً وإنما لم يصل له علمهم، في ذلك الوقت لأنه لم يكن موجوداً، بطبيعة الحال، فتعجّبه من قصتهم ومن خبرهم لا من ذواتهم[2].

ومن ذلك ما ورد في كلامه على (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[3]، إذ بيّن إنّها تحتمل أن تكون موصولة وموصوفة، ثمّ ينقل تضعيف العكبري أن تكون موصولة، لأنّها تتناول قوماً بأعيانهم، في حين أنّ المعنى على الإبهام، قال العكبري: ((من: هنا نكرة موصوفة، (ويقول) صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي؛ لأن الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام، والتقدير: ومن الناس فريقاً يقول))[4]. وقال ابن هشام معقباً على كلام العكبري: ((وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه))[5]، أي إنّ المعنى، حينئذٍ، ليس على الإبهام كما كما ذكر العكبري. وهو بهذا إنما استند إلى معرفته بأسباب النزول في تقوية رأي على آخر، أو ترجيح أحدهما على الآخر.

وبذلك يكون ابن هشام قد أفاد من عناصر سياق الحال المختلفة في توجيه النصوص وإعرابها، وذلك بالوقوف عند المتكلم ومقاصده، ثم النظر إلى المخاطب ومشاعره، وأفكاره، والمناسبة التي دعت إلى الحدث الكلامي ومقتضى المقام، محاولاً توظيف ذلك جميعاً في تكوين رؤية أكثر قرباً للنص المراد تحليله، ومن ثم، التوصل إلى تفسير العلاقات التي تربطه، للتمكّن من تحليله نحوياً بدقّة.

ج. المعنى الوظيفي: ويقصد البحث بالمعنى الوظيفي الدلالة اللغوية الخاصّة ببعض الوظائف النحوية والأدوات، تلك الدلالة التي تميزها من غيرها، فتكون، بذلك، قرائن معنوية تهدي المحلل وتوجّهه الوجهة السليمة. فهو ينطلق من وظيفة الكلمة في التركيب ومعناها النحوي فيه، وقد يكون منبع المعنى الوظيفي الذي يبحث عنه المحلل هو المعنى اللغوي، الذي يحدده النحاة في مواطن معينة تكون دلالة اللفظ لها أثرها في التحليل النحوي، كما في تحديد الأفعال اللازمة، إذ حددها ابن هشام في الأفعال الدالة على السجايا، كلؤم، أو عرض كفرح، أو نظافة كطهر، أو دنس كنجس، أو لون

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٠.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ١٨٨ .

(٣) سورة البقرة، الآية: ٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧.

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٧٣٨، وينظر حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٤. وينظر: البحر المحيط: ١/ ٧٧-٧٨. وينظر: في أثر أسباب أسباب النزول في تحليل ابن هشام: مغني اللبيب: ٢/ ٥١٦-٥١٧.

كأحمرّ، أو حلية كدعج[1]. فهذه المعاني التي عينها ليست معاني لغوية فقط، وإنما هي معان لغوية وظيفية، لأنها قد ارتبطت بأداء هذه الأفعال، وأثرها الإعرابي في الجملة، وليس القصد من البحث في دلالاتها تفسير ما خفي من معانيها ودلالتها؛ لأنها واضحة، ولا تحتاج إلى تفسير غريب أو غامض. ويجعل ابن هشام من المعنى الوظيفي فرقاً بين الحال والتمييز، وذلك من وجهين: الأول: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات، وأن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾[2]، بخلاف التمييز، إذ لا يتوقف الكلام عليه، إلا في سياق (ما وإلاّ) نحو: (ما طاب زيد إلا نفساً) .

وعلى أساس من المعنى الوظيفي يجمع الحديث عن أقسام الحال،بحسب اعتبارات معنوية وظيفية، فباعتبار انتقال معناها تنقسم قسمين: منتقلة، وهو الغالب، وملازمة. وتنقسم باعتبار قصدها لذاتها وللتوطئة إلى قسمين: مقصودة، لذاتها، وهو الغالب، وموطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة. وتنقسم من حيث التبيين والتوكيد قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة، ومؤكدة. فقد أقام ابن هشام تقسيمه هذا ناظراً إلى المعاني التي تؤديها الحال في سياقاتها المختلفة، انطلاقاً من التركيب نفسه، وليس من معنى المفردة حسب. ومزية عمل ابن هشام، هنا، أنه قد جمع هذه الأقسام في مبحث واحد، موازناً بينها، كاشفاً عن الفروق المميِّزة لكل منها، وأوهام النحويين فيها، من ذلك قول بعض النحويين في إعراب (قائماً) من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾[3]، إنها حال مؤكدة، وقد وصفه بأنه وهم؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها، وهو المعنى الذي يميز الحال المؤكّدة، والمعنى الوظيفي الذي ينبغي أن تؤديه،كما في قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[4].

ومن ذلك نحو: (رأيت زيداً فقيهاً، ورأيت الهلال طالعاً)، فإن (رأى) في الجملة الأولى علمية، وعليه تعرب (فقيهاً) مفعولاً ثانياً، وفي الجملة الثانية (رأى) بَصَريَّة، وعليه يكون إعراب (طالعاً) حالاً[5].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب:٢/ ٦٧٦ — ٦٧٧ .

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٣٧. وينظر: مغني اللبيب :٢/ ٦٠١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٨. وينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٦٠٤ . يقصد ابن هشام، هنا، ابن الأنباري، إذ جاء في البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٨١ : ((قائماً: منصوب على الحال من (هو)، وهي حال مؤكدة)).

(٤) سورة النمل، من الآية : ١٠ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨١ .

معارف المُعرِب اللغوية وأثرها في التحليل النحويّ

تعد ثقافة المحلّل عاملاً مهماً في دقة التحليل النحويّ، ودليلاً مؤثراً من أدلته، وتتمثل في مدى معرفته باللغة العربية، ولغاتها، ومعاني مفرداتها، وأساليب تركيب الجملة فيها، وأسس التصريف للمفردات وأصولها واشتقاقاتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لابد للمعرب من التعرف على الأحكام النحوية المختلفة، وآراء النحويين واجتهاداتهم في هذا المضمار؛ لأن ذلك يفتح له الباب للخروج بنتائج سليمة تعتمد على ما قدمه النحويون السابقون، من أحكام وقواعد نحوية وصرفية دقيقة، وقد أطلق عليها الدكتور فخر الدين قباوة مصطلح (المعارف العامة)، وعدّها أصلاً من أصول التحليل النحويّ، التي على المحلِّل أن يتقنها ليتسنَّى له العمل اليسير الناجح[1]. وهي تشتمل عنده على المعرفة بعلوم اللغة والآداب المختلفة من أحكام نحوية، وقواعد الإعراب، وضوابط علم الصرف، ومعاني الأدوات، والفنون البلاغية، وتاريخ الأدب والنقد، وعلم العروض، وأساليب الكتابة والقراءة وقواعدها. ويميل الباحث إلى عد هذه العلوم والفنون، التي تؤلف ثقافة المحلّل، أدلة في التحليل النحوي، لأنها أدخل في هذا الباب، أكثر من كونها أصولاً للتحليل؛ ذلك أن المعرب يوظف هذه المعارف التي يختزنها في ذاكرته، ليتمكن من الوصول إلى فهم دقيق وشامل يستطيع، عن طريقه، أن يميز مكونات الكلام ويفهمها، ويربط بين علاقاتها المؤلفة لها، ليكون ذلك دليلاً له إلى التحليل النحوي السليم.

وقد أشار ابن هشام إلى أهمية معرفة المحلل باللغة العربية، وبالثابت والمسموع أو المشهور منها، وذلك في الجهة الثالثة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، التي تتمثل في أن يخرّج المعرب الكلام المقصود ((على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنّما يقع عن جَهْل أو غفلة))[2]. فلا شك في أن تخريج التركيب على ما لم يثبت في العربية إنما ينتج عن عدم معرفته بها وبأساليبها، والقصور عن إدراك أسرارها، وهو ما أرجع ابن هشام أسبابه إلى الجهل المعرفي، من جهة، أو إلى الغفلة والسَّهو عن خصائص التركيب أو التعبير المراد تحليله. وقد تابعه في ذلك السيوطي، إذ ذكر أن على المعرب ((أن يكون مُلمّا بالعربية، لئلا يخرَّج على ما لم يثبت))[3].

ويظهر أثر المعرفة اللغوية في التفسير اللغويّ للكلمات الغريبة التي تواجه المُعرِب عند التحليل، كما حصل في بيت زهير الذي سأله عنه أبو حيان الأندلسي، فاحتاجوا إلى نظر كلمة (حقلد)

---

(١) ينظر: التحليل النحويّ، أصوله وأدلته: ٧٠.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٢.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢٧٦.

قبل إعرابها وتحديد وظيفتها. وكما في مناقشته قوله تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[1]، إذ بيّن أن ((المتبادر تعلّق (إلى) بـ(صرهن)، وهذا لا يصح إذا فُسّر (صرهن) بقطعهن، وإنما تعلقه بـ(خذ)، وأما إن فسّر بـ(أمِلْهِن) فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: إلى نفسك، لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب الظن))[2] .

ولا شك في أن نظر الكلمة من أجل تفسيرها، ومن ثم إعرابها، كما في (حقلد) و(صرهن)، يعني القدرة على معرفة أصل الكلمة صرفياً، والمعرفة بكيفية استخراجها من المعجم اللغويّ وتفسير معناها، وتحديد الأصلي من الزائد فيها[3]. وفي كلامه ما يفصح عن أهمية المعارف الصرفية، مثل قول بعض النحويين والصرفيين ((إن أصل (بسم) كسر السين أو ضمها على لغة من قال: سِمٌ وسُمٌ، ثمّ سكنت السين، لئلا تتوالى كسرات، أو لئلا يخرج من كسر إلى ضم، والأولى قول الجماعة إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون (اسماً) بهمز الوصل))[4]، فقد ناقش هذا الرأي وحلله بناء على معرفة صرفية تستند إلى ضوابط الصرف وأسسه من جهة، واطلاعه على لهجات العرب في هذه اللفظة من جهة أخرى[5].

ومن مظاهر أثر المعرفة الصرفية ما ورد في توجيهه قوله تعالى: ﴿عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾[6]، إذ يتوهم بعضهم أنّ الوقف ((على (تسمى) هنا، أي عينا مسماة معروفة، وإن (سلسبيلا) جملة أمرية أي: أسأل طريقاً موصلة إليها. ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كتأبط شراً، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلِس، ثم يحتمل أنّه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء))[7]. ويبدو واضحاً أن ابن هشام قد ناقش هذه الآراء اعتماداً على ما يمتلك من معرفة صرفية ولغوية استطاع بها تقييم هذه الآراء وانتقاء الرأي الصائب منها.

أما عنايته بالأحكام النحوية التي على المعرب معرفتها وعدم الجهل بها، فتبدو كثيرة ومتسعة، ذلك أن مضمون كتابيه: مغني اللبيب وقواعد الإعراب، موجّه في الحقيقة إلى هذا المضمار، ويدل على ذلك اسماهما، وموضوعات أبوابهما التي هي —بلا أدنى شك— تكوّن مجموعة معرفية تنير

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٩ .

(٣) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٧١.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٩.

(٥) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ٧٢.

(٦) سورة الإنسان ، الآية : ١٨.

(٧) مغني اللبيب : ٢/ ٧٢٠.

للمعرب سبيل الإعراب والإجراءات النظرية والعملية له، ومن ذلك مثلاً الباب الرابع الذي يحمل عنوان: ((ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها))[1]. ومن هذه الأحكام ما يعرف به المبتدأ من الخبر، والفاعل من المفعول، وما يفترق فيه عطف البيان والبدل، وما يفترق فيه الحال والتمييز، وغير ذلك. ونختار مثالاً على هذه المعارف المبحث الذي يعالج فيه (إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها) فيقدّم مجموعة من الضوابط التي تحدد أسس إعرابها، قال: ((اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجرَّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[2]، ونحو (صبيحة أي يوم سفرك) و(غلام من جاءك) وإلاّ فإن وقعت على زمان نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[3]، أو مكان نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[4] أو حدث نحو ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو (من أب لك) فهي مبتدأة، أو اسم معرفة نحو (من زيدٌ)، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلاّ فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو (من قام) ونحو (من يقم أقم معه) ، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[6]، ونحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[7]. ونحو ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾[8]. وإن كان واقعاً على ضميرها نحو (مَن رأيته) أو أو متعلقها نحو (من رأيت أخاه) فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها، يفسره المذكور))[9]. وقد وقد نقلنا هذا النص كاملاً، على الرغم من طوله، لنقف على الضوابط التي وضعها ابن هشام واضحة مقررة، ممثلاً لكل قاعدة، مقلباً الحالات والاحتمالات الإعرابية لاسم الشرط أو الاستفهام، ليختصر بذلك للمعرب خبرة تحليلية طويلة في ضوابط مقننة وموجزة، ومن الموضوعات المهمة التي يناقشها والتي تصب في خدمة التحليل النحوي، من جهة النظر إليها على أنها معارف نحوية، مثل: مسوغات الابتداء بالنكرة التي يحصرها في عشرة أمور، والمواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٨٨،ومنية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب، الشيخ شاكر الأنصاري: ٥.

(٢) سورة النبأ، الآية : ١ .

(٣) سورة النمل ، من الآية : ٢١.

(٤) سورة التكوير، من الآية: ٢٦ .

(٥) سورة الشعراء، من الآية : ٢٢٧.

(٦) سورة غافر ، من الآية : ٨١ .

(٧) سورة الإسراء، من الآية : ١١٠.

(٨) سورة الأعراف، من الآية : ١٨٦ .

(٩) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٨.

لفظاً ورتبة، وقد حددها في سبعة مواضع، وشرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً، وروابط الجملة بما هي خبر عنه وغير ذلك.

ويتحدث ابن هشام، في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، عن زاوية تحليلية مهمة، تدخل في ثقافة المعرب، وتكون جزءاً فاعلاً في منظومته اللغوية والمعرفية عند التحليل. وهو أن يحمل المعرب كلاماً على شيء، ويشهد استعمال كلام أو تركيب آخر في نظيرٍ لذلك الموضع؛ يكون بخلاف التوجيه النحوي الذي حمل الكلام الأول عليه. ولذلك على المعرب أن يلحظ التراكيب النحوية المتقاربة، ويوازن بينها ليصل إلى التحليل الصحيح[1]. وهذا الأمر برمته يعد انعكاساً لمدى معرفة المعرب بكلام العرب وأساليبها في التعبير ويذكر ابن هشام أمثلة من الوهم مبنية على ذلك، منه قول النحويين والمعربين في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2]، إنّ التقدير: تزعمونهم شركائي. وهذا التوجيه نجده عند الزمخشري، إذ يقول: ((إن قلت: زعم تطلب مفعولين... فأين هما؟ قلت: محذوفان، تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركائي))[3]، شركائي))[3]، وعند أبي البركات الأنباري، إذ يقول: ((تقديره: أي شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركائي، فحذف مفعولي: تزعمون))[4]. قال ابن هشام: ((والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾[5] ولأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين صريحاً، بل على أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلاّ كذلك))[6]. فقد بنى ابن هشام حكمه على موازنة التركيب مع نظائره في الفصيح من اللغة، وعلى استقراء التركيب المراد إعرابه في القرآن الكريم.

ومن ذلك أيضاً ما نقله من قول المعربين في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[7]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[8]: إنّ المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، ثمّ بيَّن أن الصواب الأول، أي أنها في موضع نصب؛ لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجئ في التنزيل مجرداً من

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٧٧٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٢٥.

(٢) سورة القصص، من الآية: ٦٢.

(٣) الكشاف: ٣: ٤١١-٤١٢.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٧٠.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٩٤.

(٦) مغني اللبيب : ٢/ ٧٧٤.

(٧) سورة فصلت، من الآية: ٤٦.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ٧٤، و٨٥.

الباء إلاّ وهو منصوب[1]، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[3]. فقد بنى توجيهه هذا التركيب على نظيره المستعمل في النص القرآني، وهذا إنما يرتبط بمعرفة المعرب بكلام العرب ولغتها[4].

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٧٧٦.

(٢) سورة المجادلة، من الآية: ٢.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٣١.

(٤) ينظر: في هذه المسألة: المحرر الوجيز: ١/ ١٦٧، والبحر المحيط: ١ / ٣٨٨.

ضوابط الصناعة النحوية

التفت النحويون القدماء إلى أثر الصناعة النحوية في عمليه التحليل النحوي وضبط نتائجه وسلامة مراحله. وقد عدوا الصناعة النحوية المعادل اللفظي في ميزان التحليل النحوي، في مقابل المعنى ومقتضى السياق. ولعل ابن جني من أهم النحويين الذين عنوا بإيضاح ترابط المعنى بالصنعة النحوية من جهة وأثر هذا الترابط في الإعراب من جهة أخرى، وذلك في أبواب متعددة من كتاب الخصائص، مثل: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وباب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد، وباب في ملاطفة الصنعة، وباب في خصوص ما يقنع فيه العموم من أحكام صنعة الإعراب، وباب في تجاذب المعاني والإعراب، وباب في التفسير على المعنى دون اللفظ)[1]. قال ابن جني عن الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب: ((هذا موضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دُرْبة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا: زيد قام، ربّما ظنّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى... ولا تستصغر هذا الموضع، فإن العرب أيضاً قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته... ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه))[2] . وقد ذكر أمثلة أخرى ناقش فيها الترابط بين المعنى والإعراب وتجاذبهما، إذ ((إنَّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب. فمن ذلك قول الله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[3]، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)،وبين ما هو معلَّق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له، بأن تُضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٤٢، ٢/٤٦٨-٤٧١، ٤٧٢، ٣/ ٧٢- ٧٦، ٢٥٨، ٢٦٣ .

(٢) الخصائص: ١ / ٢٨٠ — ٢٨٥ .

(٣) سورة الطارق، الآيتان : ٨ — ٩ .

كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله))[1]. ويظهر الجانب اللفظي في صناعة النحو أو الإعراب في قوله ((فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنه سأل أعرابياً عن تحقير الحُبارى، فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ .... ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين))[2]. وهم المشتغلون بالنحو خاصة.

إن الصناعة النحوية تتكون من مجموعة من الضوابط والقواعد التي تتبلور في خصائص تتميز بها الكلمة من وجودها في التركيب النحوي، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية والكلمات بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه[3]. وقد بيّن الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن عوارض الصناعة النحوية يقصد بها ما تراه عند الإعراب من الزيادة والحذف والتقدير والتأويل والعوض، مما جاء نتيجة النظرة التعليمية للإعراب[4]. وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن النحو ينتهي إلى الصناعة، التي هي في عرف النحويين العلم الحاصل بالتمرن، أو الملكة الحاصلة بالتمرن، أي إنَّه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أم لا، فهو ينتمي إلى ميدان العلم المضبوط الذي يمتاز بالموضوعية وبصلاحية نتائجه للتحقق والضبط، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، لذلك ((تكلم الأولون على صناعة النحو؛ لأن النحو يتسم بكل الخصائص التي نسبناها إلى العلم المضبوط))[5].

وقد تكلم ابن هشام على أثر الصناعة النحوية في ضبط التحليل النحوي، وتوجيه تطبيقه بانتظام ودقّة، وذلك في الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي ((أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة))[6] النحوية، فالإعراب يعد صحيحاً إذا نظر إليه من زاوية المعنى فقط، ولكنه غير مقبول من زاوية الصناعة؛ لأنه لا يتماشى مع ما قرره النحويون من ضوابط وقواعد في تأليف الكلام ونظمه، من جهة، وفي أسس تحليله وإعرابه من جهة أخرى. وقد تابع ابنَ هشام في ذلك السيوطيُّ، قال: ((أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعى

---

(١) الخصائص: ٣ / ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٤٦٦.

(٣) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٤٨.

(٤) ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٨٩، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: ١٣٩–١٤٠. ومن أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، د. حامد أحمد نيل: ٤.

(٥) الأصول، د. تمام حسان: ١١– ١٤، ١٧ .

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٨.

المعرب وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ))[1] ويمكن تقسيم الضوابط الصناعية إلى نوعين:

أولاً: الضوابط اللفظية.

ثانياً: الضوابط التركيبية.

ولم يقسم ابن هشام الضوابط الصناعية هذا التقسيم، ولكنّه أدرك ذلك كما يظهر من الأمثلة التطبيقية التي ذكرها موضحاً الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها الجهة الثانية. وأمّا الضوابط الصناعية فيمكن وضع الأمثلة التي ناقشها تحت عنوانين رئيسين، هما: الأدلة اللفظية، والأدلة التركيبية.

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٢٧٨.

الأدلة اللفظيّة في التحليل النحويّ

وهي التي أطلق عليها الدكتور تمام حسان مصطلح القرائن اللفظية[1]. ويرى الدكتور فخر الدين قباوة أن ذلك غير دقيق، لذلك أصطلح عليها بـ(الأدلة اللفظية). وهي عنده تشمل ((ظواهر التصويت والتنسيق والصياغة والتوفيق))[2]. وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن هذه القرائن تلعب دوراً مهماً في ((التعرف على الأبواب النحوية حتى أنها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية؛ لأنها أيسر وصولاً إلى الفهم من تلك القرائن المعنوية، ومن ثم ترى المعربين أقل خطأ في الاهتداء بها إلى الإعراب الصّحيح))[3]؛ بسبب ما تمتاز به من وضوح، ذلك أنها أدلة ظاهرة يمكن تعيينها بسهولة ويسر في الجملة العربية.

وقد أبدى ابن هشام عناية ملموسة بهذا النوع من الأدلّة، وكشف عن أهميتها المتمثلة في التمييز بين الأبواب النحوية، ((ويكفي أن نطلع على الباب الخامس من كتاب (مغني اللبيب) لتدهشنا الأمثلة التي ينتقل فيها ابن هشام بين القرائن المختلفة لتحديد إعراب بعض الكلمات في التراكيب))[4]، إذ يلمس الباحث في كتب ابن هشام سعياً إلى الكشف عن الأبواب النحوية المتشابهة، والتمييز بين المعاني المتعددة لحروف المعاني ذات المبنى الواحد، معوّلاً، في ذلك، على المعنى والسياق تارة، وعلى القرائن اللفظية تارة أخرى.

إنّ عناية ابن هشام بالخصائص المميزة للوظائف النحويّة والمعاني النحوية تظهر واضحة في الحدود النحوية التي يصدّر بها دراسة الأبواب النحوية، إذ يبدو ابن هشام معنياً بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموضوعات النحوية المتشابهة، مثل أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتّمييز، وما يعرف به المبتدأ أو الخبر، وما يعرف به المبتدأ من الخبر وما يعرف به الاسم من الخبر، وما افترق فيه عطف البيان والبدل[5]. ومن ذلك اهتمامه بالعلامات اللغوية لكل موضوع نحوي، كعلامات الاسم والفعل والحرف. وقد أطلق الدكتور تمام حسان على هذه الفروق اللغوية مصطلح ((القيم الخلافية))[6]، التي حاول الدكتور محمد صلاح الدَّين بكر توظيفها في تمييز الوظائف النحويّة لبعض الأدوات

---

(١) ينظر: القرائن النحوية واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي، (بحث)، مجلة اللسان العربي، المجلد (١١)، الجزء (١)، ص: ٢٤، واللغة العربية، معناها ومبناها: ١٩١–٢٤٠، والخلاصة النحوية: ١٧–٢٤.

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٧٦.

(٣) القرائن النحوية (بحث) مجلة اللسان العربي، المجلد (١١)، الجزء (١)، ص ٤٦.

(٤) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٤٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٨٨ — ٦٠٤.

(٦) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٨٧.

والحروف ومعانيها النحوية [1]. وقد اتجه الدكتور تمام حسّان إلى تطبيق القرائن اللفظية على النحو العربيّ عامّة في كتاب الخلاصة النحوية[2].

وقد أكّد ابن هشام أهمية الأدلة اللفظية للمعرب في قوله، في الجهة السّادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض منها على المعرب، وهي ((ألاّ يراعي [المعرب] الشروط المختلفة، بحسب الأبواب؛ فإنّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط))[3]. ونتتبع في الصفحات الآتية الأدلة النحوية عند ابن هشام، كما عرضها، من خلال الأمثلة والشواهد التي ناقشها في كتبه. وأدلة التحليل النحوي اللفظية عند ابن هشام تتوزّع في كثير من مباحثه، التي خصّصها للموازنة بين الأبواب التي قد تلتبس على المعرب، ويختلط عليه تحديد وظيفتها. ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: البنية الصرفية

وهي تُعدّ ((من بين القرائن اللفظية التي يهتدى بها لمعرفة الباب النحويّ، فللأسماء صيغها وللصفات وللأفعال صيغها كذلك. فهناك من المواقع النحوية ما لا يكون فيه غير الاسم إلاّ عن طريق تعدد المعنى الوظيفي، وذلك مثل: المبتدأ والفاعل ونائبه))[4]. ويلحظ أن الأبواب النحويّة في اللغة العربية تنقسم —من حيث وضوح البنية الصرفية فيها– على قسمين مختلفين، هما:

الأول: ((نوع يكون فيه ملحظ البنية الصّرفيّة واضحاً؛ بحيث يمثل محوراً أساسياً يقوم عليه حدّ الباب النحويّ، كباب المفعول المطلق، والحال، والتمييز.... الخ .

والثاني: يتراجع فيه ملحظ البنية؛ فلا يكون الشرط الصّرفي فيه محدداً بنوع معين، بل يتسع ليشمل أنواعاً مختلفة، وإن كانت في معظم الأحيان تندرج ضمن قسم واحد من أقسام الكلم كباب المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل))[5]. وقد وظّف ابن هشام خصائص البنية الصرفية في تمييز الوظائف النحوية. ودليل البنية الصرفية واسع يتفرع إلى شروط وملامح ثانويّة متنوّعة، يمكن عرضها على الوجه الآتي:

---

(١) ينظر: توظيف القيم الخلافية في تمييز المعاني النحوية: د. محمد صلاح الدين بكر (بحث): مجلة البيان، الكويت، العدد (٢٠٩)، لسنة ١٩٨٣، ص٣٣– ٥٨.

(٢) ينظر: الخلاصة النحوية: ٣٧ — ١٨١ .

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٩.

(٤) الجملة الوصفية في النحو العربي، د. شعبان صلاح: ٢٠٥.

(٥) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ١٥٣.

١. الجمود والاشتقاق: إن الكلام في اللغة العربية ينقسم على قسمين، منه ما هو جامد، و((الجامد من الأسماء ما لم يؤخذ من غيره، فلا تقوم علاقة لفظية بينه وبين غيره من حيث حروفه الأصلية، وعكسه المشتق الذي ينتمي إلى أصل اشتقاق يجمع بينه وبين عدد من الألفاظ يشترك معه في حروفه، ويقترب نوع الاقتراب من معناه، ولكنه يختلف معه في الصيغة الصرفية... أمّا جمود الفعل فعكسه المتصرف وليس المشتق، فالفعل الجامد يلزم صورة واحدة كصورة الماضي مثلاً فلا يأتي منه مضارع ولا أمر... فالجمود إذا مصطلح ذو وجهين: أحدهما عكس الاشتقاق، والثاني: عكس التصرّف. والأول ينطبق على الأسماء، وينطبق الثاني على الأفعال))[١].

والجمود والاشتقاق ملمحان مهمان في البنية الصرفيّة، فهما ((من أبرز الملاحظ الصرفية وأكثرها وضوحاً في تحديد بعض الوظائف النحوية، والتمييز بينها؛ إذ يلتفت إليهما، ويعول عليهما في ترجيح وظيفة نحوية على أختها، إذا تشابهتا في المعنى فكأنهما يكونان مقابلين صرفيين، يضعان الوظائف النحوية بعضها في مقابل بعض))[٢]. وقد بيّن ابن هشام هذين الملمحين الصّرفييّن في جهة الشروط المميزة للأبواب النحوية، وطبّق ذلك على طائفة من الأمثلة والشواهد التي يبرز فيها الجمود أو الاشتقاق، على وفق الأبواب النحويّة المدروسة:

أ. عطف البيان والنعت: ذكر أن العرب ميزوا بينهما من خلال الجمود والاشتقاق، إذ اشترطوا الجمود لعطف البيان، في مقابل الاشتقاق للنعت[٣]. وقد ناقش ابن هشام نماذج وأمثلة، من أوهام المعربين، نتجت من عدم تأملهم في هذا الشرط وإدراك أثره. ومن ذلك أنّ الزمخشري أعرب قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ﴾[٤]: عطف بيان، ولم يلتفت إلى أنّ من شروط عطف البيان أن يكون جامداً، قال الزمخشري: ((فإن قلت: ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ﴾، ما هما من ربّ الناس؟ قلت: هما عطف بيان، كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق. وبيّن بملك الناس، ثم زيّد بياناً بإله الناس، لأنه قد يقال لغيره: رب الناس... وقد يقال: ملك الناس... وأمّا (إِلَهِ النَّاسِ) فخاص، لا شركة فيه، فجعل غاية للبيان))[٥]. ويقول النحاس في إعرابها: ((ملك الناس: نعت... إله الناس: نعت أو بدل))[٦]. ويرى ابن هشام أن الصواب في إعرابهما أنهما نعتان؛ لأنّ (ملك وإله) مشتقان لا جامدان[٧].

---

(١) الخلاصة النحوية: ٤١ — ٤٢.

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ١٥٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٩.

(٤) سورة الناس، الآيتان: ٢ — ٣.

(٥) الكشاف: ٤ / ٨١٨.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٢ و ٣/ ٧٩٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٩.

وهناك من لم يلتفت إلى خصيصة الاشتقاق في النعت، فأعرب (الرجل) في نحو: (مررت بهذا الرجل): نعتاً على الرغم من كونه جامداً، والصواب أنه بدل أو عطف بيان[1]. وقد نبه ابن مالك على ذلك، قال: ((ولا ينعت [اسم الإشارة] إلاّ بمصحوب (أل)، وإن كان مصحوب (أل) جامداً محضاً كمررت بذلك الرجل؛ فهو عطف بيان لا نعت؛ لأنّه غير مشتق ولا مؤول بمشتق. وأكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح، فإنّ عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخصّ منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدي أبو محمد بن السيد إلى الحقّ في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من (الرجل) ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني... وهكذا ينبغي؛ لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلاّ كونه رجلاً لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألاّ يكون في غيرها نعتاً، وإلاّ لزم عدم النظير، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى))[2]. وقد تابعه ابن هشام، ونقل كلامه في هذه المسألة، قال: ((والحامل لهم عليه توهّمهم أن عطف البيان لا يكون إلاّ أخصّ من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت))[3]. وقد اعترض الدماميني على الداعي إلى التوهم والحامل عليه، قال: ((لا نسلم أنّ هذا هو الحامل لهم، بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلّف؛ وذلك لأن النعت عندهم تابع يدل على معنى متبوعه، فإذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صحّ وقوعه نعتاً، ولا فرق بين المشتق وغيره، فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا، وإن كان وضعه للذات في غير هذا الموضع، وإنما استعمل ههنا صفة؛ لأن ما تقدم من اسم الإشارة دالّ على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها، وهو معنى الصفة...لأنّه لا دلالة في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار إليها، فاحتيج إلى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات))[4]. وذهب ابن عصفور إلى إجازة الوجهين الإعرابيين: الصفة وعطف البيان، قال: ((وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف، ولذلك أجاز النحويون في مثل: (مررت بهذا الرجل)؛ أن يكون نعتاً وعطف بيان. فمن حَمَله على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومن جعله نعتاً لَحَظَ فيه

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٧٠.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٨١-١٨٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤١. وقد ورد فيها كلام ابن مالك.

(٤) شرح الدماميني نقلاً عن : حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٧٠.

معنى الاشتقاق))[1]، ثم أشكل بأن عطف البيان أعرف من المبيّن وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له، وهو مشتق أو في تأويله. فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب عن ذلك بأنه إذا أعرب نعتاً فاللام فيه للعهد، والاسم مؤول بقولك: الحاضر أو المشار إليه. وإذا أعرب بياناً فاللام تكون لتعريف الحضور؛ فيساوي المعرّف بها اسم الإشارة في التعريف، ويزيد عليه بأنّ المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي الألف واللام فيه معنى الحضور، وأن الحاضر من جنس الرجل، فيصير المشار إليه أعرف من هذا[2]. وقد ضعّف ابن هشام كلام ابن عصفور، قال: ((وفي ما قاله نظر؛ لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر المشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ(مررت بزيد هذا) فأمّا نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟))[3]. وقد أجاب الدسوقي عن اعتراضه، قال: ((والجواب عنه أنه فسَّر بالحاضر أخذاً من أل لا من اسم الإشارة، ولا يتم كلام المصنف إلاّ لو كان التأويل أخذناه من معنى الإشارة والحاضر هو المشار إليه فصحّ تفسيره بالمشار إليه، واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتاً. وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتاً يؤول بالمشتق، وعند جعله بياناً لا يؤول. إلاّ أن اشتراط ابن عصفور الأعرفية في البيان لا يسلم))[4].

وذكر ابن هشام أن الزمخشري توهّم في إعراب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[5]، عندما أجاز كون اسم (الله) تعالى صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان منه، و(ربكم) الخبر. فجوّز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوّز وقوع العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنْعَت ولا ينعت به، وجوّز نعت اسم الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس[6]، وبين الدسوقي أمرين:

الأول: أن جواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا؛ لأن (أل) في اسم العلم (الله) صارت جزءاً من العلم، فهي ليست للتعريف فيه.

الثاني: أنّ إجازة الزمخشري مجيء العَلَم نعتاً مبني على أنه لاحظ الأصل قبل العلميّة والغلبة، فهو بمنزلة ذلكم المعبود، وقد أجاز النحويّون تعلّق شبه الجملة باسم (الله) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩٧– ٢٩٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩٧– ٢٩٨.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٢.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٢.

(٥) سورة الإنعام ، من الآية: ١٠٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٣. والذي في الكشاف: ٢/ ٥١ (ذلكم إشارة ... مبتدأ، وما بعده أخبار مترادفة).

اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴾[1]، على معنى المعبود، فإن جاز لهم تأويله بذلك لأجل التعلّق، فلم لا يجوز ذلك لأجل الوصف. وبذلك يندفع -كما يرى الدسوقي- ما ذكره ابن هشام هنا[2].

وقد أعرب النحاس لفظ الجلالة على البدلية، قال: ((ذلكم: في موضع رفع بالابتداء، (الله ربكم): على البدل، (خالق كلّ شيء) خبر الابتداء. ويجوز أن يكون (ربكم) الخبر، و(خالق) خبراً ثانياً أو على إضمار مبتدأ))[3].

ب. الحال والتَّمييز : تميّز قرينتا الجمود والاشتقاق بين وظيفتي: الحال والتمييز أيضاً. وقد وضّح ابن هشام ذلك في مواضع عدة، إذ ذكر في بحث (ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه): أن ((حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التمييز الجمود. وقد يتعاكسان؛ فتقع الحال جامدة، نحو: (هذا مالك ذهباً)، و﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً ﴾[4]. ويقع التمييز مشتقاً، نحو: (لله دره فارسا) وقولك: (كرم زيدٌ ضيفاً)، إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم))[5]. وقال في موضع آخر: ((إن الحال مشتقة والتمييز جامد))[6]. وقد فرّق بينهما بهذين الملحظين الصرفيين، في قوله: ((إن التمييز، وإن أشبه الحال في كونه منصوباً وفضلة، مبيناً لإبهام، إلاّ أنه يفارقه في أمرين:

أحدهما: إن الحال إنّما يكون وصفاً بالفعل أو بالقوّة، وأمّا التمييز فإنه يكون بالأسماء كثيراً، نحو: (عشرون درهماً) و(رطل زيتاً)، وبالصفات المشتقة قليلاً، كقولهم: (لله درّه فارساً، ولله درّه راكباً...)))[7]. وفي هذا السياق، نجد أن النحويين حين اختلفوا في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا)، ذهب بعضهم إلى النظر إلى جموده أو اشتقاقه، فأعربوا الجامد تمييزاً، والمشتق حالاً[8].

٢. التنكير والتعريف : وتمتلك اللغة العربية وسائل عدّة تؤدي دلالة التعريف، فتنقل الكلمة من حالة العموم والشيوع إلى مجال الخصوص والتحديد والتعريف، كالألف واللام، والإضافة، والضمائر وغيرها[9]. وقد درس ابن هشام هذين الملمحين اللفظيين في كتبه، ثم بيّن في النوع الثاني من الشروط

---

(١) سورة الإنعام من الآية: ٣ .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٧١.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ٧٤.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٣.

(٦) شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٣٤.

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٧٩.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٤، ومنية الأديب: ٦١ — ٦٢.

(٩) ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٩ — ١٥٨.

المميّزة للأبواب النحوية من الجهة السادسة، أن على المعرب أن يراعيَ شرطي التعريف والتنكير في الوظائف النحوية، ثم عالج بعضاً من صور الوهم الناتجة عن عدم الالتزام بهما، وعلى النحو الآتي:

أولاً: ما اشترط فيه التعريف

أ. عطف البيان: اشترطت العرب فيه التعريف، وقد غفل جماعة من النحويين عن هذا الشرط، فوقعوا في الوهم في إعراب لفظ (صديد) من قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾[1]: عطف بيان. بيان. وقد وضّح ابن هشام أن هذا مخالف لقول البصريين ومن وافقهم؛ إذ يجب عندهم أن يكون بدلاً؛ لأنها نكرة، وعطف البيان لا يكون نكرة. أمّا الكوفيون فيرون أن عطف البيان يكون في المعارف والنكرات[2]. هذا ما قرّره في مغني اللبيب، ولكنه خالفه في موضع آخر، قال –بعد أن نقل رأي البصريين فيه–: ((إنّه ومتبوعه لا يكونان إلاّ معرفتين)) ثم يردف ذلك بأن ((الصحيح خلافه))[3]. مما يعني أنه أجاز، هنا، أن يأتي نكرة. وهو ما ذهب إليه الدسوقي، إذ يقول: ((والتحقيق مذهب الكوفيين))[4].

ب. نعت المعرفة: يشترط فيه أن يكون معرفة، وقد توهّم بعضهم في إعراب كلمة (ناقع)، من قول النابغة الذبياني[5]:

فبتُّ كأنيّ ساورتْني ضئيلة من الرّقش في أنيابها السُّمّ ناقع

: نعتاً للسمّ، على الرّغم من كونها نكرة، والصّواب أنّه خبر للسّمّ، وشبه الجملة (في أنيابها) متعلق به، أو خبر ثان[6]. قال الدسوقي في إعرابها نعتاً إنه ((خطأ؛ لأنّ نعت المعرفة لا يكون إلاّ معرفة، وأجيب عنه بأنّ السمّ في معنى النكرة؛ لأن (أل) للجنس والمعرف بها في حكم النكرة))[7]. والجواب الذي ذكره الدسوقي –فيما أرى– لا يساعد في ضبط الأبواب النحوية وطريقة تحليلها، لأنها تعتمد التأويل والتقدير، في حين أن هناك قرائن لفظية، مثل: (أل)، يكون الاعتماد عليها أسهل في التحليل، ويؤدي إلى نتائج أكثر دقة واطراداً.

---

(١) سورة إبراهيم، من الآية: ١٦. وهو الزمخشري ينظر: الكشاف: ٢/ ٥٢٥

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٣.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٢٤١.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٣.

(٥) ديوانه: ٣٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٣.

(٧) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٣.

ت. المبتدأ والخبر: وظّف ابن هشام التعريف بوصفه معياراً لفظياً يميّز –من خلاله– المبتدأ من الخبر، وذلك في مبحث (ما يعرف به المبتدأ من الخبر)، إذ إنّ الاسم الأعرف يعرب مبتدأ. قال: ((يجب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما، نحو (الله ربنا)، أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل، والفاضل زيد)، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو (القائم زيد). والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: مَنِ القائم؟ فتقول (زيد القائم)، فإن عَلِمها وجهل النسبة فالمقدَّم المبتدأ))[1]. وقد أعاد الدَّسوقي تصنيف المبتدأ والخبر بناء على مزيّة التعريف أو التنكير، على النحو الآتي: ((كان على المصنّف أن يقول: والتحقيق أنهما إما أن يكونا معلومين أو مجهولين واختلفا في كلٍّ. أمّا إن تساويا في التعريف أولاً فالصور ست، فإن تساويا علماً أو جهلاً، فإن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدم أو تأخر، وإن لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ، وإن اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ تقدّم أو تأخر أعرف أو لا؛ لأن ما ذكره فيه قصور))[2].

ثانياً: ما اشترط فيه نوع معين من التعريف

نبه ابن هشام المُعرِبَ على نوع التعريف، إذ إنَّ العرب اشترطوا في بعض المواطن النحوية تعريفاً خاصاً، على الوجه الآتي:

أ. المنع من الصرف: يشترط في المنع من الصرف تعريف العلمية أو شبهه، كما في لفظ (أجمع)؛ لأنه ((معرفة بالإضافة المقدّرة؛ لأن أصله: أجمعه، فحذف الضمير، فاكتفوا بالإضافة في المعنى، فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهراً))[3].

ب. نعت اسم الإشارة: فهو يختص بما عُرّف باللام الجنسية، إذ ((لا ينعت اسم الإشارة إلاّ بذي اللام، أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائية... واقتصر على ذي اللام لتعيّنه في نفسه وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام؛ فالذي ضرب بمعنى الضارب))[4].

ت. نعت (أي) : يشترط في تابع (أي) في أسلوب النداء التعريف باللام الجنسية.

ث. فاعلا (نعم، وبئس): يشترط فيهما التعريف باللام الجنسية، بشرط مباشرتها الاسم المعرّف، نحو: نِعْمَ الرَّجُل، أو مباشرتها لما أضيف إليه الاسم المعرَّف، نحو: نعم غلام الرجل[1].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٨٨.

(٢) حاشية الدسوقي: ٣/ ٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٢.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٢.

وقد وقع بعض النحويين في الوهم، لإهمالهم هذا الشرط، أو غفلتهم عنه. ومن ذلك أن الزمخشري وهم؛ لأنه لم يلتزم بهذه الأدلة اللفظية المميّزة للوظائف النحوية في إعراب قراءة أبن أبي عبلة: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾[٢]، بنصب (تخاصم)، على أنه صفة لاسم الإشارة (ذلك)، قال الزمخشري: ((تخاصم أهل النار: وقرئ بالنصب على انه صفة لـ(ذلك)؛ لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس))[٣]. وخطّأ ابن هشام ذلك؛ لأنه يخالف شرطهم في أن نعت الإشارة يكون مشتقاً، كما هو شأن النَّعت عامة، كما أنّ (تخاصم) ليس معرّفاً باللام الجنسية. وأضاف الشمني أن قول الزمخشري يلزم عليه ((الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر، وهو غير جائز))[٤].

ثالثاً: التنكير

وهو شرط للوظائف النحوية الآتية، ومن ثمّ، فهو يعد دليلاً عليها، وهي:

أ. الحال: فمن أحكام الحال وشروطها ((أن تكون نكرة... وقد تأتي بلفظ المعرف بالألف واللام، كقولهم: (ادخلوا الأول فالأول) و(أرسلها العراك)، و(جاؤوا الجمّاء الغفير)، أي: جميعاً، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعرف بالإضافة، كقولهم: (اجتهد وحدك) أي: منفرداً، و(جاؤوا قضّهم بقضيضهم) أي: جميعاً))[٥].

ب. التمييز: وقد ذكر أنّ على المعرب أن يراعيَ شرط التنكير فيه، وإلاّ وقع في الوهم، كما في قول مكيّ ابن أبي طالب القيسي في قراءة ابن أبي عبلة: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[٦]، بنصب (قلبه) على أنه تمييز[٧]، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه، أو بدل من اسم (ان)[٨]. وقد نبّه على هذا الوهم أبو جعفر النحاس قال: ((وأجاز أبو حاتم (فإنه آثم قلبه)؛ قال: كما تقول: هو آثمٌ قلب الآثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلباً على المصدر. قال أبو جعفر: وقد خُطِّئ،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٢.

(٢) سورة ص، الآية: ٦٤، وتنظر القراءة في المحرر الوجيز: ٤/ ٥١٢ .

(٣) الكشاف: ٤ / ٩٩.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٢.

(٥) شرح شذور الذهب: ٢٧٥، وينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٣٧.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٣، وتنظر القراءة في: المحرر الوجيز: ١/ ٣٨٨، وشواذ القراءات، الكرماني: ١٠٥، والبحر المحيط: ٢/ ٥٧٥.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٨٤، ولم يقل مكي بهذا التوجيه وإنما نقله عن أبي حاتم .

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٧٤٥.

أبو حاتم في هذا؛ لأنّ قلبه معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، ولا يقال: أنت عربيّ قلبه))[1]. وقد بيّن الدسوقي سبب الوهم، قال: ((هو وهم، لاشتراط تنكير التمييز، و(قلبه) معرفة، ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز))[2].

ت. أفعل مِن: وهو مما على المعرب أن يراعي فيه صفة التنكير التي اشترطها العرب، تمييزاً له، ودليلاً عليه عند الإعراب. وقد ذكر فيه قول الجاحظ في بيت الأعشى[3]:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنّما العزّة للكاثر

من أن هذا البيت ((يبطل قول النحويين: (لا تجتمع أل ومِن في اسم التفضيل)، فجعل كلّاً من (أل ومن) معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدّر (أل) زائدة، أو معرّفة، و(مِن) متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي أنت مِن بينهم))[4]. وقد أورد الدسوقي على كلام ابن هشام أمرين:

الأول: إن تعليق (مِن) بأكثر منكراً محذوفاً يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة، بتقدير: بالأكثر أكثر منهم وهو ممنوع عند النحويين.

الثاني: إن تعليق (مِن) بأكثر مذكوراً، ويكون حينئذٍ بمنزلة قولهم (أنت منهم الفارس البطل)، مما يعني أنها جارة لغير المفضول عليه، وهذا أمر مقبول ولا خلاف فيه، أمّا المنوع فهو تعلّقها بـ(أفعل) مع كونها جارة للمفضول[5].

ث. نعت النكرة: وقد وهم بعض العلماء في بعض المواضع، عندما تجاوزوا شرط تنكير نعت النكرة. قال: ((ومن ذلك قول الفارسي في (مررت برجل ما شئت من رجل): إنّ (ما) مصدرية، وإنها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح، قال: ومثله قوله تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[6]، أي: في أي صورة مشيئته، أي: يشاؤها، وقول أبي البقاء في: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾[7]، إنَّ (أن وصلتها) بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٠٣، والكشاف: ١/ ٣٢٥.

(٢) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٦.

(٣) ديوان الأعشى: ٩٣، وينظر رأي الجاحظ في: الخصائص: ١/ ١٨٦– ١٨٧، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٩، وشرح التسهيل: التسهيل: ٢/ ٣٨٧.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٤.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي : ٣/ ٢٧٥.

(٦) سورة الانفطار ، الآية : ٨.

(٧) سورة آل عمران، من الآية : ٦٤.

المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِي جَمَعَ﴾[1]: إنّ الذي صفة))[2]. فقد أعرب هؤلاء النحويون: (ما شئت، وما شاء، وألاّ نعبد، والذي): صفات. وهو غير صحيح؛ لأن صفة النكرة نكرة. والصّواب –عند ابن هشام– إعرابها على النحو الآتي: إن (ما) في المثال الأول شرطية حُذِفَ جوابها، أي بتقدير: ما شئت من رجل فهو كذلك. وإن الصفة هي الجملتان معاً، أي: جملة فعل الشرط وجملة جوابه، فيكون قوله (من رجل) بيان لـ(ما)، أي: مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته، فهو كذلك... أي فجميع صفات الرجال المدوحة فيه[3]. وقد اعترض الدماميني على كلام ابن هشام بأن اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره، بل لا بد من تقدير، أي: برجل يماثل مشيئتك، بمعنى أنها على وفقها، فيكون إعراب الفارسي صحيحاً. وأُجِيبَ بأن اعتراض ابن هشام مبني على النظر إلى الظاهر من غير تقدير[4]. وبيّن الدسوقي أن وجه الوهم هو أن الحرف المصدري مع صلته معرفة، فسقط بذلك كلام الدماميني[5]، أمّا الآية الأولى فقد قال أبو البقاء العكبريّ فيها: (((ما شاء): يجوز أن تكون (ما) زائدة، وأن تكون شرطية، وعلى الأمرين الجملة نعت لـ(صورة)، والعائد محذوف: أي ركبك عليها، و(في) تتعلق بـ(ركبك). وقيل: لا موضع للجملة لأن تتعلّق بأحد الفعلين، فالجميع كلام واحد، وإنما تقدم الاستفهام عن ما هو حقّه))[6]. فيكون المعنى بناءً على كونها زائدةً أو شرطية: في أي صورة شاء ركبك عليها، أو في أي صورة إن شاء ركبك عليها[7].

وقد كشف ابن هشام عن موطن الوهم بالقول: ((كان حقه إذا علّقَ (في) بـ(ركبك)، وقال الجملة صفة أن يقطع بأن (ما) زائدة، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قدرت (ما) زائدة، فالصفة جملة (شاء) وحدها، والتقدير: شاءها، و(في) متعلقة بـ(ركبك)، أو باستقرار محذوف، هو حال من مفعوله، أو بـ(عدلك)، أي: وضعك في صورة أي صورة؛ وإن قدَّرت (ما) شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون (في) حينئذٍ متعلقة بـ(عدلك)، أي: عدلك في صورة أي صورة، ثمّ استأنف ما

---

(١) سورة الهمزة، الآيتان: ١–٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٦. ووازن ذلك بما في: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٩٤.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٧٩.

(٤) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٠.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٩.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٣.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٩.

بعدها))[1]. وقد اعترض الدماميني على ما ذكره ابن هشام من أن الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه، فذهب إلى أنَّه: ((الأولى، إذ لا يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط، وهنا قد جعل (ركبك) جواباً للشرط، والجار المتقدم متعلقاً به؛ فلزم تقدُّم ما في حيز الجزء على الشرط وهو باطل، وأما ما ذكره المصنف من أن الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه، فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية (ما)))[2]. وقد قدّم الشمني جواباً لذلك بأن: ((هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه، إذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه، وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً لجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً لجوابه، وإنّما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية، والاحتمال أن يقال، إن غير الجازم كـ(إذا) يجوز تقديم معمول جوابه عليه، كما يجوز عمل جوابه فيه))[3]. وبين الشيخ الأمير أنَّ مراده بـ(استؤنف ما بعده) هو أن ما شاء ركبك، كلام منقطع عن قوله في أي صورة؛ بمعنى إنه غير عامل في ذلك الجار والمجرور؛ لأنه متعلق بما قبل في، فلا ينافي أنّ جملة الشرط والجزاء صفة لـ(صورة)، كما ذكر سلفاً، أي بتقدير صورة مقول فيها، ما شاء ركبك عليها[4].

أمّا في الآية الثانية فقد أجاز العكبريّ في محل (ألا نعبد) وجهين، قال: ((ففي موضعه وجهان: أحدهما جرّ بدلاً من (سواء) أو من (كلمة)، تقديره: تعالوا إلى ترك عبادة غير الله، والثاني: هو رفعٌ تقديره: هي أن لا نعبد إلا الله، و(أن) هي المصدرية. وقيل تمّ الكلام على سواء، ثم استأنف، فقال: بيننا وبينكم أن لا نعبد، أي: بيننا وبينكم التوحيد، فعلى هذا يجوز أن يكون (أن لا نعبد): مبتدأ والظرف خبره، والجملة صفة لـ(كلمة)؛ ويجوز أن يرتفع (ألاّ نعبد) بالظرف))[5]. ولكن ابن هشام يرى أن الصّواب في محل (أن لا نعبد) أنّه على تقدير مبتدأ، أي: هي أن لا نعبد إلاّ الله، وهو الوجه الثاني فيما ذكره الكعبري؛ لأن الحرف المصدريّ مع صلته يحكم له بحكم الضمير، فهو معرفة، فلا يجوز أن يكون وصفاً لنكرة [6].

وفي الآية الثالثة فإن (الذي) بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير (هو) أو (أذم) أو (أعني)، وهو ما ذكره الزمخشري، والعكبري، وأبو حيان الأندلسيّ[7]. وهكذا يبني ابن هشام إعرابه بناءً على أنّ نعت النكرة نكرة، وهو ضابط لفظي.

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٧٤٦.

(٢) شرح الدماميني: ٢/ ٢٣٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٠.

(٣) المنصف: ٢/ ٢٣٠، وحاشية الدسوقي : ٣/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: حاشية الأمير: ٢/ ١٤١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٠.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢١٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٩.

(٧) ينظر: الكشاف: ٤/ ٧٨٩، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥١٢، والبحر المحيط: ٨/ ٧٢٧.

ج. المضاف: ذلك أن من شروط الإضافة أن يكون المضاف نكرة، لذلك، عَدَّ ابن هشام، من الوهم، قول الخليل والأخفش والمازنيّ في (ايّاي، وإياك، وإياه)، أن ((أيا: ضمير أضيف إلى ضمير،فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلاّ للنكرات،وهوالإضافة))[1]. فقد جعل ابن هشام الخصيصة اللفظية، المتمثلة في تنكير المضاف، دليلاً على الإعراب الدقيق، فكما ((إن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي، فلا تقول: الغلام زيد، ولا زيدُ عمرو))[2]. وقد تابع الزجاج الخليل في قوله هذا، إذ يقول: ((وموضع الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) اسم للمُضْمَر المنصوب إلاّ أنّه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياك ضَرَبْتُ، وإيّاه ضربت، وإياي حدَّثْت، ولو قلتَ: (إيا زيد) كان قبيحاً، لأنه خُصّ به المضمر))[3]. وقال النحاس: ((والاسم من إياك عند الخليل وسيبويه إيا، والكاف في موضع خفض، وعند الكوفيين (إياك) اسم بكاملها، وزعم الخليل رحمه الله أنه اسم مضمر. قال أبو العباس: هذا خطأ لا يضاف المضمر ولكنه مُبْهَم مثل (كلّ) أضيف إلى ما بعده))[4].

ح. معمولا (لا) النافية للجنس: فهي لا تعمل إلاّ في نكرة، لتفيد نفي الجنس عامّة؛ لذلك كان اسمها مفرداً، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف[5]، وهذا شرط عمل لا النافية للجنس الذي على المعرب مراعاته، وإلاّ وَهِمَ، كما في قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[6]: إنّ لفظ الجلالة (الله) خبر (لا) التبرئة، وهو مردود؛ لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة منفية، واسم (الله) تعالى معرفة موجبة[7].

رابعاً: الإبهام والاختصاص

وقد ذكر ابن هشام أن على المُعْرِب مراعاة هذين الشرطين اللفظيين من أجل تمييز الوظائف النحوية عند الإعراب، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٥. وينظر: رأي الخليل في الكتاب: ١/ ٢٧٩.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٤٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٢-١٢٣. وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٧٩.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ١١٦.

(٦) سورة الصافات، من الآية: ٣٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٧٧ — ٢٧٨.

١. بيّن أنّ الإبهام شرط في بعض ظروف المكان: وقد غفل عنه الزمخشري عندما أعرب المنصوب في قوله تعالى ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾[١]، وقوله تعالى ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾[٢]، بأنه منصوب على الظرفية، قال: ((لا يخلو من أن يكون على حذف الجار وإيصال الفعل، والأصل: فاستبقوا إلى الصراط، أو يضمّن معنى: ابتدروا أو يجعل الصراط مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، أو ينتصب على الظرف))[٣]. وقال: ((يقال: سار فلان سيرة حسنة، ثم اتسع فيها فنُقِلَتْ إلى معنى المذهب والطريقة... والطريقة... فيجوز أن ينتصب على الظرف، أي: سنعيدها في طريقتها الأولى... وأن يكون (أعاد) منقولا من (عاده) بمعنى عاد إليه... فيتعدّى إلى مفعولين. ووجه ثالث حسن: وهو أن يكون (سنعيدها) مستقلاً بنفسه غير متعلِّق بسيرتها؛ بمعنى أنها أُنشِئت أوّلَ ما أنشِئت عصا، ثم ذهبت وبطلت بالقلب حيّة، فسنعيدها بعد ذهابها كما أنشأناها أوّلاً. ونصب سيرتها بفعلٍ مُضْمَر، أي: تسير سيرتها الأولى: يعني سنعيدها سائرة سيرتها الأولى))[٤]. ومثل ذلك قول بعضهم في نحو: (دخلت الدار، أو المسجد، أو أو السوق): إن هذه المنصوبات ظروف، وقد عدّه ابن هشام وهماً؛ لأن ما يكون ظرفاً مكانياً إنّما يكون مبهماً، ودليل معرفته كونه صالحاً لكلّ بقعة، مثل: مكان وناحية وجهة وجانب وخلف وأمام. والصَّواب أنّها منصوبة على إسقاط حرف الجر توسعاً[٥]. وهو مذهب ابن مالك، بناءً على أن الفعل فيها لازم[٦].

وكلام ابن هشام في هذه المسألة يمثل مذهبه واختياره؛ ذلك أنَّ جماعة النحويين الذين عدَّ قولهم وهماً، هم الأكثرون، ومنهم إمام الصناعة سيبويه، فهم يرون أن (دخل، وسكن، ونزل) تنصب على الظرفية كلّ مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا، نحو: دخلت الدار ونزلت الخان، وسكنت الغرفة؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة في كلامهم، فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضاً، وانتصب ما بعدها على الظرفية مع كونه مختصاً، فهو مستثنى من قولهم: إنما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهماً[٧]. ومن ذلك ما وقع فيه الزجاج في قوله تعالى: ﴿ وَاقْعُدُواْ

---

(١) سورة يس، من الآية: ٦٦.

(٢) سورة طه، من الآية: ٢١.

(٣) الكشاف: ٤/ ٢٤.

(٤) الكشاف: ٣/ ٥٧، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٣٦، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٩ – ٧٥٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٤ – ١٥٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٥–٣٧، وشرح الرضي على الكافية: ٨/٢، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٣١، وحاشية الدسوقي: ٢٨٤/٣.

لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[1]، إذ يقول: ((قال أبو عبيدة: المعنى: كل طريق، قال أبو الحسن الأخفش: (على) محذوفة، المعنى: اقعدوا لهم كل مرصد... قال أبو إسحاق: كل مَرْصَد: ظرف، كقولك: ذهبت مذهبًا وذهبت طريقاً، وذهبت كلَّ طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلاّ ما تقوله في الظروف، مثل: خلف وأمام وقدّام))[2]. وقد ذهب إلى ذلك النحاس، قال: ((قد حكى سيبويه: ضرب الظهر البطن، بحذف (على) إلاّ أن (كل مرصد) نصب على الظرف جيد، كما تقول: قعدت له كل مذهب))[3]. قال أبو البركات —وقد ذكر الوجهين—((كل: في نصبه وجهان؛ أحدهما: أن يكون منصوباً بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: على كل مرصد، فلما حذف حرف الجر نصب. والثاني: أن يكون منصوباً على الظرف))[4].

وقد نقل ابن هشام ردّ أبي علي الفارسي ذلك بأن ظرف المكان لابد أن يكون مبهماً، و(كل مرصد) مختص؛ لأن محل الإرصاد مختص[5]. ولكن الزمخشري أعربه ظرفاً، قال: ((كل مرصد: كل ممر ومجتاز ترصدونهم به، وانتصابه على الظرف))[6]. وقد أجاب أبو حيان على اعتراض أبي علي، قال: ((كل مرصد: ظرف، كقولك: ذهبت مذهبا، وردّه أبو علي؛ لأن المرصد المكان الذي يرصد فيه العدوّ، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلاّ سماعاً، كما حكى سيبويه: دخلت البيت... وأقول: يصح انتصابه على الظرف؛ لأن قوله: ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ ﴾ ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى: ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه، ولّما كان بهذا المعنى جاز قياساً أن يحذف منه (في)... فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملاً من لفظه أو من معناه، جاز أن يصل إليه بغير واسطة (في)، فيجوز: جلست مجلس زيد، وقعدت مجلس زيد، تريد في مجلس زيد، فكما يتعدى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه، فكذلك إلى الظرف))[7]، أي إن مدار الأمر عنده هو التوافق في المعنى، وليس شرطاً أن يتوافقا في اللفظ والمعنى. ولكن ابن هشام يرى أن ما ذهب إليه أبو حيان مخالف لكلام النحاة؛ لأنهم ((اشترطوا توافق مادّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصّاً، فينبغي أن لا يتجاوز به

---

(١) سورة التوبة، من الآية: ٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٤٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٠.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧.

(٥) ينظر: الإغفال، أبو علي الفارسي: ٢/ ٣٠٤، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٤٦، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٨٥.

(٦) الكشاف: ٢/ ٢٣٩ — ٢٤٠.

(٧) البحر المحيط: ٥/ ١٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٦.

محل السماع، وأمّا نحو: (قعدت جلوساً) فلا دافع لـه مـن القيـاس))[1]؛ لأنهـم قـد اكتفـوا في المصـدر بالتوافق في المعنى فقط [2].

٢. اشترط النحويّون الاختصاص لبعض الأبواب النحوية: مثـل، بعـض المبتـدآت، وأصـحاب الأحوال، وقد سها الحوفي عن ذلك فوقع في الغلط، في إعراب قوله تعالى﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[3]، على أن: ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مخبَر بها عن (ظلمات)، على الرغم من أن (ظلمات) غير مخـتص. وعليه فإن الصواب إعرابه خبراً لمحذوف، بتقدير: تلك ظلمات[4]. وقد ذكر مكي القيسي وجهاً آخـر، هو أن تكون (ظلمات) مرفوعة على الابتداء، والخبر (من فوقه) قال: ((قوله (ظلمات): من رفعه فعلـى الابتداء، والخبر: (من فوقه)، أو على إضمار مبتدأ، أي: هي ظلمـات أو هـذه ظلمـات))[5]. وقـد نبّـه على ذلك أبو حيان أيضاً قال: ((ظلمات: بالرفع، على تقدير خبر لمبتدأ محـذوف، أي: هـذه أو تلـك ظلمات، وأجاز الحوفي أن تكون مبتدأ و(بعضها فوق بعض) مبتدأ وخـبره في موضـع خـبر: (ظلمـات)، والظاهر أنه لا يجوز لعدم المسوّغ فيه للابتداء بالنكرة، إلاّ إنْ قدّرت صفة محذوفة، أي: ظلمات كـثيرة أو عظيمة))[6].

ومن ذلك اشتراطهم الاختصاص في الاشتغال، وهو ما لم يلتفت إليه ابن الناظم في إعرابـه قـول الشاعر[7]:

فارســـاً مـــا غـــادروه مُلْحّمـــاً غـــيرَ زُمَّيْـــلٍ ولا نِكْـــسٍ وكِـــلّ

على أن (فارساً) منصوب على الاشتغال، و(ما) زائدة. وهذا ينافي الشرط اللفظي الـذي يقتضـيه المنصوب على الاشتغال، وهو أن يكون مختصاً، في حين أن (فارساً) غـير مخـتص، فـلا يجـوز إعرابـه على الاشتغال. لذلك يذهب ابن هشام إلى أنه منصوب على المدح[8]. ومثل ذلك ما وقع فيه أبو علـي في في إعـراب قولـه تعـالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[9]، إذ جعـل

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٠.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٦.

(٣) سورة النور، من الآية: ٤٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥١، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥١.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٦.

(٦) البحر المحيط: ٦/ ٥٦٢.

(٧) البيت لعلقمة الفحل، ديوانه: ١٣٣. والرواية فيه برفع (فارس).

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٢، وينظر: شرح ابن الناظم: ١٧٥.

(٩) سورة الحديد، من الآية: ٢٧.

(ورهبانية) مقتطعة من العطف على ما قبلها من (رأفة ورحمة)، فانتصبت عنده على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو من باب الاشتغال، أي: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، وقد تابعه الزمخشري[1] في ذلك. وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو علي والزمخشري من المعتزلة، وقد ردّ أبو حيان هذا الإعراب، قال: ((وهذا الإعراب، الذي لهم، ليس بجيد من جهة صناعة العربيّة، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: (ورهبانية)؛ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة))[2]. فـ(رهبانية) لا يصحّ جعلها مبتدأ لأنه غير مختصّ، ويرى ابن هشام أن المشهور أنها عطف على ما قبلها، فتكون جملة (ابتدعوها): صفة، ولابدّ من تقدير مضاف هو: حب رهبانية؛ لأن الذي يتعلق بالقلب لا بنفس الرهبانية بناء على أن المراد بها الأعضاء الظاهرية[3].

ثانياً: الصيغة الصرفية

تقدّم صيغة المفردة أدلّة في الإجراء الإعرابي، وتوجّه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات، ذلك أنّ لكل من الفعل اللازم والمتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، والناقص والتام، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة، أنماطاً لفظية تميز بعضها من بعض، وتعيّن المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته[4].

وقد توقف ابن هشام على الصيغة الصرفية، وكشف عن أثرها في التحليل النحوي نظرياً وتطبيقياً، وعني بالفعل خاصة، من ذلك كلامه على (الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً)، وقد حددها في عشرين أمراً، يعود بعضها إلى وزن الفعل نفسه، وتلك الأوزان هي: فعُل بالضم، نحو: ظرف، وفعل، نحو: ذلّ، وفُعِلَ، مثل: قوي، وأفْعُل بمعنى صار ذا،كذا، نحو: أغدّ البعير، وافعللّ، كاقشعرّ، وافوعل، نحو: اكوهدّ، وافعنللّ، بأصالة اللامين، كاحرنجم، وافعنلل، بزيادة أحد اللامين، كاقنعسس الجمل، إذا أبى أن ينقاد، وافعنلى، نحو: اصرنبى الديك، إذا انتفش، وانفعل، نحو: انكسر، وان يكون رباعيّاً مزيداً نحو: تدحرج. كما درس الصيغ الصرفية من جهة دلالتها وأثر ذلك في عملها، وقد ميّز بين الجانب اللفظي للصيغة والجانب المعنوي لها، عند حديثه عن كون الفعل مطاوعاً لفعل متعدٍّ إلى واحد، نحو: كسرته فانكسر، فيثير سؤالاً: ((فان قلتَ: قد مضى عدّ انفعل. قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية))[5]. ومن العلامات الصرفية التي يكون الفعل معها قاصراً،

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١، والكشاف : ٤/ ٤٦٩، ومجمع البيان: مج٥ / ٩/ ٣٦٥.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٣٢١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٢ ، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨٨.

(٤) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٨٠، واللغة العربية، معناها ومبناها: ١٣٦-١٧٥، ٢١٠-٢٢١.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٧٥.

أن يُضمّن الفعل معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[1]. فضمّن (يخالف) معنى (يخرجون) فتعدى بـ(عن). وأن يدل الفعل على سجية وغير ذلك. وتكلم على الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، وجعلها في سبعة، هي: همزة أفعل، نحو: قوله تعالى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾[2]، وألف المفاعلة، نحو: جالست زيداً، وكونه على فعَلت بالفتح أفعُل بالضم لإفادة الغلبة، نحو: كرَمت زيداً، أي غلبته بالكرم. ومجيئه على وزن استفعل، للطلب أو النسبة إلى الشيء، كاستخرجت المال، وتضعيف العين، نحو: فرّحته. وقد ذكر أيضاً التضمين وإسقاط الباء.

ويظهر أثر الصيغة في دقة التحليل بوصفها دليلاً عليه، في مناقشة رأي أبي علي في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[3]: من أن التضعيف في هذا للمبالغة لا التعدية، لقولهم (سرتُ زيداً) قال ابن هشام: ((وفيه نظر، لأن (سرته) قليل، وسيّرته كثير، بل قيل: إنه لا يجوز (سرته)))[4].

وقد أطلق على هذه الوسائل اسم (المعدِّيات). وتوفر معرفة هذه المعديات للمحلل أدلة مهمة، ومعالجته للتضمين تكشف عن إدراكه أهمية هذه المعديات في التحليل، إذ يقول: ((ويختص التضمين من غيره من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدّي (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى قصرت، إلى مفعولين، بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم (لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً)، لمّا ضمّن معنى (لا أمنعك)))[5]. فمن غير شك أن معرفة المعديات، وبضمنها التضمين، تقود الباحث والمحلل إلى اكتناه حقيقة التركيب، إذ تفصح عن وسيلة من وسائل التأويل من جهة، ومن ثمّ، تمكن المعرب من تفسير العلاقات النحوية من جهة أخرى.

ومن ملامح عنايته بالصيغة الصرفية ما جاء في مبحث (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وقد جعل ذلك في أحد عشر أمراً، منها، أن اسم الفاعل يصاغ من المتعدي والقاصر، كضارب وقائم، في حين أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلاّ من الفعل القاصر، كحسن وجميل. ومنها أن اسم الفاعل لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب، والصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع كمنطلق اللسان ومطمئن القلب، وغير مجارية له، وهو الغالب —كما يرى– مثل: ظريف

---

(١) سورة النور: من الآية: ٦٣.

(٢) سورة الأحقاف، من الآية: ٢٠.

(٣) سورة يونس، من الآية: ٢٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٦٧٩.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨١.

وجميل. ولاشك في أنه بذلك يقدم للمحلل قرائن لفظية من أجل تمييز كل منهما، وهو تمهيد موضوعي ينبني عليه إعرابهما وعلاقة كل منهما بما قبله أو بما بعده، وهو ما يتناوله في الفروق الأخرى[1].

ومن ذلك أيضاً ما عدّه في المشتبهات، وعلى المعرب تأمله، نحو قوله تعالى: ﴿اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[2]، ونحو: (حسوت حسوة، وحسوة)، فإن حركت الغين من (غرفة) والحاء من (حسوة) بالفتح، فإنها تعرب مفعولاً مطلقاً، أمّا إذا حرّكتا بالضم فإنهما يعربان مفعولاً به[3]، مما أشرنا إليه آنفاً.

ثالثاً : المطابقة :

وهي قرينة لفظية تقوّي الصلة بين العنصرين المتطابقين، فتكون بذلك دليلاً على ما بينهما من رابطة معنوية، مما يساعد على الوصول إلى الباب النحوي الذي ينتميان إليه ويعبّر عنه كلٌّ منهما. وتظهر المطابقة في الجملة العربية في:

العلامة الإعرابية، والشخص: (التكلُّم، والخطاب، والغيبة)، والعدد: (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والنوع: (التذكير، والتأنيث)، والتعيين: (التعريف، والتنكير)[4].

وقد نبّه ابن هشام على أهميّة المطابقة في بعض الأبواب النحوية، كالتوابع مثلاً، فأكّد أثر المطابقة في باب النعت؛ قال: ((وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، والتحقيق أن الأمر على النصف من العددين، وإنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة —التي هي الرفع والنصب والجر– وواحد من التعريف والتنكير، فلا تُنْعَت نكرة بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: (مررت برجل الفاضل) ولا (بزيد فاضل)، كما أنه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور، ولا نحو ذلك))[5].

وقد أفاد ابن هشام من صور المطابقة في التحليل النحويّ، بوصفها موجّهات عملية في أثناء التطبيق، ومن آثار اهتمامه بقرينة المطابقة، ما يلمسه الباحث في مسالة: (الحكمة من تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[6]، التي كانت الغاية منها تخريج عدم التطابق في

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٩٨ — ٦٠٠.

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٢.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥٦، والجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٠٦.

(٥) شرح شذور الذهب: ٤٣٩.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ٥٦.

التذكير والتأنيث بين اسم إن وهو (رحمة) وخبرها: (قريب). ومثل ذلك أيضاً ما نجده في مسالة: (السواك مطهرة للفم)[1]، إذ أخبر عن المذكر، وهو (السواك) بالمؤنث: (مطهرة). ويجيب عن ذلك بالقول: ((ليست التاء في (مطهرة) للتأنيث، وإنما هذه (مفعلة) الدالة على الكثرة، كقولهم: الولد مبخلة مجبنة))[2].

ومن ذلك ما جاء عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ﴾[3]، إذ أعرب (أن تقوموا) عطف بيان، قال: ((بواحدة: بخصلة واحدة، وقد فسّرها بقوله: (أن تقوموا) على أنه عطف بيان لها))[4]، وفي تفسير قوله: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[5]، ﴾[5]، أعرب (مقام إبراهيم) عطف بيان من قوله: (آيات بينات)، قال: ((مقام إبراهيم عطف بيان لقوله (آيات بينات). فإن قلت: كيف صحَّ بيان الجماعة بالواحد؟؛ قلت فيه وجهان: أحدهما أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد...والثاني: اشتماله على آيات لأنّ أثر القدم في الصخرة الصمّاء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية... وقرأ ابن عباس وأُبيّ ومجاهد...: آية بينة، على التوحيد، وفيها دليل على أن (مقام إبراهيم) واقع وحده عطف بيان))[6]. وقد بيّن ابن هشام أنّ قول الزمخشري بعطف البيان في هذين الموضعين يخالف ما اتفق عليه النحويون من أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون الزمخشري استعمل تعبير عطف البيان مكان مصطلح البدل، وذلك لتآخيهما، فهما إما أن يكونا معرفتين فقط كما يرى البصريون، أو يكونا نكرتين كما يرى الكوفيون، لذلك كان الصواب جعل (أن تقوموا) بدلاً من واحدة، وإعراب (مقام إبراهيم) بدلاً من (آيات بينات)[7]. وكذلك أعربهما النحاس، وابن الأنباري، والعكبريّ، وأبو حيان الأندلسي[8].

---

(١) ينظر: سنن النسائي مج١ / ج ١ / ١٠، باب الترغيب في السواك.

(٢) مسائل في إعراب القرآن،مجلة المورد،المجلد ٣، العدد ٣، سنة ١٩٧٤، ص١٦٢، وثلاث رسائل في النحو:٨٢.

(٣) سورة سبأ، من الآية: ٤٦.

(٤) الكشاف: ٣/ ٥٧٢.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ٩٧.

(٦) الكشاف: ١ / ٣٧٩ — ٣٨٠. وينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٤٢٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٨١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٥٢– ٣٥٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦٠٦، والتبيان في إعراب القرآن: القرآن: ١/ ٢٢٥، والبحر المحيط: ٧/ ٢٨٣.

وتمثل المطابقة، أحياناً، عاملاً مساعداً في التحليل، ودليلاً في تحديد نوع الكلمة، ونوع الفعل، كما في قوله: (((تلظى) في: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[1]: مضارع، وإلاّ لقيل: (تلظّتْ)، وكذا (تمنى) من قوله[2]:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ....

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب[3]:

..... ولا أرض أبقل أبقالها

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة))[4]. وأكّد ذلك في موضع آخر، قال: ((ولا يجوز في هذا كونه ماضيا، وإلا لقيل: (تلظت)؛ لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً))[5]. ومما يذكر هنا أن الدسوقي نقل عن بعض النحويين قولهم أن حقيقي التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء إذا كان في الشعر، واستدلّوا لذلك بالشاهد: (تمنى ابنتاي)، وهو مما يحتمل أن أصله (تتمنى) على أنه فعل مضارع، أو (تمنت) على أنه ماضٍ، والدليل –عند النحويين– إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال[6]. ومن ذلك ما ورد في مناقشة كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾[7]، الذي يقول: ((فإن قلت: علام عطف قوله (ولا الملائكة)؟ قلت: لا يخلو إمّا أن يعطف على المسيح، أو على اسم (يكون) أو على المستتر في (عبداً) لما فيه من معنى الوصف؛ لدلالته على معنى العبادة، كقولك: مررت برجل عبد أبوه، فالعطف على المسيح هو الظاهر لأداء غيره إلى ما فيه بعض انحراف عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبودية، أو أن يعبدوا الله هو ومن فوقه. فإن قلت: قد جعلت الملائكة وهم جماعة عبداً لله في هذا العطف، فما وجهه؟ قلت: فيها وجهان: أحدهما أن يُراد: ولا كل واحد من الملائكة أو ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عباداً لله، فحذف ذلك لدلالة ﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾[8]، عليه إيجازاً. وأمّا إذا

---

(١) سورة الليل، من الآية: ١٤.

(٢) البيت للبيد، ديوانه: ٧٣. وتمامه : وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مضر

(٣) البيت لعامر بن جوين الطائي، في الكتاب: ٢ / ٤٦، وتلخيص الشواهد: ٤٨٣. والمقاصد النحوية: ٢/ ٢١٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٤٣. وتمامه : فلا مزنة ودقت ودقها.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٨. وينظر: شرح التهسيل: ٢/ ٤٥–٤٦، وشرح التصريح : ٢/ ٧٦١.

(٥) مغني اللبيب: ٢/٧٤١.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٨–٢٦٩.

(٧) سورة النساء، من الآية: ١٧٢.

(٨) سورة مريم، من الآية: ٣٠.

عطفتهم على الضمير في (عبد) فقد طاح هذا السؤال))[1]. فقد علق ابن هشام عليه بالقول: ((إذا قيل: إن جاءك واحد من زيد وعمرو فأكرمه، وجب توحيد الضمير، وإن تقدمه اسمان متعاطفان بالواو؛ لأن الضمير في المعنى إنما وقع بعد قولنا (واحد) لأنه المحكوم عليه...))[2].

رابعاً : وسائل الربط :

يعدّ الربط قرينة لفظية تدلّ على اتّصال أحد المترابطين بالآخر، ويظهر ذلك جلياً في بعض التراكيب اللغويّة، مثل: صلة الموصول، والخبر، والحال والنعت، إذا كان كل منها تركيباً جمليّاً[3]. وتلجأ اللغة إليه، من أجل إبراز علاقة وسطية بين الارتباط والانفصال، وسيلته أدوات الربط والضمائر البارزة التي يقوم عليها الربط[4]. ويرى الدكتور مصطفى حميدة أن الربط قرينة لفظية تركيبية لا صرفية[5]. إن وسائل الربط وأدواته تساهم في ((تقديم أدلّة، لتعيين الصلات والوظائف الإعرابية؛ فأدوات العطف والجواب، والضمائر العائدة على المبتدأ أو الاسم الموصول أو الموصوف أو صاحب الحال، وأساليب الشرط والقسم والنداء والإضافة، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، و(أل) العهدية أو الموصولة، كل هذا أدلة لفظية، يستعين بها المحلل ليصل إلى الإعراب السليم))[6]. وقد أدرك ابن هشام هشام أهمية وسائل الربط في التحليل النحوي؛ لأنه أكد أثرها في فهم الكلام فهماً دقيقاً، وذلك غير ممكن إلاّ بعد ربط عناصر الكلام وأجزائه بصورة صحيحة. لذلك نجده يُعنى، في مغني اللبيب، بذكر كثير من وسائل الربط وخصائصها التركيبية ومواضعها، كما في: أقسام العطف، والعطف على المعنى، والمواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة، وروابط الجملة بما هي خبر عنه، والأشياء التي تحتاج إلى الرابط[7]. وقد عرض ابن هشام لها بوصفها دليلاً مميزاً للأبواب النحوية، وذلك في النوع النوع الخامس عشر من الجهة السادسة، التي وصّى فيها المعرب أن يراعي شرائط الأبواب والألفاظ؛ إذ إنّ عليه أن يراعي ((اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، وفقده في بعض))[8]. وقد استند ابن هشام إلى هذا الرابط في رده على ابن الطراوة، قال: ((ومن ثمَّ كان مردوداً قول ابن الطرواة في (لولا زيد

---

(١) الكشاف: ١/ ٥٨٤.

(٢) مسائل في النحو، مجلة المورد، المجلد (٢٥)، العدد(٣-٤)، لسنة ١٩٩٧، ص ١٢.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٣- ٢١٦، والجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٠٦.

(٤) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٥٧.

(٥) ينظر: المرجع نفسه: ١٥٧.

(٦) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٨٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦١٥، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٣٥، ٦٤٧.

(٨) المصدر نفسه: ٢/ ٧٧٢.

لأكرمتك): إن لأكرمتك هو الخبر، وقول ابن عطية في: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾[1]: إن (لأملأن) خبر (الحق) الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله إن التقدير: أن أملأ مردود؛ لأن (أن) تُصيِّرُ الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيدٌ موجود، والحق قَسَمي، كما في (لعمرك لأفعلن))[2]. فقول ابن الطرواة مردود، هنا، لخلو هذه الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ، وهو ما يعين كون هذه الجملة جواب الشرط، أمّا الخبر فمحذوف تقديره: موجود. وأمّا قول ابن عطية إنّ (لأملأن) خبر الحق الأول فمردود، أيضاً؛ لأن تلك الجملة تخلو من الضمير، والجملة الخبرية لا بدّ لها من رابط. ويرى الدسوقي أن (لأملأن) لا يجوز أن تعدّ خبراً هنا، لأنه لا رابط لها، لذلك يتعين أن تكون جواب القسم، وجواب القسم لا يكون إلاّ جملة فلا يصحّ تقديره بـ(أن أملأ)، وهو ما يقرره الواقع اللغوي. مِمّا يُعيّن أن الخبر محذوف في الآية تقديره (قسمي)[3].

وقد استند إلى الرابط في مناقشته رأي الهروي، قال: ((ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهروي في الذخائر: تقول (جاء القوم جميعاً) على الحال، و(جميع) على التوكيد))[4]. فقد ردّ إعرابه لها توكيداً، لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير ملفوظ به يربطها، وهي هنا تخلو من الضمير. وقد رَدَّ رأي أبن عقيل في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾[5]: إن (جميعاً) توكيد لـ(ما)، إذ ((لو كان كذا لقيل: جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يُحْمَل عليه التنزيل، والصواب أنه حال))[6]، من (ما). ولذلك ردّ ما ذهب إليه الفراء في توجيه نصب (كل) من قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾[7]، على أنها توكيد، والذي في معاني القرآن: القرآن: ((رَفَعْتَ (كلٌّ) بفيها، ولم تجعله نعتاً لأنا، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر إنا فيها))[8]. وقد ذهب الزمخشري إلى أنها توكيد، قال: ((وقرئ: كلاّ، على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة،

---

(١) سورة ص، من الآيتين: ٨٤ — ٨٥.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٥٣. وينظر قول ابن عطية في المحرر الوجيز: ٤/ ٥١٦.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ١٢١.

(٤) مغني اللبيب: ٢ / ٦٦٢.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٢.

(٧) سورة غافر، من الآية: ٤٨، وقرأها بالنصب: ابن السميفع وعيسى بن عمران، ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٥٦٣، والبحر والبحر المحيط: ٧/ ٦٢١.

(٨) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠، وذكر النحاس أن الكسائي والفراء أجازا، فيها هنا، النصب على النعت، ينظر: إعراب القرآن: ٣/ ١٤–١٥.

والتنوين عوض عن المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو كلنا فيها))[1]. قال ابن هشام: ((قول الفراء والزمخشري.... إن (كلا) توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم) فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف: (جاءني كلهم) فلا يجوز إلاّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة))[2]. وقد وقف ابن مالك على هذه الآية، قال: ((وأجاز الفراء والزمخشري في قراءة من قرأ (إنا كلاّ فيها): بالنصب على توكيد اسم إن، وذلك عندي غير جائز؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة، وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهو أجمع وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنوي الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، وأجمعنا على أن غير (كل) من الصّريح الإضافة لا يستعمل منوي الإضافة، فتجويز ذلك في (كل) يستلزم عدم النظير في الضربين... والقول المرضي عندي أن (كل) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) وفيها هي العامل، وقد قدّمت الحال عليه مع عدم تصرّفه، كما في قراءة: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[3]))[4]. وهو ما لم يجزه الزمخشري، من قبل، إذ قال: ((فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلا) حالاً قد عمل (فيها) فيها؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد))[5].

وقد بيّن أبو حيان أن ما منعه الزمخشري ((أجازه الأخفش إذا توسطت الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، وزيد قائماً عندك... والذي اختاره في تخريج هذه القراءة أن (كلاّ) بدل من اسم إن؛ لأن (كلا) يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك))[6]. أمّا ابن هشام فقال: ((خرّجها ابن مالك على أن أن (كلاًّ) حال، وفيه ضَعفان: تنكير (كل) بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: (مررت بهم كلاًّ) أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي))[7]. وسبب ندرتها عند قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، أن الغالب إضافتها لفظاً ومعنى أو معنى فقط، فهي معرفة في الغالب.

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٦٦، وينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٥٦٣، وينظر: إعراب القرآن: ٣/ ١٤-١٥.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٢.

(٣) سورة الزمر، من الآية: ٦٧. وهي قراءة عيسى بن عمر في: الخصائص: ٣/ ٢٥٢، والمحرر الوجيز: ٤/ ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٥.

(٥) الكشاف: ٤/ ١٦٦.

(٦) البحر المحيط: ٧/ ٦٢٢.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٣.

وقد جمع ابن هشام المواطن التي تحتاج إلى رابط، سواء أكان ضميراً أم حرفاً، وهو، بعمله هذا، يقدّم للمحلل قرينة لفظية ظاهرة تعين المعرب على الوصول إلى التحليل النحوي الصحيح، من خلال تحديد الوظائف التي تصاحبها أدلة لفظية متمثلة في قرينة الرابط اللغوي. فقد حدّد الأشياء التي تحتاج إلى رابط في: الجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، والجملة الموصول بها الأسماء، والجملة الواقعة حالاً، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، ومعمول الصَّفة المشبهة، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، والعاملين في باب التنازع، وألفاظ التوكيد الأول، وبدل البعض، وبدل الاشتمال.

ونبّه ابن هشام المعرب على أن في الكلام تراكيب اشترط فيها العرب فقدَ الضمير، أو تجردها منه، على العكس من المواضع السابقة، من ذلك، مثلاً، الجملة المضاف إليها التي يُعدّ تجردّها من الرَّابط دليلاً عليها، يساعد المعرب في الاهتداء إليها، كما في نحو: (يوم قام زيد)، فجملة (قام زيد) مضاف إليها، يدل على ذلك قرينة سلبية، هي خلوّها من الرّابط. أمّا إذا اشتملت الجملة على ضمير، فإنها لا تُصنّف تحت عنوان (مضاف إليها)، وإنّما تعد جُملة صفة، وعندئذ، يجب تنوين الاسم الموصوف، قال: ((وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: (أعجبني يوم ولدت فيه) تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له))[1]. وقد علل النحويون ذلك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى المصدر من معناها، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف، كذلك لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سمع غير ذلك عُدَّ نادراً [2]. ومن ذلك (أجمع) وما يتصرف منه في باب التوكيد، مثل: جمع وجمعاء وأجمعون، إذ يجب تجريدها من ضمير المؤكد، أمّا ما جاء في قولهم: (جاء القوم بأجمعهم) فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك (جمع) على وزن (فلس وأفلس)، ومعناه: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة، كما هي في قول الشاعر[3]:

هذا وجدّكم الصَّغار بعينه ... لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب

إذ لا يصح إسقاطها، فهي ليست زائدة، فتكون حينئذ في (باجمعهم) من ألفاظ التوكيد[4]. فهو فهو بهذا يقرر قرينة لفظية، تتمثل في أن لفظ (أجمع) وما يتصرف منه، يجب تجريده من الضمير،

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٣.

(٢) ينظر:الأصول في النحو: ١/ ١٩٤–١٩٥، وشرح التسهيل: ١٢٦/٣، وحاشية الدسوقي: ٣٢٢/٣.

(٣) البيت لرجل من مذحج ، في كتاب سيبويه: ٢/ ٢٩٢ ولضمرة بن ضمرة في المقاصد النحوية: ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب: ٢/ ٣٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٢٣.

ليعرب توكيداً، أمّا (باجمعهم) فهو جمع وليس توكيداً، بمعنى: جماعتهم، أو جماعاتهم، كما ذكر الدسوقي[1].

ومن ذلك ما ذكره من أن ضمير الفصل أو العماد له فوائد، منها ((الإعلام من أول الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمّي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع))[2]. وسمّاها بالفائدة اللفظية، وقد فسّر الشارحون كلامه بأن ((ضمير الفصل هو الدافع ابتداءً توهّم أن ما بعده تابع، وأن الخبر سيأتي، فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهّم لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ، ولا يكون بعده إلاّ الخبر))[3].

عوّل ابن هشام على روابط العطف في توجيه الإعراب، كما في توجيه نصب (كُلاًّ) في قراءة ابن عامر والجماعة من قوله تعالى: ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً ﴾[4]، في حين أنه قرأها بالرفع في سورة الحديد: ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾[5]، بأن ذلك ((لأن قبله جملة فعلية، وهي (وفضل الله المجاهدين)، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده (فضل الله المجاهدين)، وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة))[6].

خامساً: الرتبة:

هي دليل مهم في التحليل النحوي، يظهر في صورتين: محفوظة، وغير محفوظة (حرة)، أمّا المحفوظة فهي ما تلازم الكلمة فيه التنسيق الثابت في التركيب، فتبقى مع صويحباتها في مواقع معينة لا تخرج عليها، وأشهر ما يذكر هنا الأدوات؛ لأنها تقوم بوظائف ومعان نحويّة متعددة، وليس لها صيغ قياسية محددة، ولا تحتمل ظهور علامات إعرابية فيها، وقد تظهر تلك العلامات فيما بعدها أحياناً[7]. ولم تفت ابن هشام الإشارة إلى هذا الدليل اللفظي، وأهميته في تمييز الأبواب النحوية والإعراب عامة. إذ ذكره في النوع الثاني عشر من الجهة السّادسة الخاصّة بشرائط الأبواب، مبيناً أنّ النحويين قد أوجبوا لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم على العامل، ولبعضها الآخر أن يتأخر

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٢٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٤.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣/ ١٠٧.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٩٥.

(٥) سورة الحديد، من الآية: ١٠. وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٧.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٧.

(٧) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٧٩.

عليه. وقد قدَّم بعض التراكيب اللغوية التي تصور ذلك. فمن أمثله ما أوجبوا فيه أن يتقدم معمولاته: الاستفهام والشرط وكم الخبرية، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[3]. وقد بيّن الدسوقي علة ذلك قال: ((إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام: التصدير؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من كلام فيشوش لذلك ذهنه، وكم الخبرية متضمنة لإنشاء التكثير فأجريت مجرى الاستفهام في التقدم على عامله))[4]. وبسبب الرتبة وأثرها في الكلام وتوجيهه نحوياً، التجأ النحويون إلى تقدير ضمير شأن في قول الشاعر[5]:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذراً وظباءً

ذلك لأنَّ (من) اسم شرط جازم له الصدر في الكلام ((فلا يصح أن يكون اسم (إن) لئلا يخرج عمّا له من الصدارة، فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن، وقوله (من) مبتدأ و(يدخل) فعل الشرط و(يلق) جوابه، والجملة خبر (ان) والملتفت له في خبرية (ان) الجملة))[6].

وقد عرض ابن هشام بعضاً من أوهام النحويين في هذا المجال، مثل قول ابن عصفور في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[7]، ((إن (كم) فاعل (يهد) فإن قلت: خرجه على لغة حكاها حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي: أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج))[8]. وهذا الذي نسبه ابن هشام إلى ابن عصفور، هو –في الحقيقة– رأي الفراء، إذ يقول: (((كم) في موضع رفع بـ(يهد) كأنك قلت: أولم تهدهم القرون الهالكة... وقد يكون (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا) وفيه تأويل

---

(١) سورة غافر، من الآية : ٨١.

(٢) سورة الشعراء، من الآية: ٢٢٧.

(٣) سورة القصص، من الآية: ٢٨.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٣.

(٥) ينسب البيت للأخطل،وليس في ديوانه، ينظر: شرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٨، وخزانة الأدب: ١/ ٤٥٧.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٣ .

(٧) سورة السجدة ، من الآية: ٢٦.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٨.

الرفع، فيكون بمنزلة قولك: سواء علي أزيد ضربت أم عمراً، فترفع (سواء) بالتأويل))[1]. أمّا الزجاج فلم يجز هذا التوجيه، قال: ((زعم بعض النحويين أن (كم) في موضع رفع بـ(يهد) والمعنى عنده: أو لم نبيّن لهم القرون التي أهلكنا من قبلهم، وهذا عندنا —أعني عند البصريين– لا يجوز؛ لأنه لا يعمل ما قبل (كم) في (كم)، ولا يجوز في قولك: كم رجل جاءني، وأنت مخبر، أن تقول: جاءني كم رجل، لأن (كم) لا تُزَالُ عن الابتداء... وحقيقة هذا أن (كم) في موضع نصب بأهلكنا، وفاعل (يَهْدِ) ما دل عليه المعنى مما سلف من الكلام))[2]. أمّا النحاس فقد ذكر آراء النحويين فيها ولم يرجّح رأياً معيناً، قال: ((والقراءة الأولى فيها إشكال، لأنه يقال: الفعل لا يخلو من فاعل، فأين الفاعل لـ(يَهْدِ)؟ فتكلم النحويون في هذا، فقال الفراء: (كم) في موضع رفع بـ(يَهْدِ) وهذا نقض لأصول النحويين في قولهم: إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولا في (كم) بوجه، أعني ما قبلها، ومذهب أبي العباس أن (يهدِ) يدل على الهدى، فالمعنى أو لم يهد لهم الهدى، وقيل: المعنى: أو لم يَهْدِ الله لهم، فيكون معنى الياء والنون واحداً، وقال أبو إسحاق: (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا)))[3]. أمّا العكبَري فذكر وجهين في نحو هذا التركيب: ((في فاعله وجهان: أحدهما ضمير اسم الله تعالى، أي: ألم يبين الله لهم... والثاني أن يكون الفاعل ما دل عليه (أهلكنا)، أي: إهلاكنا، والجملة مفسرة له))[4]، في حين جمع أبو أبو حيان هذه الآراء ووازن بينها، قال: ((والفاعل لـ(يهد) ضمير عائد على الله تعالى ويؤيد هذا التخريج قراءة (نهد) بالنون، ومعناه نبين وقاله الزجاج، وقيل الفاعل مقدر، تقديره الهدى والآراء والنظر والاعتبار. وقال ابن عطية: وهذا أحسن ما يقدر به عندي انتهى، وهو قول المبرد وليس بجيد، إذ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال: الفاعل مضمر، تقديره: يهد هو أي الهدى. وقال أبو البقاء: الفاعل ما دلّ عليه (أهلكنا) والجملة مفسرة له... وقال الزمخشري: فاعل (لم يهد) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه... ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول انتهى. وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي... وأحسن التخاريج الأول، وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله، كأنه قال (أفلم) يبين الله ومفعول يبين محذوف، أي: العبر بإهلاك القرون السابقة، ثم قال (كم أهلكنا) أي: كثيراً أهلكنا، فكم مفعول به بـ(أهلكنا)، والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف لـ(يهد)))[5]. وقد اعترض ابن هشام على قول الزمخشري أن الجملة هي

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٦٠ — ١٦١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦١٦.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٨، ٢/ ١٩٦.

(٥) البحر المحيط: ٦/ ٣٥٦.

الفاعل، بأن الفاعل لا يكون جملة، وكم مفعول (أهلكنا)، والجملة مفعول (يهد)، وهو معلق عنها، و(كم) الخبرية تعلق العامل عن العمل في الجملة[1].

وقد أوجبوا في بعض المعمولات أن يتأخر عن عامله، إما لذاته كالفاعل ونائبه، أو ما أشبه الفاعل، مثل اسم كان الناقصة وأخواتها، أو ما كان ناتجاً عن ضعف الفعل كمفعول التعجّب، نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً)، فهو لضعفه من حيث عدم إتيان المصدر واسمي الفاعل والمفعول منه، يشبه الأسماء[2]. وقد يكون الضعف ناتجاً عن عارض معنوي أو لفظي، كما في المفعول به في نحو: (ضرب موسى عيسى)، فإنّ تقديم المفعول به (عيسى) على عامله (ضرب) يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره، فالمانع من التقديم، هنا، معنوي؛ لأنّه لو قدم (عيسى) لانعكس المعنى، لأنه يفيد أن موسى هو المضروب، في حين أنه الضارب[3]. ومن ذلك (أي) الموصولة عندما تقع مفعولاً به في نحو: (سأكرم أيُّهُمْ جاءني)، فكأنهم ((قصدوا الفرق بينها وبين (أي) الشرطية والاستفهامية))[4]. فالمانع في نحو هذا التركيب أمر لفظي، ((وهو زوال النكتة اللفظية، وهي الفرق بين أي الموصولة والشرطية، وأمّا من جهة المعنى فلا يحصل خلل))[5] عند تقديمه. ومثل ذلك أيضاً (أن) وصلتها، عندما تقع في محل المفعول به، كما في نحو: (عرفت أنّكَ فاضل)؛ ذلك أنهم كرهوا الابتداء بـ(أن) المفتوحة، من أجل ألاّ يلتبس بـ(أنّ) التي بمعنى (لعل)، فالعارض فيه معنوي؛ وذلك لأنّه عند التقديم يتوهم أن (أن) بمعنى (لعل) فتكون الجملة، حينئذ، إنشائية مع أنّ الغرض منها الخبر، لذلك إذا كان المبتدأ أصله التقديم يجب تأخره إذا كانت (أن) وصلتها، كما في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[6]، لذلك يجب تأخر المفعول الذي يتكون من (أن وصلتها) الذي أصله التأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[7]، فهو أحق وأولى[8].

ومن ذلك معمول العامل الذي اقترن بأحد القرائن الآتية: لام الابتداء، أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو (ما) النافية، أو (لا) في جواب القسم. والعارض في نحو ذلك اللفظي؛ وذلك أن معمول

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٣.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٧.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٤.

(٦) سورة يس، من الآية: ٤١.

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ٨١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٧.

هذا العامل، لو قُدّم عليه لم يلزم خلل في المعنى، وإنما يلزم خلل في ضوابط الصناعة النحوية، فإذا قلت: إنّ زيداً عمراً ليضرب، لم يحصل خلل في المعنى، وإنّما يفوت الأمر اللفظي، وهو استحقاق لام الابتداء الصّدارة، فالأولى حينئذ أن يقال: إن زيداً ليضرب عمراً[1]. ويظهر العارض اللفظي في الاستثناء في نحو: (ما جاء إلاّ الضارب زيداً) فلا يجوز أن يقدم على (إلاّ) فيه، وكذلك (ما النافية) فإن لها الصدارة مطلقاً في قَسَمٍ أو في غيره، نحو: (والله ما ضرب زيد عمراً) ونحو (ما ضرب زيد عمراً)، فلا يجوز تقديم (عمرو) على العامل في المثالين[2]. وقد عرض ابن هشام أمثلة للوهم في بعض ما أوجبوا تأخيره، من ذلك قول بعض النحويين في بيت الشاعر[3]:

صددت فأطولتِ الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

: إنّ (وصال) فاعل، للفعل (يدوم)، وقد عدّه ابن هشام وهماً، والصواب أن (وصال) فاعل لفعل محذوف تقديره (يدوم) يدل عليه الفعل المذكور؛ لأن الفاعل وما أشبهه، لا يتقدّم على عامله ولا يجوز أن يكون (وصال) مبتدأ وجملة (يدوم) خبر، لأن (قل) المكفوفة بـ(ما) الزائدة لا تدخل إلاّ على الجمل الفعلية[4]. وقول بعضهم في بيت الكتاب[5]:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبيٌ كان أمُّك أم حمارُ

: إن (ظبي) اسم للفعل الناقص (كان)، والصواب أن (ظبي) اسم لفعل ناقص (كان) محذوفة مفسّرة بـ(كان) المذكورة أو أنه مبتدأ، والوجه الأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام أولى بالجمل الفعلية منها بالجملة الاسمية، وعلى كلا الوجهين فاسم (كان) ضمير راجع إلى (ظبي)[6]. ويذكر من ذلك أيضاً قول بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[7]: إن شبه الجملة (عنه) مرفوع المحل بـ(مسؤولا)، وهذا الذي نسبه إلى (بعضهم) هو قول الزمخشري، إذ جاء في تفسيره: ((و (عنه) في موضع رفع بالفاعلية، أي: كلٌ واحد منها كان مسؤولاً عنه، فمسؤول مسند إلى

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٤.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٤.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه: ٣٤١، وللمرار الفقعسي في: شرح شواهد المغني: ٢/٧١٧، وخزانة الأدب: ١٠/ ٢٣١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٦. ووازن ذلك بكلام البغدادي في خزانة الأدب: ١/ ٢٢٩.

(٥) البيت لخداش بن زهير، في: الكتاب: ١/ ٤٨، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣١٠ ولشروان بن فزارة العامري، في خزانة الأدب: ٧/ ١٩٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٦.

(٧) سورة الإسراء، من الآية: ٣٦.

الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[1]))[2].وقد رَدَّ ابن هشام هذا التوجيه، والصواب عنده ((أن اسم (كان) ضمير المكلف وإنْ لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بـ(مسؤولاً) مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن (عنه) في موضع نصب))[3]، على أنه مفعول ثانٍ لـ(مسؤول)؛ لأنه يتعدى لمفعولين ثانيهما بـ(عن)، وذكر الدماميني أن القائل بهذا التوجيه أراد أن (عنه) مرفوع بـ(مسؤولاً) محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وبذلك لا يستقيم ردّ ابن هشام عليه[4]، ولكن الشمني ضعّف اعتراض الدماميني، قال: ((ولا يخفى بُعده، وقلة مثله، إنْ وجد له مثل))[5]. وقد سبق العكبري ابن هشام إلى ردّ قول الزمخشري هنا، إذ قال: ((وهذا غلط، لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدّم الفعل، أو ما يقوم مقامه، وأمّا إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه؛ لأن الاسم إذا تقدّم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ...ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في (مسؤول) للمصدر، فيكون (عنه) في موضع نصب كما تقدر بقولك: (بزيد انطلق)))[6].وقد ردّه أبو حيّان أيضاً، قال: ((وهذا الذي ذهب إليه من أن (عنه) في موضع الرفع بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول لم يسم فاعله، لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور وما يقوم مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جار مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه، فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه، فإذا قلت: (غضب على زيد) فلا يجوز: (على زيد غضب) بخلاف: (غضبت على زيد)، فيجوز: (على زيد غضبت). وقد حكى الاتفاق عن النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل... فليس (عنه مسؤولاً) كالمغضوب عليهم؛ لتقدّم الجار والمجرور في (عنه مسؤولا) وتأخيره في (المغضوب عليهم)))[7]. ومن ذلك أيضاً قول الفراء في قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[8]، إنه من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلاّ، وإن فيها نافية، قال: قال: ((وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلاّ) بـ(ليوفينهم)، وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفّينهم كلا. وهو وجه لا اشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله فلو رفعت (كلا) لصلح ذلك

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية: ٧.

(٢) الكشاف: ٢/ ٦٤١.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٩.

(٤) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٨.

(٥) المنصف: ٢/ ٢٣٨. وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٨.

(٧) البحر المحيط: ٦/ ٤٦.

(٨) سورة هود ، من الآية: ١١١. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، في : النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٨.

كما يصلح أن تقول: إنْ زيد لقائم، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ، لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلاّ اضرب، فهذا خطأ في إلاّ وفي اللام))[1]. فعلى وفق كلام الفراء يكون المعنى: ليوفين كلا إلاّ الذي ليوفينهم. وقد ردّه ابن هشام بأنه ((لا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، على أنّ هناك مانعاً آخر وهو لام القسم، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2]، فإن (إذا) ظرف لـ(أخرج)، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف))[3]، فالصواب حينئذ أن (ان) مخففة و(كلا) اسمها ولام (لما) للابتداء، و(ما) موصولة خبر (إن) وجملة (ليوفينهم) جواب لقسم دلت عليه اللام، والقسم وجوابه في محل نصب مقول لقول محذوف صلة لما، أي: وان كلا للذي يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم[4]. وذكر العكبري القراءتين، قال: ((ويقرأ بالتخفيف والنصب وهو جيد؛ لأن (إن) محمولة على الفعل والفعل يعمل بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف... وفي خبر (إن) على الوجهين، وجهان: أحدهما (ليوفينهم) و(ما) خفيفة زائدة لتكون فاصلة بين لام (إن) ولام القسم كراهية تواليهما.... والثاني أن الخبر (ما) وهي نكرة، أي: لخلق، أو جمع))[5]. أمّا أبو حيان فقد وصف توجيه الفراء بأنه وجه حسن[6].

سادساً: التنافي:

نبّه بعض المحدثين على أن ((التنافي بين الوظائف قرينة مهمة جداً في التركيب، تميز أنواع الوظائف والعلاقات، ومن ذلك عدم اجتماع الوظيفتين المتنافرتين، كالتنوين والإضافة، وحرف الجر والفعل... وكذلك حال الوظيفتين المتوافقتين أحياناً، كالفعلين، وحرف الجر أو العطف أو الشرط...))[7]، فهو يوفر ((قرينة سلبية تمكن الدارس من أن يستبعد أحد المتنافيين حين يجد الآخر، فإذا وجدنا (أل) استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها))[8]. وهكذا يلعب التنافي دوراً مهماً في إرشاد المحلل إلى تحديد اختياره الصائب، عن طريق استبعاد ما يقتضي هذا الدليل استبعاده، وتضييق أوجه الاختيار نحو الوجه الدقيق. ونلمس أمثلة لذلك

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩– ٣٠.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٦٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٩.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٨.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٤٦.

(٧) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٨٤.

(٨) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٠٨.

عند ابن هشام، كما في تناوله قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1]، إذ بيّن أن (تعاونوا) الأول فعل أمر، و(تعاونوا) الثاني فعل مضارع، بدليل ((أن النهي لا يدخل على الأمر))[2]، وهذا معناه أن النهي والأمر لا يجتمعان، لأنهما يتنافيان. ولما جاء الفعل الأول غير مسبوق بـ(لا) الناهية، دلّ ذلك على أنه أمر، في حين دلّ دخولها على الفعل الثاني على أنه فعل مضارع، أصله: (ولا تتعاونوا)[3]. ومن ذلك ما ورد في كلامه على قول ابن الخباز في بيت الشاعر[4]:

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

: إن (لات) معملة في البيت، وأنها مضافة إلى جملة (حنت)، فردّه بأن اسم الإشارة لا يضاف[5]، فهو لا يجامع الإضافة. وقد نقل البغدادي ذلك أيضاً، قال: ((وقد ذهب ابن الخباز أيضاً في في النهاية إلى أن (هنا) مضافة إلى الجملة بعدها، نقله عنه ابن هشام في شرح شواهده، وردّه بأن اسم الإشارة لا يضاف))[6]. فقد بنى ردّه على دليل لفظي يتمثل في تنافي اسم الإشارة والإضافة، فهما لا يجتمعان. ومنه ما جاء في بيت النابغة الجعدي[7]:

ألا أبلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً ... أحَقّاً أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجَاني؟

إذ يقول إن الشاعر لمّا ((قدّر في الأخطل الشياع إضافه إلى قبيلته، ليعرفه بهم، ونزع منه (أل)؛ لأنها لا تجامع الإضافة))[8]. ومنه ما ورد في توجيه قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلّهِ مَا هَذَا بَشَراً﴾[9]، بـ(حاش الله)، إذ ذهب إلى أنه مثل: (معاذ الله)، وليس جاراً ومجروراً، كما توهّم ابن عطية؛ لأنها إنما تجرّ في الاستثناء، ثم نظر إلى تنوينها في القراءة الثانية، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، واتخذ من قرينة التنافي دليلاً، قال: ((والجار لا يدخل على الجار))[10]، لينتهي، بعد ذلك، إلى أن (حاش) ليست حرف جرّ، بدليل دخولها على حرف الجر، ولو كانت جاراً لما دخلت عليه. ولكن لابد أن نذكر، هنا، أن ابن عطية لم يقل أنها حرف جر، وإنما نقل قول أبي علي

(١) سورة المائدة، من الآية : ٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٨.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٩٧.

(٤) البيت لشبيب بن جعيل الثعلبي،أو حجل بن نضلة،في شرح شواهد المغني:٢/ ٩٢٠، وخزانة الأدب: ١٩٥/٤.

(٥) ينظر: تخليص الشواهد: ١٣١.

(٦) خزانة الأدب:١٩٧/٤. وقد ردّ كلام ابن هشام وعدّ اعتراضه غير متجه، ينظر–فيه أيضاً– : ٤/ ١٩٨.

(٧) ديوانه: ١٨١.

(٨) تخليص الشواهد: ١٧٧.

(٩) سورة يوسف، من الآية: ٣١، وتنظر القراءة في: الحجة لأبي علي: ٢ / ٤٤٥.

(١٠) مغني اللبيب:٢/ ١٦٥.

الفارسي في أن (حاش) في قراءة أبيّ بن كعب وابن مسعود حرف استثناء[1]. ويعتمد ابن هشام على التنافي بوصفه دليلاً لفظياً، وذلك في ما ورد في حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، والتي منها التخفيف، في الإضافة اللفظية، نحو: (ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر)، أي في كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف إلى معموله، إذ يقول: ((ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف، قولك: (الضاربا زيد، والضاربو زيد)، ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[2]، ولا توصف النكرة بالمعرفة... وقول جرير[3]:

يا ربَّ غابطنا لو كان يَطْلبكمِ .....

ولا تدخل (رب) على المعارف))[4]. فقد استند إلى دليل التنافي وقرائنه اللفظية في موضعين، وذلك في قوله لا يجتمع تعريفان على الاسم؛ أي إنّ الاسم يكتفي بواحد منهما، وأن أحد التعريفين يغني عن الآخر، ويعني بذلك التعريف بـ(ال) الموصولية، والإضافة في كلمة (ضاربا، وضاربو)، ولابد أن نذكر أن الدماميني اعترض على ذلك، فهو عنده منقوض بأي الموصوفة المضافة، نحو: (جاءني أيهم أكرمته)، إذ إن تعريفها على الرأي المشهور بصلتها، باعتبار ما فيها من العهد، وإضافتها معنوية قطعاً، فيفيد التعريف، وبذلك يجتمع عليه تعريفان. ونقل مذهب الرضي في أنه لا يمتنع اجتماع تعريفين إذا اختلفا[5]. ويظهر الموضع الثاني في تعليقه على قول جرير بأن (رب) لا تدخل على المعارف. فهما يتنافيان؛ لأن (رب) تختص بالنكرات، مما يدلّ على أن إضافة (غابط) للضمير في الشاهد، إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً، وإلاّ امتنع دخول (رب) عليه، إذْ لا تدخل على المعارف[6]. وفي الباب نفسه نجده يحتكم إلى التنافي في تعيين نوع (الألف واللام) في (بنات الأوبر) من قول الشاعر[7]:

وَلَقَدْ جنيتُكَ أكمؤاً وَعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بناتِ الأَوْبَرِ

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٢٤٠، والبحر المحيط: ٥/ ٣٩٦.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٩٥.

(٣) ديوان جرير: ٤٧٩. وتتمته: لاقى مباعدة منكم وحرمانا.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٣ — ٦٦٤.

(٥) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: ٢/ ١٩٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٤١.

(٧) البيت مجهول القائل ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٨، والخصائص: ٣/ ٥٨، والمقاصد النحوية: ١/ ٣١٠، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٦٦.

إذ يقول عنه: إنّه ((علم جنس ممنوع من الصّرف، للعلمية والوزن كابن آوى، فالألف واللام فيه زائدة؛ إذْ لا يجتمع تعريف العلميّة وأل))[1]. ولكنه لم يُعيِّن زيادتها في موضع آخر، بناءً على هذا الدليل؛ فقال: ((واختلف في الداخلة على (بنات أوبَرَ)... فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن (ابن أوبر) علم على نوع من الكمأة، ثم جمع على (بنات أوبر)... وقيل: أل فيه للَمْحِ الأصل؛ لأن (أوبر) صفة كحَسَن وحُسَيْن واحمر، وقيل: للتعريف، وإن (ابن أوبر) نكرة كابن لَبون... قاله المبرد، ويرده أنه لم يُسْمَع ابن أوبر إلاّ ممنوع الصرف))[2]. ومثله ما ورد في ردّه قول الجاحظ في بيت الأعشى[3]:

ولستَ بالأكثرِ منْهُمْ حَصَى وإنّما العِزّةُ للكاثر

: ((إنّه يُبْطِلُ قول النحويين (لا تجتمع (أل) و(من) في اسم التفضيل)، فجعل كلاًّ من (أل) و(من) معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدر (أل) زائدة، أو معرِّفة و(من) متعلقة بـ(أكثر)، منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور، على أنها بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي: أنت من بينهم))[4]. أي أنها جارّة لغير المفضول عليه، والممنوع هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول. فقد دفعه التنافي بين (أل) و(من) في اسم التفضيل إلى تخريجه على ما ذكر من أوجه.

سابعاً: العلامة الإعرابية:

حظيت هذه القرينة اللفظية بجانب واضح من اهتمام النحويين، وهي من أدلة التحليل النحوي المهمة. وقد تُشْكِل أحيانا على المعرب معرفة الإعراب اعتماداً عليها؛ لأن الحركة الإعرابية الواحدة قد تشترك فيها وظائف نحوية متعددة[5]. فقد تهدي العلامة الإعرابية المحلل إلى أن الكلمة من المنصوبات، ولكنها لا تحدد تحت أي باب من تلك المنصوبات يمكن تصنيفها، فقد تكون حالاً أو تمييزاً، أو نوعاً من أنواع المفعولات، وعندئذٍ يأتي دور الأدلة والقرائن اللغوية الأخرى، فبعد أن يقود الدليل اللفظي –المتمثل بالعلامة الإعرابية– المعرِب إلى تضييق مجالات الأوجه النحوية وتحديدها في أبواب نحوية محددة، مما يمكنّه من استثناء الوظائف الأخر، ليظهر أثر الأدلة الأخرى في توجيه الإعراب نحو نهايته الدقيقة في مطابقتها لقواعد الصناعة وغرض المتكلم. وقد بدا ذلك واضحاً في بعض

---

(١) تخليص الشواهد: ١٦٩.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٧٦. وينظر: كلام المبرد في: المقتضب: ٤/ ٤٨.

(٣) ديوانه: ٩٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٤. وينظر: رأي الجاحظ والرد عليه في: الخصائص: ١/ ١٨٦–١٨٧، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٩. وقد سبق ذكر هذا النص ولكننا وظفناه لمطلب آخر هنا.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥، والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٧٧.

رسائله، كالمسائل السفرية، التي عالج فيها توجيه النصب في مجموعة من الكلمات المستعملة كثيراً في العربية على ألسنة المتكلمين والكتاب، مثل: (فضلاً، وأيضاً، ولغة واصطلاحاً، وهلم جراً وغيرها). فهذه الألفاظ —كما يرى ابن هشام– جاءت في تراكيب مشكلة، وهي منصوبة جميعاً، ولا خلاف في نصبها[1]. ولكن معرفة حالة النصب غير كافية لإعرابها، لذلك نجده يستعين بأدلة أخرى كالمعنى والقرائن اللفظية التي يتلمسها في النصوص المحللة. ومن ذلك —مثلاً– ما جاء في إعراب (خاسئين) من قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[2]، إذ إن العلامة الإعرابية (الياء) حددت كون الكلمة منصوبة، إمّا على أنها خبر ثان للفعل الناقص (كان)، أو على أنها نعت لـ(قردة). وهنا يظهر أثر الأدلة التي يمكن أن توجّه الإعراب الوجهة السليمة، ليهتدي إلى الإعراب الصحيح وهو أنها خبر ثان لـ(كان)؛ لأنها جمع مذكر سالم فلا تصلح أن يوصف بها غير العاقل، يعني (قردة). أمّا أبو حيان فيقول في إعرابها: ((قردة خاسئين: كلاهما خبر كان والمعنى أنهم يكونون قد جمعوا بين القردة والخسوء، ويجوز أن يكون (خاسئين) صفة لقردة، ويجوز أن يكون حالاً من اسم (كونوا)، ومعنى خاسئين: مبعدين))[3]. ولم يقطع بوجه واحد منها .

وقد نبه ابن هشام على نحو من هذا الأمر، ممّا قد يشتبه على المعرب تحديد إعرابه بدقة، ذلك أن العلامة الإعرابية لا تحدد التحليل النحوي كاملاً، لذلك يقول: ((وممّا يشتبه نحو: (تولّوا) بعد الجازم والناصب، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللّهُ﴾[4]: ماضٍ، وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾[5]، و ﴿فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾[6]: مضارع))[7]، وأصله: تتولوا؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر. إن اعتماد العلامة الإعرابية لا يكشف عن عن إعراب الفعل هنا، لذلك فإن القرائن اللفظية والمعنوية التي أشار إليها ابن هشام تبيّن الوجه الصائب وتحدد الإعراب، وهي هنا قرينة المعنى، من جهة، والجزاء في جواب الشرط الذي يحدد كون الفعلين في الآيتين: الثانية والثالثة مضارعين، وفي الأولى ماضياً[8]. وقد تدفع العلامة الإعرابية باتجاه

---

(١) ينظر: المسائل السِفْرية في النحو، مجلة المورد، المجلد(٩)، العدد(٣)، لسنة ١٩٨٠: ١١٩ —١٢٥.

(٢) سورة البقرة ، من الآية: ٦٥.

(٣) البحر المحيط : ١/ ٣٥٩.

(٤) سورة التوبة، من الآية: ١٢٩.

(٥) سورة هود، من الآية: ٣.

(٦) سورة النور، من الآية: ٥٤.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٨.

(٨) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٧٤.

إيجاد توجيه يتسق مع العلامة ويستقيم مع المعنى، كما في توجيه حالة الرفع في الفعل المضارع (ينطق) من قول الشاعر[1]:

ألم تسـأل الرَّبـع القـواء فينطـق وهـل تخبرنـك اليـوم بيـداء سملـق

فيقول فيه: ((قيل: الفاء تكون للاستئناف.... أي: فهو ينطبق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسّببيّة لنصب، ومثله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2]، بالرفع، أي: فهو يكون يكون حينئذٍ))[3]. وممّا يذكر أن التوجيه على الاستئناف في الآية الكريمة يُنسب إلى سيبويه، وذهب غيره إلى أن (يكون) معطوف على (يقول)، وهو ما خطأه ابن عطية، لأنه يخالف المعنى، لأنه يقتضي أن القول مع التكوين حادث، أي: أن الأمر عنده قد تمَّ، والتكوين حادث، وقد نسق عليه بالفاء، فهو معه، أي يعتقبه، فلا يصح ذلك؛ لأن القديم لا يعتقبه الحادث. ولكن أبا حيان يرى أن ردّ ابن عطية لا يتم إلاّ بأن تحمل الآية على أن ثم قولا وأمراً قديماً، أمّا إذا كان ذلك على جهة المجاز، ومن باب التمثيل، فيجوز فيه أن يعطف على (نقول)[4].

وقد ظهر أثر العلامة الإعرابية، واضحاً، في كتابه: (حلّ الألغاز في النحو)، إذ وجّه فيه مجموعة من الأبيات الشعرية التي تبدو —في ظاهرها– مخالفة لقواعد النحو. فكانت العلامة الإعرابية فيه عنصراً رئيساً ودافعاً مؤثراً في البنى الظاهرية للأبيات، لذلك قال: ((لّما نظرت في علم العربية ووقفت على دقائقه... وجدتها مشتملة على أبيات من الشعر، مصعبة المباني، مغمضة المعاني، قد ألغز قائلها إعرابها... وهي في الظاهر فاسدة قبيحة، وفي الباطن جيدة صحيحة))[5]. ومن تلك الأبيات المشكلة التي يظهر فيها أثر العلامة الإعرابية[6]:

لا تَقْـنَطَنَّ وَكُـنْ بـاللهِ مُحْتسـباً فَبَيْنَمـا أنـتَ ذا يـأسٍ أتـى الفَرجَـا

يكمن الإشكال في المخالفة الظاهرة، المتمثلة في العلامة الإعرابية، في نصب (ذا) وحقه الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ (أنت)، وفي نصب (الفرجا) الذي حقه الرفع فاعلاً لـ(أتى)، كما هو ظاهر البيت. وقد دفعه ذلك لتخريج البيت بأن نصب (ذا) على أنه خبر لـ(كان) مضمرة، وتقديره: فبينما كنت ذا يأس، وأمّا نصب (الفرجا) فأجاب عنه بأنه مفعول لـ(محتسبا)، على تقدير: (لا تقنطن وكن بالله

(١) لجميل بثينة، ديوانه: ١٣٧. والقواء: الخرِب. والسملق: الأرض الجرداء.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١١٧.

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٢٢٢–٢٢٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢٠٢، والبحر المحيط: ١/ ٥٢٧.

(٥) حل الألغاز في النحو: ٢٥ — ٢٨.

(٦) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح، الفارقي: ١٣٦.

محتسبا الفرج)، وفي (أتى) ضمير فاعل، يعود على الفرج[1]. ومن ذلك أيضاً ما جاء في توجيه قول الشاعر[2]:

أكلـــتُ دجاجتـــان وبطتـــان كمـــا رَكِـــبَ المُهلَّـــبُ بغلتـــان

فموطن المخالفة هنا، هو أن ظاهر البيت يقتضي أن يقول: (دجاجتين، وبطتين، وبغلتين)، ممّا دعاه إلى البحث عن تخريج يحفظ للعلامة الإعرابية سلامتها. فيقول: ((أي: دجاج رجل (تان)، وكذلك البواقي))[3]. ومن ثم فإن هذه المسائل تكشف عن أثر العلامة الإعرابية في تحديد الإعراب من جهة، وتظهر ما حفلت به من كثرة في التأويل والتقدير، بل يمكن القول إنها قائمة على النظر إلى العلامة الإعرابية ومحاكمتها والتأويل لها. ومن أمثلة استناده إلى العلامة الإعرابية ما جاء في مناقشة قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[4]، إذ يقول ((فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل (يغفر) بالجزم، كقولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبْ عليه) أي: ليتق الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب، وهو الامتثال))[5].

(١) ينظر: حل الألغاز في النحو: ٥٢ — ٥٦.

(٢) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح: ٣٦٥.

(٣) حل الألغاز في النحو: ٥٧.

(٤) سورة الصف: من الآيتين: ١٠ — ١١. وقد ورد الفعل (يغفر) مجزوماً في الآية١٢ اللاحقة.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٥٢٢.

ثامناً : العلامة اللغوية:

ترشد العلامة اللغوية المُعربَ في التحليل النحوي، لتهديه إلى التمييز بين الفصائل اللغوية والنحوية المختلفة، إذ يمكن النظر إلى هذه التصنيفات على وفق ((مبدأ ذي العلامة، وغير ذي العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحالات الإعراب، وأزمنة الفعل، وهو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَم؛ كالمفرد: ولد وعنصر مُعْلم؛ كالمثنى: ولدان))[1]. إنّ العلامة اللغوية هي((الملامح المميزة التي تلحق الصيغة أو الكلمة أو الجملة، وتؤدي إلى إضافة المعاني اللغوية: الصوتية، والتركيبية، والدلالية))[2]، كما تعمل على تمييز تلك الصيغ أو الكلمات والجمل بسمات فارقة تميز كلَّ صنف من غيره. ومن ذلك ما ذكره في علامات الاسم، قال: ((الاسم : ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه))[3]، ثم يبيّن أن الإسناد، وهو علامة تركيبية، أنفع تلك العلامات، إذ بها تعرف اسمية (ما) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾[5]، بدليل أنها قد أُسند إليها الأخيريّة في الآية الأولى، والنفاد والبقاء في الآية الثانية، ومن ثم، حكم بأنها في الآيتين اسم موصول بمعنى الذي[6]. ومن ذلك ذكره علامة الفعل الماضي، وهي: تاء التأنيث الساكنة، كـ(قامتْ) و(قعدت)، وبذلك يستدل النحويون على أن (عسى) و(ليس)، ليسا حرفين. وعلامة فعل الأمر شيئان، الأول: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً ﴾[7]، أمّا الفعل المضارع فعلامته: أن يقبل دخول (لم)، مثل: (لم يقم ولم يقعد)، وأن يكون مبدوءاً بحرف من أحرف (أنيت)[8]. وقد ظهرت عناية ابن هشام بالعلامات اللغوية في رسالة (القواعد في النحو)، إذ صوّر أثرها في التحليل عن طريق أسلوب (الفنقلة)، قال: ((فإن قال القائل: (قال) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: فعل. فان قيل: بأي دليل؟ فقل: لصلوح (قد) معه. فان قيل: ماض أو

---

(١) نظرية النحو العربي: ٤٠ — ٤١.

(٢) العلامة في النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت: ١١.

(٣) شرح شذور الذهب: ٣٦.

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ١١.

(٥) سورة النحل، من الآية: ٩٦.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٦.

(٧) سورة مريم، من الآية: ٢٦.

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٦.

مستقبل؟ فقل: ماضٍ. فإن قيل: فبأي دليل؟ فقل: لصلوح (قد) معه))[1]. ومثل ذلك حديثه عن الباء، إذ قال ((فإن قيل: اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: حرف. فإن قيل: ما الدليل على أنه حرف؟ فقل: لأنه لا يصلح معه شيء من خواص الأسماء، ولا يصلح معه شيء من خواصّ الأفعال))[2]، ويقول في (مَن) ((فإن قيل: (مَن) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: اسم. فإن قيل: بأي دليل؟ فقل: لكونه مبتدأ))[3]. ويقول في موضع آخر: ((فان قيل: (زيد) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: اسم. فان قيل: ما الدليل بهذا؟ فقل: لأنه يأتي مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً، أو مجروراً على حسب إعرابه))[4]. وهكذا كان ابن هشام يميل إلى ذكر العلامات اللغوية، ما وجد إلى ذلك سبيلاً، لتكون عونا للمعرب على معرفة نوع الكلمة أو تصنيفها مما يمثل مرحلة في طريق تحليلها.

تاسعاً: الرسم:

نقصد به رسم الكلمة في النص المحلّل، فهو من الأدلة التي توجّه الإعراب الوجهة الصحيحة، وتمكّنه من الاهتداء بها إلى الوجه الأقوى أو الأرجح. وقد ربط ابن هشام بين الرسم والتحليل النحوي في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض من جهتها على المعرب، وهي ((أن يحمل المعرب [الكلام] على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله))[5]. لذلك عوّل ابن هشام على الرسم كثيراً في ردّ بعض التوجيهات الخاطئة في هذه الجهة. ومن الأمثلة التي ذكرها مما جاءت مخالفة للرسم، قول بعض النحويين في الآية الكريمة: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[6]، أنّها مكونة من: (إنّ) واسمها، أي: إن القصة، و(ذان): مبتدأ، أي: إن الأصل (إنها ذان لساحران)؛ فإن: حرف توكيد ونصب، و(ها): ضمير القصة اسمها، وذان: مبتدأ، ولساحران: خبر، والجملة خبر (إن)[7]. وقد ردّه ابن هشام بأن هذا التوجيه ((يدفعه رسم (إن) منفصلة، وهذان متصلة))[8]. فقد جاء رسمها في المصحف الإمام منفصلة، وكان يناسب هذا القول أن تكون متصلة في

---

(١) القواعد في النحو في كتاب مقالات هامة لابن هشام: ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٢.

(٣) مقالات هامة لابن هشام: ١٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٦.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٧.

(٦) سورة طه ، من الآية: ٦٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٣١٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٣٠.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٧.

الخط، فضعف هذا من جهة مخالفته خط المصحف[1]. ومثل هذا أيضاً قول الأخفش الذي تابعه فيه العكبري في قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[2]: إن اللام لام الابتداء، وليست لا النافية، والذين مبتدأ، والجملة خبره، قال العكبري: ((قوله: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ في موضعه وجهان، أحدهما: هو جر عطفاً على الذين يعملون السيئات: أي ولا الذين يموتون. والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ، وخبره ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ﴾، واللام لام الابتداء وليست لا النافية))[3]. وقد ردّ ابن هشام الوجه الثاني بالرسم القرآني؛ ذلك أن هذا الوجه ((يدفعه أن الرسم (ولا)، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على: ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾[4]، لا مرفوع بالابتداء... وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد))[5]. واستند إلى الرسم في الردّ على ابن الطراوة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[6]: إن (هم أشد): مبتدأ وخبر، مضافة إلى محذوف، بأن هذا القول يدفعه رسم (أيهم) متصلة، وأن (ايا) إذا لم تضف أعربت باتفاق[7]. وقد دفع، بالرسم أيضاً، ما ذهب إليه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[8]، من أن (هم) الأولى ضمير رفع مؤكد للواو، و(هم) الثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبر له، وقد بيّن أن هذا وهم، والصواب أن (هم) مفعول به في الموضعين؛ بدليل رسم الواو من غير ألف بعدها، كما أن الحديث –في الآية– عن الفعل لا الفاعل؛ إذ إنّ المعنى: أنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار المعنى: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر[9]. وهذا وهذا الوجه الذي رفضه ابن هشام ذكره أبو البركات كأحد وجهين ذكرهما في توجيه الضمير، قال: ((في الهاء والميم في (كالوهم) و(وزنوهم) وجهان؛ أحدهما: أن يكون ضميراً منصوباً لكالوهم [كذا] ووزنوا، وتقديره: كالوا لهم، ووزنوا لهم، فحذفت اللام فاتصل الفعل به والثاني: أن يكون (هم)

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٣١٦.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٦٤.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٨.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٠٢–٤٠٣.

(٦) سورة مريم، من الآية: ٦٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٨.

(٨) سورة المطففين من الآية: ٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٨، والكشاف: ٤/ ٧٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣.

ضميراً مرفوعاً مؤكداً لما في (كالوهم ووزنوا) فعلى الوجهين الأول والثاني (كالوا ووزنوا) بالألف، وعلى الوجه الثاني لا يكتب بالألف، وهو في المصحف مكتوب بغير الألف))[1]. وذكره العكبري أيضاً، إذ قال: ((في (هم) وجهان: أحدهما هو ضمير مفعول متصل، والتقدير: كالوا لهم... والوجه الثاني: إنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل، فعلى هذا يكتبان بالألف))[2]. ولكن أبا حيان لم يرفض هذا الوجه الذي رفضه الزمخشري وابن هشام ووصفاه بأنه متنافر، قال: ((وهم: ضمير رفع تأكيد للضمير المرفوع الذي هو الواو، وقال الزمخشري: ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين، لأن الكلام يخرج إلى نظم فاسد... ولا تنافر فيه بوجه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل))[3].

عاشراً : التنغيم :

يعد التنغيم ((دليلاً على تعيين كثير من وظائف المفردات والعبارات، فالإطار الصَّوتي الخاص للكلمة والجملة والعبارة في سياق النظم يقدم خدمة كبيرة لفهم العلاقات والمعاني التركيبية. وهو يظهر في الكلام المنطوق والمقروء جهراً، ويقوم مقام علامات الترقيم وإعادة النظر في النصّ المكتوب، لاكتشاف الأدلة والقرائن))[4]. ولم تغب مظاهر الأداء الصوتي عن ذهن ابن هشام، إذْ عدّها عنصراً يُسعف المحلل المحلل في تفسير الظاهرة النحويّة[5]. فقد ذكر في الجهة الأولى من جهات الاعتراض على المعرب أنّ بعض النحويين ((سمع شيخاً يُعرب لتلميذه (قيما) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا * قَيِّماً ﴾[6]،صفة لـ(عوجاً) قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟ وترحمّت على من وقف مِن القراء القراء على ألف التنوين في (عوجاً) وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم. وإنما (قيماً): حال؛ أما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيما، وإمّا من الكتاب))[7]. نجد أن ابن هشام نظر إلى طريقة الأداء الصوتي وأثرها في تفسير النص وفهمه بشكل أدق، مما يؤدي إلى تحليله تحليلاً نحوياً صائباً. وقد وقف النحويون عند هذه الآية أيضاً، فقد فسرها الفراء على التقديم والتأخير، قال: ((المعنى: الحمد لله

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٧١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٤.

(٣) البحر المحيط: ٨ / ٦١٤.

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٨٤ –١٨٥.

(٥) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، (بحث) في كتاب : دراسات في اللسانيات العربية: ١٥٣.

(٦) سورة الكهف: من الآيتين: ١ — ٢.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٢.

الذي أنزل على عبده الكتاب قيّما، ولم يجعل له عوجاً))[1]. وتابعه الأخفش في تفسيره على التقديم، قال: ((أنزل على عبده الكتاب قيما، ولم يجعل له عوجاً))[2]. وقال الزجاج: ((إن معناه الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيّما ولم يجعل له عوجاً))[3]. أمّا النحاس فقال: ((زعم الأخفش سعيد والكسائي والفراء وأبو عبيد أنّ في أول هذه السورة تقديماً وتأخيراً، وأن المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً. (قيما) نصب على الحال))[4]. وقال أبو البركات: ((في تقدير هذه الآية وجهان، أحدهما أن تكون الواو في قوله: (ولم يجعل له عوجاً) للعطف على (أنزل) وقيل: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: أنزل الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً. والثاني: أن يكون قوله (عوجاً) حال على تقدير: أنزل الكتاب على عبده غير مجعول له عوج قيماً، وهو أولى من جعله معطوفاً على (أنزل) لما فيه من الفصل بين بعض الصلة وبعض))[5]. أمّا العكبري فذكر فيه وجهين، قال: ((قيّماً: فيه وجهان، أحدهما: هو حال من الكتاب، وهو مؤخر عن وضعه، أي: أنزلوا الكتاب قيماً، قالوا: وفيه ضعف؛ لأنه يلزم منه التفريق بين بعض الصلة وبعض، لأن قوله تعالى (ولم) معطوف على أنزل، وقيل: قيماً: حال، ولم يجعل حالاً أخرى. والوجه الثاني: أن قيّماً منصوب بفعل محذوف تقديره: جعله قيماً، فهو حال أيضاً، وقيل: هو حال أيضاً من الهاء في (ولم يجعل له)، والحال مؤكدة، وقيل: منتقلة))[6]. أمّا أبو حيان فقد جمع آراء العلماء فيه، قال: ((المعنى أنه في غاية الاستقامة لا تناقض ولا اختلاف في معانيه، لا حوشية ولا عي في تراكيبه ومبانيه. و(قيما): تأكيد لإثبات الاستقامة إن كان مدلوله مستقيماً، وهو قول ابن عباس والضحاك... واختلفوا في هذه الجملة المنفية، فزعم الزمخشري أنها معطوفة على (إنزال)، فهي داخلة في الصلة، ورتّب على هذا أن الأحسن في انتصاب (قيماً) أن ينتصب بفعل مضمر ولا يجعل حالاً من (الكتاب) لما يلزم من ذلك الفصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وقدّره: جعله (قيّما). وقال ابن عطية: (قيما): نصب على الحال من الكتاب، فهو بمعنى التقديم مؤخر في اللفظ، أي: أنزل الكتاب قيماً، واعترض بين الحال وذي الحال قوله (ولم يجعل له عوجا)... ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر، تقديره: أنزله أو جعله (قيما)... وقال العسكري: في الآية تقديم وتأخير، كأنه قال: أحمدوا الله على إنزال القرآن

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٣٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٢٤٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢١٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٦٥.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٤٠.

قيماً لا عوج فيه، ومن عادة البلغاء أن يقدموا الأهم... وقال الكرماني: إذا جعلته حالا، وهو الأظهر، فليس فيه تقديم ولا تأخير. والصحيح أنهما حالان من الكتاب: الأولى جملة، والثانية مفرد.... وهذا على مذهب من يجوز وقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف، وكثير من أصحابنا على منع ذلك...وقال صاحب حل العقد: يمكن أن يكون قوله: (قيماً) بدلاً من قوله (ولم يجعل له عوجاً)، أي جعله مستقيماً قيماً.... وقيل (قيما) حال من الهاء المجرورة في (ولم يجعل له) مؤكدة... وحفص يسكت على قوله: (عوجاً) سكتة خفيفة ثم يقول: (قيما) ، وفي بعض مصاحف الصحابة (ولم يجعل له عوجاً لكن جعله قيماً) ويحمل ذلك على تفسير المعنى لا أنها قراءة))[1]. فهذه السكتة الخفيفة في قراءة حفص، إنما الغاية منها دفع التوهّم الذي يكون الوقوع فيه نتيجة عدم الفهم الدقيق لمعنى النص كاملاً، وهو ما يؤدي، تبعاً لذلك إلى تحليل نحوي غير مطابق للغاية من النص. ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قوله: أمّا ((قول بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً﴾[2]: إنَّ الوقف قبل (عليكم)، وإنّ (عليكم) إغراء فحسن، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية، محوج للتأويل))[3]، وموطن الإشكال الذي أشار إليه يكمن في ((أنَّ (ما) من قوله (ما حرّم) موصولة و(أن لا تشركوا): بدل أو خبر مبتدأ محذوف، وكلاهما مشكل؛ لأن المحرم الإشراك، لا عدمه، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على (لا تشركوا) وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرّمة، فيحوج ذلك إلى التأويل بادّعاء أن (لا) زائدة، لا نافية. والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها... والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئاً، أي الزموا ترك الشرك به))[4]. واختيار ابن هشام هذا التوجيه مبني على مدى تقبّل النص الأداء الصوتي غير المخالف للمعنى للمعنى المراد إيصاله. وإذا تتبعنا آراء العلماء في توجيه الآية الكريمة فإن الفراء يقول: ((إن شئت جعلت: (لا تشركوا) نهياً أدخلت عليه (أن). وإن شئت جعلته خبراً و(تشركوا) في موضع نصب؛ كقولك: أمرتك ألاّ تذهب (نصب) إلى زيد، وأنْ لا تذهبْ (جزم).... والجزم في هذه الآية أحبُّ إليَّ))[5]. أمّا الزجاج فيقول: ((ما: في موضع نصب إن شئت بـ(أتل)... وجائز أن تكون (ما) منصوبة بـ(حرم)؛ لأن التلاوة بمنزلة القول، كأنه قال: أي شيء حرّم ربكم عليكم، أهذا أم هذا.... ويكون (ألا تشركوا) منصوبة بمعنى طرح اللام، أي أبين لكم الحرام لئلا تشركوا به شيئاً... ويجوز أن يكون (ألا

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ١٢٠ – ١٢١.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٥١.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٤.

(٤) حاشية الدسوقي : ٣/ ٢٢٣، وينظر: الكشاف: ٢/ ٧٦.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٦٤.

تشركوا) محمولاً على المعنى، فيكون (أتل عليكم ألا تشركوا به شيئاً) فالمعنى: اتل عليكم تحريم الشرك به))[1]. وذكر النحاس ثلاثة أوجه في (ألاّ تشركوا)، هي: النصب على البدلية من (ما) والنصب على معنى كراهة أن تشركوا، والرفع على تقدير مبتدأ، أي: هو أن لا تشركوا[2]. وقال أبو البركات في الآية: ((ما: يجوز أن تكون اسماً موصولاً، وأن تكون استفهامية فإن كانت اسماً موصولاً كانت بمعنى الذي في موضع نصب، لأنها مفعول (اتل)، و(حرم ربكم) صلته، والعائد محذوف، وتقديره: حرمه ربكم، فحذف الهاء العائدة، للتخفيف، ويكون (ألا تشركوا به شيئاً) في موضع نصب على البدل من الهاء أو من (ما). و(لا) زائدة، وتقديره: حرم أن تشركوا. ويجوز أن تكون (ألا تشركوا) في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو ألا تشركوا ولا زيادة في هذا الوجه أيضاً. ويجوز أن تكون (أن) بمعنى (أي)، و(لا) نهي، وتقديره، أي: لا تشركوا، وإن كانت ما استفهامية كانت في موضع نصب بـ(حرم)، وتقديره: أي شيء حرم ربكم. ويجوز أن تقف على قوله: (ربكم)، ثم تبتدئ وتقرا: (عليكم ألا تشركوا)، أي: عليكم ترك الإشراك، فيكون (ألا تشركوا) في موضع نصب على الإغراء بعليكم))[3]. أمّا العكبريّ فذكر في موضع (ألا تشركوا) النصب على أنّه بدل من الهاء المحذوفة أو من (ما) أو على الإغراء، والعامل فيها (عليكم)، والوقف على ما قبل على ، أي: ألزموا ترك الشرك. أمّا الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف قدّره بـ(المتلو): ألاّ تشركوا[4]. أمّا أبو حيان فقد جمع آراء متعددة في توجيه الآية، وذكر من بينها أن يكون قوله (ألا تشركوا) منصوباً بقوله (عليكم) فيكون من باب الإغراء، وقد تمّ الكلام عند قوله (أتل ما حرم ربكم)، بمعنى: التزموا انتفاء الإشراك. ثم عقب عليه بالقول: ((وهذا بعيد لتفكيك الكلام عن ظاهره))[5].

ومن ملامح عنايته بنبر الكلمات وأثره في التحليل النحوي ما ورد من تنبيهه على بعض الألفاظ والتراكيب التي قد تشتبه على المعرب، ويقوم النبر فيها بإزالة اللبس والتوهم، من ذلك –مثلاً– ((أن يبادر [المعرب] في نحو: المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[6]، حكم بأنه

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٤٥ – ٢٤٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٩١.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣١٦–٣١٧.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٦٥.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٣٢٣.

(٦) سورة ص: من الآية: ٤٧.

جمع))[1]. فقد التفت ابن هشام إلى أن نبر الصائت القصير (الفتحة) وتضخيمه عند النطق بالكلمة، يميز نوعها من حيث التثنية والجمع هنا. ولا شك في أنّ لطريقة الإنشاد أثراً في إيصال المعنى المقصود، وفهم ما يقصد إليه الشاعر، ولعل من أهم معالم فن الإنشاد إدراك مواطن الوقف والابتداء، ذلك أن أثره يظهر في توضيح مفاصل الكلام، وحدود الجمل وترابط الأفكار، وهذا ما يلمسه الدارس عند ابن هشام في كلامه على المناظرة التي وقعت بين اليزيدي والكسائي بحضرة الرشيد حول قول الشاعر[2]:

لا يكـــــونُ العِـــــيرُ مُهْـــــراً لا يكـــــون المُهْـــــرُ مُهْـــــرُ

إذْ ينقل لنا قول ((اليزيدي للكسائي: انظر هذا الشعر، هل فيه عيب؟ قال الكسائي: نعم، قد لحن الشاعر، فإنه لابدّ أن ينصب المهر؛ لأنه خبر لـ(كان)، فقال اليزيدي: أخطأت فان الشعر صحيح... إنما هو: (لا يكونُ العِيرُ مُهْراً)، ثم ابتدأ بقوله: (المهر مهرُ)، فيكون الكلام قد تم عند قولي: لا يكون، وابتدأ الكلام بعده))[3]. إن الذي عدّه الكسائي لحناً في البيت، هو، في حقيقته، إنما نتج عن عدم التزام المناظِر أو المُمْتَحِن، وهو اليزيدي، باسلوب القراءة السليمة والدقيقة، فهو –كما يبدو من سياق القصة– لم يقف عند قوله (لا يكون) الثانية، مما أدّى بالكسائي إلى تلحين الشاعر، وهذا مبني كما وضّحه ابن هشام حاكياً كلام اليزيدي على اسلوب (الوقف والابتداء)، مما يبرهن على أهمية الأداء الصوتي عامة والوقف خاصة، وعلى اهتمام ابن هشام بإيضاح أثره في حل الألغاز النحوية.

ومن ذلك ما فسّر به قول الشاعر[4]:

وأنـــــتم معشـــــرٍ لئـــــام نلقـــــى لـــــديكم أذى وبـــــؤس

فظاهر البيت يقتضي أن يكون (معشرٌ) و(بؤسا). وأجاب ابن هشام عن هذا بالقول: ((وجوابه: إن قوله (معشر) أي: معْ شرٍ، ولكنه خفف لاستقامة الوزن، فهو إذن مجرور بـ(مع)....وبؤس... مخفوض بالعطف على شر المضاف إليه الظرف))[5]. فقد اجتمع في تحليل هذا البيت الأداء الصوتي من من جهة، وطريقة الرسم الكتابي للكلمة من جهة ثانية، ويلاحظ عليه التكلف وقصد الإشكال والإلغاز. فقد قصد ناظم هذا البيت الإلغاز فيه لغاية الامتحان والمنافسة.

أحد عشر : الاستبدال :

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٠.

(٢) من الأبيات المشكلة الإعراب، ينظر: مجالس العلماء: ٢٥٥، مجلس (١٢٠).

(٣) حل الألغاز في النحو: ٦٢ — ٦٤ ، وينظر مجالس العلماء: ٢٥٥–٢٥٦، مجلس : ١٢٠.

(٤) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح : ٢٣٢.

(٥) حل الألغاز في النحو: ٩٤ — ٩٥.

نعني به تغيير الكلمة المراد إعرابها بكلمة أخرى، قد تكون مرادفة لها من حيث ما تؤديه من عمل نحوي، أو وظيفة نحويّة، أو معنى نحوي وسياقي؛ فإن أدت الكلمة البديلة العمل أو المعنى نفسه، فهي، حينئذ، تأخذ مالها من حكم إعرابيّ. وقد ذكر الدكتور نهاد الموسى أن هذا الاستبدال يعد مقياساً آلياً موضوعياً، عوّل عليه أصحاب منهج التوزيع في التحليل النحويّ، وتتمثّل طريقتهم في ((استبدال وحدة لغوية بأخرى، في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام))[1]. وقد استند ابن هشام إلى هذا الدليل في حديثه عن (حتى) التي بمنزلة الواو، والتي من شروطها أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً، وأن يكون بعضاً من جمع، أو جزءاً من كلّ، وقد ضبط لنا ذلك بضابط استبدالي — إن جاز التعبير—، قال: ((والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع؛ ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما))[2]. أي إن شرط هذا النوع من أنواع (حتى) يمكن تعيينه عن طريق صحة استبدال الاستثناء المتصل بها، مثل: (أكلت السمكة حتى رأسها)، في حين لا يصح القول: (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)؛ لأنه لا يصح وقوع الاستثناء فيه، فلا تقول: (ضربت الرجلين إلاّ أفضلهما)؛ لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل (إلاّ) شاملاً لما بعدها، ظهوراً لا نصاً[3]. ومن ذلك ما ورد في كلامه على ما زاده الأخفش من أن (على) تكون اسماً عندما يأتي مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[4]، لأنّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل في غير باب (ظن، وفقد، وعدم) فلا يقال: (ضربتني) ولا (فرحت بي). وقد ردّه ابن هشام قائلاً: ((فيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلول (فوق) محلها، ولأنها لزمت اسميتها لمّا ذُكر، لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[5]، و﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[6]،...))[7]. فقد استدل على عدم اسمية (على) هنا، عن طريق الاستدلال بعدم قبولها حلول (فوق) محلّها. وقد ردّ على الأخفش قوله بزيادة معنى لـ(عن) وهو استعمالها اسماً، ذلك

(١) نظرية النحو العربي: ٣٢. وينظر: في بناء الجملة العربية: ١٥.

(٢) مغني اللبيب: ١ / ١٧١.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٣٤٦.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٦) سورة القصص، من الآية: ٣٢.

(٧) مغني اللبيب: ١/ ١٩٤.

عندما يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد أيضاً، كما في (على)، ومثل ذلك عنده قول امرئ القيس[1]:

ودع عنك نهباً صيح في حجراتِهِ ولكن حديثاً ما حديث الرواحلِ؟

وهو ما لم يجزه ابن هشام محتجاً بالقول: ((مما يدل على أنها ليست، هنا، اسماً أنه لا يصحّ حلول الجانب محلها))[2]. وقد جعل الاستبدال دليلاً في معرفة الفاعل من المفعول، إذ يقول: ((وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً. وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه؛ فإن صحت المسألة، بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلاّ فهي فاسدة؛ فلا يجوز: (أعجب زيد ما أكره عمرو) إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: (أعجبتُ الثّوبَ) ويجوز النصب، لأنه يجوز (أعجبني الثوبُ) فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز، لأنه يجوز (أعجبت النساء) وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً))[3]. فقد اعتمد ابن هشام في تحليل هذا التركيب على دليل الاستبدال في محاكمة التركيب والتحقق من صدق التحليل، كما في التركيب الذي يكون فيه أحدهما اسماً ناقصاً، وهو ما لا يتم إلاّ بصلة أو صفة، والآخر تاماً، وهو ما كان لمن يعقل، كما في المثال، مما وصفه بالمشتبه، أي الذي يدخله الالتباس وعدم الوضوح عند الإعراب، فعندئذ على المعرب أن يلجأ إلى الاستبدال كما قرر ابن هشام آنفاً.

---

(١) ديوانه: ٩٤.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٠٠.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٥٩٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٣.

الأدلة التركيبية في التحليل النحوي

ويمكننا أن نحدد هذه الأدلة على النحو الآتي:

أولاً : ضوابط تركيبية تتعلق بالعمل النحوي :

وظف ابن هشام العامل النحوي في الاستدلال على التحليل الإعرابي ، ويبدو ذلك في استثمار خصائص العامل من حيث القوة والضعف، أو من حيث اقتضاء العامل لمعموله وتطلبه إياه، أو اكتفائه عنه، وهذه الصفات إنما تظهر في سياق التركيب الناجز، في النص المكتمل، وليس مفرداً خارجه. ومن ذلك ما جاء في مناقشة آراء النحويين في إعراب (أعمالاً) من قوله تعالى﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[1]، إذ يعربها بعضهم مفعولاً به، وقد ((ردّه ابن خروف بأن خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح، ووافقه الصفّار مستدلاً بقوله تعالى﴿ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾[2]، إذا لم يرد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر متعد، ففي التنزيل: ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾[3]، و﴿ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾[4]، وأمّا خاسرة فكأنه على النسب، أي ذات خُسْر، وربح أيضاً يتعدى فيقال: ربح ديناراً، وقال سيبويه: أعمالاً مشبه بالمفعول به، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلاّ بشرط، والصواب أنه تمييز))[5]. لقد تتبع ابن هشام آراء النحويين وفنّدها مستنداً إلى معرفته بطبيعة مفردات الكلام وأجزائه، وخصائص كل كلمة من حيث العمل النحوي، ممّا قاده إلى التحليل النحوي الصحيح، وذلك كالآتي:

أ. رد الرأي القائل بأن أعمالاً مفعول به، بما أورده ابن خروف وابن الصفار، بحجة أن الفعل (خسر) الذي اشتق منه اسم التفضيل (الأخسرين) لا يتعدّى، فالوصف مثله لا يتعدى أيضاً.

ب. بيّن أن النحويين الذين ذكر آراءهم ثلاثتهم ساهون، ذلك أن الأول غفل عن أن اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به، وإن ابن خروف وابن الصفار قد عدّا (خسر) لازماً، وهو متعد في الحقيقة[6]. فهم قد غفلوا عن خصائص مهمة يعتمد عليها المحلل في الوصول إلى الإعراب الدقيق، تنبع من التحديد الصائب لـ(نشاط) العامل: (الأخسرين) من عدم نشاطه، أي لزومه.

---

(١) سورة الكهف ، من الآية ١٠٣.

(٢) سورة النازعات، من الآية: ١١.

(٣) سورة الأنعام، من الآية : ٢٠.

(٤) سورة الحج ، من الآية : ١١.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٦. وهو ما ذهب إليه الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٥٦.

(٦) ينظر: لسان العرب (خسر) : ٤/ ٢٣٨ .

ت. ردّ ما ذهب إليه سيبويه من أنه شبه بالمفعول به، بأن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل إلاّ بشروط معينة[1].

ث. توصّل –بعد هذا النقاش القائم على الاستدلال بقوة العامل من جهة، وبخصائص اسم التفضيل من حيث عمله، وطلبه للتمييز، وليس لمفعول به أو لما يشبه المفعول به – إلى أن (أعمالاً) تمييز نسبة من الضمير المستتر في (الأخسرين)[2].

وقد أفاد ابن هشام من ذلك في تناوله نوع اللام في قولك (سقياً لك)، قال: ((قول بعضهم في (سقيا لك): إن اللام متعلقة بسقياً، ولو كان كذا لقيل: سقياً إياك، فإن سقى يتعدى بنفسه، فإن قيل: اللام للتقوية مثل: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[3]، فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[4]؛ كون (الذين) نصباً على الاشتغال؛ لأن لهم ليس متعلقاً بالمصدر))[5]. فاللام في هذا التركيب ليست للتعدية أصلاً؛ لأن الفعل (سقى) يتعدى بنفسه، لذلك لا يجوز القول إنها تتعلق بسقياً، كما أنها ليست للتقوية أيضاً، لأنها لا تفارق هذا الموضع، في حين أن لام التقوية غير لازمة، ويمكن الاستغناء عنها، لذلك فهي لا تتعلق بـ(سقيا)، وإنما تتعلق بمحذوف تقديره: إرادتي لك هذا[6]. ومن ذلك ما ورد في إعراب كلمة (ناطقاً) في قول الشاعر[7]:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجدّعُ

فيقول: ((ويصح الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً في الحال، أو كان بعض المضاف إليه، وكلاهما موجود هنا، فإن في (أفعل) أحرف الفعل، وهو أبداً بعض ما يضاف إليه، وكان حقه أن يقول: ناطقة أو ناطقات..... [و] لا يقال: أجعله حالاً من (أبغض)، للتخلص من مجيء الحال من المضاف إليه، ومن إنابة المفرد عن الجمع؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال))[8].

وقد أفاد من خصائص العامل والمعنى معاً، كما في تحليله قول النمر بن تولب[9]:

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٢، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٨–١٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٥٠ – ٤٦٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٩٧، إذ أعربه تمييزاً.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٩١ .

(٤) سورة محمد، من الآية: ٨.

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٧٠٤ .

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢١٠ .

(٧) البيت لذي الخرق الطهوي، في: نوادر أبي زيد: ٦٧، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٦٢، وخزانة الأدب: ٣٤/١.

(٨) تخليص الشواهد: ١٥٧. وفي المطبوع : أجمله مكان اجعله، وهو خطأ مطبعي.

(٩) ينظر: شعره في: شعراء إسلاميون: ٣٤٧، برواية الرفع، والكتاب: ١ / ٨٦، وتخليص الشواهد: ١٩٣، والمقاصد النحوية: ١: ٣٧٦.

فيـــــوم علينـــــا ويـــــوم لنـــــا ويـــــوم نُســـــاءُ ويـــــوم نُسَـــــرُّ

إذ بيّن أن من غير الجائز نصب اليومين الأولين لعدم وجود العامل الطالب للنصب، كما لا يحسن نصب اليومين الأخيرين، لذلك ضعّف ما رواه ابن الأعرابي من نصبهما، مستنداً إلى المعنى لأن الكلام في تقسيم الأيام وليس في تقسيم الأحوال والأفعال، وإن كان كل من المعنيين لازماً عن الآخر، ولكن انتظام الكلام تطلّب ذلك[1]. وغير ذلك من المواضع.

ثانياً : ضوابط تتعلق بطول الجملة والفصل بين أجزائها

أكد النحويون –في أثناء دراستهم العامل والمعمول في كلّ باب من أبواب النحو– أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو ما يعني أن من غير الجائز الفصل بين أركان الجملة وعناصرها بلفظ غير داخل في حدود تأثير هذا العامل، لأنه ليس معمولاً له. وقد حدد النحويون المواضع النحوية التي لا يجوز الفصل فيها بأجنبي[2]، فلا يجوز الفصل بين حرف الجزم وفعله بلفظ أجنبي ليس معمولاً للفعل، كما لا يفصل بين الفعل ومعموله بما لم يعمل الفعل فيه، ولا بين الاسم الموصول وصلته[3].

إن هذه القوانين التي ذكرها النحويّون ترسم للمتكلم طريقة بناء الجملة بصورة سليمة وصحيحة، ومن ثمّ، تكوّن جملة غير مخالفة لما استعمله العرب في فصيح كلامهم. ولا شك في أن هذا مظهر من مظاهر المنهج الوصفي عند النحويين العرب، على الرغم من انطلاقه من فكرة العامل وعلاقته بالمعمول، ومن النظر إلى مدى استمرار التأثير النحوي وفاعليته بعد دخول فاصل أجنبي في التركيب؛ ذلك أن المحصلة النهائية لهذا التقنين والتقعيد يتمثل في الوصول إلى تركيب لغويّ مستقيم نحوياً.

إنّ هذه القواعد التركيبيّة الوصفية توفّر –عند النظر إليها من جهة المحلل لا المتكلم– دليلاً مهماً يسهم في بلورة رؤية منهجية متكاملة للعلاقات التي تربط الكلمات في النصّ، ومن ثمّ، تقود المحلل نحو تحديد الوجه الإعرابي الصائب.

وقد التفت ابن هشام إلى هذه الخصيصة التركيبية، ووظفها في عملية التحليل النحوي، وهذا ما نلمسه في الأمثلة التي ناقشها في جهة صحة الصناعة عند الإعراب، وبيّن مواطن غفلة بعض العلماء عن هذه القواعد، مما أوقعهم في أوهام في الإعراب والتوجيه. ومما ذكره في هذا المجال قول بعض

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٩٧، وتخليص الشواهد: ١٩٣– ١٩٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢٣٧–٢٤٦، والخصائص: ٢/ ٣٩٢ – ٤١٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦ مسألة ٨٥.

النحويين: إن (إذ) من قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[1]، ظرف للمقت الأول والثاني، وكلا الوجهين ممنوع، إذ لا يجوز تعليقه بالثاني لفساد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم وقت دعائهم للإسلام، وإنما يمقتونها عند دخولهم النار[2]. أمّا تعلق (إذ) بلفظ (المقت) الأول، وهو ما ذهب إليه الزمخشري[3]، وهو الذي يهمنا هنا، فقد ردّه ابن هشام مستدلاً بالصناعة النحوية، قال: ((وأمّا امتناع تعليقه بالأول —وهو رأي جماعة منهم الزمخشري– فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي... ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[4]، بالرجع من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[5]، وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[6]، فإن في الأولى الفصل بخبر (إن) وهو (لقادر)، وفي الثانية الفصل بمعمول (كتب)، وهو (كما كتب).... والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مقتكم إذ تدعون، وصوموا أيامًا، ويرجعه يوم تبلى السرائر))[7]. وابن هشام في هذا يتابع الأنباري إذ يقول: ((إذ: ظرف زمان، والعامل فيه لا يخلو إما أن يكون (لمقت الله)، أو (مقتكم)، أو (تدعون)، أو فعل مقدر؛ بطل أن يقال: يعمل فيه (لمقت الله) لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (إذ)، وليس بداخل في صلته، فلو أعملته في (إذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ، وهو أجنبي، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي لا يجوز، ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه، وقد قدمنا نظائره. وبطل أن يعمل فيه (مقتكم)؛ لأنهم مقتوا أنفسهم في النار، وقد دعوا إلى الإيمان في الدنيا. وبطل أن يعمل فيه (تدعون)؛ لأن (إذ) قد أضيفت إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يعمل فيه فعل مقدر، وتقديره: مقتكم إذ تدعون، أي: حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم، وقيل: تقدير: اذكروا إذ تدعون))[8]. ومما يذكر أن النحاس أجاز تعلق، (أيام) بـ(صياماً)، قال: ((قال الأخفش: أياماً

---

(١) سورة غافر، الآية : ١٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٩، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٣ / ١٤٩.

(٤) سورة الطارق ، الآية : ٩ .

(٥) سورة الطارق ، الآية : ٨ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية ١٨٣ — ١٨٤.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٩ — ٧٠٠.

(٨) البيان في غريب الإعراب القرآن: ٢/ ٦٤٤.

نصب بالصيام أي كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات، وقال الفراء[1]: هي نصب بكُتب لأن فعل ما لم يسمّ فاعله إذا رفعتَ بعده اسماً نصبت الآخر. وفي الآية شيء لطيف غامض من النحو، يقال: لا يجيز النحويون: هذا صارفٌ ظريف زيداً، وكيف يجوز أن تنصب (أياماً) إذا كانت الكاف نعتاً للصيام؟ فالجواب أنك إذا جعلت (أياماً) مفعولة لم يجز هذا، وإن جعلتها ظرفاً جاز؛ لأن الظروف تعمل فيها المعاني))[2].

فقد احتكم ابن هشام إلى هذه القاعدة الصناعية، التي تنص على أنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لتفنيد الآراء النحوية السابقة، ومن ثمَّ، خرج برأي نحوي وتوجيه إعرابي يتفق مع المعنى في كل آية، ولا يخالف ما قرره النحويون من أحكام صناعية. ومن ذلك ما عللّ به قول النحويين في بيت الشماخ[3]:

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي عداة أمره وهو ضامز

: إن الباء متعلقة بـ(قضاءه) وليس بـ(وقوف) ولا بـ(ينتظرن)، بأن ذلك ((لئلا يفصل بين (قضاءه) و(أمره) بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لـ(قضى) محذوفاً لوجود ما يعمل))[4]. ومن ذلك أيضاً ما ورد في كلامه على قول النحويين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[5]، ((إن الظرف كان صفة لـ(أمة) ثم قدّم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به؟ ومثله قول أبي حيان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[6]: إن (أشدّ) حال، كان في الأصل صفة لـ(ذكر)))[7]. وعلى هذا التقدير الذي ذكره ابن هشام يلزم الفصل بين حرف العطف والمعطوف؛ لأن قوله تعالى (مسلمة لك) عطف على (مسلمين لك)، وقوله (أمة) عطف على الضمير (نا) من قوله (اجعلنا)، وأصل الكلام على ذلك: واجعل أمة مسلمة من ذريتنا، وفيه تقدير آخر أولى من هذا التقدير، وهو أن يجعل قوله (ومن ذريتنا)

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١١٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢٣٥.

(٣) ديوانه : ١٧٧، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٩٥.

(٤) مغني اللبيب : ٢/ ٦٩٩، وينظر رأي ابن الشجري في أماليه: ١ / ٢٩٦، مجلس (٢٩) .

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٢٨ .

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٠.قال أبو حيان: ((قد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أن يكون (أشد) منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله (ذكراً) لو تأخر، فلما تقدم انتصب الحال)) البحر المحيط: ٢/ ١٧٠.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٢.

متعلقان بمحذوف، أي: واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك. وقد ذكر الدسوقي أن أبا حيان لا يلزمه ما اعترض به ابن هشام؛ لأنه يعد الحال شبيهة بالظرف والمفعول فيه، فيكون الفصل جائزاً عنده[1]. ولابد أن نذكر أن الزجاج جعل (أشد) في موضع خفض، ولكنه لا ينصرف لأنه على وزن أفعل، وهو صفة لـ(ذكرا) أو يمكن أن يكون نصباً على واذكروه أشد ذكراً[2]، وهو ما ذهب النحاس إليه، قال: ((أشد: في موضع خفض عطفاً على ذكركم، والمعنى أو كأشدّ ذكرا، ولم ينصرف؛ لأنه صفة. ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى أو أذكروه أشدّ ذكرا))[3]. وعلى أية حال، فإن ابن هشام استند في تحليله إلى شروط الصناعة النحوية، المتمثلة، هنا، بأن الفصل بغير الظرف بين العاطف والمعطوف غير جائز، مؤيداً ذلك بأن نحوياً مثل أبي علي الفارسي لا يجيز الفصل بينهما، حتى إذا كان الفاصل ظرفاً.

ثالثاً: ضوابط تتعلق بالعلاقات التركيبية

ونقصد بها العلاقات النحوية التي تربط التراكيب اللغوية، وهي ((الصلات التركيبية التي تتحقق في التعبير، نحو: الإسناد والشرط، والإضافة والتبعية... والوصل والاستئناف... والاقتضاء والترتب، والتأثير والتأثر))[4]. وقد حصر الدكتور تمام حسان هذه العلاقات في علاقة: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية والمخالفة، وسمّاها بالعلاقات السياقية[5]. وقد انتهى الدكتور مصطفى حميدة بعلاقات الارتباط في الجملة العربية إلى إحدى عشرة علاقة، هي علاقة: الإسناد، والتعدية، والإضافة، والملابسة، والظرفية، والتحديد، والسببية، والتمييز، والوصفية، والإبدال والتأكيد[6]. وفي خاتمة الأمر فإن هذه ((العلاقات وأمثالها هي ما يتوخاها المتكلم، ويحرص على أن يعبّر من خلالها عن المعاني والأفكار المجردة، لتتحول إلى معان نحوية تصل إلى المتلقي فيدرك من هذه المعاني النحوية الكامنة في هذه العلاقات المعاني والأفكار المجردة التي أراد المتكلم توصيلها إليه))[7].

وقد نبّه ابن هشام على أهمية ترابط العلاقات النحوية في التركيب المراد إعرابه، وبيّن أن على المعرب أن يعنى بما في النص من علامات إعرابية، وأن يحترز عندما يعرب ((شيئاً طالباً لشيء،

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢٤٨.

(٤) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٦٦.

(٥) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٨٩ — ٢٠٤.

(٦) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٦١–١٨٩.

(٧) الجملة العربية، (د. عبادة) : ٦.

ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم))[1]. ومن أمثلة ذلك ما سأل به الطلبة، وهو قولهم: (أحق ما سأل العبد مولاه)، إذ أعربوا (مولاه) مفعولاً به، فيبقى عند ذلك المبتدأ بلا خبر، وكان عليهم أن يعربوها خبراً، أمّا المفعول فهو العائد المحذوف، أي سأله[2].

ومن ذلك ما ورد في أثناء تناوله قولهم[3]:

((إن مصـــــابك المـــــولى قبـــــيح)) .....

الذي ((يذهب الوهم فيه إلى أن (المولى) خبر، بناء على أن (المصاب) اسم مفعول، وإنما هو مفعول، و(المصاب) مصدر بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده))[4]. في هذا التحليل نجد ابن هشام قد ربط بين دقة النظرية وصدق التطبيق، موضحاً أهمية العلاقات التركيبية —التي هي هنا علاقة الإسناد— في توجيه الإعراب الوجهة الصحيحة. ففي المثال الأول يحدّد المعرب المبتدأ في العبارة، ولكنه لا يصل إلى الخبر؛ لأنه يعرب (مولاه) مفعولاً به، غير أن علاقة الإسناد توفر دليلاً مهماً للمعرب؛ ذلك أنها تتكوّن من مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهذا يمكِّن، المحلل من إعادة صياغة الإعراب بصورة صحيحة. أمّا في المثال الثاني فالأمر فيه على العكس من ذلك، ذلك أن المعرب حدد أركان علاقة الإسناد معتمداً على فهم المعنى بشكل جزئي، ولكن مجيء الخبر بعد ذلك يعين عناصر الجملة (المبتدأ والخبر) بدقة.

ويُعدّ معنى الجزاء الذي يشتمل عليه أسلوب الشّرط من العلاقات النحوية المهمة، التي يستطيع المعرب الاستدلال بها في التحليل النحوي، وقد صوّر ابن هشام العلاقة المعنوية بين فعل الشرط وجوابه تصويراً لغوياً، قال: ((إن الفعل الثاني يُسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه))[5]. ومن أمثلة ذلك ما نقله عن سؤال بعضهم له عن قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ

---

(١) مغني اللبيب :٢/ ٨٨١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٨٢. وحاشية الدسوقي: ٣ / ٥٢٠.

(٣) أهمله السيوطي، في حين ذكره المحققان على أنه بيت شعري ، وأورداه في الشواهد، ولكن محقق حاشية الدسوقي أورده أورده كمثال تعليمي، وهو ما أميل إليه.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٢.

(٥) شرح شذور الذهب: ٣٥٦.

فَلأنفُسِكُمْ ﴾[1]، ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ٱبتِغَاء وَجْهِ اللّهِ ﴾[2]. و﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[3]: لم جاء الفعل (تنفقوا) في الآية الأولى والثالثة بغير نون، في حين ورد في الآية الثانية(تنفقون) بالنون؟

وقد أجاب ابن هشام عن هذا السؤال بأن ((ما الأولى والثالثة شرطيتان، فجزمتا الفعل. وما الثانية نافية، فالفعل بعدها مرفوع، يدلك على ذلك مجيء الفاء بعد الأولى، وجزم الفعل بعد الثالثة، ومجيء الإيجاب بـ(إلاّ) بعد الثانية))[4]. فقد وضح علة حذف النون في الفعلين الواردين في الآيتين الأولى والثالثة بأنهما مجزومان بـ(ما) الشرطية، وأيد ذلك بدليل تركيبي ينطلق من معنى الترتب السببي والترابط الجزائي بين عناصر جملة الشرط، متمثلاً في مجيء الفاء الرابطة لجواب الشرط في الآية الأولى، وظهور الأثر الإعرابي الناتج عن تركيب الشرط، وهو جزم فعل جواب الشرط في الآية الثالثة. في حين أن الآية الثانية افتقرت إلى قرائن علاقة الشرط مما يعيّن أن (ما) فيها ليست للشرط، بدليل مجيء الإيجاب بعد (إلا) فيها أيضاً. وهي شرطية عند الأنباري أيضاً، قال: ((ما: شرطية في موضع نصب بـ(تنفقوا) و(تنفقوا) جملة فعلية في موضع جزم بـ(ما)))[5].

ومن ذلك أيضاً ما ورد في مناقشة إفادة (أمّا) معنى الشرط ((بدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾[6] الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولّما لم يصح ذلك، وقد امتنع كونها للعطف، تعيّن أنها فاء الجزاء))[7].

وقد استدلّ على أن جواب الشرط في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[8]: محذوف تقديره: عمدوا إلى الحجج الباطلة، وليس كما حدده أبو حيان بأنه جاء مقروناً مقروناً بما النافية، فهذا ليس جواب الشرط، وإلاّ لاقترن بالفاء[9]، كما هو شأن جواب الشرط المقرون بنافٍ غير (لا) و(لم).

---

(١) سورة البقرة، من الآية : ٢٧٢ .

(٢) سورة البقرة، من الآية : ٢٧٢ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٧٢ .

(٤) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص ١٥٣، وثلاث رسائل في النحو: ٥٠.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٦٧ .

(٦) سورة البقرة، من الآية : ٢٦.

(٧) مغني اللبيب: ١/ ٨٠.

(٨) سورة الجاثية، من الآية : ٢٥.

(٩) ينظر: مغني اللبيب : ١/ ١٣٣. وشرح شذور الذهب: ٣٥٧.

وعلاقة التخصيص من العلاقات التركيبية الواسعة في الجملة العربية، وتشمل وظائف نحوية كثيرة، مثل: المفعولات الخمسة والحال والتمييز، وتتمثل هذه العلاقة في أن ((كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم معنى الإسناد الذي في الجملة وتخصيص له))[1]. ويذكر الدكتور فخر الدين قباوة علاقة نحوية أخرى أطلق عليها اسم (الاقتضاء)، وهي علاقة واسعة تقترب في كثير من الجوانب من مضمون (التخصيص)، وهو يعني عنده ((طلب الكلمة ما يتمم معناها في النظم ... ويتضمّن جمهور الوظائف النحوية المعروفة، كالتعدية والتعليل والظرفية والمعية، والتوكيد والتبيين والملابسة والتفسير والتضمين، والإخراج والحصر والتحقيق ...))[2]. وتمثل هذه العلاقة دليلاً تركيبياً و معنوياً يخدم المحلل في تحديد إعراب كثير من الوظائف النحوية التي يشتمل عليها التخصيص أو الاقتضاء. وقد ورد ذكر المقتضي عند ابن هشام في إعراب قولهم: (الإعراب لغة واصطلاحاً) فيقول: ((اعلم أنهما في كل تركيب منصوبان على الحال، ولكن لابد من تقدير مضاف في الكلام... على تقدير: موضوع الإعراب لغة كذا، وموضوعه اصطلاحاً كذا. وأمّا ما يتبادر إلى الأذهان من أنهما منصوبان بنزع الخافض فغير صحيح، وإن قاله بعض النحاة، لأن نزع الخافض غير مقيس... ولأن إسقاط الخافض لا يقتضي النصب، بل المقتضي له إنما هو العامل الذي يتعلق به الجارُّ .... فإذا لم يكن في الكلام فعلٌ ولا شبهه لم يجز النصب عند حذف الجار لعدم المقتضي))[3].

ومن ملامح التخصيص ما نلمسه في مبحث الفرق بين الحال والتمييز، إذ وضّح أن الحال تؤدي معنى التخصيص لأنها قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾[4]، كما أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات، وهي من مظاهر التخصيص الذي تفيده المنصوبات[5].

وقد يرد في العبارة لفظ مرفوع أو منصوب أو مجرور، وليس معه عامل يقتضي ذلك العمل، ممّا يستلزم من المعرب تحديد صاحب العمل والمؤثر فيه، والطالب لهذا المعمول. وقد عُني ابن هشام في مسائله النحوية بإيضاح أمثلة ذلك، ومنه ما جاء في قوله: ((علامَ انتصب (الحقان) في قوله تعالى: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[6]؟)) ويجيب عن ذلك بأن ((الحق الأول منصوب بنزع باء القسم، والحق الثاني

---

(١) القرائن النحوية واطراح العامل (بحث): مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد (١١)، الجزء (١)، ص٤٢.

(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: ١٧٥.

(٣) ثلاث رسائل في النحو: ٣١ — ٣٢.

(٤) سورة الإسراء، من الآية : ٣٧ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٠١.

(٦) سورة ص ، من الآية ٨٤.

منصوب بالفعل الذي بعده، و(لأملانّ) جواب القسم، والجملة بينهما معترضة لتقوية معنى الكلام، والتقدير: أقسم بالحق لأملان جهنم، وأقول الحق))[1]. فقد اعتمد في هذه المسألة على البحث عن علة النصب، وتطلب من أجل تحليلها نحوياً العامل فيه. وقد ذكر الزجاج ذلك قال: ((وقرئت... بنصبهما جميعاً... ومن نصب فعلى معنى فالحقَّ أقول والحق لأملانّ جهنم حقاً))[2]. وفي إعراب القرآن أن الحق الأول منصوب ((على الإغراء أي فاتبعوا الحق واستمعوا الحق. وقيل بمعنى أحقُ أي أفعَلَهُ، وأجاز الفراء وأبو عبيد أن يكون الحق منصوباً بمعنى حقّاً))[3]. وأورد الزمخشري أنه قد ((قرئ: الحَقَّ والحقَّ، منصوبين على أن الأول مقسم به... وجوابه (لأملان)، والحق أقول: اعترض بين المقسم به والمقسم عليه، ومعناه: ولا أقول إلا الحق))[4].

وتصب علاقة الاقتضاء في المضمار نفسه، من ذلك ما ورد في قوله: ((علام انتصب (عيناً) من قوله تعالى ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾))[5]، ثم يجيب بأنه انتصب ((إمّا على البدل من ﴿كَافُوراً﴾[6]، أو من ﴿كَأْسٍ﴾[7] ، على الموضع أو بتقدير فعل، أي: يشربون عيناً. وعلى الأول لابد من تقدير مضاف، أي: ماء عين ... وجوّز بعضهم وجهاً رابعاً، وهو أن يكون حالاً من الضمير المضاف إليه المزاج، وفيه بعدُ))[8]. وقد ذكر الزجاج أن ((عيناً: جائز أن يكون من صفة الكأس، والأجود أن يكون المعنى: من عين))[9]. ويقول النحاس: ((في نصبها غير وجه، وإني سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: نظرت في نصبها فلم يصح لي فيه إلاّ أنها منصوبة بمعنى أعني، وكذا الثانية فهذا وجه، ووجه ثان أن يكون بمعنى الحال من المضمر في مزاجها، ووجه رابع يكون مفعولاً بها، والتقدير يشربون عيناً يشرب بها عباد الله...))[10].

ومن صور الاقتضاء ما نجده عنده من التفات إلى العامل في العبارة، وهل استوفى معموله الذي يطلبه ويقتضيه، وإلاّ فإن على المعرب أن يكشف عن ذلك، من ذلك ما ورد في تحليله قوله تعالى

---

(١) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد ، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص١٥٠، وثلاث رسائل في النحو: ٣٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٥٧.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٨٠٦.

(٤) الكشاف: ٤ / ١٠٤.

(٥) سورة الإنسان ، من الآية : ٦.

(٦) سورة الإنسان ، من الآية : ٥.

(٧) سورة الإنسان ، من الآية : ٥.

(٨) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد ، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص١٥٠، ثلاث رسائل في النحو: ٤٠.

(٩) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٠١.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٥٧٤.

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾[1]، إذ يتساءل: أين مفعول (رأيت) في الآية؟ ويجيب بالقول: ((قال المحققون لا جواب لها، أي: لا مفعول لها، وقال قوم: لها مفعول. واختلف هؤلاء، فقيل: موصول حذف وبقيت صلته، والتقدير: (وَإِذَا رَأَيْتَ ما ثَمَّ) ... وقيل: مذكور، وهو نفس (ثمّ). ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر . والثاني: أن (ثمّ) لم تستعمل في العربية إلاّ ظرفاً، كقوله تعالى ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[2]))[3]. وهذا في الحقيقة جزء من كلام الزجاج الزجاج الذي قال: ((والعامل في (ثمّ) معنى رأيت، المعنى: وإذا رأيت ببصرك ثمَّ، وقيل: المعنى: وإذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيماً، وهذا غلط؛ لأنَّ (ما) موصولة بقوله ثمَّ –على هذا التفسير– ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في المعنى إلى ثمّ))[4]. وقد نقل النحاس اختلاف النحويين في إعرابها: ((لأهل العربية فيه ثلاثة أقوال: فأكثر البصريين يقول: (ثم) ظرف، ولم تُعدَّ رأيت كما تقول: ظننت في الدار، فلا تُعَدّى ظننت على قول سيبويه[5]، وقال الأخفش، وهو أحد قولي الفراء[6]: الفراء[7]: (ثمّ) مفعول بها أي فإذا نظرت ثمّ، وقول آخر للفراء، قال: التقدير: وإذا رأيت ما ثمَّ وحذف وحذف (ما). قال أبو جعفر: و(ثم)، عند جميع النحويين مبني غير معرب لتنقله، وحذف (ما) خطأ عند البصريين لأنه يحذف الموصول ويبقي الصلة فكأنه جاء ببعض الاسم))[7]. وقد وجّه الزمخشريّ حذف المفعول توجيهاً بلاغياً، قال: ((رأيت: ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر ليشيع ويعمّ، كأنه قيل: وإذا أوجدت الرؤية، ثمّ. معناه: إن بصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم كثير وملك كبير ... وثم: في موضع النصب على الظرف، يعني في الجنة ومن قال: معناه (ما ثمّ) فقد أخطأ؛ لأن (ثمَّ) صلة لما، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة))[8].

---

(١) سورة الإنسان ، من الآية : ٢٠.

(٢) سورة الشعراء، من الآية : ٦٤.

(٣) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد ، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص١٥١، ثلاث رسائل في النحو:٤٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٢٠٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٢٤– ١٢٥ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢١٨.

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٧٩، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٩.

(٨) الكشاف: ٤ / ٦٦٠.

رابعاً : ضوابط تتعلق بطريقة تركيب الجملة

قرر النحويون أن لكل باب نحوي ضوابط تركيبية غايتها سلامة الجملة من اللحن وبلوغ الفصاحة، وهي تشمل ضوابط الصياغة والتأليف، التي تهدي المحلل إلى طريقة بناء الكلام، ومعرفة مدى التزام المتكلم بها، وقد سمّاها الدكتور إبراهيم عبادة بالضغوط الممارسة على ظهور الكلمات في الجملة العربية[1]، وإذا نظر المعرب إلى هذه الضوابط فإنه يصل إلى الوجه النحوي والإعرابي الصحيح. وهذه الضوابط كثيرة ومتعددة، وقد أفاد ابن هشام من كثير منها، لافتاً النظر إلى الأوهام التي وقع فيها المعربون نتيجة عدم صدورهم عنها، أو غفلتهم عنها. فمن ذلك توهم بعضهم في تعليق الظرف (عليكم) من قوله تعالى ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]، بمحذوف، تقديره: كائن كائن عليكم، ((وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل؛ لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف))[3].

وقال النحاس: فضل: ((رفع بالابتداء عند سيبويه[4]، ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده))[5]. وقال الدسوقي: ((ممتنع عند الجمهور القائلين إن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولا يكون إلا كوناً عاماً، وقيل إن كان كونا عاماً حذف وجوباً، وإن كان كوناً خاصاً وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه))[6].

وذهب ابن هشام إلى أن الجار والمجرور (لها) من قول المتنبي[7]:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

كما يظهر من البيت متعلقان بوجدت ((لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: (ضربه زيد)، وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدّر صفة في الأصل صفة لـ(سبلا)، فلمّا قدم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله (إلى أرواحنا) كذلك؛ إذ المعنى: سبلا مسلوكة إلى أرواحنا))[8]. فقد استند ابن هشام إلى ضوابط تركيبية لا تجيز للمتكلم القول: ضربه زيد أو ضرب نفسه زيد، وهو ظاهر استعمال المتنبي في

---

(١) ينظر: الجملة العربية، (عبادة) : ١٥٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٢.

(٤) ينظر: الكتاب : ٢/ ١٢٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٧٠ – ٧٦، مسألة (١٠).

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٤٣٨.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠٦ .

(٧) ديوان المتنبي : ١٦.

(٨) مغني اللبيب: ١/ ٢٩٤.

البيت، لذلك اتجه إلى تقدير صفة لـ(سبلا) ليستقيم الكلام، مع تلك الضوابط النحوية. وقد بين الدسوقي أن الجار والمجرور (إلى أرواحنا) في الأصل صفة لـ: سبلا[1].

لذلك نجده، طلباً لاطراد القواعد النحوية، يلجأ إلى تقدير الباء في خبر ليس، من قول زهير[2]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

لأن العطف فيه على منصوب كما هو ظاهر البيت[3]. وذلك عن طريق ما يسمى عند النحويين بالعطف على المعنى، أو العطف على التوهم[4]،وهي وسيلة من وسائل التأويل التي يلجأ إليها النحويون من أجل اطراد قواعدهم واتساقها.

وانطلاقاً من تلك الضوابط التركيبية ذهب إلى أن المبرد قد توهّم في تحليله قولهم: (إن من أفضلهم كان زيداً)؛ لأنه يرى أن هذا التركيب يجب أن لا يحمل على زيادة كان، ((وهو قول سيبويه، بل يجوز عنده أن تقدر كان ناقصة، وأن اسمها ضمير زيد، لأنه متقدم رتبة، إذ هو اسم (إن) و(من أفضلهم): خبر كان، وكان ومعمولاها خبر إن فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع إنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد))[5]. وما ذهب المبرد إليه في تناوله تلك العبارة أسلمه إلى مخالفة طريق العرب في تركيب (ان) أو إحدى أخواتها مع معموليها، إذ لم يجز النحويون تقدم خبرها على اسمها إلاّ إذا كان شبه جملة لتوسعهم فيه[6]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾[7].

خامساً : ضوابط تتعلق بالموقع النحوي

تمتاز اللغة العربية بوجود ضوابط تركيبية تحدّد طريقة بناء الجملة في بعض المواطن، فقد رسم النحويون للمتكلم حدوداً معينة عليه الالتزام بها في نظم التراكيب وتأليفها، فذكروا المواضع التي لا يجوز أن يتقدّم فيها عنصر من الجملة على عنصر تركيبي آخر؛ لأن طبيعة اللغة العربية تقتضي ذلك، ومن الوقفات المهمة للنحويين في هذا المجال، ما نجده عند ابن السراج، إذ خصص باباً للتقديم

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٠.

(٢) ديوانه: ١٦٩، والرواية فيه: سابقاً، بالنصب، ينظر: شواهد المغني: ١/ ٢٨٨، ٢/ ٦٩٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ١/ ٣٨٠.

(٤) ينظر : حاشية الدسوقي: ٢ / ١٨٦.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦، وينظر: الكتاب: ٢/ ١٥٣– ١٥٤، والمقتضب: ٤/ ١٢٠–١٢٣.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ١ / ٢٩٩.

(٧) سورة المزمل، الآية: ١٢.

والتأخير، عالج فيه الأشياء التي لا يجوز تقديمها، وجعلها ثلاثة عشر[1]. ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن السراج في صلة الموصول، إذ ((لا يصلح أن تقدّم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على الذي البتة))[2]. فالصلّة لا تتقدم على الموصول لأنها كبعضه، كما يقول ابن السراج في الموضع نفسه، قاعدة تركيبية ضابطة تعين المحلل عند النظر في تركيب يحتوي على اسمٍ موصولٍ. وقد سمّى الدكتور فاضل السامرائي هذه الضوابط بالموانع الموقعيّة للتقديم في تأليف الجملة العربية[3]. إن قواعد تأليف الجملة، هذه، عند النظر إليها من زاوية مختلفة، وهي زاوية نظر المحلل إلى النص الناجز، تقدّم مجموعة من الضوابط التي يستطيع المحلل الاستعانة بها لتمحيص الأوجه النحويّة التي تظهر له في أثناء إجراء التحليل النحويّ.

وقد أفاد ابن هشام من هذه الموانع الموقعية وعلاقتها بالعامل النحوي، وأثر التقديم والتأخير في مدى بقاء عمل العامل، واستمرار تأثيره الإعرابيّ، وذلك في الجهة الثانية، من جهات الاعتراض على المعرب؛ وهي جهة الصناعة النحويّة، وقد ذكر مواطن عدّة، وقع فيها المعربون في الوهم، من ذلك وهم بعضهم في إعراب (ثمود) مفعولاً به مقدماً لـ(أبقى)، وذلك في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى * وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾[4]، قال: ((وهذا ممتنع؛ لأنَّ لـ(ما) النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً))[5]. وقد أضاف الدسوقي سبباً صناعياً آخر، هو وجود وجود الفاء العاطفة التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالمنع لأمرين، وعليه فإن العطف من عطف المفردات[6]. وقد نبّه على ذلك بعض النحويين القدماء، قال الزجاج: ((ثمود: نسق على عادٍ، ولا يجوز أن ينصب بقوله ﴿فَمَا أَبْقَى﴾؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، لا تقول: زيداً فضربت، فكيف وقد أتت(ما) بعد الفاء، وأكثر النحويين لا ينصب ما قبل الفاء بما بعدها، والمعنى: وأهلك ثمود فما أبقاهم))[7]. وقد لفت النحاس إلى هذا الوهم، إذ ((قال بعض العلماء: أي فلم يبقهم على كفرهم وعصيانهم حتى أفناهم وأهلكهم، وهذا القول خطأ؛ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز أن

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٢-٢٤٦، والصفحة ( ) من البحث.

(٢) الأصول في النحو: ٢ / ٢٣٢.

(٣) ينظر: الجملة العربية ، د. فاضل السامرائي: ٦٠-٧٠.

(٤) سورة النجم، من الآيتين : ٥٠ — ٥١ .

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٨.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠١.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٦٣.

تنصب ثموداً بأبقى، وأيضاً فإن بعد الفاء (ما) وأكثر النحويين لا يجيز أن يعمل ما بعد ما فيما قبلها، والصواب أن ثموداً منصوب على العطف على عاد))[1].

وقد كان للموقع أثره في تحليل قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[2]، ذلك أن المعنى يوهم أن الجار والمجرور (فيه) متعلق بـ(الزاهدين)، ولكن الصناعة النحوية تأبى ذلك، كما يرى ابن هشام، فهو ((ممتنع إذا قدّرت أل موصولة، وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلقها بـ(أعني) محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلّق به من الزاهدين، وإمّا إن قدرت أل للتعريف فواضح))[3]. وقد كان ابن السراج نقل ذلك عن بعض مشايخ البصريين، ثمّ ردّ عليه إذ يقول: ((فأما قوله: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[4]، فلا يجوز أن تجعل (فيه) الصلّة وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول: إنّ الألف واللام واللام ههنا ليستا في معنى (الذي)، وإنهما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى والذي عندي فيه أنّ التأويل: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين، فحذف (زاهدين) وبيّنه بقوله: (من الزاهدين)))[5]. وذكر الزجّاج أن ((فيه: ليست بصلة الزاهدين، المعنى: وكانوا من الزاهدين، ثمّ بيّن في أي شيء زهدوا، فكأنه قال: زهدوا فيه، وهذا في الظروف جائز، فأمّا المفعولات فلا يجوز فيها، لا يجوز: كنت زيداً من الضاربين، لأنّ زيداً من صلة الضاربين فلا يتقدم الموصول صلته))[6]. وقد رفض أبو البركات تعلق الظرف بـ(الزاهدين)، قال: ((من الزاهدين: في موضع نصب خبر (كان). و(فيه) يتعلق بفعل دلّ عليه (من الزاهدين)، ولا يجوز أن يتعلق به، لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، وصلة الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون الألف واللام للتعريف))[7]. وقد نقل الدّسوقّي توجيه ابن الحاجب، قال: ((أجاب ابن الحاجب عنه بأن تقدّم معمول الصّلة على أل مغتفر؛ وذلك لأنها على صورة الحرف، فهي كأل المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كلّ وجه ألا ترى أن صلتها مخالفة لسائر الصّلات؛ لأن الصّلة جملة وصلتها

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٧٨، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦٩٧.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٣ .

(٤) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.

(٥) الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٣-٢٢٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٧٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٣١.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤١٧.

صفة صريحة))[1]. أما إذا قُدِّرت (أل) حرف تعريف فقط، وليست اسماً موصولاً، فيجوز أن يتقدم الجار والمجرور عليها، فيكون حينئذٍ شبه الجملة متعلقاً بـ(زاهدين)، على الرغم من تقدمه عليها. وقد أشار ابن هشام إلى هذا الاحتمال في النصّ السابق. وهو ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، يقول: ((والذي يظهر لي أنّ (أل) هذه ليست اسماً موصولاً... وإنه يجوز ...أن تقدم عليها ما يُقدم على غيرها من الظرف والجار والمجرور وغيرهما، من دون تأويل أو تقدير))[2].

ومما ذكره في هذا المجال ما وهم فيه الحوفي وابن عطية، إذ ذهب الحوفي إلى أن حرف الجر (الباء) من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[3] . متعلقة بـ(ناظرة)، ويردّ ذلك أن الاستفهام له صدر الكلام. ومثله ما ذهب إليه ابن عطية من أن (أنّى) من قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾[4]: ظرف لـ(قاتلهم الله). إذ قال: ((قوله تعالى: (أنى يؤفكون) معناه: كيف يصرفون، ويحتمل أن يكون (أنى) استفهاماً، كأنّه قال كيف يصرفون أو لأي سبب لا يرون أنفسهم، ويحتمل أن يكون (أنى) ظرفاً لـ(قاتلهم)، كأنه قال: (قاتلهم الله)، كيف انصرفوا أو صرفوا، فلا يكون في القول استفهام على هذا))[5]. وهذا يستلزم كون (يؤفكون) لا موقع لها حينئذٍ، وقد بيّن ابن هشام أن الصواب أنهما متعلقان بما بعدهما[6]. فهذه القواعد التركيبية التي تقضي بأن للاستفهام الصدارة في الكلام، تعني، من جهة أخرى، أنها لا يؤثر فيها عامل سابق؛ لأن ذلك يعني فقدانها هذه الخصيصة: (الصدارة)، لذلك على المعرب أن يلتفت إلى تلك السمة التركيبية والتحليلية في الوقت نفسه، ومن ثم إدراك أثرها وحدودها، وإلا فإنه سيقع في الوهم، كما وقع الحوفي وابن عطية. ويضاف إلى ذلك فإنّ في تعليق (أنى) بما قبله ما يفسد المعنى؛ لأنّ ((المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أي حال، لا في حالة إفكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبيّن لهم وجهه فقط، فهذا هو المراد، وليس المراد [أنه] لا موقع لها من الإعراب؛ لأنه في محل جر بالإضافة))[7].

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠٨.

(٢) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ٦٢.

(٣) سورة النمل ، من الآية : ٣٥ .

(٤) سورة المنافقون، من الآية : ٤.

(٥) المحرر الوجيز: ٥/ ٣١٢-٣١٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٢، وابن هشام هنا يتبع أبا حيان، ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٨٠.

(٧) حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٠٧.

ولأدوات الشرط صدارة الكلام أيضاً[1]. وقد غفل بعضهم عن هذا الضابط الصّناعي فوقع في الوهم والسهو،قال ابن هشام ((قول المفسرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[2]، أن المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية))[3]، فلا يستقيم تعليق شبه الجملة (من الأرض) الواقع قبل (إذا) بالفعل الذي بعدها (تخرجون)، لأن ((إذا الفجائية لها الصدارة وإعمال ما بعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك))[4]. ومن أمثلة ذلك ((قول بعضهم في ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾[5]: إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا، ويردّه أنّ الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذّمّ، وأمّا قول أبي البقاء إنه حال من فاعل: (يجاورونك) فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان))[6]. أي إن اعتراض ابن هشام، على إعراب (ملعونين) حالاً من فاعل الفعل (ثقف)، وهو الضمير (الواو)، مبني على وجود الشرط الذي له صدر الكلام، لذلك يكون إعرابه على أنه منصوب على الذم أكثر قبولاً وموافقةً، مع قواعد الصناعة النحوية. وقد نبّه الزجاج على ذلك، قال: ((ملعونين: منصوب على الحال، المعنى: لا يجاورنك إلاّ وهم ملعونين... لا يجوز أن يكون (ملعونين) منصوباً بما بعد (أينما)، لا يجوز أن تقول: ملعوناً أينما ثقف أخذ زيد يضرب؛ لأن ما بعد حروف الشرط لا يعمل فيما قبلها))[7]. وقد ذكر النحاس وهم بعضهم في إعرابها، قال: ((هو منصوب على الحال، أي ثم لا يجاورونك إلاّ أقلاّء ملعونين، فهذا جواب، ويجوز أن يكون التمام إلاّ قليلاً، وتنصب ملعونين على الشتم، كما قرأ عيسى بن عمر ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، وقد حكي عن بعض النحويين أنه قال: يكون المعنى أينما أخذوا ملعونين، وهذا خطأ، لا يعمل ما كان مع المجازاة فيما قبله))[8]. وقد ذكر أبو البركات الوجهين، ولم ينكر أحدهما قال: ((في نصبه وجهان؛ أحدهما: أن يكون منصوباً على الحال من الواو في (لا يجاورونك). والثاني أن يكون منصوباً على الذم، وتقديره: أذمُّ ملعونين))[9].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٣٤–٢٣٦، وشرح المفصّل: ٥/ ١١٧–١١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٦/٢٢٤.

(٢) سورة الروم، من الآية ٢٥.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٣. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٨١–٥٨٢.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣ / ٣٠٧.

(٥) سورة الأحزاب، من الآية: ٦١.

(٦) مغني اللبيب : ٢/ ٧٠٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٧٩.

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٥٠ ، وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٠٢.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٩.

سادساً: ضوابط الإضمار والإظهار

تكلّم ابن هشام على هذه الضوابط في الجهة السادسة التي وصّى فيها المعرب أن يراعى الشروط المختلفة المميِّزة للأبواب النحويّة. وذلك في النوع الخامس من هذه الشروط؛ إذ إنّ على المعرب أن يتوخّى ((اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض))[1]. وقد ذكر أمثلة لكل منها، ويمكن عرض ما ناقشه على النحو الآتي:

أ. **ما اشترط في معموله الإضمار**، وعالج فيها بعض الأبواب التي يأتي معمولها مضمراً، وهي:

١. مجرور الأداة (لولا): فمعمولها لا بدّ أن يأتي ضميراً، وذكر الدسوقي أن ذلك عند سيبويه[2]، وقد قال سيبويه: ((هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع))[3]. وهي لا تختص بضمير بضمير خطاب ولا متكلم ولا غائب، فيقال: (لولاي، ولولاك، ولولاه). ونبّه على أنّ من الوهم في هذا قول بعض النحويين في نحو (لولاي وموسى): إنّ (موسى) يحتمل الجرَّ، عطفاً على الياء المجرورة محلاً بـ(لولا). قال: ((وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن (لولا)، لا تجرّ الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يحاجى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور أعَدّت الجارّ أم لم تُعِدْه، وقولي (مجرور)؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعا، لأن: لولا، محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجّرداً من العوامل اللفظية))[4] أي إنه يعرب: مبتدأ.

٢. مجرور لفظ (وحد): وهو لا يختص بنوع معين من الضمائر، فيقال: (وحدِي، ووحْدَك، ووحْدَه).

٣. مجرور الألفاظ (لبّي، وسعدي، وحناني، ودوالي): ويشترط لهن ضمير الخطاب، أي: (لبيك، وسعديك ، وحنانيك، ودواليك)، لذلك عدّ قول الشاعر[5] :

دعوني فيالبَّي إذا هَدَرَتْ لَهُمْ شقاشق أقوام فأسكتها هَدْرِي

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٦١، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٨٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٧٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٣ – ٧٥٤.

(٥) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:٢/ ٤١٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٦٤، وشرح شواهد المغني : : ٢ / ٩٠٩.

شاذا لعدم إضافته لياء المتكلم. وشذ قول الراجز[1] :

إنـــك لـــو دعـــوتني ودونـــي زوراء ذات مـــــترع بيـــــون

لقلت لبيه لمن يدعوني

بسبب إضافته إلى ضمير الغائب[2].

٤. مرفوع خبر (كاد) وأخواتها: فقد أشار إلى أن مرفوع خبر الفعل الناسخ (كاد)، أو أحد أفعال المقاربة والرجاء والشروع ما عدا (عسى)، مما لا يكون إلا ضميراً عائداً على اسمها. أمّا (عسى) فإن مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسماً ظاهراً، ولكنه لا بد أن يكون سبباً، أي مضافاً، فيكون اسمها وليس أجنبياً[3]. لذلك يقال (كاد زيد يموت)، ولا يقال (كاد زيد يموت أبوه)، في حين يجوز في عسى أن نقول: (عسى زيد أن يقوم)، أو (عسى زيد أن يقوم أبوه) فيرفع السببي، ولا يجوز: (عسى زيد أن يقوم عمرو عنده). لذلك عدّ قول جماعة من النحويين في قول هُدْبَة بن الخشرم[4]:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكـــون وراءه فـــرج قريـــب

: إنّ (فرجاً) اسم (كان) وهما، وذكر أنّ الصواب أن (فرجا) مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير يعود على الكرب. وذلك من أجل اطّراد الضوابط، ذلك أن التوجيه الأول يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر سببي، وهذا لا يجوز، وهو موطن الوهم[5].

٥. مرفوع اسم التفضيل: ذكر ابن هشام أن مرفوع أفعل التفضيل لا يكون إلاّ عائداً على الموصوف به، ما عدا أفعل التفضيل في مسألة الكحل. ويشترط فيه، إضافة لذلك، أن يكون ضميراً مستتراً لا ظاهراً. وقد وضّح ذلك في قوله عن اسم التفضيل: ((لا يعمل في مصدر، لا تقول: زيد أحسن الناس حسناً، ولا في المفعول به، لا تقول: زيد أشرب الناس عسلاً، وإنما تعديه باللام؛ فتقول: زيداً أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه، إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه، واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل، وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي e: (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عَشْرِ ذي الحِجّة)[6]. وقول العرب: (ما رأيت رجلاً أحسَنَ في

---

(١) الرجز مجهول القائل، ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٨، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٠، وخزانة الأدب: ٢/ ٩٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٣، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٨٩.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٠– ٢٩١.

(٤) ديوانه: ٥٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠٣، ٢/ ٧٥٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩١.

(٦) ينظر: سنن ابن ماجة: ١/٥٥٠، رقم الحديث (١٧٢٧)،وسنن الترمذي: ١/ ٥٣٧ في كتاب الصيام برفع(أحب).

عينه الكحل منه في عين زيد). وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل... ولم يقع هذا التركيب في التنزيل. وأعلم أن مرفوع (أحبَّ) في الحديث.... نائب الفاعل؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع (أحسن) في المثال بالعكس؛ لأنَّ بناءه على العكس))[1]، أي من فعل الفاعل، لا المفعول.

٦. مرفوع نحو : (قم، وأقوم، ونقوم، وتقوم) : ويعني بها مواضع الضمير المستتر وجوباً مع فعل الأمر المسند إلى المخاطب المفرد المذكر، والذي يقدر الضمير فيه بـ(أنت)، والفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة، ويقدر الفاعل فيه بـ(أنا)، والمضارع المبدوء بنون المضارعة، على تقدير (نحن)، والمضارع المبدوء بتاء المضارعة، على تقدير (أنت)، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله[2]:

ومن ضمير الرفع ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أوافِقْ نَغْتَبطْ إذ تَشكُرُ

وقد زاد مواضع أخرى يجب فيها استتار ضمير الرفع، عمّا ذكره في المغني، إذ يقول عن الضمير المستتر وجوباً: ((هو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد لـ(قم)، أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كـ(تقوم)، أو بمضارع مبدوء بالهمزة كـ(أقوم) أو بالنون كـ(نقوم) أو بفعل استثناء كـ(خلا وعدا، ولا يكون) في نحو قولك: (قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولا يكون زيداً)، أو بأفعل في التعجب، أو بأفعل التفضيل كـ(ما أحسن الزيدين) و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾[3]، أو باسم فعل غير ماض كـ(أوّه، ونزال))[4].

ب. ما اشترط في معمولاته الإظهار : وقد توقف فيه على المواطن الآتية :

١. تأكيد الاسم المظهر : فالاسم الظاهر لا يؤكد إلاّ بمظهر، ولا يؤكّد بمضمر، قال: ((ولا يؤكد الظاهر بالمضمر؛ لأنه ضعيف والظاهر قوي))[5]، ولذلك عُدّ قول أبي البقاء العكبري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[6]: ((هو مبتدأ، أو توكيد، أو فصل))[7]، وهماً، لأنه أجاز فيه أن يكون

(١) شرح شذور الذهب: ٤٢٥، وتنظر مسألة الكحل في: الكتاب : ٢/ ٣١-٣٢، وشرح التصريح: ٢ / ١٠٣.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٩٥.

(٣) سورة مريم، من الآية : ٧٤.

(٤) أوضح المسالك: ١/ ٦٣- ٦٤، وينظر شرح التصريح: ١/ ١٠١ – ١٠٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦.

(٦) سورة الكوثر، الآية: ٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥١٤.

توكيداً، وقد اعتذر عنه بأنه ربما ((يريد أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك)، لا لنفس (شانئك)))[1]. وقد أكّد النحويون المتأخرون قول ابن هشام، قال الأزهري: ((ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور ، لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه))[2]. أمَّا إعراب (هو) في الآية، فقد قال أبو حيان: ((هو: مبتدأ، والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به))[3]. ولم يذكر وجه التوكيد فيه.

٢. النعت والمنعوت : فهما لا يقعان إلاّ ظاهرين، ولا يجوز أن يقعا مضمرين؛ لأنّ الضمير لا ينعت ولا ينعت به. قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): ((الذي لا ينعت ولا ينعت به خمسة: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء، نحو: الآن، وأين ومن))[4]. وقال ابن مالك: ((من الأسماء... ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقاً، خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة))[5]. وقال في شرحه: ((ولا ينعت مضمر الحاضر، ولا ينعت به بإجماع، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي، ولا يمتنع عنده أن ينعت، ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحّم، ونحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وعمرو غضب عليه، الظالم المجرم، وغلامك ألطف به البائس المسكين، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً، وفيه تكلف))[6].

٣. عطف البيان والمبين: فهاتان الوظيفتان لا تكونان إلاّ اسمين ظاهرين، ولا تكونان مضمرين، لأن الضمير لا يبيّن ولا يبيّن به، قال ابن مالك: ((شارك عطف البيان النعت في ظهور المتبوع، فلا يتبعان ضميراً، وقياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياساً على النعت))[7]. وقد عدّ ابن هشام من الوهم قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾[8] ، إذا قدرت أن مصدرية؛ فإن وصلتها عطف بيان على الهاء، قال الزمخشري: ((أن في قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾ ، إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بدّ من مفسر. والمفسر إما فعل القول، وإما فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له.... وإن جعلتها موصولة بالفعل لم تخل من أن تكون بدلاً من (ما

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦ .

(٢) شرح التصريح: ٢ / ١٤٤.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ٧٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٢٠٦، و١/ ٢١٦.

(٥) تسهيل الفوائد: ١٧٠ .

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ١٨١– ١٨٢.

(٧) المصدر نفسه: ٣ / ١٨٦.

(٨) سورة المائدة، من الآية: ١١٧.

أمرتني به) أو من الهاء في (به)، وكلاهما غير مستقيم؛ لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه.... ويجوز أن تكون (أن) موصولة، عطف بيان للهاء لا بدلاً))[1]. ووجه الوهم هنا يكمن في إجازته كون ﴿أَنِ اعْبُدُوا﴾ عطف بيان من الضمير، وهذا غير جائز؛ لأن المبين لابد أن يكون ظاهراً، فالضمير في (به)، لا يُبيَّن، كما أن الضمير لا ينعت، وأمّا ما ذكره الدسوقي من أنه قد قصد بعطف البيان البدل، لتآخيهما، فمدفوع بما نقلناه من كلام الزمخشري إذ قال: إنه عطف بيان لا بدل[2]. في حين ذهب النحاس إلى ثلاثة أوجه قال: ((أن: لا موضع لها من الإعراب، وهي مفسرة... ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب أي ما ذكرت لهم إلا عبادة الله عز وجل، ويجوز أن تكون في موضع خفض، أي بأن أعبدوا))[3]. أمّا العكبري فيقول: ((يجوز أن تكون (أن) مصدرية والأمر صلة لها، وفي الموضع ثلاثة أوجه: الجر على البدل من الهاء، والرفع على إضمار هو، والنصب على إضمار (أعني)، أو بدلاً من موضع به، ولا يجوز أن تكون بمعنى أن المفسرة، لأن القول قد صرح به، وأي لا تكون مع التصريح بالقول))[4]. ولم يذكر عطف البيان فيه. أمّا أبو حيان فيقول: ((قوله عطفاً على بيان الهاء، فهذا فيه بعد، لأن عطف البيان أكثره في الجوامد الأعلام))[5].

سابعاً : ضوابط مواضع المفرد والجملة

بَيّن ابن هشام في الجهة السادسة، من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، الخاصة بشروط الأبواب، في النوع السادس، ما اشترطوه من استعمال ((المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعض))[6] المعمولات الأخرى. وقد عَرَض لأهم التراكيب في الحالين، ويمكننا تقسيم ذلك على النحو الآتي:

أ. **ما اشترط المفرد في بعض معمولاته:** وعالج فيه الأبواب والموضوعات النحوية الآتية:

١. الفاعل: فهو مما اشترط فيه جمهور النحويين أن يكون مفرداً، فالمشهور منع كون الفاعل جملة مطلقاً، في حين أجاز ذلك هشام الضرير وثعلب مطلقاً، نحو: (يعجبني قام زيد)، وفصّل الفراء، بأنه إذا كان الفعل قلبياً ووجد معلِّق عن العمل، نحو: (ظهر لي أقام زيد) صح وقوعه جملة، وإلاّ فلا.

---

(١) الكشاف: ٢/ ٦٨٠ – ٦٨١.

(٢) ينظر : حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٣٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٥٥.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٨٢، وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٩٣.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٥.

وقد حملوا على ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1]، واحتجوا بقول الشاعر[2]:

وما راعني إلاّ يسيرُ بشرطة وعهدي به قيناً يسير بكير

وأمّا من منع فيؤول ذلك على تقدير ضمير البداء في الآية، وعلى إضمار (أن) قبل الفعل في البيت، وواضح أن ابن هشام اختار رأي جمهور النحويين في المنع مطلقاً[3].

٢. نائب الفاعل : واختلف فيه النحويون، شأنه شأن الفاعل، فمنعه جمهورهم، وأجازه هشام وثعلب، واختار ابن هشام رأي الجمهور في منعه مطلقاً، لذلك فهو يؤول ما عدّه النحويون منه، أو ما يوهم أنه منه، ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[4]: ﴾[4]: يقدرون قولاً مضمراً. قال العكبري: ((المفعول القائم مقام الفاعل مصدر، وهو القول، وأضمر؛ لأنَّ لأنَّ الجملة بعده تفسره، والتقدير: وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا))[5].

٣. عطف البيان: قال ابن هشام، في أثناء سعيه، لتمييز عطف البيان عن البدل، إن البيان ((لا يكون جملة؛ بخلاف البدل، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[6]، ونحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[7]، وهو أصح الأقوال في (عرفت زيداً أبوه من هو)))[8]. فتكون الجملة في (إن ربك لذو مغفرة) و(هل هذا...) و (أبو مَن هو) بدلاً من (ما قد قيل) و(النجوى) و(زيدا)، على التوالي، ولا يجوز أن تكون عطف بيان. قال ابن هشام: ((إنّ وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها، على تقدير: ما يقال لك إلاّ إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم... ومن إبْدال الجملة من المفرد: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾[9]، قال الزمخشري: وهذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى))[10].

---

(١) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.

(٢) البيت مجهول القائل، ينظر: الخصائص : ٢/ ٤٣٤، وشرح المفصل: ٣/ ٥، وشرح التسهيل: ١/ ٣٧١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٤٠.

(٣) ينظر: في هذه المسألة: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢١١-٢١٢. ومغني اللبيب : ٢/ ٥٥٩، ٧٥٥. وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥١-١٥٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٠.

(٦) سورة السجدة (فصلت)، الآية: ٤٣.

(٧) سورة الأنبياء ، من الآية : ٣.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٥٩٤ — ٥٩٥، وحاشية الدسوقي: ٣ / ١٧.

(٩) سورة الأنبياء، من الآية: ٣.

(١٠) مغني اللبيب: ٢/ ٥٩٤ — ٥٩٥، وحاشية الدسوقي: ٣ / ١٧. وينظر: الكشاف: ٣/ ٩٩-١٠٠.

٤. التمييز : جعل ابن هشام من أوجه الفرق بين الحال والتمييز: ((أن الحال يكون جملة كـ(جاء زيد يضحك) وظرفاً نحو (رأيت الهلال بين السحاب)، وجارّاً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[١]، والتمييز لا يكون إلاّ اسماً))[٢]. فلا يكون جملة ولا ظرفاً ولا جارّا ومجروراً. لذلك فهم فهم يعرفون التمييز: ((كل اسم نكرة منصوب مفسّر لما انبهم من الذوات))[٣].

ب. ما اشترط فيه أن يكون جملة :

وقد ذكر ابن هشام تحت هذا القسم الوظائف النحوية والمعمولات الآتية:

١. خبر (أنّ) المفتوحة: يشترط في خبر (أنّ) المفتوحة، إذا خُفّفت، أن يكون جملة. قال ((شرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً... وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله[٤] :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثّمالا))[٥] .

وهو ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته[٦]:

وإن تخفف (أنّ) فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد (أن)

٢. خبر القول المحكي: ذلك أن القول إذا وقع، فإما أن تقصد حكايته، نحو: (قولي لا إله إلاّ الله)، أو الإخبار عنه بأمر، نحو: (قولي حق)، والأول هو القول المحكي الذي يجب الإخبار عنه بجملة مراد لفظها، وأمّا الثاني فإنه يخبر عنه بمفرد، كما في المثال[٧].

٣. خبر ضمير الشأن: إن من أوجه مخالفة هذا الضمير للقياس ((أنّ مفسره لا يكون إلاّ جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع، نحو: (كان قائماً زيداً، وظننته قائماً عمرو)، وهذا إن سُمِعَ خرّج على أن المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه، لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون (إنه قام، وإنه

---

(١) سورة القصص، من الآية: ٧٩.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٠–٦٠١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨١، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧٨.

(٤) ينسب لكعب بن زهير، في: تخليص الشواهد: ٣٨٠، وليس في ديوانه ولجنوب أخت عمرو ذي الكلب في: ديوان الهذليين : ٣/ ٢٣، والرواية فيه بتشديد (إنّ)، وفي شرح التصريح: ١/ ٣٣٠، وخزانة الأدب: ١٠–٣٨٤، ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان في: شرح شواهد المغني: ١/ ١٠٦.

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٤٧، وينظر–فيه–: ٢/ ٧٥٥.

(٦) شرح ابن عقيل: ٢/ ٨٨٣، وينظر: شرح التسهيل: ١ / ٤٢١.

(٧) ينظر : مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٤.

ضُرِبَ) على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل))[1]، ولذلك يذكر ابن هشام أن نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[2]، يحتمل وجهين، فإذا ((قدر ضمير إنّه للشأن لزم كون (آثم) خبراً مقدماً و(قلبه) مبتدأ مؤخر، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون (آثم) الخبر و(قلبه) فاعل به))[3]. فالوجه الأول ينبني على أن خبر ضمير الشأن جملة، والثاني على أنه ضمير عائد على اسم سابق،وليس ضمير شأن. وهو يهدف بكلامه هذا إلى التدريب؛ قال الدسوقي: ((هذا يفيد جواز التقديرين، وهو مخالف لما سبق في مبحث ضمير الشأن، من أنه إذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعيّن، ولا يعدل لغيره، والجواب: أن المراد هناك لا يعدل لغيره، أي لرجاحيته، وهنا قصده التدريب في الإعراب، مع إرخاء العنان وقطع النظر عن الأرجحيّة وعدمها))[4].

٤. خبر أفعال المقاربة: فأفعال المقاربة، نحو: (طفق، وعلق، وأخذ) لا يكون خبرها إلا فعلا مضارعاً[5]، وأغلب الظن أنه يعني بها: أفعال الشروع خاصة، لأن خبر بعض أفعال المقاربة والرجاء يقترن بأن، و(أن والفعل) تؤول بمفرد عند النحويين ، ولعل ذلك دفع بالدسوقي للتمثيل بـ(طفق، وأخذ)، وهما من أفعال الشروع فقط.

لذلك عُدّ قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾[6]: إن (مسحاً) (مسحاً) خبر (طفق)، وهماً، لأن (طفق)، من أفعال الشروع، وخبرها لا يكون إلاّ جملة، فالصواب أنّ (مسحاً) مصدر لخبر محذوف، على تقدير: يمسح مسحاً[7]. قال الأزهري: ((وأمّا ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً ﴾، فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه، و(مسحاً) مفعول مطلق، لا خبر، أي: فطفق يمسح مسحاً))[8].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٣٧.

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٨٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٦.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٤، وينظر : إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٣٠٣، والكشاف: ١/ ٣٢٤–٣٢٥، التبيان في إعراب إعراب القرآن: ١ /١٨٩، والمحرر الوجيز: ١ / ٣٨٨، والبحر المحيط: ٢/ ٥٧٥.

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب: ٢١٨.

(٦) سورة ص ، من الآية : ٣٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٥.

(٨) شرح التصريح : ١ / ٢٧٩، وينظر : معاني القرآن للأخفش: ٢٧٤ ، والكشاف: ٤ / ٨٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٣٠٦، والبحر المحيط: ٧ / ٥٢٧.

٥. جواب الشرط: فلا بد في جواب الشرط أن يكون جملة لا مفرداً، فأدوات الجزاء ((لابدّ أن تدخل على جملتين فعليتين))[١]، فهي ((كلمات وضعت لتدلّ على التعليق بين جملتين، والحكم بسببّية أولاهما ومسببّية الثانية))[٢]. وبناءً على ذلك نسب قول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾[٣]: إن جواب الشرط محذوف، وتقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾[٤]، أو: كمن هداه الله، بدليل قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[٥]، إلى الوهم فالتقدير الثاني باطل؛ لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً للشرط، فيجب عليه أن تكون (من) اسماً موصولاً، لا شرطية، ليكون هذا المقدَّر خبر المبتدأ، وهو (مَن) الموصولة. وقد اعتذر الدسوقي عن ابن مالك، بأن ((مراده أنها موصولة، وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزاً من حيث كونه شبيهاً في المعنى، فلا بطلان. ووجه المشابهة أن المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلية مشابه لاسم الشرط، فصلته كجملة الشرط، وخبره كجملة الجزاء في المعنى، إذ قولك: الذي يأتيني أكرمه في معنى: من يأتيني أكرمه، فإن قلت هذا الإطلاق مجازي، لكن لا قرينة على تجوّز، قلت: القرينة قائمة، وهي عدم صلاحية المقدّر لأن يكون جواب الشرط، فتعذرت الحقيقة، فحمل على المجاز، والعلاقة المشابهة))[٦]. لذلك نجد النحاس قد أعربها على الموصولية، قال: ((مَنْ: في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف لما دلّ عليه، قال الكسائي: والذي دلّ عليه ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾، والمعنى: أفمن زين له سوء عمله فراه حسناً ذهبت نفسك عليهم حسرات، قال: وهذا كلام عربي حسن ظريف لا يعرفه إلاّ قليل))[٧]. وإلى ذلك ذهب أبو حيان، قال: ((مَنْ: مبتدأ موصول، وخبره محذوف، فالذي يقتضيه النظر أن يكون التقدير: كمن لم يزين له))[٨]، ولم يذكر أنه اسم شرط.

٦. جواب الشرط: وهو موضع يقتضي الجملة أيضاً، لأن ((القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية، فقولنا: القسم جملة، يعني في اللفظ أو في التقدير، فأما في اللفظ، فقولهم:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٧.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦. وينظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٠٤.

(٣) سورة فاطر، من الآية: ٨.

(٤) سورة فاطر ، من الآية : ٨.

(٥) سورة فاطر ، من الآية : ٨.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٥.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٨٦.

(٨) البحر المحيط: ٧ / ٣٩٧.

(أقسم بالله) وأمّا في التقدير فقولك: (بالله، والله)؛ لأن هذا المجرور متعلّق بفعل مضمر للدلالة عليه، كأنه قال: أقسم بالله. وقولنا: يؤكد بها جملة أخرى؛ لأن المقسم عليه يكون جملة أبداً، نحو: بالله لأفعلن، وبالله لزيد فاعل))[1] . واستناداً إلى هذه القاعدة التركيبية يصف ابن هشام قول الكسائي وأبي حاتم في نحو قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[2]: إن اللام وما بعدها جواب القسم، بأنه وهم؛ لأن (أن) المضمرة بعد لام (كي) والفعل بعدها في تأويل مفرد، والمفرد لا يجاب به القسم[3].

ثامناً : ضوابط مواطن الجملة الفعلية والجملة الاسمية:

ذكر ابن هشام في النوع السابع من شروط الأبواب النحوية، في الجهة السادسة، أن النحويين اشترطوا ((الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض))[4]، وعلى المعرب إحضار مواضع كل نوع في ذهنه عند الإعراب توخياً للدقة، وابتعاداً عن الخطأ والزلل، ويمكن توضيح ما عالجه ابن هشام هنا، على النحو الآتي:

أ. **المواضع التي اشترط فيها الجملة الفعلية :** ذكر ابن هشام المواضع الآتية:

١. جملة الشرط: إذ إن كل جملة شرط تكون فعلية، ما عدا جملة الشرط بـ(لولا، ولوما)، فإن شرطهما جملة اسمية، ذلك أن (لولا) الشرطية ((تدخل على جملتين: اسمية ففعليّة لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي: لولا زيد موجود))[5]. ولوما ((بمنزلة (لولا)، تقول: لوما زيد لأكرمتك))[6].لذلك يعرب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، عند جمهور النحويين عدا الأخفش والكوفيين، في غير الشرط بـ(لولا، ولوما) كما أوضحنا. وهذا يعني أنّ قول من يتابع المذهب البصري في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[8]: إن الاسم المرفوع مبتدأ، خطأ، لأن المرفوع في جملة الشرط هنا —عند

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٢٠، وينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٧١.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ٦٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٢٠، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٥٦، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٩٥.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦١.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٥٩، وينظر: الجنى الداني: ٥٩٩.

(٦) مغني اللبيب: ١/ ٣٦٤، وينظر: الجنى الداني: ٦٠٩.

(٧) سورة النساء، من الآية: ١٢٨.

(٨) سورة التوبة، من الآية: ٦ .

البصريين– فاعل لفعل محذوف، تقديره: (خافت، واستجار)، بسبب لزوم أدوات الشرط الدخول على الجملة الفعلية[1].

٢. جواب الشرط بـ(لو ، ولولا، ولوما): ذلك أن جواب شرط هذه الأدوات لا بد أن يكون جملة فعلية؛ فـ(لو) تختص بالدخول على جملتين فعليتين في الشرط والجواب، وجوابها إمّا مضارع منفي بلم، أو ماضٍ مثبت أو منفي بما[2]. أما (لولا ولوما) فإن شرطهما جملة اسمية وجوابهما جملة فعلية، فجواب (لولا) ماض مثبت، مقرون باللام، أو منفي بـ(ما) وكذلك مع (لوما)[3]. فهما تختصان بالأسماء في الشرط، ((ويقتضيان جواباً كجواب (لو) فيكون فعلاً مجزوماً بـ(لم)، أو ماضياً، أو مثبتاً مقروناً في الغالب بلام مفتوحة))[4]. واستناداً إلى هذا الضابط التركيبي يرى ابن هشام أن قول بعض النحويين كالزجاج والزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[5]: إن الجملة الاسمية (لمثوبة من عند الله خير) جواب (لو)[6]، لا يطابق هذه القواعد، والأولى –عنده– أن يقدّر الجواب محذوفاً، تقديره: لكان خيراً لهم، أو أن تقدّر (لو) بمنزلة ليت في إفادة التمني، فلا تحتاج عندئذ إلى جواب[7]. ولهذا نجد النحويين يقدرون جملة فعلية جواباً لها، إذ يقدرها الأخفش (لأثيبوا) يدل عليها قوله (مثوبة)، واللام للابتداء، وتابعه النحاس[8]. وقال عنه أبو حيان: ((ومختاره غير مختار؛ لأنه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ(لم)... ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل))[9]. وذهب بعضهم إلى أن الجملة الاسمية جواب (لو)، ونسبه المرادي إلى الزجاج، والذي قاله الزجاج: ((مثوبة: في موضع جواب (لو)؛ لأنها تنبئ عن قولك (لأثيبوا)))[10]. فهو لم يصرّح بأن (لمثوبة) جواب الشرط كما زعم المرادي، غير أن أبا البركات ذهب إلى أن الجملة الاسمية جواب (لو)، قال: ((لو: حرف يمتنع له الشيء لامتناع غيره، ولابد من جواب مظهر أو مقدر، وجوابه اللام في

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٢٠–١٢١. وينظر أيضاً البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٧٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٤٢–١٤٣، والجنى الداني ٢٨٣، ومغني اللبيب: ١/ ٣٥٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤٢٩، والجنى الداني: ٥٩٨، ٦٠٩.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٤٢٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٠٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٦٦، والكشاف: ١/ ١٧٤.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٠، والجنى الداني: ٢٨٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٥. والكشاف: ١ / ١٧٤.

(٩) البحر المحيط : ١/ ٤٨٣.

(١٠) معاني القرآني وإعرابه: ١ / ١٦٦. والجنى الداني: ٢٨٤.

قوله تعالى: (لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه) وقد أفردنا في (لو) كتاباً. و(مثوبة) مبتدأ وجاز أن يكون مبتدأ، وإن كان نكرة، لأنه تخصص بالصفة، وهو (من عند الله) فقرب من المعرفة فجاز أن يكون مبتدأ، وخبره: خير))[1]. وقد اتبعه العكبري إذ صرّح بأن الجملة جواب الشرط، قال: ((لمثوبة: جواب (لو) ومثوبة: مبتدأ، و(من عند الله) صفته، و(خير) خبره))[2]. ولعل ذلك ما دفع بالدماميني إلى الاعتراض على ابن هشام، بأن ((هذا ليس وهماً وذهولاً عن القاعدة، بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جواباً لـ(لو) وهو مذهب لهم اختاروه، فليس تخريجهم عليه غلطاً، فالأولى في الردّ عليهم أن يقال: والصواب خلاف قولهم في أصل المسألة))[3]، ثم يذكر أدلته على ذلك.

٣.الجملتان بعد الأداة (لّما) : فهي تختصّ بالدخول على جملتين فعليتين، ذلك أن ((من أوجه (لما) أنْ تختصّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: (لما جاءني أكرمه)))[4]. غير أن ابن مالك أجاز في جوابه أن يكون جملة اسمية، قال: ((وجواب لّما فعل ماض لفظاً ومعنى... أو جملة اسميّة مع إذا المفاجأة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[5]، أو مع الفاء كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[6]))[7]، وتابعه في ذلك ذلك المرادي[8]. قال ابن هشام: ((ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأول ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[9]، والثاني ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[10]، والثالث ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[11]، والرابع ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾[12]، وهو مؤول

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٦-١١٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٧.

(٣) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٤، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣٠٠.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٣٦٩.

(٥) سورة الأنبياء، من الآية : ١٢ .

(٦) سورة لقمان ، من الآية: ٣٢.

(٧) شرح التسهيل: ٣ / ٤١٨.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٦.

(٩) سورة الإسراء، من الآية : ٦٧.

(١٠) سورة العنكبوت، من الآية: ٦٥.

(١١) سورة لقمان ، من الآية: ٣٢.

(١٢) سورة هود، من الآية: ٧٤.

بجادلنا، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب (جَاءتْهُ الْبُشْرَى) على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل بجدالنا))[1]. لذلك يعد قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[2]: إن الجملة جواب لّما، وهمّا، ويقدّر جملة فعلية محذوفة، كما أسلفنا، ويؤيد هذا –عنده– أن جواب لّما لا يقترن بالفاء[3]، وهو ما ذهب إليه أبو حيان إذ يرى أن ما ذكره ابن مالك من مجيء جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء، وماضياً مقروناً بالفاء: لم يقم عليه دليل واضح[4].

٤. الجمل التالية لأحرف التحضيض: ذلك أن أحرف التحضيض، وهي (لولا، ولوما، وهلاّ، وألا) تجري ((مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء))[5]، الأسماء))[5]، وإذا وقع بعدها اسم، كان فيه التأخير نحو: (هلا زيداً ضربت) أي: هلا ضربت زيداً. لذلك عُدَّ، من الوهم، قول بعض النحويين في بيت الشاعر[6]:

ونبئت ليلى أرسلَت بشفاعة إليّ، فهلا نفس ليلى شفيعها

: إن ما بعد (هلاّ) جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، وذهب إلى أنّ الصواب أن التقدير: هلاّ كان، أي الأمر والشأن، والجملة فيها خبر لكان المحذوفة مع اسمهما ضمير الشأن[7]، وهو ما عليه النحويّون، قال المرادي: ((ذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية، كقول الشاعر:

ونبئت ليلى أرسلَت بشفاعة إليّ، فهلا نفس ليلى شفيعها

وتأوله ابن طاهر، وغيره، على إضمار (كان) الشأنيّة، وتأوله بعضهم على أن (نفس) فاعل فعل مضمر، أي: فهلا شفعت نفس ليلى. وشفيعها: خبر مبتدأ محذوف، أي هي شفيعها، والأول أقرب))[8]. وهو ما اكتفى ابن هشام بذكره.

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٧٠ .

(٢) سورة لقمان ، من الآية: ٣٢. وينظر: رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: ٣/ ٤١٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠١ .

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٦.

(٥) شرح المفصل: ٥ / ٨٩.

(٦) ينسب لقيس بن الملوح، ديوانه: ١٩٥، وينظر: شرح شواهد المغني: ١/ ٢٢١، وخزانة الأدب: ١ / ٤٦٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٩، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣٠٠.

(٨) الجنى الداني: ٦١٣ — ٦١٤.

٥. الجملة الواقعة خبراً لفعل المقاربة: إذ إن أفعال المقاربة تدخل على جملة اسمية، يكون الخبر، فيها، جملة فعلية، منها كاد وعسى وجعل وطفق، وقد ((اشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض))[١]. وقد يقترن خبر بعضها بـ(أن)، مثل (عسى). ويرى الدسوقي أن مراد ابن هشام بالجملة الفعلية، الجملة ولو بحسب الظاهر، وذلك ردّاً على من يعترض باقتران خبر بعضها بـ(أن) مما يؤدي إلى تأويلها بمفرد[٢]. لذلك يعدّ وهماً قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾[٣]: إنّ مسحاً خبر (طفق). والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً، وقد مرّ ذلك[٤].

٦. خبر (أن) المفتوحة بعد (لو) عند الزمخشري ومتابعيه: فأن المفتوحة في نحو هذا الموقع، عند الزمخشري ومن تابعه، تقتضي جملة فعلية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[٥]، إذ يرى وجوب كون خبر (أن) فعلاً، ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، وقد ردّه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[٦]، وقول الشاعر[٧]:

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر ... تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وردّه ابن هشام بقوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[٨]. وهذا يعني أن ما ذهب إليه الزمخشري من وجوب الإخبار بجملة فعلية في خبر (أن) بعد (لو) غير مقبول عند ابن هشام[٩].

٧. الجملة بعد (قل) المكفوفة بـ(ما): ولم يذكر ابن هشام هذا الموضع مع المواضع السابقة صراحة، وإنما نبّه عليه في الأمثلة التي وهم فيها بعض النحويين، لذلك قال الدسوقي: ((وكان على المصنف أن يزيد (قلما) في الأول: المشترط فيه الجملة الفعلية لأجل أن يبني عليه ما ذكره من الوهم))[١٠]. والمثال الذي ذكره ابن هشام للوهم فيه، قول بعضهم في قول الشاعر[١١]:

---

(١) شرح المفصل: ٤/٣٧٧، وشرح شذور الذهب: ٢١٨.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٦.

(٣) سورة ص، من الآية: ٣٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٦.

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ١٠٣ .

(٦) سورة لقمان، من الآية: ٢٧.

(٧) البيت لتميم بن مقبل، ديوانه: ٢٧٣. والخصائص: ١/ ٣١٨. وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٦١.

(٨) سورة الأحزاب، من الآية: ٢٠.

(٩) مغني اللبيب: ١/ ٣٥٦ — ٣٥٧، وينظر رأي ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٦٩ و ٢٤٢.

(١٠) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٨.

(١١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ٣٤١، وللمرار بن سعيد الفقعسي، في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧.

صـددت فأطولـت الصـدودَ وقلّمـا وصـالٌ علـى طـوْل الصـدود يـدومُ

: إن (وصال) مبتدأ، ثم بيّن أن الصواب أنه فاعل بـ(يـدوم) محـذوفاً مفسّـراً بالمـذكور[1]. وقـد اعترض الدماميني على هذا التوهيم، بالسؤال: لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب لـ(وصال) مبتدأ، مـبني على أنّ (ما) في البيت مصـدرية لا كافـة، وعلـى أن (مـا) المصـدرية توصـل بالجملـة الاسميـة[2]، وردّه الشمني بأن هذا القائل لّما لم يذكر أن إعرابه مبني على المذهب المذكور، كـان ظـاهر كلامـه أنـه مـبني على ما هو معروف عند النحويين فيرد عليه ما أورده ابن هشام، من أنه ليس كما قال[3].

٨. جملة المضاف إلى ظـرف الزمـان المسـتقبل المـبهم عنـد سـيبويه: ذكـر ابـن هشـام أن قـول النحويين في نحو (آتيك يوم زيد تلقاه): أنه يجـوز في (زيـد) الرفـع علـى الابتـداء، وذلـك خطـأ علـى مذهب سيبويه، لأن الزمن المـبهم المسـتقبل يحمـل علـى (إذا) في أنـه لا يضـاف إلى الجملـة الاسميـة. واعترض بأن ذلك، وإن كان خطأ عند سيبويه، إلاّ أنه صواب عند غيره، وهو قول مشهور، فـإذا كـان منصوباً عند غير سيبويه فيمكن –عندئذ– أن يكون المعرب مقلداً لذلك القول فيكون ذلك الإعراب لـيس وهماً [4].

ب. ما اشترط فيه الجملة الاسمية: وقد ذكر أن المواضع التي تختص بالجملة الاسمية هي كالآتي:

١. الجملة بعد (إذا): نبّه المعرب على أن (إذا) تختص بالجملة الاسمية، لذا على المعـرب أن يتوخى ذلك عند الإعراب، و(إذا) هذه، التي تكون للمفاجأة، ((تختص بالجمـل الاسميـة، ولا تحتـاج إلى جواب))[5] نحو: (خرجت فإذا الأسد بالباب)، وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[6]. ومـن ومن هنا، نجده يعدّ تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحـو: (خرجـت فـإذا زيـد يضـربه عمـرو) وهماً، قال: ((ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها))[7]. أي أنه أجاز نصب (زيد) بإضمار فعـل علـى شـريطة التفسـير، وهو وهم؛ لأن (إذا) الفجائية لا يليها إلاّ الجملة الاسمية على الأصح.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٨.

(٢) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٤، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٢٩٨.

(٣) المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٩٨.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي : ٣/ ٢٩٩.

(٥) مغني اللبيب: ١/ ١٢٠.

(٦) سورة طه: من الآية: ٢٠.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٠.

٢. الجملة بعد ليت المكفوفة بـ(ما): ذلك أن (ليت) إذا دخلت عليها (ما) لا يزول اختصاصها بالجمل الاسمية على الصحيح، بخلاف أخواتها، إذ يجوز فيها الإهمال والإعمال. قال: ((وتقترن بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: (ليتما قام زيد)، ... ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها... ويجوز (ليتما زيد ألقاه) على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير))[١]، فلا يجوز أن يكون (زيد) في المثال مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ومن هنا كان وهماً -كما يرى ابن هشام- تجويز ابن أبي الربيع في نحو: (ليتما زيداً أضربه) أن يعد انتصاب (زيد) على الاشتغال، كالنصب في (إنما زيداً أضربه)، وبيّن أنَّ الصواب أنه نصب بـ(ليت)، لأنه لم يسمع نحو: (ليتما قام زيد) في حين سمع نحو: (إنما قام زيد)؛ لأن (ما) أزالت اختصاص (إنّ) بالأسماء، في حين أنها لم تكف (ليت) عن الاختصاص بالأسماء[٢].

٣. نواسخ الجملة الاسمية: وذلك في (كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والمشبهات بليس، وأفعال المقاربة، وظننت وأخواتها)، فهي تختص بالدخول على الجملة الاسمية، كما هو معروف[٣].

تاسعاً: ضوابط مواضع الجمل الخبرية والجمل الإنشائية :

تكلم ابن هشام على هذه الضوابط، في الجهة السادسة الخاصة بشروط الأبواب التي على المعرب ملاحظتها والالتزام بها عند الإعراب، في النوع الثامن من هذه الشروط، وتمثلت ضوابط النحويين، هنا، في ((اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعض الجمل الإنشائية))[٤]. وقد عالج ابن هشام تلك القواعد التركيبية على النحو الآتي:

أ. **ما اشترط فيه الجمل الخبرية:** وقد وصف هذا النوع بأنه كثير، وتوقف، فيه، على الأبواب الآتية:

١. جملة صلة الموصول: فالموصول يحتاج إلى صلة، وقد تكون الصلة جملة، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو وصفاً صريحاً، فإن كانت الصلة جملة، فشرطها ((أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، تقول: (جاءني الذي قام) و(الذي أبوه قائم) ولا يجوز: (جاء الذي هل قام) أو (الذي لا تضربه)))[٥]. لذلك يقرر أن ما ورد خلاف ذلك فهو مؤول، كما في قول الفرزدق[٦]:

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٧٦ – ٣٧٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٠.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٣ – ٢٦٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦١.

(٥) شرح شذور الذهب: ١٧٤.

(٦) ديوانه: ٤٥١، والرواية فيه: وإن شقت عليَّ أنالها، وينظر: خزانة الأدب ٥/ ٤٦٤.

وإنـــي لـــراج نظـــرةً قِبَـــلَ الـــتي لعلّـي –وإن شـطَّتْ نواهـا– أزورُهـا

فقد خرّج ما يظهر في البيت من مجيء، صلة (التي) جملة إنشائية، هـي (لعلـي... أزورهـا)، على إضمار القول، وتقديره: قبل التي أقول لعلـي. أو علـى تقـدير أن الصـلة جملـة (أزورهـا)، وخـبر (لعلي) محذوف، والجملة من (لعل) واسمها وخبرها معترضة بين الموصـول وصـلته، أي: لعلـي أفعـل ذلك، فتكون جملة الشرط معترضة أيضاً وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر (لعل) عليه[1].

٢. جملة الصفة: يضع ابن هشام ضابطاً للجمل بعد المعـارف والنكـرات، فالجمـل ((الخبريـة التي يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضـة فهـي حـال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع))[2]. ثمّ يبيّن أن هذا الضابط يشتمل على قيود، يهمنا منها ، هنـا، كـون جملـة الصـفة خبريـة، احـترازاً مـن نحو: (هذا عبد بعتكه) فجملة (بعتكه) مستأنفة وليست صفة؛ لأنهـا إنشـائية، ولهـذا أثـر مهـم؛ لأن الجملة إذا احتملت الخبر والإنشاء اختلف حكمها على وفق التقدير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[3]، فجملة: انعم الله تحتمل الدعاء فتكون اعتراضـية لا محـل لهـا مـن الإعراب، وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية[4]. وفي قول الراجز[5]:

حتّـــى إذا جَـــنَّ الظـــلامُ واخْـــتَلَطْ جَـاؤُوا بمَـذْقٍ هـلْ رأيـتَ الـذئبَ قـطْ

يجب تقدير قول مقدر: أي بمذق مقول فيه هل رأيت.

٣. جملة الحال: ويشترط فيها أن تكون خبريـة، كمـا في جملـة الصـفة، وإذا وردت نصـوص خلاف ذلك فيجب أن تؤول بما يوافقه. ويذكر مثالاً لـذلك قـول أبـي الـدرداء: (وجـدت النـاس أخبُـر تقله)، فيؤوله بـ: صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك، لأن (أخبر) جملة إنشائية أمرية وقعـت حـالاً علـى التقدير المذكور.

٤. الجملة الواقعة خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها: إذ تقتضي كان وأخواتها –في حـال وقـع الخبر جملة– أن يكون جملة خبرية لا إنشائية. وقد قرّر ابن هشام، هنا، أن جملة خـبر كـان تخـتص بكونها خبرية، وذلك على خلاف جملة خـبر المبتـدأ: ((اختلـف في نحـو (زيـد أضـربه) و(عمـرو هـل

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦١، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣٠٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٠.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٢٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٢. وينظر: البيان في غريب إعراب القران: ١/ ٢٦٠–٢٦١. إذ جعلها في موضع رفع، لأنها صفة لـ(رجلان) فقط.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه: ٤٠٤، وينظر: خزانة الأدب: ٢/ ١٠٩.

جاءك) ، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مرّ إبطاله))[1]. وذلك بأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما هو المقابل للإنشاء، لا خبر المبتدأ[2]. أمّا ما ورد خلاف ذلك في خبر (كان) وأخواتها فيؤول، كما في قول الشاعر[3]:

وكـــونـي بالمكـــارم ذكّـــريني ودلّـــي دلّ ماجـــدة صـــناعِ

فجملة (ذكريني) –كما يرى ابن هشام– مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكريني، وإلاّ لزم أن خبر (كان) قد وقع جملة إنشائية طلبية، ولذلك وصفه ابن مالك بأنه نادر كما في هذا البيت[4].

٥. الجملة الواقعة خبراً لـ(إن) وأخواتها: فشرط التركيب الذي تدخل عليه الحروف المشبهة بالفعل، في هذا الباب، أن لا يكون الخبر جملة إنشائية، فما ((كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام، و(كم) الخبريّة، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز أن تقول: (إن زيداً اضربه)، و(إن عَمراً لا تضربه)، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تؤوّل... وإنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف))[5]. وهي عند ابن مالك مثل (دام) في الأفعال الناقصة، لذلك يقول: ((ما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية، نحو: زيد هل قام؟ وعمرو أكرمه، وخالد لا تهنه))[6]. ومن هنا، على المعرب أن يتنبه إلى هذه القاعدة، فيؤول ما ورد منها، ليستقيم مع هذا الضابط التركيبي، كما في قول الشاعر[7]:

إنّ الـــذين قتلـــتم أمـــس ســـيّدهم لا تحسـبوا ليلـهم عـن لـيلكم نامـا

فجملة (لا تحسبوا) لا بدّ أن تؤول بجملة خبريّة، لأنها خبر (إن)، من خلال تأويل لا الناهية بـ(لا) النافية: لا تحسبون، على أن النفي واقع موقع النهي، والنفي خبر[8]. وقد وصف ابن

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٣٦.

(٢) حاشية الدسوقي: ٢/ ٤٦٠.

(٣) لرجل من بني نهشل، ينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٢٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣١٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٨.

(٦) شرح التسهيل : ١/ ٣٩٢.

(٧) البت لأبي مكعت (منقذ بن خنيس) أخي سعد بن مالك، في خزانة الأدب: ١٠ / ٢٥٠ . ولم ينسبه السيوطي في: شرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٤.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٧٦٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠٥.

مالك مجيء خبر إن جملة طلبية، في هذا البيت، بالشذوذ[1]. ونبّه ابن هشام المعرب على وجوب استثناء خبر (أن) المفتوحة المخففة، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[2]، في قراءة (أن) بالتخفيف، وغضب بالفعل، فيكون اسمها ضمير شأن، وجملة (غضب الله) جملة دعائية إنشائية خبراً لـ(أن)[3].

٦. خبر ضمير الشأن: إن مفسّر ضمير الشأن لا يكون إلاّ جملة ، وهذا لا يشاركه فيه ضمير آخر، ويشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية، وليست إنشائية، وقد ترد قليلاً، كما في الآية السابقة، إذا قُدّر اسمها ضمير شأن، لذلك استثناها ابن هشام مما يجب أن لا تدخل إلاّ على جملة خبرية، ثم قال: ((وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أن) هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: (والخامسة أنها)))[4]، أي: المرأة.

٧. جملة جواب القسم غير الاستعطافي: ولم يقطع ابن هشام بوجوب دخوله على الجملة الخبرية، لذلك حكاه على وجه القول، على الرغم من تعريفهم القسم بأنه ((جملة يؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية... لأن القسم لا يتصور إلاّ حيث يتصور الصدق والحنث، والصدق والحنث لا يتصور إلاّ فيما يتصور الصدق والكذب))[5]. غير أن بعض النحويين يرى أن ((جملة القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبرية، فهو غير استعطافي، وإن كانت إنشائية فهو الاستعطافي، فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة إنشائية،وقال بعض النحويين: الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنوّ والعطف))[6].

ب. ما اشترط فيه الجملة الإنشائية:

ويظهر مما ذكره ابن هشام لهذا القسم أنه قليل، فقد اكتفى بذكر القسم الاستعطافي، الذي يكون الجواب فيه القسم بجملة إنشائية، أو ما كان يفيد دلالة خاصة، هي الإشعار بالحنوّ والعطف، كما سلف. ويبدو أن ابن هشام نظر إلى هذه الدلالة، فهذا ما يظهر من الشاهدين اللذين ذكرهما له، وهما: قول الشاعر[7]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٢.

(٢) سورة النور، من الآية: ٩. ينظر: مغني اللبيب: ٧٦٢، والكشاف : ٣/ ٢١١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٤٥، وشرح التسهيل: ١/ ٤٢٢، والبحر المحيط: ٦/ ٥٣٠، وهي قراءة نافع.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٤٥.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٢٠ –٥٢٢. والمقرب : ٢٢٤–٢٢٥.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠٢.

(٧) ديوان المجنون: ٢٢١.

بربّــك، هــل ضــممت إليــك ليلــى قبيــل الصُّــبح أو قبّلــت فاهــا

فقوله (بربك) قسم، وجوابه (هل ضممت...) وهي جملة إنشائية. ومثله قول الآخر[1]:

بعيشــك يــا ســلمى ارحمــي ذا صــبابة أبــى غــير مــا يرضــيك في السِّــر والجهــر

فقوله (بعيشك) قسم، وجوابه الجملة الطلبية (ارحمي ذا صبابة). فعلى المحلل أن يلتفت إلى أن الجملة الخبرية تقع في المواطن الآنفة الذكر، وبسبب كثرتها، لا بد للمعرب أن يجعل إعرابه مطابقاً لهذه الشروط التركيبية المهمة وإن وجد ما يخالف ذلك، فهو شاذ أو نادر، كما يرى ابن مالك، أو هو مؤول بما يوافق هذه القواعد، كما قرر ابن هشام.

عاشراً: ضوابط ما يجب أن يوصف من الأسماء، وما يجب ألّا يوصف:

تحدّث ابن هشام في هذا النوع التاسع من الجهة الخاصة بشروط الأبواب عن اشتراط النحويين لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها ألّا يوصف، ويمكن توضيح هذين الضابطين على النحو الآتي:

أ. **ما اشترط فيه أن يوصف:** وذكر ابن هشام تحت هذا القسم الأسماء الآتية:

١. مجرور (رُبَّ): قال: ((تنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً...))[2]، فمجرورها، عنده، إذا كان ظاهراً، يجب وصفه. وما قرره، هنا، فيه خلاف بين النحويين، إذ ((ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إمّا بمفرد، نحو: (رب رجل صالح) وإمّا بجملة، نحو: (رُبَّ رجل لقيته)، فـ(لقيته) جملة في موضع خفض، على الصفة... وذهب الأخفش، والفرّاء، والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد))[3]. ولعل ابن هشام اكتفى بتقرير اشتراط وصف مجرور (رب)، بسبب كثرة القائلين به، ولاسيّما من المتأخرين، من جهة، ولأن ما ورد محذوف الوصف، أولّه النحويون بأن الموصوف محذوف، والنكرة المجرورة صفة له، بل ذهب بعض المتأخرين إلى تعليل التزام وصف مجرورها الظاهر الذي ((تلزمه الصفة، وهذه الصفة تكون بالمفرد، نحو: (رب رجل جواد، ورب رجل عالم)، وبالجملة، فالجملة إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر، فالجملة من الفعل والفاعل، نحو قولك: (رب رجل لقيته).... وأمّا الجملة من المبتدأ والخبر، فقولك: (رب رجل أبوه قائم)... وإنما لزم المجرور، هنا، الوصف؛ لأن

---

(١) مجهول القائل، والرواية في: همع الهوامع: ٢/ ٣٩٩؛ بعينيك يا سلمى.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٨١، وينظر: -فيه-: ٢/ ٧٦٤.

(٣) الجنى الداني: ٤٥٠ – ٤٥١.

المراد التقليل، وكون النكرة، هنا، موصوفة أبلغ في التقليل، ألا ترى أن رجلاً جواداً أقل من رجل وحده... ولأنهم لمّا حذفوا العامل فكثر ذلك عنهم ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل))[1]. فجعلوا للوصف وظيفتين، الأولى: دلالية معنوية، والثانية: صناعية نحويّة. وابن هشام يوافق أبا علي في اشتراط الوصف، والذي استند إليه أبو علي في إبطال كون الجار والمجرور (من معشر) متعلق بـ(أسْرَى) في قول الشاعر[2]:

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسْرَى مِن معشر أقيالِ

لأن ذلك يؤدي إلى خلوّ ما عُطِف على مجرور (رب) من صفة[3]. وقد علق الدسوقي على ذلك بأن ((قول أبي علي بأنه لا يصلح تعلق (من معشر) بـ(أسرى) مبني على شيئين، أحدهما: أن مجرور (رب) الظاهر، لابدّ من وصفه، كما ذكر المصنف... والثاني: أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. وقد عرفتَ: أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل، فكلا الوجهين المستند إليهما قابل للمنازعة))[4]، لأن المستند أو الدليل الأول أمر مختلف فيه بين النحويين، فمنهم من التزم وصف مجرور (رب) الظاهر، ومنهم من لم يلتزمه. والمستند الآخر يعترض عليه بأنه وقع ثانياً، وليس أولاً، وهم يغتفرون ويجيزون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

٢. (أي) في أسلوب النداء: فهي مما يشترط فيه أن يوصف، كما قرّر ابن هشام، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[5].

٣. الجمّاء في قولهم: (جاؤوا الجمّاء الغفير): ومعناه: جاؤوا بجملتهم الشريف والوضيع، فهو منصوب كما ينصب المصدر الذي يوضع موضع الحال، نحو: جاؤوني جميعاً وقاطبة وطراً، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: (أوردها العراك) أي أوردها عراكاً[6].

٤. الخبر الموطّئ: وهو الخبر الذي يجعل تمهيداً لغيره، نحو: قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[7]، ونحو: (زيد رجل صالح)، فكلمة (قوم) في الآية، و(رجل) في المثال: خبر موطّئ؛ لأنه لا

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ٤٨٣.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه: ١٤٣، وينظر رأي أبي علي في: الإيضاح العضدي: ٢٥٢، وإيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي: ١/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٧٦٤.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣ / ٣٠٩.

(٥) سورة المائدة، من الآية : ٨٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٤، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٧) سورة النمل، من الآية: ٤٧.

فائدة من الإخبار بأنهم (قوم) أو بـ(رجل)، وإنما جيء بهما للتوصل إلى الوصف بكونهم (يفتنون) وبكونه (رجل)[1].

٥. الصفة الموطئة: وهي الصفة التي تأتي تمهيداً لغيرها، نحو قولك: (مررت بهذا الرجل الصالح)، فكلمة الرجل صفة أو بدل موطئ لما يريد المتكلم الإبلاغ عنه وهو وصف (الصالح).

٦. الحال الموطئة: وهي الحال التي تجعل واسطة لغيرها، وذلك لأن الحال تنقسم ((بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة، وهو الغالب، وموطِّئة: وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2]، فإنما ذكر (بشراً) توطئة لذكر (سويّا) وتقول (جاءني زيد رجلاً مُحْسِناً)))[3].))[3]. فهذه هي المواطن التي تستلزم الأسماء أن توصف فيها، وهي تقدّم للمعرب أدلة تركيبية للتحليل. للتحليل.

ب. ما اشترط فيه ألاّ يوصف: تحدّث ابن هشام عن الأسماء التي يشترط فيها ألاّ توصف، وهي كالآتي:

١. فاعلا (نعم) و(بئس): فقد عدّهما ابن هشام مما يجب فيهما ألاّ يوصفا، وهو مذهب أبي علي الفارسي وابن السراج، وذهب نحويون آخرون إلى إجازة وصفه تمسكاً بقول الشاعر[4]:

نعم الفتى المرّي أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل، وأبيا النعت فيه، جاء في الأصول: ((قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير... وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت، فكأنه قال: نعم المرء أنت، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ: نعم هم قوماً هم))[5]. أمّا ابن مالك فعلق على ذلك بأنه لا حجة لهما فيه، فهو فهو يذهب إلى أن نعت فاعل (نعم، وبئس) ((لا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد. وأمّا إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت))[6]. المنعوت))[6].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٠٨.

(٢) سورة مريم: من الآية: ١٧.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٥.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٢٧٥. وخزانة الأدب: ٩/ ٤٠٤ .

(٥) الأصول في النحو: ١/ ١٢٠.

(٦) شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٣.

٢. الأسماء الموغلة في شبه الحرف: إنّ هذا النوع من الأسماء الموغلة في شبه الحرف يشترط فيه ألاّ يوصف، وهي الأسماء المبنية لمشابهتها للحرف. وقد استثنى من ذلك (من) و(ما)، النكرتين، فإنهما يوصفان نحو: (مررت بمن معجب لك، وبما معجب لك)، وألحق بهما الأخفش (أيّا)، نحو: (مررت بأي معجب لك)، ووصفه ابن هشام بأنه قوي في القياس؛ لأنها معربة، فالمعرب لا يكون موغلاً في شبه الحرف فلذا وصفت. ومن هذه الأسماء الموغلة في شبه الحرف التي لا توصف التي تَوَقف عليها ابن هشام:

أ. الضمير: وهو من الأسماء المبنية لتوغلها في شبه الحرف، ويعلل النحويون منع وصفه، بأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في الوصف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، أو وصف للمدح والذم، فلم يستعمل فيهما، لأنه امتنع فيهما ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف ضمير الغائب لأن مفسره في الأغلب لفظي، فهو واضح لذلك، غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف، أو لأنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما[١]. أي إنّ ((المضمر لا ينعت ولا ينعت به))[٢]. ونقل ابن هشام أن الكسائي أجاز نعته، كما في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٣]، ونحو: (مررت به المسكين)، ولكن جمهور النحويين يحملون مثل هذا على البدل.

ب. كم الخبرية: وهي مما يجب ألاّ يوصف لأنها متوغلة في شبه الحرف، لذلك خطّأ ابن هشام قول الزمخشري وأبي البقاء العكبري في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾[٤]: إن جملة (هم أحسن) صفة لـ(كم)، ويرى أن الصواب أنها صفة لـ(قرن)، وجُمع الضمير حملاً على معناه، لأن (كم) مما لا يوصف عنده. وقد اعترض الدماميني عليه، قال: ((إنَّ هذا لا يكفي في الدلالة على منعه، وما يصنع المصنف بمثل (كم رجلا قام) و(كم من قرية هلكت)، فإنه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف، وهو في محل رفع صفة لـ(كم) التي هي مبتدأ، أي كثير من الرجال قام، وكثير من القرى هلك. قال الرضي: وإذا انجر المميز بـ(من) وجب تقدير (كم) منونة[٥]، يعني: أنها تكون حينئذٍ نكرة والجار والمجرور صفة لها،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٥، وحاشية الدسوقي:٣/ ٣٠٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٠٦.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٦.

(٤) سورة مريم، من الآية: ٧٤. وينظر: الكشاف: ٣٥/٣. والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٧٥.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٩٥.

والمعنى مساعد عليه))[1]. هذه هي الأسماء التي ذكرها ابن هشام في هذا المبحث، وقد ذكر ابن عصفور أسماء أخرى، قال: ((الذي لا ينعت ولا ينعت به خمسة: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وكلّ اسم متوغل في البناء، نحو: (الآن وأين ومن)))[2]. واكتفى ابن هشام بالإشارة إلى الأسماء الموغلة، وهي تشمل عنده الأنواع التي ذكرها ابن عصفور .

أحد عشر : ضوابط وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

تحدّث ابن هشام عن الضوابط التركيبية الخاصة بوصف بعض الأسماء في موضع دون آخر، في النوع العاشر من الجهة السادسة، تحت عنوان: ((تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر))[3]، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ. **تعميم إجازة وصف الأسماء في بعض التراكيب ،** وهو الغالب، كما ذكر ابن هشام.

ب. تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر: ذلك أن النحويين خصوا جواز وصف بعض الأسماء في موضع دون غيره، وقد تكلم ابن هشام فيه على الأسماء الآتية:

١. العامل من وصف: مثل اسم الفاعل واسم المفعول العاملين، إذ خصهما النحويون بجواز وصفهما بعد العمل ومنعوه قبل ذلك؛ ذلك أن من أحوال اسم الفاعل واسم المفعول العاملين أن يكونا موصوفين، قال ابن عصفور: ((إذا وصفت اسم الفاعل، فلا يخلو من أن تصفه قبل العمل أو بعده. فإن كانت الصفة بعد العمل، عمل لأنه لم يوصف إلاّ بعدما أعمل، مثال ذلك: (هذا ضارب زيداً عاقل)، فإذا كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم))[4]. وقد ذكر ابن هشام أمثلة لوهم بعض العلماء في الإعراب بسبب عدم التزامهم بهذه القواعد، منها ما ورد في قول العكبري في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً﴾[5]: ان (يبتغون) ((في موضع حال من الضمير في (آمين)، ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آمين)؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار))[6]. وهو ما تابع فيه أبا البركات الذي يقول عن (يبتغون): ((جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في (آمين)؛ أي: لا يحلوا من قصد البيت الحرام مبتغين فضلاً من ربهم، ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آمين)؛ لأنه قصد نصب البيت، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل، لأنه يخرج بالوصف عن شبه الفعل؛ لأن الفعل

---

(١) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٣٥ –٢٣٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٠٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٧.

(٥) سورة المائدة، من الآية : ٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣١٤.

لا يوصف، وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل فينبغي ألاّ يعمل))[1]. ولم يرتض ابن هشام هذا الإعراب، قال: ((وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل))[2] لا قبله.

وذكر الدسوقي أن ما ذكره المصنف أصح الأقوال في المسألة، وهو قول البصريين والفراء، ومفاده أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه، وهذا إنما يتحقق قبل العمل لا بعده، إذ لا يمتنع إيقاع ما وقع. والقول الثاني: قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقاً، وثالثها: قول ابن عصفور وهو المنع مطلقاً[3].

٢. العامل من المصدر: فهو مما خصّوه بأنه لا يوصف قبل العمل، ولكنه يوصف بعده، وقد وَهِمَ بعضهم إذ قال في بيت الحطيئة[4]:

أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم ولن ترى طارداً للحُرّ كاليأس

: إن (مِن) متعلقة بـ(يأساً)، والصواب أن تعلقها بـ(يئست) محذوفاً؛ لأن المصدر لا يوصف قبل مجيء معموله، فهذا يعد وهماً، إذ يترتب عليه وصف المصدر: (يأساً) بقوله (مبيناً)، قبل عمله[5].

٣. الموصول: وذلك أنه لا يوصف قبل تمام صلته، ولكنه يوصف بعدها.

اثنا عشر: ضوابط إجازة اتصال الخبر بناسخه أو منع ذلك

وقد جاءت هذه الضوابط في النوع الحادي عشر تحت عنوان: ((أجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل... ومنع ذلك في البعض))[6] الآخر. وقد عالج فيه الأبواب الآتية:

أ. النواسخ التي أجازوا اتصال أخبارها بها:

وذلك جائز في (كان) وأخواتها من الأفعال الناقصة، إذ أجازوا أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم، قال الزمخشري: ((هذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها))[7].

ب. النواسخ التي منعوا أخبارها أن تتصل بها:

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٥٦.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٤، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣١٢.

(٤) ديوانه: ١٠٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣١٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦.

(٧) المفصل: ٣٤٤-٣٤٥، وينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٦٧.

وهي (إن) وأخواتها، من الحروف المشبهة بالفعل، إذ لا يجوز في أخبارها أن تتوسط بينها وبين اسمها، إلاّ إذا كان الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه، لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها[1]. وقد عكس ابن هشام هذه القاعدة النظرية في مثال عملي تطبيقي، تمثل في الوهم الذي وقع فيه المبرد، في تحليله قولهم: ((إنّ من أفضلهم كان زيداً)): بأنه لا يجب أن يُحْمَل على زيادة (كان) كما قال سيبويه، وذهب إلى أنه يجوز أن تقدر (كان) ناقصة واسمها ضمير (زيد) لأنه متقدم رتبة، إذ هو اسم (إنّ) و(من أفضلهم): خبر (كان) و(كان) ومعمولها خبر (إنّ). ويرى ابن هشام أن هذا التوجيه يلزمه تقديم خبر (إنّ) على اسمها، مع أنه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وهذا لا يجيزه أحد[2].

ثلاثة عشر : ضوابط حذف بعض الكلمات في التركيب

جعل ابن هشام ما قنّن له النحويون من ((منعهم بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها))[3] الآخر، دليلاً تركيبياً للمعرب عند التحليل، إذ خصص لها النوع الثالث عشر، من أنواع الشروط المميزة للأبواب، للحديث عنها، ويمكن تفصيل ذلك على الوجه الآتي:

أ. **ما منعوا حذفه من الكلمات:** وقد عالج ابن هشام تحت هذا العنوان الموضوعات الآتية:

١. الفاعل: ذكر، هنا، أنه مما لا يجوز حذفه، والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها. ونبّه الدسوقي على أن فاعل المصدر نحو: أعجبني ضربٌ الأميرُ اللص، بتنوين ضرب ورفع الأمير، يجوز حذفه[4]. وقد ذكر ابن هشام في موضع آخر مواطن حذف الفاعل، وقد حددها في أربعة مواطن[5].

لذلك تساءل الدسوقي قائلاً: ((فإن قلت: إنهم صرحوا في نحو: (ما قام وقعد إلاّ زيد)، و(ما قام وقعد إلاّ أنت) بأنه تركيب صحيح، وأنه محمول على الحذف، والتقدير: (ما قام إلاّ زيد)، و(ما قعد إلاّ زيد)، و(ما قام إلاّ أنت)، و(ما قعد إلاّ أنت). وإذا كان مثل هذا التركيب محمولاً على الحذف على المختار، اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله، فيكون إطلاق القول بامتناع حذف الفاعل، كما صنع المصنف مستدركاً، وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظاً ومعنىً، أمّا حذفه لفظاً مع

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣١٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٦. وينظر في ذلك : الكتاب: ٢/ ١٥٣-١٥٤، والمقتضب: ٤/ ١٢٠-١٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٧٧٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٠، وحاشية الدسوقي: ٣ / ٣١٨.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨.

وجوده معنى فلا امتناع فيه، وهنا كذلك فإن (إلاّ أنت) فاعل لهما، وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما))[1]. وقد استند ابن هشام إلى امتناع حذف الفاعل في الاعتراض على قول ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: (قاموا ليس زيداً) و(ما خلا زيداً): إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة (بعض) مضافة إلى ضمير من تقدم. قال: ((وليس ولا يكون المستثنى بهما، هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فلذا يجب نصب ما استثني بهما؛ لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع (إلاّ) التزم حذف اسمها لئلا يفصلهما من المستثنى، فيجهل قصد الاستثناء... وتقول: (قام القوم ليس زيداً)، وأصله: ليس بعضهم زيداً، وكذلك إذ قلت: (قاموا لا يكون زيداً)، معناه: إلاّ زيداً، وأصله لا يكون بعضهم زيداً وكذا يقدّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا، وفيه ضعف؛ لأن قولك: (قاموا عدا زيداً) إن جعل تقديره: جاوز بعضهم زيداً، لم يستقم، إلاّ بأن يراد بالبعض من سوى زيد، وهذا وإن صحَّ إطلاق البعض على الكل إلاّ واحداً، فلا يحسن لقلته في الاستعمال. فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدّر: قاموا عدا زيد: جاوز قيامهم زيداً، ويستمر على هذا السنن أبداً إذا دعت إليه حاجة. وأمّا المرفوع بليس ولا يكون فلا يقدر إلاّ بعضاً مضافاً إلى ضمير المستثنى منه، فلذلك لا يختلف اللفظ بهما، فيقال: جاءني القوم لا يكون زيداً، وأتوني ليس عمرا... والتقدير: لا يكون بعضهم زيداً، وليس بعضهم عمراً))[2]. في حين ذهب ابن هشام إلى أن الصواب أن الفاعل مضمر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق، وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو —أي القائم– زيداً، وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير (ليس ولا يكون)، كما تقول: (قاموا خلا زيد) أي: جانب هو —أي قيامهم– زيداً[3].

٢. نائب الفاعل: ذكر ابن هشام أن نائب الفاعل لا يحذف أيضاً؛ لأن المختصر لا يختصر.

٣. حروف الجرّ: وقد وضّح أن حرف الجر الباقي عمله لا يجوز حذفه، إذ إن ((حروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلاّ في ضرورة شعر... وإنما لم يجز إضمار الخافض وإبقاء عمله، كما يجوز ذلك في الناصب والرافع، لأن الخافض أضعف، لأنه مختص بالأسماء، فليس له تصرّف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال))[4]. وعلى المعرب أن يلتزم بهذه القاعدة التركيبية عند التحليل، لئلا يقع في الوهم، كما في ((قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم. وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣ / ٣١٩. وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٥٠.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٠.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٨٣.

لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن، ولا يصح أن يقال: قدّر ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[1]، في البقرة، و ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[2]، في آل عمران جواباً، وحذفت اللام من الجملة الاسمية... لأن ذلك —على قلته– مخصوص باستطالة القسم))[3]. وبذلك ردّ ابن هشام أن تكون في هذه التراكيب واو القسم، ثم حذفت، وبقي عملها، على تقدير لام قسم محذوفة في الجواب، كما أن هذه المواضع تخلو من استطالة القسم فلا يجوز حذف اللام من الجملة الاسمية. وقد استثنى من ذلك مواضع، يحذف فيها الجار مع بقاء عمله، نحو: (اللّه لأفعلن) و(بكم درهم اشتريت) أي: واللّه، وبكم من درهم[4].

ب. ما أوجبوا حذفه من الكلمات:

تظهر، في مقابل القواعد النحويّة التي تمنع من حذف بعض الكلمات، ضوابط توجب حذف بعض الألفاظ في التراكيب النحوية. وقد تناول ابن هشام في هذا النوع إيجابهم حذف أحد معمولي (لات). فعلى المعرب أن لا ينساق —عند الإعراب– في البحث عن معموليها، إذ لا بد من حذف أحدهما، وإلاّ فإنه سيقع في الوهم، كما في قول ابن عصفور في قوله[5]:

حنت نوار ولات هنّا حنّت ... وبدا الذي كانت نوار أجنّتِ

: إنّ (هنا) اسم (لات)، و(حنّت) خبرها، بتقدير مضاف، أي: وَقْت حنت، ويرى ابن هشام أن هذا يقتضي الجمع في إعرابه، بين معموليها، وإخراج (هنا) عن الظرفية، وإعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وهو (هنّا) لأنه اسم إشارة، وفي غير الزمان مع أن (لات) لا تعمل إلاّ في الزمان، و(حنت) ليس ظرفاً. وفيه أيضاً حذف المضاف إلى الجملة. فالأولى —على ذلك– أن يقال إنّ (لات) مهملة، و(هنا) خبر مقدّم، و(حنّت) مبتدأ مؤخر، بتقدير (أنْ) مثل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[6].

أربعة عشر: ضوابط بناء بعض الكلمات

---

(١) سورة البقرة : من الآية :٢.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣١٨ — ٣٢٠.

(٥) البيت لشبيب بن جعيل، في شرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٩، وخزانة الأدب: ٤/ ١٩٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٢١. ولم اقف على هذا الرأي في كتب ابن عصفور، ونسبه ابن مالك إلى بعض المتأخرين في شرح التسهيل : ١/ ٢٤٤. وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦٢، وخزانة الأدب: ٤/ ١٩٦–١٩٩.

خصص ابن هشام النوع السادس عشر، من الجهة السادسة، للكلام على هذه الضوابط متمثلة في ((اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة، كـ(قبل) و(بعد) و(غير)، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك (أي) الموصولة، فإنها لا تبنى إلاّ إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]. ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة: (هم أشد) مبتدأ وخبر، و(أي) مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين))[2]. فقد احتكم ابن هشام إلى أن (أي) مضافة، وهو شرط بنائها، وهو إجماع النحويين، ويدل على فساد ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن (أي) مقطوعة عن الإضافة، فتكون في محل نصب مفعول (تنزع)، على الرغم من أنها مضافة، ومتصلة بالضمير في رسم المصحف العثماني.

خمسة عشر: التأمل في التراكيب المشتبهات

قد ترد في بعض النصوص تراكيب تحتاج إلى تدقيق من المعرب وإمعان نظر فيها، وقد لفت ابن هشام في الجهة التاسعة، من الجهات التي يدخل الخلل على المعرب من جهتها، المعربَ إلى أن من أسباب الوهم في التحليل ((أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات))[3]. وقد طبّق ذلك على أمثلة لغوية تحتاج إلى تأمل، وهي كالآتي:

الأول: نحو : (زيد أحصى ذهناً) و(عمرٌ وأحصى مالاً)، فكلمة (أحصى) في الجملة الأولى اسم تفضيل، فيكون (ذهناً) تمييزاً، كما في: (أحسن وجهاً) أما (أحصى) في الجملة الثانية فهي فعل ماض، والمنصوب بعده مفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[4]. وذكر أن بعضهم بعضهم قد وَهِمَ في قوله تعالى: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[5]، بأن (أحصى) اسم تفضيل، في حين أنه فعل، فعل، لأن شرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) أن يكون فاعلاً في المعنى كـ(زيد أكثر مالاً)، و(الأمد) في الآية محصى، وليس محصياً. وقد سبق أبو البركات إلى التنبيه على هذا الوهم إذ قال: ((أحصى : فعل ماض خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره سد مسد مفعولي (نعلم). وزعم بعض النحويين أن (أحصى) اسم

---

(١) سورة مريم، من الآية : ٦٩.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٣.

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ٧٨١.

(٤) سورة الجن، من الآية: ٢٨.

(٥) سورة الكهف، من الآية: ١٢.

على وزن أفعل للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون (لنعلم أي الحزبين أشدَّ إحصاءً)؛ لأنك لا تقول: ما أحصاه؛ ولهذا تقول: ما أشد إحصاءه، فلما قال: أحصى، دل على أنه فعل ماض))[1].

الثاني: نحو: (زيد كاتب شاعر)، فكلمة (شاعر) خبر أو صفة للخبر، وفي نحو (زيد رجل صالح) فإن كلمة (صالح) صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم وجود العائد في كلمة (رجل).

الثالث: نحو: (رأيت زيداً فقيهاً) و(رأيت الهلال طالعاً)، فإن (رأى) في المثال الأول عِلمية، فتعرب (فقهياً) مفعولاً ثانياً لها. و(رأى) في الثانية بصرية، فتعرب (طالعاً) حالاً.

الرابع: نحو: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[2]: إن حُرِكت الغين من (غرفة) بالفتح فتعرب مفعولاً مطلقاً، وإن حركت بالضم فتعرب مفعولاً به، ومثلها: (حسوت حسَوة، وحُسْوة)[3].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨١، وحاشية الدسوقي: ٣٣٧ –٣٣٩.

وسائل التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري

الوسيلة لغة: ترد كلمة الوسيلة، في اللغة، لمعانٍ مختلفة، أهمها: القربة والرغبة، والسرقة، قال ابن فارس: ((الواو والسين واللام: كلمتان متباينتان جداً؛ الأولى الرغبة والطلب، يقال: وَسَلَ، إذا رغب. والواسل: الراغب إلى الله عز وجل... ومن ذلك القياس الوسيلة. والأخرى السرقة. يقال: أخذ إبله توسلاً))[1]. وزاد ابن منظور معاني أخر، كما فصل ما أجمله ابن فارس، قال: ((الوسيلة: المنزلة عند الملك. والوسيلة: الدرجة. والوسيلة: القربة. وَوسَّلَ فلان إلى الله، وسيلة إذا عمل عملاً تقرب به إليه. والواسل: الراغب إلى الله... وتوسل إليه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل. وتوسل إليه بكذا: تقرب إليه بحرمة آصرة تعطفه عليه. والوسيلة: الوُصْلة والقربى، وجمعها الوسائل، قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[2]... الوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير، والجمع الوُسُل والوسائل... وفي حديث الأذان: (اللهم آت محمداً الوسيلة)[3]؛ هي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به... والتوسل أيضاً: السرقة))[4]. ويهمنا، في هذا البحث، الدلالة الأولى، وهي الرغبة والقربة والوصلة، التي وردت في القرآن الكريم، في موضعين[5]؛ قال الراغب الأصفهاني: ((الوسيلة: التوصل إلى الشيء برغبة، وهي أخص من الوصيلة؛ لتضمنها لمعنى الرغبة، وهي كالقربة، والواسل: الراغب إلى الله تعالى، ويقال إنّ التوسل في غير هذا: السرقة...))[6]. وقد فسر الزمخشري الوسيلة بالمعنى نفسه، قال: ((الوسيلة: كل ما يتوسل به أي: يتقرب به من قرابة أو صنيعة أو غير ذلك، فاستعيرت لما يتوسل به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المعاصي))[7]. فالوسيلة، على هذه الدلالة، كل ما يتوصل به إلى الشيء، وهي تستعمل –كما يتضح من كلام القدماء– في المادي والمعنوي، إذ قد تكون الوسيلة إلى أصحاب السلطان مادية تارة، ومعنوية تارة أخرى، كما أن من بعض الفرائض والطاعات – بوصفها وسائل تقرب العبد من الله سبحانه وتعالى– ما يكون مادياً مرة، ومعنوياً مرة أخرى.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ٦/ ١١٠ (وَسَلَ).

(٢) سورة الإسراء ، من الآية: ٥٧.

(٣) صحيح البخاري: مج١/ ١/ ٣٠٩، (كتاب الأذان)، باب (٤٠١): الدعاء عند النداء، وسنن النسائي: مج١/ ٢/ ٢٧، (كتاب الأذان)، باب الدعاء عند النداء.

(٤) لسان العرب: ١١/ ٧٢٤ (وَسَلَ).

(٥) في سورة المائدة، الآية: ٣٥، والإسراء، الآية: ٥٧، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٧٥١.

(٦) مفردات ألفاظ القرآن: ٨٧١ (وَسَلَ).

(٧) الكشاف : ١/ ٦١٥.

ومفهوم الوسائل اصطلاحاً، هنا، كما يراها الباحث، هي الآليات العقلية التي يعتمد المحلل عليها للتوصل إلى تطبيق القاعدة النحوية على النصوص اللغوية المختلفة؛ وذلك أنَّ كثيراً من هذه النصوص لا تكون مبنية، نحوياً، على أصل الوضع، أو أصل القاعدة، ولتوضيح ذلك، نأخذ الجملة الاسمية مثالاً؛ فالأصل فيها أن تتألف من مبتدأ وخبر، غير أن المعرِب قد يجد في النص المراد تحليله مبتدأ من دون خبر، أو خبراً من دون مبتدأ، فيلجأ حينئذ، إلى وسيلة، يتمكن، عن طريقها من التوفيق بين القاعدة النظرية والتركيب، وهي القول بالحذف، وتقدير محذوف يناسب ما يقرره أصل القاعدة، ويقبله معنى الكلام. والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، فإذا وجد المعرِب جملة تقدم فيها الخبر على المبتدأ، فإنه سيبحث عن وسيلة تعيد بناء الجملة إلى أصله، وهي، في هذه الحالة، القول بالتقديم والتأخير.

إن وسائل التحليل النحوي، بناءً على ما تقدم، وسائط ذهنية يركن إليها المحلل عندما يواجهه نص لغوي، يشتمل على مخالفة أصل من أصول الوضع النحوي. ولابدّ أن نبين أن هذه الوسائل، كالحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة تعد –في وجه من وجوهها– من مظاهر التأويل النحوي. وقد درسها، من هذه الزاوية، الباحث: ليث قهير عبد الله الهيتي، في رسالته للدكتوراه: (التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري) . ولكنه عالجها –كما قلنا– بوصفها من مظاهر التأويل وليس بوصفها وسائل للتحليل النحوي. والفرق بين الأمرين يكمن في أن التأويل إنما يكون في التركيب الذي يخالف الجادة، جاء في الاقتراح: ((التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادة فيتأول))[1]. وقد فسَّر الدكتور محمد عبد القادر هنادي (الجادة) في النص، قال: ((إن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي))[2]. ومن هنا، يمكننا القول: إن الفرق بين توظيف: الحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة، وغيرها يختلف باختلاف الغاية، فإن استعملت في ما خالف القواعد النحوية كانت من مظاهر التأويل، وإن استعملت في ما لم يطابق أصل الوضع،أو أصل القاعدة، عدّت من وسائل التحليل.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: إنّ كل تأويل تحليل، ولا ينعكس. فأنت عندما تؤول نصاً، يحتوي على مخالفة بالقواعد، فإنك تحلله أيضاً. ولكنك قد تحلل نصاً أو عبارة من غير أن تؤول

---

(١) الاقتراح، السيوطي: ٧٥.

(٢) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبد القادر هنادي: ١٤. وينظر في صور التأويل وألفاظه عند ابن هشام: التأويل النحوي عند ابن هشام (رسالة دكتوراه): ١٦ – ٣١.

فيهما؛ قد تكتفي مثلاً بتقدير محذوف لبيان المعنى[1]. وتوضيح ذلك أنَّ نحو قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2] يحتمل عند ابن هشام أن يكون المحذوف فيه مبتدأ، تقديره: شأني، أو خبراً، تقديره: صبر جميل أمثل من غيره[3]. فهذا تحليل يعتمد على تقدير يقتضيه المعنى، وهو لا يحتوي على تأويل، إذ لا مخالفة للقواعد فيه؛ فهو حذف كثير في العربية. في حين أن كلامه على قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[4]، يعدّ تأويلاً، وذلك أن: ((القاعدة النحوية تقول بتجريد الفعل من علامة الجمع والتثنية عند إسناده إلى الظاهر في الأعم الأغلب))[5]. في حين أن ظاهر الآية يخالف هذه القاعدة.

إنّ لوسائل التحليل بعدين؛ أحدهما: يخضع للضوابط والقواعد، والآخر: لا يخضع لها، وإنما هو ينبع من اجتهاد النحويّ ومدى قدرته العقلية على تشقيق الأوجه واستخراجها، وهذا يظهر —كما تبين آنفاً– في النصوص التي تشتمل على مخالفة للقواعد المقررة، وقد التفت الدكتور ليث قهير الهيتي إلى ذلك في دراسته عن ابن هشام، قال: ((التأويل وسيلة من وسائل توجيه النص على وفق الضوابط والأصول المعتمدة، وهو ضرورة يلجأ إليها النحوي ليوازن بين ما وضعه النحويون من أصول معتمدة وبين النص المُشْكِل الذي يخالف تلك الأصول))[6]. ولذلك كان يكتفي بالإشارة إلى وسائل التحليل في جانبها الخاضع للضوابط، ويعنى —في مقابل ذلك– بها بالمواضع التي تكون فيها غير خاضعة للضوابط أو التقنين، لذلك يقول بعد دراسة الحذف عند ابن هشام: ((يتبين أن دراسة الحذف عند ابن هشام تحصل من جهتين: الجهة الأولى: التي تستند إلى ضوابط محددة، وقواعد مقررة نبه عليها في مصنفاته... فهذه المسائل تخضع للقاعدة والضابط، وليست هي من مدار دراستي في التأويل النحوي، ولكن لابدّ من الإشارة إليها. والجهة الثانية: هي مواضع الحذف التي لا تخضع لقاعدة ولا ضابط معين))[7].

ومن هنا، فقد انحصرت مهمة هذا الفصل في الوقوف على وسائل التحليل النحوي، بجانبها الذي يخضع للضوابط والقواعد، لسببن:

---

(١) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: ١٧–١٨.

(٢) سورة يوسف ، من الآية: ١٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٠٦ .

(٤) سورة الأنبياء ، من الآية: ٣.

(٥) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: ١٧–١٨.

(٦) التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ٣٢.

(٧) المرجع نفسه: ٦١–٦٢ .

أحدهما: إنّ هذه الوسائل بصورتها التي لا تخضع فيها للضوابط والقواعد، قد درست في الرسالة المذكورة آنفاً.

الآخر: وهو الأهم، في نظرنا، إنّ هذه الوسائل، حين تكون خاضعة للتقنين والضبط، تصبح أكثر فائدة للمحلل، بسبب اطرادها وشموليتها، وسهولة تطبيقها على النصوص اللغوية المختلفة، لأنها ليست اجتهاداً عقلياً فردياً كما هو في الوسائل غير الخاضعة للقواعد: (التأويل) بل هي ضوابط مطردة يمكن العمل بها في تحليل التراكيب المختلفة.

ولابدّ من الإشارة إلى أن مصطلح (الوسائل)، في هذا البحث، يقترب، كثيراً، من مفهوم مصطلح (التحويل)، الذي يستعمله بعض المحدثين، ويريدون به: ((نقل صيغة إلى أخرى، أو نقل تركيب إلى تركيب آخر، حيث تُعَدُ الصيغة المنقول عنها أصلاً، والصيغة المنقول إليها فرعاً عن الصيغة الأولى))[1].

وقد ذكر الدكتور حسام أحمد قاسم أن مصطلحي التأويل والتقدير من أهم المصطلحات التي كان القدماء يستعملونها للتعبير عمّا أطلق عليه المحدثون اسم التحويل[2]. ويلتقي المصطلح الذي اتخذناه عنواناً لهذا الفصل، وهو (الوسائل) مع مصطلحي التأويل والتحويل في مظاهر كلٍّ منها، وهي: الحذف، والزيادة ، والتقديم والتأخير، والمشابهة أو الإبدال[3].

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي، د. حسام أحمد قاسم: ٢٠٣.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ٢٠٤.

(٣) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٥– ١٦٠، وأصول التفكير النحوي: ٢٨٠–٢٨٦.

الوسيلة الأولى : تقدير الحذف

يعد الحذف ظاهرة لغويّة تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة، ولا تختص بها اللغة العربية فقط. ولكنها قد تبدو واضحةً في اللغة العربية؛ ذلك لما جبلت عليه لغتنا من ميل إلى الإيجاز والاختصار[1]، فالحذف ينتج من رغبة المنشئ في تلبية المطالب الاستعمالية، وعندئذ يعرض لبناء الجملة حذف لأحد عناصرها المكونة، وذلك يحصل عندما يكون الباقي من بناء الجملة –بعد الحذف– مغنياً في الدلالة، وكافياً في أداء المعنى[2]. وقد تحدث أبو بكر بن السراج عمّا يعرض للكلام من الإضمار والإظهار، قال: ((اعلم أنّ الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره. الأول: الذي لا يحسن إضماره: ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة... والثاني: المضمر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي... والثالث: المضمر المتروك إظهاره: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه))[3]. وينطلق النحويون في النظر إلى الحذف من تصوّرهم لبناء الجملة العربية، إذ إن الأصل في الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلاّ لدليل، قال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[4]. وقد عدّه من وجوه شجاعة العربية. وقد حظيت هذه الظاهرة بعناية القدماء ورصدها وتوجيهها ووصف مواطنها، وتحديد أثرها في دلالة الكلام، فقد ذكرت في كتاب سيبويه نحو: (ثمانمائة وثلاث مرات)، وخصص لها ابن جني باباً في خصائصه، وكذلك خصص صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج خمسة عشر باباً من أبوابه التسعين، والسيوطي في الاتقان ، كما كشف عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير عن الجوانب الدلالية والبلاغية للحذف[5]. ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن الحذف ((يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحويّة، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها))[6]، من أجل اتساق النصّ مع القاعدة النحويّة. وذهب الدكتور محمد حماسة إلى أن القول بحذف أحد عناصر الجملة المنطوقة أو تقديمه أو تأخيره يعتمد على

---

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: ٩ .

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية: ٣٤٦.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٧–٢٤٩.

(٤) الخصائص: ٢/ ٣٦٢. وينظر: معترك الأقران، السيوطي: ١/ ٢٣٤.

(٥) ينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين، د. عبد الله جاد الكريم: ٢٥١.

(٦) أصول التفكير النحوي: ٢٨١ .

فكرة سمّاها: (البنية الأساسية) للجملة؛ فلا ((يمكن الحكم بأن أحد العناصر محذوف إلاّ إذا كانت البنية الأساسية تقتضي تركيب الجملة على نحو معين، وهذا النحو المعيّن هو البنية الأساسيّة))[1]. التي أطلق عليها القدماء مصطلح الأصل. وأما ما يطرأ على هذا الأصل، من تغيير، فسمّوه ((العدول عن الأصل))[2]. في حين ربط بعض المحدثين ظاهرة الحذف بالنظرية التوليدية والتحويلية، ذلك أن ((الطريقة التي يقدّمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدّمها النحو العربي))[3]، ولاسيّما في ما يتصل بمقولة (البنية السطحية)، التي هي ((البنية النهائية الظاهريّة في سياق بما هي سلسلة أفقية من الكلمات، ذات سمات صوتية أو كتابية، وهي لذلك تحتوي على كل المكونات الفونولوجية اللازمة للتفسير الصوتي))[4]، وهي تقابل الجملة المنطوقة. ومقولة (البنية العميقة) التي هي هي ((بنية مجردة مفترضة ينتجها الأساس، وتحتوي على كل العلاقات النحوية، والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة، واستعمالاتها المكنة))[5]، وهي تقابل مصطلح: (الأصل) عند النحويين القدماء، و(البنية الأساسية) عند الدكتور محمد حماسة، وكأن القدماء عندما اشترطوا وجود دليل للحذف، يكون هذا الدليل في المذكور أو المنطوق —أي في البنية السطحية– للدلالة على العنصر المحذوف الذي يؤدي وظيفة أحد مكونات البنية العميقة، ولكنهم —بطبيعة الحال– لم يستعملوا هذين المصطلحين.

وقد عني ابن هشام بدرس ظاهرة الحذف عناية واضحة، فقد خصّص لها مباحث في كتبه المختلفة، عالج فيها الحذف نظرياً وتطبيقياً. أمّا المصطلح الذي استعمله للتعبير عن هذه الظاهرة، فهو (الحذف)، وقد كان الأكثر استعمالاً، موازنةً بمصطلحات أخرى استعملها للغاية نفسها، وهي: (الإضمار)، وهو ممّا ورد استعماله عند القدماء أيضاً، و(الاسقاط)[6]؛ فقد استعملهما في مواطن متفرقة بمعنى يرادف مصطلح (الحذف)[7]. وقد وصف ابن هشام الحذف بأنّه (من المهمات)؛ ولذلك عمد إلى دَرْسِه، وعَرْضِ صوره؛ فقد نبه على حدود الحذف عند النحويّ وملامحه، وهذا ما يتمثل في قوله: إنّ ((الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو

---

(١) في بناء الجملة العربية: ٣٤٢.

(٢) ينظر: الأصول (تمام حسان): ١٣٥.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي: ١٤٩.

(٤) مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٦١ .

(٥) المرجع نفسه: ٦٠، وينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٥١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢، والتأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ٣٩.

(٧) المصدر نفسه: ١/ ٣٣٢.

بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [1]، ونحو : ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [2]، ونحو: (خيرٍ، عافاك الله)، وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [3]: إن التقدير: والبرد، ونحو : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [4]: إن التقدير: ولم تعبِّدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسِّر))[5]؛ لأن المعنى لا يستقيم إلاّ على هذا القول، بالنسبة إلى المفسّر. فابن هشام، يميّز، ههنا، بين حدود عمل النحويّ والمفسِّر في بحث الحذف، ولم يكتف بذلك، بل راح يفرّق بين الحذف النحويّ والبلاغيّ، فيقول: ((وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك؛ فإنه تطفل منهم على صناعة البيان))[6]،وبذلك يخرج ابن هشام دلالات الحذف البلاغية والأسلوبية من ميدان عمل النحوي، ويصف ما يقع منه عند النحويين بأنه تطفّل منهم على ميدان غير ميدانهم، وهو صناعة البيان؛ وذلك لأن البحث في مثل تلك الدلالات لا تفيد متعاطي الإعراب والمختصّ بالنحو فائدة؛ لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها، وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها[7]. ولكنه يعود ليعتذر عمّا جاء من أشباه ذلك في مغني اللبيب، بأن ذلك ((لإفادة متعاطي متعاطي التفسير والعربية جميعاً)) [8].

أهم ما يخرج به الباحث من كلام ابن هشام السابق ملمحان يكشفان عن تصوره للحذف، هما:

الأول: إن الحذف الذي يلزم النحوي تعيينه هو ما تفرضه قواعد الصناعة ، في البحث عن العامل النحوي؛ أو المبتدأ أو الخبر ، وهي تمثل عناصر الجملة الرئيسة، وهذا يقابل عند المحدثين أركان البنية العميقة (الأساسية). ولم يبحث أثر المعنى في الحذف، لذلك استثنى ما يبحث فيه المفسر، وعدّه من الفضول، ثم إنه استثنى ما يهدف إليه البلاغي من درس الدلالات البلاغية، لذلك ذكر ثلاثة أمثلة، تمثل الرفع والنصب والجر، وقد حذف فيها جميعاً العامل.

---

(١) سورة العنكبوت، من الآية: ٦١.

(٢) سورة النحل، من الآية: ٣٠.

(٣) سورة النحل، من الآية: ٨١.

(٤) سورة الشعراء ، من الآية: ٢٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢ / ٨٥٣.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٣.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي: ٤٥١/٣ .

(٨) مغني اللبيب: ٢ / ٨٥٣.

الثاني: إنه –بعمله هذا– حدّد مجال درس الحذف وضيّق ميدانه. وذلك يعود إلى أنه يكتفي من الحذف بما هو وسيلة يتوصّل بها المعرب إلى اطراد التحليل النحوي واتّساق ضوابطه، إذ لا يمكن الانتهاء إلى إعراب صحيح ما لم يكن عارفاً بضوابط الحذف وأصوله التي ينبغي الالتزام بها، من أجل تعيين المحذوف من غير المحذوف، في ضوء ما وضعه النحويّون من شروط وأدلة تبيّن ذلك وتحدده، ومن ثمّ، يتمكن المحلل من معرفة التركيب الأصلي للعبارة؛ لأن النحويين العرب يرون –كما أسلفنا– أن ((خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر، في ضوئه، يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة... وتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدّر، وكأنه يشبه تركيباً باطناً))[1]، أو عميقاً؛ بمعرفته، يستطيع المعرب تحليل التركيب الظاهري للعبارة تحليلاً نحوياً .

تجلت عناية ابن هشام بدراسة الحذف في بحثه أهم قضاياه ومستلزماته، إذ درس المحاور الآتية: (شروط الحذف، وأدلة الحذف، وأولويات تقدير المحذوف، ومواطن الحذف)، وتفصيل ذلك كالآتي:

شروط الحذف:

حدّد ابن هشام شروط الحذف في النحو العربيّ، على الوجه الآتي:

الشرط الأول: وجود الدليل على المحذوف، ويتخذ الدليل عنده نوعين، لابد للنحويّ من معرفتهما من أجل الاستدلال على المحذوف، لأن معرفة الحذف وشروطه تعتمد على معرفة الدليل، هما:

أ. الدليل غير الصناعي: ويتضح هذا الدليل من خلال أقسامه، إذ ينقسم على قسمين، وهما:

١. الدليل الحالي: وهو يشمل الظروف المحيطة بعملية الاتصال اللغويّ، من متكلم وسامع أو متلقٍ، وموقف كلامي، مما يؤلّف عاملاً في نجاح التواصل الإنساني أساساً[2]. وقد وضح ابن هشام هذا الدليل بالأمثلة التي ذكرها وناقشها، من ذلك قولك لمن رفع سوطاً: زيداً، فيكون منصوباً على إضمار فعل، تقديره: (اضرب) فالدليل على الحذف إنما تأتى من دلالة الموقف أو الظرف الاجتماعي الذي اكتنف الحدث الكلاميّ. وذكر أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[3]، فقد بيّن أن (سلاماً) منصوب على إضمار العامل فيه، وتقدير الكلام: سلّمنا سلاما[4].

---

(١) الجملة العربية (د. عبادة): ١٦٠.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ: ١١٦.

(٣) سورة هود، من الآية: ٦٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٩، ٧٨٦.

والدليل الحاليُّ على المحذوف في الآية حال الملائكة، ووصف دخولهم على النبي (إبراهيم) y، وتسليمهم عليه بالقول (سلاماً)، أي: سلّمنا عليك سلاماً، فرد عليهم بالقول (سلام)، أي: أمركم سلام[1]. ويمكننا القول أن ابن هشام قد عرف ما يسمى بالدليل العقلي أو القرينة العقلية، يتضح هذا من اعتماده أحكام المنطق العقلي، ويظهر هذا في قوله بجواز حذف الموصوف من جملة نحو: (رأيت رجلاً كاتباً)، وعدم جواز الحذف في نحو: (رأيت رجلاً أبيض). فقد امتنع الحذف، في هذه الجملة، لعدم الدليل، من جهة، ولأن الحذف يؤدي إلى الخلل في المعنى؛ وذلك على الرغم من كونه فضلة، لأن حذف الموصوف: (رجل)، يؤدي إلى الجهل به؛ فلا يعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات، فهو يصلح وصفاً لكل منها، أما في الجملة الأولى فجاز حذف الموصوف لأنه لو حذف لم يلتبس بالمرأة، إذ يقال فيها: كاتبة، واذا حذف جاز تقديره بشخص أو إنسان، لأن الكتابة صفة خاصة بالإنسان[2]. فقد اعتمد ابن هشام، في معالجة مدى جواز الحذف في هذا الموضع من عدمه، على ما يحكم به المنطق والعقل وما يقرانه من أحكام. وقد سبق أن أشار ابن جني إلى ذلك ووضحه في خصائصه[3].

٢. الدليل المقالي: ويظهر هذا الدليل في الألفاظ التي ترد في سياق الكلام سابقاً أو لاحقاً، وهي توفر دليلاً للمعرب على العناصر المحذوفة[4]. وقد وضح هذا النوع بالأمثلة، فمن ذلك قولك لِمَنْ قال مَن أضرب؟: (زيداً). فقد حُذِفَ من القول العامل فيه، وتقديره: اضرب زيداً، ويدل عليه دليل مقالي يتمثل في اللفظ السابق (من أضرب؟). ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[5]، فقد اشتملت الآية على حذف، تقديره: (أنزل خيراً)، يدل عليه دليل لفظي أو مقالي، يتجلى في لفظ السؤال السابق (ماذا انزل ربكم؟)[6].

وقد بيّن ابن هشام المواطن التي يحتاج فيها النحوي والمعرب إلى الدليل، بنوعيه: الحالي أو المقاليّ، قال: ((وإنما يحتاج إلى ذلك– يعني: الدليل– إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا، أو

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٧، والكشاف: ٢/٣٩٣–٣٩٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٦–٣٤٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٧، والمنصف للشمني: ٢/٢٤٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٧. وحاشية الأمير: ٢/ ١٥٦.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣٦٨. ((ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)).

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٠٤، والجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي: ٦٠.

(٥) سورة النحل، من الآية: ٣٠.

(٦) ينظر: الكشاف: ٢/ ٥٧٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٧.

أحد ركنيها، نحو: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[1]، أي: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها؛ هي مبنية عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[2]، أي لا تفتأ. وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنويٌّ، كما في قولك: (ما ضربت إلاّ زيداً)، أو صناعيٌّ، كما في قولك: (زيد ضربته)، وقولك: (ضربني وضربته زيد)))[3]. فقد أوجز ابن هشام جملة من الأمور في هذا النص، يفصلها البحث على النحو الآتي:

١. إذا كان المحذوف من العبارة جملة كاملة، فلا بدّ من تحديد دليل على ذلك، كما في الأمثلة الآنف ذكرها في نحو: زيداً، حذفت جملة فعلية، من مسند ومسند إليه، وتقديرها: اضرب، والفاعل المستتر وجوباً (أنت)، فعلى النحوي أن يوضّح أن الدليل هنا حاليّ.

٢. إذا كان المحذوف أحد ركني الجملة، وليس الجملة بأسرها، كما في آية الذاريات السابقة، إذ حذف الخبر من الجملة الأولى (سلام عليكم)، واكتفى بذكر المبتدأ، وحذف المبتدأ في الجملة الثانية (أنتم قوم منكرون)، واكتفى بذكر الخبر. فحذف في كل مرة ركناً من ركني الإسناد في الجملة الاسمية، ففي مثل هذا النوع من الحذف لابدّ للمعرب من تعيين الدليل، وهو هنا الدليل الحالي[4].

٣. إذا كان المحذوف في الجملة لفظاً يفيد معنى، ولا يمكن الاستغناء عنه، كما في آية سورة يوسف السابقة، إذ حذف منها لفظ (لا)، الذي يفيد معنى النفي، وهذا المعنى الجملة مبنية عليه، ومعناها يتوقف عليه. وعلى النحويّ، هنا، أن يشير إلى الدليل على المحذوف، وهو في الآية دليل حالي، ينتج عن معرفة الحال التي كان عليها النبي يعقوب t بعد فقد ولده يوسف t[5]. يوسف t[5].

٤. إذا كان المحذوف فضلة، أي: ليس من العمد، فلا يشترط لهذا النوع من الحذف وجدان الدليل على المحذوف، إلاّ في حالتين: الأولى: أن لا يكون في حذف الفضلة ما يؤدي إلى ضرر أو خلل في المعنى، كما في المثال: (ما ضربت إلاّ زيداً)، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً)، على الرغم من كونه فضلة، إذ لو حُذِف لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلاً، مع أن القصد نفي الضرب

---

(١) سورة الذاريات، من الآية: ٢٥.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ٨٥.

(٣) مغني اللبيب: ٢ / ٧٨٧. وينظر: معترك الأقران: ١/ ٢٣٧.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٣٤٧.

(٥) ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٧٩، والمحرر الوجيز: ٣/ ٢٧٢، والبحر المحيط: ٥/٤٣٥-٤٣٦، وحاشية الدسوقي: ٣/٣٤٧.

عن غير زيد، وقصره عليه. والثانية أن لا يكون في حذفه ما ينبني عليه ضرر صناعيّ، كما في نحو: (زيد ضربته) و(ضربني وضربته زيدٌ)، إذ يترتب على حذف الضمير (الهاء) وإبقاء (زيد) على حالة الرفع تهيئة العامل (ضرب) للعمل فيه، مع قطعه عن العمل في الوقت نفسه، كما أن فيه مانعاً صناعياً آخر، هو إعمال العامل الضعيف، وهو الابتداء، دون العامل القوي، وهو الفعل، وهذا ممنوع عند النحويين[1]. وبسبب اشتراط وجود الدليل في هاتين الحالتين للفضلة، لم يُجز النحويون حذف المضاف في نحو: (جاءني غلام زيد) للضرر المعنوي، في حين جاز حذفه في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[2]، على تقدير: أمر ربك؛ لوجود دليل حالي عليه، هو استحالة مجيء الربّ. كما أنهم لم يجيزوا حذف العائد في نحو: (جاء الذي هو في الدار)، لوجود مانع صناعيّ، إذ لو حذف لم يعلم: هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور، في حين يجوز حذفه في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[3]؛ لأن صلة (أي) يجوز فيها الحذف، وإن لم تحصل استطالة في جملة الصلة[4]. وقد أطلق ابن هشام عليه في بعض المواضع مصطلح (الدليل اللفظي)،وهو الاصطلاح الذي يستعمله المحدثون[5]. المحدثون[5]. ونبّه ابن هشام على أنّ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف في المعنى، وبناءً على ذلك لم يجز تقدير المحذوف في نحو: (زيد ضارب وعمرو) بـ: وعمرو ضارب، على معنى يختلف عن معنى (ضارب) الأولى، أي: إذا كانت الأولى بمعنى (الإيلام)، فلابدّ أن تكون المقدّرة بمعنى الإيلام أيضاً، ولا يجوز أن تكون بمعنى السّفر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[6]. وهكذا، فهو يرى أن الدليل اللفظي لابد أن يوافق المحذوف لفظاً ومعنىً، ففي نحو (زيد ضربته)، ينبغي التقدير بما يوافق الدليل لفظاً، أي: ضربت زيداً، أو بما يوافقه معنىً فقط، كما في نحو: (زيداً مررت به)، أي: جاوزت زيداً، مررت به. ويذكر الدسوقي أن بعض النحويين لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكفي عنده، كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٧.

(٢) سورة الفجر، من الآية: ٢٢.

(٣) سورة مريم، من الآية: ٦٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٠٤،وسمّاه الجرجاني : الإضمار على شريطة التفسير: دلائل الإعجاز: ١٦٣ .

(٦) سورة النساء، من الآية: ١٠١ .

اختلف المعنيان بينهما[1]. وقد انطلق ابن هشام من هذه القواعد في تقويم آراء بعض النحويين المبنية على تقدير محذوف، قال: ((قال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[2]، إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به))[3]. فعلى هذا التقدير لم يتطابق الدليل والمقدر في المعنى، وإن تطابقا في اللفظ. والحقيقة أنَّ الفراء لم يذهب إلى ذلك، والذي قاله: ((قوله (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك، يريد: بلى نقوى قادرين... وقول الناس: بلى نقدر، فلمّا صرفت إلى قادرين، نُصِبت، خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل))[4]. فلم يذكر أن التقدير هو: ليحسبنا، على معنى العلم. وقال النحاس: ((قادرين: في موضع نصب، وفي نصبه أقوال: منها أنه قيل: التقدير: بلى نقدر فلمّا حوّل نقدر إلى قادرين نصب.... وهذا خطأ؛ لأن لكل إعرابه، تقول: جاءني زيد يضحك، وجاءني زيد ضاحكاً... قال أبو جعفر: هذا أصحّ ما قيل فيه، وقيل التقدير: بلى نقوى على ذلك قادرين، هذا قول الفراء، وقال سيبويه: أي بلى نجمعها قادرين. وقول الفراء مستخرج من هذا))[5]. فلم ينسب إلى الفراء هذا التوجيه والتقدير. وقد ذهب ابن هشام إلى تضعيف الرأي الذي نسبه للفراء، قال: ((والصواب فيها قول سيبويه إن (قادرين) حال، أي: بلى نجمعها قادرين)) وعلل ذلك بأن ((فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفي، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سَلِم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم))[6]. ورأي سيبويه الذي اختاره اختاره ابن هشام وصوبّه، اختاره أيضاً الزجاج والزمخشريّ والعكبري وأبو حيان الأندلسي[7]، ولم يذكروا الرأي الآخر المنسوب إلى الفرّاء.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٣.

(٢) سورة القيامة، من الآيتين: ٣-٤.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٤.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٥٣.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٢، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥ / ١٩٦، والكشاف: ٤ / ٦٤٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٧، والبحر المحيط: ٨/ ٥٣٦ .

ب. الثاني : وسماه الدليل الصناعيّ، ويرى أن النحويين يختصون بمعرفته؛ ((لأنه إنما عرف من جهة الصناعة))[1]، النحوية.

ويوضح مفهوم الدليل الصناعي عن طريق الأمثلة، كقول النحويين في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2]: ((إن التقدير: لأنا أقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين، وفي: (قمت وأصكّ عيْنَه): إن التقدير: وأنا أصكّ، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)، وفي (إنّها لإبل أم شاء): إنّ التقدير: أم هي شاء؛ لأنّ (أم) المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل))[3]. فقد دلت دلت الصناعة النحوية على المحذوف في هذه الأمثلة، ففي الآية جاءت اللام، وهي لام مفتوحة بعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، وتقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام، واستشهاد ابن هشام بها على هذه القراءة، وهذه اللام لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف، فلا يصح أن تكون للقسم، لأن الفعل (أقسم) للحال، والفعل الذي للحال لا يقسم به، فلا تصح تلك اللام إلاّ على جعلها لام الابتداء، وليست لام القسم، فالصناعة دلّت على حذف المبتدأ المقدّر بـ(أنا). وفي المثال دفعتهم ضوابط الصناعة إلى تقدير مبتدأ محذوف، تقديره (أنا)، على الرغم من عدم وجود دليل حالي أو مقالي، وذلك لأن واو الحال لا تدخل على الفعل المضارع المثبت الخالي من (قد). وفي المثال الثالث دلَّهم الدليل الصناعيّ على مبتدأ محذوف، تقديره: (هو). والدليل الصناعي أن (أم) المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل، أو كما عبر الدماميني أن (أم) المنقطعة لا يقع بعدها إلاّ الجمل؛ لأن كثيراً من النحويين لا يرى أن (أم) المنقطعة عاطفة، مثل (بل) الداخلة على الجمل[4]. وهكذا يظهر أن الدليل الصناعي هو ما تتطلبه الضوابط النحوية في التراكيب وما تقتضيه قواعدهم لسلامة الجمل ومطابقة عناصرها ومكوناتها لأحكامهم وقواعدهم. ويمكن تجريد أدلة الحذف، عند ابن هشام، على النحو الآتي:

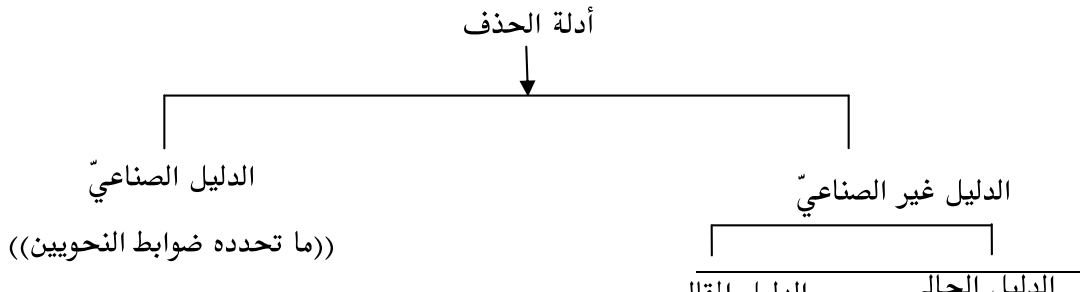

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٩، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥١.

(٢) سورة القيامة، من الآية: ١. وهي قراءة ابن كثير، ينظر: جامع البيان: ٧٦٣، والنشر في القراءات العشر: ٢/٢١٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٩ .

(٤) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥١، وحاشية الأمير: ٢/١٥٦.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يحذف كالجزء؛ لذلك لا يجوز أن يحذف الفاعل ولا نائبه، ولا ما يشبه الفاعل مثل اسم كان وأخواتها؛ لأن هذه الأسماء تعد كالجزء من أفعالها، فلا تُحْذَف[1]. وقد استند ابن هشام إلى هذا الشرط في ردّ مجموعة من التقديرات النحوية. فمن ذلك ما قدّره الكسائي وهشام الكوفي والسهيلي في نحو: (ضربني وضربت زيداً): أن فاعل (ضربني) محذوف وليس مضمراً، ودل عليه المذكور (زيداً). وهذا غير جائز؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فلا يجوز حذفه. وقد بيّن الدماميني السبب الذي دفعهم إلى ذلك، قال: ((شبهتهم في ذلك بقول الشاعر[2]:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول: (يرجعن)، وعلى تقدير إعمال الأول يجب أن يقول: (يكشفن)، ولم يقل ذلك، فلزم حذف الفاعل، إما من الأول أو من الثاني))[3]. وردّ أيضاً ما ذهب إليه ابن عطية في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[4]: أن التقدير بئس مثل القوم[5]، بأنّه إذا أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً، فيكون (مثل القوم) هو المخصوص بالذم ، فهو كلام مردود، وإن كان يريد تفسير المعنى بأن في (بئس) ضمير المثل، وهو ما ذهب إليه الزمخشري عندما قدّره: (بئس مثلا مثل القوم)، فيكون التمييز محذوفاً ، وفي (بئس) ضمير الفاعل يفسره التمييز المحذوف[6]، لذلك يسأل ابن هشام: ((أين تفسيره... وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل (نعم و(بئس) لا يحذف))[7]، فهو يريد من سؤاله أن الآية ليس فيها تفسير للضمير المستتر، في حين أن فاعل (نعم) و(بئس) إذا كان الضمير مستتراً يجب أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، وهذا التمييز الدال على ضمير الفاعل لا يحذف، لذلك قال عن تقدير الزمخشري بأنه لازم للرد والضعف. ويرى ان الصواب ((أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص، أي: مثل هؤلاء، أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا))[8]. فهو أما فاعل، وقد حذف المخصوص في حال كونه غير مضاف لـ(الذين)، فيكون المخصوص محذوفاً برمته، أو أنه على حذف مضاف، فيكون المخصوص (الذين)، على حذف

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٣، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٩٢ ، ومعترك الأقران: ٢/ ١/ ٢٣٨.

(٢) البيت لذي الرمة، في ديوانه: ٣٠٠. وفيه: العمى والرسوم مكان : العنا والديار.

(٣) شرح الدماميني نقلاً عن حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٧ .

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ٥ .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٣٠٧. وينظر: معترك الأقران: ١/ ٢٣٨ .

(٦) الكشاف: ٤/ ٥١٨.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣، وينظر الكتاب: ٢ / ١٧٦.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣.

مضاف[1]. وقد اعترض الدماميني على كلام ابن هشام واحتجاجه بمنع سيبويه حذف تمييز فاعل (نعم) و(بئس)، قال: ((مجرد منع سيبويه لذلك لا ينهض ردّاً على الزمخشري، فله أن يقول: الحذف لا ينافي التمييز . فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد، قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[2]، أي: عشرون رجلاً، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3]، أي: ملكا، وقد سمع حذفه في في (نعم) ففي الحديث: ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت))[4] اي: فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته. رخصته. وادعاء شذوذه ممنوع))[5]. وقد أجاب عليه الشمني، قال: ((إن أراد أن الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمُسَلم، ولا يضرنا؛ لأن الكلام في منافاته في محل مخصوص، وهو باب (نعم)، وإن أراد أنه لا ينافيه في باب (نعم)، فهو ممنوع، وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع إمكان غيره مما هو شائع، ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة))[6]. واعتراض الدماميني على ابن هشام اجتهاد مردود، ودفاعه عن توجيه الزمخشري في غير موضعه، إذ لم نجد من أعربه على ما ذكر، قال العكبريّ: ((مثل هذا فاعل (بئس)، وفي الذين وجهان: أحدهما: هو في موضع جر؛ نعتاً للقوم، والمخصوص بالذم محذوف، أي: هذا المثل. والثاني: في موضع رفع، تقديره: بئس القوم مثل الذين، فـ(مثل) المحذوف هو المخصوص بالذم، وقد حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه))[7]. وقال أبو حيان عن توجيه الزمخشري: ((خرجه على أن يكون التمييز محذوفاً، وفي بئس ضمير يفسره (مثلا) الذي ادعى حذفه. وقد نص سيبويه على أن التمييز الذي يفسره الضمير المستكن في (نعم) و(بئس) وما أجرى مجراهما لا يجوز حذفه))[8]. ولكنه وضح أنه لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[9]، أي: أنزل خيراً. وفي نحو: (يا عبد الله)، أي: أدعو عبد الله، وفي نحو: (زيداً ضربته)، أي : ضربت زيداً ضربته.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٧.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٣٠.

(٣) سورة المدثر، من الآية: ٣٠.

(٤) ينظر: الحديث في: سنن النسائي مج٢/ ٣/ ٩٤، (باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة).

(٥) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف: ٢ / ٢٤٦.

(٦) شرح الدماميني عن المنصف للشمني: ٢ / ٢٤٦.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٥٢.

(٨) البحر المحيط: ٨ / ٣٧١.

(٩) سورة النحل، من الآية ٣٠.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن الدكتور طاهر سليمان حمّودة اعترض على هذا الشرط، وذهب إلى أنه غير دقيق، وأن الأصح أن لا يعد في شروط الحذف، مستدلاً على ذلك بذكر بعض المواضع التي حذف فيها ما يعدّه النحويون كالجزء من الكلمة، مثل:

١. حذف فاعل (أفعل) في أسلوب التعجب، إذا تقدم له نظير يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[١]، أي: وأبصر بهم.

٢. حذف الفاعل عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، وحذفه مشهور هنا.

٣. حذف فاعل: (قل وكثر وطال)، إذا اتصلت بها (ما) الزائدة، حيث تكفها عن العمل في الفاعل. وذكر مواطن أخرى تأييداً لما ذهب إليه من عدم دقة هذا الشرط[٢].

الشرط الثالث: أن لا يكون المحذوف مؤكداً: وذكر ابن هشام أن أول من اشترط هذا الشرط الأخفش، وذلك عندما منع في نحو: (الذي رأيت زيد) أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: (نفسه)، فإن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض من التوكيد؛ لأن ((المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار))[٣]. وقد وقد أكد هذا الشرط بما قرره النحويون في هذا الباب مثل ردّ أبي علي الفارسي قول الزجاج في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٤]، بإن التقدير: إن هذان لهما ساحران، بأن الحذف والتوكيد باللام متنافيان[٥]. ويذكر الدسوقي –محاولاً الاعتذار للزجاج–: قد يقال إن اللام مؤكّدة لنسبة المبتدأ لا للمبتدأ، فلا محذور، حينئذ[٦]. وتبع أبا علي الفارسي ابن جني في عدم إجازة توكيد المحذوف، أو حذف المؤكّد، قال: ((وما طريقُهُ طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ (الذي ضربت نفسَه زيد)، على أن يكون (نفسه) توكيداً للهاء المحذوفة من (ضربت)، وهذا مما يترك مثله، كما يترك إدّغام الملحق إشفاقاً من انتقاض الغرض بإدغامه))[٧]، فلا يجوز إدغام نحو (اقعنسس) لما فيها جميعاً من نقض الغرض، وهو الإلحاق بـ(احرنجم)[٨]. لذلك نجد أن ابن جني لم يجز حذف عامل المصدر الموكد، نحو (ضربت

---

(١) سورة مريم، من الآية: ٣٨.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٢٢–١٢٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣، ينظر: قول الأخفش في الخصائص: ٢/ ٢٨٢. وينظر معترك الأقران: ١/ ٢٣٨.

(٤) سورة طه، من الآية: ٦٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٩٦، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٩.

(٧) الخصائص: ٢/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣.

ضرباً)؛ لأن المقصود به تقوية عامله وتقدير معناه، قال: ((ولم أعلم المصدر حُذِفَ في موضع؛ وذلك أنَّ الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات، فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز))[1]. وتبعه في ذلك ابن مالك إذ لم يجز حذف عامل المصدر المؤكد أيضاً. وقد ذكر ابن هشام أن الخليل وسيبويه أجازا توكيد المحذوف، وذكر أن فيما احتجا به نظراً[2]. في حين أضاف الأمير أن حذف المؤكّد في المصدر جائز نقلاً [3]. وقد استثنى ابن هشام من هذا الشرط ما كان المحذوف فيه لدليل، قال: ((وأمّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت))[4]. وهذا ما سبق أن قرره ابن جني إذ يقول: ((إن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلاّ أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه))[5].

الشرط الرابع: أن لا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر[6]: لذلك لا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله؛ لأن ذلك يؤدي إلى اختصار اسم الفعل الذي يعد –في نظر النحويين– اختصاراً للفعل، مما يؤدي إلى اختصار المختصر. مما يعني بقاء المعمول دون عامل، واسم الفعل لا يعمل محذوفاً. لذلك حاول توجيه كلام سيبويه في نحو هذا الموضع بما لا يخالف هذا الشرط، قال: ((وأمّا قول سيبويه في: (زيد اقتله)، وفي: (شأنك والحج)، وقوله[7]:

يـــا أيهـــا المـــائح دلـــوي دونكـــا .....

: إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى، لا الإعراب، وإنما التقدير: خذ دلوي، والزم زيداً، والزم الحج، ويجوز في (دلوي) أن يكون مبتدأ، ودونك: خبره))[8]. ولكن ابن مالك يقول في باب الاشتغال: ((إن شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل صحة تسلطه عليه لو عدم الشاغل. فخرج بذلك فعل التعجب، نحو: زيد ما أحسنه، وأسماء الأفعال، نحو: (زيد تراكه)، وأفعل التفضيل، نحو: (زيد أكرم منه عمرو)، فليس للاسم المتقدم على هذه إلاّ الرفع؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً على الوجه المعتبر في هذا الباب. والوجه

---

(١) الخصائص : ٢/ ٣٨١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١١٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣، وحاشية الأمير : ٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر: حاشية الأمير : ٢/ ١٥٩.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٣.

(٥) الخصائص: ١/ ٢٨٥. وينظر معترك الأقران : ١/ ٢٣٨.

(٦) ينظر: الخصائص: ٢/٢٧٥ فيه كلام مهم عن عدم اختصار المختصر. وينظر معترك الأقران : ١/ ٢٣٨.

(٧) الرجز لجارية من بني مازن ، في المقاصد النحوية: ٣/ ٢٩٢. وشرح التصريح: ٢/ ٢٩١، وبلا نسبة في خزانة الأدب: ٦/ ٦/ ٢٠٠. وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٤.

المعتبر في هذا الباب كون العامل المشغول عوضاً في اللفظ من العامل المضمر دليلاً عليه ولكونه عوضاً امتنع الإظهار، إذ لا يجمع بين المعوض والمعوض منه، ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقاً في المعنى أو مقارباً، فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال، كقول الشاعر

يـــا أيهـــا المـــائح دلـــوي دونكـــا .....

فـ(دلوي): منصوب بعامل مقدر مدلول عليه باللفوظ، نص على ذلك سيبويه. وليس اللفوظ به عوض من المقدر، فلو جمع بينهما لم يمتنع))[1]. وما عزاه ابن مالك إلى سيبويه دفع الدسوقي إلى القول: ((إن ابن مالك عزا لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله، وحينئذ فما قاله سيبويه تفسير صناعي))[2]. والذي قاله سيبويه هو: ((اعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل))[3]. والذي يظهر من كلام سيبويه أن نحو (زيداً) منصوب بفعل مضمر، وليس باسم فعل مضمر يفسره الظاهر، كما فهم ابن مالك، وتابعه النحويون على ذلك، قال الأزهري: ((جوّز ابن مالك أن يكون (دلوي) منصوباً بـ(دونك) مضمرة مدلولاً عليها بـ(دونك) اللفوظة، مستنداً لقول سيبويه في: (زيداً عليك)، كأنك قلت: عليك زيداً. وفيما قاله نظر؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، كما صرّح به الموضح في متن القطر[4]، وأمّا ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب وجوز بعضهم أن يكون (دلوي) منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه السياق، أي: تناول دلوي، وسكت عن (دونك)))[5]. أمّا التوجيه الآخر الذي ذكره ابن هشام بأنه مبتدأ وخبر، بمعنى: أن (دونك) في البيت ليس اسم فعل، وإنما بمعنى: دلوي قدامك. وتوجيهه هذا يهدف، منه، إلى تخريج الشاهد بما لا يخالف الشرط المذكور، إمّا بتقدير عامل مقدّم مقدّر يتسق مع المعنى والسياق، أو بإخراج معنى (دونك) إلى الظرفية[6].

الشرط الخامس: أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً: وقد انطلق ابن هشام من هذا الشرط ليبيّن أن من غير الجائز حذف حرف الجر ، أو حرف النصب أو الجزم، إلاّ في مواضع وصفها بأنها

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٦٩.

(٢) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٥٦.

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٢٩٢.

(٦) نسب الشمني هذا التوجيه إلى البصريين ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٦.

مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل. كما قرّر أنها لا يجوز القياس عليها[1]. وقد ذكر الدسوقي بعض هذه المواضع التي يجوز فيها حذف العامل، وهي: (من) بعد (كم) الاستفهامية، نحو: (بكم درهم اشتريت)، ولام الطلب، نحو: (قل له يفعل)، و(أن) الناصبة، في مواطن مخصوصة، كتقديرها بعد فاء السببية وواو المعية، نحو: (ليت زيداً قائم فأقوم)، فهذه المواضع يكون الحذف فيها قياسياً[2].

ويرى الدكتور طاهر سليمان حمودة أن إطلاق هذا الشرط، بهذه الصورة، غير دقيق، ((لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها))[3]. وقد اكّد رأيه هذا بذكره المواضع التي يطرد فيها حذف حرف الجر وبقاء عمله، نحو: (رب)، إذ يبقى عملها قياساً بعد الواو، وهو كثير في الشعر، وحذف حرف الجر قياساً قبل (أن) المصدرية، و(أن) المفتوحة المشدّدة، وغيرها من المواطن. ويبدو للباحث أن ما فهمه الدكتور طاهر سليمان من صفة الإطلاق ليس صحيحاً؛ ذلك أن عبارة ابن هشام في هذا الموضع لا تدل على هذا الإطلاق والتعميم، لذلك لا يمكن أن نعدّ ما ذكره مأخذاً عليه، ذلك أن معنى عبارة ابن هشام انه لا يجوز حذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلاّ في مواضع محددة، منها ما ذكره هو، وترك المواضع الأخرى طلباً للإيجاز والاختصار. ولعل عبارة ابن هشام أكثر دقة مما عبر به الدكتور طاهر سليمان، فما ذكره من استثناء لا يخل بالقاعدة بل يثبتها. يدل على ذلك أنه قد أشار إلى تلك المواضع بقوله: (لا يجوز القياس عليها)، أي: أنها لم تكن غائبة عن ذهنه، فتلك المواطن القليلة لحذف حرف الجر لا تتيح لنا إطلاق حذف الجار والجازم والناصب، وهو ما يتضح أن الدسوقي فهمه من كلام المصنف، إذ يقول عن قوله (لا يجوز القياس عليها): ((لا يجوز أن يحذف مطلق جارّ قياساً على (مِن) في هذا الموضع، أو في غيره، ولا مطلق جازم على لام الطلب، ولا مطلق ناصب قياساً على (أن)))[4]، مما يؤكد دقة تعبير ابن هشام. وقد علل بعض النحويين منع حذف الحرف عامة، بأنه من باب اختصار المختصر، وهو غير جائز، قال ابن جني: ((أخبرنا أبو علي – رحمه الله– قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به))[5]. ويقرر في موضع آخر: ((أن حذف الحروف لا يسوّغه القياس، لما فيه من الانتهاك

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٤. وينظر معترك الأقران : ١/ ٢٣٨.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦١.

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣١.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦١.

(٥) الخصائص: ٢/ ٢٧٥، و٢/٢٨١. وينظر كلام ابن السراج على حذف الحرف: الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٨–٢٥٩.

والإجحاف))[1]، وقد ذكر بعض المواضع التي حذف فيها الحرف، كقول رؤبة: (خير عافاك الله)، أي: بخير، وقول بعض العرب: (الله لا أفعل)، يريد: والله، وقول الشاعر[2]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مِثلان

أي: فالله يشكرها، وغيرها. وقال بعد أن ذكرها: ((فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع))[3].

الشرط السادس: أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء محذوف: وقد علل ابن هشام هذا الشرط بأن وقوع المحذوف عوضاً عن محذوف يستلزم حذف العوض والمعوض معاً، وقد استند إلى هذا السبب في إيضاح أن من غير الجائز حذف (ما) في نحو: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)؛ لأنها عوض عن (كان) المحذوفة[4].

قال الدماميني عن وقوع (ما) عوضاً في موضعين: ((أحدهما: نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدم المفعول له؛ للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجيء بـ(ما) للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والثاني: نحو قولهم: (أفعل هذا أمّا لا) وأصله إن كنت لا تفعل غيره. فهذا تصريح منه بأن العوض في المثال الثاني كلمة (ما) هو مخالف لقوله هنا إن (لا) فيه عوض))[5]، وأجاب الشمني على هذا التناقض بين القولين بأنه ((لا مخالفة؛ لأن (ما) عوض عن (كان) و(لا) عوض الخبر المنفي، وهو (تفعل)))[6]. وكذلك لا تحذف (لا) من قولهم: (افعل (افعل هذا أما لا)، لأنها عوض عن الخبر المنفي. ولا تحذف التاء من (عدة وإقامة واستقامة)؛ لأن التاء عوض عن فاء الكلمة في (عدة) المشتقة من (وعد). وهي عوض عن عين (إفعال) في (إقامة)، وهو الواو، فالأصل فيه (إقوام)، ونقلت حركة الواو للساكن قبلها، فتحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وعوض عنها بالتاء[7]. أمّا ما ورد من حذفها في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[8]، فهو مما يجب الوقوف عنده، وعدم القياس عليه.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٧٥، و٢/٢٨١.

(٢) ينسب البيت لكعب بن مالك في ديوانه: ١٠٨، ولعبد الرحمن بن حسان في: المقتضب: ٢/ ٧٢، والمقاصد النحوية: ٣/ ٣٩٥، وشرح التصريح: ٢/ ٤٠٦، ولكعب أو لعبد الرحمن في شرح شواهد المغني: ١/ ١٧٨.

(٣) الخصائص: ٢/ ٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٤-٧٩٥، ومعترك الأقران: ١/ ٢٣٨.

(٥) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٧، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٦١.

(٦) المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٢.

(٨) سورة النور، من الآية: ٣٧.

وقد انطلق ابن هشام من هذا الشرط في تعليل عدم جواز حذف خبر (كان)، بأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان؛ لأن القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرها، أي الكون[1]. وذكر –في هذا السياق– ما اعتّل به ابن مالك في أن العرب لم تقدّر أحرف النداء عوضاً من (أدعو) أو (أنادي)، بسبب حذفها. قال ابن مالك: ((ومن زعم أن حرف النداء عوض محض، ردّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه))[2].

الشرط السابع: أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه في الوقت نفسه، وعلى هذا الشرط اعتمد البصريون في منعهم من حذف المفعول الثاني، من نحو: (ضربني وضربته زيد)؛ لأن حذفه – وهو الضمير الهاء من (ضربته)– يؤدي إلى تسليط الفعل على (زيد)، فينصبه مفعولاً ثانياً، ثم يقطع عنه العامل؛ لأنه سيرتفع فاعلاً للفعل الأول (ضربني)، وهو غير جائز. وقد نبّه ابن هشام على ورود ما يخالف مقتضى هذا الشرط في ضرورة الشعر، وقليل الكلام، كما في قول الشاعر[3]:

بعكـــــاظ يُعشِـــــي النـــــاظر يـــــ نَ إذا هُـــــمُ لمحـــــوا شُـــــعَاعُهْ

ففي هذا البيت فعلان (يعشي، ولمحوا) تنازعا معمولاً واحداً، وهو (شعاعه)، فالفعل الأول يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الفعل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير للضرورة، وتقديره قبل الحذف: يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه، والتقدير قبل التنازع بإعادة ترتيب الجملة: يعشي شعاعه الناظرين إذا لمحوه. وقد نتج عن الحذف في البيت تهيئة الفعل (لمحوا) للعمل في (شعاعه) على أنه مفعول به، مع قطعه عن ذلك، بإعمال الفعل (يعشي) فيه، على أنه فاعل له[4]. ولهذا السبب أيضاً منع البصريون حذف المفعول (الضمير: الهاء) في نحو: (زيد ضربته)؛ لأن حذفه يؤدي إلى تسليط الفعل (ضرب) على (زيد)، وهو مقطوع عنه لعمل عامل آخر فيه، هو الابتداء، مع بقاء تمكن إعمال الفعل فيه. وقد حملوا على ذلك جملاً أخرى، نحو: (زيد ما ضربته)، و(زيد هل ضربته)، فمنعوا حذف المفعول فيها، مع أن حذفه، هنا، لا يؤدي إلى إعمال العامل فيه، لأنه لا يتمكن من العمل فيه لوجود ماله الصدر، مما لا يعمل ما بعده فيما قبله[5].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٣.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٢. وينظر : مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٥.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: مج١/ ٢/ ٥٢٧. والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٧٩، وشرح وشرح التصريح: ١/ ٤٨٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٥، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٥، ومعترك الأقران: ١/ ٢٣٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٣.

الشرط الثامن: أن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولذلك لا يجوز حذف الضمير (الهاء) في نحو : (زيد ضربته)؛ لأن حذفه يؤدي إلى تسليط الفعل عليه، كما سبق، والى إعمال الابتداء في (زيد) ، وهو عامل معنويّ ضعيف عند النحويين[1]. وقد نبه ابن هشام على مجيء ما خالف مقتضى هذا الشرط، وهو من الضرورة، أو نادر الكلام، كما في قول الراجز[2]:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنعِ

فقد ورد في هذا البيت الفعل (أصنع)، وقد حذف معموله، وهو الضمير (الهاء)، لأن الأصل فيه: لم أصنعه، مما هيأه للعمل في (كل)، ولكنه قطعه عن العمل فيه، إذ أعمل فيه الابتداء، فرفعه مبتدأ[3]. وذكر أن ذلك في الصيغ الدالة على العموم أسهل، واستشهد على ذلك بقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[4]، بالرفع؛ مما يعني أن الفعل (وعد) قد حذف معموله، وهو الضمير (الهاء)، إذ إن أصله (وعده الله)، وهذا الحذف هيأه للعمل في (كل)، ولكنه قطع العامل عن العمل فيها، وأعمل فيها الابتداء، فقرأها بالرفع، وسهل ذلك فيها أنها من الصيغ الدالة على العموم، وهي من المسموع، بوصفها مروية عن أحد القرّاء السبعة[5].

إن تنبيه ابن هشام على وجود بعض الشواهد الفصيحة التي تخالف مضمون هذين الشرطين يؤدي إلى نتيجة منطقية، وهي أن تلك الشروط مبنية على استقراء شامل ودقيق لظاهرة الحذف في العربية، وما تستلزمه من شروط لصحة الحذف واستقامته. ومما يلحظ على هذه الشروط أنها تكاد تسير في خطين متوازيين، هما: سلامة المعنى ووضوحه عن طريق بقاء العبارة محافظة على مقصد المتكلم، والصناعة النحوية متمثلة بما وضعه النحويون من قواعد وضوابط مقررة. ولا شك في أن لهذه الشروط علاقة وثيقة بعملية التحليل النحوي، فهي تؤدي دور العاصم والمحرز من الوقوع في الزلل، وهي تدل على مدى نضج عقليته في تحليل التراكيب وفقه أسرارها.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٥.

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في : ديوانه: ١٥٠، والكتاب: ١/ ٨٥، وشرح المفصل: ٤/ ١١٨، وتخليص الشواهد: ٢٨١، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٥٤٤، وخزانة الأدب: ١/ ٣٥٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٤.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٩٥، والقراءة في البحر المحيط: ٣/ ٤٧٣ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٤.

ضوابط تقدير المحذوف

إن مقولة الحذف التي آمن بها النحويون، تصدر عن أساس عقلي مبني على وجود أصل مقدر للتركيب المستعمل، وهو –كما مرّ سابقاً– يشمل مصطلحات نحوية أخرى، كالإضمار والاستتار، مما غايته تقدير ما لا وجود له في ظاهر النّص اللغوي، اطراداً مع ما توجبه قواعد النحو وقوانينه، فالحذف أسلوب مهم من أساليب التأويل في النحو العربي. ويستند هذا الأسلوب إلى دعوى إعادة صياغة المادة اللغويّة، عن طريق تصوّر سقوط بعض أجزاء هذه المادة نفسها من التركيب[1]. وعلى الرغم من أن بعض المحدثين، ولا سيّما الوصفيين منهم، يرون أن مقولة التقدير تجافي حقيقة دراسة اللغة، كما هي، من دون اللجوء إلى تقدير محذوفات أو زوائد في الجملة، وأرجعوا سبب ظهور التقدير إلى انطلاق النحويين من نظرية العامل النحوي، فإن التحليل النحوي عند العرب، وابن هشام منهم، قائم على هذه النظرية، ولذلك تعدّ ظاهرة التقدير ركناً أساساً في هذه العملية التحليلية، ولا يمكن أن يستقيم عمل النحوي من غيرها[2]. وقد دفعت هذه الحقيقة الدكتور تمام حسان، وهو من أهم دعاة المنهج الوصفي وأعلامه، إلى القول: إنّ ((الحذف... أمر لا مفرّ من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح؛ لأن للحذف، من المبررات، أموراً لا مناص من الاعتداد بها))[3]، منها الافتقار، والاختصاص، والمعنى التركيبي بين المبتدأ والخبر، وغيرها.

وقد التزم النحويّون العرب في تقدير المحذوفات بأسس وقواعدَ، بنوها مراعاة للمعنى من جهة، ولضوابط الصناعة النحوية من جهة أخرى. ويضاف إلى ذلك اعتمادهم على فكرة الأصل والفرع، فالأصل في الكلام الذكر، وعدم الحذف، والحذف فرع عليه[4]. وقد درس ابن هشام آليات تقدير المحذوفات، وخصص لها مباحث من كتابه (مغني اللبيب)، تدل على عنايته بالموضوع من ناحية، وعلى أهمية إتقان أسس التقدير للمعرب، الذي أُلِّفَ الكتاب له من ناحية أخرى.

أمّا ضوابط تقدير المحذوف عند ابن هشام فقد تمثلت بمجموعة من الخطوات العملية والإجرائية، التي إذا التزم بها المعرب سلم له تقديره، ومن ثمّ، صحّ إعرابه. ويمكن أن نعرض ما عالجه ابن هشام على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٨٣.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ٢٨٣، والنحو العربي والدرس الحديث: ١٤٩–١٥٢.

(٣) البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان: ١/ ٢٤.

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٩.

أولاً : أين يقدر المكان الأصلي للمحذوف

تحدث ابن هشام عن الأسس التي على المعرب الالتزام بها عندما يريد تحديد المكان الأصلي للمقدّر، فقد وضّح أن القياس ((أن يقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله))[1]؛ لذلك ينبغي للمعرب أن يقدر المفسِّر في نحو: (زيداً رأيته) مقدماً عليه. وبعد ان عرض هذا الضابط، أخذ بمناقشة ما ذهب إليه علماء البلاغة، ورد رأيهم في إجازة تقديره مؤخراً، فيقول: ((جوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهّموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك))[2]. وقد اعتُرِض على ابن هشام بأن البيانيين أجازوا تقدير المفسّر مؤخراً عند وجود المقتضي كما في هذين الأمرين، لا مطلقاً، وقد وافقهم على ذلك عندما قال إنه يرتكب عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي، فلا وجه لتوهيمه والاعتراض عليه[3]. وأجاب الشمني بأن تقدير المفسر مؤخراً عن هذين الأمرين أمر مجمع عليه عند النحاة، والخلاف عند فقد الأمرين، مما يعني أن ابن هشام يوجب تقديمه في ما عدا هذين الأمرين، ويعني أن البيانين يجيزونه في كل الأحوال وليس شرطاً وجود أحد الأمرين، لأنه عندهم يفيد الاختصاص[4].ولذلك أخذ ابن هشام يفصّل القول في هاتين الحالتين اللتين يقدّر فيهما المفسّر مؤخراً، على النحو الآتي:

الحالة الأولى: يقدر المحذوف مؤخراً عند تعذّر الأصل، أي: عند تعذر تقديره مقدماً، كما في نحو: (أيهم رأيته)، ففي هذه الجملة يجب تقديره مؤخراً، أي (أيهم رأيتَ رأيته)؛ لأن (أي) استفهامية. وأدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام، ولا يعمل فيها ما قبلها، فلا يقدّر العامل، هنا، قبلها[5].

الحالة الثانية: يقدر المحذوف مؤخراً عند اقتضاء أمر معنوي لذلك، وهذا ما دفع إلى القول بوقوع ابن هشام في التناقض، كما مرّ، وقد وضّح الأمر المعنوي الذي يستلزم تقديره مؤخراً، بما يظهر في متعلق باء البسملة الشريفة؛ إذ إن الزمخشري قدّره مؤخراً عنها؛ قال الزمخشري: ((فان قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف، تقديره: بسم الله اقرأ أو أتلو؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كمّا أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل، فقال: بسم الله والبركات، كان المعنى بسم الله أحل وبسم الله أرتحل...

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٩. ومعترك الأقران: ١/ ٢٣٩.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٩.

(٣) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٩.

(٤) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٠.

فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخراً، قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلق بـه هـو المتعلـق بـه؛ لأنهـم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم الـلات، باسـم العـزى، فوجـب أن يقصـد الموحّـد معنـى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل....))[1].

ولا يخفى أن ما ذكره ابن هشام من تقديرات في هذا الموضع، ولاسيّما في الحالة الأولى، هو ممّا لا يتطلبه المعنى، ولكن الصناعة النحويّة فرضته، وذلك مراعاة لما ذكره النحويّون مـن مقـررات نحويـة سابقة، مبنية على الأصول العامّة والقواعد الخاصّة[2]. ويظهر للباحث أن مـنهج ابـن هشـام في تحديـد موضع المقدّر، إنما ينطلق من تطبيق قواعد تأليف الجملة وتركيبها على المحذوفات، وليس الأمر اتباعا مجرداً للقواعد الصناعية فهو، عندما يجد أن مرفوع (أن) لا يتقدم على منصوبها عند تأليف جملـة مـن هذا النمط، فإن هذا يعني أن المقـدر، هنـا، لابـدّ أن يلتـزم بالقواعـد نفسـها، كمـا لـو انـه ظـاهر غـير محذوف.

ثانياً: ما مقدار المحذوف المراد تقديره، قلة وكثرة؟

وتناول ابن هشام هذا الموضوع تحـت عنـوان (بيـان مقـدار المقـدر)، إذ بـيّن أن المقـدار ينبغـي تقليله، ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل؛ لأن الأصل في الكلام أن لا يكون فيه حذف، وكلّمـا قـلّ مقـدار المحذوف كان التقدير قريباً من الأصل، لأن خروجه عن الأصل قليل أيضاً. واستند ابن هشام إلى ذلـك في تقويم تقدير الأخفش في نحو: (ضربي زيداً قائماً) بـ: ضـربه قائمـاً، إذ عـده أولى مـن تقـدير بعـض النحويين البصريين لها بـ(حاصل إذا كان) أو (حاصل إذ كان)؛ لأن الأخفـش قـدّر محـذوفين اثـنين، هما: المصدر ومفعوله (ضربه)، في حين أنهم قدروا خمسة محذوفات، هي: حاصـل، والضـمير المسـتتر فيه، وكان التامّة، والضمير المستتر فيها، وإذا أو إذ، هذا من جهة، ولأن الأول قـدّر لفظـاً مـن جـنس اللفظ المذكور[3]، من جهة أخرى. ولكن يؤخذ على تقدير الأخفش، هـذا، أنـه يلزمـه ((حـذف المصـدر وإبقاء بعض معمولاته، أعني الحال، وهو لا يجوز، إذ المصدر بتقدير الحرف المصدري مع الفعل الـذي هو صلته، والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته))[4]. وقد درس ابن مالك هذا التركيب، ومـا ذكـر النحويّون فيه من تقديرات، والتقدير الأولى فيها، فأضاف أربعة تقديرات أخـرى، ثـم قـال عـن تقـدير البصريين والأخفش: ((وأجود هذه الأقوال الأول والثاني، إلاّ أن الثاني أقل حـذفاً مـع صـحة المعنـى،

---

(١) الكشاف: ١/ ١٢-١٣، وينظر مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٠.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٤٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢، ومعترك الأقران: ١/ ٢٣٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٤.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٤.

فكان أولى، وإنما قلت: إنّ الثاني أقل حذفاً، لأنه لم يحذف فيه إلاّ خبر مضاف إلى مفرد، والأول حذف فيه خبر ثم ما ناب عن الخبر مع فعل وفاعل، لأن الأصل فيه عند من يراه: ضربي زيداً مستقر إذا كان قائماً.... وأيضاً فان الحاذف على الوجه الثاني أبين عذراً في الحذف، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ...))[1]. وقد بين الشيخ خالد الأزهري أن ابن مالك اختاره، وقوّاه ابن هشام وعلق على ذلك بأنهم اختاروه ((لقلة الحذف مع صحة المعنى... وهذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضيّ عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهذا لا يجوز عندهم، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال))[2].

ويقف ابن هشام على تقدير الأخفش في نحو: (أنت مني فرسخان): بعدك مني فرسخان، وعدّه أولى من تقدير أبي علي الفارسيّ (أنت مني ذو مسافة فرسخين)، وعلّل ذلك بمقدار المحذوف عند كلّ منهما، ولابدّ، من التقدير حتى يصحّ الحمل بين المبتدأ والخبر؛ لأن الخبر نفس المبتدأ في هذه الجملة، وتقديره أولى؛ لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، فعلى تقديره يكون (فرسخان) خبراً لـ(بعد)، وحذف البعد الأول، وقد انفصل الضمير، فقيل: أنت[3]. في حين ان الفارسي قدّر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير شيء ثالث يتعلق به شبه الجملة (مني)، فتقديره: (أنت مني ذو مسافة فرسخين)، أي: (أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين)، فـ(كائن مني) خبر أول، و(ذو مسافة) خبر ثان. وقد اعترض الدماميني على كلام ابن هشام وتقديره، قال: ((أمّا كون ما قدّره الأخفش لا يحتاج إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح، لكنه يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يصحّ معه الإخبار، وذلك لأن (فرسخان) ليس نفس البعد في المعنى، فلا يصح حمله عليه، فيحتاج إلى تقدير مضاف يصح معه الأخير، أي: مسافة بعدك مني فرسخان))[4]. وقد ردّ الشمني على هذا الاعتراض: ((بأن البعد مصدر أريد به هنا محله فصحّ الإخبار عنه بفرسخين، وتعلق مني به، لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل))[5]. وقد قدره ابن مالك في الجملة: بـ(بعدك مني فرسخان)، قال: ((ويكثر رفع الظرف متصرفاً مؤقتاً إذا وقع بعد اسم عين مقدر إضافة (بعد) إليه، كقولك: زيد مني يومان أو فرسخان أي بعد زيد مني يومان أو فرسخان))[6].

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٠-٢٧١.

(٢) شرح التصريح: ١/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٤.

(٤) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٥.

(٥) المنصف للشمني: ٢/ ٢٤٩.

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦.

وقد استند ابن هشام إلى هذا الشرط في الاعتراض على قول بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[1]: إن التقدير: حبّ عبادة العجل، وذكر أن الأولى تقدير الحب فقط[2].

وقد جمع ابن هشام ما أمكنه من أدلة تؤيد هذه القاعدة، أعني: تقليل مقدار المقدر، من ذلك ما نلمسه في قوله: ((وينبغي أن يقدر في نحو: (زيد صنع بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءاً، وبكرٌ)، أي: كذلك، ولا يقدر عين المذكور تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صرّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار))[3]. ففي هذا النص طبّق هذه القاعدة، وهي تقليل المقدّر قدر الإمكان، فيكون تقدير: (كذلك) أولى من تقدير: (وبكر صنع بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءاً)؛ لأنه أطول من سابقه. وأيد ذلك بأدلة أخرى؛ هي:

١. إن الأصل في الإخبار أن يكون مفرداً؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة.

٢. إن المعرب لو صرّح بالخبر، عن طريق إعادته كاملاً باللفظ، لكان ثقيلاً مكرراً.

وهذان الدليلان إنما يصبان في فكرة تقليل المقدر ما أمكن. ولكن هذا التقدير يتعارض –شكلياً على الأقل– مع قاعدة تقديرية أخرى؛ تنصّ على أن المقدر ينبغي له أن يكون من لفظ الدليل أو القرينة قدر الإمكان. ويبدو أن هاتين القاعدتين إذا تعارضتا فعندئذٍ ينبغي تقليل مقدار المقدر ما دام محافظاً على المعنى مستقيماً.

ثالثاً: ضابط تقدير المحذوف، من حيث علاقته بلفظ المذكور وموقعه

ينبغي للمقدر أن يكون من مادة اللفظ المذكور وجنسه ما أمكن. وقد اعتمد ابن هشام على هذا الضابط في الموازنة بين تقديرات النحويين، فقد عدّ تقدير الأخفش في نحو: (ضربي زيداً قائماً): ضربه قائماً، أولى من تقدير البصريين له: (حاصل إذا أو إذ كان قائماً)، لأن تقدير الأول من لفظ المبتدأ، وهو –في الوقت نفسه– أقل في اللفظ. وفي السياق نفسه يرى ابن هشام أن تقدير (اضرب) في نحو: (زيداً اضربه) أولى من تقدير (أهِن)؛ لأنه من لفظ المفسر المتأخر[4].

وقد درس ابن هشام كيفية التقدير إذا وجد في الكلام مانع صناعي معنوي، يمنع من تقدير محذوف من لفظ المذكور نفسه، إذ يجب –حينئذ– تقدير محذوف مما لا مانع منه، وإن كان المقدّر من غير لفظ المذكور. وبناء على ذلك يمكن تحديد أن تقدير المحذوف من غير لفظ المذكور تكون في موطنين:

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٩٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٨. ويقارن بأوضح المسالك: ١/ ١٥٩–١٦٠.

أ. ما ورد فيه مانع معنويّ، نحو (زيد اضرب أخاه)، إذ يقدّر فيه (أهن)، ولا يقدر (اضرب)، لأن تقديره ((في هذا المثال يؤدي إلى خلاف المقصود، إذ غرض المتكلم الأمر بضرب الأخ، لا الأمر بضرب زيد، فلما تعذّر تقدير (اضرب) لهذا المعنى، قدّر ما يلزمه بحسب العرف، وهو فعل الإهانة هذا))[1]. وقد ذكر ابن هشام هذا التقدير في باب الاشتغال إذ يقول: ((الثالث: يجب كون المقدر في نحو: (زيد ضربته) من معنى العامل المذكور، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: (جاوزت زيداً مررت به)، (أهنت زيداً ضربت أخاه)))[2]. قال الأزهري: ((يُقدر في نحو: (زيداً ضربت أخاه): (أهنت زيداً ضربت أخاه)، ولا يقدّر (ضربت)؛ لأنك لم تضرب زيداً، وإنما ضربت أخاه، ومن لازمه إهانة (زيد)، لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص. وجميع ما يقدّر في هذا الباب يقدر متقدّماً على الاسم المنصوب إلاّ أن يمنع مانع من حصر أو غيره، فيقدر متأخراً عنه))[3]. ولكن الدماميني يذكر أن لابن هشام رأياً آخر أورده في (حواشي التسهيل) المفقود، أجاز فيه تقدير المحذوف في نحو المثال السابق، من لفظ المذكور نفسه، قال: ((لو قدّرت العامل في (زيداً) من قولك: (زيداً ضربت أخاه): لفظ: (ضربت)، لم يكن عندي بعيد، و يكون ذلك كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي، وهذا مخالف لما قرره في المغني من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف))[4].يعني بحسب معناه، كما مرّ.

ب. ما تضمّن مانعاً صناعياً يحول دون تقدير محذوف من لفظ المذكور، وقد مثّل له ابن هشام بنحو: (زيد أمرر به) التي يقدر فيها (جاوزت)، ولا يجوز تقدير (أمرر)، لأنه لا يتعدى بنفسه. وقد استثنى من ذلك ما يكون فيه العامل مما يتعدى بنفسه تارة، وبحرف جرّ تارة أخرى، كما في: (زيداً نصحت له)، إذ يجوز أن يقدّر: نصحت زيداً نصحت له؛ لأنه يستعمل متعدياً بنفسه حيناً، وبحرف الجر حيناً آخر. ويستدرك ابن هشام موضحاً أن تقدير ما هو من لفظ المذكور، أي (نصحت)، أولى من تقدير ما هو من غير الملفوظ به، وهو في هذا المثال: (أرشدت)؛ لأن الإرشاد معناه النصح[5]. وقد انطلق ابن هشام من هذا الضابط في تقدير بعض الشواهد موضحاً، فمما لا يقدر فيه المحذوف من لفظ المذكور لمانع صناعي، قول الراجز[6]:

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٨.

(٢) أوضح المسالك: ٢/ ١٣.

(٣) شرح التصريح: ١/ ٤٥٩.

(٤) شرح الدماميني نقلا عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٨.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٩.

(٦) لجارية من بني مازن في: المقاصد النحوية: ٣/ ٢٩٢، وشرح التصريح: ٢/ ٢٩١.

يـــا أيهـــا المـــائح دلـــوي دونكـــا إنـــي رأيـــت النـــاس يحمـــدونكا

فيبين أن (دلوي) إذا كان منصوباً، فليس العامل فيه (دونك) المتأخر؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه، فيقدّر ناصبه (خذ)، ولا يجوز تقدير (دونك)؛ إذ ((لا يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله؛ لأنه يلزم على الحذف اختصار المختصر))[1]. وبسبب من المانع الصناعيّ يقدر في نحو: (هذا معطي زيد أمس درهماً): أعطاه، ولا يقدر اسم الفاعل، لأن النحوي إنّما لجأ إلى التقدير لئلا يعمل اسم الفاعل الماضي المجرد من (أل)[2].

رابعاً: كيف يقدر المحذوف إذا استدعى الكلام تقديرَ أسماء متضايفة:

بيّن ابن هشام أن معنى الكلام قد يتطلب تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور عائدين على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقال، حينذاك، أن هذا حذف دفعة واحدة، بل على التدريج، وقد وضح ابن هشام ذلك بالتمثيل لكل نوع، على الوجه الآتي:

أ. تقدير أسماء متضايفة، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[3]، فتقدير المحذوف: (كدوران عين الذي). وقد ذكر الدسوقي تقديراً آخر عدّه أولى من تقدير ابن هشام، قال: ((الأولى: دورانا كدوران عين الخ، إلاّ أن يقال انه نظر إلى المعنى المراد من المقدّر))[4]. وعلى تقدير الدسوقي فإنه يدخل ضمن القسم الثاني الآتي ذكره.

ب. تقدير موصوف وصفة مضافة، كما في قول امرئ القيس[5]:

إذا قامتـــا تضـــوّع المســـك منهمـــا نسـيم الصـبا جـاءت بريّـا القرنفـل

ينبغي أن يقدر بـ(تضوعاً مثل تضوع نسيم الصبا)، فقد حذِف الموصوف (تضوّعا)، ثم حذفت الصفة (مثل)، ثم حذف المضاف إليه (نسيم) على وجه التدريج[6].

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٥.

(٣) سورة الأحزاب ، من الآية: ١٩.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٧.

(٥) ديوانه: ١٥، ورواية البيت فيه:

إذا التفتـــت نحـــوي تضـــوع ريحهـــا نسيم الصبا جـاءت بريـا القرنفـل

وورد الشاهد بالرواية الأولى في : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٩ وفي ديوانه أيضاً: ١١٠ .

إذا قامتـــا تضـــوع المســـك منهمـــا نسيم الصبا جاءت بـريح مـن القطـر

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٨.

ت. تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى رابط، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾[1]، إذ إن تقديره: لا تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر (في)، فصار (لا تجزيه)، ثم حذف الضمير منصوباً، لا مخفوضاً كما يرى الأخفش. أمّا سيبويه فيرى أنهما حذفا دفعة واحدة[2]. وفي حذف الجار والمجرور وتقديره، خلاف بين النحويين، أشار إليه ابن هشام واختار ما ذكرناه، إذ ذهب النحويون البصريون إلى أن التقدير: يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس، ثم حذف فيه دفعة واحدة[3]. وخطّأ الكسائي هذا التقدير، فلا يجوز عنده حذف (فيه)، لذا يقدّر: يوماً لا تجزيه نفس، ثم حذف الضمير المنصوب، فحذفت الهاء، لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، قال الفراء: ((وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هاهنا، لأجزت: (أنت الذي تكلمت)، وأنا أريد الذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة... وليس يدخل على الكسائي ما ادخل على نفسه، لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متّفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحداً، وإذا قلت: كلمتُك كان غير: كلمت فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء))[4]. فقد بيّن الفراء أن قياس الكسائي الآية على نحو: (كلمت فيك) غير دقيق لأن المعنى مختلف في حال استعمال الفعل مع حرف الجر أو بدونه، ثم أجاز حذف الهاء، وحذف (فيه). أمّا النحاس فيميل إلى رأي البصريين، قال: ((الذي قاله الكسائي لا يلزم، لأن الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها))[5]، ثم نقل كلام الفراء السابق، وقال ((وهذه الجملة في موضع نصب عند البصريين على أنه نعت لليوم، ولهذا وجب أن يعود عليه ضمير، وعند الكوفيين صلة))[6].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٨٦، والأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن: مج١/ ١/ ٢٥٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩١٦.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١-٣٢. وينظر: مجالس ثعلب: ٢/ ٤٠٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩١٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧١.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ١٧١.

أولويات التقدير

امتدت عناية ابن هشام بالحذف إلى بحث ((ما يمكن أن نسميّه بأولويات التقدير، وذلك عندما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبراً، أو العكس، أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين، ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور، فأي العنصرين أولى أن يكون محذوفاً؟ وأيهما أجدر أن يكون مذكوراً؟))[1]. ولا شك في أن اتباع هذه الأولويات عند الإعراب يضمن للمعرب انتقالاً، في التحليل، سليماً ودقيقاً. وقد عالج ابن هشام في كتبه الأولويات الآتية:

الأولى: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيهما أولى؟

وقبل أن نوضح ما عالجه ابن هشام في هذه الأولوية، لابد أن نذكر أن سبب دوران الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبراً، إنما ينتج عن تعارض القرائن، وعدم وجود الدليل القاطع الذي يرجّح كفة أحد التقديرين، فلو وجد الدليل لما ظهر الاختلاف بين العلماء في تحديد المحذوف. وقد نقل ابن هشام اختلاف العلماء في التقدير، وعرض أدلة كلّ منهم، وذلك على الوجه الآتي:

أ. الأولى كون المحذوف المبتدأ، وحجة أصحاب هذا الرأي أن الخبر محط الفائدة، فلا يجوز حذفه لأن ذلك يخل بالمعنى، لذلك يكون تقدير المبتدأ محذوفاً أولى.

ب. الأولى أن يكون المحذوف الخبر، لأن التجوّز إذا وقع في أواخر الجمل يكون أسهل من التجوّز والحذف الواقع في أوائلها[2].

قد يفهم أن ابن هشام هنا يناقض كلامه السابق، من أنّ من شروط الحذف وجود الدليل على المحذوف، في حين أنه يذكر، هنا، تقديرين في تركيب لغوي واحد، فلم ذلك؟ والجواب، كما بيّنا قبل قليل، أن ذلك إنما يعود إلى تعارض الأدلة، وهو ما التفت إليه الدماميني، قال: ((قد يقال: قد تقرر أنه لابد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلاّ مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف، وإذا كان كذلك، فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة، والمسند إليه تارة أخرى، على وجوه مختلفة، والجواب: أن فرض الكلام عند تعارض القرائن، فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف))[3]. وقد طبّق ابن هشام هذه المسألة على بعض الشواهد، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٤٣. والنص ليس عن ابن هشام ولكننا وظفناه لما يخدم البحث . وقد أفدنا مصطلح (أولويات) منه أيضاً.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦. وينظر معترك الأقران: ١/ ٢٤٠ – ٢٤١.

(٣) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨١.

لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1]، إذ تحتمل تقديرين، هما: (شأني صبر جميل)، و(صبر جميل أمثل من غيره). وقد ذكر النحاس التقدير الأول فقط، وقدره: (صبري صبر جميل)[2]، أما العكبري فذكر التقديرين، قال: ((أي: فشأني فحذف المبتدأ، وإن شئت كان المحذوف الخبر: أي: فلي أو عندي))[3]. ومثل له أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[4]. فتقديره: الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها، أو طاعتكم معروفة، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة. وقد أشار ابن جني إلى هذين التقديرين واحتمال التركيب لهما، عندما قال: ((وقد حذف الخبر، نحو قولهم في جواب من عندك؟: زيد، أي: زيد عندي، وكذا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[5]، إن شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف... والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور))[6]. فقد جعل ابن جني حذف الخبر أولى، ومن ثم، هو من يستحق التقدير، لأن التجوّز والاتساع في أعجاز الجمل ونهاياتها أولى به من الصدور والبدايات. وقد أشار صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج إلى ذلك، في الباب العاشر، الموسوم بـ(باب ما جاء من التنزيل من المبتدأ، ويكون الاسم على إضمار المبتدأ، وقد اخبر عنه بخبرين)، إذ يقول فيه: ((وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[7]، وقوله: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[8]، وقوله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[9]، فالمبتدأ مضمر في في جميع ذلك، والتقدير: ويقولون: أمرك طاعة، وقل لا تقسموا أمرنا طاعة و... أمرنا طاعة. فحذف المبتدأ، كقوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[10]، أي: فشأني صبر جميل، وقدّره قوم على أن الخبر مضمر، أي: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما. وقال أبو إسحاق: بل قوله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[11]، تقديره: ويقول الذين آمنوا: لولا أنزلت سورة ذات طاعة، فحذف المضاف))[12].

---

(١) سورة يوسف، من الآية: ١٨.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٢٩.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥١.
(٤) سورة النور، من الآية: ٥٣.
(٥) سورة محمد، من الآية: ٢١.
(٦) الخصائص: ٢/ ٣٦٤.
(٧) سورة النساء، من الآية: ٨١.
(٨) سورة النور، من الآية: ٥٣.
(٩) سورة محمد، من الآية: ٢١.
(١٠) سورة يوسف، من الآية: ١٨.
(١١) سورة محمد، من الآية: ٢١.
(١٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٨٦.

لقد احتملت هذه التراكيب تقديرين نتيجة ما سمّاه ابن هشام (تعارض القرآئن)، ويمكننا أن نسميه (تعادل القرائن) قوة وضعفاً، وفقدان الدليل المرجّح، كما في الأمثلة السابقة. وإذا انتهينا إلى هذه المسألة يجب أن نشير إلى أن ابن هشام قد نبه على مواضع يظهر فيها من الأدلة والقرائن ما يوجب تعيين المحذوف، والقطع به، كما في (نعم الرجل زيد)، عند مَن يعد هذا التركيب جملتين، فالمحذوف –عندهم– عندئذ المبتدأ؛ لأن الخبر لا يحذف وجوباً إلاّ إذا سدّ شيء مسدّه، وهو لم يأتِ ما يسد مسده هنا[1]، وتقديره عندهم: (نعم الرجل هو زيد، أو الممدوح زيد). ومثل ذلك (حبذا زيد)، إذا حمل على وجود حذف، بناءً على أن (حب) فعل، و(ذا) فاعل، فتحتمل الجملة أمرين، هما: الأول: أن يكون المبتدأ محذوفاً، وزيد الخبر، على تقدير: (حبذا الممدوح زيد). والثاني: أن يكون الخبر محذوفاً، وزيد مبتدأ، والتقدير: (حبذا زيد الممدوح) . أما في حال إذا حُملت (حبذا) على أنها اسم بمعنى المحبوب، فحينئذ، يتعين وجه واحد، هو أن (حبذا) مبتدأ، و(زيد) خبر، ولا حذف فيها[2]؛ قال الجرجاني: ((اعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل عبد الله، كان على هذين الوجهين فان جعلت عبد الله مقدماً في النية حتى كأنه قيل: عبد الله نعم الرجل، كان مبتدأ وكان قولك: نعم الرجلُ، جملة من الفعل والفاعل في موضع خبره... أما الوجه الثاني فواضح. ونظيره أن يقول القائل: من هذا؟ فتقول: زيد، تريد: هو زيد. وكذلك: نعم الرجل عبد الله، كأنه قيل: من هذا الذي مدحتْه، فقلت: هو عبد الله))[3]. وفي مقابل هذا يبيّن ابن هشام أن كثيراً من النحويين يقدر في نحو: (عمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن) أن المحذوف الخبر، وذلك لوجود قرينة تساعد على هذا التعيين، وهو وجود جواب القسم: (لأفعلن)، الذي يسدّ مسدّ الخبر المحذوف[4]. قال ابن مالك: ((المبتدأ المتعين للقسم نحو: (لعمر الله) و(لأيمن الله)، فإنهما لا يستعملان مقرونين باللام إلاّ مقسماً بهما مرفوعين، فالتزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى مع سدّ الجواب مسدّه))[5].

الثانية: إذا احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلا:

أو أن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبراً، فأيهما أولى؟ يبيّن ابن هشام أن الاحتمال الثاني أولى، كما في قولك: (زيد) جواباً لسؤال: (من قام)؟ فإن إعرابه يكون –على وفق ما قرره ابن هشام– خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد، وهذا أولى مِن إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، على تقدير: قام

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٠٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٢.

(٣) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٦٧–٣٦٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٦٨.

زيد[1]. وقد علل هذا الترجيح بأن ((المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل))[2]. وهذا يعني أن المبتدأ المحذوف (القائم) هو الخبر نفسه (زيد)، فالقائم هو زيد، فكأن الجملة محافظة على عنصريها، على العكس من علاقة الفعل بالفاعل، إذ إن الحدث المتمثل بالفعل (قام)، ليس هو (زيد) نفسه، وكذلك إذا كان الخبر ظرفاً، فإنه لا يكون نفس المبتدأ.

وقد استدرك ابن هشام مواضع يظهر فيها ما يعضد الاحتمال الأول، أي إنَّ المحذوف فيها يكون فعلا والمذكور فاعلاً، وذلك على النحو الآتي:

أ. وجود رواية أو قراءة أخرى تؤيد ذلك، كما في قراءة شعبة قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾[3]، بفتح الباء، فإن في تقدير المحذوف احتمالين: الأول: أن (رجال) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: المسبحون له بالغدو والآصال رجال. والثاني: أن (رجال) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: يسبحه رجال، وهذا الوجه أولى؛ لأن قراءة (يسبّح) بكسر الباء تعضده، فـ(رجال) فيها فاعل[4]. قال النحاس: ((قرأ عاصم وعبد الله ابن عامر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ وكذا يروى عن الحسن.... والتقدير: يسبح له فيها رجال على إضمار هذا الفعل، لأنّه لّما قال: يُسبّح دل أن ثمَّ مسبحين))[5]. وقدّره ابن جني بالقول: ((أي: يسبّح له فيها رجال))[6]، في حين ذكر العكبري التقديرين، قال: ((يسبّح بكسر الباء، والفاعل (رجال)، وبالفتح على أن يكون القائم مقام الفاعل (له) أو (فيها)، و(رجال)مرفوع بفعل محذوف، كأنه قيل: من يسبّحه؟ فقال: رجال، أي: يسبحه رجال، وقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: المسبح رجال، وقيل: التقدير: فيها رجال))[7].

وقد اختار ابن مالك ما عدّه ابن هشام أولى، أي تقدير حذف الفعل، قال: ((ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعراً به قراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾، فرجال فاعل يسبح مضمراً لإشعار يسبّح به، مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم؛ لأن الرجال لا يكونون

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦، ومعترك الأقران: ١/ ٢٤٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٧.

(٣) سورة النور، الآية: ٣٦–٣٧. وتنظر القراءة : جامع البيان: ٦٤٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٢–٣٨٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١١٣.

(٦) الخصائص: ٢/ ٣٥٥، وينظر: شرح المفصل: ١/ ٢١٤.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٥٦، والبحر المحيط: ٦/ ٥٥٩.

مسبَّحين بل مسبِّحين))[1]. وقد ذكر خالد الأزهري هذا الموضع متابعاً ابن هشام في ذكره مواطن حذف فعل الفاعل، بعد استفهام مقدر، إذ يصحّ حذف فعله إذا أجيب به استفهام مقدّر يدل عليه لفظ الفعل المبني للمفعول، فرجال على هذه القراءة فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لمّا قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال، قيل: مَن يسبحه؟ فقيل يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار (يسبَّح) به[2]. ومثل ذلك أيضاً قراءة ابن كثير: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[3]، بفتح الحاء إذ إن كلمة (الله) تحتمل الأمرين، ولكن الأولى أن يكون فاعلاً، بتقدير: يوحيه الله، لوجود قراءة أخرى بكسر حاء (يوحي) تعضد ذلك[4]. وهو ما ذكره الفراء، إذ يقول: ((ترفع الله العزيز الحكيم برد الفعل إليه))[5]. أمّا الزجاج فيقول: ((ومن قرأ يُوحَى إليك، فاسم الله مبيّن عمّا لم يسم فاعله))[6]. وقال النحاس: ((اسم ما لم يُسمّ فاعله مضمر في يوحى، واسم الله عزّ وجلّ مرفوع بالابتداء أو بإضمار فعل، أي: يوحيه إليك الله جل وعزّ))[7]. واضطرب الزمخشري في تعيين رافعه، قال: ((فإن قلت: فما رافع اسم الله على هذه القراءة؟ قلت: ما دلّ عليه يوحي، كأن قائلاً قال: مَن الموحي؟ فقيل: الله، كقراءة السُّلَمي: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[8]،على البناء للمفعول ورفع شركائهم،على معنى: زينه لهم شركاؤهم))[9]. فعلى الوجه الأول المتمثل بالسؤال (من الموحي؟) وجوابه (الله) فتقديره، حينئذٍ، الموحي الله، أو الله الموحي، فيعرب مبتدأ خبره محذوف. وهذا لا يتفق مع تمثيله بقراءة السلمي، التي فسرها بتقدير فعل، ليكون الاسم المرفوع فاعلاً له. ولو أنه عبّر كما قال العكبري، لكان أكثر دقة: ((ويقرأ على ترك التسمية. وفيه وجهان، أحدهما: أن كذلك مبتدأ، و(يوحَى) الخبر، والله فاعل لفعل محذوف، كأنه قيل: من يوحى؟ فقال: (الله)، وما بعده نعت له.... والثاني: أن يكون (كذلك) نعتاً لمصدر محذوف،

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٥١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٠٠.

(٣) سورة الشورى، من الآية: ٣. وتنظر القراءة في جامع البيان: ٧١٠، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٧.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٩٨.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٩.

(٨) سورة الأنعام، من الآية: ١٣٧. وتنظر القراءة في جامع البيان : ٥٠٥، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٩٧.

(٩) الكشاف: ٤/ ٢٠٢.

و(إليك) القائم مقام الفاعل: أي وحياً مثل ذلك))[1]. فذكر الوجهين ولم يرجح أحدهما، ولكن تقديمه الأول في الذكر يدل على عنايته وترجيحه له. وقال أبو حيان: ((الله مرفوع بضمير تقديره (أوحي)، أو بالابتداء، التقدير: الله العزيز الحكيم الموحي))[2]. فقدر الفعل (أوحى).

ب. وجود موضع آخر يشبهه ويشاكله من حيث التركيب، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[3] ففي ذلك لا يقدر: (ليقولن الله خلقهم)، وإنما يقدّر: (خلقهم الله)، لوقوع هذا التركيب صريحاً في موضع آخر مشابه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[4]، ومما يجدر ذكره أن ما أورده ابن هشام بتقديره: (ليقولن الله خلقهم) وما عده عده ضعيفاً، لا يوافق مفهوم الضابط العام الذي قرره أوّلاً، وهو أن المحذوف هو المبتدأ، والمذكور الخبر؛ لأن تقديره (الله خلقهم) يعني أن المبتدأ مذكور، وهو اسم الله، والخبر محذوف (جملة خلقهم)، فهو خلاف مضمون بحثه. لذا يرى الدسوقي أن الأولى أن يقول: فلا يقدر (ليقولن هو خلقهم)، بل يقدر (خلقهم الله)[5]. ولعل قول ابن هشام ناتج عن أن لفظ الجلالة لا يقع خبراً، لأنه أعرف المعارف، مما يعني أن التقدير —وإن أخذنا بملاحظة الدسوقي– سيبقى على حذف الخبر، ولفظ الجلالة مبتدأ مذكور. وقد عدّ ابن هشام نحو هذا التركيب في المواطن التي يصحّ حذف فعل الفاعل جوازاً، وذلك في جواب استفهام محقق؛ أي ملفوظ به، نحو: نَعَم، زيد. جواباً لمن قال: هل جاءك أحد[6]. قال خالد الأزهريّ في إعرابه: ((الله: فاعل بفعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق... والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾))[7]. وقد ذكر خالد الأزهريّ أن في اللغة تراكيب مماثلة تدل على أن المذكور مبتدأ لا فاعل، ولكنه أعاد توجيهها بما يستقيم مع الضابط الرئيس، قال: ((وهو معارض بالمِثْل، فيقال: والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٨١.

(٢) البحر المحيط: ٧/ ٦٧٢.

(٣) سورة الزخرف، من الآية: ٨٧.

(٤) سورة الزخرف، من الآية: ٩.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٤، وينظر أيضاً شرح التسهيل: ٢/ ٥٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٤١– ٣٤٢.

(٧) شرح التصريح: ١/ ٤٠٠.

تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ. . . . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾[1]، وما يقال: إنه قدّم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح. والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر، فالحمل عليها أولى، وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية))[2]، من حيث التركيب.

ت. الوقوف على موضع آتٍ ومبني على طريقة هذا الموضع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[4]، ففي هذه المواضع ما يعضد كون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلاً؛ لأن الجواب، الذي يشبه المواضع السابقة التي تحتمل الأمرين، جاء مبدوءاً بالفعل، فقال: نبأني العليم الخبير، ولم يقل: العليم الخبير نبأني، وقال: يحييها الذي أنشأها، ولم يقل: الذي أنشأها يحييها، وهو ما يرجح هذا التقدير، في المواضع المشابهة الأخرى[5].

الثالثة: إذا احتمل الكلام كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فأيهما أولى؟

يبيّن ابن هشام أن كون المحذوف ثانياً أولى، وذلك أن الحذف في الآخر أسهل منه في الأول، ويرى الدكتور طاهر سليمان حمودة أن ((هذه القاعدة شبيهة بما يذكره التحويليون، بصدد الحذف في اللغة الفرنسية، حيث تقتضي القاعدة أنه إذا وقع اسمان متشابهان في جملة واحدة فإن أحدهما يجوز أن يحذف —أي اختياراً—، وإن الحذف يعتري ثاني الأسمين المتماثلين لا أولهما وفق شروط مخصوصة))[6] تقررها طبيعة تلك اللغة وخصائصها. وقد وقف ابن هشام على المسائل التي يعد كون الثاني فيها محذوفاً أولى، وذلك على النحو الآتي:

أ. وتتمثل هذه المسألة في حال إذا اجتمعت علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون، مع نون الوقاية، فيجوز حذف إحدى النونين، كما في قراءة نافع وابن عامر: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[7]، وقراءة نافع: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[1]، بنون واحدة في

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٦٣–٦٤.

(٢) شرح التصريح: ١/ ٤٠٠.

(٣) سورة التحريم، من الآية: ٣.

(٤) سورة يس، الآية: ٧٨–٧٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٧–٨٠٨، وشرح التسهيل: ٢/٥٣.

(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٤٦.

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ٨٠. وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٩٥.

(تحاجوني) و(تأمروني)، وبدون تشديد، ففي نحو هذين الموضعين الأولى أن يكون المحذوف هو النون الثانية، أي نون الوقاية. وهذا رأي المبرد[٢]، وأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وأكثر المتأخرين[٣]. في حين ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو النون الأولى، أي نون الرفع، قال: ((وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفية أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذاك ولتَذهبُنَّ، ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً. وتقول: هل تفعلن ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا[٤]. بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾ وكان يقرأ: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٥]، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف))[٦]. وقد عدّ أبو عمرو بن العلاء هذا التخفيف لحناً، ولكن المجيزين احتجوا بهذه القراءات وقول الشاعر[٧]:

تراه كالثغام يعل مسكاً ... يسوء الفاليات إذا فليني

واصله: فليننني[٨]. وقال فيه مكي القيسي: ((الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه))[٩]، وعلق أبو حيان على كلامه: ((وقول مكي ليس بالمرتضى، وقيل: التخفيف لغة غطفان))[١٠]. وقال في موضع آخر: ((وفي المسألة خلاف، منهم من يقول: المحذوفة نون الرفع، ومنهم من يقول: نون الوقاية، وليس بلحن؛ لأن

---

(١) سورة الزمر، من الآية: ٦٤. وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢.

(٢) المقتضب: ١/ ٣٨٥. وينظر معترك الأقران: ١/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٠١، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٦، ورصف المباني: ٣٦٢-٣٦٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٦، وهمع الهوامع: ١/ ٢١٨.

(٤) يعني أنهم حذفوا نوناً من نونين لا من ثلاثة (هامش المحقق).

(٥) سورة الحجر، من الآية: ٥٤. وهي قراءة نافع المدني. ينظر جامع البيان: ١/ ٥٨٤، والنشر في القراءات العشر: ٢/٢٢٦.

(٦) الكتاب: ٣/ ٥٢٠، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٦.

(٧) البيت لعمرو بن معد يكرب، ديوانه: ١٧٣.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٩٧.

(٩) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٤٦.

(١٠) البحر المحيط: ٤/ ٢٢٠.

التركيب متفق عليه، والخلاف جرى في أيهما حذف، ونختار أنها نون الرفع))[1]. فقد تابع سيبويه في اختياره، وهو اختيار ابن مالك أيضاً[2]، وهو خلاف اختيار ابن هشام.

وقد جمع خالد الأزهريّ آراء النحويين وحجج كل منهم، قال: ((وأما نحو: ﴿تَأْمُرُوِنِّي﴾ و﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ بتخفيف النون في قراءة نافع، فالصحيح عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع، والمذكور نون الوقاية، واختاره ابن مالك؛ لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال... ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو... وقيل: المحذوف نون الوقاية، وجزم به الموضح في شذوره، وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين، واستدلوا له بأوجه:

أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف.

وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى.

وثالثها: أن نون الرفع لعامل، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه))[3].

ب. وهي تتصل باجتماع نون الوقاية مع نون الإناث، كما في قول عمرو بن معد يكرب[4]:

تراه كالثغام يعل مسكاً ... يسوء الفاليات إذا فليني

إذ يعين ان النون الباقية في (فليني) هي نون النسوة، أمّا نون الوقاية فقد حذفت، قال: ((لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه))[5]، أي أن المحذوف —عند سيبويه— نون النسوة، وعليه ((يلزمه حذف الفاعل مع انه لا يجوز حذفه عنده، ولا عند أصحابه))[6].

ت. وذلك إذا دخلت تاء المضارع على الفعل الماضي المبدوء بتاء نحو: (تلظّى)، فتجتمع فيه تاءان ليصبح (تتلظى)، فعند حذف إحداهما، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[7]، يكون يكون المحذوف التاء الثانية، وهي تاء الماضي، وهذا قول الجمهور، وبناء عليه يكون الفعل مضارعاً حذفت منه تاء الماضي، ولو كان ماضياً لقيل: (تلظّت) لاسناده إلى ضمير المؤنث، في الآية الكريمة.

---

(١) المصدر نفسه: ٧/ ٥٨٤.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ١٣٦. وينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١/ ١٨٧.

(٣) شرح التصريح: ١/ ١١٧، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٨٥١.

(٤) ديوانه: ١٧٣.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٨. وينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٣٦–١٣٧.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٦.

(٧) سورة الليل، من الآية: ١٤.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[1]، فاصله (تتمنون)، فهو مضارع مرفوع بثبوت النون، من الأفعال الخمسة، حذفت منه تاء الماضي فصار (تمنّون). وقد استدل ابن هشام بهذه الشواهد القرآنية على فساد ما ذهب إليه العكبري في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾[2]، في قوله: ((يجوز أن يكون اللفظ ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً تقديره: يتولوا، ذكره النحاس، وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يحذف))[3]، وقول النحاس هو: ((تولوا: فعل ماض لا يتبيّن فيه الجزم، ويجوز أن يكون مستقبلاً ويكون الأصل: تتولّوا))[4]. فالآيات السابقة تثبت فساد ما ذكره العكبري في تضعيف رأي النحاس. ويؤيد ذلك ما جمعه صاحب إعراب القرآن من شواهد قرآنية لهذه الظاهرة، في باب (ما جاء في التنزيل من حذف إحدى التاءين في أول المضارع)، ويقول فيها: ((حذفت إحدى التاءين، والمحذوفة الثانية، لأن التكرار بها وقع، وليس الأول بمحذوف، لأن الأول علامة المضارع، والعلامات لا تحذف))[5]، وقد علل اختياره هذا، بالقول: ((وقد اختلفوا في حذف هذه التاء أيتها هي، فمن قائل المحذوفة الأولى، ومن قائل المحذوفة الثانية، وهذا هو الأولى، لأنهم أدغموها في نحو (تذكرون)، و(تزكى)، ولأنه لو حذف حرف المضارعة لوجب إدخال ألف الوصل في ضروب من المضارع، نحو: يذكرون، ودخول ألف الوصل لا مساغ له هنا، كما لا يدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين، لأن حذف الجار أقوى من حذف حرف المضارعة، للدلالة عليه بالجر الظاهر باللفظ، يعني في: لاه أبوك. لهذا خفف الثاني في هذا النحو دون حرف المضارعة، لأن الحذف غير سائغ في الأول مما لم يتكرر، لأنك قد رأيت مساغ الحذف من الأول من هذه المكررة))[6]. وقد اتخذت هذه المسألة منحى خلافياً بين البصريين والكوفيين، فصارت من المسائل الخلافية التي اشتملت على احتجاج كل مذهب لرأيه بحجج وأدلة تؤيد ما يذهب إليه وتفند ما ذهب إليه المذهب المخالف[7].

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٤٣.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ٦٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٦٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٧.

(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٨٤٩. وينظر: الدرُ المصون ، السمين الحلبي: ٣/ ٢٣٠.

(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٨٥٣.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٤٨، مسألة٩٣، وشرح التصريح: ٢/ ٧٦١.

ث. وتظهر في حال إذا اجتمعت الواو و الياء، وهي عين الكلمة في اسم المفعول، مع الواو الزائدة في الصيغة، فتحذف إحداهما قياساً، كما في (مقول) و(مبيع) [1].

ج. وذلك إذا اجتمعت في نحو (إقامة) و(استقامة) ألفان [2].

ح. تتعلّق هذه المسألة بتكرار المنادى المضاف، كما في قول الشاعر[3]:

يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل

بفتح (زيد) فيهما، واصله: (يا زيد اليعملات يا زيد اليعملات)، ثم حذفت كلمة (اليعملات)، ووسّط (زيد) بين (زيد اليعملات)، فيكون (زيد) الأول مضاف، و(اليعملات) مضاف إليه، ولفظ (زيد) الثاني مقحم أو فصل بينهما، وهو مضاف لمحذوف، على أنه منصوب بتقدير إضافته إلى ضمير محذوف، والأصل: يا زيد اليعملات زيدها أو زيدهن[4]. وذكر سيبويه هذه المسألة على أنها لغة، قال: ((هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيد أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة... وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلمّا كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا))[5]. وذهب المبرد إلى أن الضم أجود، أجود، على النعت أو البدل[6]، وذهب ابن كيسان إلى أن الفتح أكثر[7]. ومما يدخل في هذه المسألة ما جاء في غير النداء، قول الشاعر[8]:

يا من رأى عارضاً أسرّ به بين ذراعي وجبهة الأسد

فالأصل: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذفت كلمة (الأسد) الثانية عند الجمهور، ووسّطت كلمة (جبهة) بين (ذراعي الأسد). وهذا الذي اختاره ابن هشام يخالف ما ذهب إليه المبرد الذي يرى أن الأول هو المحذوف لدلالة الثاني عليه، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٨، والخصائص: ١/: ٢٦١، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٤٤-٣٤٥، وشرح التصريح: ٢/ ٧٤٨-٧٤٩.

(٢) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٦.

(٣) لعبد الله بن رواحة، ديوانه: ٩٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٧.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وينظر شرح المفصل: ٢/ ١٨٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٢٠٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٢٧-٢٣٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٨٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٢٠٥، وشرح التصريح: ٢/٢١٧.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٢، وشرح التصريح: ٢/ ٢١٧.

(٨) ينسب للفرزدق وليس في ديوانه وهو بهذه النسبة في: الكتاب: ١/ ١٨٠، والمقتضب: ٤/ ٢٢٩، والمقاصد النحوية: ٢/ ٥٦٤، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٩٩.

بالأجنبيّ، وهو جبهة، ولكن الرأي الراجح رأي سيبويه والجمهور، قال الدسوقي عن مذهب المبرد ((هذا وجيه ولكن الأول أرجح))[1]. وهو ما ذهب إليه ابن هشام.

خ. خصص ابن هشام هذه المسألة للعطف على المبتدأ قبل تمام الخبر، نحو قولك: (زيد وعمرو قائم) إذ اختلف في المحذوف منه، فذهب سيبويه إلى أن خبر (زيد) هو المحذوف، فيكون (قائم) خبراً لـ(عمرو)، من أجل سلامة جملة (عمرو قائم) من الفصل بأجنبي، إذ لو كان (قائم) خبراً لـ(زيد) لأدّى ذلك إلى الفصل بـ(عمرو) بينهما، ولأن فيه إعطاء الخبر (قائم) لمجاوره (عمرو). هذا مذهب سيبويه، وهو خلاف ما ذهب إليه في المسألة السابقة في النداء. ولابد من القول إنه لو كان (قائم) خبراً عن (زيد) لوقع في موقعه، فلا توجد ضرورة تدعو لتأخيره فالخبر يحذف بلا عوض نحو (زيد قائم وعمرو)[2]. ولكن ابن هشام يرى أن الحذف من الثاني، ولذلك ذكره في مسائل ما حذف ثانية أولى[3]. وقد نبّه على على أن الخلاف في تحديد المحذوف إنما يظهر عند احتمال القرائن للأمرين، مما يؤدي إلى التردد بينهما، أما إذا ظهر الدليل وقامت القرينة على تعيين المحذوف فلا مجال للاحتمال والخلاف. ولذلك لا مجال للتردد في قول الشاعر[4]:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راض، والرأي مختلف

فيحدد أن مثل هذا الشاهد لا يحتمل التردد، والحذف فيه من الأول، أي إنّ الخبر (نحن) محذوف، لوجود دليل لفظي على ذلك، وهو مجيء الخبر (راض) بصيغة الإفراد؛ ممّا يعين أنه خبر لضمير المخاطب المفرد (أنت)، وأن خبر المبتدأ الأول (نحن) محذوف، وتقديره: (راضون). ومما تدل فيه القرائن على المحذوف قول الشاعر[5]:

خليلي هل طب؟ فإنّي وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى، دنفانِ

ففي هذا البيت جاء الحذف من الأول، وتقديره: فإني دنف، والخبر المذكور (دنفان) خبر للمبتدأ الثاني (أنتما)؛ لأنه جاء مطابقاً له من حيث العدد، أو الصيغة الصّرفية، لدلالتها على المثنى. ومما لا تردد في أن الحذف فيه من الثاني ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[6]، فقد اجتمع في الآية الكريمة قسم بدليل

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٨.

(٢) ينظر في ذلك ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٢٠، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٥.

(٣) ينظر: مغني للبيب: ٢/ ٨٠٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٧.

(٤) لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه: ١٧٣، والكتاب: ١/٧٥، وتخليص الشواهد: ٢٠٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٣٦٧.

(٥) مجهول القائل، ينظر: شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٦ . (أنشده ثعلب ولم يسم قائله).

(٦) سورة الإسراء، من الآية: ٨٨.

وجود اللام الموطئة للقسم، مع الشرط، الذي أداته (إن) الشرطية، وفعل الشرط فيها (اجتمعت). وجملة (لا يأتون) جواب القسم، لأنه إذا اجتمع شرط وقسم فإن الجواب للمتقدم. يضاف إلى ذلك أن جملة (لا يأتون) لو كانت جواباً للثاني، أي لأسلوب الشرط، لجزمها، وهذا لم يحصل[1]. وزاد الدماميني دليلاً آخر، هو أنّ ((الجواب لو كان للثاني–وهو وجوابه جواب الأول– لدخل الفاء على الشرط الثاني، ولا فاء فيه، فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جواباً))[2] للشرط.

وكلام ابن هشام على التردد عند فقدان القرينة أو الدليل يخصّ ما دار الأمر فيه بين كون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلاً، وكونه مبتدأ والمذكور خبراً وأيهما الأولى، يدلّ على مدى عناية ابن هشام بالنظر التحليلي العميق للتراكيب والموازنة بينها في ضوء ما يوفره المعنى من جهة، وما تحدده الصناعة النحوية من جهة أخرى.

مواضع الحذف عند ابن هشام

أحسّ ابن هشام بأهمية الحذف للمعرب، لذلك لم يكتف بدراسة أسسه النظرية، وضوابط تقدير المحذوف وأصولها، بل امتدت عنايته إلى الوقوف على مواطن الحذف في الجملة العربية، يظهر ذلك واضحاً في كتبه المختلفة، ولاسيما في كتاب (مغني اللبيب). إذ خصص فيه مبحثاً مهماً جعله لـ(ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعْرِب)[3]. وأول ما يلفت الانتباه في هذا العنوان أن ابن هشام قد ربط، بوضوح، بين الحذف ومواطنه والتحليل النحوي؛ فجعله مَعْلماً ووسيلة للمعرب يزداد عن طريق معرفته تمرناً بها ودربة وتمكناً من التحليل أو الإعراب؛ إذ يفهم من كلامه أن إتقان معرفة أماكن الحذف يؤدي اثراً في تمرين المعرب وتمكينه من الإعراب.

أما الأمر الثاني الذي نلحظه على هذا المبحث أن صور الحذف التي عالجها فيه، كانت من الحذف الجائز وليس من مواطن الحذف الواجب، ويغلب على الظن أن سبب ذلك يعود إلى أن أشكال الحذف الواجب في الجملة العربية معروفة ومشهورة في كتب النحو، يستطيع كل نحوي أو معرب الوقوف عليها في مواطنها، لأنها محددة وثابتة، في حين يظهر الاجتهاد والجدّة في إيضاح أماكن الجائز منه، ممّا يكوّن للمعرب وسيلة عند التحليل وإجراء الإعراب. لذلك نجده –في هذا المبحث–

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٠، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٥٥.

(٢) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٨٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٢.

عندما يتحدث عن حذف المبتدأ لا يذكر مواضع حذفه الواجبة التي ذكرها النحويون —وهو منهم– عند دراسة المبتدأ والخبر، بل يقف على مواضع يحذف فيها جوازاً، ولكن بكثرة واطراد.

درس ابن هشام في كتبه الأخرى مواطن الحذف، ورسم ملامحه، فحدّد —في كل باب نحوي– الحذف الواجب ووضحه، شأنه في ذلك شأن النحويين الآخرين، فمثّل لها وفسّر شواهدها، بما يظهر له من أدلة وقرائن. ويحاول البحث، هنا، تفصيل الكلام على المواطن التي ذكرها ابن هشام، مع بيان ما قدر فيها من محذوف، وسبب ذلك. وقسّمنا ذلك على الكلمة بأقسامها، والجملة، وشبه الجملة. وذلك على النحو الآتي:

حذف الكلمة: ويتخذ حذف الكلمة ثلاثة أشكال، على وفق أقسام الكلمة في العربية، وسنبدأ بالاسم لأن ابن هشام يقدم الحديث عنه في كتبه، لأنه يقع موقع المسند والمسند إليه، والمفعولات وما شابهها من الحال والتمييز وغيرها، ثم نتكلم على الفعل ثم الحرف تباعاً. وتفصيل ذلك على الوجه الآتي:

أولاً: حذف الاسم: تبدأ كتب ابن هشام —من الأسماء– بالكلام على المرفوعات أولاً، لأنها تمثل، العُمَد في الكلام، وتليها المنصوبات، لأنها فضلات غالباً، ثم المجرورات[1]. يؤيد ذلك ما جاء في شرحه كلام أبي حيان، إذ يقول: ((وإنما بدأ بالمرفوعات، لأنه لا يخلو منها كلام، ولا تكون إلاّ عمداً، أي غير صالحة للاستغناء، وذلك أعم من أن يجوز سقوطها لدليل، كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز حذفها كالفاعل والنائب عنه، بخلاف المنصوبات والمجرورات فإنها فضلات صالحة للسقوط... وأخر المخفوضات عن المنصوبات؛ لأن طلب العامل للمنصوب أشد من طلبه للمخفوض، بدليل أنه يصل للمنصوب بنفسه ولا يصل إلى المخفوض إلاّ بواسطة حرف جر))[2].

ويبدأ ابن هشام من المرفوعات، في الغالب، بالفاعل[3]؛ لأنه أصل المرفوعات، بدليل قوة عامله اللفظي، ولضعف عامل المبتدأ؛ لأنه معنويّ، كما أن الرفع في الفاعل، جيء به للفرق بينه وبين المفعول، وليس الأمر كذلك في المبتدأ. وسنفصل الكلام على مواطن الحذف في الأسماء كالآتي:

١. الفاعل ونائبه: قال عنهما إنهما ((لا يحذفان؛ وذلك لأنهما عمدتان، ومنزّلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما محمول على

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٢، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٢١٦–٢١٧.

(٢) شرح اللمحة البدرية: ١/ ٣٣٤.

(٣) خالف ذلك في: الجامع الصغير، فبدأ بالمبتدأ والخبر: ١٩.

أنهما ضميران مستتران))[1]، ولكنه خالف ذلك في شرح قطر الندى، وذكر مواضع يطرد فيها حذف الفاعل، هي:

أ. في نحو: (ما قام إلاّ هند)، إذ صرح بأن ((ما بعدّ (إلاّ) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قبل (إلاّ) وذلك المقدّر هو المستثنى منه، وهو مذكّر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: (ما قام أحد إلاّ هند)))[2].

ب. يحذف فاعل المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[3]، والتقدير: أو إطعامه يتيماً.

ت. يحذف في باب نائب الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[4]،وأصله: قضى الله الأمر.

ث. يحذف الفاعل في باب افعل التعجب، إذا دلّ عليه مقدم مثله، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[5]، أي: وأبصر بهم، فحذف (بهم) من الثاني، لدلالة المتقدم عليه. وهذا المجرور محله الرفع على الفاعلية عند الجمهور[6]. ويمكن تفسير إجازته حذف الفاعل، هنا، على أن المقصود بالحذف أنه مستتر وليس محذوفاً، أو أنه تابع الكسائي في إجازة حذف الفاعل[7].

أما نائب الفاعل فهو عوض عن شيء آخر، هو الفاعل، فلا يجوز حذفه، لأنَّ ذلك يؤدي إلى اللبس[8].

٢. حذف المبتدأ: ويتخذ حذف المبتدأ نمطين، الأول: هو الحذف الواجب

أ. وأول صوره ما حدده بقوله: ((وأمّا حذفه وجوباً، فإذا أخبر عنه بنَعْتِ مقطوع لمجرد مدْح، نحو: (الحمد لله الحميد)، أو ذم، نحو: (أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين)، أو ترحّم، نحو: (مررت بعبدك المسكين)))[9]، وذلك برفع (الحميد وعدو والمسكين) وذلك ((على أنها

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٩٦. وينظر: معترك الأقران : ١/ ٢٤٦ .

(٢) شرح قطر الندى: ١٨٣.

(٣) سورة البلد، من الآيتين: ١٤–١٥.

(٤) سورة هود، من الآية: ٤٤.

(٥) سورة مريم، من الآية: ٣٨.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى: ١٨٣–١٨٤، والجامع الصغير : ٤١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٠، وشرح شذور الذهب: ١٩٦، وشرح التصريح : ١/ ٣٩٩.

(٨) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٥ — ٢٧٦. وجاء في الأشباه والنظائر: ١/ ١٣٨: ((ما كان عوضاً لا يُحْذَف))

(٩) أوضح المسالك: ١/ ١٥٣–١٥٥، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٢١–٢٢٣.

اخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً، والتقدير: هو الحميد، هو عدو المؤمنين، هو المسكين، وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الاخبار.. واحترز بقوله: (لمجرد مدح...)، من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه))[1].

ب. إذا جيء بمصدر بدلاً من اللفظ بفعله، نحو (سمع وطاعة)[2]، أي إنَّهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، فـ(سمعٌ) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، وأصل استعمال هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً، ((لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدّوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب))[3].

ت. إذا أخبر عن المبتدأ بمخصوص المدح أو الذم، مؤخر عن فعلي المدح أو الذم: (نعم وبئس)، نحو: (نعم الرجل زيدٌ) و(بئس الرجل عمروٌ)، إذا قُدّر (زيد وعمرو) خبرين، فيكون المبتدأ فيهما محذوفاً تقديره: هو[4].

ث. ومن حذف المبتدأ وجوباً ما يكون في نحو قولهم: (من أنت زيدٌ) برفع (زيد)، على انه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، يقدّره ابن هشام (مذكورك زيد)، ويرى أنه أولى من تقدير سيبويه: (كلامك زيد)، قال سيبويه: ((ومثله قول بعض العرب: من أنت زيدْ؟ أي من أنت كلامُك زيد، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأن فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل))[5]، وأجاب بعض النحويين عن تقدير سيبويه ((بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز لغة ، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام))[6].

ج. المبتدأ المحذوف وجوباً لسد جواب القسم مسدّه، كما في قولهم: (في ذمتي لأفعلن) فـ(في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً سدّ القسم مسدّه ، وتقديره: في ذمتي ميثاق أو عهد[7].

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٢٢٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٥٣. وينظر: معترك الأقران : ١/ ٢٤٥ .

(٣) شرح التصريح: ١/ ٢٢٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٥٣، وشرح ابن الناظم: ٨٦.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٢١.

(٦) شرح التصريح: ١/ ٢٢٣.

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٥٤-١٥٥.

ح. يحذف المبتدأ وجوباً بعد (لاسيّما) إذا جاء بعدها اسم مرفوع، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، و(ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، كما في قول امرئ القيس[1]:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولاسيّما يوم بدارة جُلْجُل

فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم[2].

والنمط الثاني: هو حذف المبتدأ جوازاً، وقد ذكر ابن هشام المواضع التي يطرد فيها على النحو الآتي:

أ. جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾[3]، والتقدير: هي نار الله. فالاستفهام يوفر قرينة لفظية تتيح للمتكلم حرية في الذكر أو الحذف، فوجود الحطمة في السؤال دليل لفظي على أن أصل الكلام: الحطمة نار الله، أو هي نار الله.

ب. بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[4]، وتقدير المبتدأ المحذوف، فعمله لنفسه، وإساءته عليها. وهو مما يدل عليه سياق الكلام؛ إذ ((طريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه))[5].

ت. بعد القول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[6]، وتقديره: هو أو هذا أساطير الأولين، وهو ما قدّره عز الدين بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، قال: ((تقديره: وقالوا هذا القرآن أساطير الأولين))[7]، وذكر له شواهد أخرى تدل على اطراد حذفه بعد القول. واحتمل الدماميني أن يكون (أساطير الأولين) مبتدأ، (واكتتبها) خبره. وعليه فلا حذف في الشاهد[8].

---

(١) ديوانه: ١٠ ، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤١٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٨٧.

(٣) سورة الهمزة، الآية: ٥-٦.

(٤) سورة فصلت، من الآية: ٤٦.

(٥) شرح التصريح: ١/ ٢٢. وينظر: معترك الأقران : ١/ ٢٤٥ .

(٦) سورة الفرقان، من الآية: ٥.

(٧) الإشارة إلى الإيجاز، عز الدين بن عبد السلام: ٣١.

(٨) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن : المنصف للشمني: ٢/ ٢٥٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٠٨.

ث. بعد ما يكون الخبر صفة له في المعنى، كقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[1]، وتقديره: هم صم، فالخبر صفة في المعنى لشيء هو (القوم الضالون)، وهو لم يجر له ذكر صريح، ولكنه فهم من سياق الآية[2]. وذكر صاحب إعراب القرآن أن ((عباس بن بن الفضل يقف على (صم) ثم على (بكم) ثم على (عمي) فيصير لكل اسم مبتدأ، والأول أوجه))[3].

ج. بيّن ابن هشام ان حذف المبتدأ في غير ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[4]، أي: هو متاع، أو تقلبهم متاع، وهو من حذف المبتدأ المضاف[5]. ومنه قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[6]، فتقديره: هذه سورة. ومنه قول العلماء: (باب كذا)، أي: هذا باب كذا، وهو ما صرّح به سيبويه في كتابه[7].

٣. حذف الخبر: ويتخذ حذفه نمطين أيضاً، الأول هو الحذف الواجب، وقد حدّده ابن هشام في المواضع الآتية:

أ. أن يكون الخبر كوناً مطلقاً، والمبتدأ واقعاً بعد (لولا)، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي: لولا زيد موجود.

ب. أن يكون المبتدأ لفظاً صريحاً في القَسَم، نحو: (لعمرك لأفْعَلَنَّ) و(أيمن الله لأفْعَلَنَّ)، وتقديره: لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني، فإذا جاء المبتدأ بلفظ غير صريح في القسم نحو: (عهد الله لأفعلن) جاز إثبات الخبر.

ت. أن يكون المبتدأ لفظاً معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعيّة، نحو: (كلّ رجُل وضيعته) و(كل صانع وما صنع)، وتقديره: مقرونان، والذي دلّ على هذا التقدير: الاقتران؛ أي: ما في الواو من معنى المعية، ووجب لقيام الواو مقام مع[8].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٣، وينظر: معترك الأقران : ١/ ٢٤٥، والإشارة إلى الإيجاز: ٣٢.

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٨٠.

(٤) سورة آل عمران، الآيتان: ١٩٦-١٩٧.

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٧٥، والإشارة إلى الإيجاز: ٣٢.

(٦) سورة النور، من الآية: ١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٨٣- ٨٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٨٧.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٥٨، وشرح قطر الندى: ١٧٣، ومجيب الندا،الفاكهي: ٢٠٤.وشرح التصريح: ١/٢٢٨.

ث. يحذف الخبر قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: (ضربي زيداً قائماً)، وتقديره: ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً، وكذلك: (أخطب ما يكون الأمير قائماً)، أي: حاصل إذا كان قائماً[1].

والنمط الثاني: وهو حذف الخبر جوازاً، وهو ما يعينه المعنى وبناء الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[2]، وتقديره: حلّ لكم. ومثله قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[3]، أي: وظلها دائم، فهذا الحذف مما يدل عليه ترابط التركيب وتعلق المعنى.

وقد ذكر أن بعض التراكيب تحتمل الأمرين، أي: تحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً وأن يكون الخبر، وبيّن أن هذا الاحتمال يكثر بعد الفاء في نحو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[4]، فيمكن تقديره: تقديره: فالواجب تحرير رقبة على أن المبتدأ محذوف، أو تقديره: فتحرير رقبة خير على أن الخبر محذوف، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[5]، وتقديره: صبري أو أمري صبر جميل، أو صبر جميل أمثل[6]، قال صاحب إعراب القرآن: ((حذف المبتدأ كقوله ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ ، أي: فشأني صبر جميل. وقدّره قوم على أن الخبر مضمر))[7]، وقال عز الدين بن عبد السلام ((تقديره: فصبر جميل أمثل بي وأليق، أو فصبر جميل أمثل من الجزع، أو خير منه. ويجوز أن يكون هذا مبتدأ قدّم خبره، فيكون تقديره: فعليّ صبر جميل))[8]. وقد وقف ابن هشام على حذف خبر بعض النواسخ، كما في حذف خبر (كاد) في نحو قوله e: (من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد)[9]، أي: كاد يصيب، وكاد يخطئ، فهذا دليل على حذف خبر (كاد)، وهو من أفعال المقاربة التي تنسخ الابتداء[10]. ومن ذلك حذف خبر (لا) النافية للجنس، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[1]، فتقدير

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٧٣، وأوضح المسالك: ١/ ١٥٨.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٥.

(٣) سورة الرعد، من الآية: ٣٥.

(٤) سورة المجادلة، من الآية: ٣.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ١٨، ٨٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٨٦ . ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٥.

(٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٨٦.

(٨) الإشارة إلى الإيجاز: ٣٢-٣٣. وشرح المفصل: ١/ ٢٤٠.

(٩) رواية الحديث في: كنوز الحقائق: ٢/ ١٧٤، برقم (٧٢٩٨): (من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤١١.

الخبر: علينا. وفي نحو قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾[٢]، أي: لهم. وحذفوا خبر (لعل) وهي من الحروف المشبهة بالفعل، التي تنسخ الابتداء، واستشهدوا له بقول الشاعر[٣]:

إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن أعضب

أي: لعلها قريبة[٤]. ويلاحظ أن مواضع الحذف الجائز تعتمد في تعيين المحذوف على المعنى بالدرجة الأولى، على عكس الحذف الواجب الذي تفرضه الصناعة النحوية وقواعد النحويين وتصوّرهم لبناء الجملة، قال ابن يعيش: ((إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة، فلا بد منهما، إلاّ أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً))[٥].

٤. حذف المفعول: نبه النحويون على اطراد حذف المفعول، قال الزمخشري: ((وحذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً، ويراد معنىً وتقديراً، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسيا، كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول))[٦]، وقد درس ابن هشام المواضع التي يكثر فيها حذف المفعول، على النحو الآتي:

أ. بعد (لو شئت)، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٧]، أي: فلو شاء هدايتكم. أي إنَّ المفعول به الواقع بعد فعل المشيئة أو الإرادة في سياق الشرط، يجوز حذفه، والذي دلّ على المحذوف، هنا، جواب الشرط الذي يحدّد طبيعة المفعول المقدّر، وهذا الموضع من المواضع التي وصفها عز الدين بن عبد السلام بأنها يغلب حذف المفاعيل فيها[٨].

ب. بعد نفي فعل العلم ونحوه، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[٩]، وتقديره: لا يعلمون أنهم السفهاء، وهو ما يحذف لدلالة السياق عليه[١]. ويرى الدماميني أن

---

(١) سورة الشعراء: من الآية: ٥٠.

(٢) سورة سبا، من الآية: ٥١.

(٣) البيت مجهول القائل، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٧. والأعضب: ولد البقرة إذا طلع قرنه.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤/ ٨٢٤-٨٢٦.

(٥) شرح المفصل: ١/ ٢٣٩.

(٦) المفصل: ٨٥، وشرح المفصل: ٤١٨- ٤٢١.

(٧) سورة النحل، من الآية: ٩.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٨، والإشارة إلى الإيجاز: ٣٤-٣٥، والبحر المحيط: ٥/ ٦١٢. ومعترك الأقران: ١/ ٢٤٦.

(٩) سورة البقرة، من الآية: ١٣.

((الأبلغ في الذمّ أن هذا منزل منزلة اللازم، وحينئذ فلا حذف))[٢]، ويحذف المفعول بعد الفعل المنفي، والذي يأتي بمعنى العلم، نحو قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾[٣]، أي لا تبصرون القرب أو لا تبصروننا. قال عز الدين بن عبد السلام: ((تقديره: وملائكتنا أو رسلنا اقرب إليه منكم، ولكن لا تبصرونهم))[٤].

ت. إذا كان المفعول ضميراً عائداً على الموصول، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٥]، تقديره: بعثه. وقد جعل ابن يعيش هذا الحذف تخفيفاً لطول الكلام بصلة الموصول، وهو مراد ملحوظ، أي إنّه في حكم المنطوق به؛ لأن الدلالة عليه من جهتين: من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء الصلة، لأنه العائد فيها[٦].

ث. إذا كان المفعول ضميراً عائداً على الموصوف من الصفة، وقد وصفه ابن هشام بأنه أقل وروداً في اللغة من سابقه، ومن شواهده قول الشاعر[٧]:

حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

فتقديره: وما شيء حميته، فحذف الضمير العائد، الذي يحتل موقع المفعول به، والعائد على الموصوف: (شيء).

ج. إذا كان المفعول عائداً على المخبر عنه، وذكر أنه أقل وروداً من الموضعين السابقين، واستشهد له بقول الشاعر[٨]:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً، كله لم اصنع

أي: لم اصنعه، فحذف الضمير العائد على المخبر عنه: (ذنب). ومنه قول الشاعر[٩]:

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب لبست وثوب أجرّ

---

(١) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٣٥.

(٢) حاشية الدسوقي: ٣/ ٤١٦.

(٣) سورة الواقعة، من الآية: ٨٣.

(٤) الإشارة إلى الإيجاز: ٣٦.

(٥) سورة الفرقان، من الآية: ٤١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٤١٩، والإشارة إلى الإيجاز: ٣٦.

(٧) البيت لجرير، ديوانه: ١٠٢.

(٨) الرجز لأبي النجم العجلي، في ديوانه: ١٥٠، والكتاب: ١/ ٨٥.وشرح المفصل: ٤/ ١١٨،وتخليص الشواهد: ٢٨١.

(٩) البيت لامرئ القيس، ديوانه: ١٥٩، والرواية فيه:

فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيت وثوباً أجر

فتقديره: ثوب لبسته، وثوب أجرّه، فحذف المفعول، وهو الضمير، العائد على المبتدأ المخبر عنه.

ح. يكثر حذف المفعول به في فواصل الآيات القرآنية، واستشهد له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[1]، أي: وما قلاك، قال ابو حيان: ((حذف المفعول اختصاراً في (قلى) وفي وفي (آوى) وفي (فهدى) وفي (فأغنى)؛ إذ يعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم))[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[3]، فحذف المفعول به وتقديره: ولا تخشى دركا، أو لا تخشى أنت ولا قومك –يا موسى– غرقاً[4].

خ. يحذف المفعول في مواضع أخر، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾[5]، والتقدير فمن لم يجد رقبة.

د. أضاف أن مفعولي (أعطى) يجوز حذفهما، واستشهد له بقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾[6]، فتقديره: أعطى الناس خيراً. وقال الدسوقي: ((فيه أن هذا لم لم يقصد تعلقه بمفعول، فهو منزل منزلة اللازم، فالأولى أن يمثل بنحو: (أعطيت) جواباً لـ(هل أعطيت زيداً)؟))[7]. وبيّن ابن هشام أنه يجوز حذف ثاني مفعولي (أعطي)، كما في قوله تعالى: تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[8]، فحذف المفعول الثاني على تقدير: يعطيك خيراً، وقد وقد يحذف المفعول الأول دون الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾[9]، أي: حتى يعطوكم الجزية[10].

---

(١) سورة الضحى، الآية: ٣.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٦٨٣.

(٣) سورة طه، من الآية: ٧٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٣٢٦.

(٥) سورة المجادلة، من الآية: ٤.

(٦) سورة الليل، من الآية: ٥–٧.

(٧) حاشية الدسوقي: ٤١٧/٣.

(٨) سورة الضحى، الآية: ٥.

(٩) سورة التوبة، من الآية ٢٩.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤١٧.

وقد تكلم ابن هشام على موضوع مهم له صلة وثيقة بحذف المفعول، وهو التمييز بين حذفه اختصاراً وحذفه اقتصاراً، قال: ((جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير الدليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾[1]، أي: أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب في ما يتعدى إلى اثنين: (من يسمع يخل)[2]، أي: تكن منه خيلة))[3]. وقد حقق القول في مفهوم الاختصار والاقتصار إذ يمكن أن نعرف الاقتصار، في في ضوء كلامه، بأنه اكتفاء المتكلم، في إيصال المعنى المقصود، بالفعل وحده، أو بالفعل ومرفوعه، فقط، وهو يأخذ صورتين، هما:

الأولى: تتمثل في أن ((يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حرق أو نهب))[4]، وذكر الدسوقي ان مراده بالمصدر هو (حرق، ونهب)، وليس كلمة (حريق)، وإن في كلامه قلباً، إذ ان الأصل: فيجاء بفعل كون عام مسند إلى مصدره؛ لأن المصدر هو المسند إليه، والفعل هو المسند[5]، أي ان ابن هشام قصد، من ذلك، إن من صور الاقتصار ما يكتفي فيه المتكلّم بالإخبار عن وقوع حدث معين عن طريق ذكر فعل مسند إلى مصدر، من غير حاجة إلى فاعل أو مفعول به.

الثانية: أن يتعلّق غرض المتكلم ((بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذا المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل، بهذا القصد، منزلة ما لا مفعول له))[6]. وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[7]، أي: هل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[8]، أي: إذا حصلت منك رؤية هنالك. فقد اكتفى الخطاب القرآني، في هذه الآيات، بالإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، من دون ذكر المفعول، ولا تقديره؛ لأن غاية الإخبار والتواصل لا تحتاج إلاّ إلى هذين العنصرين، بل إنّ دلالة الجملة —في هذه الحال– أكثر بلاغة منها عند ذكر المفعول.

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٦٠.

(٢) ينظر: مجمع الأمثال:٣/ ٣١٠ (المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه).

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٧–٧٩٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٧٩٧.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٦.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٧–٧٩٨.

(٧) سورة الزمر، من الآية: ٩.

(٨) سورة الإنسان ، من الآية: ٢٠.

وقد سبق عبدُ القاهر الجرجاني إلى الإشارة إلى ذلك، قال: ((إن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارةً، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في انك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً. ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي، ويضر وينفع... المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع، وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم.. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء وأن يخبر بان من شانه أن يكون منه أو لا يكون إلاّ منه أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى))[2].

وأما الاختصار فيحدث عندما تقتضي طبيعة الإخبار إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله. ويظهر ذلك في صياغة الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾[4]، وقولك: (ما أحسن زيداً)، فإن هذا النوع من التراكيب، الذي تقتضيه حاجة المتكلم وطبيعة وطبيعة الحدث أو الخبر، إذا لم يذكر مفعوله، قيل –حينئذ– إنه محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[5]، أي: وما قلاك فإن هذا النوع من الحذف يدل عليه المعنى وسياق الكلام، وهناك حذف تفرضه قواعد النحو، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[6]، إذ تفرض قواعد الصناعة النحوية أن الاسم الموصول يطلب عائداً، تقديره: بعثه. وقد أشار إلى هذا المفهوم عبد القاهر الجرجاني، قال: ((وقسم ثان يعني [من حذف المفعول] وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلاّ

---

(١) سورة الزمر، من الآية: ٩.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٥٤، وشرح المفصل: ١/ ٤٢٠، والإشارة إلى الإيجاز: ٣٦. ومعترك الأقران : ١/ ٢٣٤–٢٣٥.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٣٠.

(٤) سورة الإسراء، من الآية: ٣٢.

(٥) سورة الضحى، من الآية: ٣.

(٦) سورة الفرقان، من الآية: ٤١.

أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه وخفي تدخله الصنعة... فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص فقد علم مكانه، إما بجري ذكر، أو دليل حال))[1].

٥. حذف الحال: انطلق النحويون في معالجة حذف الحال من النظر إلى وظيفته التعبيرية في التركيب اللغويّ، فانتهى بهم هذا النظر إلى أنّ حذف الحال قليل جداً، قال ابن جني: ((حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه))[2]. وقد ذكر صاحب إعراب القرآن شواهد قرآنية قليلة له في الباب السابع والأربعين المخصّص لما في التنزيل من إضمار الحال والصفة، ووصفه بأنه شيء لطيف غريب، ونقل كلام ابن جني في أن حذف الحال لا يحسن، وهو قوله: ((فأما ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[3]، أي: فمن شهده صحيحاً بالغاً، فطريقه: أنّه لمّا دلت الأدلة عليه من الإجماع والسّنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما إذا عُرِّيَت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها، لما جاء حذف الحال على وجه))[4]. أمّا ابن هشام فقد ذكر إنّ أكثر مواضع حذف حذف الحال، هو إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[5]، أي: قائلين سلام عليكم. فيغني ذكر المقول عن ذكر القول. وقد جعله عز الدين بن عبد السلام من النوع الرابع، وهو حذف الأقوال، أي: يقولون: سلام عليكم[6]. وقد درس الدكتور طاهر سليمان حمودة حذف الحال، وانتهى إلى أنه ((لا يكاد يرد حذف الحال في غير هذا الموضع))[7] الذي ذكره ابن هشام، ولعل من الدقة أن نقول: أنه لا يكاد يطرد في غير هذا الموضع؛ لأن السيوطي جعل ((الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه؛ ككونها جواباً، نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها، نحو: لم أعِدْه إلاّ حرضاً، أو نائبة عن خبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو عن اللفظ بالفعل، نحو: هنيئاً لك، أو منهياً عنه، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٠. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٧٨٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية : ١٨٥.

(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٧٨٥.

(٥) سورة الرعد، من الآية: ٢٣-٢٤.

(٦) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٢٨، ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٦ .

(٧) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٣.

الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[1]، و﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]))[3]، فهو بذلك جعل الحال مما يحذف، ولكنه ليس مما يطّرد حذفه .

٦. حذف التمييز: وقد مثّل له ابن هشام بنحو: ((كم صمت))؟ أي: كم يوماً صمت؟ وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[4]، أي: ملكاً. وبيّن أن حذف التمييز في باب (نعم) شاذ، وعليه خرجوا الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)[5]، أي: فبالرّخصة أخذ ونعمت رخصة. وإنما جاز حذف التمييز لظهور الدليل عليه، وهو ما يتمثل في العرف العام، كما في (كم صمت)، أو دلالة السياق السابق، كما في الآية القرآنية، أو ما يوفّره الظرف الاجتماعي. ويبدو أن حذف التمييز قليل، قال ابن جني: ((إن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فان لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام))[6].

٧. حذف المستثنى: حدد الزمخشري حذف المستثنى بنمط تركيبي، قال: ((والمستثنى يحذف تخفيفاً وذلك قولهم: (ليس إلاّ) و(ليس غير)))[7]، وعلّل ابن يعيش حذفه ((مع (ليس) خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد، لعلم المخاطَب بمراد المتكلم... والمراد: (ليس إلاّ ذاك) و(ليس غير ذاك)))[8]. وقد تابعهما ابن هشام إذ خصّ المستثنى الواقع بعد (إلاّ) أو (غير) المسبوقتين بـ(ليس)، نحو: (قبضت عشرة ليس إلاّ، أو ليس غير)[9].

٨. حذف المضاف: يعد النحويون حذف المضاف كثيراً في العربيّة، وقد عدّه صاحب إعراب القرآن الأكثر دوراناً في التنزيل[10]، ولذلك يقرر ابن يعيش ((أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشكل. وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطَب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ أو لفظ آخر، استغني عن اللفظ

---

(١) سورة النساء، من الآية: ٤٣.

(٢) سورة لقمان، من الآية: ١٨.

(٣) همع الهوامع: ٢/ ٢٦٠.

(٤) سورة المدثر، من الآية: ٣٠.

(٥) الحديث في: سنن النسائي: مج ٢/ ٣/ ٩٤ (باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة)

(٦) الخصائص: ٢/ ٣٨٠.

(٧) المفصل: ١٠٧.

(٨) شرح المفصل: ٢/ ٨٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٨٣٠-٨٣١.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٤١. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٤ .

الموضوع بإزائه اختصاراً. وإذا حذف المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه))[1]. ويظهر أن أن ابن هشام قد التفت إلى كثرته لذلك وضعه في أول موضع من أماكن الحذف التي يتمرن بها المعرب. وجعل منه ما يدل عليه استحالة الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2]، أي: وجاء أمر ربك، ومثله ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم﴾[3]، أي: أتى أمر الله. ومنه ما يدل عليه وجود حكم شرعي، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[4]، أي: حرّم عليكم أكلها. ومنه ما علّق فيه الطلبُ بما قد وقع، كقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[5]، وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾[6]، لأنهما ((قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد بمقتضاهما))[7]. وقد نبّه ابن هشام على أن الكلام إذا احتاج إلى تقدير مضاف فيمكن تقديره مع أول الجزأين، كما يمكن تقديره مع ثانيهما، ولكن تقديره مع الجزء الثاني أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[8]. فيكون تقديره: الحج حج أشهر أولى من أن يُقدّر: أشهر الحج أشهر؛ وعلل ذلك بأنك قدّرت في الأول عند الحاجة إلى التقدير، أي إنَّ المسند إليه وقع في محله والخبر لم يصح فتحتاج فيه للتقدير لأجل صحته، كما أن الحذف من آخر الجملة أولى من الحذف من صدرها[9]. وأضاف أنه قد يرد في التركيب حذف اسمين مضافين، كما في قوله: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[10]، أي: (تعظيمها) من (أفعال) تقوى القلوب. ومنه قوله: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[11]، أي: من أثر حافر فرس الرسول[12].

٩. حذف المضاف إليه: أوضح ابن هشام أنّه يكثر في المواطن الآتية:

أ. في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾[13]، أي: يا رب.

---

(١) شرح المفصل: ٢ / ١٩٢، وينظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٢١، ١٩٣–٣١٥ .

(٢) سورة الفجر، من الآية: ٢٢.

(٣) سورة النحل، من الآية: ٢٦.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ٣.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ١.

(٦) سورة النحل، من الآية: ٩١.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٨١٢. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٤ .

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١٩٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٩٤.

(١٠) سورة الحج، من الآية: ٣٢.

(١١) سورة طه، من الآية: ٩٦.

(١٢) ينظر: الكشاف: ٣/ ٨٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٨١٤.

(١٣) سورة الأعراف، من الآية: ١٥١.

ب. في الغايات، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ﴾[1]، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وإنّما سمّيت بـ(الغايات)؛ لأنها تصير غاية وآخراً عند الحذف، وتبنى عند ملاحظة معنى الإضافة فيها[2].

ت. في بعض الكلمات ، وهي: (أي وكل وبعض)، و(غير) بعد (ليس)، نحو: (يعجبني أيٌّ قائم)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[4]، وقولهم: (قبضت عشرة ليس غير)[5].

ث. في غير تلك المواضع، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[6]، فيمن قرأ بالضمّ ولم ينوّن، وتقدير: فلا خوف شيء عليهم.

١٠. حذف المبدل منه: وذكر له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾[7]، على أن يكون (الكذب) بدلاً من مفعول الفعل (تصف) المحذوف، أي: لما تصفه. ومثله ما يرد في توجيه نحو: (لا إله إلاّ الله)، وهو أن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف[8].

١١. حذف الموصوف: يرى النحويون أن ((الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحدٌ منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عمّا اعتزموه. فالموصوف القياس يأبى حذفه، لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبسٌ... إلاّ أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظ. وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة))[9]. وقد ذكر ابن هشام هذا النوع من الحذف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[10]، أي: حور قاصرات. ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[11]، والمراد: دروعاً سابغات[1].

---

(١) سورة الروم، من الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٤، ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٤-٢٤٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٩٥.

(٣) سورة الحديد، من الآية: ١٠.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٣.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٩٥.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٣٨. وهي قراءة ابن محيصن في: البحر المحيط: ١/ ٢٤٦.

(٧) سورة النحل، من الآية: ١١٦.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٢. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٦ .

(٩) شرح المفصل: ٢/ ٢٥٣، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٢٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٢٨٦.

(١٠) سورة الصافات، من الآية: ٤٨.

(١١) سورة سبأ، من الآية: ١٠-١١.

١٢. حذف المعطوف: وهو مما يجب أن يتبعه العاطف، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[٢]، أي: ومن أنفق بعده. والدليل على ذلك ما يدل عليه معنى الاستواء، فهو إنما يكون بين شيئين، ومنه ما يدل عليه السياق العام؛ ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[٣]، أي: والبرد. وبيّن أن من القليل حذف (أم) ومعطوفها، نحو ما جاء في قول أبي ذؤيب الهذلي[٤]:

دعاني إليها القلب، إنيّ لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

أي: أم غي[٥].

١٣. حذف الموصول الاسميّ: وهو ما ذهب إليه الكوفيّون والأخفش، وتبعهم فيه ابن مالك[٦]، بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر، ومن شواهده عندهم قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[٧]، أي: وبالذي أنزل إليكم؛ قال الدسوقي((الداعي للتقدير، في الآية، أن القرآن المنزل إلينا مغاير لما نزل لليهود من التوراة))[٨]. واستشهد ابن هشام بقول حسان بن ثابت[٩]:

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وتقديره: ومن يمدحه. في حين استشهد ابن مالك ببيت نسبه إلى حسان وهو[١٠]:

فو الله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفْقٍ ولا متقارب

وهذا البيت ليس لحسان، وإنّما هو لعبد الله بن رواحة، ولعل ذلك ما دعا ابن هشام إلى تغييره بشاهد من شعر حسان. وهو أكثر وضوحاً واتفاقاً مع شرط ابن مالك السابق، إذ إنّ شاهد ابن مالك يخلو من اسم موصول معطوف عليه الموصول المحذوف[١١].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٢٥٣. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٥ .

(٢) سورة الحديد، من الآية: ١٠.

(٣) سورة النحل، من الآية: ٨١.

(٤) ينظر البيت في: ديوان الهذليين: ١/ ٧١، وتخليص الشواهد: ١٤٠، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٦، وخزانة الأدب: ١١/ ٢٥١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٦. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٦ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٢٩.

(٧) سورة العنكبوت، من الآية: ٤٦. وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٥، ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٧ .

(٨) حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٩٧.

(٩) ديوان حسان بن ثابت: ١٢.

(١٠) البيت لعبد الله بن رواحة، في: الدرر اللوامع، الشنقيطي: ١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣.

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٣٩٧.

١٤. حذف الصفة: قد تحذف الصفة إذا دلّ عليها دليل في المعنى أو السياق أو المقام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[١]، فالمراد: كل سفينة صالحة. بدليل وجود قراءة بذلك، كما أن تعييبها الحامل على عدم أخذها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلابدّ من تقدير صفة (صالحة) حينئذ[٢].ومنه قوله تعالى: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[٣]، أي: بالحق الواضح، وإلاّ كان مفهومه كفراً، أي أنه أنه كان قبل الآن على الباطل[٤].

١٥. حذف المعطوف عليه: ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾[٥]، ومثله قوله: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾[٦]، أي: فضرب فانبجست، أو فضرب فانفجرت[٧].

ثانياً: حذف الأفعال

يتّخذ حذف الفعل، في العربية، نمطين، الأول: ما يكون فيه حذف الفعل واجباً، تفرضه قواعد اللغة العربية، فليس للمتكلم فيه يد، ومن ذلك ما قرّره النحويون في باب النداء، إذ يقدرون في نحو: (يا زيد): ادعو زيداً. وفي أسلوب التحذير، نحو: (الأسد الأسد)، يقدرون: احذر الأسد، وغير ذلك[٨]. وقد تابع ابن هشام النحويين السابقين في ذكر مواطن حذف الفعل وجوباً[٩].

أمّا النمط الثاني، فهو ما يكون الحذف فيه جائزاً نابعاً من إرادة المتكلم، وليس مفروضاً عليه بقواعد تركيب الجملة وبنائها. وهو ما يعينا درسه هنا. وقد فرّق الدكتور طاهر سليمان حمودة بين حذف الفعل وحذف الجملة الفعلية بأن حذف الفعل قد يبقى احد متعلقاته كالمفعول به مثلاً، في حين أن حذف الجملة يشمل الجملة بأسرها دون ذكر شيء من عناصرها[١٠]. وقد لاحظ ابن هشام ذلك، فذكر

---

(١) سورة الكهف، من الآية: ٧٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٨، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٥٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٠٢، والقراءة لأبيّ وعبد الله في الكشاف: ٢/ ٧١٢، والبحر المحيط: ٦/ ١٩٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٧١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨١٨، وينظر معترك الأقران : ١/ ٢٤٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٠٢.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ١٦٠.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٦٠.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٠–٨٢١. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٦ .

(٨) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٥.

(٩) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ١١٢–١١٣، وشرح قطر الندى: ٢٧٥–٢٧٨.

(١٠) ينظر للتمييز بينهما: الخصائص: ٢/ ٣٨٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٥.

أن الفعل قد يحذف وحده أو مع مضمر مرفوع، أي الفاعل، أو منصوب، أو معهما. وقد حدد المواضع التي يطرد فيها حذف الفعل، على النحو الآتي[1]:

١. إن أكثر صور حذف الفعل ومواطنه، ما يكون في حذف القول، نحو قوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[2]، تقديره: يقولون؛ فحذف الفعل وفاعله، وقد سبق أن ذكر هذه الآية شاهداً على حذف الحال، في مقول القول، على تقدير قائلين، وهو على تأويل الجملة الفعلية بالحال. وهما في الحالين حذف للقول[3]. وحذف الفعل في القول كثير، وقد ورد في القرآن الكريم، في مواطن كثيرة[4]. وذلك بسبب دلالة المقول على القول.

٢. يطّرد حذف الفعل مفسّراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[5]، والتقدير: إن إن استجارك احد استجارك، فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب.

٣. يحذف الفعل كثيراً في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[6]، أي: خلقهم الله.

٤. يرد حذف الفعل في مواقع أخر، يدل عليها دليل حاليّ أو لفظي، كقول الراجز[7]:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت همّالة عيناها

أي: وسقيتها ماءً. وفي غير ذلك من المواضع مما تدل عليه الحركة الإعرابية، كما في قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[8]، على تقدير: أذم[9].

٥. صلة الموصول: وهو مما يجوز قليلاً، إذا دلّت صلة أخرى عليه، كقول الشاعر[10]:

وعند الذي والات عُدنك إحنة عليك، فلا يغررك كيد العوائد

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٧–٨٢٨. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٧– ٢٤٨.

(٢) سورة الرعد، من الآية: ٢٣–٢٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤١٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٤–١٥.

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٦.

(٦) سورة العنكبوت، من الآية: ٦١.

(٧) الرجز مجهول القائل في: الخصائص: ٢/ ٤٣١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٢٩ ، وذكر عبد القادر البغدادي إنه رأى في في حاشية نسخة من الصحاح إنه لذي الرمة، ينظر:خزانة الأدب: ٣/١٤٠. وليس في ديوان ذي الرمة.

(٨) سورة المسد، الآية: ٤. وهي قراءة عاصم في : جامع البيان: ٧٨٨ ، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٠٢.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٢٨.

(١٠) مجهول القائل، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٨٧.

والتقدير: الذي عاد، بدليل قوله: اللات عدنك. وقد تحذف الصلة لدلالة غير الصلة عليها، وذلك كالاستدلال بالمقام، نحو قول الشاعر[1]:

نحـــــن الألى فـــــأجمع جمـــــو عـــــك، ثـــــم وجّههـــــم إلينـــــا

أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة، فتركه استدلالاً بمقام الفخر والحماسة.

٦. أشار إلى حذف كان واسمها، كما في قول الشاعر[2]:

أبـــا خراشـــة أمـــا أنـــت ذا نفـــر فـــإن قـــومي لم تأكلـــهم الضـــبع

أي: لأن كنت ذا نفر[3].

ثالثاً: حذف الحرف

ونعني بالحرف القسم الثالث من أقسام الكلمة بعد الاسم والفعل. وقد أشار إلى بعض صوره ابن جني[4]. وقد خصّ ابن هشام حذف الحرف بمبحث مهم في كتابه (مغني اللبيب)، وقد عني فيه بذكر ما اطّرد حذفه من حروف المعاني. ويمكننا تفصيله على الوجه الآتي:

١. همزة الاستفهام: يجوز حذفها سواء تقدمت على (أم) المعادلة، كقول عمر بن أبي ربيعة[5]: ربيعة[5]:

فـــو الله مـــا أدري وإن كنـــت داريـــاً بســـبع رمـــين الجمـــر أم بثمـــان

أي: أبسبع[6]، كما يحوز حذفها، وإن لم تذكر (أم) معها، كقول الشاعر[7]:

طربـت ومـا شـوقاً إلى البـيض أطـرب ولا لعبـاً مـني، وذو الشـيب يلعـب؟

٢. حذف (أل)، وقد ذكر مواضع لحذفها، وهي[8]:

أ. تحذف للإضافة المعنوية؛ لأن الإضافة المعنوية توضع لتخصيص المضاف، إن كان المضاف إليه نكرة، وتعريفه إن كان المضاف إليه معرفة، فإن لم تحذف (أل) من المضاف، إضافة

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، ديوانه: ١٤٢. والرواية فيه: فاجمع جموعاً.

(٢) للعباس بن مرداس، في ديوانه: ١٢٨، وشرح شواهد المغني: ١/ ١١٦ ، وخزانة الأدب: ٤/ ١٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٨٩.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٨٥– ٢٦٠، والخصائص: ٢/ ٢٨٣.

(٥) ديوانه: ٣٤٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٨.

(٧) البيت للكميت بن زيد الأسدي، ديوانه: مج٢/ ٤/ ١٨٣. والرواية فيه: أذو .

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٥.

معنوية، لزم تعريف المعرف، وإن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة [1].

ب. تحذف في النداء، نحو: (يا رحمن)، إلاّ مع لفظ الجلالة (الله) فإنها لا تحذف، وفي الجمل المحكية، نحو: (يا الرجل القائم)، وفي الاسم المشبه به، نحو: (يا الخليفة هيبة)؛ لأن تقديره: يا مثل الخليفة في الهيبة، أي: إنّ دخول (أل) في الحقيقة على غير الألف واللام[2].

ت. سمع حذفها في نحو: (سلامُ عليكم) من دون تنوين، إمّا على إضمار (أل)، أو على تقدير المضاف إليه، تقديره: سلام الله عليكم[3].

٣. حذف (أن) الناصبة، وقد وقف على المواضع التي يطرد فيها حذفها، فأوضح أنها تحذف باطراد في مواطن معروفة، ويشذ حذفها في مواضع أخر[4]. أما المواطن القياسية فهي بعد الأدوات: (اللام، وكي التعليلية، وحتى)[5]. أما ما ورد من حذفها شذوذاً، فهو ما يمكن الاستدلال عليه بحركة الفعل بعدها، نحو: (خذ اللص قبل يأخذك)، أي: قبل أن يأخذك، و(مره يحفرها)، أي: مُره أن يحفرها[6].

٤. حذف الجار: وقد تحدث عن مواطن اطراده، وحددها في:

أ. يكثر حذفه ويطرد مع (أنّ، وإنْ) المصدريتين، كقوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾[7]، أي: بأن.

ب. يحذف الجار في مواطن يحددها السياق، نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[8]، أي: قدرنا له.

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٩-٤٤٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٩.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٥، (مسألة): ٧٩، و: ٢/ ٥٩٣، (مسألة): ٨٢، و: ٢/ ٥٩٧، (مسألة): ٨٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٢٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٩ .

(٧) سورة الحجرات، من الآية: ١٧.

(٨) سورة يس، من الآية: ٣٩.

ت. تحذف (من) بعد (كم) الاستفهاميّة، كما في قولهم؛ (بكم درهم اشتريت)؟، أي: بكم من درهم.

ث. يحذف واو القسم في بعض التراكيب، كقولهم: (الله لأفعلنَّ)، مع بقاء عمله الجرّ[1].

ج. ذكر أن (رب) تعمل محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهنّ أقلّ، ومثّل لكل منها، ومنها قول امرئ القيس[2]:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

أي: فرب مثلك[3]. ويبدو أن حذف حرف الجر باب واسع في العربية، يدل على ذلك كثرة الشواهد القرآنية التي ذكرها صاحب إعراب القرآن في الباب الرابع المخصص لما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر[4].

ه. حذف حرف العطف: وقد ذكر بعض النحويين شواهد لحذف واو العطف في القرآن[5]، في حين قرّر ابن هشام أن بابه الشعر، وعلّق عليه الدسوقي: ((هذا أحد مذاهب ثلاثة، وقيل إنه مختص بالأعداد المسرودة، وقيل: إنه قياس مطرد شعراً ونثراً، وهو مذهب ابن مالك))[6]. وقد استشهد ابن هشام له بقول الحطيئة[7]:

إنّ امرأ رهطه بالشام، منزله برمل يبرين جاراً شدَّ ما اغتربا

أي: بمنزله برمل يبرين. وأضاف: ((ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة))[8]. معطوفة))[8].

وذكر أن النحويين خرّجوا على حذف العطف بعض الآيات ، ومنها قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[9]، أي: ووجوه، عطفاً على قوله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾[10].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٩. وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٢٩.

(٢) ديوانه: ١٢. والرواية فيه: ومرضعاً... مغيل.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٨١-١٨٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٠٦-١٣٠، وشرح المفصل: ٤/ ٥١٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٨٠٣ .

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٤١٩. وينظر في مذهب ابن مالك: شرح التسهيل: ٣/ ٢٣٦.

(٧) ديوانه: ١٢٨.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٨٣١.

(٩) سورة الغاشية ، الآية: ٨.

(١٠) سورة الغاشية ، الآية: ٢.

٦. حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط، وذكر أنه مختصّ بالضرورة، كما في قول الشاعر[١]:

مـن يفعـل الحسـنات، الله يشـكرها والشـــر بالشـــر عنـــد الله مـــثلان

أي: فالله يشكرها.

٧. حذف (قد)، وقد تكلم على مذاهب النحويين فيها، كالآتي:

أ. مذهب البصريين أن الفعل الماضي الواقع حالاً لابدّ معه من (قد) ظاهرة، وإلاّ فهي مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[٢]، وقد اتبعك. وعليه فإن كـل فعـل مـاض واقع حالاً إن لم تكن معه (قد) ظاهرة فهي محذوفة عند البصريين.

ب. مذهب الكوفيين أن الفعل الماضي الواقع خـبراً لـ(كـان)، أو إحـدى أخواتهـا، لابـد أن تسبقه (قد)، ظاهرة، فإن لم تكن كذلك قدّروها، كقول الشاعر[٣]:

وكنـــا حســـبنا كـــل بيضـــاء شـــحمةً عشـــية لا قينـــا جـــذاماً وحمـــيرا

فتقديره : كنا قد حسبنا، عند الكوفيين.

ت. ذهب بعض النحويين إلى جواز نحو: (إن زيداً لقام)، على تقـدير (قـد)، محذوفـة، أي: لقد قام[٤].

٨. حذف (كي)، ونقل إجازتـه عـن السـيرافي، في نحـو: (جئـت لتكـرمني)، وأمّـا الجمهـور فيقدرون (أن)؛ لأنها أمّ الباب، وهي لذلك أولى بالتساهل والتجّوز والتوسع[٥].

٩. حذف (لا) التبرئة: ونقل ذلك عن الأخفش في نحو: (لا رجل وامرأة) بالفتح، وأصله: ولا امرأة، وحذفت (لا) وبقيت (امرأة) مبنية للتركيب بحالها[٦].

---

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه: ١٠٨، ولعبد الرحمن بن حسان في: المقتضب: ٢/ ٧٢، والمقاصد النحوية: ٣/ ٣٩٥، وشرح التصريح: ٢/ ٤٠٦، ولكعب أو لعبد الرحمن في شرح شواهد المغني: ١/ ١٧٨.

(٢) سورة الشعراء ، من الآية: ١١١. وينظر في هذا الخلاف: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢– ٢٥٣، (مسألة): ٣٢. ٣٢.

(٣) البيت لزفر بن الحارث الكلابي، في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: مج ١/ ١ / ١١٥، وتخليص الشواهد: ٤٣٥، وشرح وشرح التصريح: ١/ ٣٦٢، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٣٠.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢–٢٥٨، (مسألة): ٣٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٨٣٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢١. ومعترك الأقران : ١/ ٢٤٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٤.

١٠. حذف (لا) النافية، ويطرد حذفها في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[١]، أي: لا تفتأ. وحذفها مع الماضي أقل منه مع المضارع، وقد سمع بدون القسم أيضاً بقلة[٢].

١١. حذف لام التوطئة: وقد استشهد لها بقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]، أي: وإن لم ينتهوا، وهي موطئة للقسم، فيكون أصله، والله لئن لم ينتهوا[٤].

١٢. حذف لام الجواب، وقد قسمها على ثلاثة أقسام، على النحو الآتي[٥]:

أ. حذف لام جواب (لو)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[٦]، أي: لجعلناه.

ب. حذف لام جواب القسم الداخلة على (قد)، وقد بيّن أنه مما يحسن مع طول الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[٧]، فقد حذفت حذفت لام جواب القسم الداخلة على (قد)، فالأصل (لقد) وحسنه طول الفصل بين القسم بالنفس والجواب.

ت. وتحذف أيضاً لام جواب القسم، الداخلة على الفعل المضارع المؤكد بالنون، وهو يختصّ بالضرورة، كما يرى، ومنه قول الشاعر[٨]:

وقتيل مرةَ أثأرنَّ، فانه ... فِرِغٌ، وإن أخاكم لم يثأرِ

أي: لأثأرن.

١٣. حذف لام الطلب: نقل ابن هشام إطراده عند بعض النحويين، في نحو: (قل له يفعل)، وإنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[٩]، فهي عندهم: ليقيموا. ويرى ابن هشام أنه مخصوص بالشعر[١٠].

---

(١) سورة يوسف، من الآية: ٨٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٥.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٧٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٨. وهمع الهوامع: ٢/ ٤٠٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٧٣.

(٦) سورة الواقعة، من الآية: ٧٠.

(٧) سورة الشمس، من الآيتين: ٧-٩. وينظر: معترك الأقران: ١/ ٢٤٩.

(٨) البيت لعامر بن الطفيل، في المفضليات: ٣٦٤، والاصمعيات: ٢٥٢.

(٩) سورة الواقعة، من الآية: ٧٠.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٠.

١٤. حذف (ما) المصدرية: وهو ما ذهب إليه ابن جني في قول الشاعر[١]:

بآيـــة تقـــدمون الخيـــل شـــعثاً كـــأن علـــى ســـنابكها مـــداما

على تقدير: (ما تقدمون)، ويرى ابن هشام أنّ الصواب أن (آية) مضافة إلى الجملة[٢].

١٥. حذف (ما) النافية: ونقل ابن هشام حذفها في جواب القسم، ونقل إنكار هذا الحذف عن ابن الخبّاز الذي يرى أن الأمر مقصور على (لا)، لأن التوسع والتصرف فيها أكثر من التصرف في (ما)[٣]. وقد أجاز ابن مالك حذفها وتابعه السيوطي[٤].

١٦. حذف نون التوكيد، وهو جائز في نحو: (لأفعلن)، في الضرورة، أي إنه خاص بالشعر، كما يرى واستشهد له بقول الشاعر[٥]:

فـــلا وأبـــي لنأتيهـــا جميعـــاً ولـــو كانـــت بهـــا عـــرب وروم

أي لنأتينها[٦].

١٧. حذف نون التثنية والجمع: وقد بيّن أنهما يحذفان للإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾[٨]، أو لشبه الإضافة، نحو: (لا غلامي زيد) و(لا و(لا مكرمي عمر)، إذا لم تقدر اللام مقحمة، والمقصود بشبه الإضافة، أن يذكر بعد النون اللام التي تكون الإضافة على معناها وهذا بناءً على أن اللام أصلية، أما إذا جعلت زائدة فإن حذف النون يكون للإضافة حقيقة، وليس لشبهها[٩].

١٨. حذف التنوين: وقد حدّد مواضع، يجب حذفه فيها، وهي:

أ. يحذف التنوين لدخول (أل)، نحو: الرجل.

ب. يحذف للإضافة نحو: غلامك.

ت. يحذف لشبه الإضافة، نحو: (لا مال لزيد)، إذا لم تقدر اللام مقحمة.

---

(١) ينسب للأعشى في خزانة الأدب: ٦/ ٥١٢، وليس في ديوانه.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٢٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٧٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٠٢.

(٥) البيت لعبد الله بن رواحة، ديوانه: ١٠٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٤.

(٧) سورة المسد، من الآية: ١.

(٨) سورة القمر، من الآية: ٢٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٢، ومعترك الأقران: ١/ ٢٤٩–٢٥٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٥.

ث. إذا وجد مانع من الصرف، نحو: فاطمة.

ج. للوقف، في غير النصب.

ح. إذا اتصل اللفظ بضمير، نحو: ضاربك، عند من قال إنه مضاف.

خ. إذا كان الاسم علماً موصوفاً، بما اتصل به، وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة.

د. يحذف لالتقاء الساكنين، بقلة[1].

١٩. حذف (يا) في أسلوب النداء، واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[3]، أي: يا أيها، ويا يوسف[4]. وشذ حذفها في نداء اسم الجنس، نحو: (أصبح ليلُ)، وفي نداء اسم الإشارة، كقول الشاعر[5]:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك، هذا، لوعة وعزام

فالشذوذ في الأول؛ لأنه نكرة، على حين أن النداء يفيد التعريف، أي إنه يريد ليلاً مقصوداً بعينه، ولكنه خالف ذلك، ولم يأت بلازمه، وهو أداة النداء، وفي الثاني تنافر بين كون الشيء منادى وكونه موضوعاً لما يشار به إلى المخاطب، أي كونه مشاراً إليه، ومنادى، فلما أخرج من أصله وهو الإشارة إلى النداء احتاج إلى علامة تدل على ذلك، ولكنه حذفها[6].

رابعاً: حذف الجملة

عني ابن هشام بهذا الموضوع، فخصص له مباحث، في كتبه، تناول فيها حذف الجمل على أنواعها، من نحو: حذف جملة القسم، وجملة الشرط، وحاول حصر الصور التي يطرد فيها حذف كل نوع، مبيناً المواضع التي يكثر فيها حذف الجمل، وذلك على النحو الآتي:

١. حذف جملة الشرط، يطرد حذفها مع الأداة، بعد الطلب، كما في قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[7]، وتقديرها عنده: فإن تتبعوني يحببكم الله. ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾[1]، أي: ﴿[1]، أي: فإن تتبعني أهدك[2].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٣-٨٤٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٧.

(٢) سورة الرحمن، من الآية: ٣١.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٢٩.

(٤) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٧٦٠، ومعترك الأقران: ١/ ٢٤٩.

(٥) البيت لذي الرمة، ديوانه: ٤٦٧، برواية: فتنة مكان لوعة.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٠، وشرح المفصل: ١/ ٣٦١-٣٦٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٣٢.

(٧) سورة آل عمران، من الآية: ٣١.

وتحذف جملة الشرط من دون تقدم طلب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[٣]، وتقدير المحذوف عنده، فإن لم يتأت إخلاص العبادة في كل هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها[٤]. وهو، بهذا، يتبع الزمخشري، إذ يقول: ((فان قلت: ما معنى الفاء في ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ وتقديم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى: إن أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا العبادة لي، في أرض، فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط، وعوض عن حذفه تقديم المفعول، مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص))[٥].

وقد ذكر أن جملة الشرط قد تحذف، مع بقاء أداة الشرط، كما في قول الشاعر[٦]:

فطلقها، فلست لها بكفء وإلاّ يعلُ مفرقك الحسام

فحذف الشرط وأبقى الأداة، وأصله: فطلقها وإن لا تطلقها، يدل على ذلك جزم فعل الجواب (يعل)[٧].

٢. حذف جملة جواب الشرط: وذكر أن حذفها يقع، وجوباً، في موضعين، هما:

الأول: إذا تقدّم عليه ما يدل عليه، كقولهم: (هو ظالم إن فعل).

الثاني: إذا اكتنفه ما يدل عليه، نحو: (هو إنْ فعل ظالم)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[٨]، أي: إن فعل فهو ظالم، وإن شاء الله إنا لمهتدون، فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه مما يدل على تمام المعنى[٩]. وما اختاره ابن هشام في هذا التركيب ونحوه، هو رأي المبرد، قال النحاس: ((خبر (إن) و(شاء) في موضع جزم بالشرط، وجوابه عند سيبويه الجملة، وعند أبي العباس محذوف))[١٠]. وقال العكبري: ((جواب الشرط (إن) وما عملت فيه، عند سيبويه. وجاز ذلك لّما كان الشرط متوسطاً، وخبر (إن) هو جواب الشرط في المعنى، وقد وقع بعده، فصار التقدير: إن شاء الله

---

(١) سورة مريم، من الآية: ٤٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٧، ومعترك الأقران : ١/ ٢٥٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٢.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية: ٥٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٢.

(٥) الكشاف: ٣/ ٤٤٦، وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٢٠٢.

(٦) البيت ، للأحوص، ديوانه: ١٩١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٦٤.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ٧٠.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٩.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٦.

هدايتنا اهتدينا. والمفعول محذوف، وهو: هدايتنا. وقال المبرد: الجواب محذوف دلت عليه الجملة؛ لأن الشرط معترض، فالنية به التأخير، فيصير كقولك: (أنت ظالم إن فعلت)))[1]. وقال أبو حيان: ((جواب هذا الشرط محذوف يدل عليه مضمون الجملة... وقياس الشرط الذي حذف جوابه أن يتأخر عن الدليل على الجواب... لكنه توسط هنا بين اسم إن وخبرها، ليحصل توافق بين رؤوس الآي، وللاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله))[2].

ويجوز حذف جملة جواب الشرط في غير ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾[3]، فحذف الجواب جوازاً، وتقديره: فافعل[4]، وحذفه لطول معناه، وطول الكلام[5].

وقد نبّه ابن هشام على أهمية العلاقة بين فعل الشرط وجوابه، فهي علاقة سبب ومسبب، وإن هذه العلاقة يجب أن تظهر في جملة الجواب، وان ظهورها يحدد موطن الجواب ويعينه، لذلك نجده عندما يقف على قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾[6]، يقرر أن الجواب فيه محذوف، وليس قوله: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ كما يظهر؛ لأن: ((الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت، سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت))[7]. وما اختاره ابن هشام يخالف ما ذهب إليه النحاس الذي يقول: ((من: في موضع رفع بالابتداء، و(كان) في موضع الخبر، وفي موضع جزم بالشرط، و(يرجو) في موضع خبر (كان)، والمجازاة ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾))[8].

وتابع النحاسَ الزمخشريُّ والعكبري؛ إذ جعلا جملة ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ جواب الشرط، قال الزمخشري: ((فإن قلت: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾، كيف وقع جواباً للشرط؟ قلت: إذا علم أن لقاء الله عنيت به تلك الحال الممثلة والوقت الذي تقع فيه تلك الحال، وهو الأجل المضروب للموت: فمكانه،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٦.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٣٧١.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٣٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٩. ومعترك الأقران: ١/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٩٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٦٦، والبحر المحيط: ٤/ ١٥١.

(٦) سورة العنكبوت، من الآية: ٥.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٠، وينظر: البحر المحيط: ٧/ ١٨٠.

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٦٣.

قال: من كان يرجو لقاء الله فإن لقاء الله لآت؛ لأن الأجل واقع فيه اللقاء، كما تقول: من كان يرجو لقاء الملك فإن يوم الجمعة قريب، إذا علم أنه يقعد للناس يوم الجمعة))[1].

٣. حذف جملة القسم: وصفه ابن هشام بأنه كثير جداً في اللغة، وذكر أهم مواضعه، وهي:

أ. يجب حذفه مع حروف القسم، ما عدا الباء فإنه يجوز حذفه، فيقولون: تالله لأفعلنّ، ووالله لأفعلنّ، ويقال: بالله لأفعلن، ويصرّح به، فيقال: أقسم بالله لأفعلن.

ب. تحذف جملة القسم ((حيث قيل: (لأفعلن) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل)، ولم يتقدّم جملة قسم، فثمَّ جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[2]، و﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[3]، وَعْدُهُ﴾[3]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[4]))[5].

ت. ذكر أنّ النحويين اختلفوا في نحو: (إن زيداً قائم، أو لقائم)، هل يجب كونه جواباً لقسم مقدر أم لا؟[6].

٤. حذف جواب القسم: تحدّث ابن هشام عن المواضع التي يجب أن يحذف فيها جواب القسم، وهي:

أ. إذا تقدم على القسم ما يغني عن الجواب، نحو: (زيد قام والله)، ونحو: (إن جاءني زيد والله أكرمته). ولكن الدماميني ذهب إلى أن ابن هشام ذكر المثال الثاني سهواً، فهو ليس منه[7]، ورد عليه الشمني؛ قال: ((ليس هذا سهواً؛ وذلك لأن الشرط والقسم، إذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر، والأصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه، فيكون أكرمته في المثال مقدماً، في الرتبة على القسم، ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ))[8].

---

(١) الكشاف: ٣/ ٤٢٧، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٩٨.

(٢) سورة النمل، من الآية: ٢١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٢.

(٤) سورة الحشر، من الآية: ١٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٦. ومعترك الأقران : ١/ ٢٥١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٠.

(٧) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف: ٢/ ٢٦٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤١.

(٨) المنصف للشمني: ٢/ ٢٦٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤١.

ب. يحذف جواب القسم إذا اكتنفه ما يغني عنه، نحو: (زيد والله قائم)[1]. وأشار ابن هشام إلى أن جملة جواب القسم تحذف في غير هذين الموضعين. واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً﴾[2]، فجوابه محذوف تقديره: لتبعثن، بدليل الآيات التي بعده. وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾[3]، ونقل قول بعضهم أن الجواب مذكور وهو قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[4]، وهو بعيد لبعده عن القسم. وذكر النحاس أن فيه أربعة أقوال أصحها وأحسنها — عنده — أنه محذوف دلّ عليه ما بعده دلالة واضحة تقديره: والنازعات لتبعثُنَّ، ووصف الوجه الثاني بأنه بعيد، لتباعد ما بين القسم وجوابه، وذكر قول بعضهم أن اللام فقط حذفت، والتقدير: ليوم ترجف الراجفة، وعدّه بعيداً أيضاً؛ لأن اللام ليست مما يحذف، لأنها —كما عبّر– تقع على أكثر الأشياء فلا يعلم من أين حذفت[5]، وهذا يدعم اختيار ابن هشام، ولعله هو ما دفع بالسيوطي إلى القول أن الجواب محذوف، أغنى عنه معموله، أي أن (يوم) معمول للجواب المحذوف المقدر بـ((لتبعثن يوم ترجف الراجفة))[6]. وهو اختيار الفراء، وتابعه أبو حيان[7].

٥. حذف الجملة: أشار النحويون القدماء إلى حذف الجمل، فقد تكلم سيبويه على حذف الجمل في بعض التراكيب وتقديرها، كما في حديثه عن قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)، أي إن عملوا خيراً فالمجزي به خير[8]. كما وقف ابن جني على ذلك في المبحث الذي خصصه لحذف الفعل، إذ ذكر أن حذف الفعل على ضربين، فان حذف مع فاعله، فهو حذف جملة، وعدّ منه، قولهم: (زيداً ضربته)، على تقدير: (ضربت زيداً ضربته)[9]. وقد جعل جامع

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٠. ومعترك الأقران : ١/ ٢٥١.

(٢) سورة النازعات، الآيتان: ١–٢.

(٣) سورة النازعات، الآيتان: ٦–٧.

(٤) سورة النازعات، من الآية: ٢٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦١٧.

(٦) همع الهوامع: ٢/ ٤٠٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٨٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٨،وشرح المفصل: ٢/ ٨٢، ومعترك الأقران: ١/ ٢٥١. وشرح التصريح: ١/ ٢٥٤–٢٥٥.

(٩) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨١.

جامع العلوم الباب الأول من كتابه لما ورد في التنزيل من إضمار الجمل، وقد جمع فيه عدداً من شواهده في القرآن[1].

أما ابن هشام فيرى أن الكلام قد يحذف بجملته. ثم عيّن المواقع التي يقع فيها ذلك باطّراد، وهي على الوجه الآتي:

أ. تحذف الجملة بعد حرف الجواب، يدل على ذلك الظرف اللغوي للسؤال، نحو: (أقام زيد؟) فتقول: (نعم)، أي: نعم قام زيد، فحذف الجملة لدلالة السؤال عليها، وكقول الشاعر[2]:

قالوا: أخفت؟ فقلت: إنّ، وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي

فحذف الجملة، وتقديرها: نعم، خفت[3]، ((لأنها لو كانت المؤكدة العاملة، لكانت محذوفة محذوفة الاسم والخبر. وذلك غير جائز فيها؛ لما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزئيها معاً))[4].

ب. بعد فعل المدح (نعم)، وفعل الذم (بئس)، إذا حذف المخصوص، على تقدير أن الكلام فيها جملتان، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾[5]، معنى هذا أن أصل الكلام وجود وجود المخصوص: (نعم العبد أيوب)، وفي هذا التركيب وجهان، الأول: أن المخصوص مبتدأ، وهو محذوف، هنا، تقديره (أيوب) والجملة التي قبله (نعم العبد) خبر له. الثاني: إن هذا التركيب يتكون من جملتين، على تقدير أنّ (نعم العبد) جملة، وأن المخصوص مبتدأ خبره محذوف، تقديره: (هو أيوب)، وعلى هذا الرأي فإن الجملة تكون محذوفة؛ لأن المبتدأ محذوف أصلاً، ثم حَذَف المتكلم المخصوص بعده، مما يعني حذف جملة اسمية هي (هو أيوب) من مبتدأ وخبر[6].

ت. تحذف الجملة بعد حروف النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[7]، رَبِّي﴾[7]، على تقدير حذف المنادى، أي: يا هؤلاء، وهذا عند من يعدّ (يا) الداخلة على (ليت) للنداء، أمّا عند مَن يعدها للتنبيه فقط، فلا حذف فيها. والتقدير على النداء أن جملة

---

(١) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١١-٤٠.

(٢) مجهول القائل، ينظر: شرح شواهد المغني: ٢/ ٩٣٦، وخزانة الأدب: ١١/ ٢١٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥١.

(٤) حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٧.

(٥) سورة ص، من الآية: ٤٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٧.

(٧) سورة يس، من الآيتين: ٢٦-٢٧.

(أدعو هؤلاء) قد حذفت من الكلام، هذا بناءً على أن العامل في أسلوب النداء محذوف تقديره: (أدعو)، وقد حذف وجوباً لكثرة الاستعمال، ثم حذف المنادى، هنا معه[1]. ويلاحظ أن تقدير حذف الجملة، في هذين النوعين (ب، ت) مبني على النظر إلى الحذف الأصيل، أو الواجب في الجملة، بصورة لا تختلف عن الحذف الجائز أو العارض الذي يتحكم به المتكلم، وجعلهما —على الرغم من هذه الاختلاف– معياراً واحداً. كما يجب التنبيه على أن هذا التحليل يستند إلى وجه من وجهين في التركيب الواحد، وقد دفع إليهما التفكير في العامل في المنادى، ذلك على الوجه الأول، أما عند تحليل التركيب على الوجه الثاني فإنه سيخلو من حذف الجملة أصلاً.

ث. يقع حذف الجملة بعد (إن) الشرطية، كقول الراجز[2]:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته[3]. ذكر الدماميني أن المحذوف في هذا الموضع بعض الكلام، وليس الكلام بجملته؛ لأن (إن) الشرطية مذكورة، ولم تحذف من الكلام[4]. وأجاب بعضهم أن المصنف ألغى الحرف لعدم مدخليته في الإسناد الكلامي والحكم الإعرابيّ[5].

ج. وقع حذف الجملة في بعض العبارات، كقولهم: (افعل هذا إمّا لا)، أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعله[6]، قال الدسوقي: ((إنما قدر (كان)؛ لأن المعلق عليه عزمه على عدم الفعل))[7]. الفعل))[7].

وذكر ابن هشام أنهم قد يحذفون أكثر من جملة قصد الاختصار ووضوح المعنى، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾[8]، والتقدير: فضربوه فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى[9] وحذف الكلام هنا، على التقدير، تابع فيه ابن هشام الزمخشري وأبا حيان، إذ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٨.

(٢) الرجز لرؤبة، في ملحق ديوانه: ١٨٦، عن معجم شواهد العربية: ٧١١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٢.

(٤) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢٦٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٨.

(٥) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢٦٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٨.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٢.

(٧) حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٤٨.

(٨) سورة البقرة، من الآية : ٧٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٢.

قال الأول: ((والمعنى فضربوه، فحيي، فحذف ذلك لدلالة قوله: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾))[1]. وقال الثاني: ((وفي الكلام حذف يدل عليه، ما بعده وما قبله، والتقدير: فضربوه فحيي، دل على (ضربوه) قوله تعالى: ﴿ اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾، ودلّ على (فحيي) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾)) [2].

(١) الكشاف: ١/ ١٥٥.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٣٧٨.

الوسيلة الثانية : الزيادة

تعد الزيادة ظاهرة لغويّة اعتمد عليها النحويون في تخريج بعض التراكيب النحويّة وتوجيهها، وقد أشار إليها سيبويه، في مواضع من كتابه، غالباً ما كان فيها يوازن بين الزائد وغير الزائد في التراكيب التي يدرسها، قال: ((تقول: ظننتُ به، جعلتَه موضع ظنِّك كما قلت نزلتُ به ونزلتُ عليه. ولو كانت الباءُ زائدة بمنزلتها في قوله عزّ وجلّ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾[1]، لم يجز السكْت عليها، فكأنك قلت: ظننتُ في الدار. ومثله شككت فيه))[2]. فهو يصرح بمصطلح الزيادة، هنا، وقد أطلقه على الباء في تركيب معين ليقابل به الباء غير الزائدة في تركيب آخر. ويظهر من كلام سيبويه أن الزيادة تعني إمكان حذف اللفظ مع بقاء المعنى مستقيماً، قال: ((وممّا جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عُقَيْبَة الأسدي[3]:

مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديداً

لأنّ الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لَم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصباً. ألا ترى أنَّهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلم تغيِّر الباء معنى. وجرى هذا مَجْراهُ قبلَ أن تَدْخُلَ الباء، لأن بحسبك في موضع ابتداء))[4]. وقد أشار إليها في غير ذلك[5]. وقد كان الفراء يستعمل مصطلح (الصلة) مكان الزائد، جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[6]، ((أما نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه: أولها: أن تُوقع الضربَ على البعوضَةِ، وتجعلَ (ما) صلةً، كقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[7]، يريد عن قليل، المعنى —والله أعلم– إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً...))[8]. وقال في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[9]، ((العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً. قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[10]، والمعنى:

---

(١) سورة النساء، من الآية: ٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٤١.

(٣) البيت لعقيبة الأسدي في: شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٧٠، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٦٠.

(٤) الكتاب: ١/ ٦٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٦، ١٧٥، ٢٩٣.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٦.

(٧) سورة المؤمنون، من الآية: ٤٠.

(٨) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١.

(٩) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٩.

(١٠) سورة النساء، من الآية: ١٥٥.

فبنقضهم))[1]. وقد استعمل مصطلح (الزائد) أيضاً، قال: ((قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[2]، جاء التفسير: لم يتغيّر بمرور السنين عليه، مأخوذ من السنة، وتكون الهاء من أصله من قولك: بعته مسانهة تثبت وصلا ووقفاً. ومن وصله بغيرها جعله من المساناة، لأن لام سنة تعتقب عليها الهاء والواو، وتكون زائدة صلة))[3]، كما استعمل لفظ (زائدة) فقط في موضع آخر[4]. واستعمل الأخفش مصطلح الزيادة، جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[5]: ((تفسيره: فقليلاً يؤمنون. و(ما) زائدة، كما قال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]، فبرحمة من الله... وزيادة (ما) في القرآن والكلام نحو ذا كثير))[7]. وقد استعمل المبرد مصطلح الزيادة أيضاً، قال: ((هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدل إلاّ على الموضع لامتناع اللفظ منه، وذلك قولك: ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ، على البدل؛ لأن (من) زائدة، وإنّما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدةً))[8]، وقال: ((ولو قلت: [ليس زيد بشيء] إلاّ شيءٍ لم يصلح؛ لأن التقدير: لست إلاّ بشيءٍ، وهذا محال، لأنَّ الباء إنّما تزاد في غير الواجب توكيداً، تقول: ما زيد بقائم، وليس زيد بمنطلق))[9].

وقد درسها ابن السراج في باب خصصه لها هو (باب الزيادة والإلغاء) قال: ((اعلم أنَّ الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً... والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة. الأول: الاسم: وذلك نحو: (هو) إذا كان الكلام فصلاً، فإنه لا موضع له من الإعراب... الثاني: الفعل: ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغي نحو: (كان) في قولك: (ما كان أحسن زيداً) الكلامُ: ما أحسن زيداً وكان إنما جيء بها لتبيين إن ذلك كان فيما مضى. الثالث: الحرف، وذلك نحو: (ما) في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[10] لو كان

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٤٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٩.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٥.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٨٨.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٩.

(٧) معاني القرآن للأخفش: ١٠٣.

(٨) المقتضب: ٤/ ٤٢٠.

(٩) المصدر نفسه: ٤/ ٤٢١.

(١٠) سورة النساء، من الآية: ١٥٥.

لها موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم) وإنما جيء بها زائدة للتأكيد... الرابع الجملة: وذلك نحو قولك: (زيد ظننت منطلق) بنيت (منطلقاً) على (زيد) ولم تعمل (ظننت) وألغيت وصار المعنى: زيد منطلق في ظني...))[1].

وقال ابن فارس: ((لا تزاد من [في] أمرٍ واجب، يقال: (ما عندي من شيء) و(ما عنده من خير) و(هل عندك من طعام؟). فإذا كان واجباً لم يحسن شيء من هذا. لا تقول: (عندك من خير)))[2]. وقد شاع مصطلح الزيادة في كتب النحو وكتب إعراب القرآن[3].

ويتضح من كلام النحويين أن الزائد هو اللفظ: الاسم أو الفعل أو الحرف، الذي يمكن حذفه مع بقاء التركيب صحيحاً من الوجهة النحويّة والدلالية، كما يفهم من تقديرهم أن الزائد دخوله في الكلام وحذفه سواء، كما أنه غالباً ما يكون في سياق النفي لا الإثبات، فالزيادة تعني ((أن حذف هذه الكلمة لا يؤثر على المعنى الخام –إن جاز التعبير– كما أنه لا يؤثر على صحة التركيب، فالكلمة الزائدة لا يمكن أن تكون ركن إسناد كما لا يمكن ان تكون ضميمة لازمة لأي كلمة أخرى في الجملة))[4]. وعلى الرغم من إقرار النحويين الأوائل بوجود الزيادة، كما مرَّ، اختلف النحويون المتأخرون فيها، وقد أشار الزركشي إلى ذلك، قال: ((اختُلِفَ في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره... ومنهم من جوزه، وجعل وجوده كالعدم))[5]. ويعود اختلافهم في الزيادة إلى تحرّج العلماء من إطلاق الزيادة على ألفاظ القرآن، لذلك قال الزركشي: ((الأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة [أي الزائد] في كتاب الله... والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله))[6]. ومن الواضح أن هذه المسألة قد تركت أثراً في ابن هشام، فقد نبّه المعربَ على أن يتجنب استعمال مصطلح الزيادة في القرآن الكريم، قال: ((وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنّه زائد))[7]، قال الكافيجي: ((الظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعمّ، فيتناول حروف المباني، وحروف المعاني، والاسم والفعل وغيرها))[8]. ويعلل ابن هشام ذلك بأن إطلاق هذا اللفظ يؤدي إلى أن ((يسبق إلى الأذهان أن

---

(١) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٧–٢٦٠.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥٣، ٣٧٤، والخصائص: ٢/ ٢٧٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٣٥، ٢/ ٦٦٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٢١٩. ومعترك الأقران: ١/ ٢٥٥.

(٤) الأسس المنهجية للنحو العربي : ٢٥٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٨١.

(٦) المصدر نفسه: ٣/ ٨٠–٨١.

(٧) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

(٨) شرح قواعد الإعراب: ٥٢٠.

الزائد هو الذي لا معنى لـه أصـلاً، وكـلام الله —سـبحانه وتعـالى– منـزّه عـن ذلـك))[1]، لـذلك ذهـب الكافيجي إلى تحديد مفهوم الزائد، قال: ((إن الحـرف الـذي ينبغـي أن يُتجنـب عـن أن تقـول: إنـه زائد، إذا أُطلِق، كأن يقال: من زائدة، بلا تقييد يفيد التأكيد والتقويـة وغيرهمـا))[2]. وقـد جعـل ابـن هشام معنى الزيادة أمرين هما التوكيد والتقوية، قال: ((الزائد عند النحويين معناه: الذي لم يـؤت بـه إلاّ لمجرد التقوية والتوكيد، لا المُهمل))[3]، ثم ذكر صـنيع النحـويين بتسـمية الزائـد بالصـلة والمؤكـد، تخلصاً من استعمال الزائد[4].

ويجد الباحث أن في موقف ابن هشام من هذه الظاهرة اضطراباً، فهو من جهة يوضّح أن المراد بالزائد ما جيء به للتوكيد أو التقوية لا المهمل الذي وجوده كعدمه، ومـن جهـة أخـرى، تجـده يـدعو المعرِب إلى اجتناب استعمال تلك العبارة في القرآن. إذ أن على المعـرب أن ينظـر إلى الزيـادة علـى أنهـا مصطلح نحوي يراد منه أن اللفظ المزيد جيء به للتوكيد والتقوية، وإن زيادته تقتصـر علـى الإعـراب لا المعنى، كما في قوله عن (رب): ((إنها زائدة في الإعراب دون المعنى))[5]. إن هذا الموقف المضطرب ناتج من منهج النحويين من النظر إلى قدسية القرآن الكريم، متناسين أنه نزل بلسان عربـي مـبين، والزيـادة —التي تفيد معنى التوكيد أو التقوية– من خصائص هذا اللسان، ولعل هـذا مـا دفـع بالسـمين الحلـبي (ت ٧٥٦ هـ) إلى القول عن موقف المانعين لاستعمال لفظ الزيـادة إنـه ((تمحـل مَـن يتحـرّج مـن نسـبة الزيادة إلى القرآن))[6]. وهو أمر لا نجد له مسوِّغاً، ولاسيِّما إذا نظرنا إلى الزيادة على أنها زيادة للتوكيد أو التقوية أو غيرهما، وبأنها زيادة صناعية اصطلاحية في الإعراب وليست في المعنى، ولا يـؤدي القـول بها —على وفق هذا الفهم– إلى منقصة عند إعراب النصوص. وقبل الكلام على مواطن الزيادة عنـد ابـن هشام، نقف على قاعدة رئيسة للزيادة في أنواع الكلمة، قال: ((القـول بزيـادة الحـرف أولى مـن القـول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت))[7]، ويبدو أن عدم القـول بزيـادة الأسمـاء والأفعـال يرجـع إلى كونهما غالباً ما يقعان ركنا من أركان الجملة، لذا لا يمكن القول بزيادتهما.

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٦.

(٢) شرح قواعد الإعراب: ٥٢١.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، وشرح قواعد الإعراب: ٥٢٧.

(٥) مغني اللبيب: ١/ ١٨٢، وينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ١١٠.

(٦) الدر المصون: ٥/ ٢٦٣.

(٧) مغني اللبيب: ١/ ٢٣٨. وينظر: معترك الأقران: ١/٢٥٦، قال: (باب الزيادة للحروف وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل).

وإذا انطلقنا من هذه القاعدة، إلى ميدان ما عدّه ابن هشام زائداً، فلا شك في أننا سنجد قوله بزيادة الأسماء قليلاً أو نادراً، لذلك كان يميل إلى تأويل ما يقال إن فيه اسماً مزيداً، قال: ((أمّا ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[1]، فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءةُ ابن عباس: (بِمَا آمَنتُم بِهِ)[2]، وقد تُؤوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثل إيمانكم به))[3]. ويذكر أن من أوجه تحليل (ماذا) أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة، أو أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) زائدة، في نحو: (ماذا صنعت)[4]. ومثل ذلك ما ورد في كلامه على (منذا لقيتَ؟)، قال: ((من: مبتدأ، وذا: خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة، ومن مفعولاً))[5]. ومن مبدأ رفض زيادة الأسماء، عد ابن هشام (هو) إذا وقع ضميرَ فصل حرفاً وليس اسماً، تخلّصاً من القول بزيادة الاسم، قال: ((هو: وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً في نحو: (زيدٌ هو الفاضلُ)، إذا أعرب فصلا، وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو: صَه ونزالِ: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: (الضارب)، إذا قدرناهما اسماً))[6]. فهو يعدّ الضمير الواقع فصلاً حرفاً، ولم يتبنَّ آراء الذين يرون أنه اسم، لأنه لا يميل إلى زيادة الأسماء.

أما الأفعال فإن زيادتها عند ابن هشام قليلة وغير شائعة[7]، ونكتفي بالإشارة إلى المواطن التي اعتمد في تحليلها على زيادة الفعل، قال: ((تختصّ (كان) بأمور، منها جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي... والثاني: كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جارّاً ومجروراً، نحو: (ما كان أحسن زيداً) وقول بعضهم: (لم يوجد كان مِثْلُهُم)، وشذّ قوله[8]:

..... على كان المُسَوّمَةِ العِرَابِ

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٣٧.

(٢) ينظر: القراءة في: المحرر الوجيز: ١/ ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٩٦.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٢٣٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٩٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٣٢.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٤٦٣.

(٧) ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ١٢٥.

(٨) مجهول القائل، وصدره: (جياد بني أبي بكر تسامي)، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٠٨، ورصف المباني: ١٤٠، ١٤١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٨٧، وخزانة الأدب: ٩/ ٢٠٧، ٢١٠.

وليس من زيادته قوله[1]:

..... وجـــيرَانٍ لنَـــا كـــانُوا كِـــرامِ

لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه))[2].

يوضح ابن هشام أن (كان) تزاد بشرطين، ولكنه بإخراجه الشاهد الأخير من ميدان زيادة (كان)، يضيف شرطاً ثالثاً هو أن لا يتصل بها شيء، كما في اتّصال الضمير (الواو) بها في الشاهد. فهو، في توجيه هذا البيت، يخالف الخليل وسيبويه اللذين جعلا (كان) هنا زائدة، قال سيبويه: ((قال الخليل: إنَّ من أفْضَلِهم كان زيداً، على إلغاء (كان)، وشّبَهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق [البيت]))[3]. وابن هشام، بذلك يتابع المبرد الذي منع زيادتها هنا، قال: ((هو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا))[4]. وابن هشام يدرك اختلاف النحويين فيها وما ذكروه من أوجه في تخريجها[5]، فقد ذهب ابن مالك إلى أنها زائدة، زائدة، قال: ((لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها في نحو: (زيد ظننت قائم)، هذا مذهب سيبويه))[6]. وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: ((الذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون (ظننت)، متأخرة ومتوسطة.... ثم إن المصير إلى تقديم خبر (كان) عليها عدول عمّا هو الأصل إلى شيء غيره))[7]. في حين حين ذهب بعض النحويين إلى أن الخليل وسيبويه لم يريدا بالزيادة ((ما فهمه النحويون، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهمَ أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي، فجيء بقوله: كانوا لنا، لتأكيد ما فهمَ من المضي، قبل دخولها، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى))[8]. إن هذا التوجيه يدعونا إلى تأييد ما ذهب ذهب إليه ابن هشام في منع القول بزيادة (كان) هنا؛ لأن النحويين لا يناقشون الرأي بزيادتها لكونه رأي الخليل وسيبويه، فإذا اتضح أنهما لم يريدا الزيادة بمفهومها الذي انتهت إليه فإن هذا يعني أن

---

(١) ينسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وصدره: ((فكيف إذا مررت بدار قومٍ))، وينظر أيضاً: الكتاب: ٢/ ١٥٣، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، والمقاصد النحوية: ١/ ٤٢١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٩٣، وخزانة الأدب: ٩/ ٢١٧.

(٢) أوضح المسالك: ١/ ١٨١-١٨٢.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٥٣.

(٤) المقتضب: ٤/ ١١٧.

(٥) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٥٤.

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢.

(٧) أوضح المسالك: ١/ ١٨٣ (الهامش) .

(٨) شرح التصريح: ١/ ٢٥٣.

بإمكان النحويين مناقشة البيت، في ضوء التركيب الذي جاء فيه، ويميل الباحث إلى رأي ابن هشام لأنه يخلصنا من تكلف البحث عن توجيه للضمير المتصل؛ ذلك أننا إذا قلنا بزيادة (كان) فإن هذا يؤدي إلى القول بزيادة اسم آخر، هو الضمير المتصل، كما في توجيه زيادتها مع الضمير المتصل، مما يوقع المتعلمين في حيرة وإرباك ولاسيما عند المبتدئين منهم خاصة.

وقد قال ابن هشام بالزيادة في فعلين آخرين، هما (أصبح) و(أمسى) في بعض الشواهد وذلك في ضمن أوجه أخرى وجهها بها[1].

وإذا انتقلنا إلى الزيادة في الحروف وموقف ابن هشام منها، فسنجد أنه قال بزيادتها في مواضع عدّة، استناداً إلى القاعدة الرئيسة التي ذكرناها في أول حديثنا عن الزيادة، أمّا المواضع التي لجأ في تحليلها إلى القول بزيادة الحروف، فهي كالآتي:

١. إن المكسورة الخفيفة: من أوجهها أن تكون زائدة، وذكر أنها أكثر ما تزاد بعد (ما) النافية الداخلة على جملة فعلية، أو اسمية، وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية، وبعد (ما) المصدرية، وبعد (ألا) الاستفتاحية[2].

٢. أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون: ذكر أن الوجه الرابع لها أن تأتي زائدة، في أربعة مواضع أحدها: وهو الأكثر أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية، والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم، والثالث: ووصفه بأنه نادر، وهو أن تقع بين الكاف ومخفوضها، والرابع: أن تقع بعد (إذا)[3]. وقد حدّد معناها بالتوكيد، قال: ((لا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد، كسائر الزوائد))[4].

٣. ال: وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، وهما قسمان مشهوران عند النحويين[5].

٤. إلى: ذكر في معاني (إلى) التوكيد، وهي الزائدة، ونسب ذلك إلى الفرّاء، وأنه استدل بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[6]، بفتح الواو، وقد خرّجت على تضمين (تهوَي) معنى تميل[7].

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٥٧، والتأويل النحوي عند ابن هشام (رسالة دكتوراه): ١٢٩-١٣٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥٠-٥١.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٥٢، وحاشية الدسوقي: ١/ ٩٥-٩٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٤.

(٦) سورة إبراهيم، من الآية: ٣٧ ، وتنظر القراءة في المحتسب: ١/ ٣٦٤.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٥.

٥. إلَّا: جعل من أوجهها أن تكون زائدة، وقد ضعّف هذا الوجه[١].

٦. أم: من أوجهها أن تقع زائدة، وقد عدّها ظاهرة الزيادة في قول ساعدة بن جؤيّة[٢]:

يـا ليـت شـعري ولا منجـى مـن الهـرَمِ أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

٧. الباء: من معانيها التوكيد، وذلك في الزائدة، وحدد لها ستة مواضع، أحدها: في الفاعل، والثاني: في المفعول، والثالث: في المبتدأ، والرابع: في الخبر، والخامس: في الحال المنفي عاملها، والسادس: في التوكيد بالنفس والعين[٣].

٨. رب: تختصّ (رب) بأنها زائدة في الإعراب، دون المعنى، لأنها تدل على التقليل أو التكثير، بحسب السياق، ويستدل على زيادتها بأن محل مجرورها في نحو: (رب رجل صالح عندي)، رفع على الابتداء، وفي نحو: (ربَّ رجل صالح لقيتُ) نصب على المفعولية، وفي نحو: (ربَّ رجل صالح لقيته) رفع على الابتداء أو نصب على المفعولية[٤].

٩. على: وذكر أن من معانيها أن تأتي زائدة، للتعويض عن كلمة محذوفة، مما يجعلها زائدة، بسبب وقوعها في غير موضعها، مع أن المعنى يوافقها. أو زائدة لغير تعويض، أي لغير شيء[٥].

١٠. عن: وفي معانيها أنها تكون زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة[٦].

١١. الفاء: جعل من أوجهها أن تقع زائدة، (دخولها في الكلام كخروجها)، وذلك في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً، وإذا وقعت في جواب (لما)؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب (لما)[٧].

١٢. في: ذكر أن من معانيها التوكيد، وذلك في الزائدة في الضرورة[٨].

١٣. الكاف: وتقع زائدة، فتفيد التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٩]، على أن التقدير ((ليس شيء مثله، إذ لو لم تُقَدَّر زائدة، صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل))[١٠].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٢.

(٢) ديوان الهذليين: ١/ ١٩١، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٥١، وخزانة الأدب: ٨/ ١٦١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٤-١٥٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢، وحاشية الدسوقي: ١/ ٣٩٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٩٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٩-٢٢٠.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٥.

(٩) سورة الشورى، من الآية: ١١.

(١٠) مغني اللبيب: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

١٤. اللام: تقع زائدة لإفادة التوكيد، على أنواع، منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، واللام المقحمة، أو المعترضة بين المتضايفين، تقوية للاختصاص، ومنها لام التقوية المزيدة لتقوية عامل ضعُف لتأخره، أو لكونه فرعاً في العمل، ومنها لام المستغاث[١].

١٥. لا: تأتي زائدة، وذلك إذا دخلت في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[٢]، وقد ذكر شواهد عدة اختلف فيها النحويون بين القول بزيادة (لا) فيها أو تخريجها على أوجه أخرى[٣].

١٦. لعل: قال فيها: ((اعلم أن مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائد نحو: (بحسبك درهم) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل))[٤]، هذا في لغة بني عُقيل الذين يجرون بـ(لعل).

١٧. ما: تقع زائدة على نوعين: كافة وغير كافة، ولكل منهما أنواع أوردها[٥].

١٨. الواو: ذكر أن من أوجهها الزائدة، التي دخولها كخروجها، وذلك عند الكوفيين والأخفش، وحملوا عليها قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٦]، وقد وجِّهت بأوجه نحوية أخرى[٧].

إن ما نريد الوصول إليه من عرض مواطن الزيادة عند ابن هشام أنه كان لا يميل إلى القول بالزيادة في الأسماء، لذلك تجده ان اضطر إلى ذلك عدّ الاسم حرفاً خرج عن معنى الاسمية كما في حديثه عن (هو)؛ لأن الزيادة في الأسماء لم تثبت كما يرى، أما الأفعال فإنه يلجأ إلى القول بزيادتها في مواطن مخصوصة تتعلق بالفعل الناقص (كان) و(أمسى) و(أصبح) في سياقات خاصة لا يجوز الخروج عنها وضعها على شكل شروط، أمّا الميدان الحقيقي للقول بالزيادة باطراد فهو ما نجده -عنده- في الحروف التي حددها، ولابدّ من الإشارة إلى أن ابن هشام لم يكن يقول بزيادة الحرف إلاّ بعد محاكمة ما يحتمله من أوجه نحويّة، فإن وجد وجهاً نحوياً آخر أكثر قوة، أخذ به، وإلاّ فإنه يعود ليعتمد الزيادة في توجيهه. لذلك تراه في بعض الأحيان لا يقطع برأي في تحليل الحرف والحكم عليه بالزيادة

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٨٤-٢٨٨.

(٢) سورة طه، من الآيتين: ٩٢-٩٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٢٧-٣٣٣.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣٧٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٠٣.

(٦) سورة الزمر، من الآية: ٧٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٧٣-٤٧٤.

أو عدمها، وخير مثال على ذلك ما أورده في البحث المخصص لـ(لا)، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[1]، قال: ((قيل: إن (لا) نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل))[2]. ثم يأخذ بتحليل النص عارضاً كل ما يحتمله من معانٍ وتوجيهات في ضوء ما قدمه العلماء السابقون في تحليل الآية الكريمة.

إنَّ قول ابن هشام بالزيادة في الحروف مقابل عدم القول بالزيادة في الأسماء والأفعال، يعود إلى أنّ الحرف لا يعد عنصراً لازماً لتكوين الجملة، وهو ما عرضه على شكل (صور تأليف الكلام) في ست صور محددة لا يدخل الحرف فيها بوصفه مسنداً أو مسنداً إليه.

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٥١.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٠.

الوسيلة الثالثة : التقديم والتأخير

يُعدّ التقديم والتأخير واحداً من أهم مظاهر التحويل وأنماطه في النحو العربيّ، ذلك أنّ اللغة العربية إحدى اللغات المعربة، ممّا يسمح بحرية كبيرة في ترتيب الكلمات داخل الجملة، ولذلك كانت القواعد المتّصلة بالتقديم والتأخير تمثّل جانباً من قواعد النحو العربيّ، ومن ثمّ، فهي، من جهة نظر المحلِّل والمعرِب، تمثل وسيلة مهمة في تحليل الجملة[1]. والتقديم والتأخير إنما يدخل الكلام لأداء غرض دلالي ولغاية معنوية، تفرضها الحالة النفسية للمتكلم؛ ذلك أن العرب ((إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم))[2]. وقد عني علماء البلاغة بالكشف عن أغراض التقديم والتأخير، ولاسيّما عبد القاهر الجرجاني[3]. وقد انتشرت دراسة هذه الظاهرة في موضوعات النحو وأبوابه، وقد أشار إلى كثير من مظاهرها سيبويه والفراء والمبرد، وغيرهم[4]، وكان لابن السراج وقفة مهمة حدّد فيها الأشياء التي لا يجوز تقديمها، وجعلها ثلاثة عشر، هي: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى، والصفة وما اتصل بها على نحو الموصوف، وجميع توابع الأسماء، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به فهو لا يقدم على الحرف، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يُقدَّم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والتي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يُقدَّم المنصوب عليه، ولا يقدّم التمييز وما بعد إلاّ عليهما، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوع العامل على منصوبه.

وأمّا ما يجوز تقديمه، فحدّده بكل شيء عمل فيه فعل متصرف، وكان خبراً لمبتدأ، سوى ما سبق[5]. وقد خصص ابن جني لها فصلاً، جعل فيه التقديم على ضربين، ((أحدهما: ما يقبله القياس، والآخر: ما يُسهِّله الاضطرار))[6]، وعُني فيه بتحديد ما يجوز تقديمه وما لا يجوز معللاً لكلٍّ منهما. في

---

(١) ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: ٢٦٠، والدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٥٥، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي (بحث) في كتاب المورد : دراسات في اللغة: ١٦٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٣) دلائل الإعجاز:١٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب:١/ ٣٤، ٥٦،٥٥،٤٢،ومعاني القرآن للفراء:١/ ١٣٩،١٦٧،والمقتضب:١٢٦/٤، ١٦٤، ١٦٨، والصاحبي في فقه اللغة: ١٨٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٢–٢٤٦. وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٤٨.

(٦) الخصائص: ٢/ ٣٨٤.

حين وجّه عبد القاهر الجرجاني عنايته إلى الكشف عن أثر التقديم في بلاغة فنّ القول. ولكنه قسم التقديم على قسمين، قال: ((اعلم إن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنه على نيّة التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه.... وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه، وإعراباً غير إعرابه...))[1]، والنوع الأول يُسمّى بالرتبة المحفوظة، والثاني بالرتبة غير المحفوظة. وقد خصص جامعُ العلوم باباً واسعاً له، جمع فيه عدداً كبيراً من شواهده وصوره في التنزيل[2]. وتكلّم عبد الحميد حسن على هذه الظاهرة، فقرر أن مسائل ترتيب الكلمات في الجملة ليس لها أثر كبير في ضبط أواخر الكلمات[3]. وهذا الذي ذهب إليه رأي غريب؛ لأنه كلام عام غير دقيق يخالف ما عليه طريقة بناء الجملة العربية، ذلك أن ضبط الكلمة وتحديد موقعها الإعرابي إنما يقوم على معرفة موقعها في الجملة، وعلى الرغم من أن بعض مسائله —كما ذكر– أقرب إلى البحث في الأساليب وفي طرائق التعبير العربيّ، منها إلى البحث الإعرابيّ، إلاّ أنّها —فيما نرى– وسيلة من وسائل التحويل في البنية السَّطحية لمعرفة ما تخفيه من بنية عميقة، لمعرفة المعنى الذي يُسْتَمَد من التركيب العميق المفترض، إذْ من المهمِّ، لنا، عند طلب الإعراب الدقيق ((أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أوّلاً، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح))[4]، الذي يقصد المحلل إلى تحليله وإعراب مفرداته.

أمّا ابن هشام فقد درس ظاهرة التقديم والتأخير، فجاءت مسائلها متفرّقة على أبواب النحو، شأنه في ذلك شأن غيره من النحويين، ولم يُعْنَ، في أثناء ذلك، ببيان أثر الظاهرة بلاغياً ودلاليّاً؛ لأنَّه عُني بالحفاظ على التركيب صحيحاً عند تأليفه، ودور التقديم والتأخير في ذلك. ولعل الذي دفع إلى ذلك أن أغلب كتبه كانت تعليميّة، لم يقصد فيها إلى حشد الخلافات وتفصيل الآراء، مقتصراً على النحو في ذلك. وقد جمع الباحث أهم الضوابط التي ذكرها ابن هشام لتقنين ظاهرة التقديم والتأخير، وهي كالآتي:

درس ابن هشام في المبتدأ والخبر ترتيب الجملة الاسمية، فبيّن أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات، الحالة الأولى: وهي أن يتقدم المبتدأ ويتأخر عنه الخبر، جوازاً، وهو الأصل. ويجب أن يتقدم

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٦–١٠٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٦٧٥–٧٣٥.

(٣) ينظر: القواعد النحويّة: ٣٠، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة (بحث) في كتاب المورد: دراسات في اللغة: ١٦١.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٤، وينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٥٦.

المبتدأ ثم يأتي بعده الخبر في أربع مسائل، إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، ذلك إذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير، ولا توجد قرينة تحدد الإعراب. والثانية: أن يكون الخبر فعلاً، فاذا تقدم التبس المبتدأ بالفاعل نحو: (زيد قام). والثالثة: أن يحصر الخبر بـ(إنما) أو بـ(ما وإلاّ). والرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير. أما الحالة الثانية فهي وجوب تقدّم الخبر في أربع مسائل، إحداها: أن يوقِعَ تأخير الخبر في لبس ظاهر، نحو: (في الدار رجل، وعندي مالٌ)، لأن المبتدأ، هنا، لا يجوز الابتداء به، لأنه نكرة، والثانية: أن يقصد حصر المبتدأ بـ(إنّما)، أو بـ(ما و إلاّ). والثالثة: أن يكون الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام. والرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر. وأمّا الحالة الثالثة فهي جواز التقديم والتأخير، إذا ما فقد مُوجِب أحدهما، نحو: (زيد قائم)، فيترجّح تأخير الخبر على الأصل ويجوز تقديمه لعدم وجود المانع[1].

وفي ترتيب الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناقصة ذكر أن الأصل أن يتأخر الخبر عن الفعل واسمه، ويجوز أن يتوسّط بين الفعل واسمه، وأن يتقدّم على الفعل واسمه واستدل بقوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[2]، فإياكم: مفعول ليعبدون، وقد تقدّم على (كان)، وتقدم المعمول يؤذن غالباً بجواز تقدم العامل[3]، ويمتنع ذلك في فعلين، هما (دام، وليس). ويجوز أن يليَ هذه الأفعال معمول خبرها، إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: (كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ معتكفاً). وفي كاد وأخواتها فإن الأصل أن يتأخر الخبر عن الفعل واسمه، وتحدث عن الأفعال التي تختص بأنها تتحول إلى تامة وهي (عسى واخلولق وأوشك)، فإذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى، وتأخر عنها أن والفعل نحو: (زيد عسى أن يَقومَ)، فيجوز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون –عندئذ– مسندة إلى المصدر المؤول من (أن) والفعل. كما يجوز تقديرها مسندة إلى الضمير، فيكون المصدر المؤول في موضع نصب على الخبر. وإذا ولي إحدى هذه الأفعال المصدر المؤول (أن) والفعل، جاز في ذلك الفعل أن يقدر خالياً من الضمير، ليكون مسنداً إلى ذلك الاسم. وعسى مسندة إلى (أن) والفعل مستغنى بهما عن الخبر[4].

وأما في ترتيب الجملة المنسوخة بالحروف المشبهة بالفعل فلا يتقدم خبرهن مطلقاً عليهن، ولا يتوسط إلاّ إذا كان الخبر شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾[5]، إذ ((لا يجوز في

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤٨–١٥٢.

(٢) سورة سبأ، من الآية: ٤١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٧٠، وشرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٠، وشرح قطر الندى: ١٨٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٢٣٥.

(٥) سورة سبأ، من الآية: ٤١.

هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمه عليهما، كما جاز في باب (كان). لا يقال: (إن قائمٌ زيداً) كما يقال: (كان قائما زيد). والفرق بينهما أن الأفعال أمكن في العمل من الحروف، فكانت أحمل لأن يُتصرَّف في معموليها))[1].

وفي الفاعل بيّن أن حكمه أن يكون مقدّماً، فلا ((يتأخر عامله عنه، فلا يجوز في نحو: (قام أخواك) أن تقول: (أخواك قام).... وإنما يقال: (أخواك قاما)، فيكون: أخواك مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة: خبر))[2]، لذلك فإن وجد المعرب تركيباً ((ظاهره أنه فاعل تقدّم وَجَبَ تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: (زيد قام)، وإمّا فاعلاً محذوفَ الفعل في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[3]؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية))[4].

وفي ترتيب المفعول مع الفعل والفاعل، جعل ((الأصل فيه أن يتصل [الفاعل] بفعله ثم يجيء المفعول وقد يعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب))[5]، فأما الجائز فما يتحكم به المتكلم،وأمّا الواجب فجعله في مسألتين:((احداهما: أن يُخْشَى اللبسُ، كـ(ضرب موسى عيسى)... الثانية: أن يُحْصَر المفعول بـ(إنما)، نحو: (إنما ضَرَبَ زيدٌ عمراً)...))[6]. وأمّا توسّط المفعول بين الفعل والفاعل فهو واجب وجائز أيضاً، فأما الجائز فنحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[7]، وأما الواجب ففي مسألتين ((إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[8].... والثانية: أن يُحْصَر الفاعل بـ(إنما)، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[9]، وكذا الحصر بـ(إلاّ) عند غير الكسائي))[10]. وأفرد موضعاً يجب فيه تقديم المفعول به إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[11]، قال: ((فأيّا: مفعول لـ(تدعوا) مقدّم عليه وجوباً، لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام. وتدعوا: مجزوم به))[12].

---

(١) شرح قطر الندى: ٢١٩.
(٢) المصدر نفسه: ٢٤٥، وينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٣٥.
(٣) سورة التوبة، من الآية: ٦.
(٤) أوضح المسالك: ١/ ٣٣٧.
(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٦١.
(٦) المصدر نفسه: ١/ ٣٦١-٣٦٢.
(٧) سورة القمر، من الآية: ٤١.
(٨) سورة البقرة، من الآية: ١٢٤.
(٩) سورة فاطر، من الآية: ٢٨.
(١٠) أوضح المسالك: ١/ ٣٦٦-٣٦٧.
(١١) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.
(١٢) شرح قطر الندى: ٢٥٢.

وفي ترتيب نائب الفاعل مع فعله، قال عنه إنه: ((واجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه))[1]، فجعل رتبته متأخرة محفوظة. لذلك نجده يقرر ((أن الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما))[2].

وفي الاستثناء يجعل التقديم معياراً تحليلياً، فإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نصبه كما في قول الكميت[3]:

وَمَـــالي إلاّ آلَ أحمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَـالي إلاّ مَـذْهَبَ الحـق مَـذْهَبَ

وعلل امتناع الإتباع هنا، بأن التابع لا يتقدم على المتبوع[4].

أما في ترتيب الحال مع صاحبها فقد جعل له ثلاث حالات: الأولى: وهي الأصل، أن يجوز فيها أن تتأخر عن صاحبها وان تتقدم عليه، نحو: (جاء زيد ضاحكاً) و(ضربت اللص مكتوفاً)؛ إذ يجوز في (ضاحكاً) و(مكتوفاً) أن يتقدما على المرفوع والمنصوب. والثانية: أن تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً، كأن تكون محصورة، أو يكون صاحبها مجروراً بحرف جر غير زائد. والثالثة: أن تتقدم على صاحبها وجوباً، إذا جاء صاحبها محصوراً، نحو: (ما جاء راكباً إلاّ زيد).

وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً، الأولى: وهي الأصل، أن يجوز فيها أن تتقدم عليه وأن تتأخر، شريطة أن يكون العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف. والثانية: أن تتقدم عليه وجوباً، ذلك إذا كان لها صدر الكلام، نحو: (كيف جاء زيد؟). والثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً، وحدّد ذلك بستّ مسائل، وهي أن يكون العامل واحداً مما يأتي: فعلاً جامداً، أو صفة تشبه الفعل الجامد: اسم التفضيل، أو مصدراً مقدراً بالفعل وحرفاً مصدرياً، أو اسم فعل، أو لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه، أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع نحو (لأصبر محتسباً)، لأن ما في لام الابتداء لا يتقدّم عليها[5].

وصاحب الحال معرفة وقد يكون نكرة بمسوغ، من ذلك أن يكون أصله صفة وموصوفاً، فتتقدم الصفة على الموصوف، فتعرب حالاً، نحو: ((في الدار جالساً رجَلٌ))[6].

---

(١) شرح قطر الندى: ٢٥٦.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٦٤.

(٣) ديوان الكميت: مج ٢/ ٤/ ١٨٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٦٤، وشرح قطر الندى: ٣٣٧-٣٣٨.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٨٨-٩٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٢.

أمّا التمييز فانه لا يتقدم على عامله، إذا كان العامل اسماً كـ(رِطْل زيتاً)، أو فعلاً جامداً نحو: (ما أحسنه رَجُلا)[1]. وفي أسلوب المدح والذم لا يجوز تقديم المخصوص على الفاعل، فلا يقال: (نعم زيدٌ الرجلُ) ولا يتقدم على التمييز، فلا يقال: (نعم زيدٌ رجلا). ويجوز تقديمه على الفعل والفاعل معاً نحو: (زيد نعم الرجل)[2].

واتضحت عنايته بالظاهرة في مجال تأثيرها على العامل النحوي وبقاء عمله، فكان يقرر قواعد تدخل في هذا المضمار، مثل: لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه[3]. كما جعل من شروط عمل المصدر أن يتقدم على معموله، فلا يجوز: (أعجبني زيداً ضَرْبُك)[4]. ومن شروط عمل الصفة المشبهة أن معمولها لا يتقدم عليها، فلا تقول: (زيدٌ وَجْهَهُ حسنٌ)، بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل: (زيدٌ أباه ضاربٌ)، لأنَّ الصفة فرع على فرع[5].

وفي شبه الجملة، ذكر أن العرب ((توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها))[6]. ولذلك جعل القاعدة التاسعة من القواعد الكلية التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ((أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما))[7]، وقد ذكر أهم صور التوسع بهما عن طريق الفصل بهما بين عناصر الجملة، أو تقدم شبه الجملة على بعض عناصر الجملة، وقد حدَّد مواضع كلٍّ منهما، مما يوفر للمعرب معرفةً دقيقة بكلام العرب ومواطن التَجوّز أو التوسع في شبه الجملة[8].

وقد خصّص ابن هشام لظاهرة القلب المكاني القاعدة العاشرة، وعدّها من فنون كلامهم، وسبقه ابن فارس إلى عدّها من سنن العرب في كلامهم، وجعلها قسمين في المفرد والقصة[9]. ومنه قولهم: (أدخلت القلنسوة في رأسي) و(عرضت الناقة على الحوض)، وقد وصف القلب بأنَّ أكثر وقوعه في الشعر[10].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١١٥.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٥٣-٢٥٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ١٢٠.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٥٤، ٣٦٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨.

(٦) المصدر نفسه: ١٨٣.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٩٠٩.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩١١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٥٥٣.

(٩) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٣.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩١١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٥٥٨.

ويعد الاعتراض مما يدخل في ميدان إعادة ترتيب الجملة من أجل إعادة صياغتها على وفق ما قرروه من أصل وضع، ومن تصوّر لطريقة تركيب الجملة. وقد حدد المواضع التي تقع فيها الجملة المعترضة[1].

إن معرفة ترتيب عناصر التركيب المقصود إعرابه تساعد المعرِب في عملية التحليل النحويّ، لذلك نجد ابن هشام قد نصَّ على أن على المعرِب أن يعيّن الموقع الأصلي للكلمة، قال: ((وإن كان المُعْرَبُ حالّاً في غير محلّه عُيِّن ذلك؛ فقيل في (قائم) مثلاً من نحو: (قائم زيد): خبر مقدّم، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾[2]: الذين: مفعول مقدّم، ليتطلّب فاعله))[3]. وهو بهذا يضع غاية لتحديد موقع الكلمة وترتيبها في التركيب، تعود إلى أمرين:

الأول: ليعلم المعرِب أن هذا اللفظ قد خرج عن موضعه الأصلي الذي حدّده له النحويون في قواعدهم، وابن هشام –هنا– تسيطر عليه فكرة الأصل التي على المحلل أن يحتكم إليها عند إعراب النصوص، لمعرفة مدى توافق تلك النصوص مع الأصل.

والثاني: حتى يتطلّب المعرِبُ العنصر الآخر الذي يكوّن مع العنصر المفارِق لموضعه الأصلي جملة مكتملة العناصر. فإذا وجد خبراً في غير موضعه، كأن يكون مقدماً، فان عليه أن يبحث عن مبتدئه، فيكون تعيين ترتيب عناصر الجملة –كما طرحه ابن هشام– وسيلة مهمة للمعرب من أجل تحليل نحوي دقيق وسليم.

تعد القواعد التي تحكم ترتيب الجملة وسيلة مهمة في التوصل إلى التحليل الإعرابيّ، وقد اتجه ابن هشام إلى ذكرها وتحديدها كما مرّ بنا في العرض السابق لمواطن التقديم والتأخير، ويمكن أن نلمس أثر هذه الضوابط في تحليله، إذ كان ينص على وجود تقديم أو تأخير في ترتيب الجملة، كما في قوله في بيت كعب بن زهير[4]:

غلبـــاء وجنـــاء علكـــوم مـــذكرة في دفهـــا ســـعة قـــدامها ميـــل

: ((سعة: هو بفتح السين... وهو مبتدأ مؤخر أو فاعل بالظرف لاعتماده على ما سبق من مخبر عنه أو موصوف))[5]. وقد أشار إلى ذلك في مواطن أخر[6].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٠٦–٥١٤.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٥٠.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٨٧٥.

(٤) ينسب لكعب بن زهير في: لسان العرب: ١٣/ ٤٤٣ (وجن)، وخزانة الأدب: ١/٤١٥. ولم أقف عليه في ديوانه.

(٥) شرح بانت سعاد: ٦٧.

(٦) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٨٥، ٤٧٥، ٢٧٧، ٢٥٣، ١٩١، ١٨٢، ١٦٤، ١٥٣، ٦١، وشرح بانت سعاد: ٥٢، ٤٦، ٢١–٥٣، ٥٤، ٩٠.

وتظهر أهمية التقديم والتأخير عند ابن هشام في مناقشته المحصور فيه بإلاّ في نحو (ما ضرب زيد إلاّ عمراً)، وهو مما اختلف فيه النحويون، فنقل آراءهم في ذلك، فمذهب الكسائي جواز تقديمه لأمن الالتباس، ومذهب البصريين والفراء وابن الأنباري من الكوفيين أن المحصور فيه بـ(إلاّ) إن كان مفعولاً به جاز تقديمه[1]، وذلك ((لأنه في حالة التقديم في نية التأخير فتقديمه كلا تقديم، وإن كان فاعلاً وجب تأخيره، لأنه في حالة التقدّم حال في غير محله، فلا يجوز أن ينوي[2] به غير ذلك المحل، وحينئذ فيكون تقديمه من جهتي اللفظ والتقدير، وذلك غير لائق بالمحصور فيه، لما قدّمنا))[3]. إن كلامه هنا قائم على التعليل لما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم، على أساس التقديم والتأخير، بناء على نظرية الرتبة المحفوظة لفظاً أو تقديراً.

ومن تصور الأصل في ترتيب عناصر الجملة العربية ما يظهر في شبه الجملة الذي مرّ بنا كلامه على موقعه المتأخر، لأنه إيضاح لمكان الحدث أو زمانه غالباً، لذلك عندما يجده متقدما فإنه ينبّه على ذلك، كما في حديثه عن قول الشاعر[4]:

ببذلٍ وحلم ساد في قومه الفتى وكونُك إيّاه عليك يسيرُ

: ((قوله: (ببذل) متعلّق بـ(ساد)، وقدّم للاختصاص أو الاهتمام، وعاد الضمير من (قومه) للّفتى، مع تأخّره لفظاً، لتقدّمه رتبة))[5]، فقد نصّ هنا على أن شبه الجملة مقدّم من تأخير، التزاماً بمنهج التحليل في تحويل النص الظاهر المراد تحليله إلى النص الأصل، استناداً إلى فرضيات التحليل النحوي، التي منها أن شبه الجملة موقعه التأخر عن متعلقه.

ولابدّ من الإشارة إلى أن الشواهد [6] التي عالجها ابن هشام على أنها من القلب، لم يكن التحليل النحوي دافعاً رئيساً لها، وإنما كان المعنى هو السبب الفاعل في ذلك، إذ يأتي القلب من أجل التوفيق بين ظاهر النصّ من جهة، والمعنى من جهة أخرى، في حين أن المحلِّل يمكنه تحليل النص استناداً إلى ما عليه ظاهر تركيب البيت.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٦-٣١٧، وشرح ابن الناظم: ٢١٨، وشرح التصريح: ١/ ٥٤٩.

(٢) في المطبوع (يُقوي)، وذكر المحقق في الهامش أنها في نسخة (يُقوى)، وما أثبته أكثر موافقة للسياق.

(٣) تخليص الشواهد: ٤٨٦.

(٤) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٢٢، وشرح ابن الناظم: ٩٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٤٠٤، وهمع الهوامع: ١/ ٣٦٢.

(٥) تخليص الشواهد: ٢٣٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩١١-٩١٤.

الوسيلة الرابعة : المشابهة

تجلّت المشابهة في التفكير النحويّ العربيّ، بوصفها مقولة مهمة ومرتكزاً فاعلاً في منظومة الأصول العامة التي اعتمد عليها النحويّون وصدروا عنها، في تفسير كثير من قضايا اللغة، وعوّلوا عليها في ضبط عدد غير قليل من الظواهر النحوية في العربية، فتمكنوا من خلالها، أن يقدّموا لها، تفسيراً منطقياً مقبولاً يقوم على النظر الدقيق إلى العلاقات بين العناصر اللغوية وسبْر كنهها، من أجل استخراج الأوجه التي تلتقي فيها، ومن ثمّ، اتخاذ تلك الأوجه المتشابهة معايير ووسائل تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية في داخل التركيب والنص الناجز[1]. وقد حدّدت لطيفة النجار أن مفهوم المشابهة يقوم على وجود طرفين أو شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر[2]. وليس مفهوم المشابهة بجديد على النحويين، فقد عرض النحويّون كثيراً من آثارها وأشكالها في تناولهم للقضايا اللغويّة وتحليلها، وإن لم يستعملوا في بعض ذلك مصطلح المشابهة بصورة مباشرة، فمن ذلك قول ابن جني عنها إنّها ((عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لّما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه))[3]. فقد وصفها بأنها عادة مألوفة وسنة مسلوكة، عليها اعتمد العرب في كلامهم، ومنها صدر النحويون في تفسيره وفهمه، لذلك نجده في موطن آخر يخصص باباً يتحدث فيه عن نوع من صور المشابهة، وهو الشبه اللفظي، وذلك في باب (حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم)، وقد عالج فيه قضايا صرفيّة في ضوء الشبه اللّفظيّ، قال: ((إن هذا الباب طريقه الشَبَه اللفظيّ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو، وذلك نحو: حَمَراويّ، وصفراويّ، وعُشَراويّ. وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرَّ بحالها لئلاّ تقع علامة التأنيث حشواً. فمضى هذا على هذا لا يختلف))[4]. وقال فيه: ((وعلى هذا ما منع الصرفَ من الأسماء للشَبه اللفظي نحو: أحمر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألب وتنضُب عَلَمين؛ لما في ذلك من شَبَه لفظ الفعل،

---

(١) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٧٩، وقد أطلق عليها د. حسام أحمد قاسم مصطلح الإبدال، ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: ٢٦٧.

(٢) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٧٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٦٤.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٢١٤.

فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّة له في التنوين، وهو الفعل، والشبه اللفظيّ كثير))[1]. وقد اتخذ النحويون المشابهة علّة في تفسير الظواهر اللغوية [2] وتعليلها.

وقد وضع النحاة معياراً للمشابهة، احتكموا إليه في النظر إلى الظواهر النحوية والصرفية، هو قوة الشَبَه ومدى وضوحه بين الشيئين، قال ابن يعيش: ((الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه، على حسب قوة الشَّبَه، وليس كل شَبَه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكنّ الشبه إذا قويَ أوجَبَ الحكمَ، وإذا ضعُف، لم يوجب. فكلّما كان الشبَه أخصّ، كان أقوى؛ وكلما كان أعمّ، كان اضعف. فالشبه الأعمُّ كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى، فهذا لا يوجب له حكماً؛ لأنه عامٌ كلّ اسم وفعل))[3]. وذهب السيوطي إلى تحديد الشبه الموجب للاشتراك في الحكم النحوي، في التشابه في أمرين أو أكثر، فإذا ((أشبه الشيء الشيءَ في أمرين فما زاد أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لّما أشبهتها في النفي مطلقاً، وفي نفي الحال خاصة))[4]. ولذلك جعل السيوطي قوة الشبه قاعدة من قواعد النحو وأصوله العامة.

وقد جعل ابن هشام المشابهة القاعدة الأولى من القواعد أو الأمور الكُلّيّة التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من صور التراكيب الجزئية، قال: ((القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما))[5]، يلحظ من معالجة ابن هشام وطريقة عرضه لها، أنه عدّها من وسائل تخريج التراكيب التي لا تطرد مع القاعدة النحوية، فاستعمل لذلك كلمة (يتخرج)، وهي من المفردات التي تستعمل مرادفاً للتأويل، في المفهوم العامّ، بوصفه ردّا إلى الأصل، قال الدكتور تمام حسان ((أخيراً نصل إلى التأويل في القاعدة، ووسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمّى: (التخريج)، ويتّم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس))[6]. ويبدو أن قاعدة المشابهة تحتلّ موقعاً مهماً في عملية التخريج النحوي عند ابن هشام، لذلك نجده قدمها على القواعد التخريجيّة الأخر. وقد قنّن ابن هشام هذه القاعدة الكبيرة بصورة تدل على استيعابه لها، وإدراك أجزائها وحدودها؛ فبيّن أنها تتخذ ثلاثة مسالك؛ المسلك الأول: أن تكون المشابهة في

---

(١) الخصائص: ١/ ٢١٦، وينظر شرح المفصل: ١/ ١٦٥.

(٢) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٦٧.

(٣) شرح المفصّل: ١/ ١٦٦.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٣٠.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٤، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٢٣١.

(٦) الأصول (د. تمام حسان): ١٥٦.

المعنى، والمسلك الثاني: أن تكون في اللفظ، والمسلك الثالث: أن تكون في اللفظ والمعنى معاً. لقد عدّ ابن هشام المشابهة وسيلة مهمة من وسائل النظر إلى التركيب، لرسم الخطوط الرئيسة التي يستطيع عن طريقها المحلل رد التركيب إلى لِفْقه وشبيهه. إن الباحث إذا تأمل في عمل ابن هشام في الباب الثامن من المغني، وما عالج فيه من قواعد وفروع تشعبت منها، وما تناول فيه من شواهد وأمثلة سيجد أنه قصد إلى جمع أصول ووسائل تمكّن المحلل من تطبيق القواعد النحوية على النص؛ لأنها توفر له رؤية شاملة للإحاطة بالتراكيب النحوية، من جهة، وتمكنه من التفقه في سبل تحويل الصور التركيبية الصغيرة إلى القواعد الفكرية الكلية الكبرى.

وقد فضلنا استعمال مصطلح المشابهة على مصطلح (الإبدال) الذي استعمله الدكتور حسام أحمد قاسم، الذي درس تحته أهم صور المشابهة في كتب إعراب القرآن، وهي: البدل والتعويض والتضمين والإنابة، لأن مصطلح المشابهة ورد عند القدماء، بدلالة وسياقات تصبّ في الغرض الذي نريد استعماله الآن، في حين لا يتخذ مصطلح الإبدال هذا الوضوح والتحديد المنشودين منه؛ لأن الذهن –فيما أرى– ينصرف معه إلى دلالات أخرى. كما أن استعمال (الإبدال) يشير إلى دور المحلل في عملية الإبدال، فهي ليست مشابهة نابعة من روح اللغة وانسجام أجزائها وتراكيبها.

إن تقسيم المشابهة على مشابهة في المعنى أو في اللفظ أو في اللفظ والمعنى، ينمّ على استيعاب الظاهرة، وإدراك جزئياتها، وإذا نظرنا إلى الأمثلة والمسائل التي عالجها سنجد أنها تضم مجموعة مهمة من وسائل التحويل في النحو العربيّ، هي: الحمل على المعنى (التوهم)، والتضمين، والنيابة، والتغليب، وتقارض الأحكام، والمجاورة أو المشاكلة، وصور مختلفة للمشابهة اللفظية والمعنويّة.

أولاً: الشبه في المعنى:

وسنقف فيه على معالجة ابن هشام للظواهر النحوية عن طريق تخريجها بالحمل على المعنى والتضمين والنيابة والتغليب ووسائل أخر.

١. **الحمل على المعنى:** يعدّ الحمل على المعنى من الظواهر اللغويّة المهمة في اللغة العربية، وقد عَرَفها النحويّون ومثلوا لها، ومما يدل على أهميتها قول ابن جني أن الحمل على المعنى: ((غَوْر من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة على الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً))[1]. ويبدو أن التحليل النحوي عند القدماء يعتمد اللفظ

(١) الخصائص: ٢/ ٤١٣، وينظر: الصاحبي في الفقه اللغة: ١٩٥، والأشباه والنظائر: ١/ ١٩٦.

والمعنى، إذ إن ((الأصل والأشهر هو أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ))[1]. وإذا نظرنا في الأمثلة والشواهد التي يذكرها القدماء للحمل على المعنى، كابن جني، وابن فارس، وجامع العلوم، وابن الأنباري، والسيوطي[2] سنلمس أنه مفهوم عام وواسع يتضمن ظواهر لغوية ونحوية أخرى كالتضمين، والتناوب في حروف الجر، وغيرهما. وقد انتهى بعض الباحثين المحدثين إلى تعريف الحمل على المعنى بأنه: ((حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على تركيب آخر؛ لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين، ويؤمن معهما اللبس))[3].

وقد جعل الدكتور عبد الله جاد الكريم تعريف الحمل على المعنى عند القدماء هو: أن ((يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما))[4]، وهو نصّ القاعدة الأولى لابن هشام، على الرغم من أنَّ الحمل على المعنى هو اعتماد لطرف واحد في المشابهة، هو المعنى، لذلك نرى أن ما ذكره ابن هشام ليس تعريفاً للحمل على المعنى؛ لأن فيه سعة وشمولية أكثر، ويمكن القول أنه تعريف لظاهرة الحمل عامة، على اللفظ أو على المعنى أو عليهما معا. ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن الحمل على المعنى من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق[5]. وقد عرض الدكتور ليث الهيتي صور استعمال الحمل عند ابن هشام، ولم يقتصر فيه على الحمل على المعنى، وتوقف عند النصوص التي أوّلها ابن هشام عن طريق الحمل على المجاز وعلى الموضع، والحمل على المعنى وغير ذلك[6]. وقد وظّف ابن هشام الحمل على المعنى في تخريج النصوص التي تخالف وجهاً من أوجه المطابقة، وظهرت عنايته به في باب العطف خاصّة، إذا قسم العطف على ثلاثة أقسام: عطف على اللفظ، وعطف على المحل، وعطف على التوهم، وقد أطلق عليه العطف على المعنى إذا كان النص قرآنياً، تأدباً. وقد لفتت عناية ابن هشام بالعطف على التوهم الدكتور عبد الفتاح الحموز، فقال: ((العودة إلى بعض المظان تؤكد أن ابن هشام يكاد يكون رائداً في تحديد بعض مظاهر العطف على التوهّم، إذا ما قورن حديثه بحديث غيره، فإن السيوطي، وبدر الدين الزركشي يكادان ينقلان ما في المغني من شواهد قرآنية

---

(١) الدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٧٦، وينظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥١٠-٥١١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/ ٤١٣-٤٣٧، والصاحبي في فقه اللغة: ١٩٥-١٩٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/٦١٦-٦٢٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٠٦، ٤٣٩-٥١٢، ٧٦٢-٧٧٧، والأشباه والنظائر: ١/١٩٦-٢٠٢.

(٣) الحمل على المعنى، اشرف مبروك، رسالة ماجستير، دار العلوم بالقاهرة نقلا عن: الدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٧٧.

(٤) الدرس النحوي في القرن العشرين: ٢٧٧.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٨٦.

(٦) ينظر: التأويل النحويّ عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ١٥٢-١٥٥.

وشعرية ومسائل في العطف على التوهم))[1]. وقد وصف ما حدده ابن هشام بأنه ((مختصر موجز يدل على عدم استقصاء وافٍ لهذه المسألة، ولا أدري لم حصر التوهم في العطف؟))[2].

وقد وضع ابن هشام شرطاً للعطف على التوهم، قال: ((العطف على التوهّم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ)، بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك))[3]. ومفهوم التوهم، هنا، هو تخيل ذهني يقوم به النحوي بتقدير عامل متخيّل ليستقيم الإعراب ويطابق القاعدة. ولعل سبب اقتصار ابن هشام على موضوع العطف، هو كثرة ظاهرة التوهم فيها خاصة، بدليل كثرة الشواهد المنقولة فيه. ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى[4]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

أي: لست بمدرك ولا سابق[5]، وقد نقل ابن هشام قول سيبويه؛ ((وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنّهم أجمعوا ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان)، وذاك أن معناه معنى الابتداء))[6]، ويبين أن مراده بالغلط التوهم، وليس كما فهم ابن مالك من أنه بمعنى الخطأ[7]. وقد انتهى ليث الهيتي إلى أن ابن هشام اتبع منهجاً في معالجة المسألة فابتدأ بالجر، ثم الجزم، ثم الاسم المرفوع والمنصوب، ثم الفعل المنصوب[8].

ويمكن أن يلمس الباحث أن ابن هشام خرّج —عن طريق الحمل– التراكيب التي تخالف قاعدة التطابق على الوجه الآتي:

أ. التطابق في العلامة الإعرابية: تعود اغلب نماذج العطف على التوهّم التي عالجها ابن هشام إلى هذا النوع، كما في بيت زهير، وغيره من الشواهد التي ذكرها.

ب. التطابق في الجنس (النوع): فقد استند ابن هشام إلى الحمل على المعنى في توجيه بعض النصوص التي اشتملت على خروج عن قواعد التطابق في التذكير أو التأنيث، من ذلك المسألة

---

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: ٢/ ١١٦٧.

(٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢/ ١١٦٧.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٦١٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٦٤.

(٤) ديوانه: ١٦٩، والرواية فيه (سابقاً) بالنصب.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٦٤.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٥٥، وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٢١.

(٧) جاء في شرح التسهيل: ١/٤٣٣: ((غلّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان.. وهذا غير مرضيٍ منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية..لو جاز غلّطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه..)). وينظر مغني اللبيب: ٢/ ٦٢١.

(٨) ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): ١٦٧.

التي أقامها في معالجة قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فقد ذكر في توجيهها أن تكون (الرحمة) بمعنى المطر. ومن ذلك ما نقله عن أبي عمرو بن العلاء ((أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب أتتْه كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة))[2]. وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها في الشبه المعنوي.

ت. التطابق في العدد: تفرض قواعد العربية التطابق في العدد أيضاً، في بعض المواطن، كما في خبر المبتدأ، ونعت الموصوف، والضمائر، إلاّ أن بعض النصوص تخالف ذلك مما يضطر المحلل إلى اللجوء إلى وسيلة لتفسير ذلك، هذه الوسيلة هي الحمل على المعنى، من ذلك قوله: ((قال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لمّا انشد[3]:

فيها خطوط من سواد وبلقْ كأنه في الجلد توليع البهق

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت ذلك ويلك))[4].

وبذلك يكون ابن هشام قد استند إلى الحمل على المعني في معالجة النصوص في مختلف صور المطابقة.

ونبّه ابن هشام على أمر مهم يمكن للباحث أن يفهم منه أنه يميز الشبه المعنوي أو الحمل على المعنى بصفة عامة، والحمل على التوهم خاصة، قال: ((وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا))[5].

يلحظ الباحث على كلامه أمرين: الأول: أنه —عن طريق هذا التنبيه– عرّف الحمل على المعنى بأنه: تنزيل اللفظ الموجود في النص منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وعرّف الحمل على التوهم بأنه: تنزيل اللفظ غير الموجود (المعدوم) الصالح للوقوع في هذا الموقع، منزلة اللفظ الموجود تأثيراً وعملاً. الأمر الثاني: ينبني على الأول، وهو أنه ميّز بين الحمل على المعنى والتوهم، كما يظهر من تعريفه لهما، كما يبدو أنه يعد التوهم مرحلة أبعد وابلغ، لأنها تتطلب أمرين، هما تخيل المعدوم موجوداً، ثم الحمل عليه مع فقدانه. والباحث يميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام من تفريق بين الحمل على المعنى عامة والتوهم خاصة، لما سبق ذكره.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: ٥٦. وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٦١٩، ومغني اللبيب : ٢/ ٦٦٦.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٨، ولغوب: أحمق. وينظر كلام أبي عمرو في: الخصائص: ٢/ ٤١٨.

(٣) ديوانه: ١٠٤، وتخليص الشواهد: ٥٣ ، وخزانة الأدب: ١/ ٨٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٨–٨٨٩. وينظر كلام أبي عبيدة على البيت في: مجاز القرآن: ٢١٥.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٩.

٢. **التضمين:** عَرَفَ النحويون القدماء التضمين، وإن لم يصرحوا بهذا الاسم، فقد أشار إليه سيبويه في ((باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول...))[١]. وقد أكدّ ذلك الدكتور فريد عوض حيدر، قال: ((في كلامه إشارة إلى تضمين الفعل دعوت دلالة الفعل سميت فيتعدى تعديته، وفي كلامه إشارة أيضاً إلى أن هذه الدلالة مبنية على إرادة المتكلم ونيّته، فهي إشارة إلى عمل العقل البشريّ في توجيه التركيب اللغوي))[٢]. وممن درسه من القدماء أيضاً ابن جني، قال: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))[٣]. وقد أعاد ذكره في ضمن باب الحمل على المعنى، إذ يبدو أنه مظهر من مظاهره عنده، قال عن الحمل على المعنى: ((ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدّى به))[٤].وقد نقل السيوطي كلام الزمخشري في تعريفه، قال: ((من شأنهم أنهم يضمنّون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة فعل المتضمّن. قال: والغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى))[٥]. وقد علق الدكتور إبراهيم السامرائي على كلام الزمخشري بالقول: ((إن حقيقة التضمين عند الزمخشري قائمة على أساس ضعيف؛ إذ كيف يجوز أن يتضمن الفعل في جملة واحدة معنيين))[٦]. وعلى الرغم من وجاهة هذا الاعتراض نجد أن المجمع اللغوي بالقاهرة قد أقرّ التضمين شريطة وجود قرينة توضح المقصود، وقد انتهى الدكتور حسام أحمد قاسم إلى أن التضمين يمتاز من غيره بأمرين: ((الأول: أنه لا يقال بالتضمين إلاّ مع الأفعال أو ما في معناها، والثاني: أن عملية التضمين كما يشي بذلك المصطلح تُبْقي على دلالة الفعل المستبدل، فالفعل الجديد يُشْرَبُ شيئاً من دلالة الفعل المحذوف، وتكون الدلالة النهائيّة محصلة دلالة الفعلين معاً))[٧].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١١.

(٢) فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض حيدر: ٨.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣١. وشرح المفصل: ٤/ ٤٦٤ .

(٤) الخصائص: ٢/ ٤٣٥.

(٥) الأشباه والنظائر: ١/ ١٠٦.

(٦) فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي: ٢١٥.

(٧) الأسس المنهجية للنحو العربي: ٢٦٧.

وقد عرفه مجمع اللغة العربية بأنه: ((أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لأسماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملائمة التضمين للذوق العربيّ))[1].

أمّا ابن هشام فقد تناول التضمين في مواضع مختلفة من كتبه، وقد عرّف التضمين، وعدّه من وسائل تخريج الصور الجزئية على الأصول، وبذلك نلمس أنه كان ينظر إلى التضمين بوصفه وسيلة للتحويل النحوي، وتأويل النصوص التي لا تطابق خصوصية كلّ فعل، قال: إن العرب ((قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً))[2]، وقد حدّد فائدته ودلالته بأن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين. ويبدو أن ابن هشام قد تأثر بالزمخشري في بحثه التضمين وفي البحث عن دلالة بلاغية له، فقد نقل كلامه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[3]، : ((يقال: عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره. وجاءني القوم عدا زيداً. وإنما عدّي بـ(عن)، لتضمّن عدا معنى (نبأ وعلا)، وفي قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه: إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أي غرض من هذا التضمين؟ وهلاّ قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعل عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ. ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[4]، أي: ولا تضموها إليها آكلين لها))[5]. وقد تابعه ابن هشام فنقل نص كلامه. وعدّ التضمين من الوسائل التي يتعدى بها الفعل القاصر، كما في تعدية (رحُب) و(طلُع) إلى مفعول، على الرغم من أنهما لازمان، لأنهما تضمّنا معنى (وسع) و(بلغ)، فيقال: (رحبتكم الطاعة) و(طلع زيد اليمنَ). وقد نظر ابن هشام إلى التضمين فكشف عن مزيّة يختصّ بها من غيره من المُعدِّيات، وهي انه ((قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة))[6]. درجة))[6]. وإذا أنعمنا النظر في تناوله للتضمين والشواهد التي عالجها نجد أنه بدأ بالتضمين الذي

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ٤٦٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٧.

(٣) سورة الكهف، من الآية: ٢٨.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٢ .

(٥) الكشاف: ٢/ ٦٨٩–٦٩٠، وينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٤٩ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٦٧.

ينقل الفعل اللازم أو القاصر إلى فعل متعدٍّ لمفعول واحد، كما في قولهم (فرِقْتُ زيداً)، لتضمنّه معنى: خاف، ثم بين التضمين الذي ينقل الفعل اللازم إلى درجة أبلغ ، فيتعدى إلى مفعولين، قال في ذلك: ((لذلك عُدّي (ألوتُ) بقصر الهمزة بمعنى قصرتُ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم (لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً) لمّا ضمّن معنى (لا أمنعك)))[1]. وذكر تضميناً آخر ينقل الفعل المتعدي إلى مفعول إلى متعدٍ إلى أكثر من ذلك، قال: ((وعدّي (أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ) إلى ثلاثة لمّا تضمنت معنى (أعلم وأرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها والى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[2]، [ونحو] ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ﴾[3]))[4].

وقد احتكم ابن هشام، كما يظهر من طريقة معالجته النصوص التي تشتمل على تضمين، إلى حرف الجر، من أجل الاهتداء إلى معنى الفعل المضمّن، من ذلك قوله: ((من مُثُل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[5]، ضمّن الرفث معنى الإفضاء، فعدّي بـ(إلى) مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[6]، وإنما أصل الرَّفَث أن يتعدى بالباء... وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[7]، أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عُدِّي بـ(مِن)، ولمّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال (حلف من كذا) بل حلف عليه، قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول: لي منك مبرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء (آلى من إمرأته) فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية))[8]. فقد وهم الفقهاء ومَن لم يفهم تركيب الآية على حقيقته، فالفعل (يؤلون) متضمن معنى يمتنعون على معناه الأصلي: الحلف، كما يفهم من إشارة ابن هشام. وبسبب خفاء التضمين التبس عليهم فهم التركيب فصاغوا عبارة على غراره، ظناً منهم أنها صحيحة، هي: (حلفت من كذا)، ثم تكلفوا لها بالقول إن (مِن) متعلقة بمتعلّق (للذين)، أي: كائن من نسائهم[9].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨١ ، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٠٩، فيه كلام ابن هشام عن تضمين الفعل معنى (صيّر) فيكون مثل ظنّ: حفرت وسط الدار بئراً ، أي: صيّرت.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٣٣.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٤٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨١ .

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٦) سورة النساء، من الآية: ٢١.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٦.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٨–٨٩٩ .

(٩) ينظر: حاشية لدسوقي: ٣/ ٥٣١ .

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الشواهد التي خرّجها ابن هشام على التضمين، خرّجها بعض النحويين على أوجه نحويّة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1]، على أن يكون (سفه) اللازم تعدى على تضمين معنى فعل آخر، هو: (امتهن أو أهلك)[2]. وقد وجّهة الفراء على أنه منصوب على التمييز، كما في نحو: ضقت ذرعاً[3]. وهو وجه غير مقبول عند البصريين؛ لأنه جعل المعرفة منصوبة على التمييز، وهو عندهم غير جائز[4]. ونقل العكبري هذه الأوجه الأوجه وغيرها، قال: ((نفسَه مفعول سفه؛ لأن معناه (جهل) تقديره: إلاّ من جهل خلق نفسه أو مصيرها، وقيل: التقدير: سفّه بالتشديد، وقيل التقدير: في نفسه، وقال الفراء: هو تمييز، وهو ضعيف لكونه معرفة))[5]. وقد ناقش أبو حيان هذه الأوجه وردّها، قال: ((أمّا التمييز فلا يجيزه البصريون، لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة، وأمّا كونه مشبهاً بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل، تقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجه، ولا يحسن الوجه، وأمّا إسقاط حرف الجر، واصله من سفه في نفسه، فلا ينقاس، وأمّا كونه توكيداً وحذف مؤكده ففيه خلاف. وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز أعني: أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد، وأمّا التضمين فلا ينقاس، وأمّا نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل يتعدّى بنفسه، فهو الذي نختاره؛ لأنّ ثعلباً والمبرد حكيا أن سَفِه بكسر الفاء يتعدى، كسفَه بفتح الفاء وتشديدها))[6]. ومثل ذلك ذلك ما قرّره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[7]، إنّه تضمّن معنى (تنووا)، ولذلك تعدى بنفسه لا بحرف الجر (على). في حين ذكر النحاس أنّه منصوب على أن أصله: على عقدة، ثم حذف (على)[8]. وزاد العكبري وأبو حيان وجهاً آخر، هو أن يكون (تعتزموا) بمعنى (تعقدوا) فتكون عقدة النكاح مصدراً، هنا، بمعنى العقد فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول[9].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٣٠ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٦٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٨.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢١٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٩.

(٦) البحر المحيط: ١/ ٥٦٤.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٥ .

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٧٠.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥٢، والبحر المحيط: ١/٣٦٥.

ويلاحظ أنه قد وازن بين التراكيب، ناظراً، في أثناء ذلك، إلى حرف الجر المستعمل مع الفعل في التركيبين، ليصل، عن طريق ذلك، إلى معنى الفعل المضمَّن، قال: ((قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[1]، أي: لا يُصغون. وقولهم: (سمِعَ الله لِمَن حَمِدَه)، أي: استجاب فعدي (يسمع) في الأول بـ(إلى) وفي الثاني بـ(اللام)، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[3]، أي: يميّز، ولهذا عدّي بـ(من) لا بنفسه))[4]. وما قدّره ابن هشام في الآيتين: (يصغون) و(يميّز)، إنما يتابع فيه أبا حيان، إذ قال عن (يسّمعون): ((عدّاه بـ(إلى) لتضمنه معنى الإصغاء))[5]، وعن (يعلم): ((يعلم: هنا متعدٍ إلى واحد .... ومِن: متعلقة بـ(يعلم) على تضمين ما يتعدّى بـ(من) كأن المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح))[6]. وقد انتهى ابن هشام إلى وصف التضمين بأنه كثير في اللغة[7].

إذا أعدنا النظر في درس ابن هشام ظاهرة التضمين سنجد أنه درسها في موضعين، الأول يتصل بكونها وسيلة يتعدّى بها الفعل القاصر، فيكون بذلك كشف للمحلل أثرها في فهم آلية من آليات بناء التركيب العربي فيما يتصل بنظرية العامل، التي سبق أن ذكرنا أنها تعدّ أصلاً فلسفياً نظريّاً فاعلاً في المنظومة الفكرية التحليلية عند ابن هشام، يؤكد هذا أنه أعاد درسها في الأمور التي يتخرّج عليها ما لا يعدّ من الصور الجزئية، فالتضمين عنده وسيلة تحليلية تعيد تفكيك التركيب عن طريق النظر إلى عناصره، ولاسيّما الفعل وحرف الجر، ومن ثم، تحليل الجملة في ضوء مدى فاعلية الفعل أو مدى إمكان تأثيره وعمله، أي: لزومه وتعديه، لتأتي بعد ذلك مرحلة تحديد البنية التركيبية المستترة تحت التركيب الظاهر، متمثِّلَةً بمعنى الفعل المناسب للتركيب الكامل أو الظاهر. وقد ظهر في متابعة تحليله شواهد الظاهرة، أنه يتابع أبا حيان غالباً في تحديد معنى الفعل المضمّن، كما أنه اكتفى بتحليلها على أساس التضمين، في حين أجاز النحويون السابقون أوجهاً أخرى، كما سبق.

٣. **النيابة عن الحروف:** قد تواجه المحلِّل نصوص لغوية يأتي فيها حرف الجر واقعاً في موقع لا يطابق ما قرّره النحويون له من معنى ودلالة نحويّة، وعليه –حينئذ– أن يجد له توجيهاً أو تخريجاً

---

(١) سورة الصافات، من الآية: ٨.

(٢) سورة ق، من الآية: ٤٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٠.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٨.

(٥) البحر المحيط: ٧/ ٤٦٩ .

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٢٥٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٩.

نحوياً، يضمن الإبقاء على سلامة التحليل النحوي ودقته، من جهة، وعدم تخطئة النص المحلّل؛ لأن هذا النص قد يكون مستمداً من الحدود الزمنية للنصوص الفصيحة، كالقرآن الكريم أو الشعر العربيّ القديم. وقد كان من صور هذا التخريج: التضمين، الذي سبق الحديث عنه، والنيابة في حروف الجر، ولكن النحويين القدماء اختلفوا في نيابة الحروف، فقد منع النحويون البصريون هذه الظاهرة، فلم يجيزوا إنابة بعضها عن بعض، وانتهوا إلى أن لكل حرف معنى حقيقياً واحداً، أمّا ما واجههم من نصوص فقد حملوها على التضمين، أو على شذوذ النيابة، فهم يرون أن ((الأصل في كل حرف أن لا يدل إلاّ على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر))[1]. في حين أجاز نحاة الكوفة نيابة الحروف بعضها عن بعض، إذ يجيزون أن يكون للحرف الواحد أكثر من معنى. وممّن وقف على هذه الظاهرة من القدماء ابن السراج الذي أجازها، بشرط أن يتقارب الحرفان في المعنى، ذلك أن العرب تتسع في حروف الجر ((فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: (فلان بمكة وفي مكة)... فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة،وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: (مررت في زيد) أو (كتبت إلى القلم)، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز))[2]. وقبل ذلك كان ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) قد أشار إلى النيابة وعرض صورها وشواهدها، في باب (دخول بعض الصفات مكان بعض)، وهو يعني بالصفات حروف الجر، ومن شواهدها عنده قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[3]، فجاء الباء بمعنى عن، أي: فسأل عنه[4]، وقد اكتفى بسرد الشواهد والأمثلة من غير توضيح الخلاف فيها، ولا اشترط التقارب فيها. ولكن ما ذكره يصب في هذا الشرط إذ إنَّ ما استشهد به على النيابة إنما جاء في حالة تقاربت فيها حروف الجر من حيث المعنى، وقد كان ابن جني ممن أجازها، فتكلم عليها تحت عنوان (استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، قال عنه: إنه ((باب يتلقاه الناس مغسولا[5]،ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه. وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٤٨١، (مسألة) ٦٧. وينظر منه:٦٣٤/٢، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد:٧.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٤١٤-٤١٥ وفيه: يصلح لمعاقبة ، مكان للمعاقبة.

(٣) سورة الفرقان، من الآية: ٥٩ .

(٤) ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة: ٢٩٥، وتأويل مشكل القرآن له أيضاً: ٥١٧.

(٥) مغسولا: عارياً من الدقة، كأنه غُسِل منها، أو لتفاهته يستحق أن يغسل ويمحى، جاء في أساس البلاغة للزمخشري (غسل): ٤٥٠: ((وكلام فلان مغسول ليس بمعسول، كما تقول: عريان وساذج للذي لا ينكت فيه قائله، كأنما غُسِلَ من النكت والفقر غسلاً أو من حقه أن يغسل ويطمس))، وينظر: هامش المحقق، رقم: ٣.

ويحتجون لذلك بقوله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[1]، أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله –عزّ اسمه–: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، أي: عليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى انك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفلا هكذا، لا مقيَّداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه.... ونحو ذلك، ممّا يطول ويتفاحش))[3]، وقد عالج ابن جني في هذا الباب شواهد للتضمين، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[4]، قال: ((أنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لّما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه))[5]. وبعد ما تتبعنا ما تناوله في هذا الباب وجدنا أنه يكاد يجمع بين التضمين في الأفعال، واستعمال الحروف بعضها مكان بعض، بوصفها من مظاهر الحمل؛ كما إنه يميل إلى تأويل هذه النصوص على تضمين الفعل معنى فعل آخر، أو على وجود محذوف يناسب الحرف المستعمل دلاليّاً. يدل على هذا التوجّه، في النظر إلى الوسيلتين، ما نجده في كلامه على قول عنترة[6]:

بَطَلٌ كأنَّ ثيابه في سَرْحة يُحذَى نِعَالَ السِّبتِ ليسَ بتوأم

فقوله: (في سرحة) بمعنى ((على سَرْحة، وجاوز [الشاعر] ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخل سَرْحة؛ لأن السرحة لا تنشقَ فتُسْتودَعَ الثيابَ ولا غيرها، وهي بحالها سَرحة، فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدِهُما في معنى صاحبه على ما مضى))[7]. فالجامع بين التضمين والنيابة: المعنى، وكون الطرفين: الفعلين أو الحرفين، كلٌّ منهما بمعنى صاحبه. يؤكد ذلك جامع العلوم في باب ما جاء في التنزيل من الحروف التي أقيم بعضها مقام بعض، فينقل كلام ابن جني وشواهده القرآنية، من دون أن يذكره، ثمَّ يقرّر أن ما وقع في اللغة من ذلك هو ((في الحقيقة من باب

(١) سورة الصف، من الآية: ١٤.

(٢) سورة طه، من الآية: ٧١.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٠٩–٣١٠، وينظر: ضرائر الشعر: ٢٣٦.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٥) الخصائص: ٢/ ٣١٠، وشرح المفصل: ٤/ ٤٦٤.

(٦) ديوانه: ١٤٩.

(٧) الخصائص: ٢/ ٣١٤–٣١٥.

الحمل على المعنى))[1]، متابعاً ابن جني في توجيه الشواهد بتضمين الأفعال معاني أفعال أخر، أو بالحذف. ويبدو أن ما ذهب إليه البصريّون من حمل ما يوهم النيابة على التضمين أو على توجيهه مجازيّاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، إذ يرى الزمخشري أن قولهم ((إنها بمعنى (على) عَمَلٌ على الظاهر، والحقيقة أنها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه))[3]، وقد ذهب ابن يعيش إلى رفض النيابة فيها قال إن (في) في الآية ((ليست في معنى (على) على ما يظنّه مَن لا تحقيقَ عنده، وإنّما لمّا كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكّن، عُدّي بـ(في) كما يُعدَّى الاستقرار، فكما يقال: (تمكّن في الشجرة)، كذلك ما هو في معناه))[4]. وقد رفض ابن عصفور عصفور النيابة بين حروف الجر، وأوّل ما أوهم ذلك على أنه من باب تضمين الفعل معنى فعل آخر، قال عن الباء في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[5]، أي: ((فاسأل بسببه خبيراً؛ لأن السؤال منها عام فكأنه قال: إذا سألتَ بسببه عن شيءٍ، فقد وقعت بسؤالك على خبير به. وقد يتخرج ذلك على وجه آخر، وهو أن يكون الفعل متضمناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته... وكأنه قال: فاطْلُبْ خبيراً، لأن السؤال طلبٌ في المعنى. فإنْ قيل: فكما تجوّزن أن يكون الفعل في معنى فعل آخر، فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى (عن)؟ فالجواب: إن التصرّف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوِّغ، وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوِّغ لأنّهما لا يجتمعان في معنى واحد))[6]. أمّا ابن مالك فقد أجاز النيابة، لذلك نجده يذكر للحرف أكثر من معنى، فتكون (في) في آية سورة طه السابقة موافقة لمعنى (على)، وقد تابع الفراء في أن (الى) بمعنى (مع) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[7]، وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[8]، وتكون (إلى) بمعنى (مع)، كما يرى تبعاً تبعاً للفراء، قال: ((إذا ضممت شيئاً إلى شيء كقول العرب: (إن الذود إلى الذود ابل)، فإنْ لم يكن ضمٌّ

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج:٣/ ٨٠٦، وفيه (هذا الباب يتلقاه الناس معسولاً ساذجاً) بالعين المهملة، مكان (مغسولا) بالغين المعجمة.

(٢) سورة طه، من الآية: ٧١.

(٣) المفصل: ٣٦٦، وينظر: الكشاف: ٣/ ٧٤، وشرح المفصل: ٤/ ٤٧١.

(٤) شرح لمفصل: ٤/ ٤٧٢.

(٥) سورة الفرقان، من الآية: ٥٩.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٩٧.

(٧) سورة النساء، من الآية: ٢.

(٨) سورة آل عمران، من الآية: ٥٢.

لم تكن (إلى) كـ(مع)، فلا يقال في (مع فلان مال كثير): (إلى فلان مال كثير))[1]. وقد رفض أبو حيان النيابة في حروف الجر، وهو يرى أن للحرف الواحد معنى واحداً حقيقة أو مجازاً، وما خالف ذلك ينبغي أن يؤول بما يعيده إلى هذا المعنى[2]، فهو ليس نائباً عن حرف آخر، ولا بمعناه.

وإذا انتقلنا إلى ابن هشام سنجد أنه وقف على ظاهرة تناوب حروف الجر، ونبّه على خلاف النحويين فيها، بين مانع ومجيز، وبيّن أن البصريين يرون ((أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3]، إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شُبّه المصلوب لتمكّنه في الجذع بالحالّ في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شربن) في قوله[4]:

شـــــربن بمـــــاء البحـــــر..... .....

معنى (روين)، و(أحسن) في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[5]، معنى (لطفَ)، وأمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً))[6]. يمثل هذا النص موقف ابن هشام في النظر إلى النصوص التي تحتوي على ظاهرة النيابة، ويلحظ أنه ساقه على شكل تنبيه بعد حديثه عن حرف الجر (الباء)، فأجمل فيه طرق المذاهب النحوية في تخريج ما أوهم أنه من النيابة، حتى يوفر للنحوي وضوحاً في الرؤية أو في تحليل ما يواجهه من نصوص. ويلحظ أيضاً أنه استوعب آراء النحويين السابقين ومناهجهم في تخريج شواهد تلك الظاهرة، يدل على ذلك أنّ ما ذكره من وسائل للتعامل مع تلك النصوص، وهي:

أ. تأويل ما أوهم تأويلاً يقبله اللفظ، على أن يجعل من قبيل الاستعارة، كما في الآية الكريمة.

ب. تضمين الفعل معنى فعل آخر، كتضمين (أصلبنكم) معنى (أجعلنكم)، و(شربن) معنى (روين).

ت. شذوذ في نيابة كلمة عن أخرى، وهذه المسالك الثلاثة سلكها نحاة البصرة الرافضون للنيابة.

ث. نيابة الكلمة عن الأخرى، لا على وجه الشذوذ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون المجيزون لها.

وهذا ما قد وجدناه عند النحويين السابقين، الذين وقف البحث على مذاهبهم فيما سبق. إن

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ١٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٥.

(٣) سورة طه، من الآية: ٧١.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: ٥٢/١، وتمامه: (حتى ترفعت متى لجج خضر لهنّ نئيج)

(٥) سورة يوسف، من الآية: ١٠٠.

(٦) مغني اللبيب: ١/ ١٥١.

وصف ابن هشام لمذهب الكوفيين بأنه اقل تعسفاً، بأن تكون الكلمة نائبة عن الأخرى لا على وجه التضمين ولا التأويل ولا الشذوذ، بمعنى أن للحرف معاني مختلفة موضوعة له، فاستعماله في كل منها حقيقةً، وقوله: أقل تعسفاً المراد به نفي التعسف –كما يرى الدسوقي– عن مذهب الكوفيين[1]. وهو بذلك يتابع ابن مالك، في أغلب الظن.

وبعد أن وقفنا على موقف ابن هشام من الظاهرة، سنتتبع حروف الجر، في كتبه، لمعرفة المواطن التي خرّجها على النيابة، من جهة، ومعرفة ميله –عند التطبيق– إلى أيّ من المذهبين. وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن منهج ابن هشام في ذكر الحرف ثم جمع ما يؤديه من معانٍ، يدلّ على أنه يميل إلى رأي الكوفيين، وهو ليس منفرداً بذلك فقد سبقه إلى ذلك ابن مالك والمالقي والمرادي[2].

إلى: جعل من معانيها (المعيّة)، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[3]، أي: مع الله، وتابع ابن مالك بأن تكون بهذا المعنى إذا ضمّت الشيء إلى الشيء[4]. ومنها موافقة (في)، في نحو قول النابغة[5]:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني ... إلى الناس مطلي به القارُ أجربُ

ونقل عن بعضهم تأوّل ذلك على تعلّق (إلى) بمحذوف أي: مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، ثم حذف وقلب، وذهب ابن عصفور إلى أن (مطلي) متضمن معنى (مبغض)، ولم يجز أن تكون (إلى) بمعنى (في)، لأنه يعني إجازة نحو: (زيد إلى الكوفة)[6]. وجعل المالقي هذا الاستعمال وقفا على السماع السماع لقلته، وجعل منه: (جلست إلى القوم)، أي: فيهم[7]. وذكر المرادي أن معنى الآية بعد إبقاء (إلى) على أصلها هو: ((من يضف نصرته إلى نصرة الله. و(إلى) في هذا أبلغ من (مع)، لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان، لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك، ولابدّ، بخلاف (إلى) فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة، مجزوم بها، إذ المعنى على التضمين: من يُضيفُ نصرته إلى نصرة فلان))[8].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٣٠١. وحاشية الأمير : ١/ ١٠٣، وشرح التصريح: ١/ ٦٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٥٣–٦٣، ورصف المباني: ٣٦٦، ١٤٢، ٨٠–٣٨٨، والجنى الداني: ٩٥، ٣٦، ٣٨٥، ٢٥٠.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٥٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٢.

(٥) ديوانه: ٧٣، وينظر: معنى (إلى) فيه: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٣٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٤٦٥.

(٦) ينظر: راي ابن عصفور في ضرائر الشعر: ٢٣٨، والجنى الداني: ٣٨٨، وخزانة الأدب : ٩/ ٤٦٦.

(٧) ينظر: رصف المباني: ٨٣.

(٨) الجنى الداني: ٣٨٦.

وذكر من معانيها أيضاً موافقة (عند)، والتوكيد بأن تعد زائدة، كما في قراءة: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[1]، بفتح الواو، عند الفراء[2]، وقد خرجها ابن مالك على أن ((يكون الأصل: تهوَى، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في (رَضِيَ) : (رَضَىْ)، وفي (ناصية): (ناصاة)، وهي لغة طائية))[3]. قال ابن هشام: ((وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل))[4]، وهذا غير موجود في (تهوى) كما في (رضي). وعلى الرغم من أنه ردّ تخريج ابن مالك، لكنه بَيَّن أنها في هذا الموضع زائدة، كما نقل عن الفراء، وهذا يظهر ميله إلى توجيه الكوفيين في قضية النيابة.

الباء: ذكر لها أربعة عشر معنى، على أن سيبويه لم يذكر لها سوى الإلزاق[5]، فأورد من معانيها المصاحبة بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾[6]، أي معه. ومنها أن تكون بمعنى بمعنى (عن) للمجاوزة، ونَقَل أنها تختصّ بالسؤال كقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[7]، أي: فاسأل عنه عنه خبيراً. وسمّاها ابن مالك بالموافقة (عن)، وعبّر عنها المالقي بالسؤال، والمرادي بالمجاوزة[8]. وقد أوّل أبو علي الشلوبين ذلك، على: اسأل بسببه خبيراً، وذهب بعضهم إلى أنه من باب التضمين، أي: فاعتن به أو فاهتمّ به[9]. أما ابن هشام فيجعلها بمعنى (عن)، قال: ((وتأوّلَ البصريّون... على أن الباء الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه بُعْد؛ لأنه لا يقتضي قولُكَ: (سألت بسببه) أن المجرور هو المسؤول عنه))[10]، أي: إن الله تعالى –في الآية السابقة– هو المسؤول عنه، في حين أن تأويلهم لا يقتضي هذا المعنى.

---

(١) سورة إبراهيم، من الآية: ٣٧، وتنظر القراءة في المحتسب: ١/ ٣٦٤.

(٢) جاء في معاني القرآن للفراء: ٢/٧٨ ((قرأ بعض القراء (تهوى إليهم) بنصب الواو؛ بمعنى: تهواهم، كما قال: (ردف لكم) يريد: ردفكم، وكما قالوا: نقدت له مائة، أي: نقدتها)) وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٣٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٠٥.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ١٤.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١٠٥، وينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٢٠٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢١٧.

(٦) سورة هود، من الآية: ٤٨.

(٧) سورة الفرقان، من الآية: ٥٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢١، ورصف المباني: ١٤٤، والجنى الداني: ٤١.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٤٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٩.

(١٠) مغني اللبيب: ١/ ١٤٢، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٣٨، وحاشية الدسوقي: ١/ ٢٨٢ .

ويجعل من معاني الباء الاستعلاء، أي بمعنى (على)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[1]، أي: على قنطار، متابعاً الكوفيين وابن مالك[2]. وأورد من معانيها الغاية أي الموافقة لـ(إلى)، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[3]، أي: إليّ. ونقل أن بعضهم وجّهها على تضمين (أحسن) معنى (لَطُفَ)، فيكون معناها الإلصاق؛ لأن اللطف ملتصق وقائم بالمتكلم[4].

عن: وعلى الرغم من أنه ذكر أن البصريين اكتفوا بمعنى واحد لها، وهو المجاوزة أو المزايلة، نحو (سافرت عن البلد) و(رغبت عن كذا)، فأنه أورد لها معاني أخر، هي: البدل والاستعلاء، والتعليل، ومرادفة (بعد) والظرفيّة ومرادفة (من). ولم يردَّ منها إلاّ مرادفة الباء في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[5]، وهي عنده على حقيقتها، لأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى[6]. إنّ موقف ابن هشام أكثر مرونة من غيره من النحاة، كما في موقف المرادي مثلا الذي يقول: ((اعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقُتبيّ، وابن مالك. قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف. فوجب أن يتأوّل جميع ما ذكروه ممّا خالف معنى المجاوزة))[7]. ولهذا نجد الدماميني يخرّج يخرّج بعض الشواهد التي ذكرها ابن هشام على التضمين كما في قوله تعالى: ﴿يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾[8]، فعن بمعنى الاستعلاء عنده، في حين يرى الدماميني أنه يحتمل التضمين، أي: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل[9].

على: وذكر لها معاني مختلفة، كالاستعلاء، والمصاحبة، والمجاوزة كـ(عن)، والتعليل كـ(اللام)، والظرفية كـ(في)، وموافقة (مِن) والباء. وقد اتجه في معنى المجاوزة إلى التضمين، كما في قول الشاعر[10]:

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٧٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢١ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٩، وشرح التصريح: ١/ ٦٤٨ .

(٣) سورة يوسف، من الآية: ١٠٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٣، والجنى الداني: ٤٥، وحاشية الدسوقي: ١/ ٢٨٦.

(٥) سورة النجم، من الآية: ٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٩٦–١٩٨، ورصف المباني: ٣٦٧، والجنى الداني: ٢٤٢–٢٥٠.

(٧) الجنى الداني: ٢٤٨–٢٤٩ .

(٨) سورة محمد، من الآية: ٣٨.

(٩) ينظر: شرح الدماميني (تح : عناية): ٢/ ٣٧، وحاشية الدسوقي: ١/ ٤٠٢.

(١٠) البيت للقحيف بن سليم العقيلي، في مجاز القرآن: ١٩٧، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٥٣، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤١٦، وخزانة الأدب: ١٠/ ١٣٢.

إذا رضـــيتْ علـــيّ بنُـــو قُشـــيرٍ لعمـــرُ اللهِ أعجـــبني رضـــاها

فعلى بمعنى (عن)، كما يحتمل أن (رضي) ضمّن معنى (عطف)، وذهب الكسائي إلى أنه حمله على نقيضه (سخط)[1]، وجعل ابن مالك (على) بمعنى (عن) بعد: (خفي، وتعذّر، واستحال، وغضب) وأشباهها، وذكر المالقي أن (رضي)، هنا، ضمن معنى (وافى)[2].

في: أورد لها عشرة معانٍ، سعى فيها إلى تخريج معنى المصاحبة في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَاهِهِمۡ﴾[3]، أي: إلى أفواههم. والاستعلاء في قوله تعالى: ﴿ادۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم﴾[4]، على وجود حذف، أي في جملة أمم فحذف المضاف. ولكنه جعل من معانيها مرادفة (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[5]، وهذا المعنى –كما مرّ– عند الكوفيين، أمّا البصريّون فيجعلون ذلك تجوزاً، من باب الاستعارة[6]. وقد قال المالقي عن هذين المعنيين: إن ((كلّ هذه المواضع إذا تأولتها وجدت فيها معنى (في) الذي هو الوعاءُ، ألا ترى أنّ معنى (في جذع النخل) الوعاءُ وان كان فيها العلوّ، فالجذع وعاء للمصلوب، لأنه لابدّ له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة))[7]. وهذا دعا المرادي للقول إن ((مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلاّ للظرفية حقيقة أو مجازاً. وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إليه))[8]. إليه))[8].

الكاف: نقل أن الكوفيين جعلوا من معانيها الاستعلاء، وأن العجاج قيل له: كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: على خير، وقد عقب على ذلك بالقول: ((كخير، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل للتشبيه على حذف المضاف، أي كصاحب

---

(١) ينظر: رأي الكسائي في: الخصائص: ٣١٣/٢، والمحتسب: ٥٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٣٠/٢، (مسألة ٨٧)، ٨٧)، ورصف المباني: ٣٧٢، والجنى الداني: ٤٧٧، ومغني اللبيب: ١/ ١٩١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٥٤، وشرح التصريح: ١/ ٦١٥، وخزانة الأدب: ١٠/ ١٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٣، ورصف المباني: ٣٧٣، والجنى الداني: ٤٧٧.

(٣) سورة إبراهيم، من الآية: ٩.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ٣٨.

(٥) سورة طه، من الآية: ٧١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢٦/٤، ومغني اللبيب: ٢٢٤/١، وشرح التصريح: ٦٤٩/١، وحاشية الدسوقي: ٤٦٠/١.

(٧) رصف المباني: ٣٨٩.

(٨) الجنى الداني: ٢٥٢–٢٥٣.

خير))[1]. وهو في هذا يتابع أبا حيان[2]. وجعلها المالقي بمعنى الباء أو على، ووصفه بأنه مما لا يعوّل عليه لشذوذه[3]، أمّا المرادي فيرى أن ((تأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى لم يثبت))[4].

اللام : جمع لها اثنين وعشرين معنى، يهمنا أن نذكر هنا أنه أورد لها معاني توافق فيها (إلى، وعلى، وفي، ومِن، وعن)[5]. وكونها بمعنى على موقوف على السماع عند المالقي؛ لأن ((الحروف ((الحروف لا يوضَع بعضها موضع بعض قياساً، إلاّ إذا كان معنياهما واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه، ولو على بُعْد))[6]، وهو ما جعل اللام تكون بمعنى (إلى) قياساً؛ لأن ((إلى يقرب معناها من معنى اللام، وكذلك لفظها))[7]، وهو ما دفع المرادي للقول: ((إن معنى اللام، في الأصل، هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها، وقد تصحبه معان أخر.وإذا تؤملت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص))[8]. ولم أجد مثل هذه الإشارة في معاني اللام عند ابن هشام.

من: ويقرر أن معنى ابتداء الغاية هو الغالب عليها، مما دعا جماعة إلى إرجاع معانيها إلى هذا المعنى. وأورد من معانيها مرادفة (عن، والباء، وفي، وعلى)، وقد خرّج مرادفتها (على) في قولة تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[9]، على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر[10]. وهو ما وصفه المرادي بالوجه الأحسن[11].

يلحظ الباحث أن ابن هشام، وفي ضوء عرضه معاني الحروف، وبعد موازنة آرائه مع آراء النحويين السابقين، يبدو أكثر مرونة في تعدد المعاني للحرف الواحد، من جهة، كما انه غير متعسف تجاه الشواهد والنصوص التي يكون الحرف فيها بمعنى حرف آخر، وهو في الحقيقة يتبع الكوفيين في ذلك، فقد وَصَف موقفهم بأنه أقل تعسفاً، متأثراً، في ذلك، بابن مالك، في إيراد المعاني والشواهد،

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٢٣٥، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧١٢، ورصف المباني: ٢٠٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٧١٢.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٠٠.

(٤) الجنى الداني: ٨٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٧٤-٢٩١.

(٦) رصف المباني: ٢٢١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٨) الجنى الداني: ١٠٩.

(٩) سورة الأنبياء، من الآية: ٧٧.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٤٢، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٢٦٣.

(١١) ينظر: الجنى الداني: ٣١٣.

وطريقة المعالجة والتناول. من جهة أخرى، غير أنه، فيما أظنّ، يقع في الوسط بين منهج الكوفيين وابن مالك المتسمّح والمجيز، ومنهج البصريين وأبي حيان المتشدد فهو يقبل النيابة بصفة عامة، ولكنّه يخرّج الشواهد التي يجد فيها بُعْداً، ويجد في حملها على النيابة تعسّفاً وعنتاً، فيلجأ إلى الوسائل الأخرى كالتضمين أو تقدير محذوف، كما مرّ بنا في أثناء عرض الظاهرة.

ثانياً : أشكال المشابهة المعنوية الأخرى :

تكلم ابن هشام على صور أخرى يظهر فيها أثر المشابهة المعنوية، في القسم الأول من القاعدة الأولى من الباب الثامن في المغني[1].

ثالثاً : المشابهة اللفظية :

تعد المشابهة اللفظية وسيلة مهمة في تخريج النصوص، وتهيئ للمحلّل وسيلة عملية في فهم النصوص وتحليلها. وقد أشار إليها ابن هشام بوضوح في القاعدة الأولى من الباب الثامن في الوجه الثاني ((وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه))[2]. ويمكن تفصيل الكلام على صور المشابهة التي تحدث عنها على الوجه الآتي:

١. **التغليب :** يعد التغليب مقولة صرفيّة، ولا يصبّ في التحليل النحويّ، إلاّ في حدود أمرين: الأول: تفسيره طريقة فهم العرب لكلامها والتفقّه فيه، عن طريق تفسير هذه الظاهرة التي وردت في الفصيح من الكلام، والثاني: علاقة التغليب بالإعراب، بوصفه وسيلة لإعادة النص إلى جادة القواعد الصرفية، من أجل المحافظة على صفة الفصاحة، من جهة، ولإعرابها إعراباً سليماً. ولذلك لن نطيل الوقوف على هذه الظاهرة، إلاّ في هذه الحدود. وقد وردت هذه الظاهرة عند سيبويه في قوله: ((تقول: هذا حادي أحَدَ عشرَ إذا كنَّ عَشْرَ نسوةٍ معهن رجل؛ لأن المذكر يغلب المؤنث))[3]. ووردت عند المبرد في قوله: ((تقول على هذا القول: هذا رابع أربعة إذا كان هو وثلاث نسوة؛ لأنه قد دخل معهن، فقلت: أربعة، بالتذكير؛ لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث جعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل))[4]. وقد عالج كثيراً من شواهده في باب (تثنية الأسماء التي هي أعلام خاصة)، كالعمرين، وأبانين: اسم

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٨٤-٨٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٨٩٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٦١.

(٤) المقتضب: ٢/ ١٨٠.

لجبلين، والدبرين: اسم لنجم يدبر بعد الثريا، وغيرها[1]. وتسمّى أيضاً بالتثنية في اللفظ دون المعنى، قال الحيدرة اليمني (٥٩٩ هـ): ((التثنية تنقسم على ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى... وتثنية في اللفظ دون المعنى نحو قولهم: العمران، في أبي بكر وعمر، والقمران في الشمس والقمر، والحسنان في الحسن والحسين عليهما السلام، والأسودان في التمر والماء. ولا يقال ذلك إلاّ في ما كان مشهوراً فيغلب احد الأسمين على الآخر، وتثنية في المعنى دون اللفظ ...)) [2]. وقد حاول النحويون تعليل هذه الظاهرة، فأرجعوها غالباً إلى خفة الكلمة المغلبة كتغليب عمر في (العمرين)، أو تغليب المذكر لأنه الأصل على المؤنث،كتغليب القمر في (القمرين)،وجعلوه موقوفاً على السماع دون القياس[3].

ويظهر من كلام النحويين أنه يأخذ ثلاثة أشكال رئيسة، هي التغليب في تمييز العدد، كما في أمثلة سيبويه والمبرد، بناء على فكرة الأصل والفرع في العربية، والتغليب في التثنية، والتغليب في الضمائر، ذلك أن ((العرب تغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب، وهما على الغائب في الأسماء، نحو: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما)) [4]. أمّا ابن هشام فقد أورد التغليب في القاعدة الرابعة، بوصفه من وسائل التخريج، قال: ((القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط))[5]، فهو يجعل التغليب سلوكاً لغوياً صادراً عن المتكلمين أنفسهم، على المحلّل أن يتنبّه عليه، وذلك بقوله (أنهم يغلبون)، ويلحظ أنه ارجع أسباب التغليب إلى أمرين: هما: التناسب، والاختلاط. وقد فسّر الشارح التناسب بـ: المشابهة، عامةً، وذلك بأن يكون المغلَّب والمغلوب متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين، وقد يكون التغليب ناتجاً عن الاختلاط[6]. وقد ذكر أمثلة وشواهد لذلك، كقولهم: (الأبوين) في الأب والأم، كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾[7]، وفي الأب والخالة كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾[8]، وقولهم (العمران، والقمران) .

.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٢٣-٣٢٥.

(٢) كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني: ١/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ينظر: المغني في النحو: ٢/ ١٤-١٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٥-١٣٦، والمقرب: ٣٩٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٥. وهمع الهوامع: ١/ ١٣٧، وحاشية الصبان: ١٣٨.

(٤) الأشباه والنظائر : ١/ ١٤٠.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٩٠٠.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٥٣٤.

(٧) سورة النساء، من الآية: ١١.

(٨) سورة يوسف، من الآية: ١٠٠. وينظر: الكشاف: ٢/ ٤٨٥.

وتكلم على التغليب الذي سببه الاختلاط، فأورد له صوراً متعددة، لا تقتصر على التثنية، وإنّما تشمل الضمائر أيضاً، واستعمال الأسماء الموصولة، وذلك كالآتي: الأول: إطلاق (من) للدلالة على ما لا يعقل في نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[1]، ففيه تغليب للعاقل لأنه ذكر من يمشي على رجلين، فغلّب العاقل، وفيه تغليب للاختلاط أطلق (من) على من يمشي على رجلين، عامةً؛ لأن الطائر يمشي على رجلين أيضاً. والثاني: تغليب بإطلاق اسم المخاطبين على الغائبين، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]، فقال: لعلكم، مع انه ذكر غائبين بقوله (والذين من قبلكم)، وقياسه أن يقال: لعلكم ولعلهم. والثالث: إطلاق المذكرين على المؤنثين، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[3]، فغلب وصف المذكر على المؤنث، ولو لم يغلب لقال: من القانتات. والرابع: تغليب الجنس كثير الأفراد على الأقل، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾[4]، فغلَّب الملائكة على إبليس حتى استثني منهم، وغير ذلك من صور التغليب للاختلاط[5].

لقد عدّ ابن هشام التغليب من قواعد التخريج لكونه يكشف للمحلل عن طريقة العرب في بناء تراكيب الجملة، وتفسير العلاقات التي تربط عناصرها، ليسهل، من ثم، تحليلها بدقة ونجاح. والتغليب فيما يبدو يأخذ عنده إطارا واسعاً، يقترب من الشمول، كما أنه يقترب في بعض صوره من فنّ الالتفات، ولاسيّما ما يخصّ الضمائر منها[6].

٢. الجوار أو المجاورة: عَرَف النحويّون ظاهرة المجاورة، فقد ذكرها سيبويه في قوله: ((وقد حَمَلَهم قُربُ الجوار على أن جرّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصحّ معناه))[7]. وقال: ((وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحر ضبّ خرب)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه. وليس بنعت للضبّ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرة كالضبّ، ولأنه في موضع

---

(١) سورة النور، من الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

(٣) سورة التحريم، من الآية: ١٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٣٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩٠١-٩٠٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٥٣٦-٥٣٨، والأشباه والنظائر: ١/ ١٤٠.

(٦) ينظر: المثل السائر، ابن الأثير: ١/ ٤٠٨-٤١٦.

(٧) الكتاب: ١/ ٦٧.

يقع فيه نعت الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد))[1]. ومن هذا الاستعمال أطلق عليها مصطلح الجوار أو المجاورة، وقد خصص ابن جني بابا للجوار، بيّن فيه أنه ((على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال))[2]. درس فيه اثر الجوار في بنية الكلمة، وتناول مسائل صوتية وصرفية عدّة، وسماه بالجوار في المتصل، و((أما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا جحر ضبّ خرب)) [3]. وعرض له في موضع آخر على أن النحويين يعدونه من باب الغلط، الغلط، أي إنّه من باب التوهم في اللغة، قال: ((فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماضٍ على أنه غَلَط من العرب، ... وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّفا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير))[4]. ثم يؤوله استناداً إلى ما ذكر. وهي وسيلة خرّج عليها النحويون كثيراً من التراكيب لذلك قالوا: ((أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له، حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، كقولهم: جحر ضب خرب، وكقولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا)) [5]. وقد جمع صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج مجموعة مما ورد في القرآن شواهد على هذه الظاهرة، وسماها ازدواج الكلام أو المطابقة أو المشاكلة. ووصفه بأنه باب واسع وحسن جداً [6]. ولذلك نجد أن الدكتور عبد الحميد السيد أطلق عليها مصطلح المشاكلة[7]. أمّا ابن هشام فقد تناول الجوار في القاعدة الثانية من قواعد التخريج في الباب الباب الثامن، وهي((أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره))[8]، وقد نبّه على أن السيرافي وابن جني جني أنكراه، وتأولاً قولهم (جحر ضب خرب). ويُظهر كلام ابن هشام اعتداده بالقاعدة، إذ ذكر تأويل السيرافي وابن جني، ثم ردّ عليهما، ممّا يدلّ على أخذه بها. وقد ذكر لها شواهد نحوية، نحو قولهم (هذا جحر ضبّ خرب) وقراءة من قرأ بالجر قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[9]. على أنّه عطف على قوله تعالى﴿ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾[10]، كما تناول شواهد صرفية للظاهرة، كقولهم: (هنأني ومرأني) والأصل:

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٤٣٦.

(٢) الخصائص: ٣/ ٢٢١.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٢٢٣، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٥٧.

(٤) الخصائص: ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٥) الأشباه والنظائر: ١/ ١٥٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٣٧٦، ٣٨٠.

(٧) ينظر: ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية، بحث في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: ٨، ٢٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٣٧٦، ٣٨٠.

(٩) سورة الواقعة، من الآية: ٢٢. وهي قراءة أبي جعفر والكسائي، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٦.

(١٠) سورة الواقعة، من الآية: ١٧.

أمرأني. وعليه تُخرّج قراءة ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾[1]، بصرف سلاسل، على أنه للجوار[2]. وبذلك نجده يعد المجاورة وسيلة تحليلية مهمة في تخريج وتوجيه كثير من النصوص والشواهد التي لا تأتي مطابقة للقواعد النحوية، ولقرينة التطابق في العلامة، أو في حالات الخروج عن الأصل.

رابعاً : أشكال المشابهة اللفظية الأخرى :

يذكر ابن هشام أن من وجوه المشابهة اللفظية ما يرجع إلى اللفظ، ((وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه)) [3]. ثم يورد له صوراً، توضحه، وذلك في القسم الثاني من القاعدة الأولى في الباب الثامن، من المغني[4].

يلحظ أن ابن هشام في المسائل التي عالجها في صور المشابهة اللفظية تلك قد تردد بين قضايا اتفق عليها جمهور النحويين، وأخرى قال بها بعض النحويين، ممّا لم ينته الخلاف فيها، كما توقف عند مسائل صغيرة لا تعد ظواهر مهمة ليكون تحتها صور وتراكيب أخرى، فهي صور تركيبية مفردة صغيرة.

خامساً : تقارض الأحكام :

التقارض في اللغة من (قرض)، وهو يدل على القطع[5]، ويبدو أنه انتقل من معنى القطع، إلى القطع من أجل العطاء، ففي المعجم ((القَرْض والقِرْض: ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه، وجمعه قروض، وهو ما أسلفه من إحسان أو إساءة، وهو على التشبيه... وأصل القَرْض: ما يعطيه الرجل أو يفعله ليجازى عليه... ويقال للرجلين: هما يتقارضان الثناء في الخير والشر أي يتجازيان))[6]. وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[7]، وفسّره الراغب بأنه ما

(١) سورة الإنسان، من الآية: ٤. وهي قراءة المدنيين والكسائي، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٨٩٤-٨٩٧.

(٣) مغني اللبيب: ٢ / ٨٩٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٩١-٨٩٤ ، والمنصف للشمني: ٢/ ٢٧٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٥٢٢.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٧١-٧٢ (قرض)، والفروق اللغوية: ١٩٣.

(٦) لسان العرب: ٣/ ٦٠ (قرض) .

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٥.

يدفع إلى الإنسان من المال بشرط رد بدله قرضاً[1]. وهي في الآية إمّا المجاهدة في النفس، وإما النفقة في سبيل الله[2].

وقد ورد مصطلح (التقارض) عند النحويين، من ذلك ما جاء في قول الزمخشري: ((واعلم أنّ (إلاّ وغيراً) يتقارضان، لكل واحد منهما))[3]، وشرحه ابن يعيش قال: ((يعني أن كل واحد منهما يستعير من الأخر حكماً، هو أخصّ به))[4]، ويمكن، في ضوء ما سبق، أن نعرّف التقارض بين الألفاظ، الألفاظ، بأنه إعطاء أو إعارة اللفظ حكم لفظ آخر، لعلة ما، غالباً ما تعود إلى الشبه اللفظي أو المعنوي أو كليهما معاً. ويبدو أنَّ استعمال صيغة التقارض على زنة (تفاعل) يدل على وجود التبادل في الحكم، أي إنَّ اللفظين يتبادلان الأحكام النحويّة، وهو ما يوافق معنى القرض، وهو إعطاء الشيء، بشرط ردّه. وقد ذكره ابن هشام في القاعدة الحادية عشرة، وهي: ((من مُلح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام))[5]، على أنها من القواعد الكليّة التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية. والتقارض هو —في رأينا– مظهر من مظاهر المشابهة، التي يمكن الاستناد إليها في التحليل، لأنّها —كما مرّ– من القرض أي السلف ((فشبّه تلبّس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلّف كل من شخصين شيئاً من صاحبه واستعير اسم المشبّه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة))[6]. فالتقارض، بناءً على ما تقدم، ((إحدى الوسائل التي استعان بها النحاة لتسويغ بعض المسائل التي تتبادل الأحكام فيما بينها))[7] وقد ذكر ابن هشام لها أنماطاً، سمّاها أمثلة، وذلك في القاعدة الحادية عشرة من الباب الثامن، من المغني [8].

يلحظ على عمل ابن هشام فيها أنه أراد أن يضع بين يدي المحلّل وسائل تمكنه من معالجة النصوص التي لا تطابق القواعد المشهورة لتيسير فهمها، لذلك نجده جمع ظواهر وقع فيها التقارض في شواهد محددة، قد اقتصر كثير منها على الشعر، مما يمكن حمله على الضرائر، أو الشذوذ. ولعله أراد

---

(١) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٦٦٦ (قرض).

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٢٨٧.

(٣) المفصل: ١٠٤.

(٤) شرح المفصل: ٢/ ٧٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٢١٧.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٩١٥.

(٦) حاشية الدسوقي: ٣/ ٥٦١.

(٧) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبد الفتاح حسن علي البجة: ٥٠٩.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩١٦–٩١٨، والأشباه والنظائر: ١/ ١٤٢–١٤٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٥٦٣–٥٦٧. وقد فصّل الكلام على صور التقارض، د.عبد الفتاح البجة، مفيداً مما ذكره ابن هشام هنا، ينظر: ظاهرة قياس الحمل: ٤٨٢–٤٩٩.

أن يحصن المعرب من كل الاحتمالات الواردة، وان يدلّ بمعرفته على القارئ أيضاً، فأغلب ما ذكره صور فردية، لا تمثل أنماطاً كبرى، يعتمد بعضها على اختلاف اللهجات من جهة، ويعتمد بعضها الآخر على المشابهة اللفظية والمعنوية بين اللفظين المتقارضين، ويعتمد بعضها على الشيوع وأمن اللبس والوضوح كما في الفاعل والمفعول.

أسباب التعدّد في التحليل النحوي عند ابن هشام

عني كثير من النحويين والمفسرين وشارحي الشعر العربي بتعدد الأوجه الإعرابية في النصوص التي يدرسونها؛ فقد ظهرت ملامح التعدد في التحليل واضحة في المؤلفات النحوية الأولى، ففي كتاب سيبويه صورة ناضجة عن دراسة الأوجه النحوية؛ إذ لم يترك سيبويه التراكيب التي يحللها من دون بيان ما تحتمله من أوجه إعرابية، بصورة وصفية، تقوم –في الغالب– على الموازنة بين الأوجه، فتجده يصف بعضها بأنه قبيح أو ضعيف، أو عربي جيد، أو الأجود، وغير ذلك من الأوصاف[1]. قال: ((تقول: ما كلٌّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإن شئت نصبت شحمة))[2]، وقال: ((هذا باب ما يُجْرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجْرَاؤُه عليك المعنى. وأن يكون آخِرُه على أولّه أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه))[3].

يلحظ أنه يشير إلى تعدد الأوجه الإعرابية للفظة في التركيب بين الرفع والنصب، أو بين الجر والنصب، باستعمال ألفاظ: (إن شئت، والوجه فيه)، بناء على الحمل على المحل، أو الحمل على الجوار. وكثيراً ما يربط سيبويه بين الأوجه الإعرابيّة والمعنى، كما في قوله: ((تقول: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحاً، النصب في هذا جيّدٌ؛ لأنك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مفلحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررتَ، وذلك قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شبيه به، فإنما أردت ولا كشبيهٍ به))[4].

وقد تدفعه ضوابط الصناعة إلى إجازة وجهين أو أكثر في تركيب معين، كما في بحثه تراكيب الاشتغال، قال: ((إذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: (زيدٌ ضربتُه)، فلزمتُه الهاء. وإنّما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنّه في موضع (منطلق) إذا قلتَ: (عبد الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به... وإن شئت قلتَ: (زيداً ضربتُه)، وإنّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسِّره، كأنك قلتَ: (ضربتُ زيداً ضربتُه): إلاّ أنهم لا يُظهِرون هذا الفعل هنا للاستغناء عنه بتفسير. فالاسم هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمر))[5].

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٩، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٠٤–٢٠٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٥–٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ١/٦٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٦٩.

(٥) الكتاب: ١/ ٨١.

فقد بنى سيبويه توجيهه حالتي النصب والرفع للاسم المشغول عنه على ما تمدّه به الصنعة النحوية، بشكل واضح، وغير متكلّف في التفسير والتحليل، وقد كانت اللهجات دافعاً للبحث في توجيه التراكيب أيضاً[1].

أمّا الفراء فقد قادته دراسته النصَّ القرآني إلى تحليله نحوياً، كاشفاً، في أثناء ذلك، عمّا يحتمله التركيب المراد تفسيره من أوجه نحويّة، وقد دفعه إلى ذلك، طلبه توجيه القراءات القرآنية توجيهاً يحفظ لها فصاحتها؛ لكونها قراءة، ولا يبتعد بها عن قواعد النحويين المستقرة. يبدو ذلك من الصفحات الأولى للكتاب، جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2]: ((اجتمع القراء على رفع (الحمد)، وأمّا أهل البدو فمنهم مَن يقول: (الحمدَ لِلّه). ومنهم من يقول: (الحمدِ للهِ). ومنهم من يقول: (الحمدُ لُله) فيرفع الدال واللام. فأمّا من نصَب فإنه يقول: (الحمد) ليس باسم إنما هو مَصْدر، يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يَفْعل) جاز فيه النصب ... وأمّا من خَفَضَ الدال من (الحمد)، فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة. أو كسرةٌ بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبل)؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم..))[3]، فقد وجه الفراء هذه القراءات توجيهاً صوتياً وصرفياً يصب في توجيه العلامة الإعرابية التي تختلف من قراءة إلى أخرى. وهذا جزء من منهجه في متابعة الآيات محللاً ما تحتمله القراءات القرآنية موجهاً ومفسراً، وقد يحلل الآية، وإنْ لم تتغيّر العلامة الإعرابية، أي مع بقاء العلامة والموقع نفسه، قال عن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[4]: ((إن شئت جعلت (الجنّ) تفسيراً للشركاء، وإن شئت جعلت نصبه على: جعلوا الجن شركاء لله تبارك وتعالى))[5]. فهو يوجه النصب على وجهين: الأول: أن يكون تفسيراً أو عطف بيان، والثاني: أن يكون مفعولاً مؤخراً للفعل (جعل)، ومثل ذلك ما نجده عند أبي عبيدة (ت ٢١١ هـ) في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ﴾[6] : ((جزمه بعضهم [يعني الفعل: يسرف] على مجاز النهي، كقوله: فلا يُسرفن في القتل... ويقول بعضهم (فلا

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٥٧، والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، د.رشيد بن حويل الحربي: ٢/ ٧٦٨.

(٢) سورة الفاتحة، من الآية: ٢.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٠.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤٨.

(٦) سورة الإسراء، من الآية: ٣٣.

يسرف في القتل) فيرفعه على مجاز الخبر))[1]، فهو يستند إلى المعنى في توجيه القراءتين، على أنه مرة طلب فالفعل مجزوم، ومرة إخبارٌ فالفعل مرفوع بالضمة. وقريب من هذا ما نجده عند الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾[2]: ((يصدّقني: جزْم إذا جعلته شرطاً، و(يصدقني) إذا جعلته من صفة الرداء))[3]، فقد وجه الفعل بناء على فهم معنى التركيب، في ضوء تغير العلامة الإعرابية بين الجزم والرفع. كما تراه يحتكم إلى اللهجات في توجيه ما تعدّد إعرابه، قال عن (ما) العاملة عمل (ليس): ((إنّما تشبّه [ما] بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء، لأنها تكون في معنى (ليس)، لا يشركها معه شيء قول الله عز وجلّ: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[4]؛ وتميم ترفعه [يعني: بشراً]، لأنه ليس من لغتهم أن يشبّهوا (ما) بالفعل))[5]، فهو يعرض استعمال النص في ضوء اختلاف اللهجات العربية بين تميم والحجاز.

وقد يكون اختلاف التقدير وغياب العلامة الإعرابيّة سبباً للتعدد، هذا ما نلمسه في كلام ابن الأنباري على قول عنترة[6]:

ولقد خشيت بأنْ اموتَ ولم تكُنْ ... للحرب دائرة على ابنَيْ ضمْضَمِ

الشَّاتِمَيْ عِرضِي ولم أَشْتِمْهُما ... والنَّاذِرَين إذا لقيتهما دَمِي

إذ يقول: ((موضع (الشاتمين والناذرين) خفضٌ على النعت لا بنَيْ ضمضم، وموضع (عرضي) خفضٌ بإضافة (الشاتمَيْ) إليه. ويجوز أن يكون في موضع نصب بالشاتمي، ومعناه (الشاتمين)، إلاّ أن النون حذفت من التثنية بناء على حذفها من الواحد، والاختيار النصب؛ لأن النصب إذا أريد دخلت النون... ويجوز أن يكون موضع (الشاتمي والنَّاذِرَين) نصباً على الذّم، ويجوز أن يكون رفعاً على إضمار: هما الشاتما))[7].

تلحظ في النص تعدد تحليل (الشاتمي) و(الناذرين) بناءً على تقدير محذوف، هو: (أذمّ الشاتمي)، في حالة النصب، و(هما الشاتما) في حالة الرفع، على الرغم من أن البيت —كما رواه— في حالة الجر أو النصب. فنتج عن التقدير وجهان آخران هما النصب والرفع. وتجده يورد في كلمة

---

(١) مجاز القرآن : ١٤٤.

(٢) سورة القصص، من الآية: ٣٤.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٢٦٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية: ٣١.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٩٩.

(٦) ديوانه: ١٥٢.

(٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٦٤-٣٦٥.

(عرضي) وجهين إعرابيين، هما: الخفض بالإضافة، والنصب باسم الفاعل؛ وذلك بسبب غياب العلامة الإعرابية؛ لأن الكلمة مضافة إلى ياء المتكلم، فلا تظهر عليها العلامة، مما يتيح للمعرب تشقيق الأوجه الإعرابية، الموافقة لمعنى النص وللقواعد النحوية. وليس بعيداً عن هذا ما نجده عند الزجاج في إجازته وجهين أو أكثر، استناداً إلى تقدير محذوف، كما في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾[1]، قال: ((أي: فعليه فديةٌ، ولو نصب جاز في اللغة على إضمار: فليعط فدية أو فليأت بفدية))[2]، فإعراب (فدية)، بوجهين، إنما جاز لأنه يقبل تقدير محذوف في الكلام ليجوز إعرابه مبتدأ مؤخراً لخبر محذوف، أو مفعولاً به لفعل مقدر يفسّره سياق الكلام. وهكذا يكون المعنى والتقدير من أسباب تعدد التحليل النحويّ، يتضح هذا من توجيه النحاس لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[3]، إذ يقول: ((كان بمعنى وقع... فهذا أحسن ما قيل فيه؛ لأنه يكون عامّاً لجميع الناس، ويجوز أن يكون خبر (كان) محذوفاً، أي: وإن كان ذو عسرة في الدين))[4]، فهو يوجّه (كان) على أنّها تامة بمعنى وقع مرّة، وناقصة فيكون خبرها محذوفاً تقديره: في الدين. فتلحظ على توجيهه اعتماده ربط المعنى بتقدير المحذوف للوصول إلى توجيه مستقيم للنص المراد إعرابه. ويؤكد أثر المعنى من جهة والتقدير من جهة أخرى ما ورد في الباب التاسع والثلاثين: (ما جاء في التنزيل نصباً على المدح ورفعاً عليه)، من كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج قال: ((وذلك إذا جرى [كذا] صفات شتى على موصوف واحدٍ، يجوز لك قطع بعضها عن بعض، فترفعه على المدح أو تنصبه، وكذلك في الشتم، تقول: مررت بالرجل الفاضل الأديب الأريب، وبالرجل الفاسق الخبيث اللئيم. ويجوز لك أن تتبعها الأول، وأن تنصب على المدح، وترفع))[5]، فيجتمع من هذا التقدير العقلي والذهني الذي تبيحه الصناعة النحوية، والذي يمثّل نوعاً من الرياضة العقلية والمران الفكري ثلاثة أوجه : الجر، والنصب ، والرفع.

ونجده في الباب الخامس والأربعين: (باب ما جاء في التنزيل وفيه خلاف بين سيبويه وأبي العباس)، يضيف سبباً آخر، هو تعدد تحليل نص ما، بسبب الخلاف النحوي بين العلماء، قال: ((وذلك في باب الشرط والجزاء، وذلك أنك إذا قلت: إن تأتني آتيك، فسيبويه يقدّره على التقديم، أو

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٣١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٩٤-٢٩٥ .

(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٧٤١.

كأن [كذا] قال: آتيك إن تأتيني. وأبو العباس يقدره على إضمار الفاء، على تقدير: إن تأتيني فآتيك))[1]، ثم يأخذ بتطبيق هذا الخلاف على عدد من الآيات القرآنية مبيناً تقدير الجواب عند كل منهما.

تكشف لنا هذه المقدمة عن أسباب تعدّد التحليل عند النحويين، وهي تتنوّع بين اختلاف فهم المعنى، واختلاف المعربين في التقدير، وأثر التوجيه الصّرفي والصوتي، والخلاف النحويّ في النظر إلى تركيب بعينه، وغير ذلك من الأسباب التي أشار إليها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[2]، والدكتور محمد أحمد خضير[3]، والدكتور عبد الله أحمد النهاري[4]، وغيرهم.

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن ابن هشام فنقول: إنّ كتبه تحفل بدراسة الأوجه الإعرابيَّة، بشكل تطبيقيّ، فقد أدرك حدود التعدّد في الأوجه النحويّة وأثرها في بنية النحو العربيّ عامّة، وفي كتب إعراب القرآن خاصة، ومن ثمّ، أدرك أهمية معرفتها بالنسبة إلى المُعرِب. يتضح هذا، عنده، في مقدمة (مغني اللبيب)، إذ ذكر فيها ثلاثة أمور أدت إلى طول كتب الإعراب، يهمّنا منها الأمر الأول الذي تحدّث فيه كثرة التكرار في كتب الإعراب، قال عن أصحاب كتب الإعراب: ((فتراهم يتكلّمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرَّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[5]، ذكروا فيه ثلاثة أوجه .... وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[6]، ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً؛ أله محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محلّ له؟))[7].

وعلى الرغم من أن حديثه عن إعادة الكلام في المسألة الواحدة، فإنه يختار مسائل يتعدد توجيهها، فيذكرون فيها ثلاثة أوجه أو وجهين، وهذا مما يدعو إلى الإطالة، وهي الفكرة التي يعالجها. وممّا يجدر ذكره، هنا، أنه قصد إلى درس تعدّد الأوجه الإعرابية من غير تكرار، إذ يلحظ الباحث عند ابن هشام ما يمكن أن يطلق عليه: (ظاهرة الاحتمال الإعرابي) -إن جاز التعبير- في بعض

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٧٧٩.

(٢) ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة: ٢٩١-٣٠٢.

(٣) ينظر: الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير: ١٦٠-١٦٩.

(٤) ينظر: الدرس الصرفيّ والنحويّ عند مكي بن أبي طالب القيسي، د.عبد الله أحمد النهاري(رسالة دكتوراه): ١٧٢.

(٥) سورة البقرة، من الآيتين: ٢-٣.

(٦) سورة المائدة، من الآية: ١١٧.

(٧) مغني اللبيب: ١/ ١٤.

التراكيب النحويّة أو ما يكوّنها من عناصر تركيبيّة، مبيّناً ما تحتمله من أوجه جائزة، في ضوء ما ذكره النحويّون، أو شقّقها هو في ضوء الضوابط النحويّة، ثم يأخذ بدرس بعضها ومناقشتها، مميّـزاً الضـعيف أو غير المقبول من الوجه القويّ؛ الذي يجب اختياره دون غيره. متوصلاً إلى ذلك بالموازنة بـين الأوجـه المختلفة ونقدها.

إنّ منهج ابن هشام في قضية تعدّد الأوجه الإعرابيـة، يتّضـح مـن قولـه في الجهـة الرابعـة مـن الجهات التي يترتب الجهل بها أو عدم مراعاتها فساد الإعراب: ((أن يخرِّج [المعرِب التركيب] علـى الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإنْ كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله عذْر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسَنٌ، إلاّ في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرّج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف، وإن أراد مجرّد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد))[1]. إن هـذا الـنصّ يكشـف لنـا عـن نظرة ابن هشام إلى تعدّد الأوجه الإعرابية، وهي ممّا يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أولاً: إنّ على المعرِب أن يلتزم في تخريج الكلام وإعرابه بالوجه القريب والقويّ. وأن عليـه أن يترك التخريج على الأمور البعيدة أو الأوجه الضعيفة. وممّا يلحظ، هنـا، اسـتعماله مصـطلحات معيّنـة للموازنة بين الأوجه، وهي: (التخريج، والوجه القريب، والوجه القـويّ، والوجـه الضـعيف، والوجـه البعيد). إن مصـطلح (التخـريج) يسـتعمل غالبـاً –كمـا يـذكر الراغـب الأصـفهانيّ– عنـد أهـل العلـوم والصّناعات[2]،فنجده في تحقيق النصوص –مثلاً– يعرّف بالبحث عمّا يؤيد صحة النص ويشهد بوجوده في بطون الكتب ويؤكد مضمونه[3]. وهو في النحو وسيلة من وسائل التأويل في القاعدة، عن طريق اعتمـاد وجه من وجـوه الـرّدّ إلى أصـل وضـع الجملـة، منهـا القـول بالحـذف أو الزيـادة أو التقـديم والتـأخير وغيرها[4]. والذي يبدو لي أن ابن هشام يريد بالتخريج الوصول إلى تحديد الوظيفة النحوية للكلمة المراد إعرابها في ضوء القرائن التي تصاحبها، وغالبـاً مـا يكـون هـذا اللفـظ أو التركيـب ممّـا يحتمـل أوجهـاً إعرابية مختلفة، فهو إعادة تصنيف للعنصر التركيبيّ إلى الباب الذي يستحقّه، مع الحفاظ على المعنـى المراد من النص، وعدم مخالفة قواعـد النحـويين. وهـذا إنّمـا يكـون في المـواطن الـتي تحتمـل تعـدُّداً في الإعراب، وليس في التراكيب الواضحة، أو ما يسميه ابن هشام بـ(الواضحات)[5]، وهـي عنـده: المبتـدأ

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٠.

(٢) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٧٨ (خرج).

(٣) ينظر: مناهج تحقيق التراث، د. رمضان عبد التواب: ١٠٨.

(٤) ينظر: الأصول، (د. تمام حسان): ١٥٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٦.

والخبر، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور.... ممّا يكون إعرابها واحداً غير محتمل للتعدّد، أو للأخذ والرّدّ، فهي، من ثمّ، لا تحتاج إلى التخريج أو التأويل. وقد يستعمل التخريج مع بعض التراكيب الواضحة، طلباً لتحقيق معنى معيّن لا يتحقّق إلاّ عن طريق اللجوء إليه، ويمثّل ابن هشام لذلك، بما ذَهَبَ إليه بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1]، وهو أنّ الوقف يكون على (فلا جناح)، وأنّ ما بعده إغراء ليفيد مطلوبيّة التطوّف بالصّفا والمروة صراحةً. وقد ردّ ابن هشام هذا التخريج بأن إغراء الغائب ضعيف[2].

ويبدو أن ابن هشام، هنا، يتبع العُكبَري الذي يقول: ((اختلفوا في تمام الكلام هنا، فقيل: تمام الكلام (فلا جناح)، ثم يبتدئ فيقول: (عليه أن يطّوَّفَ)؛ لأن الطواف واجب، وعلى هذا خبر (لا) محذوف؛ أي: لا جناح في الحج. والجيّدُ أن يكون (عليه) في هذا الوجه خبراً، و(أن يطّوّف) مبتدأ. ويضعف أن يُجْعَل إغراء؛ لأنَّ الإغراء إنما جاء مع الخطاب))[3].

والذي يبدو لي أن ابن هشام –بذكره هذا التوجيه– أراد التمثيل لصورة معيّنة من التخريج في التراكيب الواضحة، التي ينتهجها المُعرِبُ بغية أن ينطبق الإعراب مع المعنى الذي يعتقد المعرِب بصحته. ويمكن القول إنَّه يستعمل التخريج مرادفاً للتوجيه، مع فرق مهم، يتضح من السياقات التي استعمل المصطلحين فيهما، هو أن التخريج غالباً ما يرد عنده في الكلام على الآراء الضعيفة أو التي يضعفها هو لسبب معيّن[4].

أمّا مصطلح الوجه القريب أو القويّ،فيعني به –كما يظهر من الشواهد والأمثلة التي أوردها–: التوجيه الذي يتحقق فيه الجمع بين صحة المعنى الذي قصد إليه منشئ الكلام من جهة، والالتزام بضوابط الصناعة من جهة أخرى، فهو (قريب) من المعنى وحدود الصناعة. وهو، لذلك، وجه (قويّ)، إذ لا يمكن تضعيفه أو ردّه؛ لكونه يجمع صفات الوجه القويّ. وعلى العكس من ذلك نجد الوجه الضعيف أو القبيح، ممّا يفتقر إلى المزيتين السابق ذكرهما: موافقة المعنى والصناعة. مثال ذلك وصفه ما ذهب إليه بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[5]، من أنَّ (أهل) منصوب على الاختصاص، بالقول: ((هذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٥٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٧١٣ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧١٥، ٢/ ٧١٧.

(٥) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٣.

الخطاب مثل: (بك الله نرجو الفضل)، وإنّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم... والصّواب أنّه منادى))[1]. ويبدو أن ما نسبه ابن هشام إلى (بعضهم)، هو رأي الزّجّاج، إذ يقول: ((أهل البيت: منصوب على المدح ... وهو على وجهين: على معنى: أعني أهل البيت، وعلى النداء، على معنى: يا أهل البيت))[2]. فتقديمه له يشير إلى أنه أقوى الوجهين، وهو ما صرح به أبو البركات الأنباري، في قوله عن لفظ (أهل) إنه: ((منصوب من وجهين؛ أحدهما: أنه منصوب على الاختصاص والمدح... وتقديره: أعني وأمدح أهل البيت. والثاني: أن يكون منصوباً على النداء، كأن قال: يا أهل البيت، والأول أوجه الوجهين))[3]. في حين يعمد العكبريّ إلى العكس، إذ يقدم وجه النداء، في الذكر، على وجه الاختصاص، فيقول: ((أهل البيت؛ أي: يا أهل البيت. ويجوز أن ينتصب على التخصيص والمدح؛ أي: أعني أو أخصّ))[4]. فكلامه يشير إلى أن الوجه الأوجه أن يكون منصوباً على النداء، بدليل قوله: (ويجوز أن...). والوجه الأولى مصطلح يستعمله ابن هشام استعمالاً مرادفاً في الدلالة لمصطلح الوجه القويّ. من ذلك ما ورد في ردّه قول (الجماعة) في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾[5]: إن فيه حذفين، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن كان رؤساؤهم[6]. وبيّن الدسوقي أن مراده بالجماعة: المفسرون. وعلى الرغم من أن ابن هشام وصف هذا المعنى بأنه حسن، فان الدسوقي وضّح موطن الفساد فيه، قال إنه ((بعيد؛ إذ ظاهره أنّ كلّ الجنّ ادّعوا علم الغيب، ولم يتبيّن لهم عدم علمهم للغيب إلاّ حين خرّ سليمان ميتاً))[7].

وما نقله ابن هشام عن المفسرين، ذكر ابن عطية توجيهاً قريباً منه، ولعله هو مَن نقل عنه، هذا القول، إذ يقول: ((يحتمل أن يكون قوله ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ﴾ بمعنى: علمت الجن وتحققت، ويريد بـ(الجن) جمهورهم والفعلة منهم والخدمة ويريد بالضمير في (كانوا): رؤساءهم وكبارهم... و(أن)... على التأويل الثاني مفعولة محضة))[8]، وقد نقله أبو حيان، قال: ((... احتمل أن يكون [الفعل] من

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٣٦ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٦.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٢١.

(٥) سورة سبأ، من الآية: ١٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧١٩.

(٧) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٠.

(٨) المحرر الوجيز: ٤/ ٤١٢.

(تبين) بمعنى: علم وأدرك، والجن هنا خدم الجن وضعفتهم))[1]. وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه؛ لأن ((فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أنّ (تبين) بمعنى: وضح، وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا))[2]. فوصف الوجه الذي اختاره بأنه الوجه الوجه الأولى، معتمداً على دليل عقلي كما يرى الدسوقي[3].

ثانياً: يبيّن ابن هشام للمعرِب أن عليه أن لا يذكر الأوجه النحويّة المحتملة، للفظ المراد إعرابه، ويريد بذلك الأوجه الضعيفة والقويّة. وقد استثنى من ذلك حالتين؛ الأولى: أن يقصد المعرِب إلى بيان ما تحتمله العبارة من أوجه جائزة، مما تجيزه طبيعة التركيب نفسه أحياناً. والثانية أن يطلب المعرِب —من ذكر الأوجه المحتملة– تدريب المتعلمين وطالبي الإعراب، من أجل مساعدتهم على تكوين ملكة مُعْرِبة، ومِن ثمَّ، تطوير مستواهم العقلي، وتمكينهم من أصول هذا العلم وفروعه.

ثالثاً: لم يجز ابن هشام للمعرب —إذا كان النصّ قرآنياً– أن يذكر ما تحتمله العبارة من أوجه جائزة ومحتملة؛ وذلك لأن ألفاظ القرآن لا تُخَرَّج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، أي أن يكون إعراب اللفظ وتوجيهه موافقاً لمعنى الآية ومقصدها؛ لئلا يكون فيه تحريف لدلالتها أو حكمها التشريعيّ. أما إن لم يجد المعرب غلبة لمعنى معيّن، وهو ما يؤدي إلى عدم وضوح وجه إعرابي محدّد، فيجوز له حينئذ أن يذكر الأوجه المحتملة التي لا بُعْد فيها ولا تعسُّف. وانطلاقاً من مزيّة القدسية، لم يجز ابن هشام الاستناد إلى الشعر في تخريج ألفاظ القرآن، ويذكر مثالاً لذلك قول بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾[4]، في قراءة من قرأ بتشديد الراء وضمها من (يضركم)، إنه على حدّ قول الشاعر[5]:

يـا أقْـرَعُ بـنَ حـابسٍ يـا اقْـرَعُ ... إنَّـكَ إنْ يُصْـرَعْ أخُـوكَ تُصْـرَعُ

أي انه رفع فعل جواب الشرط مع أن فعل الشرط جاء مضارعاً، كما في الشاهد، فيكون بذلك قد ((خرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلاّ في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع كالضمة في قولك: لم يشُدُّ ولم يرُدُّ))[6]. ولابدّ أن نشير، هنا، إلى أن القياس في مثل هذا هو فتح الرّاء؛

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ٣٥٦ .

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٩.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣ / ٢٣١.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٢٠، والقراءة لابن عامر والكوفيين وأبي جعفر، في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٨٢.

(٥) البيت لجرير بن عبد الله البَجَليّ، في الكتاب: ٣/ ٦٧. وله أو لعمرو بن خثارم العجلي، في: المقاصد النحوية: ٣/ ٣٩٢، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٩٧، وخزانة الأدب: ٨/ ٢٠، ٢٣ ، ٢٨.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧١٧–٧١٨، وينظر: الكشاف : ١/ ٤٠٠.

لأنّ المضارع المجزوم إذا كان آخره مشدّداً، فيفتح آخره، تخلّصاً من التقاء الساكنين، فتكون الحركة فتحة لخفتها، والضمة إنما هي إتباع لضمة الضاد، فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الإتباع[1]. ويميل الباحث إلى أن ابن هشام لا يريد نحوياً بعينه بقوله (بعضهم)، لأنني لم أجد هذا الرأي منسوباً إلى نحوي معيّن، وإنّما يذكره بوصفه وجهاً من أوجه أخرى؛ إذ يوجه الرفع فيها على ثلاثة أوجه: أحدها أنها على نيّة التقديم والتأخير، وينسب إلى سيبويه، والذي في الكتاب: ((قد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني... ولا يحسن إنْ تأتني آتيك من قبل أنَّ (إنْ) هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجَلي: (البيت السابق). أي: إنك تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك))[2]، ولم يذكر الآية. في حين ذهب الفراء إلى توجيه الرفع على تقدير حذف الفاء، قال: ((إن شئت جعلت جزماً وإن كانت مرفوعة... وإن شئت جعلته رفعاً، وجعلت (لا) على مذهب (ليس) فرفعت، وأنت مُضْمِرٌ للفاء))[3]. وقد ذهب المبرد إلى ذلك، قال: ((... وهو عندي على إرادة الفاء. والبصريّون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم... وكذلك قول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا اقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرعْ أخُوكَ تُصْرعُ))[4].

وينسب ابن عطية إلى سيبويه أن الفعل مجزوم عنده، قال: ((أما إعراب هذه القراءة فجزم، وضمّت الرّاء للالتقاء، وهو اختيار سيبويه في مثل هذا إتباعاً لضمّة الضّاد... ويجوز أيضاً أن يكون... رفعاً إمّا على تقدير: فليس يضركم... وإمّا على نية التقدم على (وان تصبروا)...))[5]. وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يصرّح بذلك، وخرّجه على التقديم، يمكن القول إنه –عند سيبويه– مجزوم، والضمّة للإتباع، وعلى نية التقديم في الوقت نفسه. وإذا عدنا إلى أبي البركات سنجده يقول: ((إنّما ضمّه –وإن كان مجزوماً؛ لأنه جواب الشرط– لأنّه لمّا افتقر إلى التحريك حرّكه بالضمّ إتباعاً لضمّة ما قبله، كقولهم: لم يَرُدُّ ولم يشُدُّ... وقيل: هو فعل مرفوع على تقدير التقديم والتأخير، وتقديره: ولا يضُرُّكم كيدُهم شيئاً إن تصبروا وتتّقوا... وقيل: هو مرفوع على تقدير الفاء، والوجه الأول أوْجَه من الوجهين الآخرين؛ لأن التقديم وتقدير الفاء ضعيف، يكون في حال الاضطرار))[6].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٢٧.

(٢) الكتاب: ٣ / ٦٦–٦٧، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٠.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٢.

(٤) المقتضب: ٢/ ٧٠، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٠.

(٥) المحرر الوجيز: ١/ ٤٩٩، وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٤.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٠.

في حين يضع العكبَريّ هذه الأوجه الإعرابيّة في ترتيب لا يخلو من خلاف لما وجدناه عند السابقين، قال: ((في رفعه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه في نية التقديم، أي: لا يضرُّكم كيدهم شيئاً إن تتّقوا، وهو قول سيبويه. والثّاني: أنه على حذف الفاء، وهو قول المبرد، وعلى هذين القولين الضمّة إعراب. والثالث: أنها ليست إعرابا، بل لّما اضطرَّ إلى التّحريك حرّك بالضمّ إتباعا لضمّة الضاد. وقيل: حرَّكها بحركتها الإعرابيّة المستحقّة لها في الأصل))[1].

فقد جعل الضمة إعراباً على قول سيبويه والمبرد، أو قد تكون ضمة إتباع. ونقل القرطبيّ (ت٦٧١هـ) هذه الأوجه، وإن لم يعرضها على ذلك النحو، غير أنّه نسب القول بحذف الفاء إلى الكسائي والفراء[2]. وكذلك فعل أبو حيان الذي بيّن أن النحويين اختلفوا في الضمّة: أحركة إعراب فهو مرفوع؟ أم حركة إتباع لضمة الضاد فهو مجزوم؟ ثم نسب القول بحذف الفاء إلى الكسائي والفراء[3].

وبعد أن عرفنا آراء العلماء في توجيه المسألة اتضح لنا مدى الخلاف فيها، في حين قطع ابن هشام بتوجيه اختاره من بين تلك التوجيهات، مستنداً في ذلك إلى أن القرآن لا يُخرَّج على الشعر، فعلى المعربِ أن يختار الوجه المناسب لمنزلة القرآن وقدسيته.

رابعاً: أجاز ابن هشام للمعرب أن يخرّج الموضع المطلوب تحليله على وجه مرجوح ضعيف، وذلك إذا لم يجد وجهاً نحويّاً قويّاً، إذ لا حرج على مخرِّجه على هذا الوجه حينئذٍ[4]. وقد وضّح ذلك بقراءة ابن عامر وعاصم: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[5]، فيذكر في (نُجّي) ثلاثة ثلاثة أوجه، لا يخلو كلّ منها من ضعف.

الوجه الأول: أنّه فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، وفي هذا الوجه ضعف من جهات؛ هي: إسكان آخر الفعل الماضي، مع أنّه مبنيّ على الفتح، ثم إنّ فيه إنابة ضمير المصدر مناب الفاعل، مع أن ذلك مفهوم من الفعل، ومن ثمَّ، فإن إسناد الفعل إليه لا يفيد معنى، وفيه أيضاً إنابة غير المفعول به مناب الفاعل، مع وجود المفعول به، فيكون التقدير: (ونجّي النجاء المؤمنين). وعلى الرغم من وجود نقاط الضعف هذه، يبيّن أن بإمكان المعرِب التخريج على هذا الوجه، والذي يجيز ذلك أنّه لا بُعْدَ في تخفيف الياء بالإسكان، ولا بُعْدَ في إقامة المصدر مناب الفاعل؛ لأنَّ طلب الفعل للمصدر أبلغ من طلبه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: مج ٢ / ٤/ ١١٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢١.

(٥) سورة الأنبياء، من الآية: ٨٨. وتنظر القراءة في: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني: ٦٢٩، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٣.

للمفعول، ولاسيّما في موطن يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل، وبإقامة المصدر مقام نائب الفاعل، يُنْصَب (المؤمنين) بالفعل (نجي)، ليكون مفعولاً به، صريحاً له[1].

الوجه الثاني: أن يكون (نجّي) مضارعاً، أصله (نُنْجي)، بسكون ثانية، ثم أدغمت هذه النون الساكنة بالجيم، وفي هذا ضعف، يتمثّل في أن (النون) عند (الجيم) تخفى بأن تسكّن وتغيّر، ولكنها لا تدغم، وهي، هنا، قد أدغمت. ولابدّ من الإشارة إلى أن ما زعمه بعضهم من أنَّ (الجيم) قد أدغمت في نحو: (اترجّ، وإجّاصة، وإجانة)، ليس مما نحن فيه؛ لأنه من إدغام المثلين، لا إدغام المتقاربين؛ فلا يجوز قياس هذا الموطن عليه[2].

الوجه الثالث: إنّ (نجي) فعل مضارع، أصله (نُنَجِّي)، بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حذفت منه النّون الثانية، وهو وجه ضعيف أيضاً؛ لأنه لا يجوز في مضارع أفعال أخر، نحو: (نبّأتُ، ونقّبت، ونزّلتُ)، وأمثالهن[3]، وهو كلّ فعل ماضٍ مبدوء بالنون، فإذا ابتدأت بالنون لا يجوز أن تحذف النون الثانية إلاّ في ندور، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا﴾[4].

إن الذي يدعو إلى قبول هذه التوجيهات المرجوحة، على الرغم ممّا فيها من مواطن ضعف، هو عدم وجود وجه قويّ آخر، يصلح أن تخرَّج القراءة عليه، يزاد على ذلك أن ابن هشام اختار هذه القراءة بسبب ما قيل فيها من كلام طويل، لم يُقْطَعْ فيه برأي واحد، فإذا نظرنا إلى أقوال أهم العلماء فيها فسنفاجأ بكلام متضارب ومختلف، فالفراء يقول: ((قرأ عاصم... (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين)، كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلاّ تلك؛ لأن ما لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلاّ أن يكون أضمر المصدر في (نُجِّي) فنُوِيَ به الرفع ونصب (المؤمنين)، فيكون كقولك: ضُرِبَ الضربُ زيداً، ثم تكني عن الضرب، فتقول: ضُرِبَ زيداً وكذلك: نجّي النجاء المؤمنين))[5].

وذهب الزجاج إلى أنها لحن أيضاً، ولكنّه لم يقبل توجيه الفراء، على إقامة المصدر مقام نائب الفاعل، قال: ((أمّا ما روي عن عاصم بنون فلحن لا وجه له؛ لأنّ ما لا يسمّى فاعله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم: نُجِّي النجاءُ المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِب زيداً، تريد: ضرب الضرب زيداً؛ لأنّك إذا قلت: ضرب زيد، فقد علم أنه الذي ضُرِبَه ضربٌ، فلا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢١، والمنصف للشمني: ٢/٢١٤، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٣، إذ نقل توجيه ابن هشام لها.

(٢) ينظر: الكشاف: ٣/ ١٢٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٢.

(٤) سورة الفرقان، من الآية: ٢٥. وهي قراءة القراء عدا ابن كثير، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٠.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢١٠.

فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل))[1]. فهو يستند إلى المعنى في ردّ توجيه الفراء، لأن الضرب واقع بزيد، سواء قلت: ضُرِبْ الضرب زيداً، أو ضُرِب زيد. ونقل النحاس رأي الفرّاء والزجاج، قال: ((في قصّة ذي النون حرف مشكل الإعراب على قراءة عاصم... وتكلّم النحويون في هذا، فقال بعضهم: هو لحن؛ لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله. وكان أبو إسحاق [الزجاج] يذهب إلى هذا القول. وذهب الفرّاء وأبو عبيد إلى أن المعنى: وكذلك نجّي النجاء المؤمنين. قال أبو إسحاق: هذا خطأ... ولأبي عبيدة فيه قول آخر، وهو أنه أدغم النون في الجيم، وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لِبُعْدِ النون من الجيم؛ فلا تُدْغم فيها... قال أبو جعفر: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعتُهُ من علي بن سليمان؛ قال: الأصل (نُنَجِّي) فحذف إحدى النونين لاجتماعهما، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما... والدليل على صحّة ما قال أنَّ عاصماً يقرأ (نُجّي) بإسكان الياء، ولو كان على ما تأوله مَنْ ذكرناه لكان مفتوحاً))[2]. يبدو أن النحاس لم يتابع الفرّاء والزجاج في ردّ القراءة، لذلك كان أميل إلى الأخذ بالرأي الأخير، على أنها من حذف أحد المثلين. في حين لجأ أبو علي الفارسيّ إلى إنكار القراءة نفسها، قال: ((كذلك من حكى عن أبي عمرٍو أنّه أدغم النون الثانية من (نُجِّي) في الجيم، فهو أيضاً وهم. ولعلَّه التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذف النون من الخط كراهة اجتماع صورتين متفقتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعُليا والحديا بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء... وقد قال بعض من يضبط القراءة: إن الصحيح أنّ الجماعة وحفصاً عن عاصم قرؤوا: (نُجِّي المؤمنين) بنونين؛ الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة))[3]. إن أبا علي يعدّ هذه القراءة من وهم السامع الراوي، وليست قراءة حقيقية منقولة، لها سند؛ مفسراً الرسم بأنه ناتج عن كراهة التقاء المتماثلين، فَرُسِمَ الفعل هكذا تخلصاً من ذلك. في حين أن تلميذه ابن جني لم ينكر القراءة، ووجّهها بقوله: ((أمّا قراءة من قرأ: (وكذلك نجّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح؛ لأنّه عندنا على حذف إحدى نوني (نُنَجّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[4]، أي: تتذكرون. ويشهد أيضاً لذلك سكون اللام (نُجّيْ)، ولو كان ماضيا لا نفتحت اللام إلاّ في الضرورة))[5].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٨٠-٣٨١.

(٣) الحجّة لأبي علي الفارسي: ٣/ ١٦١، وينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٩٧، والبحر المحيط: ٦/ ٤١٠.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٥٢.

(٥) الخصائص: ١/ ٣٩٩.

فهو يتابع أستاذه، وإنما أخذ برأي عليّ بن سليمان الذي ذكره النحاس. ثم جاء ابن عطية فنقل كلام أبي علي، وكأنّه ارتضاه، قال: ((قال أبو علي: لا وجه لها، وإنّما هي وهم من السامع، وذلك أن عاصماً قرأ (ننجي) والنون الثانية لا يجوز إظهارها؛ لأنها تُخْفَى مع هذه الحروف، يعني الجيم وما جرى مجراها. فجاء الإخفاء يشبّهها بالإدغام... ويمتنع أن يكون الأصل (نجي) وتسكّن الياء، ويكون المفعول الذي لم يسمَّ فاعله المصدر، كأنّه قال: نجّي النجاء المؤمنين؛ لأن هذه لا تجيء إلاّ في ضرورة، فليست في كتاب الله... وأيضاً فإنّ الفعل الذي يبنى للمفعول إذا كان ماضياً لم يسكّن آخره، والمصاحف فيها نون واحدة كتبت كذلك من حيث النون الثانية مخفية))[1].

وتابعهم أبو البركات الأنباري فذكر هذين الوجهين، قال: ((أنكر أكثر النحويين أن يكون (نُجِّي) فعل ما لم يسمَّ فاعله؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الياء منه مفتوحة، وقالوا: إن هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من (نُجِي)، فتوهّمه الرّاوي إدغاماً، وأجازه آخرون، على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه، وإقامته مقام الفاعل...))[2].

وقد عرض العكبري الأوجه المحتملة فيها، بشكل منظم مبيّناً موطن الضعف في كلٍّ، قال: ((فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه فعل ماضٍ، وسكّن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر... وهو ضعيف من وجهين، أحدهما: تسكين آخر الماضي. والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح. والوجه الثاني: أنه فعل مستقبَل قُلِبت منه النون الثانية، جيماً وأدغمت؛ وهو ضعيف أيضاً. والثالث: إن أصله (ننجي)، بفتح النون الثانية ولكنها حذفت... وهذا ضعيف أيضاً لوجهين؛ أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدّاً.

والثاني أن حركتها غير حركةِ النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما))[3] وبذلك يكون جمع ثلاثة أوجه –أيضاً– ولم يرتض واحداً منها. واكتفى القرطبيّ بإيراد موقف النحويين الذين ردوا القراءة وعدّوها لحناً، وموقف الذين وجّهوها على أنها فعل ماضٍ، أضمر مصدره، وسكنت ياؤه استثقالاً[4]. وهو ما فعله أبو حيان أيضاً[5]. نلحظ على توجيهات النحويّين تكرارها من جهة، وعدم ترجيح توجيه على غيره. وهو ما يوضّح سبب اختيار ابن هشام هذه القراءة أنموذجاً لِمَا يمكن فيه ذكر الأوجه المحتملة لعدم إمكان القطع بوجه محدّد فيها. لذلك لا نوافق الدماميني على ما فهمه من كلام ابن

---

(١) المحرر الوجيز: ٤/ ٩٧.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥١٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج٦ / ١١ / ٢٢١–٢٢٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٤١٠ .

هشام على القراءة، إذ يرى أنّه عدّ هذه القراءة المتواترة غير فصيحة؛ لكونها لا تتخرّج إلاّ على وجه مرجوح، وأنّ هذا أمر لا يجوز ارتكابه[1]. وقد ردَّ الشمنيّ ذلك، مبيّناً أنَّ كلام المصنّف ليس فيه اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة، إذ إنّ غاية الأمر –عنده– أنها مرجوحة، ولا يلزم من وصفه إيّاها بالمرجوحيّة عدم فصاحتها[2].

رابعاً: ذكر ابن هشام، في الجهة الخامسة من الجهات المؤدية إلى فساد الإعراب، أن يترك المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أو التركيب، من الأوجه النحويّة الظاهرة المحتملة، وغير الضعيفة. وقد يبدو –للوهلة الأولى– أن في هذه المسألة ما يناقض كلامه السابق، وهو عدم الإكثار من الأوجه النحويّة المحتملة، إلاّ أن ابن هشام يريد، هنا، أنّ على المعرِب إيضاح الأوجه المحتملة: الصحيحة والقويّة، وليست الأوجه الضعيفة أو المردودة، هذا من جهة، كما أنّه سبق أن أوجب على المعرِب أن لا يذكر إلاّ الوجه الذي يغلب على الظنّ إرادته، وذلك إنما يخص القرآن الكريم فقط، من جهة أخرى.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن في طريقة تأليف ابن هشام كتابه (مغني اللبيب) ما يشير إلى فكرة الاحتمال وتعدد الأوجه النحويّة، فهو يقوم على ذكر الأداة، أو حرف المعنى، ثم يقوم بذكر الوظائف والمعاني النحويّة التي تؤديها هذه الأداة أو الحرف، وليس لنا أن ندّعي أن ابن هشام مبتدع هذا المنهج، فقد سبقه إلى ذلك بعض العلماء ممّن ألفوا في هذا الميدان، كالرماني (ت ٣٨٤ هـ) والمالقي (ت ٧٠٢ هـ)، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ)، وغيرهم. ولكنني أرى أن هذه المزيّة الوصفيّة والتحليلية –في الوقت نفسه– قد ترسخت على يد ابن هشام؛ لأنها لم تقتصر على الأدوات، كما هو الأمر عند السابقين، وإنّما امتدت إلى أفق أبعد، هو مجال الجملة وشبه الجملة، فقد خصّص لهما بابين، عرض فيهما الوظائف التي تشغلها الجملة، وأنواعها، وأحكامها، وكذلك فعل مع شبه الجملة، إذ جمع مسائله، من حيث التعلّق والإعراب وغير ذلك. ويمكن إيضاح هذه الفكرة عند ابن هشام، بتجريدها على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمنيّ: ٢/ ٢١٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٣.

(٢) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢١٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٣.

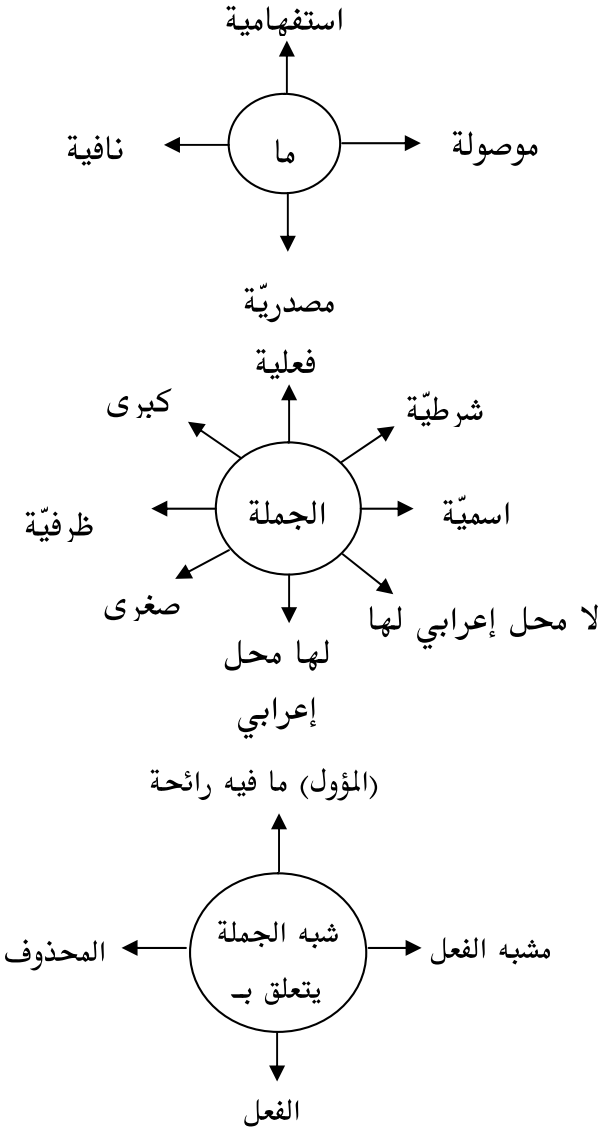

إنّ هذه الأشكال المجرّدة تعكس صورةً عن منهج ابن هشام في عرض المسألة المدروسة، إذ يمكننا القول إن فكر ابن هشام يقوم على عرض ما تحتمله المسألة، كما في الأشكال السابقة، طلباً لسهولة معرفتها، ومن ثمَّ تحليلها بالنسبة إلى المعرِب. إنّ هذا المنهج في الفكر، وفي التأليف والعرض، مهّد لظهور ظاهرة الاحتمال النحوي –إن جاز التعبير– عند ابن هشام، كما سيتضح من عرضنا لها إن شاء الله تعالى. وقبل الحديث عن أسباب التعدد في التحليل عنده، لابدّ أن نتبيّن الألفاظ التي يستعملها للتعبير عن ذلك. أقول إن أهم الألفاظ التي يعتمدها ابن هشام لهذا الغرض مشتقّة من مادة (حمل)، مثل: (احتمل)، قال: ((إذا قيل: (زيد عسى أن يقوم)، احتمل نقصان (عسى) على تقدير تحملها الضمير، وتمامها...))[1].

(١) مغني اللبيب: ١/ ٢٠٤. وقد درس د. جمعة حسين محمد مفهوم الاحتمال النحوي لغة واصطلاحاً في رسالته للدكتوراه: (أثر الاحتمالات الإعرابية في المعنى: دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة): ٢٢–٢٣.

و(يحتمل)، قال عن اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[1]: ((يحتمل اللامان منه التعليلَ، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً))[2]. و(محتمل)، كما في كلامه عن (أم)، قال: ((قد ترد (أم) محتملة للاتصال والانقطاع...))[3]، ووردت أقل من ذلك ألفاظ مثل (محتملان)[4]، و(احتمال)[5]. ولابدّ أن نشير إلى وجود ألفاظ أخرى تدخل في هذا الميدان، وهي غير مشتقة من هذه المادة، وهي مشتقات مادة (جوز)، مثل: (جاز)[6]، و(يجوز)[7]، و(أجيز)[8]، وعند ابن هشام أساليب أخرى يعمد إليها حين يريد أن يذكر آراء تحليلية متعددة في مسألة واحدة، وذلك باستعمال الفعل (قيل)[9]، و(اختلف)[10]. إن هذه أهم الألفاظ التي يستعملها ابن هشام عند إرادة إرادة مناقشة مسألة تحتمل أوجهاً إعرابية متعدّدة، وهناك مسالك أخرى تظهر في كتب ابن هشام، ويمكن للدارس اكتشافها من أسلوبه، ولا تتخذّ شكلاً واحداً محدداً. إنّ أسباب التعدّد في التحليل النحوي التي تظهر في كتب ابن هشام متنوعة ومختلفة، يمكن أن يضعها الباحث على النحو الآتي:

١. **اختلاف التقدير النحويّ:** عُني ابن هشام بإيضاح أثر التقدير النحوي في الإعراب، فلا يكاد يذكر مسألة نحويّة حتى يذكر أوجه التقدير المحتملة فيها، وما يترتب على كل تقدير من تغير في التحليل الإعرابيّ، للعنصر المطلوب تحليله. وقد صرّح ابن هشام بأثر اختلاف التقدير في ظاهرة الاحتمال الإعرابيّ، قال في كلامه على انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة: ((ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصِّل فيه؛ لاحتماله الاسمية والفعليةَ؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين))[11].

---

(١) سورة العنكبوت، من الآية: ٦٦.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٩٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٦٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٠٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٧ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٧٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨٩.

(٩) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١٤٠.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠١، ١/ ١٤٠.

(١١) المصدر نفسه: ٢/ ٤٩٣.

يكشف هذا النصّ عن إدراكه سببين مهمّين يؤديان إلى ظاهرة الاحتمال أو التعدّد، فقد يؤدي اختلاف التقدير أو اختلاف النحويين إلى احتمال جملة ما أن تكون اسميّة على وفق تقدير معيّن، وتحتمل أن تكون فعليّة على وفق تقدير آخر.

لقد اتخذت عناية ابن هشام بهذه المسألة، صورتين، الأولى: تجلت في وضع الضوابط المنهجيّة للتقدير النحويّ، مما مرّ بنا سابقاً[1]. وسنذكر هنا بعض الضوابط التي وضعها ممّا تبيّن وَعْيَه أثر اختلاف التقدير نظريّاً وتطبيقيّاً، ومن ذلك ما جاء في بحثه: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيُّهما أولى؟ وقد طبّق هذا الاحتمال على قوله تعالى: قال: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2]، فبيّن أن كلمة (صبر) تحتمل وجهين إعرابيين، ينتجان من اختلاف التقدير في كلّ وجه؛ فالوجه الأول: أن تعربَ كلمة (صبر) خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأن التقدير: شأني صبر جميل. والوجه الثاني: أن تعرب مبتدأ، والخبر محذوف؛ على أن يكون تقدير الكلام حينئذٍ: صبر جميل أمثل من غيره[3]. وهكذا يبيّن ابن هشام اختلاف الوظيفة النحويّة للكلمة، لاختلاف التقدير في الوجهين. وابن هشام هنا إنّما يعكس لنا الفكر النحويّ عامّة، فهذا الاحتمال ليس خاصاً به وحدَه، وإنّما أشار إليه نحويّون سابقون؛ قال أبو البركات الأنباري: ((في رفعه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مرفوعاً لأنّه مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: فصبر جميل أمثل من غيره. والثاني: أن يكون مرفوعاً، لأنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: فصبري صبر جميل))[4]. ويقول العكبري: ((أي: فشأني، فحذف المبتدأ، وإن شئت كان المحذوف الخبر، أي: فلي، أو عندي))[5]. وكذلك عند ابن يعيش[6]، والقرطبيّ[7]، وأبي حيان الأندلسي[8].

ومن ذلك أيضاً ما يظهر في الضابط الذي ناقش فيه ما (إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى)، فعلى الرغم من أن ابن هشام إنما يبني ضوابطه على ما اختاره جمهور النحويين —في معظم المسائل التي يعالجها– كما هو الشأن في هذه المسألة، إذ إن المحذوف هو الثاني،

---

(١) ينظر: الصفحة: ( ) من البحث.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ١٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤١٦.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥١.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٢٣٩.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج٥/ ٩/ ١٠٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٧٧.

فإنَّه ينقل أن بعض العلماء يقدره أولاً، فينتج عن ذلك تغيّر في التحليل النحويّ، من ذلك اختلافهم في تقدير المحذوف في نحو: (زيد وعمرو قائم)، إذ يحتمل هذا التركيب أن الحذف فيه من الثاني، فيكون الخبر (قائم) للأول، أي لـ(زيد). ويحتمل أن المحذوف فيه من الأول، أي إنّ خبر (زيد) محذوف، يدل عليه (قائم) الذي هو —على هذا التقدير– خبر الجملة المعطوفة (عمرو قائمٌ)[1]. وعلى الرغم مما قد يبدو على هذا التحليل النحويّ من أثرٍ للصنعة النحويّة، يبقى تركيباً صالحاً للاستعمال في الواقع اللغوي، ولابدّ للنحوي من مناقشته وتحليله على وفق ضوابط النحو المعروفة. إنّ هذه الأنماط من اختلاف التقدير عند النحويين، التي قام ابن هشام بعرضها وتقنينها، هي في الوقت الذي تصوّر اختلافهم في التقدير في تلك المواضع والتراكيب المعيَّنة، إذ يختلفون في تحديد العنصر المحذوف المراد تقديره = فهي إنّما تمثّل –من جهة أخرى– اختلافهم في تحديد وظيفة العنصر النحوي المذكور في الجملة.

أمّا الصورة الثانية لاختلاف التقدير فتظهر عند ابن هشام في أثناء مناقشته بعض الشواهد النحويّة؛ إذ يفرض عليه الإعراب تقدير بعض المحذوفات، وكلّ تقدير يستلزم تغييراً في التوجيه النحويّ، بسبب اختلاف الوظائف النحويَّة الذي أدى إليه تغيير المقدَّر. ومن ذلك ما جاء في توجيه نصب لفظ (خلافاً) في نحو: (يجوز كذا خلافاً لفلان)، إذ ذكر فيه وجهين؛ الأول: أن يكون مصدراً، أي: نائباً عن المفعول المطلق، كما في قولهم: يجوز كذا اتفاقاً، على تقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقاً، فيكون التقدير في (خلافا): خالفوا خلافاً. والثاني: أن يعربَ حالاً، على تقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان، أي: مخالفاً له[2].

فقد احتمل هذا اللفظ وَجْهَين إعرابيين، بسبب اختلاف التقدير في كل وجه، ولقبول هذا التركيب التقدير في الوجهين. ومثل ذلك ما ورد في توجيه (شولا) من قول الراجز[3]:

..... مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إِتْلائِها

قال عن (الشول): ((اختلف في المراد به هنا، فقيل: مصدر (شالت) الناقة بذنبها، أي رفعته للضِّراب، ...والتقدير: من لدن شالت شولا، فالبيت من حذف عامل المصدر المؤكد، وقيل: اسم جمع

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٠٩.

(٢) ينظر: المسائل السفرية في النحو (بحث)، مجلة المورد، المجلد (٩)، العدد (٣)، لسنة ١٩٨٠، ص: ١٢٣.

(٣) الرجز منسوب إلى العجاج، في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣١٢، وليس في ديوانه وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٦٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٨، ٤/ ٤٩٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٤٢٦: (تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل)، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٣٦، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٤.

شايلة... والتقدير: من لدن كانت شولا، فالبيت من حذف كان واسمها، وبقاء خبرها))[1]. فقد انبنى على اختلاف التقدير تعدّد في إعراب كلمة (شولا)، بين المفعول المطلق تارة وخبر كان تارة أخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن للباحث أن يجد في التقدير الثاني لابن هشام، تأثراً بابن مالك، ومخالفة لتقدير جمهور النحويين، فقد قال سيبويه: ((نَصَب [شولا] لأنّه أراد زمانا. والشول لا يكون زماناً ولا مكانا فيجوز فيه الجر... فلمّا أراد الزمان حَمَل الشول على شيء يَحسُن أن يكون زماناً إذا عَمِل في الشَّوْل، ولم يَحسنْ إلاّ ذا كما لم يَحسن ابتداء الأسماءِ بعد إنْ حتّى أضمرتَ ما يَحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء. فكذلك هذا، كأنك قلتَ: من لَدُ أنْ كانت شَوْلا فإلى إتلائها))[2].

ويبدو لي أن السيرافي فهم من تقدير سيبويه أنه يريد تقدير المصدر؛ لأن المصادر تستعمل في معنى الأزمنة[3]. في حين يرى ابن مالك أن تقدير (أن) لا حاجة له، قال: ((التقدير: من لد أن كانت شولا، كذا يقدّره الجمهور، وعندي أن تقدير (أن) مستغنى عنه بعد مُذْ))[4]. وذهب أبو حيّان إلى أن سيبويه كان يفسِّر المعنى لا الإعراب، قال: ((أي: من لدُن كانت شولا. وقّدره سيبويه والجمهور: من لدُ أن كانت شولا، وقال أصحابنا: هو تفسير معنى لا إعراب))[5]. ويتضح من تقديره أنه يميل إلى حذف النون أيضاً، في حين قدَّرَهُ السيوطيّ بـ: (من لد أن كانت شولا)، من غير أن يشير إلى الخلاف في تقدير (أن)[6].

٢. **الاختلاف في تقدير الزائد:** يُعدّ هذا السبب أقل أثراً من سابقه، ذلك أنّ حيز تأثيره قليل، بسبب انحصار ميدانه في مواطن معينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ الزيادة —في تلك المواطن المحددة– لم تكن مبعث اختلاف طويل بين النحويّين، كما هو شأن الحذف والتقدير. فهي غالباً ما تكون في الحروف، وهو ما جعل مجال تأثيرها محدوداً. على العكس من تقدير الحذف، لأنه يشمل الاسم والفعل والحرف.

لقد التفت ابن هشام إلى أن الاختلاف في زيادة (كان)، في تركيب ما، يؤدّي إلى تعدّد إعراب التركيب الذي تدخل فيه. وقد ذكر لها أمثلة مبيّناً أثر الاختلاف في تقدير زيادتها أو عدمه في إعرابها. وذلك في مبحث ما يحتمله (باب كان وما جرى مجراها)، إذ وقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

---

(١) تخليص الشواهد: ٢٦٢.

(٢) الكتاب : ١/ ٢٦٥.

(٣) شرح السيرافي، نقلاً عن هامش الكتاب: ١/ ٢٦٥، وينظر: تخليص الشواهد: ٢٦٢ .

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٦.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٨٥.

لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[1]، فبيّن أن (كان) في الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه، ومثل ذلك في نحو: (زيد كان له مال)، وهو يريد، بذلك، كلَّ تركيب وقع فيه شبه الجملة: الجار والمجرور أو الظرف، بعد الفعل الناسخ، ووقع بعد شبه الجملة اسم مرفوع، وهذه الأوجه كالآتي: الأول: أن تعرب (كان) ناقصة، فتطلب اسماً وخبراً. والوجه الثاني: أن تعرب تامّة، فتكتفي بالاسم المرفوع بعدها، على أنّه فاعل، وعندئذٍ يتعلق شبه الجملة بالفعل التّام. والوجه الثالث: أن تعدّ زائدة، وهو أضعف الأوجه، وعليه يكون شبه الجملة متعلّقاً باستقرار مرفوع مقدّر[2]. ومن ذلك ما ورد في حروف المعاني، فمن أنواع اللام في العربيّة اللام الزائدة التي تفيد التوكيد، فمنها ما اختُلِفَ في أمر زيادتها، مما يترتّب عليه اختلاف في تحديد وظيفتها وأثرها الإعرابي (عملها) فيما بعدها، قال: ((اختلف في اللام نحو: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[3]، و﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[4]، وقول الشاعر[5]:

أريد لأنسى ذكرها، فكأنما تَمَثّلُ لي لَيْلَى بكل سَبيلِ

فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء؛ فقيل: المفعول محذوف، أي: يريد الله ليبيّن لكم ويهديكم... وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لأنسى. وقال الخليل وسيبويه[6] ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام، وما بعدها خبر؛ أي: إرادة الله للتبيين، وأُمرنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل))[7].

فقد أدى الخلاف في تقدير اللام زائدة أو غير زائدة: (تعليليّة)، إلى تعدّد في تحديد معنى الحرف ووظيفته وعمله الإعرابيّ، ثمّ امتدّ الأمر إلى الفعل بعده، وقد أدّى ذلك إلى خلاف طويل في نوع اللام عند النحويين[8].

٣. الاختلاف في المعنى: يُعدّ المعنى عنصراً في غاية الأهميّة في التحليل النحويّ، ومن هنا، كان له أثر واضح في تعدّد الأوجه الإعرابيّة؛ وذلك لأن النحويين يختلفون في مدى فهمهم بعض النصوص

---

(١) سورة ق، من الآية: ٣٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٦، وللتوسع، ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٥٠-٣٥١، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٢.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٢٦.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ٧١.

(٥) البيت لكثير عزة، في ديوانه: ٢٥٢ .

(٦) ينظر: الكتاب: ١٦١/٣، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٠ .

(٧) مغني اللبيب: ١/ ٢٨٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٢٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٦٠.

اللغويّة، ومن ثمّ، هم يختلفون في تحليلها ، وقد يحتمل نصّ واحد، عند نحويّ واحد، معاني مختلفة أو متنوعة. أضف إلى ذلك أن النحويّين لا يتساوون في معرفة حال المنشئ، وظروف الكلام أو المناسبة التي دعت إليه، فكل ذلك عناصر مؤثرة في التحليل تؤدي إلى اختلاف الإعراب من نحويّ إلى آخر، وقد تؤدي إلى تعدّد التحليل عند النحويّ نفسه لتعدد المعنى، أو لاحتمال النصّ لهذه المعاني، أو لعدم وضوحه، وغير ذلك[1].

يترك المعنى –بمكوّناته اللغويّة وغير اللغويّة– أثراً واضحاً في تعدد الأوجه الإعرابيّة عند ابن هشام، فهو موجِّه فاعل لعملية التحليل عنده؛ فقد يتعدّد إعراب اللفظ بسبب تعدّد المعاني اللغويّة المحتملة له تارة، أو بسبب ظهور معانٍ سياقيّة تارة أخرى، أو بسبب عدم تحديد الظروف الاجتماعيّة له. فمن ذلك ما ورد عنده في مسألة: علامَ انتصب (أحياءً وأمواتاً) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً ۝ أَحْيَاء وَأَمْوَاتاً﴾[2]، فقد أجاب ابن هشام بأن هذا الأمر ((يظهر بعد تفسير المعنى، وفي معناها قولان؛ أحدهما: انَّ (الكفات) الأوعية، وهي جمع مفردها (كفت)، والأحياء والأموات كنايّة عمّا ينبت منها وما لا ينبت. والثاني: إنّ (الكفات) مفرد مصدر (كفته)، إذا ضمّه وجَمَعه.... والتقدير: ذا كفات، كما تقول: زيد عدل، والأحياء والأموات مراد به: بنو آدم. فعلى التفسير الأول (أحياء وأمواتاً) صفتان لـ(كفاتا)، وكأنّه قيل: أوعية حية وميتة، أو حالان من الأرض، أو من (كفاتا) على ضعف في ذلك... وأجاز بعضهم أن يكون تمييزاً، كما تقول: عندي نحْي سمناً، وراقودٌ خلاً، وفيه نظر؛ لأنّه مشتق... وعلى التفسير الثاني: هما مفعولان لمحذوفٍ دلّ عليه (كفاتاً)، والتقدير: ألم نجعل الأرض كفاتاً تجمع أحياءً وأمواتاً....))[3]. فقد احتملت (أحياءً وأمواتاً) أوجهاً إعرابيّة تنوّعت بين الوظائف النحوية الآتية: (صفة، وحال، ومفعول، وتمييز)؛ كان سببها الاختلاف في تفسير المعنى اللغويّ لكلمة (كفات)، وهو ما أشار إليه ابن هشام، عندما صرّح بأن إعرابهما يظهر بعد تفسير معنى (كفات). وإذا عدنا إلى كتب النحويّين سنجد مصداق هذا التعدّد، قال الفرّاء: ((نصبك الأحياءَ والأموات بوقوع الكفات عليه، كأنك قلت: الم نجعل الأرض كفاتَ أحياء وأموات، فإذا نوّنت نصبت))[4]. أي أنهما قد عمل فيهما المصدر، بعد تنوينه في حين جعلهما الأخفش منصوبين على الحال[5]. وعدّه النحاس

---

(١) ينظر: الصفحة ( ) من البحث .

(٢) سورة المرسلات، الآيتان: ٢٥–٢٦.

(٣) مسائل في إعراب القرآن،مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص١٥٦ وثلاث رسائل في النحو: ٦٠–٦١.

٦١.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٢٢٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٣.

منصوباً على الحال، والمعنى: نكفتهم في هذه الحال، وأجاز أن يكون منصوباً بوقوع الفعل عليه، أي تكفت الأحياء والأموات[1]. وذهب مكي بن أبي طالب إلى أن (كفاتا) منصوبة على أنها مفعولٌ ثانٍ لنجعل. قال: ((قوله: (كفاتا) مفعول ثانٍ لنجعل، لأنه بمعنى نصير. قوله: (أحياءً وأمواتاً) حالان، أي: تجمعهم الأرض في هاتين الحالتين. والكفت: الجمع. وقيل: هو نصب بكفات، أي تكفت الأحياء والأموات، أي تضمهم أحياء على ظهرها وأمواتاً في بطنها))[2]. وذكر الزمخشري هذين الوجهين، مقدماً –في الذكر– النصب على المفعولية، إمّا بـ(كفات) نفسها، كأنه قيل: كافتة أحياء وأمواتاً، أو بفعل مضمر، تقديره: (تكفت). أو أن يكون منصوباً على الحالية من الضمير (كم)[3]. وعدّ ابن عطية التوجيه على المفعولية أقوى من التوجيه على الحال مستنداً في ذلك إلى تأويل المعنى في كلا القولين[4]. وذكر أبو البركات الأنباري أنها منصوبة من ثلاثة أوجه، الأول: على الحالية. والثاني: أن يكون (كفات) جمع (كافتة)، فيكونان منصوبين بالجمع، أي بإعمال اسم الفاعل مجموعاً. والثالث: أن يكون بدلاً من (الأرض)، على تقدير: ألم نجعل الأرض ذات نبات وغير ذات نبات[5]. في حين نجد العكبري يجعل (كِفات) جمع كافت، مثل: صائم وصيام، أو مصدراً مثل: كتاب وحِساب، فيكون في (أحياء) وجهان؛ الأول: إنّها مفعول (كفات). والثاني: إنّها مفعول ثان لـ(جعل)، فتعرب (كفات) –عندئذٍ– حالاً[6]، ولم يذكر الأوجه الأخرى كما هو شأنه. واكتفى أبو حيان بوجهين؛ الأول: أن يكون منصوباً بفعل يدل عليه السِّياق، أي (نكفتهم). والثاني: هو ما نقله عن الزمخشري من أنّه منصوب على الحال[7].

ولعل في هذه الآراء ما يوضّح تعدّد إعرابها عند ابن هشام، ويكشف عن كونه قد ذكر وجهاً لم يذكره هؤلاء المعربون، هو (التمييز والصفة)، وقد يكون منبع تعدّد الأوجه الإعرابية غرابة اللفظ، كأن يكون من الألفاظ النادرة في الاستعمال، فيجهل النحويّون الوجه الدقيق في تحليلها، فيجتهد كلٌّ منهم، بحسب، ما أوتي من علمٍ ومعرفة. ويظهر هذا عند ابن هشام في كلامه على قوله تعالى:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٩٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤/ ٦٦٦.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٥/ ٤١٩.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٢. وفيه: (كفاتا): جمع (كافية). وهو خطأ طباعي.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٦٧–٥٦٨.

﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [1]، فلفظ (ويك) يحتاج إلى شيء من التأصيل والتفسير ليمكن التوصّل إلى إعرابه إعراباً دقيقاً، لذلك يذكر ابن هشام في تفسيره والوقوف على حقيقته ثلاثة أقوال، ينبني على كل قول وجه إعرابيّ جديد. القول الأول: إن (ويك)، بحروفه الثلاثة، اسم فعل أمر، معناه: ألم ترَ، وهو يفيد استفهاماً تقريريّاً. والقول الثاني: إنَّ اسم الفعل فيه هو (وَيْ) فقط، ومعناه: أعجب. والقول الثالث: أنّ (ويك) ليس اسم فعل البتة، وأن أصله (ويلك)، وحذفت اللام منه. يترتب على هذه الأقوال في تأصيل المفردة وتفسير معناها، ثلاثة أوجه إعرابيّة أيضاً: فبناءً على القول الأول يكون لفظ الجلالة (الله) منصوباً بـ(ويك)، وعلى القول الثاني تعدّ (كأنّ) كلمة مستقلة تنصب الأول اسماً وترفع الثاني خبراً، فيكون معناها –حينئذ– الظنّ لا التشبيه. وعلى القول الثالث تكون (أن الله) منصوبة بفعل محذوف تقديره (اعلم)[2]. فابن هشام، هنا، عرض الأقوال التي ناقشت معنى الكلمة، ثم حلّل التركيب إعرابيّاً، استناداً إلى هذه الأقوال، مما نتج عنه تعدد في التحليل النحوي. يؤيّد هذا ما نجده من أوجه مختلفة في توجيه لفظ (ويكأنّ) عند النحويّين، فقد ذهب الخليل إلى أنها (وَيْ) مفصولة من (كأن)، فهما عنده كلمتان، قال سيبويه: ((سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾ [3]، وعن قوله تعالى جدُّه: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ [4]، فزعم أنَّها (وَيْ) مفصولة من (كأنَّ)، والمعنى وقع على أنَّ القوم انتبهوا فتكلّموا على قَدر علمهم، أو نبِّهوا فقيل لهم: أمَا يُشبِه أن يكون هذا عندكم هكذا.... وأما المفسِّرون فقالوا: الم ترَ أنَّ الله))[5]. فـ(ويكأنَّ) عند الخليل مكوّنة من (وي) التي تفيد الدلالة على الندم والتحسُّر، و(كأنَّ) التي تدلّ على تحقيق ما بعدها وإثباته. وفسّرها الفرّاء بـ(أمَا ترى إلى) ، ونقل عن بعض النحويّين ((أنّهما كلمتان، يريد: وَيْك أنَّه، أراد: ويلك، فحذف اللام وجعل (أنَّ) مفتوحةً بفعل مضمرٍ، كأنَّه قال: ويلك اعلم أنّه... فأضمر (اعلم).... وأمّا حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام.... وقد قال آخرون: إنّ معنى (وَيْ كأنَّ) أنَّ (وَيْ) منفصلة مِن (كأنَّ) كقولك للرجل: وَيْ، أما ترى ما بين يديك، فقال: وَيْ، ثم استأنف (كأنَّ) يعني (كأن الله يبسط الرزق)، وهي تعجُّب، و(كأن) في مذهب الظّن والعِلم. فهذا وجه مستقيم. ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة. وقد يجوز

---

(١) سورة القصص، من الآية: ٨٢.

(٢) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤، ص ١٦٠–١٦١، وثلاث رسائل في النحو: ٧٥ — ٧٦.

(٣) سورة القصص، من الآية: ٨٢.

(٤) سورة القصص، من الآية: ٨٢.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٥٤.

أن تكون كَثُر بها الكلام فوُصِلت بما ليست منه))[1]. إنّ كلام الفرّاء يدلنا على حقيقة التعدد في تحليل (ويكأنَّ)، فذكر أوجهاً مختلفة فيها، وقد بَدَا أنه يميل إلى الرأي الأول، وهو أن أصلها (ويلك)، وأضمر (اعلم) بعدها، وضعّف القول الثاني —وهو رأي الخليل وسيبويه– على الرغم من وصفه إيّاه بأنّه مستقيم، مستنداً في تضعيفه إلى الرسم القرآني، وأنّها لم تَرِد منفصلة في الرَّسم. واكتفى الأخفش بتفسيرها بـ(ألم ترَ أنَّ الله)[2]. وتابع أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) الفرّاء في توجيهها[3]. وذكر النحّاس أنَّ أحسن ما قيل في توجيهها قول الخليل ويونس وسيبويه والكسائي، الذي سَبَق ذكره. ووصف قول الفرّاء بأنه خطأ من كل الجهات، قال: ((ما أعلم جهة من الجهات إلاّ هذا القول خطأ فيها، فمن ذلك أنَّ المعنى لا يصحّ عليه؛ لأنَّ القوم لم يخاطِبوا أحداً فيقولوا له: (ويلك)، وكان يجب على قوله أن يكون (إنّه) بكسر (إنّ)، لأن جميع النحويّين يكسرون (أن) بعد (ويلك)، وأيضاً فإنَّ حذف اللام من (ويل) لا يجوز، وأيضاً فليس يكتب: هذا ويك))[4]. ومما يؤكد ما ذكرناه اوّلاً —عن لفظ (ويكأنّ)– أنها من الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى تفسير وإيضاح، أن ابن جني أوردها في (باب في توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين) الذي أورد فيه عبارات وألفاظاً اختُلِف في تأويلها، كقولهم: (هذا أمر لا يُنادَى وليدُه)، ومنه ايضاً قولهم: (ويكأنّ) الذي نحن بصدد درسه، ونقل في تفسيره قول الخليل وسيبويه والأخفش، ونقل عن الكسائي أن أصلها: (ويلك) ثم حذفت اللام، وهو ما ذكره الفرّاء، وهذا يخالف ما نسبه النحّاس إليه، في النص السابق، من أنّ مذهبه ، هنا، هو مذهب الخليل نفسه. ونقل ابن جني قول أبي عليّ الذي نَصَر فيه قول سيبويه السابق، وهو مجيء (كأنَّ) زائدة في كلام العرب، مستشهداً ببيت من الشعر، مبيّناً أنّ معنى الآية –بناء على هذا التوجيه–: (هم لا يفلحون)[5]، ليدلّ بذلك على أنّ أصلها (وي) منفصلة عن (كأنّ) الزائدة، على وفق تفسيره. في حين أنّها عند الخليل وسيبويه تفيد تحقيق ما بعدها وثبوته، كما يرى السّيرافيّ[6]. ويبدو أن الراغب الأصفهاني أخذ برأي الخليل، إذ ذكر (وي) مستقلة، على أنها كلمة تذكر للتحسّر والتندّم والتعجّب، ثم ذكر الرأي الذي يعدّ أن أصلها (ويلك) ثم حذفت اللام[7]. ونقل مكي رأي الخليل والفراء، ووصف رأي الأخير بأن فيه

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٢–٣١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٦٥، والخصائص: ٣/ ١٧٢.

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٥٩ — ٣٦٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٥٩.

(٥) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٧١–١٧٢، وينظر فيه أيضاً–: ٣/ ٤٢ — ٤٣.

(٦) ينظر: شرح السيرافي، نقلاً عن: هامش الكتاب: ٢/ ١٥٤.

(٧) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٨٨٨ (وي).

بعداً، قال: ((قوله: (وَيْكَأَنَّ اللَّهَ)، أصلها: وي منفصلة من الكاف. قال سيبويه عن الخليل في معناها: إن القوم انتبهوا أو نبهوا، فقالوا: وي. وهي كلمة يقولها المتندم إذا أظهر ندامته، وقال الفراء: وي متصلة بالكاف، وأصلها: ويلك أن الله، ثمّ حذف اللام واتصلت الكاف بـ(أن). وفيه بعدٌ في المعنى والإعراب، لأن القوم لم يخاطبوا أحداً، ولأن حذف اللام من هذا لا يعرف، ولأنه يجب أن تكون مكسورة، إذ لا شيء يوجب فتحها))[1]. وذكر الزمخشري رأي الخليل وسيبويه أولاً على أنّ (وَي) مفصولة عن (كأنّ)، ثم أتبعه برأي الفراء، مبيّناً أنَّ ((مِن الناس من يقف على (وي) ويبتدئ (كأنه)، ومنهم من يقف على (ويك)))[2]. وفصّل ابن عطية في هذه القراءة قال: ((روي عن الكسائي أنّه كان يقف على (وي)، ويبتدئ (كأن)، وروي عنه الوصل كالجماعة، وروي عن أبي عمرو أنّه كان يقف [على] (ويك) ويبتدئ (أن الله)))[3]. وهو —فيما ارى– اضطراب من الكسائي في تحديد الكلمة ونوعها، ونوعها، وقد تمثل ذلك باختلاف قراءته لها. ونقل أبو البركات الأنباريّ الرأيين، ثم ضعّف قول الفرّاء، ناقلاً حجج النحّاس، من دون أن يذكره[4].

وذكر العكبريّ أنَّ معنى (وي) تعجُّب، وكأنَّ القوم نُبِّهوا، فانتبهوا، فقالوا: وَيْ كأن الأمر كذا وكذا، ولذا فتحت الهمزة من (أنَّ)، ثم ينقل قول الفرّاء ويصفه بالضّعيف، لوجهين؛ ((أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد. والثاني: أن تقدير: (وَيْ اعلم) لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع))[5]. موضع))[5]. فمن الواضح أنه يميل إلى قول الخليل وسيبويه في توجيه هذا الموضع. ويعرض ابن يعيش الآراء السابقة بصورة تجعلها مقبولة، قال: ((ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (وَيْ) منفصلةٌ، معناها: (أعْجَبُ)، ثمّ ابتدأ: (كأنه لا يفلح الكافرون)، و(كأنّ) ههنا لا يراد به التشبيه، بل القطع واليقين... وذهب أبو الحسن إلى أنّه (ويك) مفصولة من (أنّه)، وكان يعقوب يقف على (وَيْكَ) ثم يبتدئ: (أنه لا يفلح الكافرون)[6]، كأنه أراد بذلك الإعلام بأنَّ الكاف من جملة (وي)، وليست التي في صدر (كأنّ)؛ إنّما هي (وَيْ) على ما ذكرنا، أضيف إليها الكاف للخطاب على حدها في (ذلك) و(أولئك)... فهي حرف خطاب، وليست اسماً مخفوضاً كالتي في (غلامك) و(صاحبك)؛ لأنَّ (وَيْ) إذا كانت اسماً

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٠١ .

(٢) الكشاف: ٣/ ٤٢٠.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/ ٣٠٢.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٧١–٥٧٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٩٦.

(٦) يريد: يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ البصريّ، (ت ١١٧ هـ) أحد القراء العشرة، وتنظر القراءة في: جامع البيان: البيان: ٣٧٧–٣٧٨، وإبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة الدمشقي: ٢٧٩–٢٨٠. والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١١٣.

للفعل، فهي في مذهب الفعل، فلا تضاف لذلك، و(أنّ) وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو (وَيْ)، ولذلك فُتِحت (أنَّ)، والتقدير: أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون. فلما سقط الجارُّ، وصل الفعلُ، فَنَصَب. وذهب الكسائي إلى أنَّ الأصل: (ويلك)، فحذفت اللام تخفيفاً. وهو بعيد، وليس عليه دليل. وقد ذهب بعضهم إلى أن (ويكأنه) بكماله اسمٌ واحدٌ، والمراد شدّة الاتّصال، وأنه لا ينفصل بعضه عن بعض))[1]. وعلى الرغم من أن النحويين عدّوها اسم فعل –كما مرّ– نجد المالقي يعدّها حرفاً يفيد التنبيه والزجر والحض، ثم يعرض الأقوال التي قيلت في تحليلها، لينتهي إلى أن ((الصحيح أن تكون (وي) حرف تنبيه على القولين الأولين [يعني قولي الخليل والأخفش]؛ لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ))[2].

وقد نقل أبو حيان أقوال النحويين في توجيه الآية، من دون أن يقطع برأي معين[3]. وإذا عدنا إلى المرادي سنجد أنّه يبدأ بالقول: ((المعروف أنّها اسم فعل، بمعنى: أعجَبُ... فهو اسم للفعل المضارع، وتلحقها كاف الخطاب))[4]، ثمّ ينقل اختلاف العلماء في توجيه الآية، ليختم كلامه بما ذهب ذهب إليه المالقي من أنّها حرف للتنبيه. وينقل السيوطي أقوال العلماء فيها أيضاً، ولكنه يرى في حرف الكاف أنّها تفيد التعليل. ثم ذكر الآية السابقة، فيكون –بذلك– قد جعل الكلمة مكوّنة من (وي) وحرف التشبيه (الكاف) و(أن). ليكون المعنى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون[5]. إنّ هذه الأقوال تبين لنا سبب التعدد في التحليل النحوي لهذه الآية عند ابن هشام، فقد اختلف فيها العلماء، بدءاً من تفسيرها، ثم انتقالاً إلى تحليلها نحويّاً، وذلك كالآتي:

١. ما معنى الكلمة: التعجّب، التحسّر، التنبيه، الحض؟
٢. ما حدود الكلمة؟ هل هي مفردة: (ويكأنّ) أو مركبّة من (وي) و(كأن) أو من (وَيْ) و(الكاف) و(أنّ) ؟.
٣. هل تعدّ (وَيْ) اسم فعل للمضارع، كما هو معروف، أو حرفاً للتنبيه؟
٤. أ للكاف محل من الإعراب أم أنّها حرف خطاب لا محل له؟

تظهر عند ابن هشام إشارات تحليليّة لغويّة، تدلّ على إدراكه اثر مناسبة الكلام وظروفه في تعدد التحليل النحويّ. فمن ذلك ما ورد في حديثه عن شروط الحذف وأدلّته، وأن الكلمة لا تحذف إلاّ

(١) شرح المفصل: ٣/ ٩٠–٩٢.
(٢) رصف المباني: ٤٤٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ١٧٣.
(٤) الجنى الداني: ٣٥٢–٣٥٣.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٦٢.

إذا وجد دليل، فاذا فقد الدليل امتنع الحذف، إذ إنّ ذلك قد يؤدي إلى اللبس وعدم وضوح المعنى المطلوب، قال: ((امتنع... حذف الجارِّ في نحو: (رغبت في ان تفعل) أو (عن أن تفعل)؛ بخلاف (عجبت من أن تفعل)؛ وأمّا: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [1]، فإنّما حُذِفَ الجارُّ فيها لقرينة؛ وإنّما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف، في الحقيقة، في القرينة))[2]. يبيّن ابن هشام أن حذف حرف الجرِّ ممتنع مع الفعل (رغب)، ومثّل لذلك بمثال تعليميّ؛ ذلك لأنّه إذا حُذف لم يدر أيهما المحذوف؟ هل هو (في) أو (عن)، لاحتمال كل منهما؛ لأنّ (رغب) يتعدى بكل منهما، ولا دليل على المحذوف حينئذٍ. في حين يجوز حذف حرف الجر مع الفعل (عجب)؛ لأنه يتعدى بـ(من)، فإذا حُذِف تحدد كونه المحذوف دون غيره[3]. وهو ينصّ على أن العلماء اختلفوا في تقدير المحذوف، بسبب اختلافهم في سبب نزول الآية، في حين أنّها إنّما حذف الجار منها لقرينة، وهو يعني بالقرينة، هنا، أن سببَ نزولها ومعناها معلومان عند مَن نزلتْ في شانهم[4]. ولابدّ لنا من أن نعود إلى أقوال النحويين والمفسرين، في الآية الكريمة، من أجل الوقوف على حقيقة ما قرره ابن هشام هنا. وهو ما يتضح من تعدّد التقدير عند العلماء، قال الزجاج: ((المعنى: وترغبون في أن تنكحوهنَّ))[5]، وعلى الرغم من اختياره هذا الوجه، نجد أنَّ النحويّين اللاحقين لم يسلكوا السبيل نفسه؛ ونجد هذا الأمر عند الزمخشري، إذ يقول: ((يحتمل (في) أن تنكحوهنّ لجمالهن، و(عن) أن تنكحوهنّ لدمامتهنّ. وروي أن عمر بن الخطاب (رض) كان إذا جاءه ولي اليتيمة نظر، فإنْ كانت جميلة غنية، قال: زوّجها غيرك والتمس لها من هو خير منك. وإن كانت دميمة ولا مال لها، قال: تزوّجها فأنت أحق بها))[6]. فقوله (يحتمل) يشير إلى ظاهرة التعدّد التي تظهر في هذا التركيب، ويؤكد ما سبق القصة التي رواها عن عمر بن الخطاب (رض) وحكمه في هذه المسألة، بسبب احتمال الآية الوجهين. وقد أورد ابن عطية خبراً مماثلاً له يؤكّد ذلك[7]. ولعل هذا ما دفع العكبري إلى إلى القول: ((ترغبون: فيه وجهان؛ أحدهما: هو معطوف على (تؤتون)، والتقدير: ولا ترغبون.

---

(١) سورة النساء، من الآية: ١٢٧.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٨، وينظر: أوضح المسالك: ١٩/٢.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٤٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٣.

(٦) الكشاف: ١/ ٥٥٨.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ١١٨.

والثاني: هو حال؛ أي: وأنتم ترغبون في أن تنكحوهنّ))[1]. وذلك لكي يجد مخرجاً لحذف الحرف، فعلى الوجه الأول يكون المعنى نفياً، وعلى الوجه الثاني يكون المعنى إثباتاً. وكذلك نجد أنّ القرطبي ذكر وجهين في توجيه الآية متابعاً الزمخشري وابن عطية في التوجيه، قال: ((ترغبون عن أن تنكحوهنّ، ثم حذفت (عن). وقيل: وترغبون في أن تنكحوهنّ، ثم حذفت (في). قال سعيد بن جبير ومجاهد: ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال. وحديث عائشة يقوّي حذف (عن)، فإن في حديثها: وترغبون أن تنكحوهنّ رغبة أحدكم عن يتيمته التي تكون في حجرة حين تكون قليلة المال والجمال))[2]. فنصّه هذا يكشف عن مدى أهمية المناسبة في تحديد المعنى، ومن ثمَّ، الوصول إلى تحليل دقيق، وهو ما أدّى إلى تعدّد التحليل بسبب عدم القطع بمناسبة الحدث الكلامي، وهو هنا: (أسباب النزول)، لذلك تجدّ المفسّر يلجأ إلى الخبر أو الرواية التي تمكنه من تحديد وجهة الكلام ومقطعه. وقد يكون ابن هشام متأثراً بابن مالك فيما سبق أن قرره، إذ نجد بينهما تشابهاً في الأمثلة والفكر، يقول ابن مالك: ((اطرد حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ) إن تعيّن عند حذفه، نحو: (عجبت أن يُبغَض ناصح)، (وطمعت أنك تُقبل). فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع (أنَّ) و(أنْ) لامتنع الحذف، نحو (رغبت أن يكون كذا)، فإنّه لا يدرى هل المراد: رغبت في أن يكون أو عن أن يكون، والمرادان متضادان معنىً؛ فيمتنع الحذف في مثل هذا))[3]. ولم يختلف أبو حيّان كثيراً في تأكيده أن الآية تحتمل وجهين، إذ يقول: ((هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة، فالمعنى في الرغبة: (في) أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن. والنفرة: وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن، فتمسكوهن رغبة في أموالهن...))[4]. ويصرّح الشيخ خالد الأزهريّ باختلاف المفسِّرين، في تحديد المحذوف، مع وجود اللبس، قال: ((حُذِفَ الحرف الجارّ مع أن اللبس موجود، بدليل أنّ المفسّرين اختلفوا في المراد، فبعضهم قدّر (في أن)، وبعضهم قدّر (عن أن)، واستدلّ كلٌّ على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين... أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس... والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين))[5]. إنّ هذه الأقوال تؤكد ما قرّره ابن هشام من أنَّ اختلافهم في تعيين المحذوف ناتج من اختلافهم في القرينة، فكلٌّ منهم استند إلى تصوّر معيّن لسبب نزول الآية، فبعضهم يرى انّها

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٠٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٤٠٢.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٨٠-٨١.

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٥١٤.

(٥) شرح التصريح: ١/ ٤٦٩.

نزلت في الرغبة عن اليتيمة وبعضهم يرى أنّها نزلت في الرغبة فيها، وهو ما يؤدّي إلى تعدّد التحليل في حال الجمع بين الرؤيتين، وهو ما أشار إليه ابن هشام.

٤. **الخلاف النحويّ:** لاشكّ في أنَّ للخلاف النحويّ أثراً في تعدد الأوجه الإعرابيّة وكثرتها، ويشمل الخلاف النحويّ، هنا، ما كان، منه، بين مدرستي: البصرة والكوفة، وما جاء نتيجة الخلاف الفرديّ بين النحويين، بعيداً عن أن يكون هذا الخلاف صادراً عن مذهب المدرسة النحويّة التي ينتمي إليها النحويّ. إذ كان للخلاف النحوي المدرسيّ تأثيرٌ في نموّ تعدد التحليل وتشقيقه، ذلك أن ((ما كان بين الكوفة والبصرة من خلافات، أدّت في بعض الأحيان إلى نوع من التعقيد الإعرابيّ، والتمحّل فيه، بقصد إبراز كل من الشخصيتين المدرسيتين بصفات منفردة، مع أن المفروض أن كلتيهما تصدران من نبع واحد، وهو كلام العرب المنتقى الفصيح))[1]. فقد بنى النحويّون القدماء —البصريّون منهم والكوفيّون– نحوهم على استقراء كلام العرب؛ لذلك أخذت معظم قضاياه ومسائله تتجه نحو الاتفاق على منهج واحد، في حين بقيت هناك مسائل فرعيّة لم يتفقوا عليها، وظهر فيها الخلاف في التفسير أو التعليل أو الإعراب. وقد ترك هذا الأمر البابَ مفتوحاً للنحويين لدراسة النصوص اللغويّة وتحليلها نحوياً في ضوء هذا الاختلاف بين التفسير البصري والتفسير الكوفي.

إنّ أثر الخلاف انتقل من حيز النظريّة إلى ميدان التطبيق في كتب الإعراب، مثل: كتب التفسير، وكتب شروح الشعر. فتجد لتركيب معيّن، تحليلين نحويّين، ينطلقان من اختلاف النظر البصريّ والكوفيّ. وقد التفت ابن هشام إلى أثر هذه المسألة في تعدد مظهر من مظاهر التحليل، وذلك في تصنيف الجُمَل، قال —في أثناء كلامه على الجملة الاسمية والفعليّة– ((ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه، لاحتماله الاسميّة والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويّين))[2]. فقد تحتمل الجملة أن تكون اسميّة عند مذهب نحويّ، وفعلية عند أصحاب مذهب آخر، وذلك في حال نَظَرَ إليها النحوي استناداً إلى كلا القولين. وقد ذَكَرَ مجموعة من الأمثلة التي توضّح ذلك، منها خلافهم في جملة البسملة، قال: ((فإنّ قدّر [فيها]: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعليّة، وهو قول الكوفيّين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره[3]، إلاّ أنّه يقدّر الفعل مؤخَّراً ومناسباً لما جُعلت البسملة مبتدأً له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرْتَحِلُ))[4]. فإذا نظر المعرب إلى مذهب البصريين الذين يعدونها جملة اسمية على

---

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ: ١٣٧.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ١/ ١٢– ١٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٥–٤٩٦.

تقدير (ابتدائي)، ثمّ نظر إلى مذهب الكوفيين الذين يقدرون فعلاً يتعلق به شبه الجملة، فتكون الجملة —على مذهبهم– فعلية، اجتمع عنده من كلا المذهبين إعرابان للتركيب الواحد قال أبو البركات الأنباريّ: ((اختلف النحويّون في موضع الجارّ والمجرور على وجهين؛ فذهب البصريون إلى أنّه في موضع رفع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ابتدائي باسم الله، أي: كائن باسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلقاً بالمصدر؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر. وذهب الكوفيون إلى أنّه في موضع نصب بفعل مقدّر، وتقديره: ابتدأت بسم الله))[1]، وتبدو آثار الخلاف المدرسيّ واضحة عند ابن هشام في معالجته بعض التراكيب، ومن ثمّ، تحليلها نحويّاً، يدلّ على ذلك أنّه نبه على أثر الخلاف النحويّ في إطالة كتب النحو في أول (مغني اللبيب)، إذ ذكر أن خلافهم في إعراب بعض المواضع أدى إلى تضخم كتب إعراب القرآن، ومن تلك المواضع قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]، فقد اختلف النحويّون البصريّون والكوفيّون في الاسم المرفوع بعد (إن)، فتولّد وجهان إعرابيان فيه؛ الأول: إنه فاعل لفعل محذوف، يدلّ عليه الفعل المذكور بعده، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريّين، والفعل المحذوف لا يجوز التلفّظ به؛ أي: أنّه لا يجوز إظهاره. قال سيبويه: ((اعلم أنّ قولهم في الشعر: (إن زيدٌ يأتِك يكنْ كذا)، إنّما ارتفع على فِعْلٍ، هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: (إنْ زيداً رأيتُه يكنْ ذلك)؛ لأنّه لا تبتَدأ بعدها الأسماء، ثم يبنى عليها))[3]، والوجه الثاني: ينسب إلى الكوفيين، وهو أن الاسم المرفوع، بعد (إنْ) الشرطيّة، مبتدأ يرتفع بالعائد الذي عاد عليه من الفعل، قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيّون إلى أنه إذا تقدّم الاسمُ المرفوعُ بعد (إن) الشرطيّة، نحو قولك: (إن زيدٌ أتاني آتِهِ)، فإنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل... احتجّوا بأن قالوا: إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به))[4]. ولم أجد هذا الكلام في (معاني القرآن)، والذي وجدته، فيه، لا يفهم منهُ، أنَّه يُعْرِبُه مبتدأ، قال: ((في موضع جزم [يعني استجارك] وإن فُرِق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد). وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنّها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرّقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب))[5]. ويبدو أن

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ٦.

(٣) الكتاب: ٣/ ١١٣–١١٤، وينظر — فيه: ١/ ١٠٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٥ — ٦١٦، مسألة (٨٥)، وشرح المفصل: ١/ ٢١٩.

(٥) معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٤٢٢.

ابن هشام تابع النحويين في معالجتهم الخلاف في هذه المسألة، مبيّناً أثرها في تعدّد التحليل النحويّ، وإذا تتبعنا موقف أهم النحويين من هذه المسألة فسنجد أنَّ الأخفش يجيز، في الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين، وجهين، كما يتضح من قوله: ((ابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رَفَع (أحداً) على فِعْل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلاّ أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكّنها وحُسْنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ))[1]، فيتضح من عبارة (أقيس الوجهين) أنه يجيزهما كليهما، مع أن كونه فاعلاً هو الأقيس عنده. واختار الزجاج مذهب البصريّين، قال: ((أما الإعراب في (أحد) مع (إنْ) فالرفع بفعل مُضْمر، الذي ظهر يفسِّره. المعنى: وإنْ استجارك أحد. ومن زعم أنه يرفع (أحد) بالابتداء فخطأ، لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده))[2]. واكتفى النحاس بذكر وجه الرفع على الفاعلية من دون إشارة إلى الخلاف[3]. وناقش ابن جني قول ضيغم الأسدي[4]:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي –وإن لم ألقه– الرجل الظلوم

ليستدل به على ((جواز ارتفاع الاسم بعد (اذا) الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني)، ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره... وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[5]))[6].

فهو يتابع الأخفش في إجازة إعراب المرفوع بعد (إن) و(إذا) بأنه مبتدأ. واكتفى صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج بذكر وجه الرفع على الفاعلية، وجعله من حذف الفعل[7]. و فعل أبو البركات الأنباري مثله، قال: ((ارتفع (أحد) بفعل مقدّر، دلّ عليه الظاهر، وتقديره: وإنْ استجارك احد من المشركين استجارك؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ حروف الشرط؛ فاقتضت الفعل، فوجب تقديره، فارتفع

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ٢٠٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥، ٣/ ٦٦١.

(٤) البيت لضيغم الأسدي، في: شرح التسهيل: ١٤١/٢، ولسان العرب: ١٢/ ٣٧٣ (ضغم)، وبلا نسبة في: شفاء العليل: ٤٧١/١.

(٥) سورة الانشقاق، الآية: ١.

(٦) الخصائص: ١/ ١٠٥ – ١٠٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ٣٧.

الاسم بعده؛ لأنه فاعل))[1]. وتابعه العكبريّ فاكتفى بذكر هذا الوجه[2]. وأشار ابن يعيش إلى الوجهين، وارتضى مذهب البصريين، قال: ((أحد، هنا، مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر... وذلك أن (إن) في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام... وزعم الفرّاء أن (أحداً) في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في (استجارك). وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا (استجارك) خبراً لـ(أحد)، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر))[3]. وأشار ابن مالك إلى الخلاف، وجعله بين سيبويه والأخفش، وليس بين سيبويه والكوفيين[4]، كما سبق أن فعل أبو البركات. وجعل أبو حيان الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) مما يجب حمله على فعل محذوف يفسِّره المذكور[5]، وهذا ما قرّره السيوطي أيضاً[6]. ويعلل الأزهريّ جواز ما ذهب إليه الكوفيّون بالقول: ((سوّغ الابتداء به تقدّم الشرط عليه أو نَعْته بالمجرور بعده))[7]. وقد اختار ابن هشام مذهب البصريّين، قال: ((إنّما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[8]، لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش))[9]. ومما يجدر ذكره، هنا، أنّ ابن هشام نبّه المعرب على أنَّ مَن يذهب مذهب البصريّين ولا يتابع الأخفش والكوفيّين، ثمّ يُعْرِب الاسم المرفوع في نحوِ الأمثلة والشواهد السابقة: مبتدأ، فهو، بذلك، قد وقع في الوهم؛ ((لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنّما قاله سهواً، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفيّ، فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهبٌ ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة))[10]، وهي قاعدة إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) و(إذا) عندهم. يلفت ابن هشام، في هذا التنبيه، إلى أن على المعرِب أن يلتزمَ، في الإعراب، بأقوال المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه وآرائه، كما أن هذا التنبيه يكشف لنا، من جهة أخرى، عن أنَّ تعدد التحليل النحويّ ينتج عن الأخذ بأقوال المذاهب المختلفة، ولا يكون ممّن يأخذ بمذهب نحويٍّ واحد، بمعنى أن تعدّد تحليل المرفوع في المسألة السابقة، هو نتيجة طبيعية للأخذ بأقوال العلماء فيه، في حين أن المعرِب الذي لا يأخذ بقول

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٧١.

(٣) شرح المفصّل: ١/ ٢١٧ – ٢١٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٩٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٧٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٤٥٥.

(٧) شرح التصريح: ١/ ٣٩٦.

(٨) سورة الانشقاق، الآية: ١.

(٩) مغني اللبيب: ١/ ١٢٧.

(١٠) المصدر نفسه: ٢/ ٧٥٧.

الكوفيين والأخفش لن يظهر لديه إلاّ توجيه واحد، هو توجيه البصريّين، فلن يكون، عنده، تعدّد في المسألة. وقد تكلّم ابن هشام على مسائل أخرى تعدَّدَ التحليل النحويّ، فيها، بسبب اختلاف أقوال المذاهب النحوية أو مذاهب النحويّين منفردين، في النظر إليها، كما في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه، وما يترتّب عليه من أوجه، في ضوء المذهبين البصريّ والكوفيّ[1]، وفي مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، وما يقتضيه اختلافهم في تحديده، بناءً على تقدير محذوف في التركيب أو عدم تقديره[2]، وغير ذلك[3].

٥. اجتهاد النحويّين : كان النحو العربيّ، وما يزال، شأنه شأن العلوم الأخرى، ميداناً مفتوحاً للاجتهاد والاختلاف والجدل وإبداء الجديد، إذ يقدّم كلُّ نحويّ —على وفق علمه وذكائه– آراءه واجتهاداته التي يرى، فيها، حلاّ لبعض مشكلاته أو مسائله. وهذه الآراء والاجتهادات تؤدي —من جهة أخرى– إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة. وممّا يستحقّ الذكر، هنا، أنَّ هذه الاجتهادات آراء انفراديّة يتقدّم بها بعض النحويّين في مناقشة بعض مسائل النحو، أو في تحليل بعض شواهد النحو، من دون الاعتماد على القواعد المذهبيّة أو المدرسيّة لفريق نحويّ معيّن، وإنّما ينطلق النحويّ —في ذلك– من قدرته الخاصّة على فَهْم النصوص، وتقديم رؤية تحليليّة مختلفة تتبلور في توجيهٍ نحويّ مختلف عن الآراء الخاصة بالمدارس النحويّة[4]. ويمكننا القول إن التعدّد الناتج عن اجتهاد علماء النحو، يمثّل مواقف فردية لا مدرسيّة، وغالباً ما يكون في مسائل فرعيّة تتصل بتراكيب لغويّة معيّنة، ولا تتعلّق بالظواهر الرئيسة للتحليل النحويّ. ولابد لنا من التنبيه على أن وجود المدارس النحويّة، وما انبنى على اختلافها في النظر، والمعالجة، والحكم، ومن ثمَّ، في التحليل النحويّ، هو الذي شجّع النحويّين على الاجتهاد وإبداء الرأي، وعدم الوقوف أمام الرأي القديم مُستسلماً ومُسَلِّماً. ومن المواضع التي يظهر، فيها، أثر هذا العامل فاعلاً، ما جاء في إعراب نحو: (عمرك لأفعلن)، و(أيمن الله لأفعلن)، إذ جزم كثير من النحويّين، بأنَّ المحذوف، في مثل ذلك، هو الخبر، لوجود جواب القسم الذي سدَّ مسدَّ الخبر، في الدلالة عليه، قال ابن جني: ((ممّا يجيزه القياس —غير أن لم يرد به الاستعمال– خبر (العَمْر، والأيمُن)، من قولهم: لعمرُك لأقومنّ، ولأيمنُ الله لأنطلقنّ. فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما —لو خرج خبراهما– لعمرُك ما أقسم به لأقومن، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقن، فحذف

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٤، ٨٠٤، وللموازنة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٢٨ (مسألة ٢٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٦، وللموازنة ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٥ (مسألة ٢٩).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٨–٥٧٩، وللموازنة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١، (مسألة ٦).

(٤) ينظر: أسباب التعدّد في التحليل النحويّ د. محمود حسن الجاسم: ٦٢.

الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر))[1]. في حين أجاز ابن عصفور أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وليس الخبر[2]، قال ابن هشام: ((لذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعيّنه عنده))[3].

من هنا فانّ الوجه الذي أجازه ابن عصفور، أدّى إلى أنّ الألفاظ التي هي نصٌّ في القسم، نحو: (عمر، ويمين، وأيمن)، التي يعربها النحويّون مبتدأ خبره محذوف وجوباً، = قد احتملت وجهاً آخر، ولم تتحدّد بالوجه المشهور.

ولعل من أكثر مظاهر الاجتهاد وضوحاً ما ذهب إليه الزمخشريّ ومن تابعه، في تقسيم الجملة، إذ أضاف قسماً آخر، هو الجملة الشرطية، فهي تنقسم عنده إلى جمل: اسميّة، وفعليّة، وشرطيّة[4].

ومما ينبغي ذكره، هنا، أن كتاب (مغني اللبيب) يحفل بمناقشة الشواهد النحويّة، المَبْنيَّة على آراء العلماء واجتهادتهم، وقد عرض ابن هشام تلك الاجتهادات في صور أوهام وقع فيها النحويّون في أثناء سعيهم إلى توجيه نصوص معيّنة تحتاج إلى التوجيه. وقد كانت تلك الأوهام نتيجة عدم مراعاة خصائص أبواب النحو، وشروط كلٍّ منها، فمن ذلك، مثلا، ما ذهب إليه الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[5]: أنَّ لفظ الجلالة (الله)، يجوز أن يكون صفة أو عطف بيان، قال: ((ذلكم: مبتدأ. و(الله ربكم له الملك) أخبار مترادفة... ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، وربكم خبراً، لولا أنَّ المعنى يأباه))[6]. وعلّق ابن هشام عليه: ((جوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجّوز كون العلَم نعتاً، وإنّما العلم يُنْعَت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرّفا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه))[7]. ومن ذلك ما نقله عن الزمخشريّ والعكبري في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِءْياً﴾[8]، أن الجملة التي بعد (كم) صفة لها، قال الزمخشريّ: ((كم: مفعول (أهلكنا) و(من) تبيين لإبهامها... و(هم أحسن) في محلِّ النصب، صفة لـ(كم)؛ ألا ترى أنّك لو تركت (هم) لم يكن لك بدٌّ من نصب

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٩٤، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٥٣، والمغني في النحو: ٢/ ٣٥٦، وشرح ابن الناظم: ٨٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٥٣٢–٥٣٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٩٠، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٨٠٦.

(٤) ينظر: المفصل: ٥٣، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٩٢.

(٥) سورة فاطر، من الآية: ١٣.

(٦) الكشاف: ٣/ ٥٨٧.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٣.

(٨) سورة مريم، الآية: ٧٤.

(أحسن) على الوصفيّة))[1]. وتابعه العكبريّ، فقال: ((كم: منصوب بـ(أهلكنا). و(هم أحسن): صفة لـ(كم)))[2]. وهما باجتهادهما هذا، أضافا وجهاً إعرابياً جديداً، غير أن هذا التوجيه لم يلق قبولاً من ابن هشام، فرده، قائلاً: ((الصواب أنّها صفة لـ(قرن)، وجمع الضمير حَمْلاً على معناه))[3]. ويبدو أنَّ ابن هشام يتابع، هنا، أبا البركات الأنباري، الذي يقول: ((كم: في موضع نصب بـ(أهلكنا)، وتقديره: كم قرنٍ أهلكنا؛ فحذف (قرناً) لدلالة الكلام عليه))[4]. لقد ولّدت هذه الاجتهادات النحويّة أوجهاً إعرابيّة جديدة، على الرغم من أن بعضها غير صحيح أو مرجوح؛ ذلك أنّها، في نهاية النظر إليها، كونّت مذاهب فرديّة في توجيه النصّ؛ هذه المذاهب مبنيّة على تصوّر لغويّ معيّن، غالباً ما يستند إلى أسس محددة في ذهن النحويّ المجتهد. ومن ثم، فان هذه الاجتهادات التحليليّة، عندما انتهت إلى ابن هشام، كانت سبباً في تعدّد التحليل النحوي للمسألة الواحدة. ومما يذكر أن الاجتهاد النحويّ قد يغيّر رأي النحوي نفسه في المسألة الواحدة، مما يؤدي إلى تعدّد تحليلها عنده، على مرّ الزمن. وخير مثال على ذلك ما يُلحَظ عند ابن هشام نفسه[5]، من ذلك قوله: ((كنّا قدّمنا في نحو: (في (في الدار زيد): أنَّ متعلّق الظرف يُقَدَّر مؤخّراً عن (زيد)؛ لأنّه في الحقيقة الخبر. وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنّه يحتمل تقديره مقدّما لمعارضة أصل آخر، وهو أنّه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول))[6]. فقد نتج عن تطوّر تفكيره النحويّ ونضجه تغيّر في آرائه، وهو وهو ممّا ينبني عليه تعدد في التحليل النحوي. إنَّ الاجتهاد النحويّ يعمل —بغض النظر عن صحته وخطئه– على تشقيق سبل القول في إعراب التراكيب، ويفتح المجال لأوجه إعرابيّة جديدة، مختلفة قوةً وضعفاً، مما يسهم في رَفْد ظاهرة الأوجه الإعرابيّة، بوَجْه ما.

٦. **طبيعة اللغة:** تأخذ الألفاظ المفردة أوضاعاً مختلفة في التراكيب النحويّة، وهي —في أثناء ذلك– تخضع لأمرين؛ الأول: نظام بناء الجملة في اللغة المَعْنِيَّة. والثاني: منشئ الكلام، وما يمتاز به من مستوى عقليّ وثقافيّ، وأثر حاجاته النفسية في صياغة الكلام، وما يحيط به من ظروف اجتماعيّة، ومن ثمَّ، إذا أخذنا ما تقدّم ذكره بالحسبان، فقد نجد، في اللغة، عبارات تحتوي على مفردات أو تراكيب، تنطبق عليها شروطٌ لأبواب نحويّة مختلفة، وهي، في الوقت نفسه، لا تنفرد بخصائص أو

---

(١) الكشاف: ٣/ ٣٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٧٥.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٥.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٠.

(٥) ينظر: للتوسع في هذه المسألة: تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاري، د. حسن موسى الشاعر: ٤١–٥١.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٩.

سمات تميِّزها من غيرها من المفردات أو الأبواب النحويّة أو الجمل. ونتيجةُ ذلك أن هذه العناصر التركيبيّة تأخذ أكثر من وصفٍ نحويّ عند التحليل. ومما يؤدي إلى ذلك خلوّ العبارة من قرينةٍ تُعيِّن نوع العنصر المدروس، لتنقل التحليل من حالة التعدّد إلى حالة الإفراد؛ ذلك أنّ العبارة قد تخلو ممّا يحدّد أحد الاحتمالين ليبقى للمعرب وجه واحد، ينتهي إلى اختياره. وهذا يعني –ضمناً– أنّ الاحتمالين غالباً ما يكونان في القوة نفسها، فلا يوجد ما يرجح أحدهما على الآخر[1]. وفي اللغة تراكيب تقبل التوجيه على أكثر من وجهٍ إعرابيّ، على الرغم من وجود قرينة تؤيد أحد الاحتمالين، ولكنّها لا تلغي الاحتمال الآخر، إذ يكون المعنى مقبولاً في الوجهين. وقد نبّه ابن هشام على هذه المسألة بقوله: ((قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاًّ منها، فينظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾[2]، فإنّ (الموعِد) محتمل للمصدر؛ ويشهد له: ﴿لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ﴾، وللزمان؛ ويشهد له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾، وللمكان؛ ويشهد له: ﴿مَكَاناً سُوًى﴾، وإذا أعُرب (مكانا) بدلاً منه لا ظرفاً لـ(نخلفه) تعيّن ذلك))[3]. فقد وضح أن التركيب لا يقطع بوجه واحد، بل إنّ فيه ما يرجّح الأوجه المختلفة، فهو يحتمل أن يكون مصدراً، أي: فاجعل بيننا وبينك وعداً، بدليل قوله (لا نخلفه)؛ لأن الذي يتصف بالإخلاف هو الوعد، لا زمانه ولا مكانه. ويحتمل أن يكون ظرفاً، أي: زمان وعدكم، بدليل قوله في الآية: موعدكم يوم الزينة، وهو زمان. ويحتمل أن يكون ظرف مكان، أي: مكان وعدكم، بدليل قوله ﴿مَكَاناً سُوًى﴾، وإذا أعُرب (مكانا) بدلاً من (موعداً) فيتعين –عندئذٍ– أنَّ المراد بالوعد: مكان الوعد؛ فترتفع الاحتمالات الأخرى[4]. ومن ذلك أيضاً ما يحتمله نحو: (سرت طويلاً)، إذ إنَّ فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون (طويلاً) مصدراً، على تقدير: سرت سيراً طويلاً. والثاني: أنه ظرف، على تقدير: سرت زمناً طويلاً. والثالث: أن يكون حالاً، على تقدير: سرته طويلاً. وهذا الأمر ينطبق على إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[5]، إذ تحتمل كلمة (فتيلاً) وجهين؛ أحدهما: النصب على أنه مفعول به. والآخر: النصب على المصدرية؛ بتقدير: ظلماً ما، أي: أنه مفعول مطلق[6]. إنّ هذا النوع من التعدّد يستند، في حقيقته، إلى قبول العبارة السبب

---

(١) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحويّ: ١٧–١٨.

(٢) سورة طه، من الآية: ٥٨. وتتمتها: ﴿لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَاناً سُوًى * قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٦–٧٧٧.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٣٠.

(٥) سورة النساء، من الآية: ٧٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٩، وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٩، وشرح التصريح: ١/ ٢٧٣.

الأول من أسباب تعدد التحليل، ونعني به: تعدّد التقدير واختلافه. ولاشك في أنّ العبارة تحتاج إلى أمر آخر ينبغي أن يتوافر فيها، حتى يمكن توجيهها بهذه الأوجه المختلفة، وذلك هو اتفاق الاحتمالات الإعرابيّة في العلامة الإعرابية، فقد ساعد في هذا التعدد: اشتراك أكثر من معنى نحويّ في علامة واحدة. إذ نلمس أنَّ ((اشتراك أكثر من معنى نحوي، كالفاعلية، والابتداء والخبريّة، وغيرها، في علامة الرفع مثلا، كان مدعاة لتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة))[1].

ونجد عند ابن هشام أمثلةً، تعدَّدَ فيها الإعراب، بسبب اشتراك أبواب نحوية معينة في علامة واحدة،كما في قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا خَيْرًا﴾[2]، إذ ذكر أن في إعراب (خيراً) أربعة أوجه؛ أحدها: أنّه منصوب على المفعولية، وفي عامله قولان؛ أحدهما: أنه محذوف، تقديره: انفقوا وائتوا خيراً لكم، وهذا التوجيه منقول عن سيبويه[3] في قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[4]، والقول الثاني: أنّ عامله مذكور، وهو (انفقوا)، على أن يكون معنى الخبر، هنا، المال. والوجه الثاني: أنّه منصوب، خبراً لـ(كان) محذوفة، وتقديره: يكن الإنفاق خيراً. وقد سبق الفرّاء إلى رفض هذا الوجه، قال: ((ليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يُبْطل هذا))[5]. والوجه الثالث: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: إنفاقاً خيراً، ونسبه ابن هشام إلى الكسائي والفراء، والذي قاله الفرّاء: ((خيراً: منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنّه من صفة الأمر))[6]. والوجه الرابع: أنه حال من ضمير مصدر الفعل، وتقديره: انفقوه، أي: انفقوا الانفاق[7]. ومما يؤدي إلى تعدّد التحليل النحويّ وجود الأدوات أو حروف حروف المعاني؛ لأنها ألفاظ متّحدة في المبنى متعددة في المعنى، كما أنها تقوم بوظائف نحويّة مختلفة، من ذلك (ما). ويمكننا أن نلمس التفات ابن هشام إلى هذا الجانب في أنه عقد مبحثاً للتدريب على بعض الأدوات، مثل (ما)، لمعرفة وظائفها ومعانيها، مما يشير إلى إدراكه للاحتمالات التي تنطوي عليها تلك الأدوات. فقد عرض شواهد وأمثلة تعدّدت فيها أوجه إعراب (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة: ٣٠٢.

(٢) سورة التغابن، من الآية: ١٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٨٢، والعلامة الإعرابية في الجملة: ٣٠٤.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٧١.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٦.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٥.

(٧) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤: ص٥١، وثلاث رسائل في النحو: النحو: ٤٣-٤٤.

اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[1]، فيورد ما جاء في توجيه (ما) من أقوال؛ أحدها: أنّها حرف زائد للتوكيد، ونسب ابن هشام هذا القول إلى الزجّاج الذي يقول: ((... أمّا أجود هذه الجهات فأن تكون (ما) زائدة مؤكدة، كأنّه قال: إنَّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً مثلاً، ومثلاً بعوضةً...فما في التوكيد بمنزلة حق إلاّ أنّه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتخطّاها إلى ما بعدَها، فمعناها التوكيد))[2]. والحقيقة أن الأخفش سبق الزجاج إلى القول بزيادتها؛ فقد قال: ((ما: زائدة في الكلام، وإنّما هو: إنّ الله لا يستحي أن يضرب بَعُوضة مثلاً))[3]. وقد أيد ابن هشام هذا القول، مستدلاً بسقوطها في قراءة ابن مسعود[4]، فتكون (بعوضة) بدلاً. والثاني: أنّها اسم نكرة، صفة لـ(مثلا)، أو بدل بدل منه، فتعرب (بعوضة) عطف بيان على (ما) عندئذٍ، على تقدير: مثلاً شيئاً بعوضةً. وأعرب ابن يعيش (بعوضة) في هذا الوجه صفة، قال: ((فإن قيل: كيف ساغ وصفها بـ(بعوضة)، وهو نوع؟ قيل: لا يبعد ذلك ههنا؛ لأنَّ (ما) اسم عامٌّ قربت في الإبهام والعموم من (ذا). وحكم هذه الأسماء أن تُبيَّن بأسماء الأنواع))[5]. ولم يذكر ابن هشام قول الكسائي والفرّاء، وهو أنَّ التقدير: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها، ثم حُذِفت (بين) وأعرِبت (بعوضة) بإعرابها، قال: ((أمّا الوجه الثالث —وهو أحبّها إليّ– فأن تجعل المعنى على: إنَّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها. والعربُ إذا ألقت (بينْ) من كلام تصلُح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ(بَيْنَ) والآخر بـ(إلى)))[6]. وقد ذكر هذه الأوجه أيضاً النحاس[7]، وابن عطية[8]، وأبو البركات الأنباريّ[9]، والعكبريّ[10]، وأبو حيان الأندلسيّ[11]. وقد يكون تعدّد التحليل النحويّ في أمثال هذه

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٤٩.

(٤) ينظر: الكشاف: ١/ ١٢٠ وعزاها إلى رؤبة، وعزاها الكرماني في شواذ القراءات: ٥٦ إلى ابن مسعود، و مغني اللبيب: ١/ ١/ ٤١٣.وينظر أيضاً: معجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم: ١/ ١٨٣، مسلسل (١٠٢).

(٥) شرح المفصّل: ٢/ ٤٠٣.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٥٣–١٥٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥٣–١٥٤.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ١١٠–١١١.

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٧٦.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤١.

(١١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ١٧٧–١٧٨.

المواطن وجهاً من وجوه إعجاز القرآن ((ودليلاً على ثراء نصِّه، وتعدّد إشعاعه، بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعّة، أنّى استقبلتها ألقت عليك بأضواء))[1].

٦. **فقدان النغمة:** تؤدي النغمة وظيفة فاعلة في عمليّة الاتصال اللغوي، فهي قرينة لفظيّة يتوقّف عليها، أحياناً، مدلول الكلام ومعناه، وقد يغيب عنّا مُراد المتكلم عند فقدانها. والكلام المكتوب يفتقر إلى هذه القرينة، لذلك قد يضطر النحويّون إلى بيان ما تحتمله العبارة من دلالات ومعانٍ، ومن ثمَّ، إيضاح ما يترتب على هذه المعاني والدلالات من أوجهٍ إعرابية مختلفة[2]. ويمكن للباحث أن يلمس يلمس أثر هذا السبب في تعدّد التحليل النحويّ عند ابن هشام، كما في مناقشة قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

ثمَّ قالوا: تحبها؟ قلتُ: بهراً عدد الرَّمْل والحَصَى والتُّرابِ

فقد أورد فيه قولين، الأول: أنَّ الشاعر أراد (أتحبُّها)، فحذف همزة الاستفهام، لدلالة نغمة الكلام أو الإنشاد عليها. وبناء عليه فان الكلام من قبيل الاستفهام، فهو إنشاء. والقول الثاني: أنَّ الكلام ليس استفهاماً، وإنّما هو إخبار، ومعناه: أنت تحبُّها، أو: لأنت تحبُّها. وقد ذهب ابن جني إلى أن ((أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبّها؟ لأنَّ البيت الذي قبله يدل عليه، وهو قوله[4]:

أبرزوها مثل المَهَاة تَهادى بين خَمْسٍ كواعبٍ أتراب))[5].

ويمتد تأثير التنغيم إلى كلمة (بهراً)، إذ يذكر ابن هشام لها وجهين، أحدهما: أن معناها أحبُّها حبّاً بهرني بهراً، أي: غلبني غلبةً. والآخر: أنه أراد: عجباً، أي: عجباً من هذا السؤال، أو أحبُّها حبّاً عجباً[6]. وقد فسّره سيبويه بوجه واحد، قال: ((كأنّه قال: جَهداً، أي: جهدي ذلك))[7]. ذلك))[7]. وجعل ابن يعيش معناه: عجباً[8]. ويجيز ابن منظور أن يكون معناه: جمّاً، أو: عَجَباً[9].ويفسِّره السيوطي بـ: غلبةً، أي: غلبني حبها غلبةً[10].

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة: ٢٩٢.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ٢٩٦.

(٣) ديوانه: ٥١.

(٤) ديوانه: ٥١.

(٥) الخصائص: ٢/ ٢٨٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠، وحاشية الدسوقي: : ١/ ٣٨.

(٧) الكتاب: ١/ ٣١٢.

(٨) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٢٩٧، وشرح التسهيل: ٢/ ١١٢.

(٩) ينظر: لسان العرب: ٤/ ٨٢ (بهر).

(١٠) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٧٩.

وتظهر عنايته بالتنغيم وأثره في تعدّدِ التحليل النحويّ، في جوابه عن سؤال عن نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ﴾[1]، أهي استفهامية أم موصولة؟ وقد أجاب ابن هشام بأنَّ تعيين نوعها يختلف ((باختلاف القراءتين في: (السحر)؛ فمن قرأ (السحر) بغير استفهام فـ(ما) موصولة مبتدأ، و(جئتم به) صلة، و(السحر) خبر (ما)...))[2]، فقوله: بغير استفهام إشارة إلى نغمة الاستفهام، وعلى هذا الوجه تكون (ما) موصولة، وهذا التوجيه نجده عند الفرّاء، إذ قال: ((... (ما) في موضع الذي؛ كما تقول: ما جئت به باطل، وهي في قراءة عبد الله: (ما جئتم به السحر)[3]، وإنّما قال: (السحر) بالألف واللام؛ لأنه جواب لكلام قد سبق؛ ألا ترى أنَّهم قالوا لمّا جاءهم به موسى: أهذا سحر؟ فقال: بل ما جئتم به السحر))[4]. فمعناها عنده: الذي جئتم به السحر، واستدل على ذلك بقراءة عبد الله، ويؤيّد ذلك قول الزمخشريّ: ((ما: موصولة واقعة مبتدأ. و(السحر) خبر، أي: الذي جئتم به هو السحر، لا الذي سماه فرعون وقومه سحراً من آيات الله... وقرأ عبد الله: (ما جئتم به سحر). وقرأ أبيّ: (ما أتيتم به سحر)[5]. والمعنى: لا ما أتيتُ به))[6]. هذه كانت القراءة الأولى الأولى المشهورة، أمّا ((مَن قرأ: (آلسحر) بالمدّ، فـ(ما) استفهام، و(جئتم به): خبر، و(السحر): خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أيُّ شيء جئتم به؟ أهو السحر؟ أو: آلسحر هو؟))[7]. وهذا الإعراب مبني على انتقال الآية من حال الإخبار إلى الطلب والاستفهام، وهذه القراءة تُنسَب تُنسَب إلى مجاهد وأصحابه، إذ ((كان مجاهد وأصحابه يقرأون: ما جئتم به آلسحرُ؟ فيستفهم، ويرفع (السحر) من نيّة الاستفهام، وتكون (ما) في مذهب (أيّ)، كأنه قال: أي شيء جئتم به؟ آلسحر هو))[8]. يتضح من مناقشة ابن هشام للآية أنّه —شأنه شأن النحويّين الذين نقلنا نصوصهم— قد وعى أثر اختلاف القراءة في الإعراب، في جانب معين منها، وهو النغمة التي يُقرأ بها النص، وطريقة التنغيم في الكلام، وهو ما يترتب عليه تعدّد في تحليل العبارة نحويّاً، ومن هنا يتبين ((أن فقدان النغمة يؤدي إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة، ابتغاء تصوير الحالة التي يمكن أن تكون الجملة قد قيلت فيها))[9].

---

(١) سورة يونس، من الآية: ٨١.

(٢) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد(٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤: ص١٦٢، وثلاث رسائل في النحو: ٨١.

(٣) هي قراءة أبي عمرو وابي جعفر، ينظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٩٣–٢٩٤.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٤٧٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٩–٧٠.

(٥) تنظر القراءة في: شواذ القراءات: ٢٢٩.

(٦) الكشاف: ٢/ ٣٤٩–٣٥٠.

(٧) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة ١٩٧٤: ص١٦٢، وثلاث رسائل في النحو: ٨١.

(٨) معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٤٧٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٩–٧٠.

(٩) العلامة الإعرابية في الجملة: ٢٩٧.

٧. **فقدان العلامة الإعرابية :** إنّ العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة مهمة، وتعدّ دليلاً في تعيين الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة، بالاستعانة بالسياق والقرائن الأخرى. وقد ترد في الكلام ألفاظ تخلو من علامة إعرابية محددة، ويتجلّى هذا الأمر في مجموعة كبيرة من ألفاظ العربيّة، هي المبنيّات؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأسماء المقصورة، والمضاف إلى ياء المتكلّم، وغيرها، إذ إنّ ((إعرابها، في هذه الحال، لا تقوم به العلامة ولا تدلّ عليه، وإنّما الذي يدلّ عليه فهم قرينة السياق، التي تصبّ فيها كل القرائن الأخرى))[١]. ويمكن أن نتلمّس أثر هذا السبب، عند ابن هشام، في ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[٢]، وفي نحو: (مررت بالرجل الذي فعل)، إذ بيّن أنَّ الاسم الموصول في كلٍّ منهما يجوز ((أن يكون تابعاً، أو بإضمار (أعني) أو (أمدح)، وعلى التبعيّة، فهو نعت لا بدل، إلاّ إذا تعذّر، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً﴾[٣]؛ لأنّ النكرة لا توصف بالمعرفة))[٤]. وعليه فإن الاسم الموصول، هنا، يحتمل الجرَّ والنصب والرفع، فالجرُّ على أنَّه نعت لـ(المتقين)، والنصب على أنه مفعول به، بتقدير: أعني الذين أو أمدحهم، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين. ولاشك في أن الذي أتاح هذا التعدّد في التحليل هو كون (الذين) من الأسماء المبنيّة التي لا تظهر عليها علامة إعرابية من جهة، وقبول السياق والمعنى العام للدّلالات المترتّبة على كلّ وجه، إذ لا توجد قرينة تمنع من ذلك. وقد يؤدي فقدان العلامة إلى الوقوع في الوهم عند إجراء التحليل، ويمكن أن نجد هذا الأمر في ما نقله من ((قول بعضهم في (لولاي وموسى): إنَّ (موسى) يحتمل الجرُّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن (لولا) لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف ولم تُعَدْ؟))[٥]. فقد دفع خلوُّ كلمة (موسى) من العلامة الإعرابيّة الظاهرة بالمعرِب إلى الاعتقاد بأنّها مجرورة؛ لأنّها معطوفة على ضمير مجرور، ولو كانت الكلمة مما يتحمّل العلامة الظاهرة، لظهرت عليه علامة الرفع، واندفع الوهم عن الجملة. وممّا يدخل في هذا الباب أن ابن هشام قد ناقش بعض العبارات التي تفتقر إلى العلامة لكونها مكتوبة وليست منطوقة، فهي، في هذه الحال، تحتمل أوجهاً مختلفة، على وَفْقِ قدرة المعرِب في توجيهها. فمن ذلك جملة (من يكرمني أكرمه)، إذ يذكر ابن هشام أنَّ (مَن) فيها تحتمل أربعة أوجه، قال: ((تحتمل (مَن) الأوجه الأربعة؛ فإنْ قدَّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة: ٢٩٧ .

(٢) سورة البقرة، من الآيتين: ٢-٣.

(٣) سورة الهمزة، من الآيتين: ١-٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٧٥٣.

رفعتهما، أو استفهاميَّة رفعت الأول وجزمتَ الثاني؛ لأنّه جواب بغير الفاء، و(مَن) فيهنَّ مبتدأ، وخبر الاستفهاميّة الجملة الأولى، و[خبر] الموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، و[خبر] الشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك))[1]. يُفصح هذا المثال عن أثر فقدان العلامة في النص المكتوب، وغياب المراد منه، ممّا يدفع بالنحويّين إلى الاحتمال، ومن ثمَّ، تقدير العلامة الإعرابيّة التي ترافق كلَّ معنى وتوجيه، وقد أفضى ذلك إلى أنّ الخبر، في هذه الجمل، هو الآخر، صارَ موضع تردد واحتمال، بناء على نوع كلِّ جملة ودلالتها.

٨. **مراعاة الإعراب على المحلّ والجوار:** ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف هذا السببَ، وقد أطلق عليه اسم: (القول بالإعراب المحلّيّ)[2]، وغالباً ما يظهر أثر هذا السبب في التوابع، فهو ناتج عن مراعاةٍ تبعيّة بعض الكلمات لمحل كلمات أخر، أو مراعاة للجوار بين الكلمات، ومن ذلك، عند ابن هشام، ما ورد في توجيه نحو: (إنّك وزيد ذاهبان)؛ إذ ذكر فيه وجهين؛ أحدهما: أنَّه عطف على توهم عدم ذكر (ان)، فكأنه معطوف على مرفوع. والآخر: أنه تابع لمبتدأ محذوف، على تقدير: إنّك أنت وزيد ذاهبان[3]. ومن صوره ما جاء في قولهم (هذا جحر ضب خرب)، بسبب الجوار. وبناءً على مراعاة المحل تعدّد إعراب تابع المنادى، إذ يجوز في نعت المنادى المفرد وجهان؛ فتقول: (يا زيدُ الفاضلُ) متابعةً للفظ المنادى، وتقول: (يا زيدُ الفاضلَ) على أن يكون منصوباً على تبعيته محلَّ المنادى؛ لأن محله النصب، على تقدير: أدعو زيداً [4]. وبذلك تعدّد تحليل العبارة، هنا، في عنصر من عناصر التحليل، هو العلامة الإعرابية للكلمة المَعْنيَّة.

٩. **اللهجات:** جمع النحويّون واللغويّون العرب مادّتهم اللغويّة، التي بَنَوا عليها استقراءهم، من قبائل مختلفة، تسكن مناطق الجزيرة العربيّة، آنذاك، فكان أن اجتمع لديهم، في كلمة واحدة من تركيب مُعيّن، أكثر من علامة إعرابيّة، تبعاً للقبيلة التي أُخِذ منها هذا التركيب، فسعى النحويّون، انطلاقاً من إيمانهم بفصاحة المتكلّمين وسلامة سليقتهم اللغوية، إلى توجيه تلك العبارات، بغية اطّراد منظومة القواعد النحويّة. فمن ذلك توجيه رفع (المسك) من قولهم: (ليس الطيب إلاّ المسك)، على لغة تميم، فقد أورد ابن هشام أوجهاً مختلفة، ذكرها النحويّون، سعياً منهم إلى تخريج رفعها بما ينطبق مع قواعدهم؛ أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن مقدَّراً. والثاني: أنَّ (الطّيب) اسمها، وخبرها محذوف، أي: في الوجود، فيكون (المسك) بدلاً من اسمها. والثالث: أنّ (الطيب) اسمها، وخبرها

---

(١) المصدر نفسه : ١/ ٤٣٣، وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٣٨٧.

(٢) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٢٩٩-٣٠٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦١٨.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٥.

محذوف، على أن يكون (إلاّ المسك) نعتاً للاسم؛ لأنّ تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، والتقدير: ليس طيبٌ غير المسك طيباً. والرابع: أنَّ (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلاّ المسك أفخره. وقد ردّ ابن هشام هذه التأويلات محتجّاً بأنَّ هذا الاستعمال لهجة تخصّ بني تميم، فلا موجب لهذه التأويلات[1]. ومن ذلك أن (لعلَّ) في لغة بني عُقيل تخفض ما بعدها، مما يفضي إلى أن يكون لها عملان في الوقت نفسه؛ وذلك في حال النظر إلى الأداة في اللهجتين، وليس في لهجة واحدة؛ فهي تعمل عمل (إنَّ) المشدّدة، فتنصب الأول اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لها. وهي تخفض ما بعدها على لغة عقيل[2]. إنَّ ممّا لاشك فيه أنَّ هذه اللهجات قد دفعت النحويين إلى البحث عن توجيهات نحوية ترجع ما يأتي من تراكيب وألفاظ على تلك اللهجات إلى جادّة الشائع من الاستعمال؛ ليصلوا، بذلك، إلى عدم مخالفة قواعد النحو المَبْنِيَّة على الفصيح المطّرد، طلباً لتوحيد العمل النحويّ، وعدم تشتيت القواعد أو توزيعها. وبناء على ما سبق، كانت حصيلة هذه التوجيهات والتأويلات ظهور رافد آخر يصبّ في نموّ ظاهرة تعدد التحليل النحويّ وتوسّع حدوده وآثاره.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٨٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠٦.

مواضع التعدّد في التحليل النحويّ عند ابن هشام

توزّعت ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابيّة، عند ابن هشام، على مجالات التحليل النحويّ المختلفة، بدءاً من الكلمة بأقسامها الثلاثة، والجملة بالنظر إلى أنواعها المختلفة، ثمَّ شِبه الجملة على وَفْقِ متعلّقه. وقد بَدَت عنايته بمظاهر تعدد التحليل في وقوفه على أهم مواطنها وأكثرها شيوعاً، وأثر ذلك في الإعراب، يظهر هذا في الجهة الخامسة —من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها– التي بيّن فيها أنَّ من أسباب فساد الإعراب أن يترك المعرِب بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، وقد أورد مسائل ممّا يحتمل إعرابه أوجهاً، لكي ((يتمرّن بها الطالب، مرتَّبةً على الأبواب ليسهل كشفها))[1]. يبدو من خطاب ابن هشام وضوح نزعته التعليميّة؛ إذ جعل الطالب مقصده، فرتّب الموضوعات على أبواب النحو، فبدأ بمسائل المبتدأ، وكان وما جرى مجراها، والمنصوبات المتشابهة، ثم التوابع، ومسائل مفردة. وابن هشام لم يقف، في هذا الباب، على كلّ المسائل التي يدخلها التعدّد والاحتمال، وإنما اكتفى بذكر المسائل التي يشيع فيها التعدّد، ويتكرر ظهورها —عند الإعراب– بوضوح، ممّا يوجب على المعرِب معرفتها والوقوف عليها.

تعدّد التحليل النحويّ في الكلمة:

ونعني بها المواطن التي يحتمل فيها لفظ مفرد في تركيب محدّد بعينه أكثر من وظيفة نحويّة، لسبب من الأسباب التي مرَّ ذكرها، ممّا درسه ابن هشام. وقد عرض الباحث صور التعدد في الكلمة، من دون النظر إلى اختلاف العلامة الإعرابية بين بعض الوظائف النحوية كالمبتدأ والمفعول، وذلك لأننا وجدنا أن ابن هشام قد عني بالتعدد في الوظائف المتفقة في العلامة الإعرابية، في حين لم تحظَ الوظائف المختلفة في العلامة بجانب كبير من اهتمامه في البيان عن أثر التعدد بينها، ولأجله لم نعمد إلى تقسيم الموضوع، ذلك لأنه يؤدي إلى عدم التوازن بين التعدد في المتفق العلامة والمختلف العلامة. وقد تناولنا التعدد بدءاً من الوظائف التي تشيع في المرفوعات ،ثمّ، في المنصوبات، ثمّ، في التوابع، أما المجرورات فلم أجد لها صوراً عنده، والسبب أنها تقتصر على الجر بالحرف والجر بالإضافة. ويمكن إيضاح التعدد في الكلمة على النحو الآتي:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٢.

أولاً: تعدد التحليل النحوي في الاسم:

الفاعل ونائبه والمبتدأ: يورد ابن هشام أنَّ كلمة (أخوه) في نحو: (زيدٌ ضُرِب في الدَّار أخوه) تحتمل الأوجه الإعرابية الثلاثة؛ فتكون فاعلاً، العامل فيه شبه الجملة (في الدار)، لاعتماده على ذي الحال، الذي هو ضمير (زيد) المقدَّر في الفعل (ضُرِب)، فالمعنى، على ذلك، زيد ضُرب هو في حال كون أخيه في الدار. وتكون نائب فاعل للفعل (ضُرِب)، على تقدير أنّ الفعل خالٍ من الضمير، فيكون المضروب، حينئذٍ، هو الأخ، والمعنى: زيد ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار. ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره الظرف، والجملة الاسمية في محلّ نصب حال. في حين أن الحال في الجملة الأولى هي الظرف[1]. وقد أجاز ابن هشام هذه الأوجه الثلاثة في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرٍو في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[2]، ببناء الفعل (قُتِل) للمجهول، ويعود تعدّد تحليل هذا التركيب إلى اختلاف النحويّين فيه، على وفق الضوابط التي يستند إليها كل فريق منهم؛ إذ يُنسب إلى سيبويه أنّه يعدّ الاسم المرفوع –في مثل هذا التركيب– فاعلاً للظرف، على شرط أن يقع الظرف خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على استفهام أو نفي؛ فمذهبه –بناء على هذا– يقع وسطاً بين مذهب البصريّين الذين يرون أنَّ الظرف لا يرفع الاسم المرفوع المتأخّر عنه، وإنّما هو –عنده– مبتدأ، وموقف الكوفيّين الذين يعدّون الاسم المتأخّر عن الظرف مرفوعاً به، في كل حال[3]. وممّا ينبغي ذكره أنّ الباحث لم يجد، في كتاب سيبويه، نصّاً يدلّ صراحةً على مذهبه المذكور، ولعل النحويّين فهموا ذلك من قوله: ((هذا بابُ إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه[4]، فأمّا ما استويّا فيه فقوله: مررت برجل معه صَقْرٌ صائدٌ به، إنْ جعلته وصفاً. وإن لم تحمله على الرجُل وحملته على الاسم المضمَر المعروف نصبتَه، فقلت: مررت برجل معه صَقْرٌ صائداً به غداً، كأنه قال: معه بازٌ صائداً به، حين لم يرد أن يحمله على الأول... واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب، فقلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، فالنصب على حاله؛ لأنَّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشْبِهُ: فيها عبد الله قائم غداً؛ لأنّ الظروف تلغى حتى يكون المتكلِّم كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسم مجروراً أو

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٨ .

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٤٦، وتنظر القراءة في: الحجة لأبي علي: ٢/ ٤١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١–٥٢ مسألة (٦)، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٦.

(٤) قوله: (تجعله خبراً) يعني حالاً، كما ذكره السيرافي، نقلاً عن هامش الكتاب: ٢/ ٤٩، هامش (٢).

عاملاً فيه فِعل أو مبتدأ، لم تُلْغِه؛ لأنّه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظرف إذا قلت: فيها أخواك قائمان، يرفعه الابتداء)) [1].

وعلى الرغم من أنَّ السّيرافي فسّر (معه صَقْرٌ)، في المثال الأول من النصّ، بأنّه جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر؛ صفة لـ(رجل) [2]؛ إلاّ أنّنا وجدنا جامع العلوم –بعد أن ينقل جزءاً من النصِّ السابق– يفسِّر عبارة: (لأن هذا ليس بابتداء) بالقول: ((يعني: (معه صقر)؛ لأنَّ (معه) عنده هنا صفة، وهو [يعني لفظ صقر] يُرفع هنا بالظرف، ويمتنع منه في غير هذا الموضع، وإنّما رُفع هنا بالظرف؛ لأنّه لا سبيل إلى التقديم، كما رفع في قولك: في الدار إنّك منطلق، بالظرف. وقوله: ولا يشبه: فيها عبدُ الله قائم غداً، يعني أنّ (معه) لا يشبه (فيها)، و(صقر) لا يشبه (عبد الله)، و(صائداً به غداً) لا يشبه (قائم غداً)؛ لأنَّ الظروف تُلْغَى حتى يكون المتكلِّم كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع، يعني في قوله: فيها عبد الله قائم غداً))[3].

وفي ضوء هذا الشرح يكون الظرف –عند سيبويه– عاملاً عمل الفعل، فيرفع فاعلاً، إذا وقع صفة. وينسب ابن هشام إلى الفرّاء أنّه يعد الوجه الأخير: (المبتدأ) شاذاً رديئاً، لخلو الجملة الاسمية من الواو الرابطة، فيكون التقدير –عنده–: (أخو زيد في الدار، هو ضُرِب)، والضمير يعود على (زيد). فهو يوجب الفاعلية في نحو: (جاء زيد عليه جُبّة)، فالاسم (جُبَّة) فاعل للظرف (عليه)، ولا يعدّها جملة اسمية حالية، لأنّها تخلو من الواو الرابط. وقد ردّ ابن هشام ما ذهب الفراء إليه، بأنّ الجملة الحاليّة قد تكتفي بالضمير عن الواو[4].

ولم أجد الفرّاء يصرح برداءة التوجيه على الابتداء، فالذي قاله: ((قد قال بعض المفسِّرين: (وكأين من نبيّ قُتِل)، يريد: و(معه ربيون)، والفعل واقع على النبيّ صلى الله عليه وسلّم، يقول: فلم يرجعوا عن دينهم ولم يَهنوا بعد قتله. وهو وجه حسن))[5]. فهو يرى أن نائب الفاعل لـ(قُتِل) ضمير النبيّ، وجعل جملة (معه ربيّون) جملة حالية على تقدير الواو، وذلك التزاماً بمذهبه في وجوب احتواء الجملة الحاليّة على الواو. ولعلَّ ابن هشام قد فَهِم من تقديره الواو أنّه يعدّه وجهاً رديئاً، ولكنه قد وصفه –في نهاية الأمر– بأنّه وجه حسن. وقد اختلف العلماء –بسب اختلاف مذاهبهم النحويّة– في

---

(١) الكتاب: ٢/ ٤٩–٥٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي، نقلاً عن هامش الكتاب: ٢/ ٤٩، هامش (٣).

(٣) إعراب القران المنسوب للزجاج: ٢/ ٥٣٧. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٠٩–٤١٠، أكد أن المرفوع (صقر) فاعل للظرف قبله (معه) عند سيبويه.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٤.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٧.

توجيه القراءة السابقة، لذلك ضعَّفها بعضهم، كالأخفش، إذ يقول: ((يجعل النبيَّ هو الذي قُتِلَ، وهو أحسن الوجهين؛ لأنه قد قال: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾[1]، وقال بعضهم: (قاتل معه)، وهي أكثر وبها نقرأ؛ لأنهم كانوا يجعلون (قتِل) على (ربيون)، ونقول: فكيف تقول: ﴿فَمَا وَهَنُواْ﴾[2]، وقد قلنا إنّهم قد قُتِلوا، فإنّه، كما ذكرت لك، أنَّ القتل على النبيِّ صلى الله عليه وسلم))[3]. فقد جعل ضمير النبيّ نائباً عن الفاعل، و(معه ربيون) جملة من مبتدأ وخبر، ولم يحدّد ما إذا كانت صفة أو حالاً. وقد استدلّ على ذلك باستنطاق النصِّ نفسه؛ فالنص يدلّ على أنّ الربّيين ما وهنوا، ممّا يعني أنه قد نفى القتل عنهم. وأجاز أبو عليّ الفارسيّ أن يكون (قُتِل) مسنداً إلى ضمير (نبيّ) أو إلى (ربيّون)، فيكون معنى (فما وهنوا): ما وهن باقيهم بعدَ مَن قُتِل منهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[4]. ويرى ابن جني في قراءة (قتّل)، بالتشديد[5]، ((دلالة على أنّ من قرأ من السبعة (قُتِل)، أو (قاتل معه ربّيون)، فإنَّ (ربيّون) مرفوع في قراءته بـ(قُتِل أو قاتل)، وليس مرفوعاً بالابتداء ولا بالظرف الذي هو معه، كقولك: مررت برجل يَقرأ عليه سلاح. ألا ترى أنه لا يجوز: كم نبيّ قُتِّل بتشديد التاء، على فُعِّل؟ فلا بدَّ إذاً أن يكون (ربيّون) مرفوعاً بـ(قُتّل).... فإن قلت: فهلاّ جاز (فُعِّل) حملاً على معنى (كم)؟ قيل: لو انصرف عن اللفظ إلى المعنى لم يحسن العود من بعدُ إلى اللفظ. وقد قال تعالى، كما تراه: (معه)، ولم يقل: معهم))[6]. فهو يجعل (ربيون) نائب فاعل لـ(قُتِل)، استناداً إلى دلالة (قتّل) على التكثير، الذي يناسب (ربيون)، في حين أن دلالة التكثير هذه لا تستقيم في حال أسند الفعل إلى ضمير (نبّي). وقد ردّ ابن هشام ما استدل به، فقال عنه إنّه ((ليس بشيء؛ لأنّ النبي هنا متعددٌ لا واحد بدليل (كأين)، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها))[7]. أي أنَّ (كأين) بمعنى (كم) الخبريّة، في دلالتها على التكثير، ولكن الضمير استعمل مفرداً حملاً على اللفظ لا المعنى. وتبع الزمخشريُّ ابن جني، إذ أجاز الوجهين مستدلاً بقراءة التشديد على أن (ربيون) فاعل (قتل)، قال: ((قرئ: قاتل، وقُتِل، وقُتّل؛ بالتشديد، والفاعل (ربيون)، أو ضمير النبيّ، و(معه ربيون) حال عنه، بمعنى: قُتِل كائنا معه

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٤٤.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٤٦.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ١٤٧، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٦.

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي: ١/ ٤١-٤٢، وإبراز المعاني من حرز الأماني: ٣٩٩.

(٥) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز: ١/٥٢٠.والمصادر السابقة، ومعجم القراءات القرآنية: ١/ ٤٤٧، مسلسل (١٢٢٤).

(٦) المحتسب: ١/ ١٧٣.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٤.

ربيون، والقراءة بالتشديد تنصر الوجه الأول))[1]. ولعل ممّا دفع الزمخشري إلى الميل إلى الوجه الأول، أنّه لا يجيز وقوع جملة الحال خالية من الواو[2]. ولعل ابن مالك يكشف عن تطوّر في موقف الزمخشريّ من هذه المسألة، إذ قال: ((زعم الزمحشريّ أنّ قولهم: (كلمته فوه إلى فيَّ) نادر. وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبّه في الكشاف فجعل قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3]، في موضع نصب على الحال...))[4]. فقد غيّر الزمخشريّ موقفه من المنع المنع في النظريّة إلى الجواز عند التطبيق. وجعل جامع العلوم (ربيون) فاعلاً للظرف، قال: ((ممّا يرتفع بالظرف قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، فيمن قرأ (قُتِل) وأسنده إلى ضمير النبي عليه السلام. والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير، أنَّ هذه الآية في معنى قوله: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾. وروي عن الحسن أنّه قال: ما قتِل نبيّ في حرب قطّ؛ فيكون (معه ربيّون) يحتمل أمرين؛ أحدهما: أن يكون صفة لـ(نبي). وإذا قدرته هذا التقدير كان قوله (ربيّون) مرتفعاً بالظرف بلا خلاف. والآخر: أن تجعله حالاً من الضمير الذي في (قتِل). وعلى الأول يعود للنبي عليه السلام))[5].

ويؤكد اختياره هذا في كتاب آخر، فيقول: ((تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فترفع (أباه) بالظرف؛ لأنه جرى وصفاً على النكرة... ولو قلتَ: مررت بزيد في الدار أبوه، ارتفع أبوه أيضاً بالظرف؛ لأنه جرى صفة لـ(زيد).... فهذه الأشياء كلّها محمولة على الظرف، دون الابتداء، وكونِ الظرف خبراً عنها، يا أبا سعيد[6]... وإنّما كان كذلك؛ لأن الظرف في هذه الأوجه، قويت مشابهته بالفعل، فرفع ما بعده، كما يرفع الفعل))[7]. وهو يتبع، في مذهبه هنا، سيبويه، لذلك نجده يخاطب السيرافي مصحّحاً وموضّحاً أن شبه الجملة في الأمثلة التي ذكرها سيبويه يرفع الاسم الذي بعده فاعلاً له، وليس خبراً مقدماً عليه. وأورد ابن عطية وجهين محاولاً الربط بين الإعراب والروايات التاريخية المفسِّرة للنص، قال عن (قُتِل) إنه ((مستند إلى ضمير (نبي)، والمعنى عندهم أنَّ النبيَّ قُتِل... وإذا كان هذا فـ(ربيّون) مرتفع بالظرف بلا خلاف. وقوله (معه ربيون)، على هذا التأويل، يجوز أن يكون صفة

---

(١) الكشاف: ١/ ٤١٥.

(٢) ينظر: المفصَّل:٩٨ ، وشرح المفصَّل: ٢/ ٢٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٨٠، وشرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٨٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٣٦.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٢٨٠.

(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٦) يعني: أبا سعيد السيرافي، ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٩، هامش (٣) ، وينظر: هامش (٨١) لمحقق كتاب شرح اللمع لجامع العلوم: ١/ ٢١٢.

(٧) كتاب شرح اللمع لجامع العلوم: ١/ ٢١١-٢١٣.

لـ(نبيّ)، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي أُسند إليه (قُتِل)... وعلى كلا الوجهين من الصفة أو الحال فـ(معه ربيون) متعلّق، في الأصل، بمحذوف، وليس متعلّقاً بـ(قُتِل). وقال الحسن بن أبي الحسن وجماعة معه: إنَّ (قُتِل) إنما هو مستند إلى قوله (ربيون)، وهم المقتولون))[1]. وذكر أبو البركات الأنباري الأوجه الثلاثة: نائب فاعل، ومبتدأ، وفاعلاً للظرف. وبيّن أن الوجه الأخير أولى من الابتداء عند سيبويه؛ ((لأنَّ الظرف وقع صفة لما قبله، ففيه معنى الفعل، فكان أولى من الابتداء؛ لأنه عامل لفظيّ، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، وقد ضعّف قوم هذه القراءة؛ لأنّه لم يُقْتل نبيٌّ قط في معركة))[2]. ولم يرجّح وجهاً من تلك الأوجه، وهو ما نجده عند العكبريّ أيضاً، إذ ذكر الأوجه المحتملة، ونقل كلام ابن جني السابق، ومما يلحظ أنه جعل الضمير المقدَّر في (قُتِل) يعود على (كأين) لأنَّ (كأين) في معنى (نبيّ)، ومن الجيد –عنده– أن يعود على لفظ (كأين)[3]. واستند القرطبي إلى أسباب النزول في تفضيل أحد الأوجه، وهو أن (قتل) مسند إلى (ربيّون)، فقد ذكر أنَّ فيه وجهين ((أحدهما: أن يكون (قُتِل) واقعاً على النبي وحده، وحينئذٍ يكون تمام الكلام عند قوله (قتل)، ويكون في الكلام إضمار، أي: (ومعه ربيون كثير)... الوجه الثاني: أن يكون القتل نال النبيَّ ومن معه من الرِّبّيين، ويكون وجه الكلام: قتِل بعض من كان معه... ويكون قوله: ﴿فما وهنوا﴾ راجعاً إلى من بقي منهم. قلتُ: وهذا القول أشبه بنزول الآية وانسب، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل، وقُتِل معه جماعة من أصحابه))[4]. وذكر أبو حيان الأوجه المحتملة في التركيب ورجّح أن يرتفع يرتفع (ربّيون) بالظرف قبله، قال: ((ومحتملاً أن يرتفع (ربّيون) على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف هو الواقع حالاً، التقدير: كائنا معه ربيّون، وهذا هو الأحسن؛ لأنَّ وقوع الحال منفرداً أحسن من وقوعه جملة، وقد اعتمد الظرف لكونه وقع حالاً فيعمل، وهي حال محكمة، فلذلك ارتفع (ربيون) بالظرف))[5]. يريد أن يخلص الباحث من ذكر آراء العلماء إلى أنّ تعدّد تحليل هذا التركيب يعود إلى اختلاف النحويين في تفسير بنائه، من جهتين؛ الأولى: اختلافهم في إعراب الاسم المرفوع، هل هو مبتدأ مؤخر أو فاعل للظرف؟ أو نائب فاعل؟ والجهة الثانية: اختلافهم في الجملة الحاليّة أيشترط فيها أن تُرْبَط بالواو؟ أم إنَّ الضمير الرابط يكفي؟ فاجتمعت هاتان الجهتان في التركيب، مما أدّى إلى

---

(١) المحرر الوجيز: ١/ ٥٢٠.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: مج٢/ ٤/ ١٢٨.

(٥) البحر المحيط: ٣/ ١٠٧.

تعدد إعرابه ويضاف إلى ذلك أن العبارة –والآية القرآنية– لا تقطع بدلالة واحدة لتلغي الدلالات الأخرى المحتملة، مما سمح بهذا الاحتمال لتلك الدلالات بالظهور والتأثير.

الفاعل والمبتدأ: يظهر احتمال هاتين الوظيفتين في ثلاثة أنماط تركيبيّة:

النمط الأول: إذا وقع اسم مرفوع بعد أداتي الشرط (إذا) و(إنْ)، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً﴾[2]، فقد بيّن ابن هشام أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مما يحتمل أن يكون فاعلاً ومبتدأ، إذ ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (إذا، وإن) فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور، وهو ما ذهب إليه ابن هشام، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ المرفوع بعد (إذا) مبتدأ وما بعده خبر له، وأنّ المرفوع بعد (إن) فاعل للفعل المذكور، كما يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبراً له، على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين[3]. هذه الاحتمالات الإعرابية التي ذكرها ابن هشام مبيّناً مرجع كل وجه منها والقائل به.

إنَّ تعدّد التحليل، هنا، يعود إلى اختلاف المذاهب النحوية في توجيه الاسم المرفوع، ولذلك كانت هذه المسألة من المسائل الخلافية[4]. ويؤكد ذلك ابن يعيش، إذ يقول: ((ارتفاع الاسم بعد (إن) هنا عند أصحابنا على أنّه فاعل فعل محذوف فسِّره هذا الظاهر، وتقديره: (ان استجارك أحد من المشركين استجارك)... وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنَّ الاسم من نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[5]، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[6]، مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من (هلك) و(استجارك)، كما يكون في: زيد استجارك))[7].

النمط الثاني: يتمثل في وقوع اسم مرفوع بعد شبه جملة، مسبوق باستفهام أو نهي، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾[8]، وفي نحو: (ما في الدار زيد)، إذ يحتمل –هذا الاسم المرفوع– أن يكون فاعلاً، ومبتدأ. قال ابن هشام: ((يجوز في المرفوع من نحو: ﴿أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾، و(ما في

---

(١) سورة الانشقاق، الآية: ١.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٢٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤، ٢/ ٧٥٧، وشرح شذور الذهب: ٦٠.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٥–٦١٦، مسألة(٨٥).

(٥) سورة النساء، من الآية: ١٧٦.

(٦) سورة التوبة، من الآية: ٦.

(٧) شرح المفصل: ٥/ ١٢٢–١٢٣.

(٨) سورة إبراهيم، من الآية: ١٠.

الدار أحد): الابتدائيّة، والفاعليّة، وهي أرجح؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير))[1]. فقد أجاز الوجهين ورجّح أن يكون فاعلاً، وهذا الذي ذكره، هو نتيجة خلاف نحويّ، فقد أشار ابن جني إلى أن نحو: (لك مال) و(عليك دين) لا يجوز فيها تقديم المبتدأ على الخبر، لأنه نكرة، إلاّ أنّ مِن النحويين من يرفع الاسم في نحو هذا بالظرفيّة، فهو عنده ليس مبتدأ[2].

واتضح الخلاف في نحو ذلك بوصفه مسألة خلافية[3]، بين الكوفيين والأخفش من جهة والبصريين من جهة أخرى. ويوضّح ابن فلاح اليمني ذلك؛ قال: ((إذا تقدّم الظرف على المبتدأ من غير اعتماد ارتفع الظاهر به عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، كما يرتفع بالفعل، وقال البصريون: إنّه خبر يُنْوى به التأخيرُ. حجَّةُ البصريّين من ثلاثة أوجه؛ أحدها: جواز (في الدار زيد)، ولو لم يكن خبراً لأدّى إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنّه لا ينوى به التأخير. الثاني: بطلان عمل الظرف إذا دخلت عليه (إنَّ)، نحو: (إنَّ في الدار زيداً)، ولو كان العمل للظرف لم يتغيّر بدخولها... الوجه الثالث: الاتفاق على أنَّ الظرف الناقص لا يرفع ظاهراً، نحو: (بك زيد، وفيك عمرو)، بل صحتُه على الابتداء والخبر، نحو: (بك زيد واثق، وفيك عمرو راغب)، ويكون معمول الخبر. فأمّا إذا اعتمد الظرف... فإنه يعمل في الظاهر اتفاقاً))[4]. وقد أدّى هذا الخلاف إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة، فأشار إليه بعض النحويين عند التطبيق، كما في الباب الحادي والعشرين من كتاب إعراب القرآن: ((باب ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس))[5]. وفي قوله (يغفل...) إشارة إلى أثر الخلاف في دقّة هذا الموضوع، ومن ثم، دقة الفاصل بين المتفق عليه والمختلف عليه.

النمط الثالث: يتمثل هذا النمط في الاسم المرفوع المسبوق بوصف معتمد، ومثّل له ابن هشام بنحو: (زيد قائم أبوه) و(أقائم زيد)؛ إذ أجازوا في (أبوه، وزيد) أن يكون فاعلاً، على مذهب البصريين، ومبتدأ على مذهب الكوفيين، ثم رجّح مذهب البصريين؛ ((لأنَّ الأب إذا قُدِّر فاعلاً، كان خبرُ (زيد) مفرداً، وهو الأصل في الخبر))[6]. وهذه المسألة ترتكز على إعمال العقل؛ ذلك أنَّ المعروف في الاسم المرفوع في مثل هذا التركيب أن يرتفع باسم الفاعل أو الوصف السابق، فاعلاً له، يدلّ على

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٢، وينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣١٨.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١، مسألة (٦).

(٤) المغني في النحو: ٢/ ٣٢٧، وينظر: كتاب شرح اللمع لجامع العلوم : ١/ ٢١٠-٢١١.

(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٥١١.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٣، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٦.

ذلك قول جامع العلوم عن شرط رفع الوصف لاسم ظاهر: ((إنما يرتفع به الظاهر؛ أعني باسم الفاعل، إذا جرى خبراً على المبتدأ، نحو: زيد قائم أبوه... فيقوى —حين جرى على ما تقدم عليه– مشابهته بالفعل))[1]. ويقترب من هذا التركيب مثال آخر يحتمل الوجهين أيضاً، وهو: (أقائم أبوه زيد)، إذ يجوز في (زيد) وجهان، كما وضّح ذلك ابن مالك؛ إذ قال في إعرابه: ((زيد: مبتدأ، وقائم: خبر مقدّم، وأبوه: مرتفع به. ويجوز كون (قائم) مبتدأ مخبراً عنه بـ: زيد))[2]. ومّما يؤكد ما ذكرناه —من أن هذين الوجهين نتجا عن إعمال العقل– أنّ ابن فلاح اليمني أورد هذا المثال في مبحث خصَّصه لمسائل الرياضة، وهي مسائل غايتها تمرين عقول المتعلمين وشحذ أذهانهم وزيادة الدُّرْبة على العويص والمشكل منها؛ قال فيه: ((زيد قائم أخوه: الأجود ارتفاع الأخ بقائم، وقائم الخبر؛ لأنه قد حلَّ محلّه، فلا ينوى به التأخير، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً. وأما في: (أقائم زيد)، فالوجهان مستويان؛ لأنَّ بعد الهمزة يصلح للفعل والاسم. فإنْ قيل: فهل يجوز في المسألة الأولى أن يكون (زيد) مبتدأ أول، و(قائم) مبتدأ ثان، وأخوه مرتفع بقائم، وقد سدَّ مسدَّ الخبر كما في: أقائم الزيدان؟ قلنا: لا يجوز لأنه إذا جُعِل خبراً صحَّ رفعه للفاعل، لاعتماده على المبتدأ، كما يعمل إذا اعتمد على حرف استفهام، أو نفي، أو موصوف، أو ذي حال، أو موصول. وإذا جُعِل مبتدأ لم يعتمد على شيء فلم يرفع الفاعل))[3]. فقد أجار في المثالين الوجهين المذكورين، ثم بعد ذلك، بنى على ما ذكر مسائل أخرى أكثر تعقيداً وغموضاً، غايتها الامتحان وإظهار القدرة العقلية عند النحويّ. وقد أكّد الأزهري الوجهين المذكورين في نحو (أقائم زيد)؛ إذ قال: ((إن طابق، أي: الوصفُ، ما بعدَه، في الإفراد، تذكيراً وتأنيثاً، احتملهما؛ أي: الابتدائية والخبرية، على السواء، نحو: أقائم أخوك، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر. ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخراً، والوصف خبراً مقدّماً، فإن رجح الأول بأنَّ الأصل في المقدَّم الابتداء، عورض بأنَّ الأصل في الوصف الخبريّة؛ فلمّا تعارض الأصلان تساقطا))[4]. ومما يدخل في هذا النمط أيضاً ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور أنّه أضاف وجهاً وجهاً ثالثاً في إعراب المرفوع من نحو: (ما في الدار زيد) —بالإضافة إلى الوجهين السابقين: الابتدائية والفاعلية– وهو أن يكون اسماً لـ(ما) الحجازية، وشبه الجملة في محلّ نصب خبر لها. قال ابن عصفور: ((أمّا إنْ كان خبر (ما) ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، ففيه خلاف؛ فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع من ذلك. والذين أجازوا هم البصريون، قياساً على (إنَّ) التي يتقدَّم خبرها على

---

(١) كتاب شرح اللمع لجامع العلوم: ١/ ١٩٥، وينظر: شرح المفصَّل: ١/ ٢٤٣.

(٢) شرح التسهيل : ١/ ٢٦١.

(٣) المغني في النحو: ٢/ ٣٩٠. وينظر — منه أيضاً– : ٢/ ٣٣٧.

(٤) شرح التصريح: ١/ ١٩٥.

اسمها؛ إذا كان ظرفاً أو مجروراً، والذي منع هو: أبو الحسن الأخفش، ومنع أن يقاس هذا على (إنَّ)؛ لأنها أقوى من (ما)، وذلك أنّها اختصت بما دخلت عليه، و(ما) ليست كذلك. والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1]، فـ(حاجزين) خبر (ما)، وهو منصوب، فثبت أنّها حجازيّة، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)...))[2]. وما ذهب إليه ابن عصفور غير مقبول عند ابن هشام لذلك يقول: ((المشهور وجوب بطلان العمل عند تقدّم الخبر ولو ظرفاً))[3]. فالنحويون يعدّون من شروط عمل (ما) ألا يتقدّم خبرها على اسمها، وإلاّ أهملت[4]، ولذلك نجدهم يجتهدون في تخريج قول الفرزدق[5]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

على ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنه أعمل (ما) مع تقدم الخبر: (مثلهم) شذوذاً. والثاني: أنَّ الفرزدق أراد أن يستعمل لغة الحجاز —وهو تميمي– فغلط، إذ ظن أنّهم يعملون (ما) مع تقدم الخبر، كما يعملونها مع التأخير. والثالث: أنَّ (بشراً) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، فالمعنى: إذ ما في الأرض مثلهم بشر، وينتصب (مثلهم) على الحالية، وكان قبل ذلك وصفاً لبشر، فلمّا قُدِّم نُصِب على الحال[6]. لذلك يرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام من رفض هذا التعدّد في التركيب المذكور — المبني على اجتهاد ابن عصفور– هو الأحرى بالقبول، لأنه يحفظ لنا اللغة من فوضى قد تصيب التحليل والتوجيه.

المبتدأ والخبر: بيّن ابن هشام ان بعض الألفاظ في تراكيب لغويّة محدّدة تحتمل أن تعرب مبتدأ وخبراً، ويتمثل ذلك في الأنماط التركيبية الآتية:

النمط الأول: يظهر هذا النمط في أسلوب المدح والذمّ، نحو: (نعم الرجل زيد)؛ إذ يجوز في (زيد)، أن يكون مبتدأ، وجملة (نعم الرجل) قبله خبراً له، وأن يكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: المدوح زيد[7]. وهو ممّا يكاد يتفق عليه النحويّون[8]. وزاد ابن عصفور وجهاً آخر، هو هو أن يكون (زيد) مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره: زيد المدوح[9].

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٩٥.
(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٤.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩، وشرح المفصّل: ١/ ٢٦٨، والجنى الداني: ٣٢٢–٣٢٣.
(٥) ديوانه: ١٦٧.
(٦) ينظر: كتاب معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني: ٨٨–٨٩، ورصف المباني: ٣١١–٣١٣.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٤.
(٨) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٦٧–٣٦٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٤٨.
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٠٥–٦٠٦.

وعلّق عليه ابن هشام بأن هذا الوجه ((رُدَّ بأنّه لم يسدَّ شيء مسدَّه))[1]. وهذا الاعتراض يَرِدُ على تقدير حذف المبتدأ، بتقدير: هو زيد، أيضاً، فأجاب الشُّمُنّي ((بأن هذا شرط في المحذوف قياساً، وحذف المبتدأ وجوباً ليس قياساً، ولو سلم ففعل المدح مع فاعله سادّ مسدّه))[2]، وأجاب الدسوقي بأنّه ((لم يورد هذا [يعني الاعتراض] على ما قبله؛ لأنّه إنّما يعرف في الجزء المتمِّم الفائدة لا في المبتدأ، وهذا أخير مما قاله الشمني))[3].

النمط الثاني: يجوز في (زيد) من نحو: (حبذا زيد) أن يعرب مبتدأ وجملة (حبذا) خبراً له، هذا بناءً على أن (حبذا) مكوَّنة من فعل وفاعل، والرابط هو اسم الإشارة، ويجوز فيه أن يكون خبراً لمحذوف، تقديره: الممدوح زيد. ويضيف ابن هشام وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون (حبذا) كلّه فعل، و(زيد) فاعل، وقد وصفه بأنه أضعف الأوجه؛ لأنَّ المخصوص يجوز حذفه، في حين أن الفاعل لا يجوز حذفه[4]. وممّا ينبغي ذكره أنَّ (زيد) في هذا التركيب يحتمل –عند النحويين– خمسة أوجه، ذكرنا ثلاثة منها، والوجه الرابع أن تكون (حبذا) مبتدأ على أنها اسم، و(زيد) خبره، والوجه الخامس أن يكون (زيد) بدلاً من (ذا)[5]. وردّ ابن هشام الوجه الأخير بأن البدل لا يحل محلَّ المبدل منه، وأنّه لا يجوز الاستغناء عنه[6].

النمط الثالث: يحتمل نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[7]، أن يكون (صبر) خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير: شأني صبر جميل، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف، على تقدير: صَبْرٌ جميل أمثل من غيره[8]. يؤكد ذلك الزمخشريّ؛ إذ قال: ((قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾، يحتمل الأمرين؛ أي: فأمري صَبر جميل، أو فصبر جميل أجمل))[9]. وشرح ابن يعيش ذلك، قال: ((احتمل الأمرين، وذلك أن يكون (صبر) مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى: فصبر جميل أجمل من غيره، أو فعندي صبر جميل. وجاز الابتداء بقوله: صبر جميل وهو نكرة؛ لأنها قد وصِفت، والنكرة إذا وُصِفت جاز الابتداء

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٧٢٤.

(٢) المنصف الشمني: ٢/ ٢١٦.

(٣) حاشية الدسوقيّ: ٣/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٤٠٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٠.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٥.

(٧) سورة يوسف، من الآية: ١٨.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٥.

(٩) المفصّل: ٥٥، وينظر: الكشاف: ٢/ ٤٣٤.

بها، ... ويجوز أن يكون (صبر جميل) خبراً، والمبتدأ محذوف، والتقدير: فأمري صبر جميل، أو صنعي صَبْر جميل))[1].

المبتدأ والمفعول به: يقف ابن هشام على تراكيب معيّنة، يجوز في بعض ألفاظها أن يعرب مبتدأ ومفعولاً به، وقد عالج ابن هشام الأنماط التركيبيّة الآتية:

النمط الأول: يدخل في باب الاشتغال، في نحو: (هذا أكرمته)، إذ ((يتقدّم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل، بحيث لو فرِّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم الأول، لنصبه))[2]، كما في نحو: (محمداً ضربته). إنّ هذا التركيب، الذي يمكن تجريده على النحو الآتي: اسم معمول أول، وفعل عامل، وضمير: معمول ثانٍ، تحتمل كلمة (محمد) فيه الابتداء والمفعوليّة، لذلك يقول ابن هشام: ((يجوز في الاسم المتقدّم أن يُرفَع بالابتداء... وأن يُنصَب بفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور...))[3]. وقد رجّح ابن هشام، في نحوه، الرفع، قال: ((أمّا الذي يترجّح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: زيد ضربته، قال الله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[4]، أجمعت السبعة على رفعه، رفعه، وقرئ شاذاً بالنصب، وإنّما يترجّح الرفع في ذلك؛ لأنّه الأصل ولا مرجّح لغيره))[5]. ويفصِّل الشيخ خالد الأزهريّ هذه المسألة بالقول: ((إنّ ذلك الاسم المتقدّم يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: راجح لسلامته من التقدير للعامل، وهو الرفع بالابتداء؛ فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبريّة للمبتدأ، والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل... والوجه الثاني: من الوجهين، مرجوح؛ لاحتياجه إلى التقدير للعامل، وهو النصب؛ فإنه [نصب] بفعل موافق للفعل المذكور، فيما يلائمه محذوف وجوباً، لأنَّ الفعل المذكور مفسِّر له، ولا يجمع بينهما))[6].

النمط الثاني: يجوز في نحو: (من أكرمتَه؟) أن يكون (من) في محلّ رفع على الابتداء، وفي محلّ نصب على المفعوليّة، على أن يُقدَّر الفعل الناصب متأخراً عنه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وهذا ينطبق على (مَن) في نحو: (مَن رأيتَ أخاه). وقد ضبط ابن هشام ذلك، بأن يأتي بعد أسماء الاستفهام فعل متعدٍّ، ويكون ((واقعاً على ضميرها، نحو: (من رأيته)، أو [على] متعلقها، نحو:

---

(١) شرح المفصل: ١/ ٢٤٠.

(٢) شرح قطر الندى: ١٩٢، وينظر: شرح اللمحة البدرية: ١/ ٣٨٢.

(٣) شرح قطر الندى: ١٩٣.

(٤) سورة الرعد، من الآية: ٢٣.

(٥) شرح قطر الندى: ١٩٦.

(٦) شرح التصريح: ١/ ٤٤١/ ، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٢-٣٦٤.

(من رأيت أخاه)، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدَّر بعدها يفسِّره المذكور))[1]. ويذكر ابن عصفور أنها مسألة خلافية بين سيبويه الذي يختار الرفع، والأخفش الذي يختار النصب[2].

النمط الثالث: يحتمل الاسم المجرور بـ(رب) في نحو: (ربَّ رجل صالح لقيته) وجهين؛ أحدهما: الرفع على أنّه مبتدأ وجملة (لقيته) في محل رفع خبر، والآخر: النصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف، ويكون من باب الاشتغال، على تقدير: ربَّ رجُل لقيت لقيته، ولا يقدَّر المحذوف قبل (رب)، لئلا تخرج (ربَّ) عن صدارة الكلام، قال: ((محل مجرورها [يعني مجرور ربَّ]... في نحو: (ربَّ رجل صالح لقيته) رفعٌ أو نصبٌ، كما في قولك: هذا لقيته))[3]. وممّا يتّصل بهذا الباب ما ذكره في نحو: (كم رجل لقيته)، إذ يحتمل الوجهين السابقين: الابتداء، والمفعولية على أن يُقدَّر الفعل متأخراً أيضاً؛ لأن (كم) لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل فيها ما قبلها[4].

وممّا يلحظ أن ابن هشام مثّل في (مغني اللبيب)، في جهة ما يحتمله اللفظ من الأوجه الإعرابيّة الظاهرة، بـ(هذا أكرمته)، في حين مثّل في كتبه الأخرى بـ(زيد ضربته)[5]، ويعتقد الباحث أنّه قصد إلى ذلك متعمداً؛ لأن اختيار ألفاظ مبنيّة لا تظهر عليها العلامات الإعرابيّة، يجعل اللفظ – والتركيب– أكثر احتمالاً للتعدّد، لعدم ظهور علامة إعرابية، لأن المواضع التي ذكرها هنا تحتمل وظائف نحويّةً تختلف في العلامة الإعرابيّة.

النمط الرابع: يجوز في كلمة (أخاك) في نحو: (أخاك الذي إن تدعه يجبك)، وجهان: الرفع على أنّها مبتدأ، والنصب على أنَّها مفعول به، فقد أجاز الوجهين في قول الشاعر[6]:

أخـــاك الـــذي إنْ تَدْعُـــه لملمَّـــة يُجِبْك كما تبغي، ويكفِك من يبغي

إذ يحتمل (أخاك) فيه أن يكون منصوباً ((على تقدير: الزم أخاك الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ، والموصول خبره، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف في كل حال، وتسمّى لغة القصر))[7]. يلحظ أن جواز الوجهين، هنا، مقصور على الأسماء الخمسة؛ لأنّها تستعمل في إحدى لغات العرب بالألف دائماً، ويطلق عليها لغة القصر. وهي تطابق اللغة الفصحى في حالة النصب؛ إذ

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٣٦٩.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ١٨٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٢.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ١٩٣، وشرح اللمحة البدريّة: ١/ ٣٨٣.

(٦) مجهول القائل،وورد في شرح التسهيل: ١/ ٤٩، مع بيت آخر،وفيه (لما) مكان (كما)، و(يكفيك) مكان (يكفك).

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٥١–٢٥٢.

تكون علامة النصب الألف، وهذا التطابق الشكلي أتاح لابن هشام احتمال الوجهين فيه، فالنصب على أنه أسلوب إغراء، وهو منصوب بفعل تقديره: الزم. ولكنَّ ابن هشام لم يكتفِ بهذا الوجه، لأنه يرى أن هذا الموضع يختلف عن أسلوب الإغراء في أن المغرى به لم يتكرر، كما في قول مسكين الدارميّ[1]:

أخاك أخاك إن مَن لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

ولم يعطف عليه، نحو قولهم: المروءة والنجدة[2]. فهذا التركيب فاقد لخصائص أسلوب الإغراء المذكورة.

اسم ليس وخبرها: يحتمل (غير) في نحو: (قبضت عشرةً ليس غيرُ) أن يكون اسم ليس على تقدير: ليس غير ذلك مقبوضاً، والضمّة فيها علامة إعراب لا بناء، ويحتمل أن يكون خبر ليس؛ لأنَّ الأصل: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك، فأُضمِر اسمُ ليس فيها، وحُذِف ما أضيف إليه (غير)، ثم بُنِيت (غيرُ) على الضمّ، تشبيهاً لها بـ(قبل ، وبعد)، لإبهامها. ويرى ابن هشام أن الوجه الثاني أولى؛ ((لأنَّ فيه تقليلا للحذف، ولأنَّ الخبر في باب (كان) يضعف حذفه جداً))[3]. نَظَر ابن هشام في توجيهه هذا إلى تقدير المحذوف في كلِّ وجه. ولابدَّ أن نعرفَ أنَّ هذه المسألة أخذت —في كتب النحو– طابعاً خلافيّاً، وذلك في تحديد نوع الضمة، أهي ضمة إعراب أم بناء؟. وقد عرض سيبويه لهذا التركيب، ولكنه لم يُبيّن هذه المسألة، قال: ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: (ليس غير)، و(ليس إلاّ)، كأنّه قال: ليس إلاّ ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يعني))[4]. فسيبويه —كما هو شأنه وشأن النحويين آنذاك– لم يفصّل في ضمّة (غير)، إلاّ أن سياق كلامه يُفهم منه أنها ضمّة بناء، لأنه قابل بين (ليس غير، وليس إلاّ)، وقد وجدت سيبويه يقول في موضع آخر: ((فأمّا ما كان غايةً نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيث فإنّهم يحرّكونه بالضمة... ويدلُّك على أن (قبلُ وبعدُ) غير متمكنين أنّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قَبْلُ وأنت تريد ان تبنى عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبلُ... وكذلك قطُّ وحسبُ، إذا أردت ليس إلاّ وليس إلاّ ذا))[5]. [5]. فجعل معنى قط وحَسْب بمعنى: ليس إلاّ، فهي من الغايات أو من المشبّهة بالغايات. في حين ذهب الأخفش إلى أنّها ضمة إعراب، وحذف التنوين للإضافة تقديراً، لأنَّ المضاف إليه ثابت في التقدير

---

(١) ديوانه: ٢٩، والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٨٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٧٩، وخزانة الأدب: ٣/ ٦٥.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٠.

(٣) شرح شذور الذهب: ١٤١، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤٤–٣٤٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٦، وينظر: المقتضب: ٤/ ٤٢٩.

عنده[1]. وقد شاع مذهب سيبويه واستقرّ في هذه المسألة، فتابعه المبرّد، إذ يقول: ((هذا باب ما حُـذِفَ من المستثنى تخفيفاً واجتزئ بعلم المخاطَب، وذلك قولك: عندي دِرهم لـيس غـيرُ، أردت: لـيس غـير ذلك، فحذفتَ وضممت، كما ضممت (قبل وبعدُ)، لأنه غاية)) [2]. فقد صـرّح بـذكره قبـل وبعـد —إن ضمته ضمة بناء لا إعراب. وقد توسّع النحويّون اللاحقون في تفسير البناء في (غير)، وسبب بنائـه علـى الضم دون غيره، قال ابن يعيش: ((هي مبنية على الضمِّ... لأن هذه الظروف حقّها أن تكـون مضـافة، لأنّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقّق معناها إلاّ بالإضافة... فلمّا حُذِف ما أضيفت إليه مع إرادته، واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفُهِم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحـذف، صـارت بمنزلة بعـض الاسـم؛ لأنّ المضـاف والمضـاف إليـه كالشـيء الواحـد، وبعـض الاسـم مـبني لا يسـتحقّ الإعراب... أما الضمّ... فلأنّ الضمة حركة لم تكـن لهـا في حـال إعرابهـا وتمكّنهـا... وقيـل: حرّكـت بأقوى الحركات... لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه....)) [3].ويربط الرضيّ بين حذف المضاف إليه والاستثناء —كما فعل المبرد– فيقول: ((شبِّه (غير) بالظروف والغايات لشـدة الإبهـام الـذي فيهـا، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، ولإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة، وهي أشدُّ إبهامـا مـن (مثل)... ولا يحذف منها المضاف إليه إلاّ مع (لا) التبرئة و(ليس)، نحو: افعل هذا لا غـير، وجـاءني زيد ليس غير، لكثـرة اسـتعمال (غـير) بعـد (لا) و(لـيس). و(غـير) الـتي بعـد (لـيس) بمعنـى (إلاّ)... والمضاف إليه المحذوف في: ليس غير، هو المستثنى المحـذوف في نحـو: جـاءني زيـد لـيس إلاّ، فلمـا حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضمِّ لمشابهتها للغايات بالإبهام))[4].

ويفصّل الدماميني والشمني والأزهريّ أوجه إعرابها بناء علـى هـذين المـذهبين؛ فعلـى مـذهب سيبويه تحتمل أن تكون اسماً لـ(ليس) أو خبراً لها، والجزء الآخر محذوف، فإذا قُدِّرت اسماً فهـي في محل رفع، وعلامة رفعها ضمّة مقدَّرة، لا هذه الضمة الموجودة؛ لأنها ضـمّة بنـاء، وإذا قـدّرت خـبراً، فهي في موضع نصب، والضمة ضمةُ بناء. وعلى مذهب الأخفش تكون اسمـاً لـ(ليس)، وعلامـة رفعـه الضمة الظاهرة، لأنَّ خبر ليس لا يُرْفَع. وبذلك تحتمل على البنـاء أن تكـون اسمـاً أو خـبراً، وتحتمـل على الإعراب وجهاً واحداً، هو اسم ليس فقط[5]. ومما يذكر هنـا أن ابـن هشـام رجّـح أن يكـون الاسـم

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠٩، وشرح التصريح: ١/ ٧١٧.

(٢) المقتضب: ٤/ ٤٢٩، وينظر– فيه: ١٢٩/٤.

(٣) شرح المفصَّل: ٣/ ١٠٤–١٠٥، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٠.

(٥) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٣٠٩/١–٣١٠، وحاشية الدسوقي: ٤٣٠/١–٤٣١، وشرح التصريح: ٧١٧/١. التصريح: ٧١٧/١.

محذوفاً؛ لأن الخبر يضعف حذفه جداً في باب كان، وما اعتمد عليه يخالف ما قرَّره ابن عصفور من وجوب عدم حذف اسم كان وأخواتها، إذ يقول: ((ينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً... وسبب ذلك أنّه لمّا ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما يشبهه، وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً)) [1]. وتفسير ذلك أن الحذف في (ليس غير) لا يدخل في باب الحذف للاختصار أو للاقتصار، وإنّما هو حذف فرضته كثرة الاستعمال.

ما يحتمله ضمير الفصل: تكلم ابن هشام على الأوجه التي يحتملها ضمير الفصل، على النحو الآتي:

النمط الأول: يجوز في الضمير المنفصل، في نحو: (زيد هو الفاضل) أن يكون بدلاً من (زيد)، وأن يكون مبتدأ ثانياً، خبره: الفاضل، والجملة خبر (زيد)، وأن يكون فَصْلاً لا محلَّ له من الإعراب[2].

النمط الثاني : يجوز في الضمير في نحو: (إنَّ عمراً هو الفاضل) أن يكون فَصْلاً لا محلَّ له، ومبتدأً، خبره: (الفاضل)، والجملة خبر (إنَّ). ولا يجوز أن يكون توكيداً لـ(عمراً)، لأنّه اسم ظاهر، ولا يجوز تأكيد الظاهر بالمضمر؛ لأن المضمر ضعيف والظاهر قوي[3]. ولابدّ من التنبيه على أن هذه الأوجه محتملة في تقدير المعرِب، ساعد على قبولها أن اللفظ مبنيّ لا تظهر عليه علامة إعرابيّة. ولعل ابن يعيش أشار إلى ذلك بقوله: ((إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره، أو بين اسم (إنَّ) وخبرها، فإنّه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ؛ لأن ما بعد المضمر فيه مرفوع في كلا الحالين؛ لأن خبر المبتدأ مرفوع، وخبر (إنَّ) مرفوع. وإنّما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير. فإذا جعلته مبتدأ، كان اسماً، فله موضع من الإعراب، وهو الرفع بأنه مبتدأ... وإذا جعلته فصلاً، فقد سلبته معنى الاسميّة، وابتززته إيّاه وأصرته إلى حيز الحروف... فلا يكون له موضع من الإعراب))[4].

النمط الثالث: يحتمل (نحن) في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[5]، الوجهين السابقين، السابقين، ولا يجوز التوكيد، لدخول لام التوكيد عليه، وهي تدخل على المبتدأ وضمير الفصل، ولا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٩.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٤٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٦٤٦ .

(٤) شرح المفصّل: ٢/ ٣٣٣، وينظر –منه– ٢/ ٣٣١.

(٥) سورة الصافات، الآية: ١٦٥.

تدخل على التوكيد[1]. وقد سَبَقَ ابن يعيش إلى إيضاح ذلك قال: ((من الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنَّ لامَ التأكيد تدخل على الفصل، ولا تدخل على التأكيد والبدل، فتقول: (إن كان زيدٌ لهو العاقل)، و(إن كنّا لنحن الصالحين)، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل؛ لأنَّ اللام تفصل بين التأكيد والمؤكَّد، والبدل والمبدل منه، وهما من تمام الأول في البيان))[2]. ولذلك نجد الرضي يقول عن الضمير (أنت) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْحَلِيمُ﴾[3]، إنّه: ((يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلاً، ولا يجوز كونه تأكيداً؛ لأجل اللام))[4].

النمط الرابع: يجوز في الضمير المنفصل في نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[5]، وقوله: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾[6]، أن يكون فَصْلا لا محلَّ له، وتوكيداً للضمير المتّصل: (تَ، ونا)، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، لأنَّ ما بعده منصوب[7].

النمط الخامس: يحتمل الضمير (أنت) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[8]، ونحو: (أنت أنت الفاضل) أن يكون فصلاً؛ وهو الوجه الراجح، وتوكيداً للضمير الذي قبله، ويحتمل أن يكون مبتدأ، وهو أضعف الأوجه، ويختصّ بلغة تميم[9].

وقد درس ابن هشام مواضعَ يحتمل فيها اللفظُ المنصوب أكثرَ مِن وظيفةٍ نحويّة، تحت اسم (المنصوبات المتشابهة)، ويُلحظ على هذا العنوان التشابه الشكليّ للمنصوبات؛ وهي: المفعولات، والحال والتمييز والاستثناء؛ وذلك في البنية والعلامة الإعرابيّة المتمثلة بالفتحة أو ما ينوب عنها. ويمكن تفصيل ما درسه على النحو الآتي:

المفعول به والمصدر: يحتمل المنصوب من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[10] أن يكون مفعولاً به، على تقدير: ظلماً ما، ومصدراً أو مفعولاً مطلقاً، على تقدير: لا تظلمون ظلماً[1].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ١٠٩.

(٢) شرح المفصّل: ٢/ ٣٣٤.

(٣) سورة هود، من الآية: ٨٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٠٩.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ١١٧.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ١١٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦.

(٨) سورة المائدة، من الآية: ١٠٩.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦، ٧٧٢، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٣٥.

(١٠) سورة النساء، من الآية: ٧٧.

المفعول به والمفعول معه: يجوز في المنصوب من نحو: (أكرمتك وزيداً) أن يكون معطوفاً على المفعول به، ومفعولاً معه، فتكون الواو للمعيّة. ومثل ذلك في نحو: (أكرمتك وهذا) فـ(هذا) يحتمل أن يكون مفعولاً به ومفعولاً معه، كما يحتمل الرفع على أنّه معطوف على ضمير الفاعل، لحصول الفصل بالمفعول؛ لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتّصل لا يصحّ إلاّ إذا فَصَل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما[٢].

وذكر ابن هشام أن المنصوب في نحو (حسبك وزيداً درهم) يجوز فيه أن يكون مفعولاً معه، ومفعولاً به. وقد وصف الوجه الثاني بأنّه الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلاّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به[٣]. ووضّح الدسوقي هذا بأنَّ (حسب) ليس فِعلاً، وليس جارياً مجرى الفعل أيضاً، ومن ثمَّ، لا يعد (زيداً) مفعولاً معه، لعدم وجود العامل في المفعول به[٤].

المصدر والظرف والحال: يحتمل المنصوب في نحو: (سرت طويلاً) هذه الأوجه الثلاثة، ذلك لأنّه يجوز أن يكون مفعولا مطلقاً؛ على تقدير: سرت سيراً طويلاً، وظرفَ زمانٍ؛ على تقدير: سرتُ زمناً طويلاً، وحالاً؛ على تقدير: سرته طويلا، فيكون حالا من الطريق ويمثل ابن هشام لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[٥]، فـ(غير) تحتمل أن تكون مفعولاً مطلقاً، بتقدير: إزلافاً غير بعيد، وتحتمل الظرفيّة بتقدير: زمناً غير بعيد، وتحتمل الحالية، بتقدير: أزلفته الجنة حال كونه غير بعيد، فتكون حالاً مؤكدة، أو قد تكون حالاً من الجنة، بتقدير: غير بعيدة، وهي حال مؤكدة أيضاً[٦]. وذكر الزمخشري أنه يحتمل النصب على الظرفيّة المكانية، والحال، والمصدريّة، قال: ((نصب على الظرف، أي: مكاناً غير بعيد، أو على الحال، وتذكيره لأنه على زنة المصدر، كالزئير والصليل... أو على حذف الموصوف، أي شيئاً غير بعيد، ومعناه التوكيد))[٧]. وذكر العكبريّ وجهين؛ النصب على الظرفيّة: مكاناً غير بعيد، وعلى الحالية[٨]. وتبع أبو حيان الزمخشري، فنقل توجيهه، وعلّق عليه بأن كون (بعيد)، على وزن المصدر، لا يسوغ أن يكون المذكر صفة للمؤنث، وأن تقديره: شيئاً غير

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٣١.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥١.

(٥) سورة ق، الآية: ٣١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٩.

(٧) الكشاف: ٤/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤١٦.

بعيد، يعني: إزلافاً غير بعيد[1]. وبذلك يكون ابن هشام قد تابع السابقين في الأوجه المحتملة للتركيب النحوي في الآية، وخالفهم في أنه يعده ظرف زمان، لا ظرف مكان.

المصدر والحال: يحتمل المنصوب في نحو: (جاء زيد ركضاً) أن يُعْرَب مفعولاً مطلقاً، على تقدير: جاء زيد يركض ركضاً، أو على أن يكون عامله (جاء) من معناه، على حد: (قعدت جلوساً). ويحتمل أن يكون حالاً، على تقدير: جاء راكضاً، أي بوضع المصدر موضع الحال. وقد احتجّ للوجه الثاني بقوله تعالى: ﴿ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[2]، إذ إنّ الحال (طائعين) جاء جواباً لقوله (ائتيا طوعا)، وهو مصدر، فجاء بالحال جواباً للمصدر، ممّا يدل على أنّه يقابله في المعنى[3].

المصدر والحال والمفعول لأجله: ذكر ابن هشام أنَّ هذه الوظائف النحويّة تنطبق على نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[4]، إذ يجوز إعراب (خوفاً وطمعاً) مفعولاً مطلقاً، على تقدير: تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، ويجوز أن يكون حالاً، على تأويل المصدر باسم الفاعل، كما يجوز كونه مفعولاً لأجله، أي: يريكم البرق لأجل الخوف والطمع. ثم يبيّن أنَّ في هذا الوجه ضعفاً، لعدم اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلِّل؛ لأنّ الله تعالى هو فاعل الإراءة، في حين أن فاعل الخوف والطمع المخاطبون، ويجيب عن هذا بأنَّ الفعل ((يريكم بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذف الزوائد))[5]. ويذكر أيضاً أنّ ممّا يحتمل الأوجه الثلاثة قولهم: (جاء زيد رغبة)، فيحتمل أن يُعْرَبَ مفعولاً مطلقاً؛ على تقدير: يرغب رغبة، وحالاً؛ على تقدير: جاء راغباً، ومفعولاً لأجله، على تقدير: جاء للرغبة[6].

الحال: درس ابن هشام ما تحتمله الحال من أوجه بحسب صاحبها، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[7]، ونحو: (ضربتُ زيداً ضاحكاً)، فالحال: (كافة وضاحكاً) تصلح أن تكون حالاً من الفاعل: (الضمير: الواو، والتاء)، ويصلح أن تكون من المفعول به: (المشركين، وزيداً)[8]. ونبّه ابن هشام على وجود تراكيب مماثلة غير أنّ الحال فيها لا تصلح أن تكون من الفاعل والمفعول،

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٨٢.

(٢) سورة فصلت، من الآية: ١١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٠، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٨.

(٤) سورة الرعد، من الآية: ١٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٠، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٠.

(٧) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٨) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٧٣٣.

كما في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[1]، فـ(كافة) في هذا الموضع لا تحتمل الوجهين؛ لأنّها تختصّ بمن يعقل، لذلك عندما وقف ابن هشام على قول الزمخشريّ –الذي يجيز فيه الوجهين في الآية– وهو: ((الخطاب لأهل الكتاب لأنهم آمنوا بنبيّهم وكتابهم، أو للمنافقين لأنهم آمنوا بألسنتهم. ويجوز أن يكون (كافة) من السلم؛ لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب))[2]، عَدَّه وهماً منه. وقد اختلفت أقوال العلماء في توجيه الآية، إذ ظهر أنّ الزمخشريّ ليس أول من أعربَها حالاً من (السلم)، فقد سبقه الزجاج إلى ذلك؛ إذ قال: ((كافة: بمعنى الجميع: الإحاطة، فيجوز أن يكون معناه: أدخلوا جميعاً، ويجوز أن يكون معناه: ادخلوا في السلم كلّه، أي: في جميع شرائعه))[3]، فأجازوا أن تكون من ضمير الفاعل، ومن السلم. ولم يحدد النحاس صاحب الحال، ولكن الذي يظهر من كلامه أنها من ضمير الفاعل قال: ((كافة: نصب على الحال، وهو مشتق من قولهم: كففت، أي: منعت، أي: لا يمتنع منكم أحد))[4]. فجعل الخطاب موجّها للعاقل. وذهب ابن عطية إلى أن الحال هنا من شيئين: السلم، السلم، والمخاطبين؛ قال: ((اختُلِف، بعد حمل اللفظ [يعني لفظ السلم] على الإسلام، مَن المخاطَب؟ فقالت فرقة: جميع المؤمنين بمحمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أمرهم بالثبوت فيه والزيادة من التزام حدوده، ويستغرق (كافة)، حينئذٍ، المؤمنين وجميع أجزاء الشرع، فتكون الحال من شيئين، وذلك جائز))[5].

وأجاز الطبرسي الوجهين، قال: ((كافة: منصوب على الحال من الواو في (ادخلوا)، وقيل: هو حال من السلم))[6]. في حين ذكر أبو البركات الأنباري وجهاً واحداً، هو أنها حال من المُضْمَر في (ادخلوا)، والعامل فيها الفعل[7]. وأورد العكبريّ الوجهين، قال: ((كافة: حال من الفاعل في (ادخلوا)، وقيل: هو حال مِن السلم، أي: في السلم من جميع وجوهه))[8]. وأجاز القرطُبيّ الوجهين، مقدِّماً –في الذكر– كونه حالاً من السلم على الوجه الآخر، قال: ((كافة: معناه: جميعاً، فهو نصب على الحال من السّلم أو من ضمير المؤمنين))[9]. وأعربها أبو حيان حالاً من فاعل (ادخلوا)، ونقل كلام

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٨.

(٢) الكشاف: ١/ ٢٤٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٤٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٥١.

(٥) المحرّر الوجيز: ١/ ٢٨٢.

(٦) مجمع البيان: ١/ ٥٣٦.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٤٣.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٧.

(٩) الجامع لأحكام القرآن: مج ٣ / ٣ / ١٨.

كلام الزمخشريّ في جواز أن تكون حالا من (السلم)، ثم ردّ عليه، قال: ((انتصاب (كافة) على الحال من الفاعل في (ادخلوا)، والمعنى: ادخلوا في السلم جميعاً، وهي حال تؤكد معنى العموم، فتفيد معنى: كل... وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون حالاً من السلم... وتعليله جواز أن يكون (كافة) حالاً من السلم بقوله: لأنّها تؤنث كما تؤنث الحرب، ليس بشيء؛ لأن التاء في كافة، وإن كان أصلها للتأنيث، ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث، بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى: جميع وكل، كما صار (قاطبة وعامة)، إذا كان حالاً، نقلاً محضاً إلى معنى: كل وجميع. فإذا قلتَ: قام الناس كافة، أو قاطبة أو عامة، فلا يدل شيء من هذه الألفاظ على التأنيث، كما لا يدلّ عليه: كلّ، ولا جميع))[1]. ثم نقل كلام ابن عطية في أنها حال من شيئين: فاعل (ادخلوا)، والسلم، ثمّ علق عليه: ((هذا الذي ذكره محتمل، ولكن الأظهر أنّه حال من ضمير الفاعل... و(كافة) لدلالته على معنى: جميع، يصلح أن يكون حالاً من الفاعل في: ادخلوا، ومن السلم، بمعنى: شرائع الإسلام؛ لأنّك لو قلت الرجال والنساء جميع في كذا، صحّ أن يكون خبراً))[2]. ولم أجد من احتجّ –كما فعل ابن هشام– بأنَّ (كافة) تختصّ بالعاقل.

ويقف ابن هشام على نوع آخر من التعدّد في الحال، إذ قد تحتمل الحال باعتبار عاملها وجهين، كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[3]، فـ(شيخا) حال تحتمل أن يكون العامل فيها معنى التنبيه المتأتي من (ها)، أي معنى الفعل (أنبّه)، وتحتمل أن يكون العامل فيها معنى الإشارة؛ أي ما في اسم الإشارة من معنى الفعل (أشير)[4]. وذكر الزجاج أن العامل فيها هو التنبيه والإشارة. قال: ((الحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه. وذلك أنّك إذا قلت: هذا زيد قائماً... [فـ] إنّما تقول ذاك للذي يعرف زيداً... فيعملُ في الحال التنبيهُ، والمعنى: انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير لك إلى زيد حال قيامه؛ لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر))[5]. ونقل النحاس كلام الزجّاج، ثم انتهى إلى أنَّ ((العامل في الحال التنبيه والإشارة))[6]. واكتفى الزمخشري بالقول: إنّ (شيخا) ((نصب بما دلّ عليه اسم الإشارة))[7]. ولم يُعيِّن ابن عطية العامل فيها، قال: ((شيخا: نصب على الحال، وهي حال من

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ١٩٦–١٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٩٧–١٩٨.

(٣) سورة هود، من الآية: ٧٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٣، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٥٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٠٢ .

(٧) الكشاف: ٢/ ٣٩٥.

مشار إليه لا يستغنى عنها لأنّها مقصودُ الإخبار)) [1]. وجمع أبو البركات الرأيين: الإشارة أو التنبيه، قال: ((العامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة أو التنبيه، فكأن المعنى: أشير إليه شيخاً، أو أنبه عليه شيخاً)) [2]، وتابعه العكبريّ فجعل ((العامل في الحال معنى الإشارة والتنبيه، أو أحدهما)) [3]. واكتفى ابن يعيش بعرض الوجهين دون القطع برأي، قال: ((من ذلك: هذا عمرو منطلقاً، فـ(هذا) مبتدأ، و(عمرٌو) الخبر، (ومنطلقاً) نصب على الحال، والعامل فيه أحد شيئين: أما التنبيه، وإمّا الإشارة. فالتنبيه بـ(ها)، والإشارة بـ(ذا)، فإذا أعملت التنبيه فالتقدير: أنظر إليه منطلقاً، أو انتبه له منطلقا. وإذا أعملت الإشارة، فالتقدير أشير إليه منطلقاً)) [4]. وذكر القرطبيُّ أنه منصوب على الحال، والعامل فيه التنبيه أو الإشارة[5]. ولم يختلف الرضيُّ عن سابقيه، إلاّ في المصطلح؛ إذ قال: ((أمّا المفعول المعنوي فنحو: (شيخا) في قوله تعالى ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فإنَّ (بعلي) خبر المبتدأ، وهو في المعنى مفعول لمدلول (هذا)، أي أنبّه على بعلي وأشير إليه شيخا)) [6]، فجمع في تفسيره التنبيه والإشارة، ولعلّه بهذا أراد أن يتخذ موقفاً وسطاً بين البصريين الذين يعدّونه حالا، والكوفيين الذين يعدّونه خبراً للتقريب، وهو ما عرضه أبو حيان ولم يتبنَّ رأياً فيه، قال: ((انتصب شيخاً على الحال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين)) [7].

وتكلّم ابن هشام على التعدد والتداخل في الحال مع صاحبها، كما في نحو: (جاء زيد راكبا ضاحكاً)، فمجيء حالين في جملة يؤدي إلى تعدّد عود الحال إلى صاحبها، وتداخل في العامل، قال: ((التعدّد على أن يكون عاملهما (جاء)، وصاحبهما (زيد)، والتداخل على أن [الحال] الأولى من (زيد) وعاملها (جاء)، و[الحال] الثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك واجب عند مَن منع تعدّد الحال. وأمّا (لقيته مُصْعِداً منحدراً) فمن التعدّد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون [الحال] الأولى من المفعول، و[الحال] الثانية من الفاعل، تقليلاً للفصل)) [8]. يوضّح ابن هشام، هنا، أن الحال إذا تعدّد صاحبها لا تكون لغير الأقرب، إلاّ إذا وُجِد دليل، وذلك تقليلاً للفصل

---

(١) المحرَّر الوجيز: ٣/ ١٩١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٧.

(٤) شرح المفصَّل: ٢/ ٩.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج٥/ ٩/ ٤٧.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٥٠.

(٧) البحر المحيط: ٥/ ٣١٩.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٣–٧٣٤. وممّن منع: أبو علي الفارسيّ وابن عصفور، ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٩٥.

بين الحال وصاحبها، فكونها للأقرب يُسلّم الجملة من الفصل، لذلك أوجب أن تكون الحال الأولى: (مصعداً) من المفعول: (ضمير الهاء)، وأن تكون الحال الثانية (منحدراً) من الفاعل: (ضمير التاء)؛ تقليلاً للفصل، ذلك أن الفصل سيكون –حينئذٍ– واحداً، بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله. وعلى العكس من ذلك إذا جعلنا الحال الأولى من الفاعل (ضمير التاء): والثانية من المفعول: (ضمير الهاء) فإنَّ ذلك يؤدّي إلى فصلين في الجملة، أحدهما: بين الفاعل وحاله بالمفعول، والآخر: بين المفعول وحاله بحال الفاعل[1].

ومن المفيد أن نذكر، هنا، أن ما جعله ابن هشام واجباً قد خالف فيه ابن يعيش الذي أجازه، قال: ((أمّا قولهم: (رأيت زيداً مصعداً منحدراً)، و(رأيتُ زيداً ماشياً راكبا) إذا كان أحدهما مصعداً والآخر راكباً، فالمراد أن تكون أنت المُصْعِدَ، وزيدٌ المنحدرَ، فيكون (مصعداً) حالاً للتاء، و(منحدرا) حالا لـ(زيد). وكيف قدَّرتَ بعدَ أن يعلمَ المخاطَبُ المصعدَ مِن المنحدر، فإنّه لا بأسَ عليك بتقدُّم أيِّ الحالين شئت))[2]. فقد أجاز ذلك شريطة وضوح المراد عند المخاطَب. وصرّح الرضيُّ بجواز ذلك على ضعف، قال: ((يجوز على ضعف جعلُ حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، نحو: لقيتُ زيداً مُصْعِداً منحدراً، والمصعد: زيد؛ وذلك لأنّه لمّا كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخَّرتَ الحالين، وقدَّمتَ حال المفعول على حال الفاعل، لمّا لم يكن كل واحد بجنب صاحبه))[3]، ولعل ابن هشام متأثر متأثر بأبي حيان، الذي قال: ((إنْ تعدَّد ذو الحال، وتفرّق الحالان... نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فتلي الحال الأولى ذا الحال الثاني، والمتأخرة لذي الحال الأولى، فـ(مصعداً) حال من زيد، و(منحدراً): حال من التاء في لقيت... وإذا أمن اللبس جاز جعل الأولى للأول والثانية للثاني))[4].

الحال والتمييز: يبيّن ابن هشام أنَّ المنصوب في نحو (كرم زيد ضيفاً) يحتمل الحالية والتمييز، وذلك يكون ((إذا قدَّرت أنَّ الضيف غيرُ (زيد)، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (مِن)، وإن قدِّر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (مِن)، ومن ذلك (هذا خاتم حديداً)، والأرجح التمييز؛ للسلامة به من جمود الحال ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفض بالإضافة))[5]. وقد رجّح ابن هشام التمييز في هذه الأمثلة، وذكر الرضيُّ أمثلة أخرى تحتمل الوجهين المذكورين، نحو: لله درك فارساً، وكفى زيد

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٥–٢٥٦.

(٢) شرح المفصَّل: ٢/ ٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٩، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٩٦–١٥٩٧.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٢.

شجاعاً، وذكر أن تصريح العرب بـ(من) في (لله درك من فارس) دليل على أنه تمييز[1]. واعتمد السيوطي معيار الدلالة، قال: ((إنْ دلّ التمييز على هيئة، وعُني بها الأول نحو: كرم زيدٌ ضيفاً، إذا أريد أن زيداً هو الضيف جاز أن يكون (ضيفاً) منصوباً على الحال لدلالته على هيئة، وعلى التمييز لصلاحية (من)، ويجوز حينئذٍ إظهار (من) مَعَه، وهو الأجود رفعاً لتوهّم الحالية، نحو: كرم زيد من ضيف، فإن لم يعنَ به الأول على قصد: كرم ضيف زيد، تعين النصب تمييزاً وامتنعت الحاليّة، ولم يجز دخول (من) عليه، لأنه فاعل في الأصل))[2].

باب الاستثناء: خصَّ ابن هشام الاستثناء بمبحث عالج فيه ما تحتمله أنماطه من تعدّد في الإعراب، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: يجوز في المستثنى من نحو (ما ضربت أحداً إلاّ زيداً) ثلاثة أوجه، أحدها: أن ((يعرب بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه، بدل بعض من كل))[3]. وقد وصف هذا الوجه بأنه الراجح؛ من دون أن يبيّن السبب، في حين قال ابن يعيش: ((إنّما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصبَ في الاستثناء، من حيث هو إخراجٌ، واحد في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكلة ما بعدَ (إلاّ) لما قبلها، فكان أولى))[4]. والثاني: أن يكون منصوباً على أصل الاستثناء، ووصفه ابن هشام بأنّه عربيّ جيد، كما في قراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[5]، قال: ((قرأ السبعة إلاّ ابن عامر برفع (قليل)، على أنه بدل من الواو في (فعلوه)، كأنّه قيل: ما فعله إلاّ قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده: (إلاّ قليلا) بالنصب))[6]. ونسبة هذه القراءة إلى ابن عامر وحدَه، إطلاق غير دقيق؛ لأنّها تنسب إلى ابن عامر وعيسى بن عمر وأنس وغيرهم[7]. وعلى كلّ حال فإنَّ القراءة المشهورة ((شاهد على اختيار البدل في النفي، وذلك لإجماع القُرّاء على رفع (قليل) إلاّ أهل الشام فإنهم نصبوه على أصل الباب))[8]. والثالث: أن تكون (إلاّ) وما بعدها نعتاً، وهذا أضعف الأوجه، وقد أشار سيبويه إلى هذا الوجه، قال: ((إذا قال: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، فأنت بالخيار إنْ شئت جعلت (إلاّ زيدٌ) بدلاً، وإن

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٣.

(٢) همع الهوامع: ٢/ ٢٦٧.

(٣) شرح شذور الذهب: ٢٨٨.

(٤) شرح المفصل: ٢/ ٥٩، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٢.

(٥) سورة النساء، من الآية: ٦٦. وتنظر القراءة في: جامع البيان: ٤٧٦، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٨٨.

(٦) شرح شذور الذهب: ٢٨٨.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣١، والبحر المحيط: ٣/ ٤٠٦، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٨٨.

(٨) شرح المفصّل: ٢/ ٦٠، وشرح الجمل، لابن عصفور: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

شئت جعلته صفةً. ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلاّ زيد، وانت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مِثل، وإنّما يجوز ذلك صفةً))[1]. ولم يصفه بالضعف، وقد ذكر ابن يعيش أيضاً هذا الوجه، وبيّن ما أراده سيبويه في عبارته الأخيرة: ((إذا قلت: ما أتانا أحدٌ إلاّ زيد، جاز أن يكون (إلاّ) وما بعدها بدلا من (أحد)، وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير)... واعلم أنّه لا يجوز أن تكون (إلاّ) صفة إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناءً، وذلك أن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، إمّا نكرة منفية، وإمّا فيه الألف لتعريف الجنس... فـ(إلاّ) إنّما وصف بها حملا على غير))[2]. وبيّن الدسوقي سبب ضعف هذا الوجه، بأنَّ وقوع (إلاّ) نعتاً يُعدّ ((خلاف الأصل فيها، فالضعف لما فيه من خروج (إلاّ) عن أصلها من الحرفيّة والاستثناء، وتحلّي اللفظ بغير إعرابه))[3].

النمط الثاني: يحتمل المستثنى في نحو (ليس زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يعبأ به) الأوجه السابقة، وفي حال مجيء (ما) مكان (ليس)، فإن الجملة تحتمل وجهين فقط: النصب على الاستثناء، أو كونه مع (إلاّ) نعتاً، ويبطل أن يعربَ بدلاً، وقد وقف سيبويه على نحو ذلك، وهو قولهم: (لستَ بشيء إلاّ شيئاً لا يعبأ به) وجعله منصوباً على البدليّة، قال: ((كأنّك قلت: لستَ إلاّ شيئاً لا يُعْبأ به))[4]. وقد درس الرضيُّ هذا التركيب، في حال استعمال (ليس، وما) ووازن بينهما، فأوضح أنّه لم يجز الإبدال على خبر (ما)، لأنَّ إعمالها فيما بعد (إلاّ) يقتضي بقاء نفيها بعد (إلاّ)، في حين أن مجيء (إلاّ) يقتضي زوال نفيها مما يستلزم التناقض، في حين جاز البدل مع (ليس)؛ لأنّ إعمالها فيما بعد (إلاّ) لا يقتضي بقاء نفيها بعدها، إذ إنّ عملها ليس بسبب دلالتها على النفي —كما هو شأن ما– بل لكونها فعلاً، وفعليتها لا تزول بـ(إلاّ)، كما يزول نفيها[5]. ومعنى هذا أنَّ (ما) انتقض نفيها بـ(إلاّ) فبطل عملها، في حين أنَّ البدل يقتضي إعمالها فيه؛ لأنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، وإذا تكرر العامل انتقض النفي بـ(إلاّ)، إذ سيكون تقدير الجملة: ما زيد شيئاً، ما زيد إلاّ شيء لا يعبأ به[6].

النمط الثالث: يجوز في (زيد) من نحو: (ما أحد يقول ذلك إلاّ زيد)، أن يكون بدلاً من (أحد)، وهو الوجه المختار، وبدلاً من ضميره، ويجوز فيه النصب على الاستثناء. فيكون ارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه، على العكس من جملة (ما رأيت أحداً يقول ذلك إلاّ زيد)؛ إذ يجوز في

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٤.

(٢) شرح المفصل: ٢/ ٧٢–٧٣، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٢–١٨٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥١٠.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٢.

(٤) الكتاب : ٢/ ٣١٦، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٤–٧٥.

(٥) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ١٦١–١٦٢.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٥٢.

(زيد) أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من فاعل (يقول) المستتر فيه، ويجوز نصبه من وجهين؛ أحدهما: أن يكون منصوباً بدلاً من (أحداً)، والآخر: أن يُنصَب على الاستثناء[1]. إنّ هذا النمط يعتمد –في تعدّد التحليل النحوي– على النظر في بدليّة المستثنى من الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، ولعل سيبويه أول من أشار إلى هذا النوع من التراكيب، في قوله: ((تقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبد الله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ عبدُ الله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً. هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيدٌ، ورفعتَ، فجائز حسن. وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، وإن شئت رفعت فعربيٌّ))[2]. فنلحظ أنَّ إعراب (زيد) في هذه الجمل إنّما استند إلى جعله بدلاً من (أحد) مرة، ومن المضمر مرة أخرى. ويمكن للباحث أن يزعم أن ابن هشام قد استمدَّ تحليله السابق من ابن مالك وأبي حيان، إذ نجد الأمثلة نفسها والتحليل نفسه، قال ابن مالك: ((قد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه، فيُخيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر، وإتباع المُضْمَر مع ترجيح إتباع الظاهر، وذلك في نحو: ما أحد يقول ذلك إلاّ زيد، وما حسبتُ أحداً يفعل ذلك إلاّ زيداً، وما كان أحد يجترئ عليك إلاّ زيد، فلك أن تجعل زيداً تابعاً للمضمر، ولك أن تجعله تابعاً لما يعود إليه المضمر وهو أولى؛ لأنَّ المسوِّغ للإتباع هو النفي، وهو أقرب إلى المعود إليه منه إلى العائد، وجاز إتباع العائد؛ لأنَّ الذي عمل فيه خبر ما دخل عليه النفي، وإذا دخل نفي على ذي خبر فالخبر هو المنفي))[3]. وقد تابعه أبو حيان في توجيه تلك الأمثلة[4]. ويضيف الدسوقي سبباً آخر لترجيح الإبدال من (أحد)، غير ما ذكره ابن مالك، وهو ((أن الإبدال من صاحب الضمير أولى؛ لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى التأويل لكونه من غير الموجب))[5].

النمط الرابع: ويتعلّق بقولهم (قام القوم حاشاك، وحاشاه)؛ إذ يجوز في الضمير (الكاف والهاء) أن يكون منصوباً على أنّه مفعول به لـ(حاشى)، وأن يكون مجروراً، على تقدير أن (حاشا) حرف جرّ وفي حال ظهرت قرينة يمكن –حينئذ– القطع بأحد الوجهين. فإن قيل (حاشاي) فالضمير في محل جر، وإذا قيل (حاشاني) تعيَّن أنَّ الضمير منصوب؛ لوجود قرينة لفظية، هي نون الوقاية في (حاشاني)، والافتقار إليها في (حاشاي)[6]. ويعود سبب التعدّد، هنا، إلى اختلاف النحويين في نوع

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٧٣١–٧٣٢، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٢٥٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣١٢، وينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ١٤٠.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٢٠٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥١٣.

(٥) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣١–٧٣٢.

(حاشا)؛ أفعل هي أم اسم أم حرف؟. فقد ذهب سيبويه إلى أنّها حرف، قال: ((أمّا حاشا فليس باسمٍ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجرُّ (حتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))[1]. في حين جعلها المبرد حرفاً مرة، وفعلاً مرة أخرى، قال: ((ما كان حرفاً سوى (إلاّ) فحاشا، وخلا. وما كان فعلاً فحاشا، وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف...))[2]. والذي يبدو لي أن ابن هشام لم يرد أن يجعل (حاشا) تحت نوع معيَّن، وترك ذلك للقرائن والسياق، لكي يحكم في نوعها في الموضع المطلوب.

النداء والاختصاص: ذكر أنَّ (أهل) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[3]، يحتمل أن يكون منادى بأداة نداء محذوفة، ومنصوباً على الاختصاص وعدَّ الوجه الأخير ضعيفاً؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب[4]. وقد اختلف النحويون في توجيه هذا الموضع، الموضع، وإن كان أكثرهم أجاز الوجيهن، مع التقديم والتأخير، قال الزجاج ((منصوب على المدح... ولكن القراءة النصب، وهو على وجهين: على معنى: أعني أهل البيت، وعلى النداء، على معنى: يا أهل البيت))[5]. واكتفى النحاس بنقل كلام الزجاج السابق[6]. في حين قدّم مكي بن أبي طالب القيسي القيسي النداء —في الذكر– على المدح، قال: ((نصب على النداء، وإن شئت على المدح))[7]. ومثل ذلك فعل الزمخشري إذ قال: ((نصب على النداء، أو على المدح))[8]. ويذكر ابن عطية الوجهين أيضاً، مقدِّما —في الذكر– المدح على النداء، قال: ((نصب (أهل البيت) على المدح، أو على النداء المضاف، أو بإضمار أعني))[9]. ويخطو أبو البركات الأنباري خطوة إذ يصرّح بترجيح احد الوجهين، قال: ((منصوب من وجهين؛ أحدهما: أنه منصوب على الاختصاص والمدح... وتقديره: اعني وأمدح أهل البيت، والثاني: أن يكون منصوباً على النداء، كأن قال: يا أهل البيت، والأول أوجه الوجهين))[10]، فقد عدَّ النصب على المدح أوجه الوجهين. ويظهر أنّ العكبري يميل إلى وجه النداء، قال: ((أي: يا

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٤٩، وينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ١٧٥.

(٢) المقتضب: ٤/ ٣٩١، وينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ١٧٦.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧١٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٦٣٥–٦٣٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٢٧.

(٨) الكشاف: ٣/ ٥٢٢.

(٩) المحرَّر الوجيز: ٤/ ٣٨٤.

(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٦.

أهل البيت، ويجوز أن ينتصبَ على التخصيص والمدح؛ أي: أعني أو أخصّ))[1]. وهو ما ذهب إليه أبو حيان محتجاً بأن الاختصاص في المخاطب قليل، قال: ((انتصب (أهل) على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب))[2]. وهذا يكشف عن تأثر ابن هشام بأبي حيان في توجيه الآية.

وقد خصّ ابن هشام التوابع بمبحث عالج فيه ثلاث مسائل تحتمل التوابع فيها أوجهاً مختلفة، كما درس التوابع، ومسائلها، في كتبه المختلفة مشيراً إلى ما تحتمله من أوجه إعرابية، وذلك على النحو الآتي:

الصفة: درس ابن هشام الصفة، مبيّناً أنها تحتمل –في بعض التراكيب– أن تكون وصفاً لأكثر من موصوف، كما في نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[3]. فكلمة (الأعلى) يجوز فيها أن تكون صفة لـ(اسم)، وتحتمل أن تعدَّ صفة من (ربّ)[4]. وقد ذكر النحاس ذلك، قال: ((الأعلى: في موضع خفض نعتٍ لربك، أو لاسم، والأولى أن يكون نعتاً لما يليه))[5]. فقد أجاز الوجهين، مع تفضيل أن يكون نعتاً لـ(ربك)؛ لأنه يليه. واكتفى ابن خالويه بوجه واحد؛ إذ يقول: ((الأعلى: جرٌّ صفةٌ للربّ))[6]. وأجاز الزمخشري الوجهين، قال: ((يجوز أن يكون (الأعلى) صفة للرب، والاسم؛ وقرأ علي –رضي الله عنه– سبحان ربي الأعلى))[7]. وكأنَّ الزمخشري ذكر قراءة الإمام علي (عليه السلام)، السلام)، هنا، ليدلّ على أنّها صفة للرب؛ لأنّها خلت من كلمة (اسم). وأورد ابن عطية الوجهين، قال: ((يصحّ أن يكون صفة للاسم، ويحتمل أن يكون صفة للرب))[8]. وكذلك فعل الطبرسيُّ، قال: ((الأعلى: يحتمل أن يكون جرّاً صفةً لـ(رب) وأن يكون يكون نصباً صفة لـ: اسم))[9]. وتابعهم أبو حيان الأندلسي[10]. وقد احتملت صفة (الأعلى)، في الآية الكريمة، الوجهين المذكورين، لثلاثة أسباب؛ أحدها: إنّ كلمة (الأعلى) من الأسماء المقصورة، فلا تظهر عليها العلامة الإعرابيّة؛ مما يؤدي

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٢١.

(٢) البحر المحيط: ٧/ ٣٠٥.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦٧٩.

(٦) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٦٤.

(٧) الكشاف: ٤/ ٧٢٥.

(٨) المحرَّر الوجيز: ٥/ ٤٦٨.

(٩) مجمع البيان: مج٥ / ١٠/ ٧١٩.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٦٤٤.

إلى فقدان القرينة اللفظية التي تعيّن تبعيّة الصفة لواحد من الموصوفين، فإذا قلنا: سبّح اسم ربك العظيم، فإنَّ العلامة الإعرابيّة ستظهر على كلمة (العظيم)، ومن ثمَّ، إنْ ظهرت الفتحة تعين كونها صفة للاسم، وإنْ ظهرت الكسرة تعين كونها صفة للرب. والسبب الثاني: مجيء الصفة متوافقة ومتطابقة مع الموصوفين المحتملَين، وذلك من حيث الصيغة الصرفيّة والتذكير والتأنيث، لأن الألفاظ جاءت بصيغة المفرد المذكّر، ولم تختلف إفراداً وتثنية وجمعاً، أو تذكيراً وتأنيثاً. والسبب الثالث: احتفاظ الآية بالمعنى مستقيماً ومقبولاً، سواء أكانت الصفة للاسم أم للرب، ولو أن المعنى اختلّ عند تبعية الصفة لأحد الاسمين، لم يجز القول باحتمال الوجهين.

ويوازن ابن هشام بين الصفة في الآية السابقة والصفة في نحو: (جاءني غلامُ زيدٍ الظريف)، ليبيِّن أنَّ الصفة –هنا– للمضاف: (الغلام)، ولا تكون صفة للمضاف إليه إلاّ بدليل؛ لأنّ المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤتَ به لذاته[1]. وقد أشار الشّمني إلى الفرق بين الآية والمثال، بقوله: ((إنّ المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، ومضاف لما بعده، وليس المضاف إليه في المثال كذلك))[2]. بمعنى أن المقصود بحكم الفعل –في الآية– هو المضاف إليه، في حين أنّ المقصود بالحكم –في المثال– الذي هو المجيء، هو الغلام، وليس المضاف إليه.

النعت والمفعول به والخبر: يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[3]، وفي نحو: (مررت بالرجل الذي فعل)، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون تابعاً لـ(المتقين) مجروراً مثله، على أنّه نعت لا بدل؛ لأن الموصول مع صلته في قوة المشتق. والثاني: أن يكون منصوباً على أنّه مفعول به لفعل مضمر، تقديره: أعني أو أمدح. والثالث: أن يكون مرفوعاً على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين[4]. وابن هشام بذكره هذه الأوجه يتابع ما قرّره النحويون السابقون في إعراب هذا الموضع، قال الزجاج: ((موضع (الذين) جرٌّ تبعاً للمتقين، ويجوز أن يكون موضعهم [كذا] رفعاً على المدح، كأنّه لمّا قيل: هدى للمتقين، قيل: مَن؟ فقيل: (الذين يؤمنون بالغيب)، ويجوز أن يكون موضع الذين نصباً على المدح أيضاً، كأنّه قيل: أذكر الذين))[5]. ويزيد النحاس وجهاً آخر للرفع، قال: ((الذين: في موضع خفض نعت للمتقين، ويجوز أن يكون نصباً بمعنى أعني، ورفعاً من

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٩.

(٢) المنصف للشمني: ٢/ ٢٢٥، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٥–٢٦٦.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢–٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٧٠.

جهتين؛ بالابتداء والخبر: ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[1]، وعلى إضمار: هم))[2]. وذكر الزمخشري هذه الأوجه أيضاً، قال: ((إمّا موصول بالمتقين، على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون. وإما مقتطع عن المتقين، مرفوع على الابتداء مخبر عنه بـ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾، فإذا كان موصولاً، كان الوقف على المتقين حسناً غير تامّ، وإذا كان مقتطعاً كان وقفاً تامّاً))[3]. وينقل الطبرسي كلام الزجاج، قال: ((يحتمل أن يكون محله نصباً وجرّاً ورفعاً، فالنصب على المدح، تقديره: أعني... وأمّا الجرّ فعلى أنّه صفة للمتقين، وأمّا الرفع فعلى المدح أيضاً كأنه لمّا قيل: هدى للمتقين، قيل: من هم؟ قيل: هم الذين يؤمنون بالغيب، فيكون خبر مبتدأ محذوف))[4]. ويضيف أبو البركات الأنباريّ وجهاً آخر للجرّ، هو البدل، قال: ((يحتمل أن تكون في موضع جرٍّ، ورفع، ونصب، فالجرُّ على أنه صفة للمتقين، أو بدل منهم، والرفع على أنه مبتدأ، وخبره: ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾، أو على أنّه خبر مبتدأ مقدَّر، وتقديره: (هم الذين)، والنصب على تقدير: أعني، ويؤمنون: صلته))[5]. ويزيد العكبريُّ وجهاً في النصب، هو أن يكون تابعاً لموضع (للمتقين)، على الرغم من أنه مجرور، قال: ((هو في موضع جرٍّ صفة للمتقين، ويجوز أن يكون في موضع نصب، إمّا على الموضع للمتقين أو بإضمار: أعني، ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار (هم)، أو مبتدأ وخبره: ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾))[6]. وذكر القرطبي الأوجه الثلاثة: الخفض على على النعت، والرفع على القطع، والنصب على المدح[7]. وقد أورد أبو حيان هذه الأوجه أيضاً، ثم نقد بعضها، قال: ((ذكروا في إعرابه الخفض على النعت للمتقين؛ أو البدل، والنصب على المدح على القطع، أو بإضمار أعْني على التفسير. قالوا: أو على موضع المتقين؛ تخيّلُوا أنَّ له موضعاً وأنّه نصب، واغتروا بالمصدر [يعني: هدى]، فتوهَّموا أنّه معمول له عُدِّي باللام، والمصدر، هنا، ناب عن اسم الفاعل؛ فلا يعمل... لأنّه هنا لا ينحل بحرف مصدر وفعل، ولا هو بدل من اللفظ بالفعل، بل للمتقين: يتعلّق بمحذوف صفة لقوله: هدى، أي: هدى كائن للمتقين، والرفع على القطع، أي: هم الذين، أو على الابتداء، والخبر: أولئك المتقدّمة، وأولئك المتأخرة، والواو مقحمة، وهذا الأخير إعراب

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٣١.

(٣) الكشاف: ١/ ٤٦-٤٧.

(٤) مجمع البيان: مج١ / ١/ ١١٩.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٥٩.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢١.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١/ ١/ ١١٤.

منكر لا يليق مثله بالقرآن، والمختار في الإعراب: الجر على النعت، والقطع إمّا للنصب، وإما للرفع، وهذه الصفة جاءت للمدح))[1]. ويرى الشمني أن (الذين) يحتمل الجرَّ من ثلاثة أوجه، أظهرها أنّه نعت، والثاني أنه بدل، والثالث كونه عطف بيان[2].

نعت اسم لا النافية للجنس : يحتمل نعتها أوجهاً، وقف عليها بقوله: ((إن كان اسم (لا) مفرداً، ونُعِت بمفرد، ولم يفصل بينهما فاصل –مثل: لا رجلٌ ظريف في الدار– جاز في الصفة الرفع على موضع (لا) مع اسمها، فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بـ(لا) العاملة عمل (إنّ)، والفتح على تقدير أنك ركّبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أدخلت (لا) عليهما))[3]. فهذه ثلاثة أوجه في نعت اسم (لا) إذا كان مفرداً، هي: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح. وهذه الأوجه هي ما يذكره النحويون مع فرق في التعليل، كتعليلهم النصب على أنه محمول على إتباع الصفة الاسم في اللفظ[4]. أمّا إذا فُصل بين الصفة والموصوف بفاصل، أو كانت الصفة غير مفردة، أي كانت مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فإن الصفة يجوز فيها الرفع على موضع (لا) مع اسمها، والنصب على موضع اسم (لا)، ويمتنع البناء على الفتح، فمما فصل بينهما بفاصل، نحو: (لا رجل في الدار ظريف أو ظريفاً)، ومما كانت صفته غير مفردة، نحو: (لا رجل طالعاً جبلا، أو طالعٌ جبلا)[5].

نعت المنادى : إذا كان المنادى مبنياً، وهو العلم المفرد؛ أي غير المضاف والشبيه بالمضاف، نحو: يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون، والنكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ، فإن كان تابعه نعتاً، ففيه وجهان؛ أحدهما: الرفع على لفظ المنادى؛ لأنه مبني على الضمّ. والآخر: النصب على محل المنادى؛ لأنه في الأصل منصوب بفعل محذوف تقديره: ادعو زيداً، فتقول: يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ. أما إذا كان تابع المنادى تأكيداً، أو بياناً، أو نسقاً فإنَّ فيه الوجهين السابقين أيضاً[6].

٥. البدل وعطف البيان : ذكر أن بعض الألفاظ قد تحتمل –في تراكيب معينة– البدل والبيان، من ذلك قوله تعالى: ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾[7]، فكلمة (رب) الثانية تحتمل

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٦٢.

(٢) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ٢٢٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٦.

(٣) شرح قطر الندى: ١٧٠.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٢/ ١٠٦، وشرح التسهيل: ١/ ٤٥٠، وشرح ابن الناظم: ١٣٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٠٦.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩، وشرح شذور الذهب: ٤٥٥–٤٥٦.

(٧) سورة الأعراف، من الآيتين: ١٢١–١٢٢.

تحتمل أن تعرب بدل كلٍّ من كلّ، وعطف بيان[1]. ولم أجد أحداً أجاز الوجهين، فقد اكتفى مَن أعرب هذا الموضع من النحويين بذكر الوجه الأول (البدل) فقط[2]. فالوجه الثاني: ((مبني على أن (رب) من صيغ المصادر، لا مشتق؛ لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات))[3]. وأجاز الوجهين في قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[4]، إذ يحتمل (إبراهيم) أن يكون بدلاً من آبائك، وعطف بيان. وقد أعربه الزجاج بدلاً، قال: ((جعل إبراهيم وإسماعيل وإسحاق بدلاً، وكان موضعهم خفضاً على البدل المبين عن آبائك))[5]. وكذلك هي عند النحاس، قال: ((في موضع خفض على البدل، ولم تصرف؛ لأنها أعجمية))[6]. ولم يذكر عطف البيان، في حين أعربها الزمخشري عطف بيان ولم يذكر البدل[7]. واكتفى الطبرسيُّ بالبدل، قال: ((في موضع جرٍّ على البدل من آبائك، كما تقول: مررت بالقوم: أخيك وغلامك وصاحبك))[8]. وهو ما ذهب إليه أبو البركات، قال: ((في موضع جرٍّ على البدل من (آبائك)، ولا ينصرف للعجمة والتعريف))[9]. ولم يذكر العكبريّ غيره[10]. في حين أورد ابو حيان ثلاثة أوجه، قال: ((إبراهيم وما بعده بدل من آبائك، أو عطف بيان. وإذا كان بدلاً فهو من البدل التفصيلي،... وأجاز المهدويّ أن يكون إبراهيم وما بعده منصوباً على إضمار: أعني...))[11].

الموصول: خصّ ابن هشام الموصولات بمبحث جمع فيه مسائل تحتمل فيها الموصولات تعدد الأوجه في التحليل، وقد اتخذت الأنماط التركيبية الآتية:

النمط الأول: يجوز في الموصول من نحو: (ماذا صنعت؟) و(ماذا صنعته؟)، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون (ما) اسم استفهام في محلِّ رفع مبتدأ، و(ذا) اسماً موصولاً، خبراً للمبتدأ، و(صنعت) جملة فعلية صلة الموصول، والعائد، في المثال الأول، محذوف. وثانيها: أن تكون (ماذا) برمّتها اسم

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٨.

(٢) ينظر: الكشاف: ٣/ ٣٠٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٣٨.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٥.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٣٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٨٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ١/٢١٦.

(٧) ينظر: الكشاف: ١/ ١٩٢.

(٨) مجمع البيان: مج١/ ١/ ٤٠٠.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٢٣.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠١.

(١١) البحر المحيط: ١/ ٥٧٦.

استفهام، على القول بتركيبها، كما في: (لماذا جئت؟)، وعليه فهي في محلّ نصب على المفعوليّة، وفي الثاني الجملة مفسِّرة للعامل المحذوف، أو أن تكون في محل رفع على الابتداء، والجملة من الفعل والفاعل خبره. وثالثها: أن تكون (ما) اسم استفهام، و(ذا) زائدة، وهذا الوجه أجازه ابن مالك، قال: ((لو ألغيت (ذا) حقيقة؛ بتقدير سقوطها، أو حكماً، بجعلها مع (ما) و(من) شيئاً واحداً، حكم للموضع بما يستحقه لفظ (أي) الاستفهامية، لو وقعت فيه))[1]. وأجاز الرضيّ زيادة (ذا)[2]. في حين لم يرتضِ ابن يعيش زيادتها، ويرى أنها لو كانت زائدة لوجب أن يقال: عمَّ ذا تسأل بحذف ألف (ما)، لأن (ما) إذا كانت استفهامية ودخل عليها حرف جرّ حُذِفت ألفها، ولأنها لو كانت ملغاة، لكان التقدير في (ماذا تصنع؟): ما تصنع، وتكون (ما) في موضع نصب، وهذا لم يثبت بالاستعمال[3]. وذهب ابن هشام مذهب ابن يعيش محتجّاً بحذف ألف (ما) في الاستفهام، وأن الأسماء لا تزاد[4].

النمط الثاني: يتعلّق بنحو: (من ذا لقيت؟) إذ ذكر أن الأكثر فيها أن تكون (ذا) اسم إشارة خبراً لـ(من)، فتعرب (لقيت) على أنّها جملة حاليّة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[5]، فـ(ذا) اسم إشارة؛ لأنَّ الموصول لا يدخل على الموصول[6]. ويجوز فيها أن تكون (من) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبراً للمبتدأ، وجملة (لقيت) صلة الموصول، والعائد فيها محذوف[7]. وقد وصف هذا الوجه بالقليل، قال: ((ويقل كون ذا موصولة، و(لقيت) صلة، وبعضهم لا يجيزه))[8]. ويجوز —بناء على قول الكوفيين بزيادة الأسماء– أن تكون (ذا) زائدة، و(من) مفعولاً به. وذكر الرضيُّ أن (ذا) في نحو الآية السابقة وفي (ماذا الذي) يحتمل أن تكون زائدة واسم إشارة[9].

النمط الثالث: تحتمل (ما) في قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[10]، أن تكون مصدريّة؛ أي: بالأمر، وموصولاً اسميّاً، على تقدير: الذي تؤمر، وحذف العائد المنصوب بالفعل[11]. وقدّره الفرّاء

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ١٩١، وينظر منه أيضاً: ١/ ١٩٢– ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٠٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٨٧–٣٨٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٩٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٩٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٦.

(٨) المصدر نفسه: ١/ ٣٩٧.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٠٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٠–٢٦١.

(١٠) سورة الحجر، من الآية: ٩٤.

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٦.

بالمصدر، قال: ((لم يقل: بما تُؤْمَر به –والله أعلم– أراد: فاصدع بالأمر، ولو كان مكان (ما) مَن أو ما، ممّا يراد به البهائم لأدخلت بعدَها الباء كما تقول: اذهب إلى من تؤمر به واركب ما تؤمر به، ولكنه في المعنى بمنزلة المصدر...))[1]. ولم يفصح الزجاج عن نوعها، ولكن تقديره يدل على أنها موصولة، قال: ((اصدع بما تؤمَرُ؛ أي: أبِنْ ما تؤمر به، وأظهره))[2]. وذكر النحاس الخلاف فيها، قال: ((اصدع بما تؤمَرُ: مصدر عند البصريين؛ أي: بأمرنا. وقال الكسائي: التقدير بما تؤمر به... ثم حذفت الباء، قال أبو جعفر: لا يجوز حذف الباء عند البصريين في كلام ولا شعر))[3]. وذهب الزمخشري إلى أنّها بمعنى ((بما تؤمر به من الشرائع فحُذِف الجارُّ... ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، أي: بأمرك، مصدر من المبني للمفعول))[4]. فكلامه يفصح عن ميله إلى انها موصولة. وذكر الطبرسيّ الوجهين؛ قال: ((إن جعلت (ما) بمعنى الذي كان العائد من الصلة إلى الموصول محذوفاً، ويكون تقديره... فاصدع بما تؤمر بالصدع به، ثمّ تحذف الباء ... فيصير: بما تؤمره، ثمّ يحذف العائد المنصوب من الصلة... وهذا من لطائف أسرار النحو. وإن جعلت (ما) مصدرية، كان على تقدير: فاصدع بالأمر...))[5]. وذكر أبو البركات هذين الوجهين أيضاً، على وفق هذا الترتيب: الموصولة؛ وما أصاب عائدها وصلتها من حذف، وما المصدرية[6]. في حين قدّم العكبري المصدرية، قال: ((ما: مصدرية، فلا محذوف اذاً، ويجوز أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف؛ أي بما تؤمر به...))[7]. وعدّها ابن عطية موصولة، وجعل الخلاف في عائدها: ((في (تؤمر) ضمير عائد على (ما)، تقديره: ما تؤمر به أو ما تؤمره، وفي هذين تنازع))[8]. وذكر القرطبي تقديرها بالموصولة، ثم نقل كلام الفراء الذي قدّرها بالمصدر[9]. وذهب أبو حيان إلى أنها موصولة بمعنى الذي، ثم نقل كلام الزمخشري في جواز أن تكون مصدرية: (بأمرك)، من المبني للمفعول، ثم يعلق عليه بأن ((هذا ينبني على مذهب من يجوّز أن المصدر يراد به أن والفعل المبني للمفعول. والصحيح أن ذلك لا يجوز))[10].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٥٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٠٤.

(٤) الكشاف: ٢/ ٥٦٧.

(٥) مجمع البيان: مج٣/ ٥٣٢–٥٣٣.

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٤٤.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠١.

(٨) المحرَّر الوجيز: ٣/ ٣٧٥.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج٥ / ١٠/ ٤١.

(١٠) البحر المحيط: ٥/ ٦٠١.

النمط الرابع: يحتمل نحو: (أعجبني ما صنعت) أن تكون (ما) بمعنى الذي، وجملة (صنعت) صلة الموصول؛ والعائد فيها محذوفاً، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة؛ فتكون الجملة صفة لها، والعائد فيها محذوفاً أيضاً، وتحتمل أنها مصدرية؛ أي: أعجبني صُنْعك؛ فلا تحتاج إلى عائد حينئذٍ[1]. ويوازن ابن هشام بين ما يجوز في المثال وفي (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، إذ يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة، كما في المثال السابق، ولا يجوز توجيهها على المصدرية؛ ((لأن المعاني لا يُنفق منها))[3]. وهذا ما ذكره العكبري، قال: ((ما: بمعنى الذي؛ أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأن المحبّة لا تُنْفق، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز...))[4]. ويدخل في هذا النمط توجيه نحو: (أعجبني مَن جاءك)، إذ تحتمل (مَن) أن تكون موصولة؛ وجملة (جاءك) صلتها، ويجوز أن تعدَّ موصوفة، فتكون جملة (جاءك) صفتها عندئذٍ[5].

النمط الخامس: يحتمل (الذي) في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[6]، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون موصولاً اسمياً، يحتاج إلى تقدير عائد، أي: الذي أحسنه، وهذا بناءً على أن المراد بالذي غير من يعقل، وهو العلم، والى هذا ذهب ابن قتيبة[7]، والزمخشري[8]. وثانيها: أن يكون موصولاً حرفيّاً؛ فلا يحتاج إلى عائد حينئذٍ وتقدير الكلام: الكلام: تماماً على إحسانه[9]، وبناء على هذا الوجه يكون في (أحسن) ضمير عائد على موسى (عليه السلام)؛ أي تماماً على إحسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا، أو أن في (أحسن) ضميراً يعود على الله تعالى، ومتعلق الإحسان إلى أنبيائه، والى موسى، وعلى هذا ففي الآية التفات، أي: آتيناه الكتاب زيادة على إحساننا إليه والى الأنبياء على وجه التتميم[10]. وثالثها: أن يعدَّ نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون (أحسن) صفته؛ أي: تماماً على شيء أحسن، بمعنىً زائدٍ في الحسن، وهو علمه

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٣.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ٩٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٧، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٨.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ١٥٤.

(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٩٧-٣٩٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٣.

(٨) ينظر: الكشاف: ٢/ ٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣١٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٢٩، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٣.

وقيامه بالأوامر والنواهي، فتكون (أحسن) اسم تفضيل حينئذٍ، وليس فعلاً ماضياً، وفتحته علامة إعراب لا بناء، وهي علامة جرّ؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وذكر ابن هشام أن الوجهين الأخيرين كوفيّان، وافق بعض البصريين على الثالث منهما[1].

النمط السادس: تحتمل (أي) في قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[2]. أوجهاً إعرابيّة مختلفة، تنطلق من الخلاف في نوع اللفظ، وأوّل هذه الأوجه: أنّها اسم موصول بمعنى (الذي) هو أشد. وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، قال سيبويه: ((سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ؛ لأنَّ أياً في غير الجزاء والاستفهام بمعنى الذي، كما أنَّ مَن في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي))[3]. وينقل سيبويه عن الخليل أنه يعدّها استفهاماً محكياً، ثم يصفه بالبعيد، قال: ((زعم الخليل أنَّ أيُّهم إنّما وقع في: أضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل ... وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيدٌ، إنما يجوز في شعر أو اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريدُ: الذي يقال له الفاسق الخبيث))[4]. وذهب يونس بن حبيب إلى أنَّ (أيُّهم) استفهامية، وعُلِّق عنها الفعل، كما تعلَّق أفعال القلوب. قال سيبويه: ((أما يونس فيزعم أنّه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله، و(اضرب) معلَّقة... وأمّا قول يونس فلا يشبه اشهد إنك لمنطلق)) [5]. وعدّ سيبويه هذه الضمة ضمّةَ بناء، بسبب قلة استعمال هذه الكلمة بهذه الصورة، قال: ((أرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتح في خمسةَ عشرَ ... ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجىء أخواته عليه إلاّ قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلاّ ضعيفاً))[6]. ويبدو لي أن الأخفش تبع سيبويه في عدِّها موصولاً مبنياً، قال: ((أمّا قوله ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾، فلم يرتفع [يعني أيُّهم] على مثل ما ارتفع عليه الأول [يعني أي في الاستفهام]؛ لأن قوله ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ ليس بطلب علم. ولكن لمّا فتحت (من) و(الذي) في غير موضع (أي) صارت غير متمكنة إذ فارقت أخواتها تركت على لفظ واحد، وهو الضمّ، وليس بإعراب، وجعل

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٦٣.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٦٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٩٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٣٩٩–٤٠١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧١٠، مسألة (١٠٢).

(٥) الكتاب: ٢/ ٤٠٠–٤٠١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧١١، مسألة (١٠٢)، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٨. ١٠١٨.

(٦) الكتاب: ٢/ ٤٠٠، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٧٧.

(أشد) من صلتها، وقد نصبها قوم وهو قياس))[1]. فهو لم يعد (أيُّهم) جملة مستأنفة[2]. وتنسب كتب الخلاف إلى الكوفيين والجرميّ (ت ٢٢٥ هـ) أنّهم عدّوها استفهامية مبتدأ، وأشد خبرها، فهي عندهم معربة[3]. وقد وجه الفرّاء النصب والرفع بما يدل على أنه يعدّها معربة، قال: ((من نصب (أيّا) أوقع عليها النزع وليس باستفهام كأنه قال: ثمّ لنستخرجن العاتي الذي هو أشدّ، وفيها وجهان من الرفع؛ أحدهما: أن تجعل الفعل مكتفياً بمن في الوقوع عليها، كما تقول، قد قتلنا من كل قوم... ثم تستأنف أيّا فترفعها بالذي بعدها... وأما الوجه الآخر: فإن في قوله تعالى...: لننزعن من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيّهم أشدّ وأخبث، وأيّهم أشد على الرحمن عتيا... وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ بالنداء؛ أي: لننادين : أيهم اشد على الرحمن عتيا، وليس هذا الوجه يريدون))[4]. وذهب الزجاج مذهب الخليل، فعدها استفهامية محكية، قال: ((الذي أعتقده أعتقده أن القول في هذا قول الخليل، وهو موافق للتفسير؛ لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ الذي من أجل عُتُوِّه يقال: أيُّ هؤلاء أشدُّ عتيّاً، فيستعمل ذلك في الأشدِّ فالأشد، والله أعلم))[5]. ويُنسَب إلى ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) أنه يعدها مبنية لقطعها عن الإضافة، و(هم) مبتدأ، و(أشد) خبره[6]. وينقل ابن هشام أن الزمخشريّ عدّها موصولة مع أنَّ الضمة ضمة إعراب، ولم أجد هذا الرأي في كلامه على الآية، ولا في المفصَّل، كما لم أجد من نسب إليه هذا الرأي، وغاية ما وجدته مما يقترب من هذا قوله: ((يجوز أن يكون النزع واقعاً على (من كل شيعة)... أي: لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال: من هم؟ فقيل: أيّهم أشد عتيا))[7].

فقد أجاز هنا أن تعد استئنافية، لكنه لم يصرح بأنها موصولة معربة. وقد ردّ ابن هشام ما نسبَه إليه بأنَّ فيه تعسُّفاً لكثرة التقدير، ولأنه يؤدي إلى حذف المبتدأين المكتنفين للموصول[8]. إنَّ ابن هشام بنى تعدّد تحليل هذا الموضع على اختلاف النحويين في نوع الكلمة، ومن ثم، في إعرابها. وقد

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١٤١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٨.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧١٢، مسألة (١٠٢). وشرح المفصل: ٢/ ٣٨٢، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٧، وائتلاف النصرة: ٦٧.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧-٤٨، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٨-٤٨٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٧٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٢٢-٣٢٤.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٦٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٨، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٧٣-٧٧٨.

(٧) الكشاف: ٣/ ٣٢، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٨.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٨.

وقف على إعراب (أي)، واختلاف النحويين فيها، النحاس، الذي عدّها آية مشكلة في الإعراب بسبب قراءتها بالضمّ[1]. وابو البركات الأنباري[2]، والعكبري الذي بيّن أن في توجيه القراءة بالضمّ قولين؛ أحدهما: على أنها ضمة بناء، والآخر: على أنها ضمة إعراب وفيه خمسة أقوال[3]. وقد ذكرناها سابقاً.

ثانياً: تعدّد التحليل النحويّ في الفعل:

خصّص ابن هشام مبحثاً سمّاه (باب إعراب الفعل) تكلّم فيه على مجموعة من التراكيب النحويّة، يحتمل الفعل فيها أوجهاً إعرابية مختلفة، وقد اجتمعت لدينا —بعد أن أضفنا إليها ما ذكره في مواطن أخرى– الأنماط الآتية:

النمط الأول: يحتمل الفعل في نحو: (تجلَّى الشمس) أن يكون فعلاً ماضياً تُركت التاء من آخره، بسبب مجازية التأنيث، ويحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً، أصله: تتجلّى، ثم حُذِفت إحدى التاءين، على حدّ قوله تعالى: ﴿نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾[4].

النمط الثاني: ذكر ابن هشام أنَّ الفعل (تحدّث) في نحو: (ما تأتينا فتحدّثنا) يحتمل الرفع والنصب، أما رفعه فعلى وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على سابقه، فهو شريك له في النفي. والآخر: أن يكون مرفوعاً على الاستئناف، فيعدّ مثبتاً، أي: فأنت تحدثنا بدلاً عن عدم مجيئك فيما مضى. وأما نصبه فعلى إضمار (أن)، فيكون له حينئذٍ معنيان؛ الأول: نفي السبب، ممّا يترتب عليه نفي المسبَّب؛ أي: أنت لم تأتنا فكيف تحدّثنا. والآخر: نفي الثاني؛ أي: ما تأتينا محدِّثاً بل غير محدِّث[5]. وابن هشام، في توجيهه، هنا، يتبع سيبويه؛ إذ قال: ((تقول: ما تأتيني فتحدِّثني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدِّثني، أي: لو أتيتني لحدثَّتني. وأمّا الآخر: فما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدِّثني، أي: منك إتيان كثيرٌ، ولا حديث منك. وإن شئت أشركتَ بين الأوّل والآخِرُ، فدخل الآخر في ما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدِثُني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدِّثُني... وإنْ شئت رفعتَ على وجهٍ آخَرَ، كأنّك قلت: فأنت تحدِّثُنا))[6].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٢٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٧–٤٨٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٧٣–١٧٤.

(٤) سورة الليل، من الآية: ١٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٤، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٨.

(٦) الكتاب: ٣/ ٣٠–٣١، وينظر منه: ٣/٤٠، وشرح المفصل: ٤/٢٤١–٢٤٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥/ ٧١–٧٣.

النمط الثالث: يحتمل الفعل (تحدّث) في نحو: (لن تأتينا فتحدِّثنا) النصب والرفع، أما النصب فمن وجهين: إضمار (أن)، والعطف. وأمّا الرفع فمن وجه واحد هو القطع أو الاستئناف[1].

النمط الرابع: يجوز في نحو: (لم تأتنا فتحدِّثنا) ثلاثة أوجه؛ نصب (تحدّث) على إضمار (أن)، ورفعه على الاستئناف، وجزمه على العطف[2]. وقد أجاز سيبويه وجهي النصب والجزم، ولم يصرِّح بالرفع، قال: ((تقول: الم تأتنا فتحدِّثنا، إذا لم يكن على الأول. وإن كان على الأول جزمت... وتقول: لا تمددْها فتشقَّها، إذا لم تحمل الآخر على الأول... وتقول: لا تمددْها فتشقُّها، إذا أشركت بين الآخِرِ والأول كما أشركتَ بين الفعلين في: لم... وتقول: كأنَّك لم تأتنا فتحدِّثنا؛ وإن حملتَه على الأول جزمتَ))[3]. وقد استعمل سيبويه (لم) مسبوقة بالاستفهام، في حين أن ابن هشام أوردها مجردة منه، والذي يظهر من كلام ابن مالك أن الاستفهام شرط لأحد الأوجه، وهو النصب، قال: ((اعلم أن شرط النصب بعد النفي أن يكون داخلاً على الفعل المعطوف عليه، إمّا خالياً عمّا يزيل معناه، وهو النفي المحض، كما قال: ما تأتيني فتحدثني، ..... وإما معه ما يزيل معناه وينقل الكلام إلى الإثبات، وهو النفي المؤول. وذلك ما قبله استفهام... كقولك: ألم تأتينا فتحدثنا، فتنصب على معنى: ألم تأتنا محدثاً؟ ... وكل موضع يدخل فيه الاستفهام على النفي فنصبه جائز على هذا المعنى، ولك فيه الجزم بالعطف، على معنى: ألم تأتنا فلم تحدِّثْنا، والرفع على الاستئناف، وإضمار مبتدأ))[4].

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، قال: ((إن لم يكن النفي محضاً، وآل إلى التقرير بدخول أداة الاستفهام عليه نحو: ألم تأتنا فتحدِّثنا، فيجوز فيه وجها الرفع، ووجها النصب والجزم))[5]. ولكننا وجدنا أنّ ابن هشام قد طبَّق هذه المسألة على قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟﴾[6]، وهي مسبوقة باستفهام، فبيّن أن (ينظروا) يحتمل أن يكون مجزوماً بالعطف على (يسيروا)، ومنصوباً على إضمار (أن)[7].

النمط الخامس: يجوز في نحو (هل تأتيني فأكرمك) ونحو: (ليتني أجد مالاً فأنفق منه)، رفع الفعل الواقع بعد الفاء ونصبه، فالرفع من وجهين: العطف والاستئناف؛ أي: فأنا أكرمك، والنصب

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٤.

(٢) ينظر: المصدر والصفحة نفساهما، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٧٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٤-٣٥.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٣-٣٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٧٥.

(٦) سورة يوسف، من الآية: ١٠٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٤-٧٣٥.

على إضمار (أن). ومما يدخل في هذا الباب قولهم (هل لك التفات إليه فتكرمه) إذ يحتمل الرفع على الاستئناف فقط، والنصب، إما على الجواب، وإمّا على العطف على كلمة: (التفات)، كما في الشاهد[1]:

ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف

النمط السادس: يحتمل الفعل في نحو: (ليقم زيد فنكرمه) الرفع على القطع أو الاستئناف، والجزم بالعطف على (يقم) المجزوم باللام، والنصب بإضمار (أن)[2]. لقد عالج ابن هشام في هذا المبحث ما يحتمله إعراب الفعل الواقع بعد الفاء، وقد بنى هذه الأوجه على التقدير؛ تقدير: أن المضمرة الناصبة، وتقدير العطف، وتقدير القطع أو الاستئناف.

النمط السابع: خصص ابن هشام مبحثاً في (مغني اللبيب) تحدّث فيه عمّا تحتمله (كان وما جرى مجراها) من تعدّد في التحليل النحويّ، مبيّناً الوجه القوي من الضعيف، كالآتي: أولاً: وقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[3]، مبيّناً أنَّ (كان) فيه، وفي نحو: (زيد كان له مال)، تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها أنها ناقصة، فيكون (قلب) اسمها، وخبرها استقراراً محذوفاً منصوباً، وقد تُقدَّر (كان) شأنية، فيكون الاستقرار المحذوف مرفوعاً على أنّه خبر المبتدأ: (قلب)، والجملة خبر (كان) الشأنية. وثانيها: أنها تامة، بمعنى (وُجِدَ)؛ فيعرب (قلب) فاعلاً لـ(كان) التامة، فيكون شِبْه الجملة متعلّقاً بها. وثالثها: أنها زائدة، وشبه الجملة متعلق باستقرار محذوف مرفوع. وقد وصف هذا الوجه بأنّه أضعف الأوجه[4]. وقد سبق الزمخشري إلى توجيه هذا الموضع على أربعة أوجه[5]، وقد فصّلها ابن يعيش قال: ((يجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون (قلب) هو الاسمَ، والجارّ والمجرور هو الخبرَ... ويجوز أن تكون التامّة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون (قلب) اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال، كأنّه كان صفة النكرة وقد تقدَّم عليها. الوجه الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، والمراد: لمن له قلب، ويكون (له قلب) جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلب. الوجه الرابع: أن تكون بمعنى (صار)، أي: لمن صار

---

(١) البيت لميسون بنت بجدل، في: المحتسب: ١/ ٣٢٦، والمقاصد النحوية: ٣/ ٣٦١، وشرح التصريح: ٢/ ٣٨٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٥٣، وخزانة الأدب: ٨/ ٥٠٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٤-٧٣٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) سورة ق، الآية: ٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٦.

(٥) ينظر: المفصّل: ٣٤٠.

له قلبٌ))[1]. فقد استند النحويّون كالزمخشريّ وابن يعيش وابن هشام، في اجازتهم هذه الأوجه، إلى قبول التركيب إياها؛ بسبب ما تمتاز به (كان) من أنواع ودلالة وتأثير إعرابيّ في كل نوع. ثانياً: يُبيّن ابن هشام أنَّ (كان) إذا وردت في نحو قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[2]، فهي تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدُها: أن تكون ناقصة، و(عاقبة) اسمها، و(كيف) خبرها مقدّماً على اسمها. ولكنها لا تكون شأنية، كما هو شأنها في الموضع السابق؛ لأنّ ضمير الشأن لا يفسِّره إلاّ جملة خبرية، و(كيف) استفهام؛ فهو لا يفسّره، كما أن مفسّره يجب أن يكون متأخّرا عنه بتمامه، في حين أن بعض المفسِّر، وهو الخبر (كيف)، قد تقدّم عليه. وثانيها: أنّها تامة، فتحتاج إلى فاعل هو (عاقبة)، فتكون (كيف) حالاً حينئذٍ. وثالثها: أنّها زائدة، و(كيف) خبر مقدَّم، و(عاقبة) مبتدأ مؤخّر[3]. وما ذكره ابن هشام من أوجه إعرابيّة أجاز النحويون الّذين اطلعت على كتبهم، وجهين منها، فقد وجّه الفرّاء قراءة فتح همزة (أنا دمرناهم) منطلقاً من تأثير كان، قال: ((تكون (أنا) في موضع رفع، تجعلها تابعة للعاقبة، وان شئت جعلتها نصباً من جهتين؛ إحداهما: أن تردها على موضع (كيف). والأخرى أن تكُرَّ (كان)، كأنك قلت: كان عاقبة مكرهم تدميرنا إياهم، وإن شئت جعلتها كلمة واحدة فجعلت (أنا) في موضع نصب، كأنك قلت: فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تدميرنا إياهم))[4]. وقد وصف النحاس توجيه الفرّاء بأنه متعسّف[5]. وأورد أبو عليّ الفارسيّ وجهين لـ(كان)؛ أحدهما: أن تكون تامّة، وتُحْمَل على معنى (وقع). والآخر: أن تُحْمَل على معنى المقتضية للخبر[6]. وذكر ابن عطية الأوجه الإعرابيّة فيه، موازناً بينها، قال: ((هي في قراءة الفتح ناقصة وخبرها (أنا)، ويجوز أن يكون الخبر (كيف)، وتكون (أنّا) بدلاً من العاقبة، ويجوز أن تكون (كان) تامّة و(أنّا) بدلاً من العاقبة... ويحتمل أن تتقدر (كان) تامة على قراءة الفتح، وغيره أظهر))[7]. فهو يعدّ تقدير (كان) ناقصةً أظهر من غيره، على الرغم من أن التركيب يحتمل تلك الأوجه كما أوضحها في تحليله. وتبع الطبرسيُّ أبا علي الفارسي فنقل كلامه في توجيهها على وجهين[8]. واكتفى أبو البركات في توجيه قراءة

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ٣٥١.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥١. وقرأها بالفتح الكوفيون ويعقوب، ينظر: جامع البيان: ٦٥٦، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٦.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٢٩٦. و(تكرّ): أي: تنوي بها التكرار، هامش المحقق.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٢٨.

(٦) ينظر: الحجة لأبي علي: ٣/ ٢٤١.

(٧) المحرَّر الوجيز: ٤/ ٢٦٤.

(٨) ينظر: مجمع البيان: مج٤ / ٧ / ٣٥٣.

قراءة الفتح بذكر وجه واحد، هو أنَّ (كان) ناقصة، و(عاقبة) اسمها و(كيف) خبرها، وتكون (أنَّ) بدلاً من العاقبة، وليس بدلاً من كيف، لأن البدل من الاستفهام يكون بحرف الاستفهام أيضاً. ولكنه ذكر الوجهين في توجيه قراءة كسر همزة (ان)[1]. ويجمع العكبريّ –كما هو شأنه– الأوجه الإعرابية التي قيلت في هذا الموضع، محلّلا أجزاء الآية، منتقلاً، في أثناء ذلك، بين القراءتين، قال: ((في كان وجهان؛ أحدهما: هي الناقصة، و(عاقبة) مرفوعة على أنها اسمها، وفي الخبر وجهان؛ أحدهما: كيف. و(أنا درمناهم)، إن كسرت كان مستأنفاً، وهو مفسِّر لمعنى الكلام، وإن فتحت فيه أوجه؛ أحدها: أن يكون بدلاً من العاقبة. والثاني: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي أنا دمرناهم. والثالث: أن يكون بدلاً من (كيف) عند بعضهم. وقال آخرون: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ البدل من الاستفهام يلزم فيه إعادة حرفه، كقولك: كيف زيد؟ أصحيح أم مريض. والرابع: هو في موضع نصب؛ أي: بأنا أو لأنّا. والوجه الثاني [من أوجه الخبر] أن يكون خبر كان: أنا دمرناهم، إذا فتحت؛ وإذا كسرت لم يجز.... والوجه الثاني من وجهي كان: أن تكون التامة، و(كيف) على هذا حال لا غير...)) [2]. وقد ذكر أبو حيان هذين الوجهين أيضاً، وزاد وجهاً آخر، هو أن تكون زائدة، و(عاقبة) مبتدأ، خبره (كيف) [3].

النمط الثامن: أجاز ابن هشام في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً﴾[4]، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن تعدَّ ناقصة، وهو الظاهر، فيكون اسمها المصدر المؤول (أن يكلمه)، والخبر (لبشر) أو (وحياً). والثاني: أن تكون تامّة، فيكون المصدر المؤول (أن يكلمه) فاعلا، و(لبشر) تبيين؛ أي: إرادتي كائنة لبشر، والمعنى: ما ثبت تكليم الله إرادتي لبشر إلاّ في حالة الإيحاء. والثالث أن تكون زائدة، فتعرب (أن يكلمه) مبتدأ، و(لبشر) خبره. والمعنى: ما تكليم الله ثابت لبشر إلاّ في حالة الإيحاء[5]. واكتفى أبو البركات الأنباري بذكر وجه واحد، هو أن تكون ناقصة، و(أن يكلمه الله) في موضع رفع اسمها، و(لبشر) خبرها، و(وحياً) منصوب على المصدر في موضع الحال[6].

النمط التاسع: إذا جاءت (كان) في نحو: (أين كان زيد قائماً)، فإنها تحتمل –عند ابن هشام– ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنها ناقصة، و(زيد) اسمها، وخبرها (قائماً) فتكون (أين) ظرفاً له، أو متعلقة بمحذوف، وقائماً حال. والثاني: أنها تامّة، و(قائما) حال، و(أين) ظرفاً له، ويجوز كونه ظرفاً

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٦١–٥٦٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٨٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ١١١.

(٤) سورة الشورى، من الآية: ٥١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٦، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٢–٢٤٣.

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦٦١.

لـ(كان) التامة. والثالث: أن تعدَّ زائدة، و(قائما) حالا، و(أين) ظرف لـه[1]. واعترض الدماميني على ابن هشام بأن الإعراب إذا كان على التمام فـ(زيد) فاعل لـ(كان) و(قائما) حال منه، و(أين) ظرف لغو متعلّق بـ(كان) أو بـ(قائماً)،وإذا كان على الزيادة فـ(زيد) مبتدأ،وأين خبره وليس ظرف لغوٍ لـ(قائما)[2].

النمط العاشر: تحتمل (عسى) في نحو (زيد عسى أن يقوم) وجهين؛ أحدهما: أن تكون ناقصة، واسمها ضميراً مستتراً يعود على (زيد)، و(أين يقوم) خبرها. والثاني: أن تعد تامّة، والمصدر المؤول (أن يقوم) في محل رفع فاعل لها. وتحتمل في نحو: (عسى أن يقوم زيد) وجهين؛ أحدهما: أنّها ناقصة و(زيد) اسمها، والضمير في (يقوم) فاعل لها. والثاني: إنّها تامة، والمصدر المؤول فاعل لها، فلا إضمار، وكلّ شيء في محله[3]. إن تعدّد تحليل (عسى)، هنا، مبنيّ على قبولها تقدير النقصان والتمام في التركيب نفسه. وابن هشام، بإجازته هذه الأوجه الإعرابية، لا يخالف النحويين السابقين[4]، إذ أجاز النحويون هذين الوجهين، قال ابن يعيش عن (عسى أن يقوم زيد): ((يجوز لك في ذلك وما كان نحوه وجهان أبداً؛ أحدهما: أن يكون (أن) والفعل في موضع مرفوع، و[الثاني] أن يكون في موضع منصوب بأنّه خبر مقدم))[5]. ولاشك في أن هذا التحليل النحويّ، ينظر، في جزء كبير منه، إلى الصناعة النحوية، قبل النظر إلى اللغة بوصفها أداة تواصل وحياة.

ثالثاً: تعدد التحليل النحوي في الحرف:

توقف ابن هشام، في أثناء بحثه في الحروف، على ما يحتمله الحرف، في تركيب معيّن، من أوجه نحويّة وقد جمعنا المواضع التي تصلح أن تكوّن أنماطاً رئيسة في الاستعمال اللغويّ، على النحو الآتي:

الهمزة: ذكر ابن هشام أنَّ الهمزة في قراءة الحرميَّين: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[6]، بتخفيف (من) أجيز فيها وجهان؛ الأول: أن تكون للاستفهام، على تقدير: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٧.

(٢) ينظر: شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢١٨، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠٤، ٢/ ٧٢٧، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٢٤٤.

(٤) يعتمد الباحث هنا ما ساد في الدرس النحويّ، وهو أنَّ (أن) والفعل، في محل نصبٍ خبراً لـ(عسى)، دون الالتفات إلى الخلاف فيه، بين النحويين؛ إذ منع بعضهم أن يكون المصدر المؤول خبراً عن جثة، وقدّر بعضهم (أن يقوم) بـ(ذا قيام)، أو بأنَّ (أنْ) زائدة، أو أنَّ المصدر المؤول في محل رفعٍ بدلاً مما قبله، ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٨-١٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٥/ ٢٣٠-٢٣١، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(٥) شرح المفصّل: ٤/ ٣٧٦.

(٦) سورة الزمر، من الآية: ٩. والحرميَّان هما: نافع المدني، وابن كثير المكي، وقرأ بها أيضاً: حمزة ويحيى بن وثاب، والأعمش. وقد وصف الأخفش هذه القراءة بالضعيفة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨١١، والحجة لأبي علي: ٣/ ٣٤٠، وجامع البيان: ٦٩٨، وإبراز المعاني: ٦٦٩، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧١.

يعني المخاطَبَ بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً﴾[1]، والثاني: أنّها للنداء، وهو قول الفرّاء، قال: ((يريد: يا من هو قانت. وهو وجه حسن. العرب تدعو بالف، كما يدعون بيا، فيقولون: يا زيدُ أقبل، وأزيد أقبل))[2]. ويرى ابن هشام أنَّ هذا الوجه يبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)، ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، وسلامته من كثرة الحذف، كما في التقدير السابق[3]. يلحظ على ما ذكره ابن هشام، هنا، الأمور الآتية:

١. إنه قدّم، في الذكر، كون الهمزة للاستفهام، ثم بَعد إيراد الوجه الثاني، أخذ يوازن بين الوجهين، من حيث الاستعمال في القرآن من جهة، ومن حيث الصناعة النحوية والمعنى من جهة ثانية.

٢. نَسَب ابن هشام الوجه الثاني إلى الفرّاء، وقد وجدت الفراء قد ذكر الوجه الآخر أيضاً، قال: ((قد تكون الألف استفهاماً بتأويل أم؛ لأن العرب قد تضع (أمْ) في موضع الألف إذا سَبَقها كلام، قد وصفت من ذلك ما يكتفى به. فيكون المعنى: أمَن هو قانت (خفيف) كالأول الذي ذكر بالنسيان والكفر))[4].

٣. بيّن ابن هشام أن الجملة —على الوجه الأول– حُذِف منها شيئان: معادل الهمزة؛ وهو (أم)، والخبر؛ وهو (خير)، فهو أضعف من الوجه الثاني؛ بسبب كثرة الحذف. ويضيف الدماميني أن المحذوف ثلاثة أشياء وليس شيئين، كما ذكر ابن هشام، والشيء الثالث هو معادل مدخول الهمزة، وهو ما دخلت عليه (أم)[5].

وقد أجاز هذين الوجهين بعض النحويين، مما يؤكد صحّة التعدّد فيه، فعلى الرغم من أنَّ الزجاج ذكر وجهاً واحداً، قال: ((يُقرأ... بتخفيف الميم، وتأويله: أمن هو قانت كهذا الذي ذكرنا ممن جعل لله أنداداً))[6]، فاكتفى بتوجيهها على الاستفهام، فإننا نجد النحاس يذكر وجهين، قال: ((في القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربيّة... فأحد الوجهين أن يكون نداء، كما يقال: يا زيدُ أقبل، ويقال: أزيدُ اقبل... والوجه الآخر: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، والمعنى معروف أي: أمن

---

(١) سورة الزمر، من الآية: ٨.

(٢) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٤١٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٦.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٤١٧.

(٥) ينظر: شرح الدماميني: ١/ ٤٥ (تح: عناية).

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٦١.

هو قانت آناء الليل أفضل أم من جعل لله أنداداً؟ والتقدير: الذي هو قانت)) [1]. وذكر مكي بن أبي طالب القيسي الوجهين، قال: ((من خفَّف (أمَن) جعله نداء، ولا حذف في الكلام... وقيل: هو استفهام بمعنى التنبيه، وأضمر معادلا للألف تقديره: أمن هو قانت ليفعل كذا وكذا كمن هو بخلاف ذلك، ودلّ على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [2]، وهذا أقوى)) [3]. فجعل كونها بمعنى الاستفهام أقوى. واكتفى الزمخشري بوجه واحد، هو كونها همزة استفهام داخلة على (من) [4]. وأورد ابن عطية وجهين؛ ((أحدهما: وهو الأظهر أن الألف تقرير واستفهام... والوجه الثاني: الثاني: أن يكون الألف نداء، والخطاب لأهل هذه الأوصاف، كأنه يقول: أصاحب هذه الصفات (قل هل يستوي) فهذا السؤال بـ(هل) هو للقانت... وهذا معنى صحيح، إلاّ أنه أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده...)) [5]. وضعّف الطبرسيّ كونها للنداء، قال: ((لا وجه للنداء، هنا، لأنَّ هذا موضع معادلة)) [6]. وأجاز أبو البركات الوجهين من دون أن يرجّح أحدهما على الآخر؛ قال: ((فيه وجهان؛ أحدهما: أن تكون الهمزة للاستفهام بمعنى التنبيه، ويكون في الكلام محذوف، وتقديره: أمَن هو قانت يفعل كذا، كمن هو على خلاف ذلك... والثاني: أن تكون الهمزة للنداء، وتقديره: يا من هو قانت فأبْشِر فإنك من أهل الجنة؛ لأن ما قبله يدل عليه....)) [7]. وتابعه العكبريُّ، قال: ((يُقْرأ بالتخفيف، وفيه الاستفهام؛ والمعادِل والخبر محذوفان، وقيل: هي همزة النداء)) [8]. ورجّح أبو حيان أن تكون الهمزة للاستفهام، قال: ((الظاهر أن الهمزة لاستفهام التقرير، ومقابله محذوف لفهم المعنى)) [9]. إن آراء العلماء، هذه، توضح دقة ما ذهب إليه ابن هشام من تعدّد التحليل هنا.

أل : نقل ابن هشام عن ابن عصفور أنه أجاز في نحو (مررتُ بهذا الرجل) أن يكون (الرجل) نعتاً وعطف بيان، وذلك بأنّه إذا حُمِل على عطف البيان قدّرت (ال) فيه للتعريف الحضوري، فهو قد يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول (أل) عليه. أمّا إذا حُمِل على النعت، فتقدَّر (أل) فيه للعهد،

---

(١) إعراب القرآن النحاس: ٢/ ٨١١-٨١٢.

(٢) سورة الزمر، من الآية: ٩.

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٧٦-١٧٧.

(٤) ينظر: الكشاف : ٤/ ١١٢.

(٥) المحرَّر الوجيز: ٤/ ٥٢٢- ٥٢٣.

(٦) مجمع البيان: مج ٤/ ٨ / ٨٦٤.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٦٤.

(٩) البحر المحيط: ٧/ ٥٥٧. وينظر: الجنى الداني: ٣٦.

والمعنى: مررتُ بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه، هنا، على الحضور، والإشارة تدلّ عليه[1]. وكلامه مبني على احتمال (ال) لأداء المعنيين. وقد أشار أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن عصفور، ويبدو لي أنه يميل إلى عدّه وصفاً، مفسِّراً خلاف النحويين في إعرابه، بأنه خلاف في المصطلح والعبارة ليس غير[2].

أم : نبّه ابن هشام على أن (أم) قد تأتي محتملة لوجهين، قال: ((قد ترِدُ (أم) محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[3]، قال الزمخشريُّ[4]: يجوز في (أم) أن تكون معادلة بمعنى أي لأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة))[5]. ولم يحدِّد ابن عطية نوعها، ولكنه ولكنه عدَّ قوله تعالى: ﴿فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾، اعتراضاً أثناء الكلام[6]. وهذا يعني أنَّه يعدّ (أم) معادِلة؛ معادِلة؛ لأن معنى كونها اعتراضية، أنَّ قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ﴾ معادل لقوله: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا﴾، يؤكد هذا أنَّ أبا حيان قد فهم ما ذكرناه، ولذلك يقول عن هذه الجملة، في ضوء تفسير ابن عطية: إنّها ((صارت بين هاتين اللتين وقع بينهما التعادل، جملة اعتراضية، فلا يكون لها موضع من الإعراب، وكأنّه يقول: أيّ هذين واقع؟ أ اتخاذكم العهد عند الله؟ أم قولكم على الله ما لا تعلمون؟ واخرج ذلك مخرج المتردد في تعيينه على سبيل التقرير... وقيل: أم هنا منقطعة؛ فيتقدّر بـ(بل) والهمزة، كأنه قال: بل أتقولون على الله ما لا تعلمون؟ وهو استفهام إنكار))[7].

أنْ : ذكر ابن هشام أنّها تحتمل في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[8]، أن تكون تكون مفسِّرة بمنزلة (أي)، ومصدرية؛ وذلك بأن يقدَّر قبلها حرف الجرّ، فتكون (أن) الثنائية وضعاً، وهي المختصّة بالفعل، الناصبة للمضارع، بتقدير: أوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك[9].

---

(١) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٢٩٧–٢٩٨، ومغني اللبيب: ١/ ٧٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٣٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٨٠.

(٤) ينظر: الكشاف: ١/ ١٥٩.

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٦٨. وينظر: شرح الدماميني (تح: عناية): ١/ ١٩١.

(٦) البحر المحيط: ١/ ٤٠٥.

(٧) المصدر نفسه: ١/ ٤٠٥.

(٨) سورة المؤمنون، من الآية: ٢٧.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٧، وشرح الدماميني (تح: عناية): ١/ ١٣٠.

وقد عدّ المراديُّ (أنْ) في هذا الموضع مفسِّرة، وعلامتها –عنده– أن يحسن في موضعها (أي)، وأن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه[1]. ولذلك جعل السيوطي الجملة الواقعة بعدها جملة مفسِّرة، لأنها وقعت بعد حرف تفسير[2]. وهي عند خالد الأزهري مفسّرة أيضاً[3].

ومما يتعلق بهذا أنَّ (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾[4]، تحتمل أن تكون مفسِّرة مفسِّرة بمنزلة (أي)، ومصدريةً بأن تكون مخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية. ولا يصحّ جعلها الثنائية المصدرية وضعاً؛ لأنّ هذه لا تدخل إلاّ على الأفعال[5]. ونقل ابن هشام أن بعض النحويين[6] يجعل (أن) في نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾[7]، بمعنى (إذ)، ويرى ويرى ابن هشام أنَّ الصواب كونها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة[8]. وهذا مما يمكن ان يطلق عليه التعدّد المرفوض في التحليل النحويّ.

الباء : بيَّن ابن هشام أنَّ الباء في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[9]، مما اختُلِف فيه؛ فقيل: فقيل: إنّها للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول؛ أي فسبحه حامداً، وقيل: إنها للاستعانة؛ والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: فسبحه بما حَمِدَ به نفسه[10]. وقد ذهب ابن خالويه إلى أنها زائدة[11]. ويُفهم من كلام الزمخشري أنه يجعلها للمصاحبة، قال في تفسير الآية: ((قل سبحان الله: حامداً له... أو فاذكره مسبّحاً حامداً))[12]. ويبدو ان القرطبيَّ تابعه، قال: ((بحمد ربك: أي: حامداً له على ما آتاك من الظفر والفتح))[13]. فقد قدّرا الجار والمجرور في بـ(الحال). وعلامة باء المصاحبة أن يحسن موضعها

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٥٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٥٨.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ٤٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٧، وشرح الدماميني: ١/ ١٣٠ (تح: عناية)، وحاشية الدسوقي: ١/ ٨٧.

(٦) ينسب هذا الرأي إلى بعضهم دون تحديد، ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٧، ويكاد كلام ابن هشام يطابق كلام المراديّ وتعبيره، هنا، ينظر: الجنى الداني: ٢٢٥، وينظر: شرح الدماميني (تح: عناية): ١/ ١٤٩.

(٧) سورة ق، من الآية: ٢.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٥٥.

(٩) سورة النصر، من الآية: ٣.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٠.

(١١) ينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٢٣٥.

(١٢) الكشاف: ٤/ ٨٠٦.

(١٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١٠/ ٢٠/ ١٥٨، وذهب أبو حيان المذهب نفسه، ينظر: البحر المحيط: ٨/٧٤٧.

(مع)، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال[1]. وممّن عدّها للمصاحبة السيوطي، وقدَّرها بـ: مع حمده حامداً[2]. أما المعنى الثاني: (الاستعانة) فلم أقف على أحد صرّح به، غير أنَّ كلام الأخفش قد يُفْهَم منه ذلك، قال: ((يقول: يكون تسبيحك بالحمد))[3]. وهو قريب من تفسير النحاس، قال: ((أي: اجعل تسبيحك بالحمد))[4]. وهذا التفسير قريب مما ذكره ابن هشام لباء الاستعانة.

وذكر أن الباء في قوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[5]، تحتمل التبعيض والإلصاق[6]. وقد بنى ابن هشام هذا الاحتمال على اختلاف العلماء في تحديد دلالتها، فنجد أن الفرّاء يعدّها، مرة، زائدة، ومرة، يخرجها على التضمين أو الحمل على معنى فعل آخر، قال: ((يشرب بها، ويشربها: سواء في المعنى، وكأن يشرب بها: يَروى بها، ويَنْقَع))[7]. فقد خرّجها على أنها بمعنى يروى وينقع بها وقد فضّل النحاس الوجه الثاني، وساقه، في كلامه، وكأنّه صاحبه، قال: ((في يشرب بها وجهان؛ قال الفراء: يشرب بها ويشربها واحد. قال أبو جعفر: وأحسن من هذا أن يكون المعنى يُروى بها))[8]. وجعلها ابن قتيبة بمعنى (من)، أي: للتبعيض[9] ورفض الراغب الأصفهاني أن تكون بمعنى (من)؛ أي للتبعيض، قال: ((قال بعضهم: الباء بمعنى (من) في قوله:... ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، والوجه ألاّ يصرف ذلك عمّا عليه، وأنَّ العين ههنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء بعينه، نحو نزلت بعينٍ، فصار كقولك: مكاناً يشرب به))[10]. وجعلها الزمخشري للإلصاق[11]. في حين عدّها ابن عطية زائدة، قال هي ((بمنزلة: يشربها. فالباء زائدة، وقرأ ابن أبي عبلة: يشرب بها عباد الله))[12]. فاستدل بإسقاطها في قراءة قرآنية أخرى على زيادتها. وهذا ما ذهب إليه الطبرسيّ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٣٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٣١٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٧٨٣.

(٥) سورة الدهر، من الآية: ٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٣.

(٧) معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٢١٥.

(٨) إعراب القرآن للنحاسّ: ٣/ ٥٧٤.

(٩) ينظر : تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥.

(١٠) مفردات ألفاظ القرآن: ١٦١ (الباء) .

(١١) ينظر: الكشاف: ٤/ ٦٥٥.

(١٢) المحرَّر الوجيز: ٥/٤١٠، وتنظر القراءة في: شواذ القراءات: ٤٩٥، ومعجم القراءات القرآنية: ٥/٢٦١، مسلسل (٩٦٩٩).

أيضاً، فهي –عنده– مزيدة، بمعنى: يَشْرَب ماءها[1]. وذكر أبو البركات أن لها وجهين؛ ((أحدهما: أن تكون بمعنى (من)؛ أي: يشرب منها. والثاني: أن تكون زائدة؛ أي: يشرب ماءها؛ لأن العين لا تُشْرَب، وإنما يُشْرب ماؤها))[2]. ويرى العكبريّ أن الأولى أن تحمل على المعنى، قال: ((قيل: الباء زائدة، وقيل: هي بمعنى (من). وقيل: هو حال؛ أي يشرب ممزوجاً بها. والأولى أن يكون محمولاً على المعنى، والمعنى: يَلْتَذُّ بها))[3]. وذكر القرطبي لها وجهين؛ أن تكون بدل (من)، وزائدة[4]. في حين ذكر أبو حيان لها معنيين الإلصاق، والزيادة[5]. وأوردها المراديُّ والشيخ خالد الأزهريّ شاهداً على على معنى (مِن) أو التبعيض[6]. وذكر ابن هشام أن الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾[7]، ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾[7]، تحتمل التبعيض والإلصاق والاستعانة[8]. وكلامه، هنا أيضاً، يستند إلى اختلاف العلماء في الآية، ففي حين تدلّ على الإلصاق عند الزمخشري الذي يقول: ((المراد إلصاق المسح بالرأس، وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح، كلاهما، ملصِق للمسح برأسه))[9]؛ نجد أن ابن عطية لم يقطع بوجه، فهي ((مؤكدة زائدة عند من يرى عموم الرأس، والمعنى عنده: وامسحوا رؤوسكم، وهي للإلزاق المحض عندَ من يرى إجزاء بعض، كأن المعنى أوجدوا مسحاً برؤوسكم، فمن مسح شعره فقد فعل ذلك))[10]. ويبدو في كلام العكبريّ شيء من الاضطراب، فيعدّها زائدة، تدل على الإلصاق، قال: ((الباء زائدة، وقال مَنْ لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهل النحو. ووَجْه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس))[11]. وجعل ابن عصفور معناها الإلصاق، قال: ((الإلصاق هنا حقيقة؛ لأنَّ المراد بالآية اتّصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما))[12]. ونفى المالقي أن تكون للتبعيض قال: ((ذهب بعضهم إلى أن الباءَ في ذلك للتبعيض، ولذلك أجاز أصحاب

---

(١) ينظر: مجمع البيان: مج٥/ ١٠/ ٦١١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٨١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج ١٠/ ١٩/ ٨٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٥٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٤٣، وشرح التصريح: ١/ ٦٤٧.

(٧) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٣.

(٩) الكشاف: ١/ ٥٩٨.

(١٠) المحرَّر الوجيز: ٢/ ١٦٣.

(١١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣١٧.

(١٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٩٥.

مالك المسح في الوضوء، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدْر الأنملة من الرأس في المسح، والصحيح أن الباء... للإلصاق... وإنّما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز، لا أصل للباء فيه))[1]. ويجمع ابو حيان آراء العلماء، قال: ((اختلفوا في مدلول باء الجرّ، هنا، فقيل: إنها للإلصاق... وقيل: الباء للتبعيض، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة... وقيل: الباء زائدة مؤكدة))[2]. مؤكدة))[2]. والمراديّ هو الآخر ينقل اختلاف العلماء فيها، قال: ((جعل قوم من ذلك [يعني معنى التبعيض] الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾. وجعلها قوم زائدة. وجعلها قوم للإلصاق على الأصل، وقال بعضهم: إنّها باء الاستعانة، فإنَّ (مَسَحَ) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وهو المُزالُ عنه، والى آخر بحرف الجرّ، وهو المُزيل؛ فيكون تقدير الآية: فامسحوا أيديكم برؤوسكم))[3].

ثم : نقل ابن هشام عن ابن مالك[4] أنّه أجاز في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)[5]، ثلاثة أوجه، أحدها: رفع (يغتسل)، بتقدير: هو يغتسل منه، على القطع. والثاني: الجزم بالعطف على محل فعل النهي. والثالث: النصب بإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.

حتى : يورد ابن هشام أنَّ (حتى) في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[6]، تحتمل أن تكون بمعنى (كي) التعليلية، ومرادِفةً لـ(إلى)[7]. قال الشيخ خالد الأزهريّ: ((لـ(حتى) التي التي ينتصب الفعل بعدها معنيان، فتارة تكون بمعنى (كي) التعليلية؛ وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وتارة تكون بمعنى (إلى) الغائبة، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، نحو: لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس. إذا عرفت ذلك، فالمثال الأول [يعني الآية السابقة]... يصلح للمعنيين معاً، فيحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء أو: إلى أن تفيء))[8].

ووقف ابن هشام على جملة: (قام القوم حتى زيد قام)، فأجاز في الجملة الواقعة بعد (حتى) الرفع والخفض، فالرفع من ثلاثة أوجه؛ أحدها: الابتداء، فيكون (زيد) مبتدأ، وجملة (قام) خبره.

---

(١) رصف المباني: ١٤٦-١٤٧.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ٦٠٩.

(٣) الجنى الداني: ٤٤، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٦٤٧.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك: ٢٢٠، و مغني اللبيب: ١/ ١٦١.

(٥) الحديث في صحيح البخاري: كتاب الوضوء: ١/ ١٧٢ (باب الماء الدائم، برقم ١٦٨).

(٦) سورة الحجرات، من الآية: ٩.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب: ١/ ١٦٩.

(٨) شرح التصريح: ٢/ ٣٧٣.

والثاني: العطف على الفاعل (قوم)، والجملة بعده مؤكّدة. والثالث: إضمار الفعل، فتكون الجملة بعده مفسِّرة. وتحتمل الخفض بـ(حتى) [1]. يؤكد صحة ما ذكره ابن هشام، ما قرَّره ابن عصفور، إذ يقول عن جملة: (قام القوم حتى زيد): ((فإذا أتيت بعد ذلك الاسم [يعني: زيداً]، بفعل يمكن أن يقع خبراً له... وذلك نحو قولك: (قام القوم حتى زيد قام)، بالرفع والخفض. فالخفض على أن تكون (حتى) خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب. والرفع على ثلاثة أوجه، أحدها: الرفع على الابتداء، والجملة في موضع الخبر، كأنك قلت: (زيد قائم)، والثاني: أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل، فتكون المسألة من الاشتغال، كأنك قلت: (حتى قام زيد قام). والثالث: أن يكون (زيد) معطوفاً على ما قبلُ، وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع له من الإعراب)) [2].

قد: تحتمل (قد)، في قول الراجز[3]:

قَدْني مِن نَصْرِ الخُبَيْبَينِ قَدِي ... ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ

أن تكون مرادفة لـ(حَسْب) على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعل، على أن نون الوقاية، في (قد) الثانية، حُذِفت للضرورة[4]. وقد سَبَقَ المراديُّ إلى تفصيل إعراب (قد) في الموضعين، بما يؤكد، لنا، سلامة ما ذكره ابن هشام، قال: ((يحتمل قوله (قدني) وجهين؛ أحدهما: ان يكون بمعنى (حسب)، والياء في موضع جرّ. والثاني أن يكون اسم فعل، والياء في موضع نصب. وقوله آخر البيت (قدي) يحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون بمعنى (حسبي)، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين. وثانيها: أن يكون اسم فعل، وحُذِف النون ضرورة. وثالثها: أن يكون اسم فعل، والياء للإطلاق، وليس ضميراً)) [5].

اللام: ذكر ابن هشام أن اللام في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ [6]، تحتمل أن تكون لام الصيرورة المسمَّاة لام العاقبة ولام المآل، وتحتمل

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٧٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥١٨، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥٣.

(٣) الرجز لأبي بحدلة ، في: شرح المفصل: ٢/ ٣٤٩، ولحميد بن مالك الأرقط، في: المقاصد النحوية: ١/ ١٩٨، وشرح التصريح: ١/ ١٢١، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤٨٧، وخزانة الأدب: ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٦.

(٥) الجنى الداني: ٢٥٤.

(٦) سورة يونس، من الآية: ٨٨.

أنها لام الدعاء، فيكون الفعل بعدها مجزوماً لا منصوباً[1]. ويؤكد ما ذهب إليه ابن هشام أن العلماء اختلفوا فيها، ونصَّ بعضهم على ذلك، فقد جعلها الفرّاء لام تعليل، قال: ((هي لام كي))[2]. وهي – كما يظهر من كلام الزجاج– لام مآل، وإن لم يصرح بذلك، قال: ((إنك آتيت فرعون وملأه زينة... فأصارهم ذلك إلى الضلال، كما قال جل وعزّ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]، أي: فالتقطوه وآل أمره أن صار لهم عدواً وحزنا، لا أنهم قصدوا أن يكون لهم عدواً وحَزَنا))[4]. فقد استعمل استعمل لفظ (آل)، واستشهد بآية القصص التي تعدّ اللام فيها لام مآل أو عاقبة. وذكر النحاس أنها لام كي، أو هي لام العاقبة وسمَيت بذلك لّما كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا[5]. وذهب الزمخشريُّ إلى أنها دعاء بلفظ الأمر[6]. ويظهر احتمال الأمرين واضحاً عند ابن عطية، إذ يقول: ((يحتمل أن يكون لام كي على بابها، على معنى: آتيتهم الأموال... كي يضلوا. ويحتمل أن تكون لام الصيرورة والعاقبة... والمعنى: آتيتهم ذلك فصار أمرهم إلى كذا، وروي عن الحسن أنه قال: هو دعاء))[7]. فقد أورد لها ثلاثة أوجه. وجمع القرطبيُّ آراء العلماء، قال: ((اختُلِف في هذه اللام، وأصح ما قيل فيها... أنها لام العاقبة والصيرورة... وقيل: هي لام كي... وقيل هي لام أَجْل، أي: أعطيتهم لأجل إعراضهم عنك فلم يخافوا أن تعرض عنهم. وزعم قوم أن المعنى: أعطيتهم ذلك لئلا يضلوا، فحذفت (لا)... وقيل: اللام للدعاء، أي: ابْتَلِهم بالضلال عن سبيلك))[8]. وأورد أبو حيان هذه الأوجه لكنه جعل الظاهر كونها لام كي، قال: ((الظاهر أنّها لام كي على معنى: آتيتهم... لكي يضلوا. ويحتمل أن تكون لام الصيرورة والعاقبة...))[9]. وينقل المراديُّ أن بعضهم يجعلها بمعنى الفاء، وقد ردّ ذلك، قال: قال: ((ولا حجة لهم في شيء، لأن اللام... لام الصيرورة))[10]. ويتضح، من هذا، أن ابن هشام ذكر أهم الأوجه في نوع اللام تاركاً الضعيفة منها.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٨٣.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٧.

(٣) سورة القصص، من الآية: ٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٤٢.

(٦) ينظر: الكشاف: ٢/ ٣٥٢.

(٧) المحرَّر الوجيز: ٣/ ١٣٩.

(٨) الجامع لحكام القرآن: مج ٤/ ٨/ ٢٣٩.

(٩) البحر المحيط: ٥/ ٢٤٢.

(١٠) الجنى الداني: ١٢٣.

وبيّن ابن هشام أن النحويين اختلفوا في اللام في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1]، فقيل: إنها زائدة؛ وما فاعل، وقيل: اللام للتبيين؛ والفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، وقيل: إن هيهات مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبره[2]. وقد وقف الفراء عليها، ولم يحدّد نوعها، ولكن كلامه يدل على أنها زائدة، قال: ((لو لم تكن في (ما) اللام كان صواباً. ودخول اللام عربيّ... فمن لم يدخل اللام رفع الاسم. ومعنى (هيهات) بعيد، كأنه قال: بعيد ما توعدون... ومن أدخل اللام قال: هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب، فأدخلت لها اللام، كما يقال: هلمَّ لك إذ لم تكن مأخوذة من فعل))[3]. وجعل الزجاج والنحاس تأويل الآية: البعد لما توعدون؛ لأنَّ (هيهات) بمنزلة الأصوات وليست مشتقة من فعل[4]. وذكر الزمخشري وجهاً آخر –بعد أن نقل رأي الزجاج–وهو أن اللام لبيان المستبعد أي: ما هو بعد التصويت بكلمة الاستبعاد (هيهات)[5]. (هيهات)[5]. وكلام ابن يعيش يوضّح الأمر، قال: ((قيل: اللام زائدة، و(ما) الفاعلة، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون. وقيل: الفاعل محذوف والتقدير: بعد الصدق لما توعدون، فاللام على بابها؛ لأنه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا))[6]. وعدّها أبو حيان لاماً للبيان، بتقدير: أعني لما توعدون[7].

ومما يتصل بهذا الموضوع أن ابن هشام يعدّ اللامين في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[8]، مما يحتمل التعليل؛ فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد؛ فيكون ما بعدهما مجزوماً[9]. مجزوماً[9]. وقد أشار الفرّاء إلى هذا الاحتمال في الفعل (ليتمتعوا)، ولكنه ربطه بالقراءات القرآنية، قال: قال: ((قرأها عاصم والأعمش على جهة الأمر والتوبيخ بجزم اللام، وقرأها أهل الحجاز (وليتمتعوا)

---

(١) سورة المؤمنون، من الآية: ٣٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٣.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤١٨.

(٥) ينظر: الكشاف: ٣/ ١٨٢.

(٦) شرح المفصّل: ٣/ ٢٠، وينظر: المحرَّر الوجيز: ٤/ ١٤٣،والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٢٩–٥٣٠. والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٨٢–٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٤٩٤ .

(٨) سورة العنكبوت، من الآية: ٦٦.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٥.

مكسورة على جهة كي)) [1]. في حين نجد الزجاج يفاضل بين القراءتين ، فيقول: ((قرئ بكسر اللام وتسكينها، والكسر أجود على معنى: لكي يكفروا وكي يتمتّعوا)) [2]. ويجيز النحاس الأمرين فيها، قال: ((لام كي، ويجوز أن تكون لام أمر؛ لأنَّ أصل لام الأمر الكسر، إلاّ أنّه أمرٌ فيه معنى التهديد، ومن قرأ (ولْيتمتعوا) بإسكان اللام لم يجعلها لام كي، لأنّ لام كي لا يجوز إسكانها)) [3]. ويتبعه مكي بن أبي طالب القيسيّ، إذ يقول: ((من كسر اللام جعلها لام كي، ويجوز أن تكون لام امر، ومن أسكنها فهي لام أمرٍ لا غير. ولا يجوز أن تكون مع الإسكان لامَ كي، لأنَّ لام كي حُذِفت بعدها (أنْ)؛ فلا يجوز حذف حركتها أيضاً، لضعفِ عوامل الأفعال))[4]. وقد أشار الزمخشري إلى أنَّ اللامين تحتملان الوجهين، قال: ((اللام في (ليكفروا) محتملة أن تكون لام كي، وكذلك في (وليتمتعوا) فيمن قرأها بالكسر)) [5]. في حين قصر ابو البركات الاحتمال على اللام في (ليتمتّعوا)، قال: ((قرئ بكسر اللام وسكونها، وهي لام الأمر، ومعناه التهديد، فمن قرأ بالكسر فعلى الأصل، ومن سكّن فعلى التخفيف، كما قالوا في (كَتِف): كَتْف، وهذا التخفيف إنما يجوز في لام الأمر، ولا يجوز في لام كي، وإنما كان ذلك؛ لأن لام كي حُذِفَ بعدها (كي) بخلاف لام الأمر، فلا يجوز أن تحذف حركتها لمكان الحذف، فبان الفرق بينهما))[6]. ويذكر العكبري رأياً يخالف فيه النحاس والقيسي، إذ يقول: ((من كسر اللام جعلها بمعنى كي، ومن سكّنها جاز أن يكون كذلك وأن يكون أمراً)) [7]. فهو يجعل اللام، في حال تسكينها، تحتمل الأمرين، وهو خلاف ما ذكر سابقاً من أن اللام إذا سُكِّنت كانت لام أمر فقط، وقد ذكرها المالقي شاهداً للام غير الزائدة العاملة جزماً، والتي تفيد الوعيد[8]. وأوردها المرادي شاهداً على لام الأمر التي تفيد التهديد[9]. وفي ما سبق دلالةٌ على صحّة ما ذهب إليه ابن هشام، غير أنَّه يؤخَذ عليه إهماله الإشارة إلى اثر حركة اللام في تغيير عملها ودلالتها، كما فعل السابقون.

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٩. قرأها ابن كثير وحمزة والكسائي بسكون اللام، وقرأها أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام، ينظر: الحجة لأبي علي: ٣/ ٢٦٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٣١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٧٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩.

(٥) الكشاف: ٣/ ٤٤٨.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٧٩.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٠٢.

(٨) ينظر: رصف المباني: ٢٣٠.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ١١٠، وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٢٠٥.

ويذكر ابن هشام أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[1]، تحتمل أن تكون لام التبليغ، بمعنى: لأجلهم، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان[2]. وتحتمل أن تكون موافقة لـ(عن)[3]، وذهب ابن مالك إلى أنها لام تعليل[4]. ويبدو أن هذا الاحتمال مبني على اختلاف العلماء في تحديد نوع اللام وعملها؛ بسبب قبول الآية للأوجه المحتملة. وفي ميدان اللام يذكر ابن هشام أنَّ اللام في نحو (لقد قام زيد) تحتمل أن تكون لام ابتداء، ولام جواب قَسَمٍ مقدَّر[5]. ويؤكد هذين الاحتمالين قول المراديّ: ((أمّا المقرون بـ(قد)، نحو: لقد قام زيد، فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القَسَم. وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء))[6]. فقد نقل جواز الوجهين فيها عند المعربين.

لا : يذكر ابن هشام أنَّ لا في نحو: (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء) حرف يفيد النفي معترِض بين الخافض والمخفوض، ثم نقل أن الكوفيّين يعدّونها اسماً لا حرفاً، بدليل دخول الجارّ عليها، فيكون ما بعدَها مخفوضاً بالإضافة، لذلك اجتمع فيها وجهان. وقد وضّح أنَّ غير الكوفيّين يسمّيها زائدة، مثلها مثل (كان) في نحو: (زيد كان فاضل)[7]. وتعود جذور البحث في مثل هذا الاستعمال إلى سيبويه، إذ قال: ((اعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضافُ إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذتَه بلا ذَنْبٍ وأخذته بلا شيءٍ، وغَضِبْتَ من لا شيء، وذهبتَ بلا عَتاد؛ والمعنى ذهبت بغير عتادٍ، وأخذتَه بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه يَعتدّ به عليه))[8]. عبارة سيبويه لا تفصح عن حقيقة (لا)، فقد عبَّر عن الجر بالإضافة كما هو شأنه في استعمال بعض المصطلحات موضع بعض[9]. وقد عدّ ابن عصفور المواضع التي تزاد فيها (لا) فذكر هذا التركيب بينها، قال: ((مثال زيادتها بين الجار والمجرور: جئت بلا زاد، وغضبت من

---

(١) سورة الأحقاف، من الآية: ١١.

(٢) ينظر: الكشاف: ٤/ ٢٩٣، والبحر المحيط: ٨/ ٨٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٥-١٦، وشرح الرضيّ على الكافية: ٥/١٨٦، والجنى الداني: ٩٩-١٠٠، وهمع الهوامع: ٢/٣٧٠. الهوامع: ٢/٣٧٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٧٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٠٥.

(٦) الجنى الداني: ١٢٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٢٢.

(٨) الكتاب: ٢/ ٣٠٢.

(٩) ينظر: في تسامح سيبويه في التعبير: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٢، والمصطلح النحوي: نشأته وتطوره: ١٢٢-١٩٢، ١٢٣.

لا شيء))[1]. وجعلها المالقي في مثل هذا الموضع بمعنى (غير)، قال: ((تزاد بمعنى (غير) بين الجار والمجرور... فمن ذلك قولهم: غضبت من لاشيء، وجئت بلا زاد... والمعنى في ذلك كله: (غير)، وهي... زائدة، إلاّ أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي اثباتاً، والمعنى على النفي، لكن يقال فيها زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة))[2]. ويذكر المراديّ أنّها، عند الكوفيين، اسم بمعنى (غير)، قال: ((حكى بعضهم، عن بعض الكوفيّين، أنَّ (لا) في قولهم: جئت بلا زاد، اسم بمعنى (غير)، لدخول حرف الجرِّ عليها، كما جُعِلت (عن) و(على) اسمين، إذ دخل حرف الجر عليهما، ورُدَّ بأنَّ (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة، فلذلك حكم باسميتهما، بخلاف (لا) فإنها قد ثبتت لها الزيادة))[3]. ويتضح، من هذا، أن النحويين اتفقوا على أنها بمعنى (غير) ولكنهم اختلفوا في تفسير ظاهرة جرَّ الاسم الذي بعدها، بسبب انطلاقهم من قاعدة صناعية، قد لا تنطبق على الواقع اللغويّ، مفادها أن الحرف لا يدخل على الحرف، فلجأ بعضهم إلى القول بزيادتها لفظاً دون المعنى، ولجأ آخرون إلى القول باسميتها، وأن ما بعدها مضاف إلى هذا الاسم. فابن هشام بنى التعدد، هنا، على النظر إلى هذين المذهبين والأخذ بما نتج عنهما.

ومما يتصل بهذا الموضع، ما ذكره من اختلافهم في (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[4]، فقيل: إنها نافية، وقيل: هي زائدة[5]. وكلام ابن هشام عن التعدّد في تحليل (لا) نحويّا، نحويّا، هنا، مبني على خلاف النحويين فيها، وهذا الخلاف له جذور تمتدّ إلى الفرّاء، إذ يقول: ((كان كثير من النحويين يقولون: (لا) صلة. قال الفرّاء: ولا يبتدأ بجَحْد، ثم يُجعل صلة يراد بها الطرح؛ لأنَّ هذا لو جاز لم يُعرَف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه. ولكن القرآن جاء بالردّ على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالردّ عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذاك، جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة ردّاً لكلام قد كان مضى))[6].

ويكاد الزجاج ينقل كلام الفرّاء بعبارة أوضح، قال: ((لا اختلاف بين الناس أن معناه: أقسم بيوم القيامة، واختلفوا في تفسير (لا) فقال بعضهم: (لا) لَغْوٌ وإن كانت في أوّل السورة، لأنّ القرآن كلّه

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٧٨.

(٢) رصف المباني: ٢٧٠-٢٧١.

(٣) الجنى الداني: ٣٠١، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٣٣٨.

(٤) سورة القيامة، الآية: ١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٧، وينظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٤٦-٣٤٧.

كالسورة الواحدة... وقال بعض النحويين: (لا) ردٌّ لكلامهم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل: لا ليس الأمر كما ذكرتم: أقسم بيوم القيامة))[1]. وقد اكتفى النحاس بنقل كلام الفرّاء موضحاً ولكنه لم يُضف رأياً خاصاً به فيها[2]. ويذكر الرماني ثلاثة أقوال في توجيهها، ثم يختار من بينها ما ذهب إليه الفرّاء، قال: ((فيه ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنَّ (لا) زائدة، كأنه قال: أقسم بيوم القيامة. وهذا القول فيه نظر...؛ لأنّ (لا) لا تزاد أوّلاً. والثاني: أنها بمعنى (ألا). وفيه نظر أيضاً؛ لأنه لا يعرف له نظير. والثالث: وهو الوجه أن (لا) ردٌّ لكلامهم، وذلك أنَّ (لا) ردٌّ لكلامهم...))[3]. وبحث الزمخشري في دلالة (لا) في هذا الموضع، وربطه بأساليب العرب البليغة، قال: ((إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس[4]:

لا وأبيك ابْنَةَ العامِرِيّ لا يدَّعِي القوم أنِّي أفِرُّ

.... وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة ... واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوّله، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلاّ في وسط الكلام، ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته. والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلاّ إعظاماً له... وقيل: إن (لا) نفي للكلام وردّ له قبل القسم...))[5]. فهي عنده نافية مؤكدة للقسم. وذكر أبو البركات قولين فيها، هما أن تكون زائدة، أو أنها غير زائدة، تردُّ كلاماً سابقاً[6]. وفصَّل العكبريّ في الوجه الثاني، إذ يقول: ((في (لا) وجهان، أحدهما: هي زائدة... والثاني: ليست زائدة، وفي المعنى وجهان؛ أحدهما: هي نفس للقسم بها كما نفي القسم بالنفس. والثاني: أن (لا) ردّ لكلام مقدَّر؛ لأنهم قالوا: أنت مُفْتَر على الله في قولك: نُبْعَث، فقال: لا، ثم ابتدأ، فقال: أقسم))[7]. وينقل ابن يعيش عن المفسرين أنها زائدة مؤكّدة، قال: ((قال المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾: إنَّ (لا) زائدة مؤكّدة، والمراد —والله أعلم—: أقسم. وقد استبعد بعضهم زيادة (لا) هنا، وانكر أن يقع الحرف

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٩٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٥١–٥٥٣.

(٣) كتاب معاني الحروف: ٨٤، وينظر أيضاً: الصاحبي في فقه اللغة: ١٢١، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣١٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/ ١٣٣.

(٤) ديوانه: ١٥٤، والمقاصد النحوية: ١/ ٥٧، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٣٥، وخزانة الأدب: ١/ ٣٧٤، ١١/ ٢٢١.

(٥) الكشاف: ٤/ ٦٤٥–٦٤٦، وينظر: أيضاً: المحرَّر الوجيز: ٥/ ٤٠١، والجامع لأحكام القرآن: مج٥/ ٩/ ٦٠–٦١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٤.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٦–٤٧٧.

مزيداً أوّلاً...[و] إنّما جاز أن تكون حروف النفي صلة على طريق التأكيد؛ لأنّه بمنزلة نفي النقيض... فكأنّه قيل: لا أقسم إلاّ بيوم القيامة...)) [1]. وقال أبو حيان: ((قيل: (لا) زائدة مؤكّدة، .... والمعنى: فأقسم، وقيل: المنفي محذوف، أي: فلا صحة لما يقول الكفار. ثم ابتدأ: أقسم.... ولا يجوز؛ لأن في ذلك حذف اسم (لا) وخبرها، وليس جواباً لسائل سأل، فيحتمل ذلك... وقيل: توكيد مبالغة ما، وهي كاستفتاح كلام شبهه في القسم...)) [2].

ووقف ابن هشام على (لا) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [3]. فبيِّن أن فيها قولين؛ أحدهما: أنّها ناهية والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأنَّ الإصابة مسبِّبة للتعرض، وأسند هذا المسبِّب إلى فاعله. والثاني: أنها نافية، فتكون الجملة صفة لـ(فتنة)، ولا حاجة لإضمار قول؛ لأنَّ الجملة خبريّة؛ فيكون دخول النون شاذاً، أو أنَّ الفعل جواب الأمر؛ فيكون التوكيد شاذاً أيضاً[4]. وقد اختلفت أقوال العلماء في توجيه هذا الموضع، بسبب دخول نون التوكيد فيه، لذلك ذهب الفرّاء إلى أنه نهي، قال: ((أمرهم ثم نهاهم، وفيه طَرَف من الجزاء وإن كان نهياً)) [5]. وقد تابعه الأخفش، إذ قال: ((ليس قوله —والله أعلم—: (تُصيبَنَّ) بجواب، ولكنه نَهْي بعدَ أمر، ولو كان جواباً ما دخلت النون)) [6]. فكأنّه قد جعله نهياً حتى يستقيم له —بذلك— دخول النون، وذلك على تقدير الانقطاع بين الأمر والنهي، بتقدير حرف عطف محذوف. ويفسِّر الزجاج كلام الفرّاء —وإن لم يصرّح باسمه— قال: ((زعم بعض النحويين أن الكلام جزاءٌ، فيه طرَفَ من النهي، فإذا قلتَ: انزل عن الدابَّة لا تَطْرَحْك ولا تَطْرَحَنَّكَ، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، فالمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكَدَ للكلام، ومثله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [7]؛ إنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان، فقالت: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [8]، فلفظ النهي لسليمان،

---

(١) شرح المفصّل: ٥/ ٧٦.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٣٠١.

(٣) سورة الأنفال، من الآية: ٢٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٢٤–٣٢٥.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٠٧.

(٦) معاني القرآن للاخفش: ٢٠٤.

(٧) سورة النمل، من الآية: ١٨.

(٨) سورة النمل، من الآية: ١٨.

ومعناه للنمل، كما تقول: لا أرينك ههنا، فلفظ النهي لنفسك، ومعناه: لا تكوننَّ ههنا فإني أراك))[1]. في حين جمع الزمخشري أقوالاً مختلفة في تفسير هذه الظاهرة، قال: ((لا يخلو من أن يكون جوابا للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة. فإذا كان جواباً؛ فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم... وإذا كانت نهياً بعد أمر، فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبنّ))[2]. ويذكر ابن عطيّة –بعد أن ينقل رأي الزجاج السابق– أقوالاً أخرى، قال: ((قال قوم: هو خبر بمعنى الجزاء، فلذلك أمكن دخول النون... وقيل: هو جواب قَسَم مقدَّر تقديره: واتقوا فتنة لا تصيبن، ودخلت النون مع (لا) حملاً على دخولها مع اللام فقط... وفي هذا القول تكرّه؛ لأن جواب القَسَم إذا دخلته (لا) أو كان منفياً في الجملة لم تدخل النون، وإذا كان موجباً دخلته اللام والنون الشديدة))[3]. ويذكر صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج للزجاج رأي الفرّاء على أنه حمله على جواب الأمر، ورأي الأخفش على أنه يقدر (واواً) محذوفة، أي: ولا تصيبن[4]، وتبعه أبو البركات، واكتفى بذكر الوجهين أيضاً[5]. وقد كان العكبريّ أكثر تنظيماً تنظيماً وتبويباً، قال: ((فيها ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه مستأنف، وهو جواب قَسَم محذوف؛ أي والله لا تصيبن الذين ظلموا خاصة، بل تعمّ. والثاني: انه نهي، والكلام محمول على المعنى، كما تقول: لا أرينّك ههنا، أي لا تكن ههنا، فإنَّ من يكون ههنا أراه... والثالث: انه جواب الأمر، وأكّد بالنون مبالغة، وهو ضعيف؛ لأنَّ جواب الشرط متردد، فلا يليق به التوكيد))[6]. وإذا انتقلنا إلى أبي حيان سنجده يذكر أقوال النحويين السابقين ويضعها في ميزان النقد، فيرى أنَّ احتجاجهم بآية النمل: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ غير دقيق، لأنها ينتظم منها شرط وجزاء، وليس الأمر كذلك في آية الأنفال، كما وقف مطوّلاً عند رأي الزمخشري وبيّن فسادَهُ من جهة المعنى[7]. ويعدها ابن الناظم (لا) النافية، وأن التوكيد جاء بعدها، وهو قليل في العربية، ويرى أن من يزعم أنها نهي ليس

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٣٢.

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٠٤–٢٠٥.

(٣) المحرَّر الوجيز: ٢/ ٥١٤–٥١٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٨٠٤.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٩.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٠.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٦١٢–٦١٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٧.

بشيء، لأنها على تقدير الانفصال، ولذلك كانت أشبه بالنهي فجاز التوكيد[1]. وقد تابعه الشيخ خالد الأزهري؛ قال: ((أكّد (تصيبنّ) بعد (لا) النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة)) [2]. ويلحظ الباحث أن ابن هشام قد ردّ مذهب الزمخشري؛ في أنَّ الفعل جواب الأمر، بأنه فاسد؛ ((لأن المعنى حينئذٍ، فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة، مردود، لأن الشرط إنّما يقدّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب)) [3]. في حين أن الفرّاء قد سبق إلى القول بأنّه جواب شرط، كما يبدو أنه يتابع أبا حيان في ردّه أقوال الزمخشريّ.

وعَقَد ابن هشام مسألة لـ(أن) إذا وقع بعدها (لا) وفعل مضارع، قال: ((إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارعٌ معه (لا)، نحو: (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير لا نافيةً، وجزمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ(أن) مفسِّرة، ونصبه على تقدير (لا) نافيةً وأن مصدريةً فإن فُقِدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب)) [4]. فقد احتملت (لا) في هذه الجملة وجهين: نافية غير عاملة، وناهية جازمة. ويبدو أنَّ ابن هشام قد اقتطع هذه المسألة من المرادي من دون أن يشير إليه، قال المرادي: ((إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارعٌ معه (لا)، نحو (أشرت إليه أن لا تفعل)، جاز رفعه، وجزمه، ونصبه. فرفعه على جعل (أنْ) مفسِّرة، و(لا) نافية. وجزمه على جعل (لا) ناهية. ونصبه على جعل (أنْ) مصدريّة، و(لا) نافية. وإن كان المضارع مثبتاً جاز رفعه ونصبه بالاعتبارين)) [5]. وقد أجاز الكافِيَجيّ هذه الأوجه أيضاً، قال: ((إنّ الفعل المضارع المقارَن بـ(لا) إذا ولي (أن) الصالحة للتفسيريّة، نحو: (أشرتُ إليه ان لا تفعل)، جاز رفع ذلك الفعل على أنها نافية، كما جاز جزمه على أنّها ناهية، فتكون مفسِّرة على كلا التقديرين، وجاز نصبه أيضاً على أنّها نافية، فتكون حينئذٍ مصدريّة، لا غير. وأمّا إذا ولي الفعل المضارع إيّاها، بدون (لا)، جاز رفعه ونصبه، لا غير)) [6].

لو : يذكر ابن هشام أن (لو) في قول الشاعر[7]:

ولَــوْ تَلْتَقــي أصْــدَاؤُنا بَعْــدَ موتنــا ومِــن دون رِمْسَــيْنا مِــن الأرْضِ سَبْسَــبُ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٤٣.

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٣٠٣.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٣٢٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٥٠.

(٥) الجنى الداني: ٢٢١، وينظر: شرح الدماميني (تح: عناية): ١/ ١٣٧–١٣٨.

(٦) شرح قواعد الإعراب: ٣٨٢–٣٨٣.

(٧) لأبي صخر الهذلي، في شرح أشعار الهذليين: ٢/ ٩٣٨، والرواية فيه: (منكب) مكان (سبسب)، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٤٣، وللمجنون، في ديوانه: ٢٤، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٣١، وشرح التصريح: ١/ ٤١٧.

لظــلَّ صــدى صــوتي ولــو كنــت رمَّــة لصــوتِ صــدى ليلــى يَهــشُّ ويَطْــربُ

تحتمل أن تكون بمعنى (إنْ)، على ((أنَّ المراد مجـرَّد الإخبـار بوجـود ذلـك عنـد وجـود هـذه الأمور في المستقبل، ويُحْتَمل أنّها على بابها، وأنَّ المقصود فرض هذه الأمور واقعـةً والحكـم عليهـا مـع العلم بعدم وقوعها)) [1]. ويبدو لي أنَّ ابن هشام قد نظر، في هذه المسألة، إلى كلام ابن مالـك، ولكنـه لم يأخذ بما ذهب إليه من أنَّها على بابها، قال ابن مالك عن رأي من عدّها بمنزلة (إنْ): ((ليس بحجّة، لأن غاية ما فيه أنَّ ما جُعل شرطاً لـ(لو) مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلـك لا ينـافي امتناعـه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عمّا عهد من معناها إلى غيره)) [2].

ما : تحتمل (ما) في قولـه تعـالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [3]، وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعدَه صلة له؛ فلا محلَّ لها، والأصـل: كلّ رزقٍ، ثم عبّر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي: كل وقت رزقٍ، كما أُنيـبَ عنه المصدر الصريح في: جئتك خفوق النجم. والثاني: أن تعدَّ اسماً نكـرة بمعنـى وقـت؛ فـلا تحتـاج، على هذا، إلى تقدير: وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائـد؛ أي: كلّ وقت رزقوا فيه. ثم ذكر أنَّ لهذا الوجه مبعداً، هو ادّعاء حذف عائد الصفة وجوبـاً، حيـث لم يـرد مصرَّحاً به في شيء من أمثلة هذا الاستعمال. وفي مقابل هذا بيّن ابن هشام أن (كلّمـا) جميعهـا منصـوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى: (قالوا) [4]. وما ذكره من اتفاق النحـويين على إعرابها ظرفاً أمر صحيح، قال النحاس: ((كلما: ظرف)) [5]. وكذلك أعربها أبو البركـات، قـال: ((كلما: كلمة مركبة (كل) و(ما)، وتفيد التكرار، وتقتضي الجواب، وهي منصوبة؛ لأنها ظرف زمـان، والعامل فيها جوابها)) [6].

ولكنهم لم يقطعوا في إعراب (ما) بوجه واحد، يؤكد هذا القـول العكـبري: ((كلمـا: هـي هنـا ظرف، وكذلك كل موضع كان لها جواب. و(ما) مصـدرية، والزمـان محـذوف، أي كـل وقـت إضـاءة.

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٤٩.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٤١٢–٤١٣، وينظر: شرح ابن الناظم: ٥٠٥، وشرح التصريح: ٢/ ٤١٧–٤١٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٦٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٧٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧.

وقيل: (ما) هنا نكرة موصوفة، ومعناها الوقت، والعائد محذوف، أي كل وقت أضاء لهم فيه. والعامل في كلّ جوابها)) [1].

وقد عَقَد ابن هشام مبحثاً خصّصه للتدريب على أنواع (ما)، نكتفي بمثالين منه، وهو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾[2]، إذ وضّح أنَّ (ما) الأولى تحتمل أن تكون نافية؛ أي: لم يغن عنه، واستفهاميّة؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً، أي: أيَّ إغناء أغنى عنه ماله. وتحتمل (ما) الثانية أن تكون موصولاً اسمياً؛ تقديره: والذي كسبه، وموصولاً حرفيّاً؛ تقديره: وكَسْبه [3]. وإذا عُدْنا إلى النحويّين السابقين، سنجد أن الزجاج –كما يفهم من كلامه– يعد (ما) الأولى استفهامية في محل رفع، مبتدأ، في حين عدَّ الثانية مصدرية، قال: ((المفسِّرون قالوا: ما كسب ههنا ولَده، موضع (ما) رفع، المعنى: ما أغنى عنه ماله وكسبه)) [4]. فقد قدّر (ما) الثانية بالمصدر مما يدل على أنّها مصدرية عنده. وقد ضَعّف ابن هشام وجه الرفع، قال: ((ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ، إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناه عنه ماله، وهو نظير: زيد ضربتُ، إلاّ أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به))[5]. ووجه الضعف أنّ العائد في الخبر قليل؛ بخلاف حذفه في الصلة والصفة. وهذا المثال نظير الآية في حذف العائد الذي يربط جملة الخبر (ضربت) بالمبتدأ (زيد)، وهو المفعول به؛ الضمير (الهاء)[6]. وقد كشف النحاس عن التعدّد في هذا الموضع، إذ قال: ((في (ما) قولان؛ أحدهما: أنها في موضع نصب بأغنى، والقول الآخر: أنها لا موضع لها من الإعراب وأنّها نافية. و(ما كسب)، فيه قولان؛ أحدهما: أنّه يراد به ولده... والقول الآخر: ما كسبه من شيء))[7]. ويوضّح مكي بن ابي طالب طالب القيسي هذين الوجهين، قال: ((ما: في موضع نصب بـ(أغنى). وهي استفهام اسم تام. وقيل: (ما) في موضع نفي، ومفعول (أغنى) محذوف، تقديره: ما أغنى عنه ماله وكسبه شيئاً... [و] ما: عطف على (ماله)، وهي بمعنى الذي. أو مع الفعل مصدر، أي كسْبه. ولابدَّ من تقدير هاءٍ محذوفة إذا جعلتها بمعنى الذي، أي: كَسَبَه))[8]. ونجد عند أبي حيّان ترجيحاً، في هذه المسألة، قال: ((الظاهر

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧، وينظر: البحر المحيط: ١/ ١٣٢.

(٢) سورة المسد، الآية: ٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤١٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٨٩ .

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٤١٤.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٤٧.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٧٨٤–٧٨٥.

(٨) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٨٦، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٩٩، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥١٥، والجامع لأحكام القرآن: مج١٠/ ٢٠/ ١٦٢.

أن (ما) في: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ﴾ نفي، أي: لم يغن عنه ماله الموروث عن آبائه... ويجوز أن تكون استفهاماً في موضع نصب، أي: أيَّ شيء يغني عنه ماله على وجه التقرير والإنكار... والظاهر أنَّ (ما) في قوله: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ موصولة، وأجيز أن تكون مصدريّة. وإذا كانت في (ما أغنى) استفهاماً، فيجوز أن تكون ما في (وما كسب) استفهاماً أيضاً، أي: وأيَّ شيء كسبت؟ أي لم يكسب شيئاً))[1]. إنّ هذه النصوص، وغيرها، تؤكد صحة ما ذهب إليه ابن هشام من تعدّد التحليل في الآية. وتكشف عن عمق معرفته بالتراث الذي تركه النحويون في الإعراب عامة، وإعراب القرآن خاصة.

ووقف ابن هشام على (ما) في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، فقال: ((ما: محتملة لثلاثة أوجه؛ أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرَّد تقوية الكلام... وإمّا لإفادة التقليل مثلها في (أكلت أكلاً ما)... والوجه الثاني: النفي، و(قليلاً): نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، وأجاز ذلك بعضهم ويردّه أمران؛ أحدهما: أنَّ (ما) النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها... والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا (دخلتُ الأمرَ) لئلا يجمعوا بين حذف (في) وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف (دخلت في الأمر)، و(دخلت الدار).... والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ(قليلاً)، و(قليلاً) حال معمول لمحذوفٍ دلّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله...))[3]. وقد عدّها الأخفش زائدة، قال: ((تفسيره: فقليلاً يؤمنون. و(ما) زائدة))[4]، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، قال: ((إيماناً قليلاً يؤمنون . و(ما) مزيدة، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم))[5]. وجعلها ابن عطية زائدة مؤكدة[6]. وتبعه أبو البركات، قال: ((قليلاً: منصوب؛ لأنه صفةُ مصدر محذوف، و(ما) زائدة، وتقديره: فإيماناً قليلاً يؤمنون. والمراد بالقلة هنا النفي))[7]. وتظهر ملامح التعدّد واضحة عند العكبريّ، إذ يقول: ((قليلا: منصوب صفة لمصدر محذوف، و(ما) زائدة، أي فإيماناً قليلاً يؤمنون. وقيل: صفة لظرف؛ أي فزمانا قليلاً يؤمنون؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأنَّ قليلاً لا يبقى له ناصب. وقيل: (ما) نافية؛ أي: فما يؤمنون قليلاً

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٧٥١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٨٨.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٤١٦-٤١٧.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١٠٣.

(٥) الكشاف: ١/ ١٦٤، وينظر أيضاً: مجمع البيان: مج١/ ١/ ٣٠٨.

(٦) ينظر: المحرَّر الوجيز: ١/ ١٧٧.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٠.

ولا كثيراً... وهذا أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدُّم معمول ما في حيّز (ما) عليها))[1]. وجعلها أبو حيان زائدة أيضاً، قال: ((ما: في قوله (ما يؤمنون) زائدة مؤكدة، دخلت بين المعمول والعامل... ولا يجوز في (ما) أن تكون مصدرية؛ لأنه كان يلزم رفع (قليل) حتى ينعقد منهما مبتدأ وخبر))[2].

ويرى الباحث أن قول ابن هشام بالتعدد والاحتمال، هنا، غير دقيق، ذلك لأنَّ النحويين السابقين –كما مرّ بنا– يميلون إلى كونها زائدة، ورفضوا القول بأنها مصدرية.

الواو : ذكر ابن هشام أن معنى الواو العاطفة هو مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى لاحقه، وعلى سابقه، ومن ثم، إذا قيل: (قام زيد وعمرو) احتملت الواو ثلاثة معان؛ هي: المصاحبة أو المعية، والترتيب، وعكس الترتيب[3]. ونجد جذور هذا الاحتمال في معنى الواو عند سيبويه، إذ يقول: ((وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنّك قلت: مررت بهما... وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو والمبدوء به عمرٌو، ويجوز أن يكون (زيداً)، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيِّها شئتَ؛ لأنّها قد جمعت هذه الأشياءَ))[4]. ولكن ابن هشام اعتمد في هذا الاحتمال –كما اشار هو– على ابن مالك الذي يقول: ((المعطوف بالواو إذا عرِي من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدُّمَ احتمالاً قليلاً))[5]. وقد صاغ أبو حيان ذلك بأسلوب يؤكد هذا الاحتمال ويوضّحه، قال: ((تقول: قام زيدٌ وعمرٌو، فيحتمل ثلاثة معان؛ أحدها: أن يكون قاما معاً في وقت واحد. والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً))[6]. ولعل أهم ما يظهر على الاحتمال في هذه المسألة أنه يقوم على قسمة عقلية، قبل أن تكون لغوية، لذلك يجد الباحث أن عبارة ابن مالك كانت أكثر دقة في وصف ما ينتج عن العطف بالواو.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٧٧.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٤٣٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٦٣، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٣١.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٣٧–٤٣٨. وينظر منه أيضاً: ٢١٦.

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٧، وينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧١، ورصف المباني: ٤١١، والجنى الداني: ١٥٨–١٥٩.

(٦) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٨١.

يا : اختلف في أداة النداء (يا) إذا وقع بعدها ما ليس بمنادًى، كالفعل، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[1]، أو الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[2]، فقيل: هي للنداء، والمنادى معها محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها[3]. قال الفرّاء: ((قرأها أبو عبد الرحمن السُّلَمي والحسن وحُميد الأعرج مخففَّة: (ألَا يَسْجُدُوا) على معنى: ألا يا هؤلاء اسْجُدُوا فيضمر هؤلاء، ويكتفى منها بقوله (يا)، قال: وسمعت بعض العرب: ألَا يا ارحمانا، ألا يا تصدَّقا علينا، قال: يعنيني وزميلي))[4]. وقال النحاس: ((قرأ الزهري وأبو جعفر وابو عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي: (ألَا يا اسجدوا للّه)... بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا... قال ابو جعفر: وهذا موجود في كلام العرب إلاّ أنّه غير معتاد أن يقال: يا قَدِمَ زيدٌ، والقراءة به بعيدة؛ لأن الكلام يكون معترضاً، والقراءة الأولى يكون الكلام بها متّسقا))[5]. وقال مكي القيسي: ((أمّا قراءة الكسائي (ألا يسجدو) بتخفيف (ألا) فإنه على معنى: ألا يا هؤلاء أسجدوا، فـ(ألا) للتنبيه، و(يا) للنداء، وحُذِف المنادى لدلالة حرف النداء عليه؛ و(اسجدوا) مبنيٌّ على هذه القراءة، وعلى القراءة الأولى منصوب بـ: أن))[6]. وقال أبو البركات: ((من قرأ (ألَا) بالتخفيف جعل (ألا) للتنبيه، وجعل (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير فيه: يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه... وحذف المنادى كثير في كلامهم))[7]. وفصّل ابن مالك المسألة، على النحو الآتي: إنَّ (يا) إذا وقع بعدها أمر – كما في قراءة (ألَا يا اسجدوا) بالتخفيف– أو دعاء فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، وإذا وقع بعدها (ليت) أو (ربّ) أو (حبذا) فهي لمجرَّد التنبيه[8]. وذكر المراديُّ أنّها تكون لمجرَّد التنبيه إذا وليَها أحد أحد خمسة أشياء: الأمر، والدعاء، وليست، وحبذا، ورُبَّ، ثم قال: ((فـ(يا) في هذه المواضع حرف تنبيه، لا حرف نداء. هذا مذهب قوم من النحويين. قال بعضهم: وهو الصحيح))[9]. يتّضح من هذا أنَّ التعدد ناتج من وقوع تركيب خارج عن مألوف استعمال العرب، ممّا دفع النحويين إلى البحث عن

---

(١) سورة النمل، من الآية: ٢٥، وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٣.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٧٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٨٨–٤٨٩.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩٠، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٨٧–٨٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥١٧–٥١٨، وينظر: الحجة لأبي علي: ٣/ ٢٣٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٨٦، وينظر: الكشاف: ٣/ ٣٥٠.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٥٨–٥٥٩، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٩٩–١٠٠، مسألة (٩٩)، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٧٩.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٥–٢٤٦، والجنى الداني: ٣٥٧–٣٥٨.

(٩) الجنى الداني: ٣٥٧.

تحليل نحوي يفسِّر هذا الاستعمال، فاتجه بعضهم إلى القول بحذف المنادى، واتجه آخرون إلى القول بخروج الأداة عن النداء إلى التنبيه.

تعدّد التحليل النحوي في الجملة

تظهر عناية ابن هشام بتحليل الجملة في الباب الثاني من (مغني اللبيب)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب). ولم تقتصر هذه العناية على تصنيف الجملة نحوياً، ووضع الضوابط الإعرابية لها، وإيضاح أحكامها من أجل تحليلها، بل امتدت إلى تتبع الجمل التي تحتمل وجهين أو أكثر، مفسِّراً، وموضِّحاً، ومحللاً. وقد توزع بحث ابن هشام، في هذه الزاوية العلميّة، على وَفْقِ الأنماط المختلفة المعتمدة في تصنيف الجملة العربية؛ فكانت له وقفة على الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية، استناداً إلى تصنيف الجمل على أساس صَدْر الجملة، كما وقف على الجمل التي تحتمل أن يكون لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب، وهكذا. وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أولاً: الجملة الاسمية والفعلية

لَفَتَ ابن هشام المُعرِبَ –كما هو شأنه في ربط التحليل النحويّ بالمتعلمين الناشئين– إلى أنَّ عليه أن يفصّل الحديث عن المسؤول عنه في بعض المواضع؛ لأنّها تحتمل أن تكون جملة اسمية وفعلية في الوقت نفسه[1]. وقد درس ابن هشام هذا الموضوع على شكل أمثلة وعرض ما تحتمله من أوجه، وما سمّاه أمثلة هو في الحقيقة أنماط تركيبيّة، ذلك أن كل مثال يمثل نمطاً تركيبياً مختلفاً عن غيره من التراكيب في الجمل الأخرى. وفي ما يأتي توضيح الأنماط التركيبيّة التي عالجها في هذا القسم :

النمط الأول: يحتمل صدر الكلام في نحو: (إذا قام زيد فأنا أكرمه) أن يكون جملة اسمية وفعلية، وهذا مبني على الخلاف في عامل (إذا)، فإذا قيل إنَّ العامل فيها جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة، و(إذا) مقدَّمة من تأخير، وما بعد (إذا) متمّم لها؛ لأنّه مضاف إليه، فالمعنى: أنا أكرم زيداً وقت مجيئه. أمّا إذا قيل إن العامل في (إذا) فعل الشرط، و(إذا) غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية قُدِّم ظرفُها، كما في قولك: متى تقم فأنا أقوم؛ فالمعنى: إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فأنا أكرمه[2]. إنّ الاحتمال في هذا الموضع يعود إلى اختلاف النحويين في العامل في (إذا)، فقد ذهب جمهور النحويين إلى ((أنَّ (إذا) مضافة للجملة، والعامل في (إذا) الجواب، وذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مضافة

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٩٣–٤٩٤. وينظر: الحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٧.

إلى الجملة، بل هي معمولة للفعل بعدها لا لفعل الجواب))[1]. وقد اعترض الدماميني على ابن هشام، قال: ((الذي يظهر لي أنَّ صدر الكلام، في هذا المثال، فعل، سواء جعل عامل (إذا) شرطها، أو ما في جوابها من فعل أو شبهه... لأنَّ المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم، وهو فاء الربط، فإنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي أن يُقدَّر فعل يدل عليه الجواب، أي: أكرم زيداً إذا قام))[2]. وقد أجاز بعض النحويين إعمال الجواب، وإن سُبقَ بالفاء، يدل على هذا إعراب الزمخشري (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾[3]، إذ قال: ((إذا جاء منصوب بسبّح، وهو لما يستقبل))[4]. وذكر العكبري في (إذا) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[5]، أن في العامل فيها ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنّها ما دلّ عليه (فذلك)، لأنه إشارة إلى النقر[6]، فاعمل ما بعد الفاء في (إذا). ويرى المرادي فيما ذهبا إليه نظراً[7]. وقد ردّ الشمني على اعتراض الدماميني، قال: ((القائل بأن العامل في (إذا) هو ما في جوابها من فعل أو [ما في] معناه لم تُعْتَبر الفاءُ فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنَّ تقدُّم الاسم لغرضٍ، وهو تضمّنه لمعنى الشرط الذي له الصدر، جوّز ذلك))[8]. ويوضّح الدسوقي مفهوم الاحتمال في هذه المسألة بالقول: ((إذا سئل إنسان، وقيل له: هل صدر قولنا: (إذا قام زيد أكرمه) جملة اسمية أو فعلية؟ فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله: اسمية ولا على قوله فعلية، بل يجب عليه التفصيل بأن يقول: إنْ كان (إذا) معمولاً للجواب فالصدر جملة اسمية، وإن كان معمولاً للشرط فالصدر جملة فعلية))[9]. وفيما يدخل في هذا النمط جمل أخرى نحو: (يوم يسافر زيد أنا مسافر).

النمط الثاني: تحتمل الجمل في نحو: (أفي الدار زيد؟) و(أعندك عَمْرٌو؟) أنّ تكون اسمية، وفعلية، وظرفية. فهي جملة اسمية إذا قُدِّر الاسم المرفوع: (زيد، وعمرٌو) مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف، تقديره: كائن أو مستقر، فتكون جملة اسمية ذات خبر على التقدير الأول، وذات فاعل مُغْنٍ

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١١، وينظر –منه–: ٤/ ١٨٦٦، والجنى الداني: ٣٦٩–٣٧٠.

(٢) شرح الدماميني نقلا عن المنصف للشمني: ٢/ ١١٧.

(٣) سورة النصر، من الآية: ١.

(٤) الكشاف: ٤/ ٨٠٥.

(٥) سورة المدثر، الآيتان: ٨–٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٣٧٠.

(٨) المنصف الشمني: ٢/ ١١٧.

(٩) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٦.

عن الخبر على التقدير الثاني[1]. وقد اعترض الدماميني على استعمال ابن هشام تعبير (فاعل مغنٍ عن الخبر)، فقال: إنَّ المصنّف ((جرى على ما يقوله الكثيرون من أنَّ الفاعل مغنٍ عن الخبر في مثل: أقائم الزيدان؟ والتحقيق: أنَّ هذا المبتدأ لا خبر له أصلا، ولا يُتصوَّر أن يكون مخبراً عنه، وكيف، وهو نفسه مسند إلى ما بعده، فهو في المعنى خبر، ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ، فظنَّ أنَّ كلَّ مبتدأ مخبرٌ عنه وليس كذلك))[2]. وهي جملة فعليّة إذا قُدِّر الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: استقرَّ. وهو جملة ظرفيّة إذا قُدِّر الاسم المرفوع فاعلاً للظرف أو لشبه الجملة[3]. وقد بنى ابن هشام تعدد التحليل، هنا، على الخلاف النحوي في مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، أهو الظرف، أو الابتداء، أو فعل مقدَّر؟ [4].

النمط الثالث: إذا وقع اسم مرفوع بعد (مذ) أو (منذ) في نحو (ما رأيته منذ يومان) فإنه يحتمل، في رفعه، أربعة مذاهب؛ أحدها: أنّه خبر، و(منذ) المبتدأ، فهي جملة اسمية لا محلّ لها من الإعراب، و(مذ، ومنذ) منصوبان على الظرفية، وهذا مذهب الأخفش والزجاج[5]. والثاني: أنَّ (مذ، ومنذ) مبتدآن، و(يومان) خبره، على تقدير: أمد انتفاء الرؤية يومان، والجملة على هذا التقدير اسمية أيضاً. ويُنْسَب هذا القول إلى المبرد وابن السراج والفارسي[6].

والثالث: أن يكون الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف، تقديره: مذ مضى يومان أو كان يومان، وعلى هذا يكون جملة فعلية حذف صدرها. ويُنْسَب إلى الكوفيّين، واختاره السهيلي، وابن مالك[7]. والرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ويُنْسَب إلى بعض الكوفيّين، على أنَّ (منذ) مركبة من (مِن) الابتدائية، و(ذو) الطائية؛ بمعنى (الذي) فهو اسم موصول صلته من مبتدأ وخبر. وعليه فإن الجملة اسميّة، حُذِف مبتدؤها، ولا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها صلة[8].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٧.

(٢) شرح الدماميني نقلاً عن حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٧. ووازن هذا بـ: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٧٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١-٥٤، مسألة (٦)، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٨٣-١٠٨٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني: ٥٠٢. ومغني اللبيب: ١/ ٤٤٢، وهمع الهوامع: ٢/ ١٦٦.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٧، ٢١١، والإيضاح العضدي: العضدي: ٢٦١، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٥٣-٨٥٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٩. والجنى الداني: ٥٠٢، ومغني اللبيب: ١/ ٤٤٢، وهمع الهوامع: ٢/ ١٦٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٤٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٨، والجنى الداني: ٥٠٢، وهمع الهوامع: ٢/١٦٦.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨٢، مسألة (٥٦).

وقد اعترض الدماميني على ابن هشام؛ لأنّه جعل كلامه على (يومان) في المثال، و(يومان) إمّا مبتدأ أو فاعل —كما مرَّ– فهو مفرد لا جملة، فكان الأولى —كما يرى الدماميني– أن يجعل كلامه على (منذ يومان)؛ لأنّه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية[1]. واعتذر الشمني عنه بأنَّ مراده بـ(يومان) هو (يومان) مع ما ينضمّ لها بحيث يصيران جملة، وأن ابن هشام لم يقل (منذ يومان) لأنه لا يصحّ؛ لأن (يومان) تنضم لها (منذ) تارة فتكون جملة اسمية، وهذا ما يظهر في القولين الأول والثاني، وقد ينضم لها الفعل كما في الثالث فتكون جملة فعلية[2].

النمط الرابع: يتعلَّق بنحو: (ماذا صنعت؟)، إذ بيَّن أنَّ هذا النحو من التراكيب يحتمل معنيين، يتغيّر، تبعاً لتغيّر المعنى، نوع الجملة فيه . والمعنى الأول: (ما الذي صنعته؟)، أي: أنها مكوّنة من اسم استفهام (ما)، وهو خبر مقدَّم أو مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخرّ، و(صنعت) جملة فعلية صلة الموصول؛ حُذِف عائدها. وعلى هذا المعنى تكون الجملة اسميّة؛ قُدِّم مبتدؤها عند سيبويه[3]، أو خبرها عند الأخفش[4]. والمعنى الثاني: هو (أيَّ شيء صنعت؟)، على أن (ماذا) مركّبة من (ما) مع (ذا) ، وجُعِلا اسماً واحداً للاستفهام، فهي جملة فعلية تقدَّم فيها المفعول به[5]. وإذا كانت الجملة نحو: (ماذا صنعته؟) فإنها —على المعنى الأول– جملة اسميّة، تقديرها: أيُّ شيء الذي صنعته؟ وعلى المعنى الثاني —وهو كونها مركبة من (ما مع ذا)؛ بمعنى: أيَّ شيء صنعته؟– فإنها تحتمل أن تكون اسميّة بأن تُقدَّر (ماذا) مبتدأ، و(صنعته) الخبر. وتحتمل أن تكون فعلية بأن تقدَّر (ماذا) مفعولاً لفعل محذوف، على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد (ماذا)؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام[6]. وذكر الدسوقي أن (ماذا) من بين أدوات الاستفهام قد تخرج عن الصدريّة، الصدريّة، فيجوز —بناء على ذلك– تقدير العامل مقدَّما؛ أي: صنعت أيَّ شيء صنعته[7]. وهذا خلاف ما قرره أبو حيان بقوله: ((لا يعمل فيه ما قبله إلاّ إن كان جارًّا، أو يتأخر العامل في الجارّ عن

---

(١) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ١١٨، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: المنصف للشمني: ٢/ ١١٨، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٦–٤١٩،والمفصّل: ١٨٧–١٨٨،وشرح المفصَّل: ٢/٤٢٩، ٣٨٦، وشرح التسهيل: ١/ ١٩١، والجنى والجنى الداني: ٢٣٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٥، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤، وهمع الهوامع: ١/٢٧٤، والحدائق الندية(مخطوط): ٢٢٧، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٨. ٣٨٨.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٤.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٩.

(ماذا)، نحو: عن ماذا تسأل؟ ، وقَصْدَ ماذا تقصِدْ))[1]، فلم يُجِزْ تقدُّمَ العامل عليها، ولم يَذكر أنَّ أحداً أجازه.

النمط الخامس: عالج ابن هشام في هذا النمط تراكيب تتكون من اسم مرفوع يسبقه استفهام وتتبعه جملة فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2]، فهي تحتمل الفعلية والاسميّة؛ ويرى أنَّ الأرجح، في الآية، أنها جملة فعلية، على تقدير أن (بشر) فاعل لفعل محذوف، تقديره: (يهدي)؛ لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يدخلَ على الأفعال. ويجوز، فيها، أن تكون جملة اسمية، على تقدير أن (بشر) مبتدأ، خبره جملة (يهدوننا). في حين يرجّح ابن هشام عكس ذلك، في قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[3]، فكونها، هنا، جملة اسميّة أرجح منه في الآية السابقة، على الرغم من التشابه القائم بينهما، في التركيب. وذلك أن الجملة، هنا، معادلة بجملة اسمية هي قوله ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾. وبذلك فقد اختلف المُرجِّح في الآيتين، إذ إنَّ الاسميّة ترجّحت في هذه الآية: ((بالمعادلة المذكورة، بخلاف الاسميّة في: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، فإنها لم ترجح، وإنّما رجحت الفعليّة، فيها، بغلبة إيلاء الفعل للهمزة))[4]. ويقف ابن هشام على مثال آخرَ لهذا النمط يحتمل الوجهين، وقد ترجّحت الفعليّة، فيه، بسبب المعادلة. وذلك في قول الشاعر[5]:

فَقُمْتُ للطّيْفِ مُرْتَاعاً فأرَّقَني ... فَقُلْتُ: أَهيَ سَرَتْ أم عَادَني حُلُمُ

فتقدير الفعلية في (أهي سرت) أكثر رجحاناً من تقديرها في: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، بسبب معادلتها بالجملة الفعلية: (أم عادني حلم)[6]. وقد قال الدسوقي موضحاً: ((أمّا جعل الجملة في هذا اسميّة فهو ضعيف جداً؛ لوجود أمرين يقتضيان الفعليّة: الهمزة، والتعادل؛ بخلاف الاسميّة))[7]، التي لا يقتضيها غير البناء الشكليّ للجملة، وهو أنَّ صَدْر الجملة اسم. لقد حاكم ابن هشام هذا التركيب: (همزة استفهام، واسم مرفوع، وفعل وفاعل ومتعلّقاته)، من أجل تحديد نوعه: جملة اسمية

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٠٨-١٠٠٩.

(٢) سورة التغابن، من الآية: ٦.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٥٩.

(٤) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٩.

(٥) البيت لزياد بن حمل أو زياد بن منقذ، في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: مج٢/ ٣/ ٩٧٧، والمقاصد النحوية: ١/ ١٥٢، ٣/ ١٦٨، وشرح التصريح: ٢/ ١٦٩، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٣٤، وخزانة الأدب: ٥/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٥، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٧. وشرح التصريح: ١/ ٣٩٦.

(٧) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٨٩.

أم جملة فعليّة، موضِّحاً الأرجح، في كلّ حالة، استناداً إلى معيارين؛ الأول: ينطلق من أحد أصول النحو، وهو استصحاب الحال؛ إذ إنَّ الغالب في الاستفهام، أو الأصل فيه، أن يدخل على الفعل، وهذا يدلُّ على تغليب أصل الوضع –المبني على الاستقراء غالباً– على الجانب الشكليّ واللفظيّ الذي اعتمدوا عليه في تصنيف الجمل، نعني نوع الكلمة الواقعة في أول الجملة. ويمكننا أن نَصِفَ هذا المعيارَ التحليليّ بأنَّه معيار خارجيّ. والثاني: ينطلق من النصِّ نفسِه، مستعيناً بما فيه من قرائن لفظية؛ إذ إنَّ ابن هشام لم يكتفِ بالنظر إلى الجملة وحدَها، مُنْفَرِدة ومُقْتطَعَة من سياقها ونصِّها، بل نظر إلى ما يكتنفها، فوجد الجملة المعادلة، فأخذ بها حكماً ومعياراً، فرجّح بها الاسميّة تارةً، والفعلية تارةً أخرى. ويظهر، من الموازنة بين ترجيح ابن هشام في الجمل السابقة، أنَّ قرينة المعادَلة أقوى، وأولى بالاعتبار مِن معيار الأصل أو استصحاب الحال. يتّضح هذا في حكمه بأنَّ تقدير الاسمية في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ أرجح من تقدير الفعليّة لمعادلتها بالاسميّة، على الرّغم من وجود ما يؤيّد الفعليّة، وهو غلبة دخول الاستفهام على الفعل[1].

النمط السادس: تحتمل الجمل في نحو: (قاما أخواك) وجهين إعرابيين، فإن قُدِّرت الألف حرف تثنية، فهو لا محل له من الإعراب، و(أخوك) فاعل، والجملة فعلية. وكذلك إن قُدِّرت الألف اسماً، و(أخواك) بدل منها، فالجملة فعلية أيضاً. وفي حال قدرت الألف اسماً وما بعدها مبتدأ، فالجملة –عندئذٍ– اسميّة قدّم الخبر فيها، والخبر هو الجملة الفعلية (قاما)[2]. وقد بنى ابن هشام هذا النمط على خلاف النحويين في توجيه لغة (أكلوني البراغيث)[3]. وقد عدَّ سيبويه الألف والواو والياء علامة للمثنى والجمع، فهي حروف عنده، شأنها شأن تاء التأنيث، قال: ((اعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[4]. وقد وضح ابن عصفور اختلاف النحويين فيها، قال: ((بعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهي لغة ضعيفة... وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب؛ منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه... ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ، والجملة المتقدمة في موضع الخبر. ومنهم من جعل ما بعده بدلاً منه. والصحيح أنّ اللاحق علامة؛ إذا لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه، ولتكلم به جميع

(١) تنظر: الموازنة بين الآيتين في شرح تصريح: ١/ ٣٩٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٤٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٩/١، و٤١/٢. وكتاب شرح اللمع لجامع العلوم: ٢١٩/١.

(٤) الكتاب: ٢ / ٤٠، وينظر: شرح المفصل: ٢٩٦/٢، وشرح التصريح: ٤٠٥/١.

العرب))[1]. في حين ردّ ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) كونها علامة للتثنية والجمع –وهو مذهب سيبويه، كما مرّ بنا، وقد صحّحه ابن عصفور– وارتضى الوجهين الآخرين، قال: ((من النحاة من زعم أنها علامة للتثنية والجمع، وهي حروف قياساً على إلحاق علامة التأنيث، وهذا ضعيف، لثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه لزمت العلامة في المؤنث؛ خيفة اللبس؛ لأن المؤنث قد يكون بغير علامة، وقد يُسمّى المؤنث بالمذكر، وأمّا التثنية والجمع فيستفاد الحكم من صيغهما، من غير لبس؛ فلمْ يحتاجا إلى علامة. والوجه الثاني: أن التأنيث معنى لازم للكلمة؛ فلزمت له علامة تدل على لزومه، وأمّا التثنية والجمع فمعان مفارقة؛ فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها. والثالث: أنّ دعوى الحرفيّة غير مسموعة؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر، فوجب استصحاب الأصل، بخلاف تاء التأنيث فإنه ليس لها أصل في الاسمية يستصحب فافترقتا، وإذا بطلت حرفيتها فلها تأويلان؛ أحدهما: أنها هي الفاعلة، والمظهر بعدها بدل منها.. والثاني: أن المظهَرات مبتدءات، وما قبلها خبر عنها، وهو في النية مؤخر))[2]. وقد نقلنا هذا النص على طوله، حتى يتضح مدى خلاف النحويين في توجيه الألف والواو، وأثره في تغيير الإعراب، ومن ثم، أثر ذلك في تغيير نمط الجملة، ونقلها من نوع إلى آخر.

النمط السابع: بيّن فيه أنَّ الجملة في أسلوب المدح والذم، نحو: (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل زيد)، تحتمل الاسمية والفعلية؛ فهي جملة اسمية إنْ قدَّر المعربُ (نعم الرجل) خبراً مقدماً على (زيد). فإن قدَّر المعربُ (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد؛ فالتركيب يشتمل، حينئذٍ، على جملتين: جملة فعليّة هي (نعم الرجل)، وجملة اسميّة هي (هو زيد)[3]. وقد اعتمد ابن هشام في الاحتمال، هنا، على اختلاف التقدير في تحليل التركيب، وهو مما سَبَق أن أشار إليه النحاة، قال عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل عبدُ الله، كان على هذين الوجهين، فإن جعلت (عبد الله) مقدماً في النية حتى كأنه قيل: عبدُ الله نعم الرجل، كان [عبد الله] مبتدأ، وكان قولك: نعم الرجل، جملة من الفعل والفاعل في موضع خبره... وأمّا الوجه الثاني فواضح ونظيره أن يقول القائل: من هذا؟ فتقول: زيد، تريد: هو زيد. وكذلك نعم الرجل عبد الله، كأنه قيل: من هذا الذي مدحتَه؟، فقلتَ: هو عبدُ الله))[4]. وقد نظر ابن يعيش إلى هذا التحليل، عند إيضاحه الجمل التي يتكوّن منها هذا التركيب، قال: ((على الوجه الأول يكون (نعم الرجل) له موضع من الإعراب، وهو الرفع بأنّه خبر عن (عبد الله)، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر. وعلى الوجه الآخر

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٦٧–١٦٨، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦/ ٢٥٧، وهمع الهوامع: ١/ ٥١٣–٥١٤.

(٢) المغني في النحو: ٢/ ١٤٥–١٤٦، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٠٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٥، والحدائق النديّة (مخطوط): ٢٢٧.

(٤) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٦٧–٣٦٩، وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٨–٣٤٩.

يكون جملتين: جملة أُولَى فعليةً لا موضع لها من الإعراب، وجملة ثانيةً اسمية كالمفسّرة للجملة الأولى. وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلّقَ الخبر كما كانت الأولى كذلك، فالأولى على كلام واحد، والثانية على كلامين)) [1]. فكلام ابن يعيش يؤكد تعدد التحليل في هذا التركيب، ويكشف عن أن سببه هو التقدير العقلي الذي لم نجد له أثراً دلالياً، ذلك أن المعنى على التقديرين واحد لم يتغيّر.

النمط الثامن: يجوز في البسملة أن تعدَّ جملة اسمية بأن يُقدَّر: ابتدائي بسم الله، وهو قول البصريين، ويجوز عدّها جملة فعلية على تقدير: ابدأ باسم الله، وهذا قول الكوفيّين، وقد وصف ابن هشام قول الكوفيّين بأنه المشهور في كتب التفسير والإعراب، ولهذا السبب –كما يرى– لم يذكر الزمخشري غيره، وأنه قدّر الفعل مؤخراً، ومناسباً للمعنى، مثل: باسم الله أقرأ، وباسم الله أحلّ وأرتحل، والغرض من تقديره مؤخراً إفادة الحصر[2]. ويؤكد هذا التعدد في التحليل قول النحاس: ((موضع الباء وما بعدها، عند الفرّاء، نصب بمعنى ابتدأت بسم الله الرحمن الرحيم أو ابدأ... وعند البصريين رفع بمعنى ابتدائي باسم الله))[3]. أمّا الزمخشريّ فلم يذكر إلاّ قول الكوفيين، قال: ((فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو... فإن قلت: لِمَ قدَّرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأنَّ الأهم من الفعل والمتعلِّق به هو المتعلَّق به)) [4]. في حين ذهب ابن عطية إلى أن موقع (بسم)، على مذهب البصريين النصب وليس الرفع، قال: ((الباء في (بسم الله) متعلقة عند نحاة البصرة باسم تقديره: ابتداء مستقر أو ثابت بسم الله، وعند نحاة الكوفة بفعل تقديره: ابتدأت بسم الله، فبسم الله في موضع رفع على مذهب البصريين، وفي موضع نصب على مذهب الكوفيين، كذا أطلق القول قوم...و(بسم الله) في موضع نصب تعلّقا بثابت أو مستقر، بمنزلة: في الدار من قولك: زيد في الدار))[5]. وقد ذكر أبو البركات الوجهين اللذين وجدناهما عند ابن هشام، قال: ((اختلف النحويون في موضع الجار والمجرور على وجهين؛ فذهب البصريون إلى أنّه في موضع رفع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ابتدائي بسم الله؛ أي: كائن بسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلقاً بالمصدر، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر. وذهب الكوفيّون إلى أنّه في موضع نصب بفعل مقدّر، وتقديره: ابتدأت بسم الله))[6]. فقد ذكر

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ٤٠٠، وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٨، وشرح التصريح: ٢/ ٨٣–٨٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٥، والمنصف للشمني: ٢/ ١١٨، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١١٦، وينظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٠٧، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٢٠.

(٤) الكشاف: ١/ ١٢–١٣، ويقارن بـ: البحر المحيط: ١/ ٢٧.

(٥) المحرَّر الوجيز: ١/ ٦١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١/ ١/ ٧٠.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٧.

ذكر أبو البركات أن الجار والمجرور —على مذهب البصريين– في موضع رفع، على الرغم من أنه أشار إلى أنه يتعلق بـ(كائن أو مستقر) ولا يتعلّق بالمصدر نفسه.

النمط التاسع: يتعلّق بقولهم: (ما جاءت حاجتك)[1]، إذ يحتمل —كما ذكر ابن هشام– أن يكون جملة فعلية واسمية؛ إذ يروى برفع (حاجتك)، على أن (جاء) بمعنى (صار)، يرفع الأول اسماً له وينصب الثاني خبراً له، فتُعْرَب (ما) — على هذا الوجه– خبر (جاء) مقدَّما، و(حاجتك) اسمه، وهي على هذا الوجه جملة فعلية. ويروى بنصب (حاجتك)، فيكون (ما) مبتدأ، واسم (جاء) ضميراً يعود على (ما)، وأنِّث حملاً له على معنى (ما)، ومعناها هو (حاجة)، لأنَّ لفظ (ما) مذكَّر، و(حاجتك) خبره، وهي على هذا الوجه؛ أي: نصب حاجتك، جملة اسميّة[2]. ولعل ابن هشام نظر — في أثناء تحليله السابق– إلى كلام سيبويه على هذه العبارة، إذ يقول: ((ومثلُ قولهم: من كان أخاك، قولُ العرب: ما جاءتْ حاجتَك، كأنّه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت: الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أمُّك، حيث أوقع مَنْ على مؤنث، وإنّما صُيِّرَ (جاء) بمنزلة كان في هذا الحرف وحدَه؛ لأنه بمنزلة المَثَل... ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول: من كانت أمك. ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، كما قالوا: مَن كان أمُّك؛ لأنه بمنزلة المَثَل فألزموه التاء...))[3]. فسيبويه يشير، هنا، إلى روايتي النصب والرفع، موضِّحاً أن العرب عاملوا (جاء) في هذه العبارة معاملة (كان). وقد أخذ النحويّون، بعد سيبويه، يدرسون هذا القول ويحلّلونه، قال ابن يعيش: ((قد قالت العرب: ما جاءت حاجتَك، بتأنيث (جاء)، وإلحاقِه التاءَ، ونصب (حاجتك)... فأجروا (جاء) ههنا مجرى (صار)، وجعلوا لها اسماً وخبراً... لأنَّ في (جاء) من الانتقال مثل ما في (صار)، فلما كانت في معناها أجريت مجراها، فـ(ما) اسم مبتدأ مرفوعُ الموضع، وجاءت فعل ماض فيه ضميرٌ مرفوع يعود إلى (ما)، وأنِّث حملا على المعنى؛ لأنَّ (ما) هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أيُّ حاجةٍ جاءت حاجتك؟ و(حاجتك) منصوبةٌ لأنها الخبر، والجملة خبر: ما))[4]. ما))[4].

ومثل ذلك ما نجده عند ابن عصفور، إذ يقول: ((قولهم: ما جاءت حاجتَك، روي برفع (الحاجة) ونصبها، فمن رفع (الحاجة) جعلها اسم (جاءت)، ومن نصب (الحاجة) جعلها خبر

---

(١) جاء في شرح المفصل: ٤/ ٣٣٨: ((أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم إلى الحق من قِبَل علي —عليه السلام–))، وينظر: المنصف للشمني: ٢/ ١١٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٦، والحدائق الندية(مخطوط): ٢٢٧، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩٠.

(٣) الكتاب: ١/ ٥٠–٥١، وينظر: الخصائص: ٢/ ٤١٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٧٣.

(٤) شرح المفصل: ٤/ ٣٣٨.

(جاءت)، وجعل في (جاءت) ضميرَ مؤنثٍ عائداً على (ما) على معناها؛ لأنّها واقعة على (جاءت الحاجة)، كأنّه قال: أيّةُ الحاجة جاءت حاجتك؟ أي: صارت هي حاجتك))[1]. وقد اعترض الدماميني على ذكر ابن هشام هذه العبارة فيما يحتمل الاسمية والفعلية، وعدّ ذكرها مشكلاً، لأنه في حالة الرفع لا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً، هو الفعلية، وفي حالة النصب لا يحتمل إلاّ وجها واحداً، هو الاسميّة، فالإعراب ظاهر، لا لبس فيه ولا احتمال[2]. وذهب الشمني إلى أنَّ ((هذا المثال مما ينبغي أن يفصّل فيه؛ على القول بأنّ استعمال جاء بمعنى صار مطرد، وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الإعراب)) [3]. أي أن الاحتمال ليس نتيجة الرفع والنصب، وإنما نتيجة عمل (جاء)، وعدم ظهور هذا العمل في الاسم بعدها. ويذكر ابن هشام نظائر لهذه العبارة، تحتمل الوجهين أيضاً، هي قولهم (ما أنت وموسى) و(كيف أنت وموسى) [4]. ويلحظ أن ابن هشام استعمل كلمة (موسى)، لكي تكتمل له مسوّغات الاحتمال، في حين أنَّ كتب النحو تستعمل مكانه كلمة (زيد) أو (عبد الله)، قال سيبويه: ((كذلك: ما أنت وعبدُ الله، وكيف أنتَ وعبدُ الله، كأنّك قلت: ما أنت وما عبد الله، وأنت تريد أن تحقِّر أمره أو ترفع أمره. وكذلك: كيف أنت وعبد الله، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما... وكيف بمنزلة الإبتداء، كأنك قلت: وكيف عبدُ الله فعمِلت كما عمل الإبتداء... وزعموا أنَّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل... كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً))[5]. وتابع ابن مالك سيبويه، فقرَّر أن ((الرفع في: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد، هو الجيد لعدم الفعل وما يعمل عمله)) [6]. وقد نقل أبو حيان تقدير سيبويه، ثم أخذ بإعراب (ما) و(كيف) فيه، قال: قال: ((أمّا (ما) فلا تكون حالاً، وزعم بعضهم أنها مُخْرَجة عن أصلها إلى السؤال عن الحال، والصحيح أنَّ كان [المذكورة في التقدير] ناقصة، و(كيف) في موضع الخبر، وكذلك (ما)، والتقدير: على أيِّ حالٍ تكون مع قَصْعَةٍ من ثريد، وأي شيء تكون مع زيد)) [7]. وقال ابن هشام في إعراب (ما): إنّها إنّها ((تحتمل الرفع والنصب، إلاّ أن الرفع على الابتدائية أو الخبريّة... وذلك إذا قدّرت (موسى)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٧.

(٢) شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ١١٨.

(٣) المنصف الشمني: ٢/ ١١٨، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٠١-٣٠٣، وينظر: شرح المفصل: ١/ ٤٤٤-٤٤٦.

(٦) شرح التسهيل: ٢/ ١٨٢.

(٧) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٨٩.

عطفاً على (أنت)، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدَّرته مفعولاً معه، إذ لابدّ من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع. ونظير (ما).... (كيف) في نحو: (كيف أنت وموسى)، إلاّ أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلاّ توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية))[1].

النمط العاشر: تحتمل الجملة المعطوفة في نحو: (قعد عَمْرٌو وزيد قام) أن تكون فعلية واسمية، ويرجّح ابن هشام كونها فعليّة، ليكون (زيد) فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره المذكور، وذلك طلباً للتناسب بين الجملتين المعطوفتين[2].

النمط الحادي عشر: يبيّن ابن هشام أنَّ الجمل من نحو (موسى أكرمه) و(زيد ليقمْ) و(عمرو ليذهبْ) تحتمل الفعلية والاسمية، وترجح فيها الفعلية؛ لكون (أكرمه، وليقم، وليذهب) جملاً طلبيّة؛ فيضعف أن تكون خبراً عن الأسماء التي قبلها. والراجح، على هذا، أن يعربَ (موسى) مفعولاً به لفعل محذوف يفسِّره المذكور، ويعرب (زيد، وعمرو) فاعلين لفعل محذوف، على تقدير: ليقم زيد ليقم، لا يذهب عمرو ولا يذهب[3]. وهذه المسألة من أبواب الاشتغال، التي يذكر النحويون أنها مما يجوز فيها النصب والرفع، والنصب أرجح، وقد تكلم سيبويه على ذلك في باب أفرده في موضوع الاشتغال[4]، هو باب (الأمر والنهي)، قال: ((والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبْنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ... وذلك قولك: زيداً اضربْه، وعمراً امرر به... ومنه: زيداً ليضربْه عمرٌو، وبشراً ليقتل أباه بكرٌ))[5]. ولذلك يقرّر ابن الناظم أن النصب يترجّح بأسباب ((منها أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر، أو نهي، أو دعاء، كقولك: زيداً اضربْه، وخالداً لا تشتمه، واللهم عبدك ارحمه))[6]. وقد بيّن الأزهري علة ترجيح النصب، هنا، قال: ((إنّما ترجّح النصب فيهن على الرفع؛ لأنَّ الطلب إنّما يكون بالفعل، فكان حمل الكلام عليه اولى، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب))[7].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٥٣٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦، وينظر: عن التناسب في العطف: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٤٨-٢٤٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١٢، وينظر: الحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦.

(٤) ترجم له سيبويه بقوله: ((هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بُنِيَ عليه الفعلُ مرَّةً، ويُحْمَلُ مرةً أخرى على اسم مبني على الفعل))، الكتاب: ١/ ٩١.

(٥) الكتاب: ١/ ١٣٧-١٣٨، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٧٢-٧٣.

(٦) شرح ابن الناظم: ١٧٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٦٦، وهمع الهوامع: ٣/ ١٠٤.

(٧) شرح التصريح: ١/ ٤٤٤، وينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩١.

ومما ينبغي ذكره أنَّ ابن هشام لم يجعل ما تقدَّم مثالاً منفرداً، وإنّما ساقه بعد المثال العاشر، ولذلك قال الدسوقي: ((هذا خارج عن المعطوف، فلو جعله قسماً حادي عشر، كان أولى؛ لأنَّ هذا محتمل للوجهين))[1]. وممّا ذكره ابن هشام أيضاً نحو (زيد قام)، إذ بيَّن أنّها تحتمل وجهين، بسبب اختلاف النحويّين فيها؛ فهي جملة اسمية عند جمهور النحويّين لعدم وجود ما يطلب الفعل، ويجوز أن تكون فعلية على التقديم والتأخير عند الكوفيّين؛ أي: إنَّ الفاعل تقدَّم على فعله[2]. ويؤكد عبد القاهر الجرجاني أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه؛ لأنه كالجزء من الفعل، فإذا قُدِّم ارتفع بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المُسْتِكن بدلالة أنَّ العرب لا يقولون: الزيدان ضَرَبَ[3]. ويوجب ابن عصفور أن يتقدم الفعل —أو ما قام مقامه– على الفاعل، ((خِلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: زيدٌ قام، تقديره: قام زيدٌ))[4]. وكذلك أشار أبو حيان إلى هذا الخلاف مبيّناً ثمرته، قال: ((ذهب البصريّون إلى أنّه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثُمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيّون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريّون))[5]. وهذه الثمرة تظهر لمن يريد بناء الجملة وتأليفها، وتظهر ثمرة أخرى لمن يريد تحليل الجملة الناجزة وإعرابها، هي احتمال (زيد) في نحو (زيد قام) لوجهين إعرابيين: مبتدأ، وفاعل مقدم، ومن ثمَّ، احتمال الجملة لأن تكون اسميّة على الوجه الأول، وفعلية عند القائلين بجواز الوجه الثاني.

ثانياً: الجملة الكبرى والجملة الصغرى

يبيّن ابن هشام —بعدَ أن يتكلّم على انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى– أنَّ الكلام قد يحتمل الكبرى وغيرها[6]. ثم يأخذ بإيراد أمثلة ذلك، وسنذكرها بوصفها أنماطاً تركيبية؛ لأن كل مثال فيها يمثّل أنموذجاً منفرداً عن غيره، وذلك كالآتي:

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦–٤٩٧.

(٣) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٢٧–٣٢٨، وشرح المفصل: ١/ ٢٠٢–٢٠٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٥٨–١٥٩، وينظر: المغني في النحو: ٢/ ١٣٣–١٣٤، إذ ذكر أسباباً توجِبُ تقدّم الفعل على فاعله.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٠، وينظر: همع الهوامع: ١/ ٥١١، إذ عدّ السيوطيُّ مذهب البصريين هو الصحيح، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٧–٤٩٨، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٨.

النمط الأوّل: يحتمل (آتيك) في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾[1]، أن يكون فعلاً مضارعاً وفاعلاً مستتراً ومفعولاً به، على أن أصله (أ ٱتيك)، ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفا، لوقوعها ساكنة إثر همزة، وعلى هذا يكون (آتيك) جملة كبرى. ويحتمل أن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾[2]. ثم يذكر ابن هشام دليلين يؤيِّد بهما الوجه الثاني؛ الدليل الأول: أنَّ الأصل في الخبر الإفراد، والدليل الثاني: أنَّ أحد القراء، وهو حمزة الزيات يميل الألف من (آتيك)[3]، وهذا ممتنع فيها إذا كانت منقلبة من الهمزة؛ وفي هذا ((دليل على أنّه اسم فاعل؛ لأنَّ، عليه، الألف تكون أصلية، ولا يجوز إمالة الألف إلاّ إذا كانت أصلية. وأما على جعله فعلاً، تكون الألف بدلاً من الهمزة والألف المُبْدَلة لا تُمال))[4]. وقد أشار العكبريُّ إلى أن (آتيك) يحتمل الأمرين، قال: ((آتيك: فعل؛ ويجوز أن يكون اسم فاعل))[5]، والى مثل ذلك ذهب أبو حيان، حيان، إذ يقول: ((يحتمل أن يكون مضارعاً واسم فاعل))[6]. وهكذا نلحظ أن ابن هشام نقل الاحتمال من الكلمة إلى ميدان الجملة.

النمط الثاني: تحتمل الجملة في نحو: (زيد في الدار) تقدير (استقرَّ) فيكون الكلام جملة كبرى، وتقدير (مستقر)؛ فلا يكون الكلام جملة كبرى ولا صغرى، بل يكون الخبر مفرداً، كما هو الأصل فيه[7]. ويعود الاحتمال، هنا، إلى الخلاف النحويّ في العامل في الظرف والجار والمجرور التامّين التامّين إذا وقعا خبراً للمبتدأ، إذ ظهرت مذاهب مختلفة فيه؛ أحدها : أنَّ العامل فيه اسم فاعل من كون مطلق؛ أي: كائن أو مستقر في الدار، ونسبه أبو البركات إلى بعض البصريين[8]، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه والأخفش[9]، وإليه ذهب السُّهيلي (٥٨١ هـ)[10]. والثاني أن العامل فيه فعل تقديره (استقرّ)، ونُسِب إلى سيبويه أيضاً[11]، وهو مذهب أبي علي الفارسي[12]، وعبد القاهر الجرجاني[1]،

---

(١) سورة النمل، من الآية: ٤٠.

(٢) سورة هود، من الآية: ٧٦.

(٣) تنظر: القراءة في جامع البيان: ٦٥٥، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٦، ٤٨.

(٤) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٨١.

(٦) البحر المحيط: ٧/ ٩٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٨، وينظر أيضاً: الحدائق الندية (مخطوط): ٢٢٨.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٥،مسألة (٢٩) وشرح المفصل: ١/ ٢٣١،والمغني في النحو: ٣١٨/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١، والمنصف للشمني: ٢/ ١١٩.

(١٠) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٢٥.

(١١) ينظر: المغني في النحو: ٢/ ٣١٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١.

(١٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٤٧، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١.

والزمخشري[٢]، ونسبه أبو البركات إلى البصريين[٣]، ووصفه بأنه الصحيح. وفي العامل في الظرف مذاهب أخرى، لا تتعلق بهذه المسألة التي ندرسها[٤]. وقد عدَّ ابن هشام هذه الجملة مما تحتمل الوجهين، نظراً منه إلى المذهبين والتقديرين، فهو لم يقصر نظره على العامل ونوعه: أفعل هو أم اسم؟ . وإنّما نظر إلى الجملة كاملة في حال الأخذ بأحد التقديرين أو كليهما. ويجد الباحث جذوراً لهذا النظر عند عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول: ((اعلم أن من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل وذاك لأجْل أنّه يُقَدَّر فيه اسمَ الفاعل. فإذا قال: زيد في الدار، قدَّر: مستقر في الدار، دون استقرَّ ويستقرَّ. واسمُ الفاعل لا يكون جملةً، وإنما [الذي] يكون جملةً: الفعل مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر))[٥]. وعلى الرغم من أن كلامه على الظرف نفسِه، فانَّه قد التفت إلى أثر الفرق بين التقديرين في تغيير نمط الجملة، وأنَّ تقدير اسم الفاعل لا يؤدي إلى جملة. وهو ما انتهى إليه ابن هشام لاحقاً؛ وذلك أنَّ تقدير (مستقر) يخرج الكلام من حيّز وصفه بجملة صغرى أو كبرى.

النمط الثالث: بيّن ابن هشام، فيه، أنَّ الجملة في نحو (إنّما أنت سيراً)، تحتمل أن تكون جملة كبرى، على تقدير (تسير)، وأن تكون جملة لا توصف بأنها صغرى ولا كبرى، على تقدير (سائر). إنَّ سبب الاحتمال، هنا، يعود إلى الخلاف النحوي أيضاً، في تقدير العامل في (سيراً). وإذ اختُلِفَ في العامل، فقدّره بعضهم فعلا، لأنه الأصل في العمل، وقدّره آخرون اسم فاعل، لأن الاسم أصل والفعل فرع عليه[٦]. وارى أنَّ ابن هشام بنى هذا النمط على الخلاف في المسْألة السابقة، وهو بناء ضعيف لغوياً وعقلياً، لأنَّ المصدر، هنا، منصوب بفعل مقدَّر تقديره (تسير)، وأنه قد سحب الخلاف السابق إلى هذه المسألة، لأن النحويين يعالجون مثل ذلك تحت باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة[٧]. يؤكد هذا أنَّ ابن مالك يعدّ المصدر (سيراً)، هنا، قد أغنى عن خبر اسم عين، وقد صرّح بأنه منصوب على تقدير فعل محذوف، قال: يجوز ((الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم: زيدٌ سيراً سيراً، وبمصدر محصور كقولهم: إنّما أنت سيراً، والأصل: زيد يسير سيراً، فحذف الفعل

---

(١) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٥.

(٢) ينظر: المفصل: ٥٣، وشرح المفصل: ١/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٦. مسألة (٢٩).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٥-٢٤٦، مسألة (٢٩)، والمغني في النحو: ٢/ ٣١٧-٣١٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١، وشرح التصريح: ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٥. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٤٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٩، والمنصف للشمني: ٢/ ١١٩.

(٧) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣٥، وشرح المفصل: ١/ ٢٨٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٩٨-٤٩٩.

واستغنى عنه بمصدره،... وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيراً، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار في سببية الإضمار))[1].

النمط الرابع: تحتمل الجملة في نحو (زيد قائم أبوه) أن تكون جملة كبرى، على تقدير أنَّ (أبوه) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبره مقدّماً. وفي حال قُدِّر (أبوه) فاعلاً لـ(قائم)، فإنها. حينئذٍ تخرج ممّا يمكن وصفه بأنه جملة صغرى أو كبرى. وهذا النوع أيضاً إنما استند ابن هشام فيه إلى إعمال العقل، والتلاعب باللغة، بسبب احتمال التركيب لأكثر من توجيه، في حين أن المعروف أنّ الخبر إذا كان مشتقاً فإنه يتحمل ضميراً مرفوعاً، ولو أُظْهِر هذا الضمير لارتفع قال ابن يعيش عن الخبر المشتق: ((الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبَّهة باسم الفاعل... والذي يدلّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو: (زيد ضاربٌ أبوه، ومكرمٌ أخوه، وحسن وجهه). وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً، عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلاً))[2].

ثالثاً: جملة لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب

أ. الجملة المستأنفة

نبَّه ابن هشام على أنَّ اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره، وذلك نوعان؛ الأول: نوع يحتاج إلى تقدير من اجل صحة حمله على الاستئناف، وذلك نحو (نعم) في (نعم الرجل زيد)، فإن جعلت (زيد) مبتدأ، وما قبله خبراً، كان (زيد) لفظاً غير مستأنف، وإن جعلته خبراً لمحذوف تقديره: هو زيد، كان الكلام مستأنفاً[3]. وقد عبَّر ابن هشام باللفظ، هنا، ولم يعبّر بالجملة؛ لأنَّ ((المحتَمل قد لا يكون جملة، كـ(زيد)، في المثال المذكور، فإنَّه على الاحتمال الأوّل مفرد، وجملة على الثاني))[4]. والثاني: ما لا يحتاج إلى تقدير، لكونه جملة تامّة، وقد وصفه بأنّه كثيرٌ جدّاً، وجعل منه الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[5]، إذ تبع الزمخشريَّ، في أن الأحسن فيها أن تكون مستأنفة، قال الزمخشري: ((يجوز أن يكون (لا يألونكم) صفة للبطانة، وكذلك (قد بدت البغضاء) كأنه قيل: بطانة غير آليكم خبالاً بادية بغضاؤهم، وأمَّا (قد

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، وينظر: -فيه أيضاً-: ١/ ٣٠١.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٢٢٨. وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٩، والصفحة ( ) من البحث.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٠٣.

(٤) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٩٥.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١١٨.

بَيَّنا) فكلام مبتدأ. وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة))[1]. وقد ذهب أبو البركات إلى أن (لا يألونكم) في موضع نصب صفة، وليست مستأنفة، قال: ((لا يألونكم: جملة في موضع نصب صفة لـ(بطانة)... و(ودّوا) فيه وجهان؛ أحدهما: أن تكون جملة فعلية في موضع نصب؛ لأنّها صفة لـ(بطانة). والثاني: أن تكون مستأنفة... و(قد بدت البغضاء) مثل (ودّوا) في الوصف والاستئناف))[2]. فأجاز الاستئناف في الثانية والثالثة، ولم يذكره في الأولى. في حين يميل العكبري إلى توجيه هذه الجمل على الحالية، قال: ((لا يألونكم: في موضع نعتٍ لـ(بطانة)، أو حال ممّا تعلَّقت به (مِنْ)... و(ودّوا) مستأنف؛ ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يألونكم، و(قد) معه مُرَادة... و(قد بدت البغضاء) حال أيضاً، ويجوز أن يكون مستأنفاً))[3]. وذهب أبو حيان إلى أنَّها جمل جمل مستأنفة، قال: ((الجملة من قوله (لا يألونكم خبالا) لا موضع لها من الإعراب، إذ جاءت بيانا لحال البطانة الكافرة، هي والجمل بعدها لتنفير المؤمنين عن اتخاذهم بطانة. ومن ذهب إلى أنّها صفة للبطانة، أو حال مما تعلّقت به (مِن)، فبعيد عن فهم الكلام الفصيح؛ لأنّهم نهوا عن اتخاذ بطانة كافرة، ثمَّ نبّه على أشياء ممّا هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين، ووادة مشقتهم، وظهور بغضهم. والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما))[4]. فقد جعل أبو حيان المعنى فيصلاً في الحكم على هذه الجمل بأنها مستأنفة. ولعل السببَ في هذا الاختلاف، يرجع إلى ((أنَّ الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحياناً، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهرة العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولابدَّ من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة))[5]، كما فعل أبو حيان الأندلسيّ في هذه الآية.

وقد نبّه ابن هشام على أنَّ بعض الجمل وقع فيها خلاف؛ أمستأنف هو أم غير مستأنف؟ وذكر له أمثلة، يمكننا أن نعدّها أنماطاً تركيبية؛ بسبب تنوّعها واختلاف أبوابها النحويّة، وهي:

النمط الأول: اختُلِف في التركيب الذي يقع الفعل المضارع، فيه، مرفوعاً بعد الشرط، كما في (أقوم) في (إنْ قام زيد أقوم). ويذكر ابن هشام الخلاف بين سيبويه والمبرد في توجيهه وما ينبني عليه من تغيير نوع الجملة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ (أقوم) مؤخَّر من تقديم، أي انّه فعل مضارع مرفوع،

---

(١) الكشاف: ١/ ٣٩٨، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٠.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٩٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢٩.

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٥٨.

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٩.

وهو دليل الجواب، والجواب فعل مضارع مجزوم، تقديره (أقم)؛ دلَّ عليه (أقوم) المذكور. وهذا ما يتّضح من قول سيبويه: ((قد تقول: إن أتيتَني آتيك، أي: آتيك إن أتيتَني. قال زهير[1]:

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ))[2].

فهو يستدلّ بهذا البيت على أن فعل جواب الشرط (يقول) جاء مرفوعاً ، على نيّة التقديم ، وتقديره : يقول إنْ أتاه خليل يوم مسألة ، وإلاّ لما جاز أن يكون مرفوعاً[3].فالجملة، بناءً على مذهب سيبويه، مستأنفة، ويؤيد هذا التوجيه —عند ابن هشام– التزامهم، في مثل هذا التركيب، كونَ الشرط ماضياً[4]. ووجه التأييد، فيه، أنَّ مضيَّ الشرط يكثر معه حذف الجواب[5]. أمّا المبّرد فذهب إلى أنّه على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير: (فأنا أقوم)، قال: ((سيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير... والذي قال لا يصلح عندي ... ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأً على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنك قدَّرته وأنت تريد الفاء... فمن ذلك قول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ ... يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقوله: (يقول) على إرادة الفاء على ما ذكرت لك))[6]. والجملة، على هذا، جملة اسمية، مرتبطة بالفاء، وليست مستأنفة؛ لأنها جواب الشرط، وقد نبه على هذه المسألة صاحب إعراب القرآن، إذ خصص لها الباب الخامس والأربعين، وهو باب (ما جاء في التنزيل وفيه خلاف بين سيبويه وأبي العباس)، قال فيه: ((وذلك في باب الشرط والجزاء، وذلك أنك إذا قلت: إن تأتني آتيك، فسيبويه يقدره على التقديم، أو كأن قال: آتيك إن تأتني. وأبو العباس يقدره على إضمار الفاء، على تقدير: إن تأتني فآتيك))[7]. ثم ذكر ما يحمل من شواهد التنزيل على هذا الخلاف. وقد وصف ابن يعيش مذهب المبرد بالجيّد، إذ قال عن الشاهد السابق: ((الشاهد فيه رفع (يقول)، وهو الجواب، أما الجزم فصحيح... وأما الرَّفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأوَّل... فسيبويه يتأوله على إرادة

---

(١) ديوانه: ١٠٥، وينظر: رصف المباني: ١٠٤، والمقاصد النحوية: ٣/ ٣٩١، وشرح التصريح: ٢/ ٤٠٢، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٣٨، وخزانة الأدب: ٩/ ٤٨.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٢٦. مسألة (٨٧).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٠٥.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٤٠٤.

(٦) المقتضب: ٢/ ٦٧–٦٨.

(٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣/ ٧٧٩.

التقديم... وقد استُضْعِفَ، والجيّدُ أنْ يكون على إرادة الفاء، فكأنّه قال: فيقول))[1]. ويذكر ابن مالك أن سيبويه يوجّه هذا الموضع على الوجهين، وليس على التقديم فقط، قال: ((رفعه عند سيبويه على وجهين: على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً، وعلى حذف الفاء؛ لأنه قال: وقد يقولون: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني، وانشد بيت زهير، ثم قال: فإذا قلت: آتي من آتاني، فأنت بالخيار؛ إن شئت كانت (أتاني) صلة، وإن شئت كانت بمنزلتها في (إن)، ويجوز في الشعر: آتي من يأتيني؛ قال[2]:

فقلتُ: تحمَّل فوقَ طوقك إنّها مُطبَّعَةٌ من يأتِها لا يَضيرُها

كأنّه قال: لا يضيرها من يأتها، ولو أريد به حذف الفاء جاز))[3]. وبذلك يكون مذهب المبرِّد، المبرِّد، هنا، قد خرج، هو الآخر، من تحليل سيبويه. في حين ردَّ الرضيُّ المذهبين، واتخذ له توجيهاً آخر، قال: ((عند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين؛ إما لكونه في نيَّة التقديم، وإمّا لنيَّة الفاء قبل الفعل، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين مختصَّان بالضرورة، وكلامنا في حال السَّعة. والأولى أن يقال: تغيَّر عمل (إنْ) وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلمَّا لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد، وهو الشرط، تقديراً، كما تجزم سائر الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ ولّما، ولام الأمر، ولا النهي))[4]. فالرضيُّ يرى أنّها ضعفت عن العمل، لوجود فاصل، هو فعل الشرط بصيغة الماضي، ولذلك اكتفت بأن عملت في فعل الشرط محلا وتقديراً، وبناءً على هذا، فإنَّ (أقوم) هو جملة الجواب؛ فهي جملة مرتبطة بما قبلها وغير مستأنَفة. ولجأ المالقي إلى حصر هذه الظاهرة بضرورة الشعر، قال في توجيه رفع (يقول) في بيت زهير: ((هو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة .... فأمَّا في الكلام فلا أعلم منه شيئاً، وإذا جاء فقياسُه الجزمُ؛ لأنّه أصل العملِ في المضارع، تقدَّم الماضي أو لم يتقدَّم، وَذَكَر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل، والرفع موافقةً للماضي قبلَه في عدم العمل))[5]. وقد ردّ أبو حيّان ما ذهب إليه المالقي من حصر هذه الظاهرة بالشعر، قال: ((إذا كان فعلُ الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مضارعاً نحو: إن قام زيدٌ يقوم عَمْرٌو، فجَزْمُه فصيح، وزعم بعضهم أنّه لا يجيء في الكلام

---

(١) شرح المفصَّل: ٥/ ١٠٩.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في: ديوان الهذليين: ١/ ٥٤، وشرح أشعار الهذليين: ١/ ٢٠٨، وفيه: فقيل مكان فقلت، وينظر: الكتاب: ٣/٧٠، والمقتضب: ٢/٧٢، والمقاصد النحوية: ٣/٣٩٤، وشرح التصريح: ٢/ ٤٠٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٥٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٦.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية: ٥/ ١١٩، والمنصف الشمني: ٢/ ١١٨، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٤٠٤.

(٥) رصف المباني: ١٠٤ –١٠٥.

الفصيح إلاّ مع كان... وأمّا رفعه فذهب بعض أصحابنا إلى أنّه أحْسَنُ من الجزم، ونصوص الأئمّة على جواز مجيئه في الكلام، خلافاً لبعض من عاصَرْناه، فإنَّه قال: لا أعلمه جاء في الكلام، وإذا جاء، فقياسُه الجزم، لأنّه أصل العمل تقدَّم أو تأخَّر))[1]. ويهمّنا ردّ أبي حيان لأنَّه يثبت وجود هذا النمط واستعماله في الكلام الفصيح.

النمط الثاني: اختُلِف في (مذ، ومنذ) وما بعدهما، في نحو: (ما رأيته مذ يومان)، إذ ذكر ابن هشام أنها في مذهب الجمهور جملة مستأنفة جواباً لسؤال تقديره: عند مَن قدر (مذ) مبتدأ: ما أمد ذلك. وعند مَن قدرهما خبراً: ما بينك وبين لقائه. والسؤال هو عن أمد انتفاء الرؤية.

ثم ينقل مذهب السيرافي في أنهما: (مذ، ومنذ) في موضع نصب على الحال كأنّه قال: ما رأيته متقدِّماً[2]. وقد وصف ابن هشام هذا المذهب بأنه ليس بشيء، معللاً ذلك بعدم وجود الرابط في قولك: (مذ يومان)، واعترض الدماميني على ابن هشام، بالقول: ((بل هو شيء، وجه ذلك أنَّ المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان، فالرابط بحسب المعنى موجود، ولا يضرّ كونه بحسب اللفظ مفقوداً))[3]. فهو يرى أن الرابط موجود في ضوء تفسير المعنى، في حين علَّق الشمني على هذا الاعتراض بالقول ((هذا عجيب، فإن الرابط اللفظيّ في الجملة الاسمية الحالية لابدَّ منه، لفظاً أو تقديراً، وهو إمّا الواو أو الضمير أو هما))[4]. وقد أيّد الدسوقي مذهب الشمني، قال: ((أما قول بعضهم إن فيه رابطاً بحسب المعنى.... فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لابدّ من الرابط اللفظي))[5]. وهذا يعني أن مذهب الجمهور أرجح، وأن الجملة –بناء عليه– مستأنفة لا محلَّ لها.

النمط الثالث: تحدَّث فيه ابن هشام عن جملة الاستثناء: (ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا)، إذ اختُلِف فيها، فهي جملة حالية، معناها: قام القوم خالين عن زيد، وهو مذهب السيرافي، ولكنه أجاز الاستئناف فيها أيضاً[6]. ونقل عن ابن عصفور أنه يوجب أن يكون استئنافاً، لعدم وجود الرابط في الجملة الحالية، والذي قال به ابن عصفور يدل على إجازته الوجهين، قال: ((يكون موضع

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٦.

(٢) ينظر: رأي الجمهور والسيرافي في: شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٧، ٢١١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨٢، ٣٩٣ مسألة (٥٦)، وشرح المفصل: ٤/ ٥٠٨–٥٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٢–٦٣، وشرح التسهيل: ٢/١٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٦٣، وارتشاف الضرب: ٣/١٤١٩، ومغني اللبيب: ٢/٥٠٥، وهمع الهوامع: ٢/١٦٦–١٦٧.

(٣) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ١٢٢.

(٤) المنصف للشمني: ٢/ ١٢٢.

(٥) حاشية الدسوقي: ٢/ ٤٠٥.

(٦) ينظر: رأي السيرافي في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٣٧، والجنى الداني: ٤٣٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٨–٢٥٩، وتنظر هذه المسألة في شرح التسهيل: ٢/ ٢٣٠ وفي شرح المفصل: ٢/ ٥١ (من دون نسبة).

(خلا، وعدا، وحاشا) إذا كانت أفعالاً النصب على الحال.... وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء))[1]. إلاّ إذا فهمنا أن الإضراب بـ(بل) إيجاب للاستئناف. ويقول في موضع آخر عن (خلا، وعدا، وحاشى) إنها ((تكون أفعالاً وفاعلوها مضمرون فيها، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام... وتكون الجملة في موضع نصب على الحال))[2]. ويبدو أن ابن هشام تابع المرادي في عرض هذه المسألة، إذ يقول: ((إذا نَصَبت [يعني خلا] فاختُلِف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب... قال ابن عصفور: وهو الصحيح))[3]. ويظهر أنَّ ابن هشام أكثر ميلاً إلى أن للجملة موضعاً من الإعراب، فيذكر أن جملة الاستثناء في نحو: (جاءني رجال ليسوا زيداً) في محل رفع صفة؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات، كما يرى أنه لا يمتنع أن يقال (جاؤوني ليسوا زيداً) على الحالية.

النمط الرابع: ويتعلق بالجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية، كما في قول جرير[4]:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

إذ ينقل ابن هشام الاختلاف فيها، فمذهب الجمهور أنَّها مستأنفة. وذهب الزجاج إلى أنّها في موضع جرّ بـ(حتى)[5]. وقد ذهب المرادي إلى أنَّها لا محلَّ لها، قال: ((الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنَّ (حتى) هذه جارّة، والجملة في موضع جر بـ(حتى)، وهو ضعيف... لأنه يُفضي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل، وذلك غير معروف))[6]. ويرى الدماميني أن تعبير ابن هشام عن (حتى) بالابتدائية غير صحيح، لأنّ القائل بأنَّ الجملة بعد (حتى) في محلّ جرّ لا يعدّ (حتى) ابتدائية[7].

ب. الجملة الخبريّة

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦١، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٥٩.

(٢) المقرَّب: ١٩٠-١٩١.

(٣) الجنى الداني: ٤٣٧-٤٣٨.

(٤) ديوانه: ٣٤٤، وينظر: المقاصد النحوية: ٣/ ٣٥١-٣٥٢، شرح شواهد المغني: ١/ ٣٧٧، وخزانة الأدب: ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩. ٤٧٩.

(٥) ينظر: هذه المسألة في: شرح المفصل: ٤/ ٤٦٨، والجنى الداني: ٥٥١-٥٥٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٧٣، وهمع الهوامع: الهوامع: ٢٥٨، والمغني في النحو: ٢/ ٣٠٧.

(٦) الجنى الداني: ٥٥٢.

(٧) ينظر: شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ١٢٢.

اختلف النّحويون في نحو (زيد اضربه، وعمرٌو هل جاءك)، على رأيين؛ الأول: أنَّ محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ خبراً له. ووصفه ابن هشام بالصحيح. والثاني: أنها نصب بقول مضمر، هو الخبر، لأنَّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً[1]. وهذا الموضوع محط خلاف بين النحويّين، فقد ((ذهب بعض النحويّين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ، يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب، فإذا وجد في كلامهم نحو: (زيد اضربْه)، و(زيد لا تضربه)، حمله على إضمار القول، تقديره: زيدٌ أقول لك: اضربه، أو: أقول لك: لا تضربه... وذلك فاسد، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً، وإن لم يحتمل الصدق والكذب))[2]. وبناء على ما تقدّم يترجح أن هذه الجملة لها محلّ من الإعراب.

ت. الجملة المحكية

وقف ابن هشام، في أثناء سعيه للكشف عن بنى الكلام وأسس تحليله، عند كلامه على جملة المفعول به، على أحد أنواعها وصورها، وهو الجملة المحكية، فبيّن أن من الجمل ما قد يخفى —وهو يريد بذلك أنه يخفى على المحلّل– ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾[3]، فقد يتبادر إلى الذهن أن ﴿إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ ليست محكية بمصدر القول قبلها، إذ لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ما تدل عليه من مذاق العذاب، ولكن الذي يفسر ذلك أن في الآية التفاتا، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى ضمير المتكلم، لأنّهم تكلموا بهذا عن أنفسهم[4]. وجعل ابن هشام هذا النوع في ضمن ضمن المحكي بعد القول. وذكر مما يخفى ما وقع بعد معنى القول، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾[5]، فقد ذكر أن أصله: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام؛ وذلك إما على أنهم خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو أن الأصل: إنَّ لهم لما يتخيّرون، ثم عدل عن الخطاب عند مواجهتهم[6].

ونبّه ابن هشام على أن بعض الجمل تحتمل الحكاية وغيرها، قال: ((قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو: (أتقول موسى في الدار)، فلك أن تقدِّر (موسى) مفعولاً أول، و(في الدار)

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٠٦.

(٢) شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٣٤٦–٣٤٧، وينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦، وهمع الهوامع: ١/ ٣١٥.

(٣) سورة الصافات، الآية: ٣١.

(٤) ينظر: الكشاف: ٤/ ٣٩، والبحر المحيط: ٧/ ٤٧٥، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٤٠، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٦٧.

(٥) سورة القلم، الآيتان: ٣٧–٣٨.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٠، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٦٧.

مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأً وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[1]، الآية، ألاّ ترى أنَّ القول استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية))[2]. ويعلّق الشمني على هذا بالقول: ((يعني على قراءة (تقولون) بتاء الخطاب[3]؛ لأنه قال إن القول في الآية استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، وشروطه ان يكون مضارعاً، لمخاطب بعد استفهام متّصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور أو بمعمول، ويجوز مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن، بل يحكى ما بعده بالقول؛ لأنَّ هذه الشروط ليست شروطاً لوجوب إجراء القول مُجرى الظن، وإنّما هي شروط لجوازه))[4]. أي إنَّ الآية استوفت شروط جواز إجراء القول مجرى الظن، مما أتاح حملها على الوجهين إذ لو أنها استوفت شروط الوجوب لما احتملت إلاّ وجهاً واحداً.

ث. جملة الحال

يذكر ابن هشام أن النحويين اختلفوا في نحو: (عرفت زيداً مَن هو) على أقوال؛ أحدها: أنَّ جملة الاستفهام في محل نصب حال، ورُدَّ بأنّ الجمل الإنشائية لا تكون حالاً. والثاني: أنها مفعول ثان على تضمين الفعل (عَرَفَ) معنى الفعل (علم)، ورُدَّ بأنَّ التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. والثالث: أنها بدل من المفعول به المنصوب[5].

ج. الجملة المعطوفة

وقف ابن هشام على قول الشاعر[6]:

ذكرتك والخَطِّيُ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وقد نَهِلَتْ مِنَّا المثقَّفَةُ السُّمْرُ

فينقل أن بعضهم يرى أنَّ (وقد نَهِلَتْ) بدل اشتمال من قوله (والخطي يخطر بيننا). ويبدو أن هذا رأي ابن جني[7]. ويرى ابن هشام ان هذا ليس مُتَعيّناً؛ لجواز أن تكون من باب النسق، على أن

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٤٠.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٤١.

(٣) هي القراءة المشهورة وتنسب إلى ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص ورويس، ينظر: جامع البيان: ٤١٠ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٦٧.

(٤) المنصف للشمني: ٢/ ١٣٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٥، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٤٧٥.

(٦) البيت لأبي عطاء السندي، في: ديوان الحماسة لأبي تمام: ٣٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: مج١ / ١/ ٤٤، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٤٠، والمنصف للشمني: ٢/ ١٤٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٢، ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مؤلفات ابن جني.

تقدّر الواو للعطف، لتكون الجملة معطوفة على (يخطر بيننا)، فتكون الثانية تابعة لجملة لها محلّ، كما أجاز أن تكون الواو للحال، والجملة حالية، إما من فاعل (ذكرتك) على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإمّا من فاعل (يخطر)، ورابط الجملة -حينئذٍ-: الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه؛ لأنَّ المثقفة السُمْر هي الرماح[1]. وقد جعل ابن يعيش جملة (قد نهِلت) منصوبة على الحال، قال: ((موضع (قد نهِلت) نصبٌ على الحال، والتقدير: ناهلة))[2]. ولم يذكر أوجها أخر في توجيهها.

وقد تكلم ابن هشام على حكم الجمل بعد المعارف والنكرات، في مبحث مخصَّص لهذا الغرض، فبيَّن أنَّ ((الجمل الخبرية [يعني غير الإنشائية] التي يستلزمها ما قبلها؛ إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما [يعني النكرة والمعرفة]، فهي محتملة لهما، وكلُّ ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع))[3]. وهو بذلك يجعل الجملة بعد المعرفة غير المحضة والنكرة غير المحضة تحتمل أن تعرب حالا وصفة. وقد مثّل لهذا النوع من الجمل المحتمِل للأمرين؛ بعد النكرة غير المحضة، بقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[4]، ثم يكشف عن هذا الاحتمال بقوله: ((لك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها؛ لأنها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك يُقرِّبها من المعرفة... وتقول: ما فيها أحدٌ يقرأ، فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها))[5]. ويمثل للجملة المحتملة للأمرين بعد المعرفة غير المحضة بقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[6]، فجملة (نسلخ) تحتمل أن تكون حالا ووصفاً؛ لأنَّ المعرف الجنسي يقترب في المعنى من النكرة[7].

رابعاً: الجملة الإنشائية والخبرية

جاء، في أثناء كلامه على ضابط حكم الجمل بعد المعارف والنكرات، أن أول قيود هذا الضابط أن تكون الجملة خبرية، وعندئذٍ، أخذ بإيضاح ما يحتمل الإنشائية والخبريّة في الجمل، قال: إنَّ ((من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبريّة، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة؛ منها قوله

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٥٧، والمنصف للشمني: ٢/ ١٤٢، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٤٩٦.

(٢) شرح المفصل: ٢/ ٢٨.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٠.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ٥٠.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦١.

(٦) سورة يس، من الآية: ٣٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٦١.

تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[1]، فإنَّ جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف))[2]. وقد سَبَق الزمخشريُّ إلى ذكر هذا الاحتمال، إذ يقول: ((إن قلت: ما محلُّ (أنعم الله عليهما)؟ قلت: إن انتظم مع قوله (من الذين يخافون) في حكم الوصف لـ(رجلان) فمرفوع. وإن جُعِل كلاماً معترضاً فلا محلَّ له))[3]، وأجاز أبو حيان أن تكون حالاً، قال: ((الجملة من من (أنعم الله عليهما) صفة لقوله (رجلان) ... وجوَّز أن تكون الجملة حالاً على إضمار قد، وأن تكون اعتراضاً، فلا يكون لها موضع من الإعراب))[4]. وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن هشام في احتمال هذه الجملة –وغيرها– للتعدد والاحتمال بين الإنشاء والخبر، من جهة، ويوثق أنّ هذا الاحتمال يؤدي إلى تغيّر في إعراب الجملة، ومن ثمّ، ترددها بين أن يكون لها محل، أو أن لا يكون لها محل من الإعراب.

(١) سورة المائدة، من الآية: ٢٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٢.

(٣) الكشاف: ١/ ٦٠٨.

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٦٣٤.

تعدد التحليل النحوي في شِبْه الجُمْلة

عالج ابن هشام حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات، فبين أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور ((صفتان في نحو: (رأيت طائراً فوق غصن، أو على غصن)؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: (رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق)، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: (يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه)؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو (هذا ثمر يانع على أغصانه)؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة))[1]. فشبه الجملة يحتمل الأمرين بعد المعرَّف الجنسي غير المحض، وبعد النكرة الموصوفة.

إنَّ الذي يهمنا في بحث شِبه الجملة التعدّدُ في تعلّق شبه الجملة، إذ لابد من تعلق الظرف أو الجار والمجرور ((بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر))[2]. وابن هشام بهذا يتابع البصريين الذين يرون أنه لابدَّ لِشبْه الجملة من متعلق، لأنه معمول، ولابد له من عامل[3]. ومن صور التعدّد ما يعرضه ابن هشام في قول ابن دريد[4]:

واشتعل المبيضُّ في مُسْوَدِّه ... مِثْلَ اشتعال النار في جزل الغضى

قال: ((قد تقدّر (في) الأولى متعلقة بالمبيضِّ، فيكون تعلّق الجارّين بالاسم، ولكن تعلّق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله؛ لأنّه أتمّ لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق (في) الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبعده أنَّ الأصل عدم الحذف)) [5]. يلحظ أن ابن هشام يقيم موازنة في تعلّق الجارّين. وهي، بلا شك، مبنية على أساس الاحتمال والجواز، إذ لو كان التعلّق مقطوعاً به لما جاز له تقدير هذه الأوجه؛ فتراه ينظر إلى تعلق (في) الثانية بالاسم: (الاشتعال) فيبني على ذلك إمكان تعلق (في) الأولى بالاسم (المبْيَضّ)، ثم تراه يعاود النظر إلى التعلق من زاوية المعنى، فيرجح تعلق (في) الأولى بالفعل (اشتعل)، لأن هذا أكثر اتفاقاً مع معنى الشطر الثاني[6].

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٨، وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٢٤٢، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٤٦.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٦، وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٢٢٠.

(٣) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٥-٢٤٧، مسألة (٢٩)، وشرح المفصل: ٤/ ٤٥٥-٤٥٦،والمغني في النحو: ٢/ ٣١٧-٣١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٦-٤، ورصف المباني: ١٥٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١-١١٢٢.

(٤) ديوانه: ١٢٣.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٧، وينظر أيضاً: الإعراب من قواعد الإعراب: ٥٥.

(٦) ينظر: شرح قواعد الإعراب: ٢٢٤-٢٢٥.

ونقف، عند ابن هشام، على نمط آخرَ، وهو احتمال تعلّق شبه الجملة بمؤول بما يُشْبه الفعل أو بالفعل أو بالمصدر، وذلك في كلامه على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[1]، قال: ((قد أجيز... تعلّقه باسم الله تعالى، وإنْ كان علماً، على معنى: وهو المعبود أو وهو المسمَّى بهذا الاسم، وأجيز تعلّقه بـ(يعلم) و(سركم) و(جهركم)، وبخبر محذوف قدّره الزمخشريّ بـ(عالم)، ورُدّ الثاني بأنَّ فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء؛ لأنَّ المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدري وصلته... وردَّ أبو حيان الثالث بأن (في) لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة... وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم... وليس الدليل حرف الجر))[2]. فقد جمع ابن هشام، في هذا النصّ، أوجهاً مختلفة في تعيين متعلَّق الجارّ؛ إذ لابدّ له من متعلق، في حين أنَّ ما تقدّم عليه يخلو من الفعل فاتجه العلماء إلى البحث عن متعلق آخر، فذهب الزجاج إلى أنه متعلق بما يدل عليه اسم الله تعالى، قال: ((في موصولة [يعني مرتبطة ومتصلة ومتعلقة] في المعنى بما يدل عليه اسم الله، المعنى: هو الخالق العالم بما يصلح به أمر السماء والأرض، المعنى: هو المتفرّد بالتدبير في السموات والأرض... ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر؛ كأنه قيل: إنه هو الله، وهو في السموات وفي الأرض... ويجوز أن يكون: وهو الله في السموات وفي الأرض، أي: هو المعبود فيهما، وهذا نحو القول الأول))[3]. يلحظ أن الزجاج يتردد بين أكثر من وجه، ويجيز أكثر من واحد، في تحديد متعلق (في)، فهو يجيز أن يتعلق بما في اسم الله من معنى المدبّر، وهو القول الأول، أو ما فيه من معنى المعبود، وهو القول الأخير، وهما يؤديان إلى التعلق بمؤول بما يشبه الفعل، أو أنه خبر لمبتدأ على تقدير إعادة لفظ (هو)؛ فكأنّه يريد القول بأنه يتعلق بكون عام محذوف تقديره: استقر، أو مستقرّ في السموات، على الخلاف المشهور. ولم يصرّح النحاس بمتعلق الجار في الآية، ولكن الذي يظهر، من تفسيره، أنه يعلقه بالمصدر (سر، وجهر)، وقد يُفْهم منه تعلقه بالفعل، قال: ((من أحسن ما قيل فيه ان المعنى: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض))[4]، فمعناه: سركم وجهركم في السموات والأرض يعلمه الله، فهو متعلق بالمصدر، كما ذكرنا. ولكن تقديمه ذكر الفعل (يعلم) يوحي بأنه يريد أن يعلّق الجارَّ به. ويرد الزمخشري أقوال السابقين، ثم يذكر الرأي الذي نقله ابن هشام عنه، قال: ((في السموات: متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل وهو المعبود فيها... أو هو

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٨٤، والمنصف للشمني: ٢/ ١٤٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٣٦.

المعروف بالإلهية أو المتوحِّد بالإلهية فيها... ويجوز أن يكون... خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء، كأنَّ ذاته فيهما))[1].

وعدَّ ابن عطية قول الزجاج أفضل الأقوال؛ فلما كان حلول الله في الأماكن مستحيلاً، احتاجت الآية إلى تأويل، فجعل بعضهم الجارّ ((على تقدير صفة محذوفة من اللفظ ثابتة في المعنى، كأنه قال: وهو الله المعبود في السموات وفي الأرض، وعبّر بعضهم بأنْ قَدّر: هو الله المدبّر للأمر في السموات وفي الأرض، وقال الزجاج (في) متعلقة بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني... وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى. وإيضاحه: أنه أراد أن يُدِلَّ على خلقه وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات، فجمع هذه كلها في قوله: (وهو الله) أي: الذي له هذه كلها في السموات وفي الأرض، كأنه وهو الخالق الرازق المحيي المحيط في السموات وفي الأرض))[2]. ويقف الطبرسيّ وقفة الموازن بين هذه الآراء، ويبدو أنه يميل إلى تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل يعلم، ورفض تعلقه بالمصدر، قال: ((هو: الأشبه أن يكون ضمير القصة والحديث، وتقديره: الأمر الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم، فالله مبتدأ ويعلم: خبره، و(في السماوات وفي الأرض)في موضع نصب بيعلم، وسرَّكم مفعوله أيضاً، ولا يكون الظرف الذي هو الجار والمجرور منصوبَ الموضع بالمصدر، وإن جعلنا الظرف متعلقاً باسم الله جاز في قياس قول من قال: إن أصل الله: الإلاه، فيكون المعنى: هو المعبود في السموات وفي الأرض يعلم، وتقديره: الأَمْر المعبود في السماوات وفي الأرض يعلم سرَّكم وجهركم، ... ويجوز أن يكون (هو) مبتدأ و(الله) خبره، والعامل في قوله (في السماوات والأرض) اسم الله على ما قلناه، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر))[3]. ويقف أبو البركات عند الآية أيضاً، فيقول: ((هو: كناية عن الأمر والشأن. و(الله) مبتدأ، وخبره فيه وجهان؛ أحدهما: يعلم، وتقديره: الله يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض. والثاني: أن يكون خبره (في السموات)، ويكون المعنى هو المعبود في السماوات. ويروى عن الكسائي[4] أنه كان يقف على قوله: (في السموات)، ويبتدئ بقوله: (وفي الأرض يعلم)، فكان يجعل (في السموات) من صلة المعبود، ويجعل قوله: (في الأرض) من صلة: يعلم))[5]. والذي يبدو لي أن أبا البركات قد ذكر قراءة الكسائي وغايته إيضاح تعلّق شبه الجملة على التوجيه الأول بـ(يعلم)؛ لأن الخطاب إذا كان للإنسان فإن سره وجهره مقصور على الأرض، ولا علاقة

---

(١) الكشاف: ٢/ ٥.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٦٧، وينظر: المنصف للشمني: ٢/ ١٤٧.

(٣) مجمع البيان: مج ٢/ ٤/ ٤٢٤-٤٢٥.

(٤) تنظر: القراءة في: البحر المحيط: ٤/ ٩٨، وقد نسبها أبو حيان إلى فرقة، دون تحديد، قال: وقالت فرقة.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٨٣.

له بالسماء فوجد في قراءة الكسائي ما يؤكد ذلك، لأنَّ المعنى، عليها، أنَّ الله يعلم سرّكم وجهركم في الأرض. ولا يختلف ما يذكره العكبري عما ذكره أبو البركات إلاّ في التفصيل والتوضيح، قال: ((فيه وجهان؛ أحدهما: يتعلق بـ(يعلم)؛ أي: يعلم سرّكم وجهركم في السماوات والأرض؛ فهما ظرفان للعلم، فيعلم على هذا خبر ثان... والثاني: أن يتعلق (في) باسم الله؛ لأنه بمعنى المعبود..)) [(١)]. ويقف أبو حيان مستعرضاً الآراء السابقة ناقداً ومقوّماً، فقال عن شبه الجملة إنه ((متعلق بـ(يعلم)، والتقدير: الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم، وذهب الزجاج إلى أنَّ قوله (في السموات) متعلق بما تضمنه اسم الله من المعاني.. قال ابن عطية: وهذا عندي أفضل الأقوال... وإيضاحه أنه أراد أن يُدِلَّ على خلقه... وما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن (في السموات) متعلق بلفظ (الله) لما تضمنه من المعاني، ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ؛ لأنها لو صُرّح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها... بل الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية، وإن كان لفظ الله علماً؛ لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى... وقالت فرقة: [إنه].... متعلق بمفعول يعلم، وهو سركم وجهركم، والتقدير: يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض، وهذا يضعف لأن فيه تقديم معمول المصدر الموصول عليه. والعجب من النحاس، حيث قال: هذا من أحسن ما قيل فيه... وقال الزمخشري: يجوز أن يكون (الله في السموات) خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما... وهو ضعيف؛ لأنَّ المجرور بـ(في) لا يدل على وصف خاص، إنما يدل على كون مطلق)) [(٢)]. وقد ردّ ابن هشام بعض اعتراضات أبي حيان، كما مرّ بنا.

ومن الناحية النظرية عالج ابن هشام مسألة تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص والجامد، واختلاف العلماء في ذلك، ثم ذكر صوراً من التعلق اختُلِف في تعيين المتعلّق لصدور العلماء عن مذاهب مختلفة فمنهم من يجيز تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص أو الجامد، ومن ثم، ظهر هذا على تحليله، ومنهم من منعه، وظهر في تحليله أيضاً. وقد وقف ابن هشام أمام هذه المسائل التحليلية عارضاً أحياناً، وموازناً مرجّحاً في أحيان أخرى[(٣)].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٩٨، وينظر: المنصف للشمني: ٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٥-٥٨، وشرح قواعد الإعراب: ٢٢٦-٢٣٩، والحدائق الندية (مخطوط): ٢٤٦.

اتجاهات التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ

يرتبط التطبيق العمليّ للتحليل النحويّ، في الغالب، بالعملية التعليمية للدرس؛ لكونه يمثّل وجهاً من أوجهها، بوصفه وسيلة للوقوف الفعلي على أهمية القواعد النظريّة التي تحفل بها الكتب من جهة، ولأنه وسيلة عملية تمكن المعلمين من امتحان ما تعلمه طلبتهم، ومدى فهمهم، لما يدرسونه في الجانب النظريّ من جهة أخرى. فغاية التطبيق، إذن، تمكين طلبة النحو من اختبار صدق القواعد النظريّة، من أجل ترسيخها في أذهانهم عن طريق تلمّس انعكاس القاعدة على التركيب اللغويّ للنصّ الناجز. ولهذا جعل الدكتور محمد إبراهيم عبادة الهدف من وراء المصنفات التي عُنيت بالتطبيق النحويّ ((ثلاثة أمور:

الأول: تثبيت القواعد والأحكام في أذهان الدارسين.

والثاني: تدريب الدارسين على ممارسة هذا التطبيق من خبرة، بممارسة قراءة ودراسة هذه المصنفات...

والثالث: الحذق في النحو والتفنّن فيه والاستيلاء عليه وتحقيق ملكة الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله))[1].

ويضيف الدكتور محمد إبراهيم عبادة أنّ مما ساعد على ظهور التطبيق أن بعض النحويّين كانوا يعملون في التعليم كمؤدبين، مثل الكسائي والفراء والمبرّد وغيرهم، وانطلق من هذا الأمر فجعله العلة الرئيسة لشيوع الطابع التقريري في كتب النحويين[2]، كما في قول سيبويه: ((اعلم أنك إذا ثنّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان...))[3]، وقوله: ((اعلم أن بعض الكلام أثقلُ من بعض))[4]. وقد استمر هذا المنهج التقريري عند النحويين اللاحقين؛ فهذا المبرد يقول: ((اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها؛ كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك))[5]. وقوله: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلٌّ واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إنَّ)، وأفعال الشك والعِلْم والمجازاة))[6]، ومن ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أن عسى من أفعال المقاربة، فإذا قلتَ: عسى زيداً أن يخرج، كان (زيد) فاعلاً، وكان (أنْ) في موضع نصب))[7].

---

(١) النحو التعليمي في التراث العربي: ٢٤٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٢، وبين أيدينا معاني القرآن للفراء هو نتاج لمجالس الإملاء، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١.

(٣) الكتاب : ١٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٢٠، وينظر منه أيضاً: ٢٤/١، ٣٤، ٤٢-٤٧.

(٥) المقتضب: ٤/ ٨٠.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٦/٤.

(٧) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٥٦، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٢١٤-٢١٥.

ومما يؤكد أثر العملية التعليمية في ظهور التطبيق النحويّ، ما نجده عند المبرد في قوله: ((هذا باب ونقولُ في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون، الضاربَ الشاتمَ المكرِمَ المعطيَة درهما القائمُ في داره أخوك سوطاً أكْرَمَ الآكِلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمراً خالدٍ بكراً عبدَ الله أخوك. نصبت الضارب بأكرم، وجعلت ما بعد الضارب في صلته إلى قولك: أكرم. فصار أسماً واحداً، والفاعل هو الآكل، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة. وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب، والشاتم، والمكرم. و(خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم...))[1] فقد أراد المبرد، من هذه المسألة وغيرها، أن ((يمتحن قدرة الدارسين على تطبيق ما تعاطوه من النحو ممّا سبق عرضه عليهم من أبواب ومسائل، ومما لا شك فيه أنّ هذه المسائل متكلفة، ولا ترد في موقف لغويّ طبيعي، ولإحساس المبرد بما في هذه المسائل من تكلف وغموض وصنعة تولّى إيضاح العلاقات بين المفردات، وبيان أسباب ضبط أواخر الكلمات))[2].

ومن ذلك أيضاً باب ألفه النحويّون، من أجل إظهار مدى براعتهم في النحو وتمكّنهم منه، هو باب الإخبار بالذي، قال المبرّد: ((هذا باب من الذي والتي ألّفه النحويّون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا في ذلك... وتقول: الذي التي اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله. فـ(الذي) ابتداءٌ، و(التي) ابتداءٌ في صلة التي، و(اللذان) ابتداءٌ في صلة التي، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين، والهاء في جاريتها ترجع إلى التي، و(أخواك) خبر اللذين فتمَّت صلة الذي، وقولك (عبد الله) خبر الذي))[3]. فهذا النوع من الجمل مصنوع، كما ذكر المبرد نفسه، وليس أنموذجاً نحوياً مستعملاً في الواقع اللغويّ، ولعله ناتج من أثر الجانب التعليمي، رغبةً من النحويين في عرض بعض المسائل النحويّة الصعبة، بوصفها وسائل تعليمية غايتها تمرين الطلاب وتدريبهم، وهو ما نجده واضحاً عند ابن السراج؛ إذ كان يتبع كل باب بمسائل نحوية أو صرفية، ثمّ يأخذ بإيضاحها وتحليلها، في منهج تعليمي يقترب إلى درجة ما من مناهج المحدثين في تأليف الكتب التعليمية، من ذلك ما جاء في مسائل باب الظرف، قال: ((وتقول: ضربت زيداً يوم الجمعة عندك ضرباً شديداً، فالضرب مصدر، ويوم الجمعة ظرف من الزمان، وعندك ظرف من المكان، وقولك: شديداً: نعت من مصدر، ليقع فيه فائدة))[4]. ولا يكتفي بذلك، بل يأخذ ببيان ما تحتمله الجملة من تغيرات تركيبية، مع إعرابها في كل مرة.

---

(١) المقتضب: ١/١٦٠-١٦١.

(٢) النحو التعليمي في التراث العربيّ: ٢١٨.

(٣) المقتضب: ٣/ ١٣٠-١٣٢، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربيّ: ٢١٩.

(٤) الأصول في النحو: ١/ ٢٠٢.

وقد عبَّر ابن جني عن القيمة التعليمية لبعض مسائل النحو، بوضوح، إذ يقول في باب: (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف) بعد كلامه على صياغة (ويسميها: بناء) نحو: (مُحَوِيّ) من (مُحيّا)، و(مُضَرِيّ) من (ضَرَبَ)، و(تنفي) من (نَزَفَ)، و(شنئي) من (نشف). إنّ ((هذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به، وتدرب الفكر بتجشمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته. فأما لأن يستعمل في الكلام (مضري) من (ضرب)، و(تنفي) من (نزف) فلا. ولو كان لا يخاض في علم من العلوم إلاّ بما لابدّ له من وقوع مسائله معينة محصلة لن يتم علم على وجهٍ، ولبقي مبهوتاً بلا لحظٍ ومخشوباً بلا صنعة))[1]. وذكر في موضع آخر –مؤكداً كلامه السابق– أنّ الغرض من بعض مسائل التصريف هو ((التأنس به وإعمال الفكرة فيه، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه. يدلك على ذلك أنهم قالوا في مثال (أوزة) من (أويت): (إياة)؛ والأصل فيه على الصنعة إيَوِيَة، فأعلت فيه الفاء والعين واللام جميعاً. وهذا مما لم يأتِ عن العرب مثله))[2]. وقد يكون الغرض منها أن يُضْطر الطالب إلى اللجوء إليهم طلباً لفهمها وتفسيرها، طلباً للتكسب من تعليمهم. وقد جاء مثل ذلك عند ابن يعيش، إذ يقول: ((مثال ذلك إذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: قام زيد، بالذي، قلت: الذي قام زيدٌ، فيكون (الذي) مبتدأ، و(قام) صلته، وفيه ضميرٌ قام مقامَ (زيد) في كونه الفاعلَ، وهو ضمير راجعٌ إلى (الذي)، وبه تمَّ الكلامُ، وهو في المعنى زيدٌ؛ لأنّه ضمير (الذي)، و(الذي) هو زيد))[3].

وذكر ابن هشام هذا الباب أيضاً الذي يسميه القدماء بـ(السبك)، قال: ((باب الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام: ويسميه بعضهم بابَ السَّبْك، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفيّة))[4]. وقد أكّد الشيخ خالد الأزهريّ ذلك ووضّحه، إذ قال: ((يسمّيه بعضهم في الصَّدر الأوَّل: باب السَّبْك؛ أي سبك النحو، وهي تسمية قديمة. وقد بالغ فيه النحويّون، ووضعوه على أبواب النحو كـ: باب الفاعل، والمبتدأ والخبر ونواسخهما، وجميع المفعولات، والتوابع، والإعمال وغير ذلك، ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرّف. وهو باب واسع وضعه النحويّون للتدريب في الأحكام النحويّة، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الآتية، وهي: كيف تبنى من كذا مثل كذا في القواعد التصريفيَّة؟))[5]. فقد

---

(١) الخصائص: ٢/ ٩٤–٩٥. والمبهوت: المرتجل الذي لم يدبر ولم يردّ فيه، والمخشوب: المراد به هنا ما ليس مصقولاً (هامش المحقق).

(٢) الخصائص: ٢/ ٤٩٠.

(٣) شرح المفصل: ٢/ ٣٩٦، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٩٤– ٥١٣.

(٤) أوضح المسالك: ٣/ ٢٠٩.

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٤٣٣، وينظر: حاشية الصبان: ٤: ٧٥–٧٦.

بيَّن أنَّ غايتها بناء ملكة للطالب عن طريق الامتحان حتى يقوى بها على التصرف واختبار القواعد النحويّة.

وقد اتسم بعض تلك التمارين بالعسر والصعوبة والبعد عن الواقع اللغويّ، لذلك دعا بعض النحويين إلى إلغائها وإسقاطها من النحو، كما في دعوة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، إذ يقول: ((مما ينبغي أن يسقط من النحو: (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم: (ابن من البيع مثال: (فُعْل)، فيقول قائل: (بوع)، أصله بُيْع، فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها؛ لأنَّ النطق بها ثقيل..))[١].

ولا شكَّ في أنَّ عَمَلَ ابن هشام في التعليم —إذ كانت له حلقة تعليمية، يدل عليها ما تركه من طلبة تتلمذوا على يديه، ونقلوا عنه، فقد شغل منصباً علميّا في المدارس آنذاك– قد ترك أثراً في اتجاهه نحو التطبيق النحوي والعناية به، قال في مقدّمة أحد كتبه: ((التزمتُ فيه أنني كلما مررت بشاهد من الشواهد ذكرت إعرابه، وكلّما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب))[٢]. فهذا النص يؤكد أن ابن هشام وضع تدريب الطالب هدفاً له، وذلك من أجل الأخذ بيده في السلوك في مطالب إجراء الإعراب والتفسير والتأويل. وقد تمثلت عنايته بالطالب في طريقة تأليف كتبه، فنجده في شذور الذهب ((كعادته، يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته بجانب الشعر، كما يكثر من الأمثلة، وكأنه يرى في ذلك ما يوضّح القاعدة ويثبتها في ذهن الدارس وما يعينه على تذوق الأساليب الرفيعة وتنمية الحسّ اللغوي))[٣].

وقد صرّح ابن هشام بأنّه ألّف كتاب (مغني اللبيب) لطلاب العِلم، قال: ((وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتها))[٤]. ومن صور ذلك أيضاً ما عقده ابن هشام لإعراب (ما) و(مَن)، بغية تدريب الطالب أو المُعرِب عليهما[٥].

ولابدَّ من التنبيه على أن النحويين العرب القدماء —وابن هشام منهم– قد عرفوا التطبيق النحويّ، غير أنَّ هذا التطبيق والتدريب كانت له صورة أخرى غير الصورة التي نعرفها الآن، فعندما نقول أنهم عرفوا التطبيق ((لا نريد أنَّ النحويّين عرفوا التطبيق كما يعرف اليوم في مدارسنا، ولكنهم

---

(١) الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي: ١٣٨.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣١، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٢٢١.

(٣) النحو التعليمي في التراث العربي: ٣٧.

(٤) مغني اللبيب: ١٢/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٤١٤/١، ٤٢٩.

عرفوا الجانب التطبيقي الشامل من خلال تحليل نصوص عالية، أي عرفوا الجانب التطبيقي في نصوص لغويّة غير مصنوعة للتطبيق وغير متكلّفة لخدمة قاعدة معينة في قواعد النحو))[1]، وهذا يظهر عند ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، وشرح الشواهد النحوية في (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد).

وإذا انطلقنا من هذا الفهم والتصور لطبيعة التحليل النحويّ آنذاك، سنجد أن التطبيق اتخذ اتجاهات متنوّعة عند النحويين، وعند ابن هشام تبعاً لهم، وهذا التنوع ينبع من اختلاف النصوص اللغوية المطبَّق عليها. وقد حدّد الدكتور محمد إبراهيم عبادة أهم هذه الاتجاهات، بقوله: ((إنَّ النحويين قد أدركوا دور التدريب والتطبيق وقدَّموا نماذج محدودة، كانت تحتاج إلى تطوير وفهم أعمق لدورها في اكتساب وتكوين الحس اللغوي، ولكن يشفع لهم أنهم أدركوا الجانب الأهم في مجال التدريب والتطبيق بمفهوم أوسع ... فكانت لهم مؤلفات طبعت بطابع تطبيقي سادت في ثلاثة مسارب: تمثل الأول في كتب إعراب القرآن ومعانيه، وتمثل الثاني في تناول شرح القصائد والدواوين، وتمثّل الثالث في شرح الشواهد النحويّة، وكلها مما يحتج به، وترِد كثيراً في كتب النحو))[2]. ولعلّ من الحقّ أنّ اتجاهات التطبيق ومساربه –إذا انطلقنا من الفهم السابق– خمسة؛ إذ يضاف إلى الثلاثة السابقة اتجاهان آخران، يتمثل أحدهما في التطبيق على الحديث النبوي الشريف، ويتمثل الآخر في تحليل الألغاز النحوية والمشكل من التراكيب والعبارات. ويمكننا إيضاح هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: التطبيق على آي القرآن: حظي القرآن الكريم، بوصفه كتاب المسلمين المنزل والمقدس، بعناية واضحة، أولاها إياه المسلمون، وكان من صور تلك العناية تفسيره، وتوضيح غريبه، وإعرابه. فقد بدأ وضع النحو من منطلق المحافظة على القرآن الكريم من اللحن وسوء الفهم، فكان فهم القرآن المطلب الأول لنشأة النحو، ومن ثمَّ، جاءت الممارسة التطبيقية التي تعتمد تحليل آيه وسيلة؛ تمكن المتعلِّم والدارس من تطبيق القواعد النحوية على الكتاب السماويّ من جهة، وتمكنه من التذوق البلاغي وتكوين الحسّ اللغوي، ممّا ينمّي القدرة اللغويَّة التي تجعل الأداء في المستوى الذي ينبغي المحافظة عليه[3].

---

(١) النحو التعليمي في التراث العربي: ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه : ٢٢١.

(٣) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٢٢٢، والأسس المنهجية للنحو العربيّ: ٩.

ولأجل ذلك ((أنفق العلماء جهداً كبيراً في الحديث عن لغة القرآن وإيضاح ما ورد فيه من تركيبات قد تبدو لأول وهلة أنّها من الغموض في مكان، مما يدعو إلى إعرابها وبيان موقعها لتتضح، من خلال ذلك، معانيها وما ترمي إليه))[1]. وقد خلف لنا السابقون تراثاً طيّباً في هذا الباب، وصل إلينا بعض منه. وقد اتخذ التطبيق على آي القرآن مظاهر وصوراً مختلفة، فجاء بعضها في كتب تحمل اسم (معاني القرآن)، مثل: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وحمل بعضها اسم (إعراب القرآن)، مثل إعراب القرآن للنحاس، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، وكتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، وغيرها. ولم يقتصر الأمر على الكتب المخصّصة لإعراب القرآن، فقد اشتملت كتب التفسير على صور تطبيقية مهمة، كما في تفسير الكشاف للزمخشريّ، ومجمع البيان للطبرسيّ الذي خصَّص مبحثاً للإعراب بعد كلّ نصّ: (آية أو أكثر)، والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها[2].

وعلى الرغم من أنَّ ابن هشام لم يترك كتاباً في إعراب القرآن أو تفسيره، يجد الباحث أنَّ في كتبه مادةً جيّدة تدور في أفق إعراب القرآن وتحليل ما يشكل منه. فقد احتفى ابن هشام بالشواهد القرآنية وأكثر من الاستشهاد بها، والذي يبدو لي أنه عمد إلى ذلك عن وعي منه، وقصد إليه قصداً؛ يدلّ على ذلك، أنّه، عندما سُئِلَ: هلا فسَّرتَ القرآن وأعربتَه؟، أجاب: أغناني المغني[3]. فقوله هذا يدلّ على أنّه خصص جزءاً من جهده، في (مغني اللبيب)، لإيضاح إعراب القرآن أو المشكل منه، موظِّفاً لأجل ذلك قضية الاستشهاد بالقرآن. ويؤكد اهتمام ابن هشام بالقرآن الكريم وإعرابه قولُه: ((إنّ أول ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ومعنى حديث نبيّه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبديّة، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، واصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب))[4].

وقد لفتت عناية ابن هشام بإعراب القرآن الكريم بعض المحدثين، فأشاروا إليها ونبَّهوا عليها؛ ومنهم الأستاذ أيمن الشوّا الذي جمع كتاباً في الإعراب من (مغني اللبيب)، سمّاه: (إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب)، وقد جاء في ثلاثمائة واثنين وتسعين (٣٩٢) صفحة، من غير الفهارس، وفي هذا دلالة واضحة على عنايته بإعراب القرآن خاصة، كما ترك لنا ابن هشام رسائل

---

(١) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٢٨٦.

(٢) للمزيد من التفصيل، ينظر كتاب: إعراب القرآن الكريم؛ دراسة في منهجية التأليف، د. مي فاضل الجبوري: ٦٦-٨٥، و ٢٠٩-٢٢٦.

(٣) ينظر: حاشية الأمير: ١٧٧/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١٢/١.

صغيرة تعنى بقضايا الإعراب، اتخذت لها اسم (مسائل في إعراب القرآن). ولعل هذا ما دفع الأستاذ أيمن الشوّا إلى القول: ((لابن هشام مزية الاستنباط لما فات القدماء من قواعد، وتصحيح ما سُبِقَ إليه من أصول، حتى بات كتاب المغني أغزر المصادر وأنفعها في إعراب القرآن، ومغنياً عن كتب الأعاريب))[1]. ولذلك، ذهب إلى أنَّ (مغني اللبيب): ((موسوعة ضخمة في أصول الإعراب والتطبيقات، ضمَّ خبرة قرون متواليات))[2]. وقد عدَّ الأستاذ أحمد راتب النفاخ (مغني اللبيب) في كتب الإعراب، ورأى أنّه يقدّم منهجاً جديداً في إعراب القرآن يختلف عن كتب الإعراب السابقة[3]. وعلى الرغم من أنّ ابن هشام لم يترك كتاباً —مما وصل إلينا— يقتصر موضوعه على القرآن الكريم، يلمس الباحث أنه إنما ألف (مغني اللبيب) لأجل غاية مشتركة —إن جاز لنا التعبير— وهي خدمة النحوي والمفسِّر معاً، وقد أكّد ذلك بقوله عنه: ((...وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً))[4]. وهذا الأمر يشمل كتبه الأخرى، كشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، فقد أكثر، فيهما، من الاستشهاد بآيات القرآن وإعراب ما يتصل بالباب النحوي الذي يدرسه، ومن أمثلة ذلك ما ورد في كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[5]، إذ يقول: ((إعراب ذلك: (لولا) حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتك، تريد بذلك: أنَّ الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع؛ لأنه فاعل الدفع، و(الناس) مفعول به منصوب بالفتحة، والناصب له الدفع؛ لأنه مصدر حالٌّ محلّ أنْ والفعل... أي: ولولا أن دفع الله الناس، (بعضهم) بدل بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد (لولا)، والتقدير: لولا دفع الله الناس موجود))[6].

وقد نقل الدكتور عبد الرحمن يوسف الضبع هذا الإعراب، مبيِّناً —في شيء من الإعجاب والمبالغة— أن ابن هشام قد أرسى أصول الأدب في الإعراب، وقال: ((أفبعد هذا أدب وبيان أم وراءه جمال عبارة وجودة تمثيل وحسن تعليل؛ اللهم لا، ولكن وقف دون إتمام الإعراب، ولعله قد نسيه، أو

---

(١) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): ٢٥.

(٢) المرجع نفسه : ٢٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (بحث)، أحمد راتب النفاخ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٤٨)، الجزء (٤)، لسنة ١٩٧٣: ص ٨٤٠-٨٤١.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٣.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٥١.

(٦) شرح شذور الذهب: ٦١-٦٢.

تركه لوضوحه، وكان الخير لو ذكره))[1]. ومن رسوم الأدب التي دعا ابن هشام المعربين إلى التمسك بها عدم القول بالزيادة في كلام الله تعالى، قال: ((ينبغي أن يتجنب المعرِب أن يقول في حرف من كتاب الله: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله –تعالى– منزَّه عن ذلك))[2]. يلحظ من كلام ابن هشام أنه يحتاط من القول بالزيادة في كلام الله تعالى —على الرغم من أنه يقول بالزيادة في غيره– خشية من سوء الفهم الذي قد يقع فيه بعض المتعلمين والدارسين.

وقد اختلف منهجه في الإعراب، ضيقاً وسَعةً، بين كتبه المختلفة، فتجده في كتبه المختصرة يميل إلى الاكتفاء بذكر وجه واحد، هو الوجه الأقوى، لذلك لا يتعدّد الإعراب التطبيقيّ فيها، ومن ذلك في إعرابه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ﴾[3]، إذ يقول: ((الواو: عاطفة، و(من) جارة معناها التبعيض، و(الناس) مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و(من) مبتدأ تقدَّم خبرُهُ في الجارّ والمجرور، و(يعبد) فعل مضارع مرفوع لخلوّه من الناصب والجازم، والفاعل مستتر عائد على (مَن) باعتبار لفظها، و(الله) نصب بالفعل، والجملة صلة لـ(مَن) إنْ قدّرت (مَن) معرفة بمعنى الذي، وصفة إنْ قدرت نكرةً بمعنى ناس... و(على حرف) جار ومجرور في موضع نصب على الحال؛ أي: متطرفاً مستوفزاً، (فإنْ) الفاء عاطفة، و(إن) حرف شرط، (أصابه) فعل ماضٍ في موضع جزم؛ لأنّه فعل الشرط، والهاء مفعول، و(خير) فاعل، و(اطمانَّ) فعل ماضٍ، والفاعل مستتر، و(به) جارٌّ ومجرور متعلّق باطمأن))[4]. فممّا يلحظ أنّه لم يتوسع في ذكر الآراء والاحتمالات، ولعل السبب هو أنَّ تركيب الآية واضح لا يحتمل التعدّد، ولغته تميل إلى الاختصار، والوضوح، والدقة. وقد وقف —في إعرابه– على ألفاظ الآية الظاهرة والمقدَّرة أو المستترة، فكأنه قصد إلى استغراق إعراب النص المطلوب.

ولعل من آثار الدقة في اللغة والتعبير التحليلي ما أوَّل به الحال في الجار والمجرور (على حرف) بـ(متطرِّفاً ومُسْتَوْفِزاً) فهي أقرب إلى المراد من معنى الآية، فهو —فيما أرى– أقرب لمعنى الآية من تقدير العكبري بـ(مضطرباً متزلزلاً)[5]. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه أن الزمخشري فسّرها بقوله: ((على حرف: على طرف من الدين، لا في وسطه وقلبه، وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم، لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسَّ بظفر وغنيمة قرَّ واطمأن، وإلاّ فرَّ

---

(١) ابن هشام وأثره في النحو العربي: ٦٧.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨، وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٥٢٠.

(٣) سورة الحج، من الآية: ١١.

(٤) شرح شذور الذهب: ٣٦.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١٩.

وطار على وجهه))[1]، فجعل معناه على طرف. ونجد في (مغني اللبيب) شيئاً من التوسّع في توجيه ما يعالجه من آيات قرآنية، على الرغم من انه لم يجز أن يُخرَّجَ القرآن إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يجد المعرب شيئاً راجحاً، فيجوز له حينئذٍ أن يذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف وتكلف[2]. ونلمس هذا التوسّع في التحليل في كلامه على (ما) في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[3]، إذ ذكر فيها ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنها زائدة لتقوية الكلام. والثاني: أنها نافية. والثالث: أنها مصدرية، وهي وصلتها فاعل بقليلاً[4]. وهو، في أثناء ذكر هذه الأوجه، يبيّن ما ينبني على كل وجه، من إعراب الكلمات الأخرى في الآية.

ويبدو لي أنَّ السبب يرجع إلى المنهج المتّبع في (مغني اللبيب)، والذي هدف –في أحد جوانبه– إلى ذكر ما يحتمله اللفظ من أوجه يحتملها المعنى، من أجل عدم تكرارها في مواطن أخرى، هذا من جهة، ومن أجل محاكمة هذه الأوجه المحتملة ومناقشة القائلين بها، ومن ثمّ، إيضاح الوجه الأقوى من بينها من جهة أخرى، يدلُّ على ذلك أنه كثيراً ما توقف –في هذا الكتاب– على توجيهات النحويين والمعربين للآيات القرآنية، مبيّناً ما كان وهماً فيها، أو قد يذهب إلى ترجيح بعض الأوجه على بعض معللاً ومستدلاً على ما اختار بالحجج والأدلة.

وقد امتدت عناية ابن هشام إلى القراءات القرآنية؛ إذ ((فصَّل القول فيها، وبيَّن أوجه القراءات التي تحتاج إلى أن يبيَّن إعرابها والعلل فيها، وتوجيه إعرابها، وكثيراً ما يعرض لمشكل إعرابي يعتمد على قراءة شاذة، يبيّن أنّها قياس لغويّ قد تمكن المعنى المشهور للقراءة المتواترة وتَضْمن تفسيرها))[5]. ومن الطبيعي أن يكون الإعراب منصباً على الموضع الذي يمثل القراءة، لأنّه يمثل –من جهة ثانية– مواطن الظاهرة النحويّة أو الشاهد النحويّ. فمن القراءات القرآنية التي وجهها ابن هشام قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[6]، بتأنيث (تكن)، ورفع (آية)، قال: ((فإن قدّرت (تكن) تامة فاللام متعلقة بها و (آية) فاعلها، و(أن يعلمه) بدل من (آية)، أو خبر لمحذوف؛ أي: هي أن يعلمه، وإن قدّرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ و(آية) خبره، والجملة خبر كان، أو (آية) اسمها و(لهم) خبرها، و(أن يعلمه) بدل، أو خبر لمحذوف، وأما

(١) الكشاف: ٣/ ١٤٣، وينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١١٠، والبحر المحيط: ٦/ ٤٣٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧١٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٨٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤١٧.

(٥) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): ٢٦.

(٦) سورة الشعراء، الآية: ١٩٧، وتنظر القراءة في: جامع البيان: ٦٥٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٢.

تجويز الزجاج[1] كون (آية) اسمها، و(أن يعلمه) خبرها،فردّوه بما ذكرنا، وأعتذر له بأنَّ النكرة قد تخصّصت بـ: لهم))[2]. فنلحظ، هنا، أنّه حلل القراءة المذكورة، مبيّناً تأثير (تكن) في حال تمامها ونقصانها، وما ينبني على ذلك من تغيير في علاقات تركيب الآية. ولا بدَّ من الإشارة إلى أن ابن هشام أفاد في تحليل هذه القراءة –كما في غيرها– من سابقيه وتأثر بهم، فهو في توجيه هذه القراءة ينظر إلى توجيه الزمخشري، إذ يقول: ((قرئ (تكن)، بالتأنيث، وجُعِلت (آية) اسماً، و(أن يعلمه) خبراً... وقد خُرِجَ لها وجه آخر ليتخلّص من ذلك، فقيل: في (تكن) ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر. ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) هي جملة الشأن، و(أن يعلمه) بدلاً عن آية، ويجوز مع نصب الآية تأنيث تكن))[3]. فتجد أنه قد أخذ منه توجيه القراءة بناء على كون (تكن) ناقصة، ونظر إلى كلام العكبري فأخذ منه تحليل الآية بناء على أن (تكن) تامة، قال العكبري: ((يقرأ بالتاء، وفيها وجهان؛ أحدهما: هي التامة، والفاعل (آية) و(أن يعلمه) بدل، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أو لم تحصل له آية. والثاني: هي ناقصة، وفي اسمها وجهان؛ أحدهما: ضمير القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ، و(آية) خبر مقدّم؛ والجملة خبر كان. والثاني اسمها (آية)، وفي الخبر وجهان؛ أحدهما: (لهم)، و(أن يعلمه) بدل، أو خبر مبتدأ محذوف والثاني: أن يعلمه))[4]. فمن يوازن بين كلام العكبري العكبري وابن هشام سينتهي إلى أن ابن هشام قد اطلع على كلام الأوّل، وتأثّر به. ومن ذلك أيضاً ما ورد في جوابه عن مسألة توجيه نصب الوصية في قراءة حمزة الزيات وغيره في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً﴾[5]، إذ يقول: ((إنَّ انتصابه على المصدرية، والكلام مؤول على حذف الخبر، وهو العامل في المصدر المذكور، والتقدير: يوصون وصية. ونظيره: أنت سيراً، ولو صرّح بذلك لم يمتنع وإنّما يجب الحذف إذا كرر المصدر أو كان المصدر محصوراً))[6]. فقد عَمَد إلى تحليل الموضع، وأيَّد توجيهه بأنْ جعل له نظيراً يوضّحه، ليقوي ما ذهب إليه. ويبدو لي أن ابن هشام قد رضي بهذا التوجيه واقتنع به، وهو توجيه الفراء، إذ يقول: ((نصبها قوم منهم حمزة على إضمار فعل كأنّه أمر،

(١) ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٧٨.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٩١.

(٣) الكشاف: ٣/ ٣٢٥، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٥٤، والبحر المحيط: ٥٣/٧.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٧٤–٢٧٥.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٠.

(٦) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد (٣)، لسنة١٩٧٤: ص ١٦٢. وثلاث رسائل في النحو: ٨٠.

أي ليوصوا لأزواجهم وصيةً، ولا يكون نصباً في إيقاع (ويذرون) عليه))[1]. في حين ذكر النحويون لها أوجهاً أخرى؛ فقد جعله الأخفش منصوباً على الأمر، على تقدير: عليكم وصية بذلك، وأوصوا لهنَّ وصيَّة[2]. وفي هذا دلالة على أنَّ ابن هشام يميل إلى اختيار أقوى الأوجه، عندما يتعلق الأمر بتحليل القرآن الكريم.

وقد وظّف ابن هشام القراءات القرآنية بوصفها دليلاً في التحليل النحوي من أجل ترجيح وجه على آخر، وتمييز حقيقة التركيب المراد إعرابه، ومن ذلك ما جاء في ردّه قول مكي بن أبي طالب وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[3]، إذ ذهب –فيما نسب إليه ابن هشام– إلى أنَّ (جنات) بدل من الفضل[4]. ويرى ابن هشام أنَّ الأولى أنّه مبتدأ، واستدل بوجود قراءة عاصم الجحدري بنصب (جنات) على الاشتغال في نحو (زيداً رأيته)[5]. فقد اتخذ ابن هشام قراءة النصب دليلاً على ترجيح أن تكون (جنات) مبتدأ على أن تكون بدلاً، لأنها –على قراءة النصب– ستكون منصوبة على إعمال الفعل المشغول بعدها، وهو ما يرجح الاستئناف على الارتباط والتبعية. ومن أهم ما يلحظ على تناول ابن هشام للقراءات القرآنية أنّه لم يكن يطعن عليها، ولا يخطيء من قرأ بها، وكان يأخذ بها ويعتدّ بأصحابها، فكان يسعى إلى تحليلها نحويّاً ملتزماً بمطابقتها للمعنى المراد، والالتزام بأصول الصناعة النحوية، ولاسيّما في (مغني اللبيب)، وقد لفت هذا الأمر انتباه الأستاذ أيمن الشوّا، لذلك قال: إن ((من مزايا مغني اللبيب التي جعلته أنفع المصادر وأدقّها في إعراب القرآن خلّوه من أي نصّ تعرض لردّ قراءة، أو طعن على قارئ من الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمّة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها وعوّلوا عليها. وكذلك الأمر في اعتماده قراءة الثلاثة الذين زادوا على السبعة مع التثبّت في النقل عنهم وعدم التجاسر في تخطئتهم، كما استشهد

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٥٦، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس: ١ /٢٧٤–٢٧٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٥٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥٥.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١٢٨.

(٣) سورة فاطر، من الآيتين: ٣٢–٣٣.

(٤) الحقيقة أنَّ مكي بن أبي طالب القيسي لم يذكر هذا الذي نسبه ابن هشام إليه، بل إنّه ذكر ما عدّه ابن هشام أوْلَى، قال: ((الرفع في (جنات) على الابتداء، و(يدخلونها) الخبر، أو على إضمار مبتدأ، أي هي جنات، و(يدخلونها) نعت لـ: جنات))، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢١٧. ولكن أبا البركات الأنباري أورد هذا الوجه في ضمن ثلاثة أوجه، وجّه بها رفع (جنات)، وهو الوجه الثاني، إذ قال: ((الثاني أن يكون مرفوعاً على البدل من قوله تعالى ﴿الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾))، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦١١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٨، وتنظر القراءة في المحرر الوجيز: ٤ /٤٤٠، والجامع لأحكام القرآن: مج٧ /١٤/ ٢٤.

بالقراءات الشاذة لتأييد قاعدة نحوية أصّلها واعتمدها))[1]. ولم يخرج ابن هشام عن منهجه هذا إلاّ في أحيان قليلة أو نادرة كما في وصفه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾[2]، بخفض (الآخرة) بأنها قراءة غريبة، وقد وجّهها بأنَّ (خسِرَ) ليس فعلاً مبنياً على الفتح، بل وصف مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِم وفطِن، وهو منصوب على الحال، فهي صفة مشبهة على وزن الفعل، ولذلك تلتبس به[3]. ويرى الباحث أنَّ هذا الوصف ليس طعناً على القراءة، وإنّما أراد به ابن هشام أن يصف تركيبها اللغويّ؛ إذ يتبادر إلى الذهن، لأول وهلة، أنَّ فيها خطأ نحوياً، ولذلك يصفها بالغرابة، ثم يأخذ بإيضاحها وبيان عللها.

لقد كان ابن هشام، في تحليله الآيات القرآنية والقراءات والتطبيق عليها، يعتمد على مصادر كتب الإعراب والتفسير، ولاسيّما كتب الزمخشري والعكبري وأبي حيان الأندلسي، ولكنه لم يكن متابعاً ومقلّداً، وإنّما كان مدققاً فاحصاً مميّزاً الصواب من الخطأ.

الاتجاه الثاني: وإذا انتقلنا إلى الحديث النبويّ الشريف، بوصفه المتن اللغويّ الذي يأتي في المرتبة الثانية، من حيث الفصاحة والبلاغة، بعد القرآن الكريم، فسنجد أنَّه لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقه، أو الذي ناله القرآن الكريم وكلام العرب: شعره ونثره، لا مِن النحويين الأوائل أنفسهم، ولا من الذين كتبوا في حدود اللغة التي تصلح للاستشهاد، وقد اختلف النحويون في هذه المسالة: جوازاً ومنعاً[4]. وعلى الرغم من ذلك فإن النحويّين –ولاسيّما المتأخرين منهم– قد درسوا الحديث النبويّ الشريف وتناولوه بالتحليل النحوي، فوقفوا على المشكل منه، محاولين توجيهه والتعليل له. ولعلّ من أهم الكتب التي تمثل هذا التوجُّه: (إعراب الحديث النبويّ)، للعكبري، و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك؛ لأنهما من تأليف نحويين مهمّين، ولهما أثرهما في هذا الميدان. وممّا يذكر أنَّ بعض الكتب التي خصَّصها أصحابها لشرح الحديث الشريف قد احتوت على وقفات نحويّة وصرفيّة، مثل (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، و(عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري)، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، و(إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) لشهاب الدين أحمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ). والذي يهمّنا، هنا، أن نقف على أمثلة مما ذكره العكبري وابن مالك لأهمية كتابيهما وتخصصهما بهذا الفن. ولابدَّ أن نبيّن أنّهما لم

---

(١) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): ٢٦.

(٢) سورة الحج، من الآية: ١١. وتنظر القراءة في: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١٩، بلا نسبة.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦، وينظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١٩.

(٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي: ١٥.

يكونا يعربان نصَّ الحديث كاملاً، وإنما كانا يحللان الموضع الذي يعدَّ مشكلاً في الحديث، وبسببه ذُكِر نصّه. ومن ذلك، مثلاً، ما ورد في قوله: e (ثم جاء بطست من ذهب مملوءاً حكمة وإيمانا)[1]، إذ قال العكبري: ((مملوءاً بالنصب على الحال، وصاحب الحال (طست)، لأنَّه وإنْ كان نكرة فقد وصف بقوله (من ذهب)، فقَرُبَ من المعرفة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجارِّ؛ لأنَّ تقديره: بطست كائن من ذهب أو مصوغ من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجارّ))[2]. فقد توقف عند إعراب كلمة (مملوءاً)، لأن النصب فيها مشكلٌ، ولأن الظاهر يقتضي أن تكون مجرورة نعتاً لـ(طست)، كما هي الرّواية. ومثل ذلك ما جاء في كلامه على الحديث: (فإنْ كانوا في القراءة سواءً)[3]، إذ يقول: ((سواء: خبر كان، والضمير اسمها، وافرد (سواء)، لأنَّه مصدر والمصدر لا يجمع ولا يثنّى... ووقع المصدر موضعَ اسم الفاعل))[4]. فقد أعرب (سواء)، وذلك لأن الكلام عن جماعة، في حين جاء الخبر بكلمة (سواء)، فقد يتبادر إلى الذهن أنَّ في الحديث خللاً صرفيّاً، ممّا دفعه إلى إيضاح الإعراب وتبيين أن المصدر، هنا، قام مقام اسم الفاعل.

ويقوم منهج ابن مالك على عرض الحديث الشريف ثم الوقوف على موطن الإشكال فيه، فهو لا يختلف، في ذلك، عن منهج العكبري كثيراً، غير أنه كثير العناية بإيضاح الأوجه المحتملة والاستشهاد بالأشباه والنظائر، رغبة منه —فيما ارى– في توكيد فصاحة نصوص الأحاديث، بأن لها نظائر، وربما دفعه إلى ذلك ميله إلى الاستشهاد بالحديث، إذ من المعروف أنه من النحويين الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث النبويّ، وهو معنيّ بتسجيل الظواهر النحوية، لذلك يعمد إلى جمع أكثر من شاهد حديثي للظاهرة مستدلاً بها ومؤيداً فصاحتها[5]. فكأنه يريد القول إنَّ كثيراً من الظواهر النحوية التي عدّها النحويون شاذة هي غير شاذة وفصيحة بدليل ورودها في الحديث الشريف. ومن هنا كان التحليل النحوي يأتي إيضاحاً لموطن الظاهرة المراد دَرْسها، كما في كلامه على الحديث: (فغدا

---

(١) ينظر: صحيح البخاري (كتاب الصلاة): مج١/ ١/ ٢١٦، باب (٢٤٢)، والرواية فيه (ممتلئ) بالخفض، وسنن النسائي (كتاب الصلاة)، مج١/ ١/ ٢١٧، والرواية فيه (ملآن) بالخفض، ينظر أيضاً: معجم ونسك: ٣/ ٥٤٤.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٥٩.

(٣) ينظر: سنن النسائي (كتاب الإمامة) مج١/ ٢/ ٧٦، وسنن ابن ماجة (كتاب الإمامة) : ١/ ٥٢٦ (باب من أحق بالإمامة: ٤٦)، ورقم الحديث: ٩٨٠، وسنن الترمذي (كتاب المواقيت): ١/ ١٧٩–١٨٠، (باب من أحق بالإمامة: ١٧٤) رقم الحديث: ٢٣٥. وينظر أيضاً: معجم ونسنك: ٣/ ٤٣.

(٤) إعراب الحديث النبويّ: ٣٦٢.

(٥) ينطبق هذا الأمر —فيما أرى– على معظم أبواب الكتاب، وينظر مثلاً: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٥، و١٩٧، و٢٠١، و٢٣٨.

اليهود وبعد غدٍ النصارى)[1]، إذ قال: ((في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث. والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني، كقولك: غداً التأهب... فالمراد –والله أعلم– فغدا تعييد اليهود وبعد غدٍ تعييد النصارى))[2]. فقد عالج، هنا، وقوع ظرف الزمان خبراً عن مبتدأ من أسماء الجثث، وهو ما لا يجيزه النحويّون، لذلك حلّل التركيب، ثم قدّر محذوفاً من أجل استقامة الحديث مع القاعدة النحويّة. هذا هو منهج ابن مالك الذي يتمثل في متابعة الظاهرة ومدى تجلّيها في الحديث النبويّ، وقد يقف عند بعض الأحاديث أحياناً، ليوضح ما يجوز فيها من أوجه نحوية، كما في كلامه على قول بعض الصحابة: (فادع الله يحبسْها)[3]، إذ قال: ((يجوز.... الجزم على جعله جواباً للدعاء، لأنَّ المعنى: إن تدعه يحبسْها، وهو أجود الأوجه. ويجوز الرفع على الاستئناف، كأنه قال: ادع الله فهو يحسبها. ويجوز النصب على إضمار (أن) كأنه قال: ادع الله أن يحبسها))[4]. فابن مالك لم يكتفِ بإعراب الفعل (يحبسها) وتوجيه جزمه، وإنما أدخل في تحليله شيئاً من الصنعة النحويّة، فذكر ما يجوز فيه من أوجه نحويّة مبيّناً التقدير والمعنى في كلِّ وجه.

أمّا ابن هشام فلم تخلُ كتبه من الكلام على أحاديث نبويّة، فتجد له، في بعضها تحليلاً نحوياً يتناول موطن الشاهد من الحديث، وغالباً ما كان ذلك في سياق الاستدلال على القاعدة النحويّة وتأييدها. فقد كان الحديث رافداً لغوياً أحْسَنَ ابن هشام الإفادة منه واستثماره، في كتبه المختلفة، ففي (مغني اللبيب)، وحدَه، ما يزيد على السبعين حديثاً، استشهد بها ابن هشام، فتوقّف عند بعض ألفاظها موضّحاً ومُعْرِباً ومعلِّلاً[5]. فمن ذلك ما ورد في حديثه عن قول الرسول e: (نحن معاشر الأنبياء لا نورّث، ما تركنا صدقة)[6]، إذ يقول: ((قد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه، وهو أنّ (ما) من قوله (ما تركنا) موصول بمعنى الذي محلّه رفع بالابتداء، و(تركنا) صلته، والعائد محذوف؛ أي: ما تركناه، و(صدقة) خبر (ما) هذا على رواية الرفع، وهو أجود، لموافقته لرواية: (ما تركناه فهو صدقه)، وأمّا النصب فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقةً فحذف الخبر لسدّ الحال

---

(١) لم يرد الحديث بهذا اللفظ والترتيب في صحيح البخاري وورد فيه حديث آخر قريب من هذا ونصه: (اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ)، صحيح البخاري(كتاب الجمعة): مج١/ ٢/ ٤٠٩، باب (٥٥٩)، وسنن النسائي: (كتاب الجمعة): مج٢/ ٣/ ٨٥–٨٧. وينظر أيضاً: هامش (٦٨٥) لمحقق : شواهد التوضيح والتصحيح: ١٥٥.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٥٥.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء): مج١ / ٢/ ٤٥٨، باب (٦٥٠)، رقم الحديث: ٩٥٨.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٤.

(٥) ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي: ١٠٢–١٠٥، وفهرس الأحاديث في مغني اللبيب: ٢/ ٩٥١–٩٥٣.

(٦) صحيح البخاري (كتاب الخمس): ٤/ ٥٠٤–٥٠٥، باب (٨٣٧)، برقم (١٢٦٥) و(١٢٦٦).

مسدّه))[1]. وابن هشام، هنا، يعالج الحديث لما فيه من مشكل نحويّ يحتاج إلى تفسير وإيضاح، وهو، في الحقيقة، متأثر بابن مالك، في معالجة هذا الحديث، ويكاد ينقل كلامه بالنص، قال ابن مالك: ((ما: في (ما تركنا صدقةٌ) مبتدأ بمعنى الذي، و(تركنا) صلة، والعائد محذوف، و(صدقة) خبر. هذا على رواية من رفع، وهو الأجود، لسلامته من التكلف، ولموافقته رواية مَن روى: (ما تركناه فهو صدقة). وأمّا النصب فالتقدير فيه: ما تركنا مبذولٌ صدقة، فحذف الخبر، وبقي الحال كالعوض منه))[2]. فقد اعتمد ابن هشام، كما يتضح من النصين، على تحليل ابن مالك للحديث، واكتفى بمتابعته واقتفاء أثره. ومثل ذلك ما نجده في كلامه على الحديث الشريف: (إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[3]، فقد علّل ابن هشام مجيء (المصورون) بحالة الرفع، في حين أن حقها —على الظاهر– أن تكون منصوبة، بأنَّ ((الأصل: إنّه؛ أي: الشأن))[4]، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، و(المصورون) خبره. وهو، في توجيهه هذا، يتابع ابن مالك أيضاً[5].

يظهر من هذا أنَّ ابن هشام قد اتخذ الحديث شاهداً نحويّاً، فكان يحلّل بعض ألفاظه وتراكيبه التي يراها تحتاج إلى توضيح، ويمكننا القول إن ابن هشام إنّما اتجه إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، على خلاف ما كان عليه النحويون المتقدمون، بسبب تأثره بابن مالك ومنهجه في الاعتداد بالحديث وإدخاله إياه ميدان الاستشهاد النحوي، يدل على ذلك الموازنة بين الأحاديث التي ذكراها وتناولاها بالدرس والتحليل.

الاتجاه الثالث: لقد حظي الشعر العربيّ بنصيب طيب من التحليل النحويّ، يتجلّى ذلك فيما وصل إلينا من كتب شروح الشعر المختلفة، ولابد أن أبادر إلى القول إنَّ هذه الشروح لم يُصنّفها أصحابها لهذا الغرض، ولكن التحليل النحوي، فيها، جاء بوصفه وجهاً من أوجه الجهد المبذول في الشرح، ومن ثمَّ، ترى فرقاً بين شارح وآخر في تناول المسائل النحوية وتفصيلها. ولاشك في أن ميل المؤلف أثراً في هذا الأمر: توسعاً أو اختصاراً. ومن الكتب التي عني أصحابُها بمسائل النحو، كتاب (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لابن الأنباري (ت ٣٢٨)، فقد كان يختم شرح البيت —في الغالب– بتحليله نحوياً، وكان يميل، في إعرابه، إلى ذكر الوجه الأقوى، دون الخوض بالأوجه المحتملة، فمن ذلك كلامه على قول امرئ القيس[6]:

---

(١) شرح شذور الذهب: ٢٤٨.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢١١.

(٣) سنن النسائي: ٨/ ٢١٦، (التصاوير).

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٥٦، ٣٧٨.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٥.

(٦) ديوانه: ٢٥. والرواية فيه: (كأن أبانا في أفانين ودقه).

كـــأن ثـــبيراً في عَـــرَانين وَبْلـــه كَـــبيرُ أنـــاسٍ في بجـــادٍ مُزمَّـــلِ

قال: ((ثبير اسم كأنَّ، و(في) حالٌ لثبير، أي: كأن ثبيراً وهذه حالُه كبيرُ أناس. فالكبير خبر كأنَّ، والمزمَّل نعت لكبير في المعنى، أجراه على إعراب البجاد للمجاورة، كما تقول العرب: هذا جحر ضبّ خربٍ))[1]. وقد يقف عند بعض المواضع موضحاً ما يحتمله من أوجه، وهذا التوجه قليل أو نادر إذا ما قورن بمنهجه العام في ذكر الوجه الظاهر، ومن ذلك ما كان سببه اختلاف روايات البيت، كما في كلامه على قول طرفة[2]:

ووَجْـهٍ كـأنَّ الشـمسَ حلَّـتْ رداءَهـا عليـــه نَقِـــيُّ اللَّـــون لمْ يتخـــدَّدِ

قال: ((يروى: ووجهٍ كأن الشمس. فمن رفع الوجه كان له في رفعه أربعة أوجه، أحدهن: أن يرتفع بإضمار ولها وجه . والوجه الثاني: أن يرتفع الوجه بما عاد من يتخدَّد... والوجه الثالث: أن يرتفع الوجه بنقي اللون ويرتفع نقي اللون بالوجه... والوجه الرابع: أن يرتفع الوجه بما عاد من الهاء المتصلة بكأنَّ... ومن خفض الوجه كان له مذهبان؛ أحدهما: أن يختفض على معنى: وتبدي عن وجه... والوجه الآخر: أن يختفض الوجه على النسق على الألى؛ لأنه لمّا قال: وتبسم على ألى، كان معنى الكلام: وتبدي عن ألى وعن وجه...))[3]. فقد انطلق من وجود روايتي الرفع والجرّ، إلى تشقيق الأوجه الإعرابية المحتملة في كلّ منهما، وهو يستند في تحليله إلى أصول المدرسة الكوفية، ويظهر ذلك في الأوجه الثاني والثالث والرابع من رواية الرفع، وفي المصطلحات أيضاً. وتجد للمرزوقي لفتات نحوية مهمة، غالباً ما كان الدافع إليها ربط المعنى بالإعراب، من أجل الكشف عن جمال التعبير الشعري، من ذلك ما جاء في حديثه عن قول الحصين المُري[4]:

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطرُ الدِّما

إذ يقول: ((قوله: تقطر الدِّما، إذا رُوِيت بالتاء كان المعنى تقطرُ الكلوم الدَّمَ، فيكون الدما مفعولاً به... وهذا وجه حسن. وإن شئت جَعَلتَ الدم منصوبا على التمييز، كأنه أراد تقطر دَمَاً، وأدخل الألف واللام، ولم يعتدَّ بهما))[5]. وقد يكون ظاهر البيت ممّا يوهمُ –لأول وهلة– القارئ بأن فيه خطأ نحوياً، فيقف هو، حينئذٍ، على الموضع محلّلاً مبيناً حقيقة التركيب؛ وذلك كما في قول الشاعر ربيعة بن مقروم[6]:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧.

(٢) ديوانه: ٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٤٨–١٤٩.

(٤) ديوان الحماسة لأبي تمام: ٦٢، وخزانة الأدب: ٧/ ٤٩٤.

(٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٤٦.

(٦) ديوان الحماسة لأبي تمام: ١٥٤.

أخــوك أخــوك مَــنْ يَــدْنو وتَرجُــو مَوَدَّتَــهُ وإنْ دُعِــيَ اســتجابَا

إذ يتبادر إلى الذهن أنَّ حق (أخوك أخوك) من الإعراب، النصب على الإغراء، لذلك نجده يعرب هذا الموضع كشفاً لهذا اللبس، قال: ((قوله (أخوك) مبتدأ، وكرَّره على وجه التأكيد، ومن يدنو في موضع الخبر))[1]. فيكون بذلك قد أزال ما يتبادر إلى الذهن من وهم، وزاد في معنى البيت مَلْمَحاً عن دقة الدلالة وجمال التعبير.

ويقف الباحث في شرح ديوان المتنبي (التبيان في شرح الديوان) على عنايته بما يشكل إعرابه، وقد صرّح المؤلف بذلك؛إذ قال عن كتابه: ((سميته بالتبيان في شرح الديوان، وجعلت غرائب إعرابه أولاً، وغرائب لغاته ثانياً، ومعانيه ثالثاً))[2]. فقد جعل الكلام على غريب الإعراب أول مقاصده، لذلك لا تجده يتحدَّث إلاّ عن المواضع الغريبة أو المشكلة من البيت، وقد تخلو بعض الأبيات من الصعوبة والغرابة، فلا تجد له كلاماً في إعرابها. وهو –كما يبدو من إعرابه– يميل إلى الكلام على تعلّق شبه الجملة وتحديد متعلَّقها، ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلى أن تعيين المتعلق يفيد في إيضاح المعنى والكشف عن دقائقه ولطائفه. جاء في كلامه على قول المتنبي[3]:

لنــا مَلِــكٌ لا يَطْعَــمُ النــوم هَمُّــهُ ممــات لحِــيّ أو حيــاةُ لميِّــتِ

قال: ((همه: ابتداء، وخبره: ممات. واللام في (لنا) متعلق بالاستقرار. وملك: مبتدأ، والجار والمجرور خبره مقدم عليه. واللامان في (لحي) و(لميت) متعلقان بالمصدرين))[4]. ومن كلامه على التعلق وأثره أيضاً قوله عن بيت المتنبي[5]:

ولَــمْ تَــرُدَّ حيــاة بعــد توليــةٍ ولم تُغِـثْ داعيـاً بالوَيْـلِ والحَـرَب

قال: ((الباء في قوله (بالويل) متعلقة بـ(داع)، ولو تعلقت بـ(تغث) لكان هجواً وذماً))[6]. وهو –شأنه شأن سابقَيْه– لم يعن بالأوجه الإعرابية إلاّ إذا اختلفت الرواية، وهو، بذلك، يخالف منهجه في (التبيان في إعراب القرآن) الذي حفل بالوقوف على ما يحتمله التركيب من أوجه إعرابية مختلفة.

وإذا انتقلنا إلى ابن هشام فسنجد أنَّ الشعر لقي نصيباً من اهتمامه النحويّ، يظهر ذلك في معظم كتبه، ولاسيّما في كتابيه (شرح قصيدة بانت سعاد) و(تخليص الشواهد). والذي يبدو لي –بعد

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٢٨٥.

(٢) التبيان في شرح الديوان، العكبري: ١/ ١١.

(٣) ديوان المتنبي: ٢٩٧.

(٤) التبيان في شرح الديوان: ١/ ٢٢٧.

(٥) ديوان المتنبي: ٣٤٠.

(٦) التبيان في شرح الديوان: ١/ ١٠٠.

الاطلاع على كتبه– أنَّ ابن هشام يميل، عند الكلام على الشعر، إلى ذكر ما يحتمله الموضع من أوجه إعرابية، لذلك نجده في شرح بانت سعاد يذكر أوجاً عدة في إعراب اللفظ الواحد، كما يبيّن الروايات المنقولة فيه وتوجيه إعرابها، من ذلك ما جاء في قول عمرو بن كلثوم[1]:

ألا هُبِّي بصَحْنكِ فاصْبحينا ولا تُبْقي خمورَ الأندرينا

مشعشعة كأنَّ الحُصَّ فيها إذا ما الماءُ خالطها سخينا

قال: ((الأندرين، بالدال المهملة، موضع بالشام، ويقال بالرفع: أندرون، وقيل: إنّما للتخفيف، اسم لموضع (أندر)، ولكنه نسب إليه أهله، فقال: الأندريين، ثمّ، حذف ياء النسب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾[2]، ... ومشعشعة: حال أو بدل من (خمور) أو مفعول لـ(أصبحينا)، ويجوز رفعها بتقدير (هي)... وسخينا: إما اسم منصوب على الحال من الماء... وإما فعل وفاعل والجملة جواب لـ: إذا))[3]. وقد غلب على تحليل ابن هشام، هنا، اهتمامه بالكلمة، ثم يأتي الاهتمام بالجملة وشبهها، وهو لا يقف على الجمل إلاّ في بعض المواضع التي يجد أن الجملة فيها تحتاج إلى توضيح، كما في كلامه على قول كعب بن زهير[4]:

أرجو وآمل أن تدنو مودَّتها وما إخال لدنيا منك تنويل

قال: ((اعلم أن البيت مشتمل على أربع جمل؛ الأولى: أرجو وفاعله ولا محلَّ لها؛ لأنها مستأنفة. والثانية: آمل وفاعله ولا محل لها؛ لأنها معطوفة على ما لا محلّ له، و... لا يحسن تقديرها حالية. والثالثة: إخال وفاعله وهي مستأنفة أيضاً لا حالية؛ لأنَّ المضارع المنفي كالمضارع المثبت في وجوب تجرّده من واو الحال))[5]. وابن هشام، في شرح بانت سعاد، معنيٌّ بالجانب اللغويّ والصرفي والصرفي أكثر من عنايته بالجانب النحوي، فهو قد لا يعرب من البيت إلاّ ما يجد فيه فائدة نحويّة، فتراه –عندئذٍ– يفصّل الحديث عن الكلمة في أوجهها المختلفة والمحتملة عارضاً ما يمتلكه من معرفة نحويّة بآراء العلماء واختلافهم، فمن ذلك ما جاء في كلامه على قول كعب بن زهير[6]:

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلاّ أغنُّ غضيض الطرف مكحول

---

(١) شعر عمرو بن كلثوم: ٢٣، وشعراء تغلب في الجاهلية: أخبارهم واشعارهم: ٢/ ٤٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٩٨.

(٣) شرح بانت سعاد:٢٣، وهو ينقل في بعض كلامه من ابن الأنباري، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٧١–٣٧٢.

(٤) ديوانه: ٨٥.

(٥) شرح بانت سعاد: ٥٥.

(٦) ديوانه: ٨٤.

قال: ((قوله (إذ) يحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: وهو الظاهر أن يكون بدلاً من غداة... [فهو] بدل من المفعول فيه... والثاني: أن تكون ظرفاً ثانياً للتشبيه لا بدلاً من الظرف الأول... والوجه الثالث من أوجه (إذ) أن تكون ظرفاً للبين؛ أي: وما هي غداة بانت وقت رحيلهم))[1]. فهو يعرض هذه الأوجه ذاكراً —وهو ما أسقطناه من النص– آراء النحويين وتوجيهاتهم، مثل سيبويه والفراء وابن عصفور وغيرهم.

الاتجاه الرابع: وليس بعيداً عن ميدان شرح الشعر، يلقانا شرح الشواهد النحويّة الذي يعد رافداً آخر من روافد التحليل النحوي عند ابن هشام، ولاسيّما في كتاب (تخليص الشواهد)؛ لأنه شرَحَ فيه شواهد ابن الناظم في شرحه على الألفية. وقد بيّن ابن هشام منهجه في هذا الكتاب بما يكشف عن أهميته في موضوعنا، إذ يقول: ((شكا إليَّ جماعة من الطلاب، الراغبين في تحقيق علم الإعراب، وما يجدونه من نكد الشواهد الشعرية، المستشهد بها في (شرح خلاصة الألفية)، ... فأنشأت لهم هذا المختصر المسمّى بـ(تخليص الشواهد وتلخيص الفوايد)، محتوياً على تفسير لفظها، وتحرير ضبطها، وبيان محلّ الشاهد منها.. ثمّ إنني رأيت أنّ من إتمام الفائدة، وإكمال العائدة، ألا اقتصر على شرح شواهد الشرح، ولا على مسائل تلك الشواهد، فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها. ووشحتها بمسائل عديدة لم يتضمن التصريح بها، ولا الإشارة إليها))[2]. وقد التزم ابن هشام بما ذكره، هنا، فقد اقتصر تحليله على محل الشاهد من البيت، مبيّناً ما يحتمله الموضع من أوجه وروايات قد تؤثر في الاستشهاد به، في حين انصرف ما تبقى من جهده إلى الجوانب اللغويّة في هذه الشواهد. ومن صور التحليل النحوي ما نجده في كلامه على قول الشاعر[3]:

أكـــلَّ عـــامٍ نَعَـــمٌ تحوونـــه يُلقحـــه قـــومٌ وتنتجونَـــهُ

وهذا البيت شاهد على الإخبار باسم الزمان عن الجثة، حين يكون اسم الجثة على حذف مضاف، فيقول: ((الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(كل) ظرف زمان خبر مقدَّم، و(نَعَم) مبتدأ مؤخر، وتقديره: نَهْب نعم، أو إحراز نَعَم، والأحسن أن يكون (نَعَم) فاعلاً بالظرف لاعتماده، فلا مبتدأ، ولا خبر، ومع هذا فلا بدّ من التقدير أيضاً؛ لأنه لأجل المعنى لا لأجل المبتدأ، إذ الذي يُحكم له

(١) شرح بانت سعاد: ١٥–١٦.

(٢) تخليص الشواهد: ٣٩–٤٠.

(٣) الرجز لقيس بن الحصين في الكتاب: ١/١٢٩، وخزانة الأدب: ١/٤٠٩، ولصبيّ من بني سعد في المقاصد النحوية: ١/٣٣٩.

بالاستقرار هو الأفعال لا الذوات))[1]. فقد اكتفى بإعراب موطن الشاهد من البيت مرجّحاً الفاعلية فيه على الابتداء. ومثل ذلك كلامه على قول الشاعر[2]:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إيَّاه عليك يسير

قال: ((أما البيت ... فشاهد على إعمال مصدر كان، وقوله (ببذل) متعلّق بـ(ساد)، وقدِّم للاختصاص أو الاهتمام، وعاد الضمير من (قومه) للفتى، مع تأخره لفظاً لتقدمه رتبة... والكاف مرفوعة المحل؛ لأنّها اسم الكون، و(إياه) الخبر))[3]. وقد كان لمنهج ابن هشام، في هذا الكتاب، أثر في كتاب المقاصد النحويّة وخزانة الأدب، يظهر هذا من الاطلاع على الكتب الثلاثة والموازنة بينها.

الاتجاه الخامس: وامتدت اتجاهات التحليل النحوي عند ابن هشام إلى مجال تطبيقي آخر، هو الألغاز النحوية والأبيات المشكلة؛ فقد كونت مورداً من موارد التطبيق في بعض كتبه، ولاسيّما كتاب (حلّ الألغاز في النحو)، الذي وقف فيه على مسائل نحوية، وجدها في كتب السابقين وتصانيفهم، متمثلة في ((أبيات من الشعر مصعبة المباني، مغمضة المعاني، قد ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصفة صوابها))[4]. ولعلّ ممّا شجّع ابن هشام على الخوض في هذا النوع من التصنيف أن الإلغاز كان سمة من سمات بعض العصور المتأخرة، ويعد ضرباً من ضروب المهارة وسبيلاً من سبل تعليم الطلاب، وإيقاظ أذهانهم[5]. ومن هنا، تجد بين كتبه رسالة في الألغاز سمّاها (موقظ الوسنان وموقد الأذهان)، وقد قسّمها على الوجه الآتي:

القسم الأول: في الأحاجي المعنويّة.

القسم الثاني: في الأحاجي اللفظية .

القسم الثالث: في الإشارات الخفية .

القسم الرابع: في التصحيفات اللوذعية.

---

(١) تخليص الشواهد: ١٩١. وقد نقل العيني والبغدادي طرفاً من كلام ابن هشام وتأثّرا منهجه، ينظر: المقاصد النحوية: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، وخزانة الأدب: ١/ ٤٠٩.

(٢) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٢٢، وشرح ابن الناظم: ٩٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٠. والمقاصد النحوية: ١/ ٤٠٤، وهمع الهوامع : ١/ ٣٦٢.

(٣) تخليص الشواهد: ٢٣٤.

(٤) حل الألغاز في النحو: ٢٦.

(٥) ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: ٢٩٢.

ويرى ابن هشام أنَّ ((اللغز النحوي قسمان؛ أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى. والآخر: ما يطلب به تفسير وجه الإعراب))[1]. والذي يهمّنا، هنا، لاتصاله بموضوع بحثنا الأحاجي أو الألغاز اللفظية التي عرّفها بقوله ((هي التي يراد بها تفسير الإعراب وتوجيهه لابيان المعنى))[2]. ومن تلك الألغاز قول الشاعر[3]:

جاءك سلمانَ أبوها شما فقد غدا سيدها الحارثُ

قال: ((جاء: فعل ماضٍ، (كـ سلمان) جار ومجرور علامة جره الفتحة؛ لأنه اسم لا ينصرف، وإنما أُفْرِدَت الكاف في الخط ليتأتى الإلغاز. و(أبوها) فاعل جاء، والضمير لا مرأة عرفت من السياق. (شما) فعل أمر من شام البرق يشيمه، ونوّنه للتوكيد، كتبت الألف على القياس. (سيدها) نصب بـ(شم) كما تقول: أنظر سيدها، و(الحارث) فاعل غدا))[4]. تعتمد هذه الألغاز على التصنّع والتكلّف طلبا للإلغاز، فقد تعمد واضعها رسمها بطريقة تؤدي إلى اللبس والإشكال، لذلك تمتنع بعض الأبيات على التحليل إذا نظرنا إلى ظاهرها. من ذلك ما ورد في قول الشاعر[5]:

أيُّ علمٌ به النفس أولى من سباق في حلبة الجهلاء

قال ابن هشام: ((التقدير (يا أيوب)، فحُذِف حرف النداء ورخم المنادى بحذف آخره، ولحق الآخر ما قبله لأنه زائد))[6]. فمن الصعوبة بمكان توجيه إعراب هذا الموضع من غير معرفة سابقة بأصله بأصله وسياقه، وأنَّ (أيُّ) أصلها (أيوب)، ومن ثمّ، رخّمت وجرى عليها ما ذكره؛ فالمعْرِب لا يستطيع إعراب البيت، لأن معناه يبقى ملتبساً وغير واضح الدلالة.

يضاف إلى اتجاهات التحليل السابقة اتجاه آخر اهتمَّ فيه ابن هشام بإعراب بعض الألفاظ والتراكيب المستعملة على ألسنة العلماء وأقلام الكتاب، ولعل سبب تحليله هذه الألفاظ يرجع إلى أنها

---

(١) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام : ٤٥-٤٦، وللألغاز أقسام أخرها لم يذكرها ابن هشام ، ينظر: كتاب الألغاز والأحاجي، أحمد محمد الشيخ: ٥٠-٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) من أبيات الألغاز ينظر: الإفصاح: ١٢٤.

(٤) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: ٥٢ ، وممّا يذكر، هنا، أنَّ ابن هشام أفاد في إعراب هذا البيت، وغيره من أبيات الألغاز، من الإفصاح: ١٢٤-١٢٥، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب في كتاب: نصوص محققة في اللغة والنحو: ٦٠٧.

(٥) من أبيات الألغاز، لم أقف عليه في المصادر .

(٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: ٥٦.

—كما يقول هو– ((ألفاظ يكثر دورانها، ولاغناء لأحد من الطلبة عنها))[1] ، ومن تلك الألفاظ: (فضلاً عن، وأيضاً، وهلمّ جرّا، ولغة، واصطلاحاً). فمن ذلك إعرابه لـ(أيضاً)، قوله: ((هي مصدر (آض أيضاً) منصوبة على المفعولية المطلقة، أو على الحال، وعاملها محذوف هو وصاحبها))[2]. وقال في إعراب (لغة واصطلاحاً) : ((اعلم أنهما في كل تركيب منصوبان على الحال . لكن لابدّ من تقدير مضاف في الكلام. فقولهم مثلا: الإعراب لغة كذا، واصطلاحاً كذا، على تقدير: موضوع الإعراب لغة كذا، وموضوعه اصطلاحاً كذا. وأمّا ما يتبادر إلى الأذهان من أنهما منصوبان بنزع الخافض فغير صحيح، وإن قاله بعض النحاة؛ لأن نزع الخافض غير مقيس...))[3]. ولو أن ابن هشام توجّه إلى تحليل مثل هذه الألفاظ، وترك الألغاز والأحاجي لكان عمله أنفع، بسبب كثرة استعمال هذه الألفاظ وشيوعها مع غموض إعراب بعضها. وقد ترك ابن هشام، في بحثه في هذه الألفاظ أثراً في رسالة ابن عابدين الموسومة بـ(الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة)[4].

---

(١) رسالة في إعراب عشرة ألفاظ، في كتاب: ثلاث رسائل في النحو: ٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣١–٣٢.

(٤) ينظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (مقدمة المحقق) ، د. حاتم الضامن في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو) : ٧٣٩.

التأليف النحويّ عند ابن هشام

من قواعد النحو إلى قواعد الإعراب

ليس لنا أن ندّعيَ –من هذا المبحث– أن ثمة فصلاً سابقاً بين قواعد النحو وقواعد الإعراب، ولاسيّما أن في النحويين من ينظر إلى النحو والإعراب على أنهما مترادفان[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى أن ضوابط النحو وأصوله وقواعد الإعراب هما –عند إمعان النظر إليهما– وجهان لعملة واحدة، ذلك أنَّ قواعد النحو هي ضوابط وضعت للمتكلم حتى يستطيع بناء الجملة كما بناها العرب، أي إن ينحو بها منحى العرب، فكأن القواعد النحوية –إذا أردنا تشبيهها– هي الخطة الهندسية التي يضعها البنّاء والمعماريّ عند بناء مبنى أو بيت، وذلك ليكون البناء دقيقاً ومنضبطاً، ليخرج خالياً مما يشينه، من نشوز أو عيب؛ فكذلك قواعد النحو هي خطة المتكلم حتى يُخْرِجَ كلامَه سليما خالياً من اللحن والخطأ. فإذا انتهى المتكلم إلى نص ناجز مبني على وفق قواعد العرب في بناء كلامها، أي: نحوها، تبدأ عندئذ مرحلة جديدة هي تحليل هذا النص المبني بناء سليماً، عن طريق وصف أجزائه ومكوناته، في ضوء نظرية النحو نفسها، أي بالاستعانة بالمنطلقات النظرية لأسس البناء نفسها، ليكون هذا التحليل صادق النتائج، لأنه ينطلق من الخلفية الفكرية عينها، وهنا تأتي قواعد النحو لتكون دليلاً مهماً من أدلة التحليل؛ لأنها تضيء أسس البناء والجمع والتأليف، وكأني بالرضي يشير إلى شيء مما ذكرناه، عندما يحدَّد أنَّ ((المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب))[2]. ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة تقوم على التأسيس لضوابط التحليل النحوي، التي يكون فهم قواعد النحو –بوصفها قواعد تأليف الجملة وبنائها– ركناً مهماً من منظومة قواعد الإعراب والتحليل فيها، ومن ثمّ، فلا يمكن أن ندعي أن ابن هشام قد فصل في منهج التأليف النحوي بينهما. ولكننا نريد أن نقف، هنا، على التغيّر أو التطور الحاصل –إن وجد– في منهج تأليفه، عن طريق الموازنة بين اتجاه قواعد النحو وضوابط ائتلاف الكلام، من جهة، وقواعد الإعراب وأصول تحليل الكلام، من جهة أخرى. وذلك عن طريق الوقوف على تجليات كلا الاتجاهين في كتبه جميعاً. في ضوء وصف منهجه في التأليف في كل كتاب على حدة.

وبعد أن درس الباحث كتب ابن هشام وجد أن النظر التحليلي فيها غير متساوٍ، ويكاد المرء يلمس أن توجهه نحو التحليل فيها قد نما وأخذ بالظهور متدرجاً في كتب القواعد النحوية، ويمكن أن

---

(١) قال الزجاجي: ((يسمى النحو إعراباً،والإعراب نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد))، الإيضاح في علل النحو: ٩١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٧.

نرتبهاً على النحو الآتي: الجامع الصغير في النحو، وشرح قطر الندى، وشرح اللمحة البدرية، وأوضح المسالك، وشرح شذور الذهب.

ويأتي –في مقابل ذلك أو يوازيه– توجه نحو التأليف الإعرابيّ، مما كان فيه النظر التحليلي أوضح من النظر التأليفي. ويستطيع الباحث أن يضع تحت هذا القسم الكتب والرسائل الأخرى لابن هشام، ولاشك في أن هذه المرحلة قد شهدت نمواً وتطوراً تدريجياً أيضاً، يمكن للباحث– في ضوء دراسته كتب ابن هشام– أن يضعها على النحو الآتي: الإعراب عن قواعد الإعراب، ونكتة الإعراب، ومغني اللبيب.

يضاف إلى هذين الاتجاهين اتجاه ثالث يتمثل في كتبه التطبيقية، بالمفهوم الواسع للتطبيق، فهي لا تنضوي تحت أيٍ من الاتجاهين السابقين، وتضم: شرح قصيدة بانت سعاد، وتخليص الشواهد، ورسائله الأخرى. ويعنّ لي، هنا، أن أسجلَّ ثلاث ملاحظات أو استدراكات توضيحية، هي:

الأولى: وهي أننا نؤكد أن هذا التصنيف لا يعني الفصل التام بين كتب الاتجاهين الرئيسين، ولكنه يعني أن الباحث يجد أن ابن هشام في كتب هذا الاتجاه أكثر ميلاً للكلام على النحو، بوصفه قواعد للتأليف والبناء، أو للكلام على الإعراب بوصفه قواعد للتحليل. ولا يعني هذا أن الكتاب في القسم الأول يخلو من مناقشة قضايا التحليل أو بالعكس، ذلك أن قواعد النحو وقواعد الإعراب –كما مرَّ في أول المبحث– عمليتان تكمل إحداهما الأخرى.

الثانية: أن الترتيب الذي اقترحناه للكتب في داخل كل اتجاه يعني أن فيها تدرُّجاً من الاختصار إلى التوسُّع والتفصيل، ولكنه لا يعني أن اللاحق أكثر توسعاً من السابق في الجوانب كافة، فتجد، مثلاً، أن كتاب شرح اللمحة البدرية أكثر عناية بإعراب الشواهد وتحليلها والوقوف على مسائلها من كتاب أوضح المسالك.

الثالثة: أنّ هذا الترتيب للاتجاهين، وللكتب في كلّ منهما، لا يقوم على أساس تأليفها زمنياً، كما مرَّ، ولكنه يكشف، في جزء منه، عن علاقة طردية بين تسلسل تأليف بعضها زمنياً، وترتيبها من حيث العناية بمسائل الإعراب وقواعده. فتجد أن كتاب (شرح شذور الذهب) أكثر عناية بقضايا الإعراب من كتاب سابق زمنياً هو (شرح قطر الندى)، في الاتجاه الأول، ونجد أن (مغني اللبيب) أكثر توسعاً في دراسة مسائل الإعراب من (الإعراب عن قواعد الإعراب)، الذي يسبق (مغني اللبيب) زمنياً، هذا في الاتجاه الثاني.

وقد انتهى الدكتور حسن موسى الشاعر –بعد دراسة تطور الآراء النحوية عند ابن هشام– إلى تقسيم مؤلفاته إلى ثلاثة أقسام، رأى فيها أنها تمثل مراحل حياته:

المرحلة الأولى: وتشمل المصنفين الآتيين:

١. شرح قطر الندى وبل الصدى.

٢. الجامع الصغير في علم النحو.

المرحلة الثانية: وتشمل المصنفات الآتية:

١. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية.

٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام العلمية، وتمثل نضوجه العلمي، وقمة تطوره النحوي، وتشمل المصنفات الآتية:

١. شرح بانت سعاد، وقد ألفه قبل كتاب (مغني اللبيب)، بدليل أنه ذكره في الباب الثالث من (مغني اللبيب) الخاص بشبه الجملة.

٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ولم يكمل. ولعل سبب ذلك أنه مات قبل أن يتمّه[١]. وسنفصل الكلام على كتب ابن هشام، على وفق الترتيب الذي اقترحناه، آنفاً من حيث مدى وضوح قضايا الإعراب (بوصفه التحليل النحوي) ومسائله وقواعده، وأثرها في منهج التأليف النحوي، وموقعها منه، وأهميتها، وأسباب وضوحها أو ضمورها. وسنجعل ذلك على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويشمل الكتب الآتية:

١. الجامع الصغير في علم النحو

وهو كتاب صغير الحجم، لم يوضح ابن هشام سبب تأليفه ولا المنهج الذي اتبعه فيه، حتى نتمكن من الربط بين ذلك وبين وضوح التحليل النحوي فيه، أو عدم وضوحه، حتى إن الكتاب يخلو من المقدمة، إذ يبدو من المدح والثناء الذي فيها أنها ليست من كلام ابن هشام[٢]. والكتاب يبدأ بتعريف الكلمة وأقسامها. وهو –على صغر حجمه– يتناول أبواب النحو المعروفة جميعاً باختصار

(١) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: ١١.

(٢) لعلها من كلام ناسخها الشيخ: محمد بن محمد بردوسي زادة، الذي ذكره المحقق، ينظر: الجامع الصغير (المقدمة): و.

شديد، والى ذلك أشار محقق الكتاب الأستاذ محمد سعيد شريف الزيبق، إذ يقول: ((الحق أن الجامع الصغير جدير بهذا الاسم، فهو على صغر حجمه جمع أمهات المسائل النحوية الهامة، في إيجاز يشبه الاختزال، فجاء شبيهاً بالتلخيصات والمذكرات التي يكتبها العلماء وكبار طلبة العلم لأنفسهم، وقد اشتمل على مئات من الشواهد القرآنية والشعرية وبعض الأحاديث النبوية))[1]. ومنهج ابن هشام فيه هو منهجه في أوضح المسالك، أي أنه متأثر فيه بمنهج ابن مالك في الخلاصة وتسهيل الفوائد. ولم يكن ابن هشام يميل في هذا الكتاب، إلى عرض قضايا الإعراب، بسبب منهجه القائم على الإيجاز والتكثيف، فقد اقتصر فيه على ذكر القواعد النحوية وتقريرها، في عبارات موجزة جداً. ولعلَّ أهم ملامح التحليل النحوي في هذا الكتاب –وهي معالم تحليلية تجدها عند سابقيه– وضع الحدود النحوية الدقيقة والموجزة، وذكر العلامات المميِّزة لكل قسم أو وظيفة، ومن ذلك قوله: ((الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها، غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خصائصه: (أل) غير الموصولة... والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة... ومن خصائصه...))[2]. فمنهجه يقوم على ذكر الحد أو القاعدة النحوية والاستشهاد لها بشاهد أو التمثيل لها.

وعلى الرغم من أن الكتاب يحفل بالشواهد القرآنية والشعرية، فإنَّ ابن هشام اكتفى بإيرادها لتثبيت القاعدة وتوكيدها، من دون أن يقف عليها محللاً موطن الشاهد، أو عارضاً لخلاف نحويّ، كما هو شأنه في بعض كتبه، إلاّ في مواضع قليلة جداً[3].

ومن اللافت للنظر أنَّ الكتاب يتسم بلغة واضحة وقوية، فلا غموض أو قصور فيها، على الرغم من الإيجاز الشديد الذي اتسم به، وهذا يقودنا إلى أمرين:

الأول: يتمثل في قدرة ابن هشام على التعبير عن القضايا العلمية بلغة واضحة سلسة، ومن ثمّ، يظهر، لنا، صدق مقولة ابن حجر العسقلاني، في وصف ابن هشام، بأنه ((انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة... والاقتدار على التصرّف في الكلام، والمَلَكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً))[4].

الثاني: هو أننا –إذ بدأنا بهذا الكتاب أولاً– لا نعني أنه أول مؤلفاته، لأنَّ اللغة والأسلوب اللذين صيغ الكتاب بهما، يدلان على كاتب يمتلك أدوات الكتابة، وقد تحصّل على خبرة فيها، كما أنه يدل على نحويّ متمكن، عارف بالنحو، ومدرك للمهم فيه، وغير المهم، أي أنه كتاب لرجل خَبَر النحوَ وعرفَ أسراره.

---

(١) الجامع الصغير: (المقدمة): ز.
(٢) المصدر نفسه: ١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣.
(٤) الدرر الكامنة: ٢/ ٤١٥–٤١٦.

٢. شرح قطر الندى وبلّ الصدى

كان ابنُ هشام قد ألف مقدمة موجزة في النحو، سمّاها (قطر الندى وبلّ الصدى)، ثم جاء هذا الكتاب شرحاً لتلك المقدمة، وقد وصف هذا الكتاب بأنه نكت على المقدمة، قال: ((هذه نكت حرّرتها على مقدمتي المسمّاة بـ(قطر الندى وبلّ الصدى)، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببُغية من جنح من طلاب علم العربية إليها))[١]. فقد جعل ابن هشام طلاب علم العربية هدفه، وهذا ما دفعه إلى أن يجعل شرحه، هذا، أكثر بسطاً وتفصيلاً من كتاب (الجامع الصغير)، ولكن المنهج، فيهما، يكاد يكون واحداً إلاّ من تقديم بعض الموضوعات وتأخير أخرى.

أما طريقة ابن هشام، في معالجة أبواب النحو ودرسها، فهي طريقة تقريرية تقوم على إلقاء القاعدة، أو الحد النحويّ، ثم شَرْحه بالأمثلة والشواهد. ومّما ينبغي ذكره أنه يميل، في هذا الكتاب، إلى التقليل من الحدود النحوية، في حين عُني بذكر العلامات والخصائص التي تميِّز كل نوع من غيره. ولذلك لم يعرّف –كما فعل– في كتاب الجامع الصغير مثلاً– الاسم أو الفعل أو الحرف، ولكنه فصّل الكلام على علامات كل نوع، لأنَّ خطابه موجّه إلى الطلاب والمبتدئين. يقول الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ): ((آثر التمييز بالعلامات على الحد، وإن كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها؛ إذ لا تنعكس، تسهيلاً على المبتدئ))[٢]. وهذا –في حقيقته– أثر من آثار ممارسة التعليم والاحتكاك بالمتعلمين، فإن وجد ابن هشام أن الحدود لا تمكّن المتعلم المبتدئ من التمييز بين أنواع الكلمة، تركها واتجه إلى الأخذ، بيده في هذا الأمر، بالعلامات الدالة. ومن ذلك مثلاً ما تجده في كلامه على أقسام الفعل: الماضي، والمضارع، والأمر؛ إذ وجه اهتمامه إلى ((علاماته الدالّة عليه، وحكمه الثابت له مِن بناء وإعراب))[٣]، كما عبَّر ابن هشام بنفسه، وأهمل تعريف الفعل وأقسامه أيضاً. أمّا إذا كان للتعريف أثر في ضبط الأبواب والأقسام فإنه يحرص على ذكره، وصوغه بدقة وإحكام، ليكن دليلاً على الباب ومميّزاً له، وهذا ما تلمسه في موضوعات المفعول به والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، وغيرها.

إن معالم عناية ابن هشام بالتحليل النحوي، في شرح قطر الندى، تتمثل، أيضاً، بالاهتمام بالجانب اللفظي المتمثل بالحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، أي بظاهرة الإعراب وتجلياتها في أنواع

---

(١) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ١١.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهي: ٣٢.

(٣) شرح قطر الندى: ٣١.

الكلمة وأبواب النحو. فإذا ذكر الاسم وعلاماته، أتبع ذلك بإيضاح أقسامه من حيث البناء والإعراب، وهكذا الأمر مع الفعل والحرف.

وتجد تناول ابن هشام للشاهد يختلف عمّا هو عليه في كتاب (الجامع الصغير) السابق، فهو يقف على الشاهد محلِّلاً موضع الشاهد، وعارضاً –في أحايين قليلة– اختلاف العلماء فيه، فمن إعرابه ما جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[1]، إذ يقول: ((ما، هنا: اسم بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بإنّ، و(صنعوا): صلة، والعائد محذوف، و(كيد ساحر): الخبر، والمعنى: إن الذي صنعوا كيد ساحر))[2]. ومن ذلك أيضاً قوله: ((قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[3]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف))[4]، يريد: حذف النون.

وقد يقف –في بعض الأحيان– مناقشاً أقوال العلماء ومفنداً آراءهم، بناء على أساس من التحليل النحوي، فمن ذلك ما ورد في قوله: ((زعم السهيلي وابن يَسْعُون إنها [أي: مهما] حرف[5]، واستدلا على ذلك بقول زهير[6]:

وَمَهْمَا تكن عندَ امرئٍ مِنْ خَليقَةٍ وَإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَم

وتقرير الدليل أنّهما أعربا (خليقة) اسماً لـ(تكن)، و(من) زائدة، فَتعيّن خلَوُّ الفعل من الضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب، إذ لا يليق بها، ههنا، لو كان لها محل، إلاّ أن تكون مبتدأ، والمبتدأ هنا متعذِّر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له. واذا ثَبَتَ أنها لا موضع لها من الإعراب تعيَّن كونها حرفاً. والتحقيق أنَّ اسم (تكن) مستتر، و(مِن خليقة) تفسير لـ(مهما)... و(مهما) مبتدأ، والجملة خبر))[7]. يكشف هذا النص عن موقف تحليلي تناول فيه ابن هشام رأي عالمين من علماء النحو بالنقد والتمحيص، ثمّ ردّ ما توصلا إليه بأن حلّل البيت تحليلاً نحوياً آخر غير الذي ذهبا إليه، ليصل إلى تحقيق القول بالمسألة.

---

(١) سورة طه، من الآية: ٦٩.

(٢) شرح قطر الندى: ٢٠٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٤.

(٤) شرح قطر الندى: ٧٤.

(٥) ينظر: هذا الرأي في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني: ٦١١–٦١٢، ومغني اللبيب: ١/ ٤٣٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٥١.

(٦) ديوانه: ٢٨، وهو في الجنى الداني: ٦١٢، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٥١.

(٧) شرح قطر الندى: ٤٧–٤٨.

ويبدو لي، من إعادة النظر في (شرح قطر النـدى)، أن مؤلفـه أراد لـه أن يكـون كتابـاً تعليميـاً مُيسَّراً، لا تطغى فيه قواعد النحو وأحكامه وتشعباته على وصف الكلام وصوره وأنماطه وطـرق تأليفـه، فهو يعطي المتعلم ما يراه مهماً من هذين الأمرين، فتجد فيه كلاما مهماً عن طريقة بناء الكـلام، ونظـام الجملة، ومباحث التقديم والتأخير المتوزعة على أبـواب النحـو. ولعـل مـن أهـم ملامـح قواعـد تـأليف الجملة، ما جعله تحت عنوان: (صور ائتلاف الكلام) التي جعلها ستَّ صـور، ثـم وضّـحها بالأمثلـة، مبيناً ذلك بذكر الوظيفة النحوية، لكل عنصر . وقد تبع ذلك مبحث الإعراب، ولعله جعله بعد مبحث صور ائتلاف الكلام؛ لأنَّ الإعراب لا يكون من دون عقد الكلام وتركيبـه وائتلافـه. فكأنـه جعـل (صـور ائتلاف الكلام) تمهيداً لموضوع الإعراب، لأنه ينبني عليه.

٣. شرح اللمحة البدرية

يعدُّ هذا الكتاب من كتب ابن هشام المهمة، وهو شرح لمقدّمـة أبـي حيـان الأندلسـي المسـماة: (اللمحة البدرية في علم العربية)، ولم يُرِدْ ابن هشام لشرحه أن يكون مفصلاً وموسعاً، وإنمـا أراد لـه أن يكون دقيقاً وافيـاً، قـال: ((هـذه نكـت حرَّرتهـا علـى اللمحـة البدريـة في علـم العربيـة، لأبـي حيـان الأندلسي، مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص))[١]. ولكنه اكثر تفصيلاً من كتابيـه السابقَيْنِ، ولعل السبب يرجع إلى كونـه شـرحاً لأحـد كتـب أبـي حيـان الـذي كـان ابـن هشـام كـثير الاعتراض عليه، أو كما يوصف بأنه كان شديد المخالفة له[٢]. فأراد أن يعرض شيئاً مـن علمـه، متوقفـاً على ما في كتابه من ((إخلال وسوء ترتيب))[٣]. ولذلك ذكر الدكتور هـادي نهـر أن مـن خصـائص هـذا الكتاب الاستطراد، إذ أوغل ابن هشام فيه في بعض الأحيان [٤] .

وهذا الاستطراد –في حقيقته– يعود إلى هذه المخالفة والانحراف عن أبي حيان، إذ رمى منهـا إلى إيقاف القارئ على مكامن النقص والقصور، وهو يختلف عن الكتابين السابقين في أنه أورد فيـه آراء كثير من أعلام النحو، واستند إليها، وناقش بعضاً منها.

يظهر ابن هشام في هذا الكتاب باحثا ومؤلفاً أكثر منه باحثـاً في التحليـل النحـويّ، أو محلـلاً للنصوص، فأنت لا تجد له في هذا الكتاب إضافات جديدة في التحليل، بمعنـى أنَّ النظـر التحليلـي لم يتطور في هذا الكتاب، إذ لا تلمس فيـه معـالم تحليليـة مـؤثرة، تضـيف إلى المراحـل العلميـة السـابقة.

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ١/ ١٩٩.

(٢) ينظر: البدر الطالع، القاضي الشوكاني: ١/ ٤٠٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة): ١/ ١١٣ .

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٥١ .

وسبب ذلك يعود إلى أنَّ ابن هشام إنّما صنّف هذا الشرح تعقباً لأبي حيان، وطلباً للكشف عن هفواته وما نقص في كتابه —وعمله هنا صورة من صور مخالفته له وانحرافه عنه– ولاسيّما في الجوانب المنهجية من الكتاب. لذلك كان يسعى إلى التنبيه على الخلل المنهجّي، مبيناً وجه الصواب؛ فجاء شرحه متناً يجمع قواعد النحو وأحكامه، منبّهاً على الخلاف بين العلماء في بعض هذه الأحكام.

ومن صور تعقبّه أبا حيان منهجياً، قوله: ((اعلم أن النحاة جرت عادتهم بالنص على محل الإعراب، وهو الآخِرُ، وقد حاد المصنّف عن هذه الطريقة فأبهم محله، وليس ذلك بحسن))[1]. ويقول في موضع آخر: ((لما فرغ من ذكر المعارف شرع في ذكر سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ما وضع عليه كتابه))[2]. وقريب من هذا النقد —أو أشد لهجة– قوله عن كلام أبي حيان في باب الاشتغال: ((قد بالغ المصنف في الإجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه))[3]. ووجّه له نقداً لإيراده اللغات في باب الاستثناء، قال: ((ذِكْرُ اللغات النادرة في المختصرات المجحفة معيب؛ لما فيه من إيهام شهرتها واطرادها، إذ كان مبنى المختصرات على أن لا يذكر منها إلاّ ما شأنه ذلك))[4]. وغير ذلك.

إن الذي أريد أن أخلص إليه، من ذكر هذه النصوص، أنَّ ابن هشام كان معنياً، في هذا الكتاب، بملاحقة أبي حيان في منهج تأليفه، وفيما سرد من أحكام أو أهمل، فلم يخرج فيه عن هذه الدائرة إلاّ في مواضع قليلة جداً، كان السبب في بعضها انتقاد أبي حيان أيضاً، ومثال ذلك، ما ورد في شرحه كلام أبي حيان في باب التعجب، قال: ((قد أعرب [أبو حيان] الكلامَ [يعني جملة: ما أحسن زيداً] إعراباً ناقصاً، إذ أهمل ذكر فاعل (أحسن) ولم يذكر أنَّ الجملة خبر، ولكنه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمهما؛ لأن المبتدأ يستلزم الخبر، والفعل يستلزم الفاعل. وقوله: (وأحسن: فعل أمر)، لم يتقدَّم لـ(أحسن) ذكر، فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره ؟. وقوله: (جار ومجرور في موضع الفاعل)، إنما الذي في موضع الفاعل المجرور))[5]. فعلى الرغم من إشارته إلى أصل من أصول التحليل في التعبير، وهو أسلوب الاختصار، بناء على فكرة (اللابدية) التي تقوم بين المبتدأ والخبر، وهي تقابل علاقة التلازم عند المحدثين، وقد عبّر عنها بـ(يستلزم)، وكذلك تقويمه إعراب الجار والمجرور في نحو (أحسن

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٥.

(٣) اللمحة البدرية: ١/ ٣٨٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٧، وينظر أيضاً: ٢/ ١٧٥، ٢/ ٢٠٤، ٢/ ٢١٧، ٢/ ٢٩٧.

(٥) شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٢٦٧.

بزيد)، وإيضاح الصواب، فإن هذه اللمسات التحليلية لم تأت مقصودة، وإنما جاءت عرضاً، لأنها تصب في غرض انتقاد المصنف وتخطئته.

ولو أن ابن هشام خرج عن هذا المنهج القائم على تعقب أبي حيان في التأليف والقواعد النحويّة، ووجّه منهجه إلى تحليل شواهد المتن وأمثلته، أو إلى تطبيق الأحكام النحوية على نصوص لغوية = لجاء لنا بشيء جديد يضاف إلى خزينه في الدرس التحليلي، كما فعل في أربعة مواضع، اتخذ فيها أسلوباً مختلفاً عن منهج الكتاب، يقوم على إثارة إشكال في إعراب كلمة في نص ما، عن طريق ربط هذه الكلمة بأحكام النحو، بمعنى أن ظاهر الكلمة مما تنطبق عليه تلك الأحكام، مما قد يوهم المبتدئ بأنها من هذا الباب، وهي في الحقيقة ليست منه. وقد صاغ ابن هشام هذا الإشكال في سؤال ليسهل وصول الفكرة إلى المتعلمين، فمن ذلك قوله: ((إذا سئلت عن (يوماً) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً﴾[1]، فقل: نصبه على المفعولية لا على الظرفية الزمانية؛ لأنه ليس في معنى (في)؛ لأن المعنى أنهم يخافون نفس اليوم، كما تقول: (خاف زيد العذاب)، لا لأنهم يخافون في اليوم))[2]. فهو، في هذا النص، إنما يخاطب الطالب والمتعلم، مستعملاً أسلوب السؤال والجواب، ليتمكن من لفت انتباهه —بعد أن عرّف الظرف بأنّه : عبارة عن اسم زمان أو مكان مضمَّن معنى (في) باطراد– إلى أنَّ (يوماً) في الآية، بالرغم من أنها اسم زمان، لا تعرب ظرف زمان، كما يتبادر إلى الذهن. وإنما هي مفعول به، لأنها لم تتضمن معنى (في).

ويتخذ الأسلوب نفسه في عرض مسألة إعرابية أخرى، قد يتوهم فيها مَن لا يدقق النظر، قال: ((إذا سُئِلت عن (وراءكم) من قوله تعالى: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾[3]، فقل اسم فعل، ومعناها: ارجعوا، وإنما جمع بين (ارجعوا) [ووراءكم]، تأكيداً، وإنما لم يكن ظرفاً؛ لأن الظرف إنما يُجَاء به لتقييد العامل، فإذا قيل: جلست وراءك فقد قيّدتَ الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا التقييد لكان الجلوس محتملاً لأن يكون فيها وفي غيرها... فتنبّه لهذه الدقائق فإنها ممّا تزل فيها الأقدام))[4]. فقد نبَّه —في هذه المسألة– على أن (وراءكم) في الآية ليس ظرف مكان، كما قد يتبادر إلى الذهن، على الرغم من أنه اسم مكان؛ وذلك لأن الظرف —كما قال– يفيد تقييد عامله، بعبارة أخرى: أنه يحدِّد فضاء هذا العامل ومساحته، وبناء على هذا فإن (وراءكم)، في الآية، لا يصلح أن يعرب ظرفاً؛ لأنه،

---

(١) سور الإنسان، من الآية: ١٠.

(٢) شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٢٧.

(٣) سورة الحديد، من الآية: ١٣.

(٤) شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٢٨، والمسألة الثالثة في: ٢/ ١٢٧ .

على الظرفية، لا يقيد العامل، لأن العامل (ارجعوا)، أصلاً، يؤدي معنى الظرف (وراء). وقد عدَّ هذه المسالة وغيرها من الدقائق التي تزل فيها أقدام المعربين؛ لأنَّ ظاهرها يوهم بانطباق أحكام النحو الرئيسة وحدود الأبواب عليها، في حين أنَّ ثمة أحكاماً نحوية فرعية دقيقة تقضي بإخراجها من هذه الأبواب، ووضعها في الباب النحوي الذي تستحق، والذي يثبته النظر الدقيق. ومّما ينبغي ذكره، هنا، أن ابن هشام كان قد تناول مسألتين —من هذه المسائل الأربع الواردة في شرح اللمحة البدرية– في كتاب شرح قطر الندى[1]، ولكن أسلوب العرض والتناول مختلف بينهما، فأسلوبه في شرح القطر تقريري يبدأ بذكر الحكم الإعرابي لهما، ثم يعلل ذلك، في حين أنه، في شرح اللمحة، أوردهما في ضمن التنبيهات، دلالة على أهمية المسألة، ثم ختم بأن عدّهما من دقائق النحو، والأهم من ذلك —كما سبق أن قلنا– أنه اتخذ أسلوب الخطاب عن طريق السؤال: إذا سئلتَ ...، وهو —بذلك، يبث في نفس القارئ الرغبة في الوصول إلى الجواب، ومن ثمّ إلى التحليل النحوي الصائب.

وأودّ أن أقف عند المسألة الرابعة؛ لأنّها تختلف عن المسائل الثلاث السابقة الخاصة بباب الظرف، هذا أولاً. وثانياً: لأنها تمثل وقفة تحليلية متميزة في هذا الكتاب، إذ إنها خرجت عن ميدان التأليف النحوي المعتاد والنمطيّ —إن جاز لنا التعبير– إلى حيز التطبيق العملي المبني على الواقع العلمي لابن هشام، قال: ((ممّا قد يخفى على الطلبة إعراب نحو قولك: (خرجت فإذا به قائماً)، وتقريره أن الباء زائدة، والضمير مبتدأ، وأصله: (فإذا هو قائماً)، ثم إن قلنا بحرفية إذا الفجائية كما يقول الأخفش[2]، أو بأنها ظرف زمان كما يقول الزجاج[3]، فالخبر محذوف؛ أي: فإذا هو موجود أو حاضر في هذه الحالة، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، والزمان لا يخبر به عن أسماء الذوات وإنما يخبر به عن المعاني... واذا قلنا إنها ظرف مكان، كما يقول المازني[4] جاز أن يجعل خبراً؛ كأنك قلت: (وبالحضرة زيدٌ)، وأن يجعل الخبر محذوفاً و(إذا) ظرفاً له، كما يجب على القولين السابقين))[5].فقد تخلَّصَ ابنُ هشام، في هذا النص، من هيمنة المتن المشروح؛ لأنه ابتعد عن فكرة تقرير

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٣١١–٣١٢.

(٢) ينظر: رأيه في المحتسب: ٢/ ٣٠٧– ٣٠٨، وشرح التسهيل: ٢/ ١٤٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٣، والجنى الداني: ٣٧٥، ومغني اللبيب: ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣١، ١٣٤.

(٣) ينظر: رأيه في: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٦٨، وشرح التسهيل: ٢/ ١٤٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٢، والجنى الداني: ٣٧٤، ومغني اللبيب: ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٤.

(٤) لم أجد هذا المذهب منسوباً إلى المازني، ولكنه نسب إلى تلميذه المبرد، والى السيرافي وأبي علي الفارسي، وابن جني، ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٤٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٢–١٤١٣، والجنى الداني: ٣٧٤–٣٧٥، ومغني اللبيب: ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٤. وينظر شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٣٦٠. (هامش المحقق).

(٥) شرح اللمحة البدرية: ١/ ٣٦١.

الأحكام النحوية، وإكمال النواقص المنهجيّة، فالتفت إلى فائدة عملية تطبيقية، التقطها ابن هشام من حياته التعليمية، متمثلة بالطلبة، فانطلق يفصل الكلام فيها، مبيناً إعرابها في ضوء آراء عُلماء النحو.

بقي لنا، في هذا الكتاب، أن نقف —التزاماً بالمنهج– عند الشواهد النحوية، ومدى عنايته بتحليلها، فنقول —مع الدكتور هادي نهر– إن ابن هشام لم يول إعراب الشواهد التي ساقها اهتماماً، كما فعل في بعض كتبه الأخرى، على الرغم من أنه أكثر من إيراد الشواهد، ولاسيّما القرآنية منها[1]، فهو لم يُعنَ بإيضاح الشواهد أو إعراب موضع الاستشهاد منها، إلاّ في مواضع قليلة، لعل من أهمها ما ورد في كلامه على قول جرير[2]:

فهيهات، هيهات العقيق ومَن به وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

قال: ((هيهات: اسم لـ(بعد)، والعقيق: فاعل بالأول، وأما الثاني فإنما جيء [به] للتوكيد، وخلّ: فاعل الثالث. قيل: ومن ذلك [أي: ممّا في تأويل الفعل فيرفع فاعلاً] قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[3]، فهيهات: اسم فعل بمعنى (بعد)، والثاني كذلك، وهو مؤكد له، و(ما) فاعل بالأول، أي: بعدُ ما توعدون، واللام زائدة مقوية، وزيادة اللام إنما عهدت في المفعول، وقيل: الفاعل ضمير الإخراج أو ضمير التصديق وعليهما فاللام للبيان... وقيل: إنها مصدر مبتدأ بمعنى بعد البُعد، ولما توعدون الخبر))[4]. فقد حلّل ابن هشام موضع الشاهد في البيت الشعري، ثم انتقل إلى الشاهد القرآني، فعرض الأوجه الإعرابية في تحليله، وأثر ذلك في تحديد نوع اللام، والأقوال المذكور في ذلك. ولم يسلك ابن هشام هذا المسلك في إعراب الشاهد وإيضاحه، بوصفه ملمحاً منهجياً، بل اكتفى بإيراده تثبيتاً للحكم النحوي، إذ يختم به القاعدة، ولا ينطلق منه في بيان انطباق هذه القاعدة أو الحكم على هذا الشاهد المذكور.

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وضع ابن هشام هذا الكتاب شرحاً لمنظومة ابن مالك المسماة بـ(الخلاصة الألفية)، وقد بيّن أن سبب تأليفه يعود إلى أهمية هذه الألفية، وإفراط إيجازها مما جعلها عسيرة على الفهم، فجاء هو —بهذا المصنف– ليسعف به طالبيه، قال: ((إنَّ كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نظم الإمام

---

(١) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة): ١/ ١٢٦.

(٢) ديوانه: ٣٦٠، وروايته (أيهات)، والخصائص: ٣/ ٤٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٩، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٧٦–٢٧٧، ٣/ ٢٩٢، وشرح التصريح: ١/ ١٩٨، ٣٩٤، ٤٨٠، ٢/ ٢٩٠.

(٣) سورة المؤمنون، من الآية: ٣٦.

(٤) شرح اللمحة البدرية: ١/ ٣٦١، وينظر: تحليله لشاهد آخر: ١/ ٣٦٩.

العلامة جمال الدين أبي عبد الله ابن مالك الطائي –رحمه الله– كتاب صَغُرَ حجماً، وغزُر عِلْماً، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعدُّ من جملة الألغاز. وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلّلُ به تراكيبه... ولا أخْلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آلُ جَهْداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه))[1]. فقد انطلق من أن الألفية، بسبب إيجازها، كادت تعد من الألغاز، فاحتاجت إلى شرح يوضحها ويهذب مبانيها، ويَعْقل شواردها. ولا شكَّ أنَّ النص السابق يرسم منهجه في هذا الكتاب، وهو يتمثل في:

أولاً: إنه أراد لشرحه هذا أن يكون مختصراً، وليس مسْهباً مفصلاً؛ لأن الألفية منظومة تعليمية، أي أنها نظمت للطلاب والمتعلمين، فهُمْ طالبوها، ولابد للشرح، إذا كان موجهاً لمثل هذه الفئة، أن يكون مختصراً يداني الأصل، بحيث يسهل على القارئ الاستعانة به. وما يظهر عليه الكتاب من تضخم، فهو بسبب شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عليه، المطبوع معه.

ثانياً: قصد الشارح إلى: إيضاح الغامض والغريب، وتحليل التراكيب، وتقريبه من أفهام طالبيه.

ثالثاً: أكثر الشارح فيه من الشواهد النحوية بأنواعها: القرآنية والشعرية والأمثال، كما استعان بالأمثلة التعليمية بغية التعليم والتقريب. وقد كانت الشواهد القرآنية الأكثر شيوعاً وحضوراً.

رابعاً: لأن غاية الشرح تعليمية، كما سبق القول، لم يرد له ابن هشام أن يُعْنَ بالمسائل الخلافية، واختلاف العلماء ونقد آرائهم، ولا بالتعليل؛ لأن هذه الأمور لا تفيد الطالب غَناءً، وهو في هذه المرحلة من الطلب.

خامساً: إنَّ الشارح قد يخالف الناظم في تفصيلات بعض الأبواب أو في ترتيب بعضها، كما ذكر.

إن أول أمر يلفت النظر في (أوضح المسالك) أن القارئ لا يشعر –لأول وهلة– بأنه أمام شرح لألفية ابن مالك، هذا إذا ما تركنا الإشارة في المقدمة؛ يدل على ذلك أنه لم يذكر المتن المشروح –الألفية– في كتابه، على الرغم من أنه شرح لهذا المتن، حتى إنه إذا أورد بيتاً من الألفية فإنما يكون لغاية؛ تتمثل في نقده غالباً، كما فعل عندما ذكر تعريفه الحال؛ إذ يقول: ((قال الناظم[2]:

الحال وصف فضلة منتصب مُفْهم في حال كذا .....

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ١٠.

(٢) ألفية ابن مالك ٢٩.

..... وفي هذا الحدّ نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصوّر، والتصور متوقّف على الحد، فجاء الدور))[1]. فهو إنما أورد هذا البيت من أجل نقده.

لقد اتخذ ابن هشام في تناول أبواب النحو منهجاً قائماً على التكثيف والاختصار، وعدم الدخول في نقاشات أو خلافات فرعية، إذ يبدأ بحد الباب النحويّ جامعاً ضوابط هذا الباب وقواعده، ثم يعود إلى الحدّ الذي وضعه ليقوم بشرحه مفردة مفردة، مستعيناً بالأمثلة والشواهد، كما في: باب الفاعل، وباب التنازع في العمل، وأبواب المفعولات[2]. وقد يبدأ بذكر أقسام الباب إذا لم يكن مما يحدّ، كما في أنواع الفعل من حيث العمل[3].

ولم يتبع ابن هشام المنهج الذي سلكه في (شرح اللمحة البدرية)، من حيث تتبع المتن منهجياً، وتطلب أخطائه، لذلك لا تجده يتوقف كثيراً عند أوهام الناظم إلاّ في مواضع قليلة، إذا ما قورن بين حجم اللمحة والألفية، منها ما جاء في باب الجوازم[4]، وباب الحال السابق ذكره.

لقد عني ابن هشام، في شرحه هذا، بالقواعد النحوية، والاستشهاد عليها بالشواهد القرآنية أولاً والشعرية ثانياً، وقد صاغ ذلك في لغة جاءت في غاية الدقة والقوة مع الإحاطة بالمهم من قواعد النحو وأحكامه. وقد فصّل كل باب إلى فصول، يعالج كُلٌّ فصل موضوعاً محدداً من موضوعات الباب، ففي باب المبتدأ والخبر[5]، تجده يقسمه على فصول عدة، أحدها للمبتدأ وأشكاله، والثاني: للخبر وأنواعه، والثالث: للابتداء بالنكرة، والرابع: لأنواع الخبر من حيث ترتيبه مع المبتدأ... وهكذا. وقد أكسبه هذا التقسيم وضوحاً وترتيباً؛ لأنه قد سهل على القارئ الانتقال بين فصول الباب بأن جعل عنواناً لكل منها، مما يُيسّر قراءتها وفهمها.

ولكن الاختصار الذي اتبعه المؤلف في معالجة الموضوعات، واللغة المكثفة التي اعتمدها في تناول قواعد النحو وأحكامه، قد أحالاه —هو الآخر– إلى متن يحتاج إلى شرح وإيضاح، يؤكد ذلك لنا الشيخ خالد الأزهري الذي لمس فيه ما ذكرناه فاتجه إلى تأليف شرح عليه، قال: ((إن الشرح المشهور بـ(التوضيح على ألفية ابن مالك)... في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله، ولم

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ٧٨–٧٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٣٥، ٢/ ٤، ٢/ ٢١، ٢/ ٣٣، ٢/ ٤٨، ٢/ ٥٣، ٢/ ١٠٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٤–٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٩٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٣١–١٦١.

ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله. غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب))[1].

إنَّ ما أريد الوصول إليه ممّا سبق، أن ابن هشام أراد لشرحه: (أوضح المسالك) أن يداني الألفية، ولعله أراده أن يكون بديلاً منها، ومغنياً عنها، ولذلك أهمل ذكرها في شرحه، فكأنه نصّ يوازي النص المشروح، وليس نصّاً مكمّلاً له وموضحاً. ويبدو لي، أن هذه الرغبة جعلت تأثير الألفية سلبياً على اهتمامه بالتحليل ومسائله، ذلك أنَّ الألفية متن نحوي أراد له صاحبه أن يجمع حدود أبواب النحو وأقسام تلك الأبواب وأحكامها، فجاء في غاية التكثيف والاختصار، لأنه جاء منظوماً – على بحر الرجز– وليس نثراً، هذا أمر، والأمر الآخر: أنه نُظِم لغاية تعليمية في الدرجة الأولى. ومن هذا المنطلق فإن على ابن هشام، إذا أراد أن يداني شرحُه الألفية ويوازيها، أن يحيل القواعد التي صاغها ابن مالك بلغة النظم إلى لغة النثر ولكن باختصار؛ حتى لا ينفر منها الطلاب، مع المحافظة على الوضوح حتى تغني عن الرجوع إلى الألفية. ولذلك بدت الملامح التطبيقية والتحليلية باهتة في هذا الكتاب، حتى ليمكننا القول عنه: إنه كتاب قواعد وشواهد. فهو لم يتعدَّ ذلك إلى الوقوف على تلك الشواهد محللاً وشارحاً، كما فعل في بعض كتبه الأخرى.

ولعل من أهم الشواهد التي وقف ابن هشام عندها محللاً أو موضحاً، ما ورد عند ذكره شروط جملة الحال؛ فمن شروطها ((أن تكون غير مصدَّرة بدليل استقبال، وغَلِط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[2]، حالا))[3]. فقد بيّن أن إعرابها حالا غلط، لأنها مسبوقة بحرف الاستقبال (السين). وذلك لأن ((الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال))[4]. ومن ذلك أيضاً ما ورد عند كلامه على أفعال المقاربة، وأن الخبر فيها لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن)، أو مسبوقاً بها، و((أما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾[5]، فالخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً))[6]. فقد بيّن أن الخبر محذوف، ليستقيم ما قرره في القاعدة. وهكذا كانت معالجاته مقتصرةً ونادرةً.

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٣.

(٢) سورة الصافات، من الآية: ٩٩.

(٣) أوضح المسالك: ٢/ ١٠٣.

(٤) شرح التصريح: ١/ ٦٠٩، ونسب هذا الغلط إلى الحوفيّ.

(٥) سورة ص، من الآية: ٣٣.

(٦) أوضح المسالك: ١/ ٢١٨.

٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

ألف ابن هشام هذا الكتاب شرحاً لمختصره المسمَّى بـ(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، وقد كشف في –المقدمة– عن سبب تأليفه، وعن منهجه فيه، إذ يقول: ((هذا كتاب شرحت به مختصري... تمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارده... قصدتُ فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى خفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لفِّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام))[١]. ونريد أن نقف عند هذا الجزء من كلامه، فنقول إن ما ذكره ابن هشام من إتمام الشواهد، وإيضاح العبارة، وجمع الشوارد، هو من مهمات الشارح، غير أن ما يلفت النظر هو قصده –كما يقول– إلى لف المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام. فكلامه هذا يعني أنه عمد –من خلال شرحه– إلى التزام منهج غير الذي سلكه في كتبه الأخرى، ويتمثل ذلك في جعله الأشباه والنظائر تحت مسمى أو عنوان رئيس، وذكر الأحكام التي تختصّ بها، ثم الشروع في تقسيمها. وفي الحقيقة فإن هذا المنهج له جذوره عند غيره من النحويين، كما في تقسيم الكلمة إلى أقسامها ثم الشروع ببيان أحكام كل منها، أو تقسيم المعرب إلى معرب بعلامات أصلية ومعرب بعلامات فرعية، ثم أحكام كل منهما. غير أن ابن هشام طبق هذا المنهج، القائم على جمع المتشابهات في باب واحد، على أبواب النحو الأخرى. فقد قسم ما يعرب إعراباً تقديرياً على ثلاثة أقسام، ثمّ ذكر أحكامها، ثم انتقل إلى المبني؛ فقسمه على أساس الحركة التي بنى عليها، وقد أحسَّ ابن هشام بأن منهجه في معالجة المبني جديد متميز، فقال: ((لّما فرغت من تفسيره [يعني البناء] شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أُسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبنيَّ على تسعة أقسام))[٢]. وقد التفت الشيخ محمد محيي عبد الحميد إلى فرادة تناول ابن هشام للمبنيات في شرح الشذور، لذلك أخذ المباحث المشتملة على المبنيات ووضعها في كتابه: (مطالع السرور الجامع بين مقرر القطر والشذور)، الذي يقول في مقدمته: ((هذا كتاب ملفَّق من كتابين؛ أحدهما: (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) وشرحه، وثانيهما: (قطر الندى وبل الصدى) وشرحه، أخذ من الأول المباحث الطريفة التي اشتمل عليها باب المبنيات؛ إذ كانت هذه المباحث من أبدع ما كُتِبَ في هذا الفن على منهج فريد ونَسَقٍ رائع، وأخذ من الثاني مباحث المنصوبات والمخفوضات وما وليها إلى آخر الكتاب))[٣]. وقد استمر ابن هشام على هذا المنهج، فعالج المعارف الست وأحكامها، ثم المرفوعات؛ وجعلها عشرة، والمنصوبات وحددها بخمسة عشر، والمجرورات وهي ثلاثة أنواع، ثم ما حُمِل على المجرورات وهو المجزومات، ثم خصص باباً لعمل الفعل، وأتبعه بالأسماء التي تعمل عمل الفعل،

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣١.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٠.

(٣) مطالع السرور الجامع بين مقرَّر القطر والشذور، جمعها وحققها وشرحها محمد محيي الدين عبد الحميد (المقدمة): ٤.

وهي عشرة أسماء، وجاء بعد ذلك بالتوابع، تليها أبواب لم يتمكن من إدراجها تحت الأقسام السابقة، كالممنوع من الصرف والعدد.

والذي ينظر في هذا الكتاب نظرة موازنة سيلمس أنَّ طريقة ابن هشام في معالجة أبواب النحو ودرسها، قد اختلفت، نوعاً ما، عن طريقته في كتبه السابقة، إذ يجد الدارس في أبواب هذا الكتاب إضافة منهجية مهمّة، تتمثل في أنّه –بعد أن يضع الحدود التي يرتضيها، ويفصّل قواعد الباب وأحكامه– لا يكتفي بما هو نظريّ معرفيّ، وإنما يتجاوز ذلك إلى تطبيق هذه الأحكام النظرية والمعرفية على ما ذكر من شواهد شعرية أو قرآنية، وإذا ظهر لنا أنَّ تطبيقه فيه كان يميل إلى السهولة والوضوح والابتعاد عن التوجيهات والخلافات، فإن ذلك يعود إلى أنه قد ألّف كتابه لإفادة الطلاب والمتعلمين، يؤكد ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه، إذ قال : ((التزمت فيه أنني كلّما مررت ببيت من الشواهد ذكرت إعرابه، وكلّما أتيت على لفظ مُسْتَغرَب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذه المطالب))[1]. ولا شكّ أن ملامح العناية بالتطبيق بادية في هذه المقدمة لا تحتاج إلى دليل، وغايته تسهيل الإعراب على الطالب المبتدئ، على الرغم من أنّه لم يلتزم بما ذكره التزاماً دقيقاً، فأنت إذا تصفحت شواهد الكتاب لا تجد إعراباً لها –كما ذكر– بل تجد إعراباً لموضع الشاهد فقط، وقد تمرّ على بعض الأبيات الشعرية فلا تجد له أي حديث عليها. ويمكننا القول إنه قد التزم بتطبيق ما ورد في هذه المقدمة، على جزء كبير من شواهد الكتاب، وليس جميعها كما يفهم من كلامه. وهو يقتصر، في إعرابه، على موضع الشاهد من البيت الشعري أو الآية القرآنية غالباً. ويبدو للباحث أن عناية المؤلف بالتطبيق تقلّ وتضعف، كلما تقدمت فيه، أي إنَّ الإعراب والتطبيق على موضع الشاهد في أبواب الكتاب الأولى أكثر وضوحاً منها في أبواب الكتاب الأخيرة، فهو لم يَسِر، في ذلك، على وتيرة واحدة.

ولا بدَّ لنا من القول –وقبل إن نتحدث عن الشواهد– أن المؤلف أراد لكتابه هذا أن يكون مرحلة وسطى، بأن يأتي أكثر تفصيلاً من الجامع الصغير وشرح القطر، ولكن من دون أن يصل هذا التفصيل إلى حدود المطوّلات والموسوعات من كتب النحو، لأنه يخاطب به المتعلمين، لا النحويين المتعمقين في النحو. وقد وجد الدكتور محمد إبراهيم عبادة ما وجدناه في منهج الكتاب، لذلك جعل هذا الكتاب في المستوى الثاني: ما فويق المختصرات[2]، وذلك في تصنيفه الكتب النحوية في التراث إلى ثلاثة مستويات، هي:

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣١.

(٢) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ١٣٦.

المستوى الأول: المختصرات.

المستوى الثاني: ما فويق المختصرات.

المستوى الثالث: المطولات.

وقد استند الدكتور محمد إبراهيم عبادة في تصنيف مستوى ما فويق المختصرات إلى خصائص نجد أنها دقيقة وتنطبق على كتاب شرح الشذور، ومن هذه الخصائص أن يكون الكتاب ((مناسباً للشادين، وهم الذين أصابوا شيئاً من النحو وأدركوا مقدماته، وأصبحوا على استعداد لتقبل مزيد منه مبني على ما سبق تعاطيه))[1]. وقد نبّه الدكتور شوقي ضيف على هذا التدرج في كتب ابن هشام؛ إذ يقول عن ابن هشام إنه ((ألف للناشئة ثلاثة مختصرات؛ مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)، ومختصراً متوسط الإيجاز هو (قطر الندى)، ومختصراً أوسع منه هو (شذور الذهب)، فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأول، واذا أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث))[2]، ولاشك في أن بين هذه المختصرات وشروحها علاقة طردية، جعلت من شروحها تصنف في مستوى ما فويق المختصرات.

إن من خصائص هذا الكتاب تنظيمه، إذ بَنَاه مؤلّفُه على منهج واحد، وقد مرَّ بنا إيضاحه، ومنها أيضاً وضوح أقسامه وحدوده، وهما مما يسهل على القارئ فهم الموضوع واستيعابه، وقد حاول فيه أن يفصل بين المتشابهات المشهورة كالحال والتمييز، والمبتدأ الذي له خبر والمبتدأ الذي له معمول سدَّ مسدَّ الخبر[3].

إنَّ ابن هشام جعل حركة الإعراب أو البناء المعيار الأساس في منهج تأليف الكتاب، وعندما وصل إلى أبواب النحو اعتمد على معيار المراتب النحوية، فبدأ بالمرفوعات ثم تدرج إلى الأقسام الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تقسيم بعض الموضوعات، مثل: اسم كان وأخواتها الذي تناوله في المرفوعات، في حين درس خبر كان وأخواتها في المنصوبات، مما أفقد بعض الموضوعات وحدتها وترابطها. ومما يذكر للكتاب أنه حصر المبنيات وجعلها في أول الكتاب، فإذا درسها المتعلم تمكن من قسم واسع من مفردات العربية وهو المبنيات، وتفرّغ لإتقان أحكام المعرَب وقواعده، كما يحمد له أنه وضع بابي التنازع والاشتغال في الأبواب الأخيرة من الكتاب، فيكون الطالب حتى يصل إليهما قد اطلع على شيء من النحو يؤهله لدراستهما وفهمهما.

---

(١) النحو التعليمي في التراث العربي: ١١٥.

(٢) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ١٦-١٧، وينظر أيضاً: النحو التعليمي في التراث العربي: ٧٧.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧٨-٢٧٩، و٢١٠.

إن أهم ملامح التحليل النحوي في هذا الكتاب ما يجده الباحث من تطبيق أو إعراب لموضع الاستشهاد، من ذلك –مثلاً– إعرابه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[1]، إذ يقول: ((كلاّ:... حرف رَدْع وزجر... أي: انته عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع... و(إنَّ) حرفُ تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، والضمير اسمها، وهو راجع إلى المقالة، و(كلمة) خبرها، و(هو قائلها) جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لـ(كلمة). وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحوال))[2]. فقد أعرب الآية متوقفاً على كلماتها جميعاً، وذكر أيضاً قاعدة تطبيقية، هي: أن الجمل الخبرية بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. ولكنه لم يفصِّل الإعراب، أي أنه اكتفى بذكر الوظيفة النحوية، من دون ذكر العلامة الإعرابية؛ لأنه لا يذكر العلامة الإعرابية إلاّ إذا كان توضيح الشاهد يعتمد عليها، كأن يكون الحديث عن الأسماء التي تعرب بعلامات إعراب فرعية، كجمع المؤنث السالم، في نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾[3]، إذ يقول: ((خلق: فعل ماضٍ، و(الله) فاعل، و(السموات) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة))[4]. فقد أورد العلامة الإعرابية لكلمة (السموات)؛ لأنه في سياق البيان عن علامة نصب المؤنث السالم. وقُلْ مثل ذلك في إعرابه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[5]، قال: ((كلتا: مبتدأ، و(آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرّة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر))[6]. فهو لم يفصل إعراب كلمة (الجنتين)، في حين فصَّل إعراب (كلتا)؛ لأنه في سياق الكلام على الملحق بالمثنى، نحو: كلا وكلتا.

يلمس الباحث في (شرح شذور الذهب) أن صاحبه لم يُرِدْ له أن يكون كتاباً محشوّاً بالقواعد النظرية والأحكام المقرَّرة، وإنّما حاول أن يسلك به مسلكاً جديداً، من حيث طريقة عرض الأحكام وتناولها، فاتخذ المنهج الذي وضحناه سلفاً، ثم إنه شعر أن هذا لا يكفي في إيصال موضوعات النحو إلى الشادين، فخطا خطوةً، رأى فيها تثبيتاً لهذه القواعد، وهو إعراب الشواهد –موضع الاستشهاد– تطبيقاً للقاعدة وترسيخاً لها في أذهان المتعلمين ويكاد هذا المنهج يكون هو المنهج نفسه الذي ينتهجه

---

(١) سورة المؤمنون، من الآية: ١٠٠.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٣–٣٤.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية: ٤٤.

(٤) شرح شذور الذهب: ٦٤.

(٥) سورة الكهف، من الآية: ٣٣.

(٦) شرح شذور الذهب: ٨٢.

بعض المحدثين كالدكتور محمود سليمان ياقوت، في كتابه (النحو التعليميّ والتطبيق في القرآن الكريم)، والدكتور صبري إبراهيم السيد، في كتابه (الكافي في النحو وتطبيقاته)؛ إذ يقوم المنهج الذي سارا عليه على ذكر القواعد النحوية –على وفق ترتيب ارتضياه– مع تأييد هذه القواعد بشواهد وأمثلة، ثم تجدهما يقومان بإعراب موطن الشاهد، من البيت أو الآية: أو المثال، وإيضاحه.

ويبدو أنهما اتجها إلى التطبيق لاقتناعهما بأنه يرسخ القاعدة في ذهن المتعلم، قال الدكتور محمود سليمان ياقوت: ((هذه مجموعة من الدروس في (النحو التعليمي)... تجمع بين جانبين، أولهما: نظريّ نعرض فيه للقاعدة النحوية مع شرحها وتوضيحها، والآخر: تطبيقي نقدم فيه إعراباً مفصلاً لبعض الكلمات والجمل، من شأنه أن يوضح القاعدة ويقرّبها إلى ذهن القارئ والسامع))[1]. وذهب الدكتور صبري إبراهيم السيد، في ضوء هذه المنطلقات، إلى أنَّ من أسباب الضعف الذي نحسّ به عند دارسي النحو العربي، التركيز على القواعد النظرية، وإغفال الجانب التطبيقي المهاري، لذلك جعل من أسس منهجه –في كتابه– التركيز على التطبيق والإكثار منه[2].

ويمكننا القول إنّ ابن هشام قد سار في تأليفه شرح الشذور، وهو يحاول أن يجمع بين أمرين، الأول: الجانب المتمثل بالقواعد والأحكام. والآخر: جانب تطبيق هذه القواعد والأحكام على الشواهد والأمثلة.

القسم الثاني

يتناول هذا القسم بالدراسة الكتب التي وجد الباحث أن ابن هشام قد خطا فيها خطوة مهمة بالتحليل النحوي، من حيث جانبيه النظري والتطبيقي، وسندرس فيها الكتب الآتية:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب

وهو كتاب صغير أراد له المؤلف أن يكون في قواعد الإعراب، قال: ((هذه فوائد جلية في قواعد الإعراب تقتفي بمتأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب، عملتها عمل من طبَّ لمن حبّ، وسمّيتها بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)... وتنحصر في أربعة أبواب))[3]. وهذه الأبواب كالآتي:

الباب الأول: في الجمل وأقسامها وأحكامها.

الباب الثاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور.

---

(١) النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت: ٧.

(٢) الكافي في النحو وتطبيقاته، د. صبري إبراهيم السيد: ١/ ٥–٦.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣١–٣٢.

الباب الثالث: في تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها المعرب.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محرَّرة.

ولاشك في أن عنوانات هذه الأبواب تكشف عن توجّه واضح نحو التحليل النحوي، وهو توجه نظري في البابيين الأولين، ونظري تطبيقي في البابين الأخيرين. وقد كان هذا الكتاب —على الرغم من صغر حجمه– من الكتب المهمة في ميدان التحليل النحويّ، فهو المقدّمة العملية لاتجاه ابن هشام نحو التنظير والتأليف، في الإعراب ومسائله، بنحو أوسع في كتابه (مغني اللبيب). ومما يدل على أهميته: تأثيره؛ إذ حظي باهتمام العلماء، فأشادوا به وشرحوه، ومن أهم شروحه التي وصلت إلينا: شرح الكافيجي المسمَّى بـ(شرح قواعد الإعراب)، وشرح الشيخ خالد الأزهري المسمّى بـ(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب).

وقد كان من أسباب اتجاه العلماء إلى شرحه —زيادة على أهميته– ما يتسم به من اختصار، جعله بحاجة إلى الشرح والتوضيح، قال الكافيجي مشيراً إلى السببين السابقين، وأثرهما في تأليفه شرحاً للكتاب: ((لّما رأيت الكتاب المسمَّى بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)... في غاية حُسْن الوقع عند ذوي الألباب ، ونهاية عموم النفع لمن تأمله من الطلاب ، لكنه غير مستغن عن شرح يُسْفِر عن وجوه مخدراته النقابَ، ويبرز خفيَّ مكنوناته من وراء الحجاب، استخرت الله –تعالى— في أن أرتّب له شرحاً ...))[1]. وقد كان هذا الكتاب خلاصة خبرة ابن هشام نتيجة احتكاكه بطلبة العلم، والممارسات التعليمية التي ولّدت هذا النتاج[2]،وقد خلط فيه بين النظرية والتطبيق خلطاً واضحاً، على الرغم من أن التطبيق غالباً ما يأتي إيضاحاً للتنظير، ولكنه يبقى خطوة في غاية الأهمية. فمن ذلك ما جاء في حديثه عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، إذ يقول: ((إذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ، و(غلامه) مبتدأ ثالث، و(منطلق) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، ويسمّى المجموع جملة كبرى، و(غلامه منطلق): جملة صغرى، و(أبوه غلامه منطلق): جملة كبرى، بالنسبة إلى (غلامه منطلق)، وصغرى بالنسبة إلى (زيد أبوه غلامه منطلق)...))[3].

فتلمس، وأنت تقرأ هذا النصَّ، مدى عناية ابن هشام بالإعراب في هذا الكتاب؛ فقد خصّص جهده له، لذلك كان يقف على الأمثلة —بوجه خاص– محلّلاً وموضحاً الأقسام التي يتحدث عنها.

---

(١) شرح قواعد الإعراب: ٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ٨ ، والنحو التعليمي في التراث العربي: ٧٦.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٦.

ومثل ذلك ما جاء في قوله عن الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ((نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه) فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة (قعد أخوه) لأنها معطوفة عليها، ولو قدّرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للعطف محل، ولو قدّرت (الواو) واو الحال كانت الجملة في موضع نصب وكانت (قد) فيها مضمرة))[1]. فقد كان يبين الموضوع الذي يتحدث عنه عن طريق التطبيق على الأمثلة، من دون إدخال القارئ في الحدود والاختلافات، فعنايته تركزت في إيضاح الأقسام بإعراب الأمثلة. وقد يطبق على بعض الشواهد أحياناً، كما في الجملة الحالية، إذ يقول ((مثال الواقعة حالاً: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[2]، فجملة (تستكثر) حال من الضمير المستتر في (تمنن) المقدر بأنت))[3].

ومن ملامح عنايته بالتحليل النحوي طريقة معالجته الأدوات أو حروف المعاني، في الباب الثالث، فقد قسّمها على وفق معانيها الوظيفية، فبدأ بما يأتي على وجه واحد، أي الذي يكون للمبنى الواحد فيه معنى وظيفي واحد، أينما ورد في الكلام، وحددها بأربعة ألفاظ، هي: قطّ وعَوْض، وأجل، وبلى. ويلمس الباحث في هذا المنهج حسنتين، هما:

الأولى: أنه بدأ من الحرف التي تأتي على وجه واحد، ثم تصاعد إلى الأحرف التي تأتي على اثني عشر وجهاً، وفي هذا تدرج المتعلم إذ يبدأ معه من السهل ويسير به نحو الصعب، ثم الأكثر صعوبة. فهذا الترتيب والتدرج يخلق عند القارئ الدربة والمران على تقبل المرحلة اللاحقة وإدراكها.

الثانية: إنّه تناول كل حرف على نحو يقترب، في وجه من وجوهه، مما يسمى عند المعنيين بدراسة علوم القرآن ولغته بـ(الأشباه والنظائر). أو (الوجوه أو النظائر). وعن طريق هذا المنهج يعرف القارئ أنَّ الكلمات، متمثلة بحروف المعاني، أبنية تتعاور عليها المعاني النحوية، أو الوظائف النحوية المختلفة. فهو يجد وجوه الحرف مجموعة في موقع واحد، مما يسهّل عليه استذكارها ومعرفة عمل الحرف ومعناه، فذلك أكثر يسراً وقرباً من ان يتوزع الحرف على أبواب مختلفة. فهو سيجد أمامه وجوه الواو، بدل أن يبحث عنها في حروف العطف مرّة، وحروف القَسَم مرة ثانية، والمفعول معه مرة ثالثة ...

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٠-٤١.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٦.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٠.

ويمكن أن نضيف حسنة أخرى، هي: إن هذه الطريقة تكشف عن الكلمات الأكثر دوراناً واستعمالاً ، في الأدوات التي لها وجوه استعمال أكثر.

ومن ملامح اهتمامه بقضايا الإعراب في هذا الكتاب الباب الرابع الذي قدَّم فيه للمعرب خلاصة تجربته في التعبير التحليلي بصورة موجزة، ومن ذلك أن تعبّر عن (زيد) في نحو (ضُرِب زيدٌ) بأنه: نائب عن الفاعل، ولا تقل إنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله[1]، وغير ذلك مما تحدثنا عنه في الفصل الأول. ونودّ أنَّ نختم كلامنا على هذا الكتاب بكلمة للدكتور فخر الدين قباوة عنه، إذ قال: ((إنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نواة مثمرة، ولّدت نتاجاً ضخماً في هذا الميدان، ومثلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم، لدى ابن هشام. وقد أوجز في هذه المقدمة اللطيفة أبعاد خبرته وتطلعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل ووظيفتها في تقييد الحدث والعناصر المحيطة به، كل ذلك بعبارات مكثفة متراصّة جامعة، واختصار بعيد متميز))[2]. إن في كلام الدكتور فخر الدين قباوة دلالة واضحة على أهمية هذا الكتاب بالنسبة إلى ميدان التحليل النحوي عند ابن هشام خاصة، وفي النحو العربي عامة.

ومما ينبغي أن نقف عنده، هنا، مقدمة ابن هشام المسماة بـ(نكتة الإعراب)، لأنها مختصرة من كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، قال: ((هذه نكتة يسيرة اختصرتها من (قواعد الإعراب)، تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب))[3]. وهذه الأبواب مختصرة من أبواب الكتاب السابق، وهي:

الباب الأول: في الجملة.

الباب الثاني: في الظرف والجار والمجرور.

الباب الثالث: فيما يُقال عند ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام.

ويهمنا أن نشير إلى الباب الثالث، الذي ذكر فيه خمسة وعشرين أداة، بصورة غاية في الاختصار، نحو:

يقال في (الواو) حرف عطف لمطلق الجمع.

وفي (حتى) حرف عطف لمطلق الجمع والغاية.

---

(١) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٥.

(٢) شرح قواعد الإعراب (المقدمة): ٨.

(٣) نكتة الإعراب، في كتاب : مقالات هامة لابن هشام: ١٣٩.

وفي (قد) حرف تحقيق وتوقّع وتقليل[1].

وبصفة عامة فإن هذه النكتة مختصرة من الكتاب السابق، فليس فيها تغيير في المنهج أو في طريقة التناول إلاّ ما يفرضه الاختصار طبعاً.

٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

يعدّ هذا الكتاب أهم ما وصل إلينا من كتب ابن هشام، وقد رُزق (مغني اللبيب) الشهرة بعد حينٍ من تأليفه، فأشاد به بعض النحويين المتأخرين وشرحوه، ومن أهم شروحه: شرح الدماميني[2]، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، وحاشية الأمير، وحاشية الدسوقي، وغير ذلك[3].

ويمكن للباحث أن يرجع أهمية (مغني اللبيب)، في النحو العربي بصفة عامة –وفي التحليل النحوي خاصة– إلى أمرين، هما:

الأول: المنهج الجديد الذي اتبعه المصنّف في تأليف الكتاب: وقد كشف ابن هشام عن سبب تأليفه الكتاب، وهو فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، قال: ((إنَّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل... واصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب))[4]. وقد وصف ابن هشام المنهج الذي صنف عليه الكتاب، وهو معجب به، قال: ((وضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها، ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعْدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله))[5].فقد اشتمل هذا النص على الأمور الآتية:

١. إنه قصد إلى إحكام بنائه وترتيبه.
٢. إنه تتبع المسائل النحوية المشكلة من مقفلات الإعراب، كما وجدها عند الطلاب.
٣. أراد لكتابه هذا أن يهذب مسائل الإعراب ويقوِّم التحليل النحوي، فوقف على أغلاط المعربين منبهاً عليها وموضحاً الصواب فيها.

---

(١) ينظر: نكتة الإعراب في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: ١٤٤.

(٢) للدماميني ثلاثة شروح على المغني؛ الأول سمّاه (التعليق)، والثاني سمّاه (تحفة الغريب)، والثالث سماه (المزج)، ينظر: الدماميني النحوي: ٨٢.

(٣) تنظر: الشروح الأخرى في كشف الظنون، حاجي خليفة: ٢/ ١٧٥٢، والدماميني النحوي: ٧٧–٧٨.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١٢.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ١٢.

٤. يبدو أن ابن هشام –لما انتهى من وضع كتابه على المنهج الذي أراد– داخله الإعجاب بما صنّف، حتى ادَّعى أنه لم تسمح قريحة بمثله.

وقد جعل ابن هشام كتابه في ثمانية أبواب، يظهر من عنواناتها مدى اهتمامه بالإعراب في هذا الكتاب، وهي:

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها في الكلام ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[1].

يتضح من هذه العناوين توجّه ابن هشام إلى دراسة الإعراب ومسائله، كما صرّح في المقدمة، متوقفاً عند ما ينحصر من الكلام العربيّ في أنماط يمكن وصفها ووضع الأحكام لها. وقد درس في كتابه أصول الإعراب وأدلته والسبل الموصلة إلى نتائج إعرابية سليمة، مما عملت هذه الرسالة على توضيحه في مواطنه.

وقد التفت ابن خلدون إلى أهمية (مغني اللبيب)، وأشار إلى بعض خصائص منهجه، قال: ((وصل إلينا بالمغرب، لهذه العصور، ديوانٌ من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكامَ الإعراب، مُجْمَلةً ومفصَّلةً، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ(المغني) في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضَبَطَها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها. فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلُوِّ قَدْرِه في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها... وأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطّلاعه))[2]. فقد لفت انتباه ابن خلدون تقسيم الكتاب على مفردات وجمل، ثم ضبط ذلك بأبواب وفصول، مع حذف المتكرر من صناعة النحو، واستيفاء أحكام الإعراب ونكته ودقائقه. ولعل هذه الخصائص هي التي دفعت الأستاذ سعيد الأفغاني إلى القول عن مغني اللبيب: إن ابن هشام ((انفرد بتأليفه بنسق استطاع أن يضمَّ أشتاتاً

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ١٣–١٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٥٤٧.

كثيرة في نظام، وأن يجمع قواعد كليَّة تنطبق على ما لا يحصى من أجزاء وأنواع، وحَشَدَ له من الشواهد العِظام كثرةً قل أن تَجتمع في كتاب))[1]. وهذا ما أكده الاستاذ عبد الحميد حسن، إذ قال عن المغني بأنه: ((يمتاز بالطريقة التي اتبعها مؤلفه في ترتيب المباحث وتنظيم الموضوعات النحوية ... وقد نحى ابن هشام في طريقته وإيضاح الموضوعات في كتابه المغني ينم على ابتكار في الاتجاه))[2].

ولعل ذلك هو ما دفع بالدكتور عبد العال سالم مكرم إلى القول: ((إذا تتبعنا كتب النحو من عصر سيبويه إلى عصر ابن هشام لم نجد مؤلفاً نهج هذا المنهج، فعمل ابن هشام في حصره لمسائل النحو جميعها في ثمانية أبواب عملٌ جديد لم يسبق إليه، من أجل هذا كان كتابه المغني درة في عقد الكتب النحوية))[3]. وقد تابعهم في الإشارة إلى تميز منهج (مغني اللبيب) الدكتور مازن المبارك[4]. وقد ذهب الدكتور عمر مصطفى إلى أن ابن هشام، استطاع من خلال (مغني اللبيب) أن يشق طريقاً جديداً في التأليف النحوي، بصرف النظر عن مخالفة بعض النحويين إياه فيما ذهب إليه[5].

إنَّ الذي أريد الوصول إليه، من ذكر هذه النصوص التي تؤكد تميّزَ المغني ومنهجه، هو أنَّ المنهج كان وليد سَعي ابن هشام إلى حصر أحكام الإعراب، ومسائله —التي انتشرت في أبواب كتابه الثمانية– حتى يكون كتاباً مُغنياً في بابه؛ وهو الإعراب، كما سمّاه، هذا أمر، والأمر الآخر: لأنه أراد لكتابه أن يكون مناسباً للمبتدئين من طلاب النحو، ولَمن قطعوا فيه مرحلة واسعة، يدل على ذلك قوله: ((خطابي به لَمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولن استمسك منه بأوثق الأسباب))[6]. فقد أراده أن يكون مناسباً ((للمبتدي والمنتهي؛ لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا العلم التي لا تدرك بسهولة، والمباحث الغامضة التي لا يدركها إلاّ من ارتقى فيه إلى ذِرْوة الكمال))[7].

ويهمنا أن نشير إلى ملمح منهجي يظهر واضحاً في (مغني اللبيب)، وهو أنه جعل إعراب القرآن الكريم هدفه الأول في كتابه؛ إذ به ((يتيسر فهم كتاب الله المنزل)) كما مرّ بنا، فهو أراد أن ((يجعل النحو في خدمة التفسير القرآني... بل كان ذلك هدفاً رئيساً من الأهداف التي اعتمدها ابن هشام، وقصدها قصداً))[8]. وقد صرّح هو بذلك عندما علل وقوفه على بعض الأمور البلاغية للحذف،

---

(١) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني: ١٩٤.

(٢) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن: ٢٧٠.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام: ٣٧٣.

(٤) ينظر: النحو العربي؛ العلة النحوية: ١٣١.

(٥) ينظر: الدماميني النحوي: ٧٧.

(٦) مغني اللبيب: ١/ ١٦.

(٧) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): ٢٣.

(٨) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة): ١/ ٧٤.وينظر: إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): ٢٣.

فقال: ((لم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم [يعني النحويين]... بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية معاً))[1].

ولذلك كان الكتاب حافلاً بالشواهد القرآنية، إذ يعرض لها بالدرس والنقاش والتحليل، وصولاً إلى الإعراب الذي يوافق معنى الآية وبلاغتها.

الأمر الثاني: من الأمرين اللذين يوضحان أهمية (مغني اللبيب)، هو طريقة المصنّف في معالجة المسائل النحوية ومناقشتها، وقد فَصَلنا هذه المسألة عن الأمر الأول، على الرغم من إمكان، عدّها من خصائص منهج الكتاب؛ لأننا نجد أن هذا الأمر يستحق أن نقف عليه بشيء من التفصيل، لأنه يكشف عن ظاهرة مهمة في هذا الكتاب، فقد امتاز بالوقوف عند المسألة النحوية وإيراد أهم الأقوال النحوية التي قيلت فيها، من أجل الوصول إلى الإعراب الذي يرتضيه. فقد كان من أسباب شهرة (مغني اللبيب) دون غيره من الكتب ((قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات، بحيث تُكْمِل بعضَها، ثم مقدرةُ ابن هشام على محاكمة هذه الآراء، ومناقشتها، وتحليلها، والموازنة الدقيقة بينها، ثم الخروج من ذلك كله بالرأي الذي يأنس به، ويستريح إليه))[2]. فكأنّ ابن هشام يقوم بعملية تقليب للمسألة النحوية على وجوهها المختلفة، عن طريق عرض الآراء النحوية المتعددة فيها. وهذا الأمر يمكن للقارئ أن يلمسه في معظم أبواب الكتاب وفصوله، ويكفي أن نلقي نظرة على مناقشته المناظرة النحوية الخلافية التي وقعت بين سيبويه والكسائي واشتهرت بـ(المسألة الزنبورية) حتى نكتشف مدى براعة ابن هشام في جمع الآراء النحوية ومحاكمتها[3].

بقي أن نقف على طريقة تناول ابن هشام للشواهد في هذا الكتاب، لننظر إليها من زاوية التحليل النحوي، فهل كان يكتفي بالاستشهاد بها أدلة على القواعد أو إنه يستشهد بها ثم ينطلق في رحلة نحوية تتمثل في تحليلها ومناقشتها؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ ابن هشام سلك الاتجاهين المذكورين، فقد تراه يذكر الحكم النحوي، أو المعنى النحوي للأداة –مثلاً– ثم يكتفي بذكر الشاهد المؤيد والموضح لذلك. ولكن المنهج الذي اعتمده في المناقشة وتقليب النص المدروس، جعله يميل إلى الوقوف على الشاهد، ليبيّن ما قيل فيه من آراء وتوجهات، ثم يناقشها لينتهي إلى الوجه الصحيح، وهو ما أغنى الكتاب وأضاف

---

(١) مغني اللبيب: ٢ / ٨٥٢. وينظر: حاشية الأمير: ٢/ ١٧٧، وإعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب: ٢٣.

(٢) ابن هشام النحوي، د. سامي عوض: ٨٤–٨٥، نقلاً عن: الدماميني النحوي: ٧٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٢١–١٢٧. ، وتنظر المسألة في: مجالس العلماء: ١٠/٨، مجلس(٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٠٢–٧٠٦، المسألة (٩٩)، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٣٦.

للجوانب النظرية –في قواعد الإعراب وأصوله– جانباً تحليلياً قائماً على عرض الأوجه المختلفة في الشاهد المدروس. فمن ذلك ما جاء في كلامه على قول الشاعر[1]:

أنّى جَزوا عامراً سوأى بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به رئمان أنفٍ إذا ماضُنَّ باللبن

إذ قال: ((هذا البيت ... أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي، فرفع (رئمان)، فردّه عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من (ما)، والنصب بـ(تعطي)،والخفض بدلٌ من الهاء...))[2]، ثم يذكر رأياً لبعض العلماء في توجيهه.

وقد وقف على أبيات مشكلة، مما اختلف في توجيهه، من ذلك ما جاء في قوله: ((من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكميّ[3]:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمِّ والحزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (غير) مبتدأ لا خبر له، لما أضيف إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر...

والثاني: أنّ (غير) خبر مقدَّم،والأصل: زمن ينقضي بالهمِّ والحزن غير مأسوف عليه..

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و(مأسوف) مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غيرُ آسف على زمن هذه صفته...))[4]. فقد اشتمل (مغني اللبيب) على وقفات تحليلية كانت الشواهد النحوية؛ بأنواعها القرآنية والشعرية، مادة غنية لها، كما امتَّد كلامه إلى بعض أبيات الألغاز أو المشكل أو الشعر، إذ تجد له وقفات تحليلية على شعر المتنبي والمعري في أكثر من موضع[5].

وممّا ينبغي ذكره هنا أن كتاب (مغني اللبيب) يعدّ صورة ناضجة لتجربة ابن هشام في التحليل النحوي، امتدت جذورها إلى مقدمته (نكتة الإعراب)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، فهو يفصح عن

---

(١) البيتان لأفنون التغلبي، في: البيان والتبيين: ٩/١، وشرح اختيارات المفضل: ٣/ ١١٦٤، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٤٤–١٤٥، وخزانة الأدب: ١١/ ١٣٩، ١٤٢.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٦٧، وينظر هذا الخبر وآراء العلماء في توجيه الإشكال في: أمالي الزجاجي: ٥٠–٥١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٥٤، مجلس (٦)، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٥٣–٢٥٤، وخزانة الأدب: ١١/ ١٤٧–١٥٢.

(٣) ينسب إلى أبي نواس، وليس في ديوانه، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٩١، وخزانة الأدب: ١/ ٣٤٥.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٢١١–٢١٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠، ١١٩، ٣٦٠، وينظر: ابن هشام من خلال كتابه المغني: ٣٣٨–٣٤٨.

نموّ هذا التوجه من البدايات التأليفية المختصرة إلى التأليف الناضج المكتنز نظرياً وتطبيقياً. وقد رسم الدكتور فخر الدين قباوة صورة هذا النمو الفكري، إذ قال عن ابن هشام وكتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب): إنّه لما اطمأن ((إلى اهتمام المعاصرين بتلك القواعد، وسيرورتها بين العلماء والدارسين، وتبدّى له بالمراجعة والممارسة ما فيها من إيجاز وتكثيف وعمق، واكتسب تجربة جديدة، تنمّي ما سبق وتغذيه وتقرّبه، أنشأ حلقة ثانية على غرار تلك، مع سعة في الأفق وبعد في المرمى وكشف للخفي، سميت (القواعد الكبرى)... وجعلها إتماماً للأولى، وبسطاً وتنويراً لما كان فيها من عمق وخفاء، وإرساء للوضوح الكامل في قواعد الإعراب، غير أن القدر لم يمهل هذه الوليدة الواعدة... فنكبه بفقدها... ولذا أعاد صاحبنا الكرَّة لتعويض ما فقده من هذه السلسلة، فألف الحلقة الأخيرة... وجاء بها في نهاية التفصيل والتيسير والبسط، وسمّاها (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وبذلك أصبح كتابه المُغني تتويجاً لجهوده في هذا الميدان))[1].

القسم الثالث

الاتجاه التطبيقي: ويضم هذا الاتجاه المصنفات الآتية:

١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد

كشف ابن هشام في مقدمة هذا الكتاب أنه ألفه تلبية لرغبة جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب. وقد وصف كتابه هذا بأنه مختصر، جعل منهجه فيه يقوم على بيان محل الشاهد، وإيراد بعض ما تقدمه من أبيات وما تأخر عنه، مما اشتمل على حكم نحوي أو شاهد لغوي[2]. وقد اتجه ابن هشام، من أجل تحقيق هذه الغاية، إلى شرح ابن الناظم على الألفية ليشرح شواهده، ويلخص عليها بعض الفوائد. ويتساءل المرء عن سبب اختياره هذا الشرح دون غيره؟ ولمَ لم يشرح شواهد (أوضح المسالك)؟. ألكثرة الشواهد في شرح ابن الناظم أم لأنه لم يكن قد ألف شرحاً على الألفية بعد؟ ولماذا لم يكمل ابن هشام تأليف هذا الكتاب؟ أ تُوفِّيَ قبل إكماله —مما يعني أنه آخِر كتبه زمنياً– أم إنّه تركه لانشغاله بعمل تأليفي آخر؟

---

(١) شرح قواعد الإعراب (قسم الدراسة): ٨–٩، ونقلنا النص على طوله– لأهميته.

(٢) ينظر: تخليص الشواهد(قسم الدراسة): ٣٩–٤٠.

وعلى كلّ حال، فلعلَّ ابن هشام اختار شرح شواهد ابن الناظم دون غيره، لأهميته، آنذاك، وشيوعه بين آيدي الطلاب والدارسين، وإقبالهم عليه. وهو لم يتم تأليفه لأنّ ظروفه لم تسعفه[1]، أو لانَّ المنيَّة أدركته قبل إتمامه[2].

وقد سلك ابن هشام منهجاً واضحاً في كتابه، فقسمه على مسائل، درس في كل مسألة شاهداً نحوياً، وانطلق منه لبيان قائله وشرحه، وذكر بعض من أبيات القصيدة، وإيراد شواهد أخرى توضح المسألة وتكشف عن أبعادها. فقد كان كتاباً تطبيقياً بالمعنى العام، من شرح لغويّ، وتحليل نحوي، ومناقشات لآراء العلماء وتوجيهاتهم، تعكس كلها ثقافة المصنف الموسوعية، إذ —على الرغم من كون الكتاب شرحاً للشواهد—؛ يجد فيه الباحث دراسة للشاهد، استعان فيها المؤلف بكل ما يسعفه من أقوال النحويين، حتى كأنه يقوم ببحث مفصّل منفرد عن كل شاهد.

وإذ انطلقنا من أن الكتاب شرح للشواهد النحوية اتضح لنا سبب تصنيفه على الاتجاه التطبيقي. ولذلك أيضاً لن يتوقع الدارس أن يجد فيه دراسة نظرية للتحليل النحويّ —على غرار بعض كتبه السابقة، نحو مغني اللبيب— غير أنه،في الوقت نفسه، لم يخل من بعض اللمحات النظرية التي تكشف عن أسس الإعراب وقواعده التي كان ابن هشام يحتكم إليها، مما جاءت عرضاً في أثناء شرحه للشواهد، متناثرة، ولم يقصدها قصداً، وغالباً ما كانت تلك اللمحات تمثل أدلة في التحليل؛ لأنها وردت في سياق عمل تطبيقي، مثل قوله: ((يردّه أن اسم الإشارة لا يضاف))[3]، فهو يستند إلى دليل التنافي، في رد رأي بعض النحويين وقد يعتمد الموازنة بين جانب المعنى وجانب اللفظ أو الصناعة، كقوله: ((الأول أظهر في اللفظ، والثاني أظهر في المعنى))[4]، وقوله: ((هو متعلق في المعنى بـ(النصر)، ولكن الصناعة تأباه))[5]، ومن ذلك قوله: ((لا يبدل الكل من البعض))[6]. وقد احتكم إلى الأدلة اللفظية في إثبات بعض الأوجه، أو ردّ بعضها الآخر، كقوله: ((ذوات: بدل لا صفة، لأنها معرفة))[7]. وقد وردت عنده بعض الإشارات التي تكشف عن الأصول الفكرية التي استند إليها في تحليله، وقد كانت غالباً ما تعود إلى فكرة العامل، كقوله: ((إنَّ الفعل أقوى في العمل، فلما قوي عمله امتنع فصله [عن

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد(قسم الدراسة): ١٥.

(٢) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: ١٠.

(٣) تخليص الشواهد: ١٣١.

(٤) المصدر نفسه : ١٣٢.

(٥) المصدر نفسه: ١٩٣.

(٦) المصدر نفسه: ١٣٦.

(٧) المصدر نفسه: ١٤٩.

معموله]))[1]. ومن الضوابط التحليلية قوله: ((إذا اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هي المبتدأ مطلقاً))[2]، وقوله ((لا يكون (المغيث) حالاً؛ لأنه معرفة))[3].

وقد كان يُعْنى بذكر ما يحتمله الشاهد من أوجه إعرابية، على الرواية المذكورة، وإذا وجد روايات أخرى له تفيد في توجيهه فإنه يذكرها ويبين تحليلها وقد يرجّح بعضها على بعض[4].

بقي أن أؤكد وضوح نزعته التعليمية في هذا الكتاب، بدءاً من المقدمة، وسبب التأليف مروراً بمنهج التأليف، وطريقة تقسيم الكتاب، وأسلوب معالجة الشواهد وشرحها، وصياغة ذلك بلغة واضحة سلسة، تقدّم مسائل النحو واختلاف العلماء، وتحليل الأبيات وغير ذلك من مسائل العلم بدقة ووضوح، وتتابع منتظم، مما يقرب الكتاب من الطلاب والمتعلمين، ولعل من آثار نزعته التعليمية ما جاء في قوله: ((اللام في قول الأول: (الترضى) مدغمة في التاء وجوباً، والناس قد لهجوا بإظهارها، والذي أوقعهم في ذلك أن المعلمين إذا أنشدوه أظهروا، ليُسمِعوه الطالب لفظة (أل) فتوهموا أن ذلك وجه الإنشاد))[5].

٢. شرح قصيدة بانت سعاد

شرح ابن هشام في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير، في مدح النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، طلباً لغرضين؛ أحدهما: دافع ديني، يتمثل في التعرض لبركات من قيلت فيه. والآخر: هو إسعاف طالبي علم العربية بفوائد جليلة، وقواعد عديدة يذكرها، وقد تحدّث في المقدمة عن منهجه في الشرح، فلخّصه بأنه يقوم على إرداف كل بيت من أبيات القصيدة بشرح ما يُشكِل من لغته وإعرابه ومعناه[6]. فهو لم يقتصر فيه على الجوانب النحوية، وإنما شمل الجوانب اللغوية عامة. وأنت إذا تصفحت هذا الشرح ستجد فيه مسائل صرفية ولغوية ونحوية وبلاغية وعروضية، يضاف إلى ذلك بعض المعلومات التاريخية المتعلقة بالشاعر ومناسبة القصيدة وظروفها. وهو يقف على الموضع —من البيت— الذي يشتمل على ظاهرة نحوية أو صرفية أو لغوية يراها جديرة بالبحث والدرس. وقد يعالج في الكلمة الواحدة أكثر من جانب؛ فيقسمها —عندئذ— إلى مسائل كما في كلمة (غداة)، إذ ذكر أن فيها مسائل؛

---

(١) تخليص الشواهد: ١٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٣١.

(٤) ينظر —مثلاً— المصدر نفسه: ٤٦، ٦٣، ٧٤، ١٠٦، ٣٩٠.

(٥) المصدر نفسه: ١٥٥.

(٦) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ٢.

جعل الأولى لمعناها، وأنها اسم لمقابل العشي. وجعل الثانية لوزنها الصرفي. وجعل المسألة الثالثة لحكمها في التعريف[1].

يقف الباحث في هذا الشرح على مدى تمكّن ابن هشام من علوم العربية، ويهمنا أن نشير إلى أنه كان لا يكتفي بتحليل بعض المواضع التي يقف عليها تحليلاً نحوياً، بل كان يتخذ هذا التحليل سبيلاً إلى إثارة بعض الأسئلة والمناقشات، وهنا تجده يأخذ بذكر الأدلة التي ترجّح رأياً على رأي، أو وجهاً نحوياً على آخر، كما في كلامه على لفظ (أغن) من قول كعب بن زهير[2]:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلاّ أغن غضيض الطرف مكحول

إذ قال: ((هو صفة لمحذوف؛ أي: ألا ظبي أغن. والذي دلّ على الحذف أن الصفة لابدّ لها من موصوف. ولو كان الموصوف في المعنى هو سعاد، كما تقول: ما زيد إلاّ قائم، لكان يقول: إلاّ غنّاء، بالتأنيث، كما تقول: ما هذه الروضة إلاّ غنّاء. والذي يدل على تعيين المحذوف أن أكثر ما يوصف بالغنة الظباء، وهو وصف لازم لكل ظبي... فإن قلت: فما تقول في قول جماعة من النحويين: لا يحذف الموصوف إلاّ إن كانت الصفة خاصة بجنسه، نحو: رأيت كاتباً، وركبت صاهلاً، ويمتنع: رأيت طويلاً، وأبصرت أبيض، قلتُ: التحقيق: أن الشرط إنما هو وجود الدليل، ومن جملة الأدلة اختصاص الصفة بالموصوف، وأما أنها شرط متعيّن فلا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[3]، أي: دروعاً سابغات، فحَذَفَ الموصوف مع أن الصفة لا تختص به، ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به))[4]. وقد نقلنا هذا النص —بالرغم من طوله– لأنه يكشف عن مدى سعة ثقافة ابن هشام، وكيف خلط بين المعنى والصناعة النحوية في أسلوب متماسك ومقنع، لينتهي بالقارئ إلى الإعراب السليم. فقد عالج في هذا النص أربعة أمور تهمّ بحثنا:

الأمر الأول: استعمال التعبير التحليلي الموجز في شرحه هذا؛ بقوله: صفة لمحذوف.

الأمر الثاني: وهو أهم أنه لم يكتفِ بالإعراب، وإنما قوّى إعرابه بدليل صناعي قرّرته قواعد النحو وضوابطه، وهو: أن الصفة لابدّ لها من موصوف.

الأمر الثالث: أنه —بعد ان قدّر المحذوف بـ(ظبي)– التفت إلى تأكيد صحة تقديره، وردّ ما قد يتبادر إلى الذهن من أن المحذوف تقديره: (سعاد)، لأن الكلام عليها، فيستعين، عندئذٍ، بالمعنى،

---

(١) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ١٣–١٤.

(٢) ديوانه: ٨٤.

(٣) سور النبأ، من الآيتين: ١٠–١١.

(٤) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ١٦–١٧.

مُبيّناً أن كلمة (أغن) عندما تطلق فلا يراد بها إلاّ وصف الظبي، مستنداً في ذلك إلى ما يمتلكه من ثقافة لغوية، أهلته للبت في هذه المسألة.

الأمر الرابع: أنه اعتمد في تحليله هذا على الحذف بوصفه وسيلة من وسائل التحليل النحوي، ثم انطلق منها إلى دَرْس مسألة جواز حذف الموصوف إذا كان صفة خاصة أو غير خاصة، معتمداً، في إجابته، على الفصيح من كلام العرب متمثلاً بالقرآن الكريم.

ومما لا يفوتني ذكره أن ابن هشام قد ألّف هذا الشرح قبل تأليف (مغني اللبيب)؛ يدل، على ذلك، أنه أحال عليه في المغني[1]، وهذا يعني أنه، عندما كان يعالج قضايا التحليل النحوي من: أصول، وأدلة، ووسائل، وتعدّد؛ فإنه كان يصدر عن تجربة وخبرة حقيقيتين قد عانى في اكتسابهما من التطبيق على النصوص الأدبية العالية.

٣. رسائل ابن هشام

سأقف، هنا، على رسائله التي تمثل نوعاً من البحوث النحوية التي نهج فيها ابن هشام منهج الباحث المدقق الذي يعوّل على الحجة، ويستند إلى الدليل من غير نظر إلى التعصب في الرأي، أو الميل إلى الهوى[2]، وقد فضلنا أن نجمع الكلام على رسائله هنا، على نوعيها؛ الرسائل النظرية التي تعالج بعض قضايا النحو علاجاً نظرياً، والرسائل التي تُعْنى بالإعراب ومسائله. وذلك لأن الغالب على هذه الرسائل، بنوعيها، أنّ المؤلف يميل فيها إلى الجوانب التطبيقية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هي أننا لجأنا إلى ذلك حتى لا يتوزع الحديث عن الرسائل في موضعين، مما يجعل صورتها غير واضحة ومشتتة في ذهن القارئ. وسنفصل الكلام فيها على النحو الآتي:

أ. اعتراض الشرط على الشرط: وجد ابن هشام أن بعض النحويين والمفسرين وهموا في فهم مسألة اعتراض الشرط على الشرط، فكتب هذه الرسالة إيضاحاً لها، قال: ((هذا فصل نتكلم فيه بحول الله –تعالى– وقوّته على مسألة اعتراض الشرط على الشرط، اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح، وكذا في أكثر من شرطين، وربّما توهّم متوهّم من عبارة النحاة حيث يقولون: اعتراض الشرط على الشرط، أنَّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين، وليس كذلك، ولا هو مرادهم. ولنحقق أولاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم: اعترض الشرط، فإنّ ذلك ممّا يقع فيه الالتباس والغلط، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين))[3]. ولا شكّ في أن هذه المسألة قائمة على

---

(١) قال في: مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٣: (وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه...).

(٢) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: ٣٧٩.

(٣) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام: ٣١.

دراسة أسلوب الشرط وتحليل التركيب الشرطي فيه، وقد توقف ابن هشام –في هذا النص– عند التعبير التحليلي بقوله: عبارة النحاة... وما قد تؤدي إليه من وهم في أذهان المتعلمين. وقد أخذ بتفصيل هذه المسألة، فبدأ بذكر ما ليس من اعتراض الشرط على الشرط، وجعل ذلك في خمس مسائل. وهو بهذا أراد أن يحدّد ميدان بحث هذه المسألة، ويكشف عن حدودها، بأن يخرج ما ليس منها. ثم ينتقل بعد ذلك ليبيّن المقصود عند إطلاق هذا الاصطلاح بالقول: ((اعلم أن مرادنا [بقولنا: اعتراض الشرط على الشرط] نحو: إن ركبتِ إن لبستِ فأنتِ طالق))[1]. ثم يقف على اختلاف العلماء في جواز المسألة ومنعها، ثم اختلاف المجيزين لها في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب ومذاهبهم في ذلك.

ما نريد قوله إن ابن هشام قد عالج هذه المسألة علاجاً نظرياً وتطبيقياً، معتمداً على أقوال العلماء، كالأخفش الأوسط، وابن دريد، وابن مالك على الرغم من صغر الرسالة. وهي تدلّ على تبّحر ابن هشام في مسائل النحو، وتمكنه من تحليل التراكيب المشكلة، يدل على ذلك طريقة معالجته للمسألة، وردّه بعض الآراء والمذاهب، مما دفع السيوطي إلى نقلها عنه[2].

ب. حل الألغاز في النحو: وقد وصف ابن هشام المادة التي يقوم عليها هذا الكتاب، بأنّها أبيات من الشعر مصعبة المباني مغمضة المعاني، قد تعمّد قائلها الإلغاز فيها[3]. وقد بناه ابن هشام على ذكر البيت، ثم تعيين موطن الإشكال، ثم الجواب عنه، فهو جهد تطبيق تحليلي، اقتصر فيه ابن هشام على موطن الإشكال، وهي أبيات متكلفة غايتها الاختبار والرياضة الفكرية. ولا يجد الباحث فيه حديثاً نظرياً في أسس التحليل؛ لأنه مبني على التطبيق وكشف المشكل، فلم يحاول ابن هشام أن يستطرد خارج هذا المنهج ليأتي لنا بقواعد جديدة في الإعراب. ولعل سبب ذلك هو أن النصوص المعتمدة ليست نصوصاً مستعملة في الواقع اللغوي وصادرة عنه، ليكون تحليلها انعكاساً لتفسير بنائها، ولكنها نصوص مصطنعة صيغت لهذا الغرض: الإلغاز.

ومن هنا يلمس الباحث في تحليل هذه الألغاز أن أهم أسس تحليلها هو إيضاح المعنى، وإعادة صياغة البيت من حيث: الرسم الكتابي، وطريقة الإنشاد، وربط ذلك بالتنغيم، من أجل الوصول إلى حقيقة البيت، ثم الكشف عن وجه إعرابه.

ت. فوح الشذا بمسألة كذا: ألّف ابن هشام هذه الرسالة؛ لأنه اطلع على مصنّف (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان الأندلسي، فلم يجد فيه الفائدة المرجوة منه، قال: ((إنّي لمّا وقفت على كتاب

---

(١) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام: ٣٧.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤/ ٨٢–٩٠.

(٣) ينظر: حل الألغاز في النحو: ٢٦.

(الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان، رحمه الله تعالى، رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدّها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورد من أحكامها... فرأيت الناظر لا يحصل منه —بعد الكد والتعب– إلاّ على الاضطراب والشغب، فاستخرتُ الله في: وضع تأليفٍ مهذب أبيّن فيه ما أجمل، واستئناف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل))[1]. وقد حصر ابن هشام موضوعات (كذا) في خمسة فصول:

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها.

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

الفصل الثالث: في إعرابها.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحويين.

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء.

يتضح من هذه الفصول أنه جعل في فصول دراسة (كذا) ما يخص طريقة الاستعمال عند مجيئها في الجملة، وطريقة اللفظ بها، وأثرها في تمييزها، وهي أبحاث تعنى بالبناء النحوي، في حين عالج إعرابها وتحليلها نحوياً وبيّن معناها عند النحويين في فصول منفردة، ممّا يعني أن ابن هشام نظر إلى هذه الكلمة من زاويتين مختلفتين؛ إحداهما: هي نظرة من يريد بناء الجملة وتأليف العبارة. والأخرى: نظرة المحلل الذي يقف على (كذا) في النص الناجز، فيضع له التحليل النحوي الذي يستحقه من حيث المعنى والصناعة.

وقد اعتمد ابن هشام في بحثه لفظ (كذا) على مصادر متنوعة، يدل على ذلك ما أورده من آراء لأعلام النحويين، مثل: سيبويه والأخفش[2]، والعكبري[3]، وابن مالك[4].

إن هذه المسألة تكتسب أهميتها من النظرة التأليفية والتحليلية التي عالج بها ابن هشام لفظ (كذا)، ولو أتيح له أن يعالج الأدوات الأخرى بالطريقة نفسها لانتج لنا بحثاً مفصلاً عن كل أداة يشمل التأليف والتحليل، على أن هذه الرسالة تأتي في سياق مخالفته لأستاذه أبي حيان، وانتقاده، وبيان القصور أو النقص في عمله.

ث. المباحث المرضية المتعلّقة بـ(مَن) الشَّرطِيَّة: ودرس ابن هشام فيها ثلاث مسائل تتعلق بالشرط؛ إذ بحث في الأولى والثانية مسألتين عن (من) الشرطية، وبحث في الثالثة مسألة عن الشرط في

---

(١) فوح الشذا بمسألة كذا: ١٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥.

نحو: (أيُّ عبيدي ضربك فهو حرّ، وأيَّ عبيدي ضربته فهو حرّ). والسبب في تأليفها أنها مسائل وقع فيها البحث بين ابن هشام والعلامة تقي الدين السُّبكي (ت ٧٥٦ هـ)، فهي —في الحقيقة— ردود عليه، وضح فيها ما وقع لخصمه من الوهم في تفسير بعض الظواهر اللغويّة، كما في اعتراض السبكي على اختلاف (من) و(إن) الشرطيتين، من حيث النوع؛ فالأولى اسم، والثانية حرف، قال: ((قال [يعني السبكي]: أجمعوا على اسمية (من) الشرطية، وحرفيَّة (إن) الشرطية. فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفيَّة معَ تساويهما في المفهوم؟

فقلت: ليستا سواءً، ولا ترادفَ بينهما، بل كلمة (إنْ) دالة على شيء واحد، وهو الشرط، اعني عقد السببية والمُسَبّبية بين الجملتين اللتين بعدها، وهي دالةٌ على معنى في غيرها... وأما (مَنْ) الشرطية فإنها دالة على شيئين:

أحدهما: الشخص العاقل، وهذا هو المعنى الذي فيه اسم...

الثاني: معنى الشرطية الذي شرحناه، وهو معنى عَرَض لها لتضمنها معنى (إن الشرطية))[1].

فهي ثلاث مسائل ردّ فيها ابن هشام أوهاماً وقعت للسبكي، احتاج في بعضها إلى تحليل التراكيب شرحاً للمسألة، كما في قوله في المسألة الثانية —عند حديثه عن خبر (مَن) في الشرط—: ((الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط ، لا جملة الجواب. وهذا يتبادر إلى ذهن مَن لا يتأمل إلى دفعه، معتمداً على أن الفائدة إنّما تتمُّ بالجواب الذي هو محطّ الفائدة. وجواب هذا التوهم: أن الفائدة إنما توقفت على الجواب مِن حيث التعليق، لا مِن حيث الخبرية؛ لأنَّ (مَن) اسم للشخص العاقل، وضمّنت معنى الشرط.... فإذا قيل: (مَن يقم أقم معه)، كان (من يقم).... بمنزلة (شخص عاقل يقوم)، وهذا لا شك في تمامه))[2]. فلا شكّ في أن هذا الردّ الذي يعالج تحليل تركيب الشرط، وتحديد العنصر الثاني في الجملة، أعني: (الخبر)، يقوم على التحليل النحوي للجملة وإيضاحها عن طريق الأمثلة المطبَّق عليها كما مرّ في هذا النص.

ج. مسألة الحكمة في تذكير قريب: درس ابن هشام في هذه المسألة تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبر بها عن مؤنث، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3]، فيقول: ((في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور، والأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا تأدباً مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمة في تذكير (قريب) مع أنه صفة مُخْبَر بها عن المؤنث، وهو الرحمة، مع

---

(١) المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية في كتاب: ثلاث رسائل في النحو: ١٥-١٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٨-١٩.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٥٦.

أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث؟ ... وإنّما بيّنت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقريب السؤال، فأنكرتها))[1]. فهذه رسالة تطبيقية على نص لغوي هو جزء من آية قرآنية، يظهر فيها إشكال نحوي يتمثل في عدم المطابقة بين الصفة المخبَر بها والمخبَر عنه. ويلحظ أنَّ ابن هشام نبّه على ضرورة التزام الأدب مع القرآن الكريم، وذلك باستعمال التعبير المناسب مع قدسيته، فهو يشير إلى زاوية تحليلية متمثلة في التعبير التحليلي.

إن منهج هذه الرسالة يعدّ امتداداً لمنهج ابن هشام في مغني اللبيب، وانعكاساً له، إذ تؤكد الرسالة مدى قدرة المصنف على جمع الآراء المتنوّعة من الاتجاهات والمذاهب المختلفة، وتقديمها بأسلوب واضح، ثم محاكمتها ومناقشتها، من أجل تمييز الوجه أو الرأي القوي من الوجه أو الرأي الضعيف، لذلك يقول: ((قد أجاب العلماءُ –رحمهم الله–بأوجه تتبعتها، فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً؛ منها قويّ وضعيف، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نَسْردُ ذلك بحول الله وقوته، متتبعين له، بالتصحيح والإبطال...))[2]. ثم يأخذ بذكر الأوجه الأربعة عشر: واحداً تلو الآخر، وهو يناقشها، ويظهر ما فيها من فساد أو قبح أو بُعْد، ولم يسلم من التصحيح والإبطال إلاّ وجهان، فهو قد أنكر أغلب التأويلات التي نقلها عن النحويين مستنداً إلى أدلة التحليل وحججه[3]. وقد اتسمت رسالة ابن هشام بالشمولية والدقة، مما دعا السيوطي إلى نقلها في كتاب الأشباه والنظائر[4].

ح. المسائل السَّفريّة في النحو: تعدُّ هذه الرسالة من رسائل ابن هشام المهمَّة؛ إذ عالج فيها تراكيب لغوية شائعة في الاستعمال، مثل: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار، والإعراب لغة: البيان، ويجوز كذا خلافاً لفلان، وقال أيضاً، وهلم جرّاً)، وقد بيَّن ابن هشام أن توجيه النصب في هذه التراكيب يعد مشكلاً، قال: ((كلُّ هذه التراكيب مُشْكِلةٌ، ولست على ثقة من أنَّها عربية، وإن كانت مشهورة في عُرْفِ الناس، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له))[5]. فهي جهد تطبيقي غايته الكشف عن وجه النصب في هذه التراكيب المشكلة، ومما أكسب هذه الرسالة الأهمية أنها تعالج ألفاظاً مشهورة في عُرْف الناس، كما عبَّر ابن هشام، فهي تستمد مكانتها من استعمالها في الواقع اللغويّ، فهي ليست نصوصاً مصنوعة لأجل الرياضة أو الإلغاز.

---

(١) مسألة الحكمة في تذكير قريب: ٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣–٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه (قسم الدراسة): ٢٠.

(٤) تنظر المسألة في: الأشباه والنظائر: ٣/ ١٥٣–١٦٠، وقد ذكر محقق الرسالة أن نحويين ومفسرين كالشهاب ، والآلوسي، نقلوا الرسالة من غير أن يشيروا إلى ابن هشام، المصدر السابق (قسم الدراسة): ٢٢.

(٥) المسائل السفرية في النحو، مجلة المورد، المجلد(٩)، العدد (٣)، لسنة (١٩٨٠م): ١١٩.

إن طريقة ابن هشام في تحليل هذه التراكيب تعكس ثقافة نحويَّة واسعة وعميقة، فأنت تقف –عند قراءة تحليل التركيب المنفرد، وليس الرسالة جميعها– إزاء بحث نحوي وليس إعراباً أو توجيهاً فقط، حتى إن القارئ –لأول وهلة– ليشعر بالدهشة من أن هذه التراكيب التي ألفها في القراءة والكتابة، قد اتسعت أوجه تحليلها وتشعبت على هذا النحو. فقط اشتملت الرسالة على آراء متعددة للنحويين مثل: سيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني وأبي حيان، واحتوت على الاستدلال والحِجاج، فهو يذكر الأوجه المحتملة عند العلماء في توجيه التركيب ثم يأخذ بمناقشتها لبيان ضعفها أو فسادها، متوصّلاً عن طريق ذلك إلى الوجه الذي يراه مناسباً أو ظاهراً.

وقد شعر ابن هشام نفسه بما في هذه المسائل من اتساع واختلاف قد يتركان في نفس القارئ الإحساس بالصعوبة والتعقيد، فقال –في خاتمة الرسالة–: ((فإن قلتَ: قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقّدة، ولم يُعْهَد في كلام النحويين مثل ذلك. قلتُ: ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك، وأمثاله كثيرة والله تعالى أعلم))[1]. وقد ضمّن السيوطي هذه المسائل في أشباهه أيضاً[2]، وسمّاها بالفتاوى النحوية. وفي هذا دلالة على أنها عبارات مشكلة تطلّب إعرابها استشارة المختصين ممّن قطعوا شوطاً في العلم للأخذ برأيهم.

خ. مسائل في إعراب القرآن: أجاب ابن هشام في هذه الرسالة عن أسئلة سُئِل عنها في بعض أسفاره، وقد أراد لها أن تكون أجوبة مختصرة[3]. فهي –كما يرى الدكتور صاحب أبو جناح– حلقة في سلسلة المصنفات الموضوعة في (علم إعراب القرآن)، الذي يجمع بين علمي النحو والتفسير[4]. وقد اتبع ابن هشام فيها منهجاً يقوم على ذكر سؤال يمثل الإشكال في الآية، ثم يجيب عنه. وقد عُنِي، في أجوبته، بربط الإعراب بالمعنى، ولاسيّما في الآيات التي تحتمل أكثر من تفسير. فمن ذلك ما ورد في مسألة: علامَ انتصبت كلمة (ذرّية) في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾[5]، قال: ((الجواب: على أنه مفعول أول لـ(يتخذوا)[6]. و(وكيلاً) مفعول ثان، أي: أن لا يتخذوا ذرّية مَن حملنا مع نوح من دوني

---

(١) المسائل السفرية في النحو، مجلة المورد، المجلد(٩)، العدد (٣)، لسنة (١٩٨٠م): ١٤٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٢١–٢٣٧.

(٣) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد(٣)، لسنة (١٩٧٤ م) : ١٥٠.

(٤) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد(٣)، لسنة (١٩٧٤ م) (مقدمة المحقق): ١٤٧.

(٥) سورة الإسراء، الآيتان: ٢، ٣.

(٦) بنى ابن هشام كلامه هنا على قراءة أبي عمرو، تنظر القراءة في: جامع البيان: ٥٩١، والبحر المحيط: ٦/ ١٠، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٩.

وكيلا. وقدَّم المفعول الثاني؛ لأنَّ الأهم من الكلام النهيُ عن أنْ يتخذوا من دون الله وكيلا، لابيان عيد المتخذ، ولتناسب رؤوس الآي، وفي الآية أقوال أُخر؛ منها: أنه منادى. وهذا إنما يحسن على قراءة من قرأ: (تتخذوا) بالخطاب))[1]. فقد ربط التحليل النحوي لهذا الموضع –وغيره– بالمعنى، كما هو شأنه في معظم كتبه، ولم تخل هذه الرسالة من الإشارة إلى آراء العلماء؛ إذ كانت مصدراً من مصادر التحليل، فقد كان ابن هشام ((يرجع إلى الكثير من المصنفات في إعراب القرآن وتفسيره. فهو ينقل أعاريب متنوعة وآراء لأئمة المعربين والنحاة في قضية معينة لا يمكن أن تكون مجتمعة في كتاب واحد، بل لابدَّ من أن تكون موزعة في مراجع مختلفة من كتب التفسير والإعراب))[2].

يظهر، في ضوء هذه الرسائل التي تعد امتداداً تطبيقياً لجهود ابن هشام في (مغني اللبيب) في دراسة الإعراب وتهذيبه والتقعيد له، أن التحليل النحوي في زاويته التطبيقية عند ابن هشام يقوم على الدراسة العميقة للنص، وذلك بجمع الآراء المختلفة التي ذكرها أعلام النحاة والمعربين ومناقشتها والموازنة بينها، ولاسيما إذا كان النص المراد تحليله قرآنياً، إذ يتخذ تحليله للموضع الواحد صورة المسألة القائمة على البحث في الآراء والتوجيهات، فكأن كل مسألة هي بحث في تاريخ الآراء الإعرابية وتقويمها.

د. مسائل في النحو: وقد عالج ابن هشام في هذه المسائل مواضيع مختلفة، غلب عليها الجانب النظري، وموضوعاتها كالآتي:

المسألة الأولى: وهي في تعدد ما بعد (إلاّ) على ثلاثة أقسام.

المسألة الثانية: شرح فيها كلاماً للزمخشري على آية قرآنية.

المسألة الثالثة: في حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته[3].

وهي مسائل نظرية مهمة ودقيقة، يصب بعضها في خدمة التحليل النحوي، فقد فرض عليه شرح المسألة الأولى أن يطبّق كل قسم تحدث عنه على أمثلة وشواهد ذكرها تأييداً لكلامه.

ذ. المسائل النحوية الواردة في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي: أورد السيوطي في هذا الكتاب مجموعة من رسائل ابن هشام وفوائده، توصّل المعاصرون إلى نشر بعضها كما في المسائل والرسائل السابقة، مثل اعتراض الشرط على الشرط، وشرح حقيقة الاستفهام، ومسألة الحكمة في تذكير قريب، ومسألة كذا، وغيرها. ويبدو أن السيوطي انتقى هذه المسائل لما فيها من طرافة ونكت ودقائق،

---

(١) مسائل في إعراب القرآن مجلة المورد، المجلد (٣)، العدد(٣)، لسنة (١٩٧٤ م): ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١٤٨.

(٣) مسائل في النحو، ابن هشام، تحقيق: د. طه محسن، مجلة المورد،المجلد (٢٥)،العدد(٣–٤)،لسنة١٩٩٧م:١٠٧–١١٩.

أو لكونها مباحث جامعة لا يحتاج معها إلى غيرها، كما في الضوابط التي نقلها من كتب ابن هشام، مثل: ضابط الجمل التي لا محل لها من الإعراب[1]، وضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة[2]، وضابط معديات الفعل اللازم[3]، وضابط الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً[4]، وغيرها.

إن المسائل التي نقلها السيوطي تنقسم قسمين: قسم نظري يجمع المسألة التي يعالجها، وهي في حقيقتها معارف مهمة للمحلِّل لا يمكنه العمل من دونها. وقسم تطبيقي كالألغاز، وبعض التراكيب المشكلة التي حللها ابن هشام تحليلاً نحويا يتسم بالعميق والسعة والدقة، مما جعل السيوطي ينقلها.

ومما نقله مسألة من (مغني اللبيب)، عدّها من المهمات، وهي تعالج أمراً اشتهر بين المعربين، في حين أن الصواب خلافه، كما يرى ابن هشام، وهو إعراب (السموات) من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[5]، إذ المشهور أنها مفعول به، وقد خطأ ابن هشام هذا الإعراب، وبيّن أن الصواب أنها مفعول مطلق[6]. في حين أن ابن هشام نفسه قد سبق له أن أعربها مفعولاً به في بعض كتبه[7].

ولعل في هذا دلالة على تطور الفكر النحوي لابن هشام، ومن ثمَّ، يتبعه تطور في التحليل النحوي الذي ينبني عليه.

ر. **موقد الأذهان وموقظ الوسنان:** وهي رسالة جمع فيها بعض الألغاز النحوية والأدبية، قال: ((جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنوانا))[8]، وقد قسمها على أربعة فصول، سبق ذكرها:

ثمّ بين أن اللغز ينقسم قسمين، أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى. والآخر: ما يطلب به تفسير وجه الإعراب[9].

إن هذه الرسالة تنحو منحى رسالة حل الألغاز، فهي تطبيق وتمرين واختبار على ألغاز وأبيات مصطنعة، غير أن ابن هشام، في هذه الرسالة، قسم الألغاز على أساس القسم الذي ينتمي إليه،

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ١٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٣.

(٤) ينظر: المصدر والصفحة نفساهما.

(٥) سورة العنكبوت، من الآية: ٤٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٦٧، والأشباه والنظائر: ٤/ ٩٠-٩١.

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٥.

(٨) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: ٤٥.

(٩) المصدر نفسه: ٤٦.

فتناول بعض الأحاجي التي لا تدخل في موضوع النحو حقيقة، لذلك تجده يقول عن بعض الألغاز المعنوية: ((وهذا اللغز ونحوه ممّا لا يعاب على النحوي عدم حلّه))[1].

ولا يرتبط بالتحليل النحوي إلاّ ما جاء في الأحاجي اللفظية الخاصّة بالإعراب؛ لأنَّ الفصول الأخرى تتحدث عن التصحيف والألغاز المعنوية مما لا يقتصر ميدانها على النحوي، إذ تشمل الألغاز عامة.

يبدو أن ابن هشام قد ألّف أهم كتبه التي تُعنى بالتحليل النحوي نظرية وتطبيقاً، في مرحلة نضوجه العلمي، فكانت تمثل المرحلة النهائية في تآليفه، فقد ذكر أنه انتهى من تأليف (شرح قصيدة بانت سعاد) سنة (٧٥٦ هـ)[2]، كما أشار في مقدمة (مغني اللبيب) إلى أنه لمّا جاور بمكة سنة (٧٥٦ هـ) شمَّر عن ساعد الاجتهاد واستأنف العمل فوضع تصنيفه: مغني اللبيب[3]. ولعله بدأ تأليفه بعد أن انتهى من تأليف (شرح قصيدة بانت سعاد)، لأنه أحال في المغني على هذا الشرح.

وذهب بعض الباحثين إلى أن كتاب (تخليص الشواهد) كان آخر كتبه، بدليل أنه لم يتمّه، إذ توفّي قبل إتمامه[4].

ويبدو أنه ألف رسالة (المباحث المرضية المتعلقة بمن الشَّرْطية) بعد سنة (٧٥٦ هـ) أيضاً، بدليل قوله: ((هذه مسائل ... وقع البحث فيها بيني وبين العلامة تقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله تعالى))[5]، والسبكي توفي سنة (٧٥٦ هـ) ويظهر من قوله: ((لما وقفت على كتاب (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان رحمه الله تعالى))[6]، أنه ألف فوح الشذا بعد سنة (٧٤٥ هـ)، لأنها سنة وفاة أبي حيان.

ويمكن للباحث القول إن المسائل الأخرى، نحو: مسائل في إعراب القرآن، والمسائل السفرية في النحو، والمسائل الواردة في الأشباه والنظائر، هي مما ألفه ابن هشام في مراحل متأخرة من حياته، لأنها أجوبة عن مسائل كان يسأل عنها، ولا شكَّ في أن الطلاب والسائلين من المتعلمين وغيرهم، لم يتوجّهوا إلى ابن هشام بالسؤال لولا ذيوع صيته وبلوغه مرحلة مرموقة في العلم، وهذه المرحلة لابدَّ أن تكون مرحلة النضج وهي المرحلة المتأخرة من حياته.

نصل من هذا إلى أن ابن هشام قد توجّه بعنايته مع مرّ الزمن نحو قواعد الإعراب والتطبيق عليها، بعد أن كان التأليف في النحو بصورته المعتادة هو المنهج الغالب عليه.

---

(١) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام ، ٥١.

(٢) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ١٠١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ١/ ١٢.

(٤) ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، د. علي فوده نيل (رسالة دكتوراه): ١/ ٣٣٧.

(٥) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية في: ثلاث رسائل في النحو: ١٥.

(٦) فوح الشذا بمسألة كذا: ١٤.

نَقْدُ المُعْرِبين

تقويم ابن هشام للتحليل النحويّ

تظهر في كتب ابن هشام الأنصاريّ سمة واضحة، هي عنايته بنقد النحويين السابقين والاعتراض عليهم، وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض الباحثين، فألف فيها، فقد كانت هذه الاعتراضات موضوع رسالة الدكتوراه للسيد عصام مصطفى آل عبد الواحد الموسومة بـ(ردود ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١ هـ) على النحاة). وقد اشتملت هذه الرسالة على جهد علمي طيّب، على الرغم من أنها لم تستغرق ردود ابن هشام جميعها، بسبب كثرتها، مما يجعل الإلمام بها يحتاج إلى كتب وليس كتاباً، لذلك قال الدكتور عصام آل عبد الواحد: ((لم تكن غاية هذه الدراسة إحصاء الردود ومعرفة كَمِّها؛ لأنها لو جُمِعَت لما وسعها مجلد أو مجلدان بل حتى ثلاثة... بل إنَّ الغاية منها الوقوف عندها ليتسنى لنا معرفة عقلية ابن هشام وطبيعة معالجته المسائل النحوية التي جاء بها المعاصرون والأسلاف وكيفية تعاملنا معها))[1]. وقد وجّه الدكتور عصام آل عبد الواحد جهده، في الرسالة، إلى اعتراضات ابن هشام وردوده في المسائل النحوية، غالباً؛ لأن المنهج الذي اتبعه –وهو منهج دقيق ومحكم، في تقديري المتواضع– عُني بالكشف عن الردود التي تعدّ مسائل نحويّة، وليس بالردود المتعلقة بالمسائل الفرعية كردود بعض الأعاريب على نصوص معينة. ولا يعني هذا أنه أهمل ردوده في الإعراب، لأن كثيراً من الاعتراضات على المسائل يقود إلى تغير في الإعراب، ولكنه ليس دائماً. لكن الباحث يرى أن المنهج المُتَّبع في الرسالة لم يبلور صورة واضحة وحقيقية عن أن الكثير من تلك الردود كان غايتها الإعراب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن كثيراً من الردود التي انتقاها الدكتور عصام آل عبد الواحد لم تكن تصبّ في دراسة الإعراب ونقد المعربين خاصة. ولتوضيح ما نعنيه نأخذ مثالاً: مسألة (لن) بين البساطة والتركيب، وردّ ابن هشام رأي الخليل أن (لن) مركبة من (لا) و(ان)، وانتصاره لرأي سيبويه أنها بسيطة[2]. فهذا الرد –وأمثاله– لا يؤثر في تغيّر الإعراب شيئاً، ومن

---

(١) ردود ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١ هـ) على النحاة، د. عصام آل عبد الواحد (رسالة دكتوراه): المقدمة: ذ.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٧٣٣٧٤، والمرجع السابق: ٤٢.

ذلك مثلاً ردّه في عدد المفعولات[1]، وناصب المفعول به[2]، وعامل المنادى[3]. فهذه المسائل لا تعنى بالإعراب والتحليل النحوي في حد ذاته.

ولسنا نريد أن نعطي صورة توحي بأن في عمل الدكتور عصام آل عبد الواحد نقصاً، لكي نجد مسوغاً لمعالجة الموضوع، لأنَّ الرسالة قد جمعت الموضوع ودرسته دراسة وافية، لكننا نود أن نبين أن الزاوية التي نريد أن نعالج منها الموضوع مختلفة؛ لأننا سنعنى بردود ابن هشام في الإعراب، ولن نقف على الردود التي تخص المسائل النحوية التي لا تمس الإعراب، والتي وفّاها الدكتور عصام آل عبد الواحد حقها من الدرس والبحث.

وإنما يقف الباحث عند نقد ابن هشام للمعربين لأجل تسجيل هذا النقد بوصفه ظاهرة واضحة في كتبه، تستحق —من دارس التحليل النحوي– الوقوف عندها، والكشف عن أهم ملامحها، لذلك لم يضع الباحث احصاء النقود التي وجهها ابن هشام للمعربين السابقين هدفاً له، لسببين:

الأول: إن ذكر نقود ابن هشام جميعها يؤدي إلى تكرار بعض المسائل التي مرّ بنا ذكرها لسبب منهجي أو الآخر.

الثاني: إن إحصاء النقد الإعرابي عند ابن هشام يؤدي إلى إعادة الكلام على بعض المسائل التي درسها الدكتور عصام آل عبد الواحد.

ويضاف إلى هذين السببين أن هدفنا في هذا المبحث —وهو تسجيل هذا النقد كظاهرة تحليلية ساعدت في تهذيب الإعراب وتطوره —لا يقتضي إحصاء كل النقد الإعرابي عند ابن هشام ودراسته.

ينقسم نقد المعربين عند ابن هشام على قسمين:

الأول: نقد موجّه إلى المنهج المتبع في تأليف كتب إعراب القرآن، إذ بيّن ابن هشام، في هذا النوع، بعض المآخذ والعيوب التي أثقلت هذه الكتب.

الثاني: نقد موجّه إلى بعض المعربين والنحويين، في ضوء إعرابهم بعض النصوص، من القرآن الكريم أو الشعر، أو غير ذلك؛فهو نقد يعالج أوهام المعربين ويكشف عنها،مبيّناً وجه الصواب فيها.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٥٩، وفي: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥١ ((وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة))، وشرح قطر الندى: ٢٧٤، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة (رسالة دكتوراه): ١٣٥.

(٢) ينظر في هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٧٨–٨١، مسألة(١١)، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٥، وشرح التصريح: ١/ ٤٦٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٥، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: (رسالة دكتوراه): ١٣٦–١٣٧.

(٣) ينظر في هذه المسألة: الخصائص: ١/ ١٨٧، وشرح المفصل: ١/ ٣١٦–٣١٧، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٤٢–٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٦–٣٤٧، وشرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٠١، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: (رسالة دكتوراه): ١٤٠–١٤٣.

ويمكن تفصيل الكلام عليهما على النحو الآتي:

القسم الأول: كان هذا النوع من النقد الموجه إلى منهج التأليف في إعراب القرآن قليلاً، إذا ما قورن بالنوع الآخر. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة مؤلفات ابن هشام؛ إذ لم تكن موجَّهة إلى الجوانب المنهجية بقدر توجّهها نحو الموضوعات التفصيلية والمسائل الفرعية التي كانت عنايته بها أكثر من عنايته بخصائص التأليف وسماته؛ فابن هشام لم يرد دراسة كتب الإعراب دراسة منهجية تاريخية، فقد كان توجهه الأكثر وضوحاً نحو نقد أوهام المعربين والبيان عنها.

إنَّ أهم مَعْلم نقدي، في هذا النوع، جاء في مقدمة (مغني اللبيب)، فقد كشف ابن هشام فيها عن دراسته كتب إعراب القرآن، والأسباب التي أدّت إلى طولها، قال: ((اعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلّمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث نظائره أعادوا ذلك الكلام))[1]. ثم يذكر أمثلة توضّح ذلك، وهي عبارة عن مجموعة من التراكيب التي تحتمل أوجهاً إعرابية متعددة، أو تراكيب اختلف النحويّون في إعرابها، ومنها: الاسم الموصول في نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[2]، فكلّما مرَّ المعربون بمثل هذا التركيب ذكروا أنَّ فيه ثلاثة أوجه. ومنها الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[3]، فحيث مَّر بهم مثل هذا الضمير المنفصل ذكروا له ثلاثة أوجه أيضاً. وقد تكون الإطالة ناتجة عن تكرار الخلاف، قال: ((وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك ممّا إذا استقصي أملَّ القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرّرة محرّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب [باب أحكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها]، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه))[4]. لقد وضع ابن هشام في هذا الأمر السبب الأول الذي اقتضى طول كتب الإعراب، وهو كثرة التكرار، ثم قدّم العلاج المقترح لذلك، وهو أن تجمع هذه المسائل في موضع واحد مخصص لها، لتلافي تكرارها كلما مرّت عبارة تحتوي على تركيب مماثل.

---

(١) مغني اللبيب: ١/١٤.

(٢) سورة البقرة، من الآيتين: ٢-٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٣٥.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١٥.

والأمر الثاني: الذي أدى إلى طول كتب الإعراب، هو ((إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم)؛ أهو من السِّمة كما يقول الكوفيون أو من السموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين[1]، وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطّاً؟[2] ..... والعجب من مكي بن أبي طالب؛ إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان (مشكل الإعراب)[3]، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإنْ لم ينبنِ على ذلك شيء من الإعراب))[4]. وهذا السبب يتمثل في إيراد مسائل صرفية أو صوتية، لا تدخل في الإعراب، وما ذكره ابن هشام تحديد دقيق ينمُّ على قراءة فاحصة لكتب الإعراب وتتبع لما يخدم المعرب فيها، وما ليس من الإعراب في شيء منها.

إنَّ نظرة متأنية في كتب إعراب القرآن تكشف عن صدق ما ذهب إليه ابن هشام، فهذا النحاس —عندما يعرب البسملة– يجعل معظم حديثه عن كلمة اسم، فبعد أن يبين أنه مخفوض بالباء الزائدة، ينتقل للحديث عن سبب كسر الباء، ولمَ عملت الخفض، ثم يتكلم على محل الجار والمجرور عند البصريين القدماء، والفراء، والبصريين، والكسائي، ثم يقف عند ألفه، وينقل الخلاف فيه، وكذلك عندما يتحدث عن إعراب لفظ الجلالة، تراه لا يكتفي بإعرابه بل ينتقل للكلام على ألفه؛ أهو ألف وصل أم ألف قطع؟ واختلاف العرب في لفظها[5]. فالنحاس لم يلتزم بكون كتابه إعراباً للقرآن، فراح يستطرد إلى البيان عن أصل كثير من الكلمات التي يعربها ويذكر أهم الآراء التي عالجت ذلك ممّا يخرج بالكتاب عن موضوعه، على الرغم من أهمية تلك الاستطرادات وفائدتها، ولكنه لو خصص لها كتاباً منفرداً لحفظ لكتابه هذا حدود بحثه والالتزام بميدان عمل واحد. وما قيل عن النحاس يقال عن أبي البركات الأنباري، بل إنه مما ينبغي أن يؤاخذ عليه بدرجة أعلى من سابقه؛ لأنه جعل كتابه —

---

(١) ينظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦–١٥ (المسألة الأولى).

(٢) ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣–٤. ومجمع البيان / مج١ / ١ / ٩٢. والبحر المحيط: ١/ ٢٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٣–١٠٦، قال مكي بن أبي طالب في مقدمة مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠١–١٠٢: ((وقد رأيت أكثر من ألف [في] الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول واسم إن وخبرها، في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالِم والمبتدئ، واغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله وصعبه ونادره... ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلاّ الخافض والمخفوض والفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه والنعت والمنعوت في أشباه لهذا. إنما ألفناه لما شدا طرفاً منه وعلم ظواهره وجملاً من عوامله، وتعلّق بطرف من أصوله)).

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١٥–١٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١١٦–١١٨.

كما يظهر من عنوانه– محدداً بالغريب من إعراب القرآن، في حين تجده يتوسع في ذكر الخلاف في اشتقاق كلمة (اسم)، وحذف ألفه، وحذف الألف في كلمة (الله)، والتأصيل لها[1]. مما لا يعدّ من ميدان عمل المعرب، ولا يحسب عليه، بله أن يكون من غريب الإعراب.

أمّا الأمر الثالث من الأمور التي اقتضت إطالة كتب الإعراب فهو ((إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف... وقد تجنبت هذين الأمرين [الثاني والثالث] وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعريّة، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية))[2]. فقد وقف ابن هشام، في أثناء قراءته في كتب الإعراب، على ثلاثة أمور أدت إلى خروجها عن المطلوب منها، فنبه عليها، ثم اقترح لها السبل التي تؤدي إلى إكساب المعرِب ثقافة نحوية مفيدة، عن طريق عرض هذه المعارف بطريقة جديدة بعيدة عن التكرار، وبعيدة عن كل ما لا يمتّ إلى التحليل النحوي بصلة.

لقد سعى ابن هشام إلى إيجاد حلول لهذه الأمور الثلاثة فجاء بأبواب في كتابه مغني اللبيب تكشف عن هذه المآخذ وتضع لها البدائل، ولاسيّما في الباب السادس: (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها). وقد عرض البحث في الفصل الأول كثيراً من تلك الأمور، لأن معظمها كان يُعنى بالتعبير الإعرابي أولاً، ويهدف إلى استعمال التعبير البديل الصائب ثانياً [3].

القسم الثاني: تتجلى نزعة ابن هشام إلى نقد النحويين السابقين واضحة في كتبه التي عني فيها بالإعراب والتطبيق، ولاسيّما (مغني اللبيب)، و(شرح قصيدة بانت سعاد)، و(تخليص الشواهد).

وقد اتخذ ابن هشام مسالك مختلفة في نقد المعربين، فتراه مرَّة يصرّح باسم المعرِب ثم يبين خطأه، والصواب الذي يراه مستدلاً بأدلة لغوية تارة وعقلية تارة، وقد يستغني عن ذكر اسم المعرب ويكتفي بالقول: (بعضهم)، أو (المعرب)، أو (المعربين) وغير ذلك، ثم يردّ إعرابه كاشفاً عن الصواب.

وسيقف الباحث على أهم النحويين والمعربين الذين خطّأهم ابن هشام في أعاريب معينة، متبعين في ذلك الترتيب الزمنيّ من الأقدم إلى الأحدث. ولم نجعل من أهدف هذا القسم إيراد المعربين الذين ردّ عليهم ابن هشام جميعاً، ولكننا –كما مرَّ– سنعرض لأهم هؤلاء المعربين، لتكوين صورة واضحة عن جهد ابن هشام في هذا الباب، محاولين، عدم تكرار النقود التي سبق ذكرها في البحث.

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤٤٤–٤٦، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩–١٠.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ٨٥٤–٨٧١.

١. أبو عبيدة:

ذهب أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[١]، إلى أنَّ الكاف حرف قسم، قال: ((مجازها مجاز القَسَم، كقولك: والذي أخرجك ربك؛ لأن (ما) في موضع الذي))[٢]. قال ابن هشام: ((يبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم، وإطلاق (ما) على الله سبحانه وتعالى، ورَبْط الموصول بالظاهر وهو فاعل (أخْرَجَ)... ووَصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما))[٣].

٢. المبرد:

ردّ ابن هشام ما ذهب إليه المبرد في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤]، وهو أن لفظ الجلالة (الله) بدل من (آلهة)[٥]. قال ابن هشام: ((يرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم. أما الأول [يعني كونه مستثنى] فلأن الاستثناء إخراج، و(ما قام أحد إلاّ زيد) مفيد لإخراج زيد، وأما الثاني: [يعني كونه موجباً له الحكم] فلأنه كلَّما صدق (ما قام أحد إلاّ زيد) صدق (قام زيد)، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أما الأول فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذٍ: (لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا)، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتّب على تقدير التعدد مطلقا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم))[٦]. وابن هشام في ردّه هذا متأثراً بالعكبري في لغته وحججه[٧]، والعكبري —كما يبدو لي— ينظر في ردّه إلى كلام أبي البركات الأنباري[٨].

---

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٥.

(٢) مجاز القرآن: ٩٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٠٧.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٠٨–٤٠٩، وينظر –منه–: ٤/ ٤٠٢–٤٠٣.

(٦) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٦–٦٩٧، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ١٩٧.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٢.

(٨) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٩–٥١٠.

٣. الزجاج:

أعرب الزجاج (كل) من قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[١]، ظرفاً، قال: ((كل مرصد: ظرف، كقولك: ذهبت مذهباً وذهبت طريقاً، وذهبت كلَّ طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلاّ ما تقوله في الظروف مثل خلف وأمام وقدّام))[٢]. وهذا يخالف شروط النحويين في الظرف، فردّه أبو علي الفارسي، لأنَّ المرصد المكان الذي يرصد فيه العدو، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلاّ سماعاً. إذ قال: ((وقد غلط أبو اسحاق في قوله: (كل مرصد): ظرف، كقولك: ذهبت مذهباً، وذهب طريقاً، وذهبت كل طريق، في أن جعل الطريق ظرفاً كالمذهب. وليس الطريق بظرف، ألا ترى أنه كان مخصوصاً، كما أن البيت والمسجد مخصوصان))[٣]. وأجاب أبو حيان عن الزجاج بالقول: ((يصح انتصابه على الظرف، لأن قوله (واقعدوا لهم) ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى: ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه، ولّما كان بهذا المعنى جاز قياساً أن يحذف منه (في)... فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أن يصل إليه بغير واسطة (في)، فيجوز: (جلست مجلس زيد وقعدت مجلس زيد)، تريد: في مجلس زيد، فكما يتعدى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه، فكذلك إلى الظرف))[٤]. وردّ ابن هشام إعراب الزجاج وتعليل أبي حيان بالقول: ((هذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر))[٥].

وكان الأخفش قد خرّجه على حذف حرف الجر (على)[٦]. ونقل النحاس هذا التوجيه ثم قال: ((إلاّ أن (كل مرصد) نصبه على الظرف جيد، كما تقول: قعدت كل مذهب))[٧]، فالذي يظهر من كلامه أنه يميل إلى توجيه الزجاج على أنه منصوب على الظرفية. واكتفى أبو البركات بذكر الوجهين السابقين من غير ترجيح وجه على الآخر، قال: ((في نصبه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: على كل مرصد، فلمّا حذف حرف الجر نصب. والثاني: أن يكون منصوباً على الظرف))[٨]. وتابعه العكبري فذكر الوجهين أيضاً مقدماً –في الذكر– كونه ظرفاً على الوجه الآخر، وهو حذف حرف الجر (على)[٩].

---

(١) سورة التوبة، من الآية: ٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٤٨.

(٣) الإغفال، أبو علي الفارسي: ٢/ ٣٠٣.

(٤) البحر المحيط: ٥/ ١٤، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٥٠.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥، ومجمع البيان مج٣ / ٥ / ١٠–١١.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٧١.

٤. أبو علي الفارسي :

ذهب أبو علي إلى أن (رهبانية) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[١]، منصوبة على باب الاشتغال كما في نحو: (زيداً ضربته)، أي: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها[٢]. وعدّه ابن هشام من الوهم، لأن ((المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و(ابتدعوها): صفة، ولابدّ من تقدير مضاف، أي: وحُبَّ رهبانية، وإنّما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل))[٣]. وما عدّه ابن هشام وهماً ذكره كثير من المعربين من دون إنكاره، فهذا النحاس يقول: ((نصبت رهبانية بإضمار فعل، أي: فابتدعوا رهبانية، أي: أحدثوها، وقيل: هو معطوف على الأول))[٤]. بل إن أبا البركات اكتفى بذكر هذا الوجه، قال: ((رهبانية: منصوبة بفعل مقدر، وتقديره: وتقديره: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها))[٥]. والذي يظهر من كلام العكبري أنه يميل إلى أنها منصوبة بفعل بفعل مقدّر، قال: ((هو منصوب بفعل دلّ عليه (ابتدعوها)، لا بالعطف على الرحمة؛ لأنَّ ما جعله الله تعالى لا يبتدعونه. وقيل هو معطوف عليهما، و(ابتدعوها) نعت له، والمعنى: فرض الله عليهم لزوم رهبانية ابتدعوها))[٦]. وقد ردّ أبو حيان هذا الإعراب، وجعله من إعراب المعتزلة، وبيّن أن (رهبانية) منصوبة لأنها معطوفة على ما قبلها[٧].

وردّ ابن هشام توجيهاً آخر لأبي علي، قال: ((قد يقع القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو (أول قولي إني أحمدُ الله)؛ إذا كسرت (إنَّ)؛ لأنَّ المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ، [إذ] زعم أنّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقُدِّر: موجود أو ثابت، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن (لأن قولي إني أحمد الله) باعتبار الكلمات (إن)، وباعتبار الحروف الهمزة ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنَّ ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلاّ أن يقدَّر (أول) زائداً، والبصريون لا يجيزونه))[٨]، يعني أنهم لا يجيزون زيادة الأسماء .

---

(١) سورة الحديد، من الآية: ٢٧.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١، والكشاف: ٤/ ٤٦٨، والمحرَّر الوجيز: ٥/ ٢٧٠، ومجمع البيان: مج ٥ / ٩ / ٣٦٥، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٥١.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥٢.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٦٨ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧١٥.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٤١٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٢-٣٢١.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٢، وينظر رأي أبي علي في: الإيضاح العضدي: ١٣١.

٥. ابن جني:

وقف ابن هشام على تحليل ابن جني لقولهم (هذا جحر ضبّ خرب)، وهو أن أصله: هذا جحر ضبٍ خربٍ جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، قال ابن جني: ((تلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جُحره؛ فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضبّ) —وإن كان الخراب للجحر لا للضب–على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا))[١]. وقد ردّ ابن هشام هذا التحليل، لأنّه يؤدي إلى ((استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِن اللبس))[٢].

وجّه ابن جني قراءة أبي العالية لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾[٣]، بتأنيث الفعل (ينفع) على أنه من باب تأنيث المذكر، قال ابن جني: ((على الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به... كذلك قول ذي الرمة[٤]:

مشين كما اهتزت رياح تسفهت أعاليها مُرّ الرياح النواسم

فأنّث (المر) لإضافته إلى الرياح؛ فهي مؤنثة، إذ كان المرُّ من الرياح، ونظائر ذلك كثيرة جداً ولا وجه للإطالة بذكرها[٥]. فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان إذ كان من النفس وبها))[٦]. ولم يقبل ابن ابن هشام هذا التوجيه، فضعّفه، ثمّ ردّه، متابعاً ابن مالك، الذي يقول في ردّه: ((لا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه، كما سرى من (الرياح) إلى الـ(مر)، في قول الشاعر... لأن سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء به عنه، كاستغنائك بالرياح عن الـ(المر) في قولك: تسهفت أعاليها الرياحُ، وذلك لا يتأتى في (لا تنفع نفساً

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩٣، وينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٦.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٩٦.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٥٨. وتنظر القراءة في: مختصر في شواذ القراءات: ٤٢ وهي لابن سيرين وابن عمر فيه.

(٤) ديوانه: ٥٠٧، والكتاب: ١/ ٥٢، ٦٥، والمقاصد النحوية: ٢/ ٥٠٨، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٢٥.

(٥) تنظر هذه النظائر في: الخصائص: ٢/ ٤١٧–٤٢١.

(٦) المحتسب: ١/ ٢٣٦–٢٣٧.

إيمانها)؛ لأنك لو حذفت (الإيمان) وأسندت (تنفع) إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنه بمنزلة قولك: (زيداً ظلم) تريد: ظلم زيد نفسه، فتجعل فاعل (ظلم) ضميراً لا مفسراً له إلاّ مفعول فعله، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً، وذلك فاسد. وما أفضى إلى الفاسد فاسد. وقد خفي هذا المعنى على ابن جني... وهو خطأ بيّن، والتنبيه عليه متعيّن))[1].

وقال ابن هشام في ردّ ما ذهب إليه ابن جني: ((ان المضاف لو سقط هنا لقيل: نفسا لا تنفع، بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدّي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك: (زيداً ظلم)، تريد: أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز))[2].

٦. مكي بن أبي طالب القيسي:

وقد ردّ ابن هشام بعض أعاريب مكي في مواضع متفرقة من (مغني اللبيب)، منها، ما ذهب إليه مكي، في إعراب الكاف، من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾[3]، إذ قال مكي: ((الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي، وكذلك (رئاء) نعت لمصدر محذوف تقديره: إنفاقاً رياءً....))[4]. وقد ضعَّف ابن ابن هشام هذا الإعراب، قال: ((يلزمه [على هذا الإعراب] أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي. والوجه أن يكون (كالذي) حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه))[5]. وهذا الوجه الذي ردّه ابن هشام أجازه نحويون آخرون، فقد ذكره النحاس، قال: ((الكاف في في موضع نصب، أي: إبطالا كالذي ينفق ماله رئاء الناس فهي نعت للمصدر المحذوف، ويجوز أن تكون في موضع الحال))[6]. وذكره أبو البركات أيضاً، قال: ((الكاف: في موضع نصب صفة لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي))[7]. وذكر العكبري الوجهين اللذين ذكرهما ابن هشام، قال: ((الكاف: في موضع نصب؛ نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذف مضافٍ، تقديره: إبطالاً كإبطال

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٤٤.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٧-٦٦٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٧٨.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٨٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٨٧.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٦٣.

الذي ينفق. ويجوز أن يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله، أي: مشبهين الذي يُبْطِلُ إنفاقه بالرِّياء))[1]. وذكر هما أبو حيان أيضاً، قال: ((الكاف: قيل: في موضع نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالاً كإبطال صدقة الذي ينفق، وقيل: الكاف في موضع الحال، أي: لا تبطلوا مشبهين الذي ينفق ماله بالرياء))[2]. وفي مقابل هؤلاء يقف الطبرسي الذي ذكر وجهاً واحداً، هو النصب على الحالية، قال: ((الكاف في قوله ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ﴾ في موضع نصب على الحال من الواو في تبطلوا))[3]. وأهمل الوجه الآخر محل الخلاف بين المعربين.

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه مكي في إعراب جملة الجواب في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4]؛ إذ قال: ((قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في موضع نصب على البدل من الرحمة، واللام لام القسم؛ فهي جواب (كتب)؛ لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم))[5]، قال ابن هشام: ((وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً. فأما مكي فقال ... إن (ليجمعنكم) بدل من الرحمة. وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى (أن) المصدرية، وأن من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[6]، أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري (بدَا) مجرى أقسم))[7].

وابن هشام يعني بـ(غيره) هنا: الفراء، فهو الذي زعم أنَّ اللام بمعنى (أن). فليس قوله: (ولكنه زعم) يعود على مكي كما هو ظاهر كلامه، بدليل أن النص السابق لم يرد فيه ما ذكره من كون اللام بمعنى (أن) المصدرية، و كذلك في حديثه عن آية يوسف المذكورة[8]، ويدل على ذلك قول الفراء: ((إن شئت جعلت (الرحمة) غاية كلام، ثم استأنفت بعدها: (ليجمعنكم) وإن شئت جعلته في موضع

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٤.

(٢) البحر المحيط: ٢/ ٤٩٥.

(٣) مجمع البيان: مج١ / ١ / ٦٤٩.

(٤) سورة الأنعام، من الآية : ١٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٤.

(٦) سورة يوسف، من الآية: ٣٥.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٥٣٢.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٢٢.

نصب؛ كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ﴾[1]، والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنّ. وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، وهو في القرآن كثير؛ ألا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صوابا))[2]. فقد ردّ ابن هشام توجيه الفراء، وبيَّن الخلط الخلط الذي وقع فيه مكي بأن جعل للجملة وجهين، فهي مرَّة لا محل لها، ومرة ثانية لها محل من الإعراب[3].

وإذا عدنا إلى المصادر نستشيرها، سنجد أن الأخفش قد جعل اللام لام قسم، قال: ((نصب لام (ليجمعنكم)؛ لأنَّ معنى (كتب) كأنه قال: والله ليجمعنكم))[4]. وهذا الذي عدّه ابن هشام وهماً من مكي بن أبي طالب سبق أن أورده الزجاج، إذ قال: ((هذه اللام في (ليجمعنكم) لام قسم، فجائز أن يكون تمام الكلام: كتب ربكم على نفسه الرحمة، ثم استأنف، فقال: ليجمعنكم، وكأنَّ المعنى: والله ليجمعنكم، وجائز أن يكون (ليجمعنكم) بدلاً من الرحمة مفسِّراً لها؛ لأنه لمّا قال: كتب ربكم على نفسه الرحمة، فسَّر رحمته بأنّه يمهلهم إلى يوم القيامة))[5]. واكتفى النحاس بنقل كلام الفراء السابق، من دون زيادة[6]. وذهب ابن عطية إلى أن الأظهر هو أنَّ اللام لام قسم والكلام مستأنف، قال: ((...إنَّ جماعة من النحويين قالت: إنَّ (ليجمعنكم) هو تفسير (الرحمة) تقديره: أن يجمعكم، فيكون (ليجمعنكم) في موضع نصب على البدل من (الرحمة) ... قال القاضي أبو محمد [ابن عطية]: يلزم على هذا القول أنْ تدخل النون الثقيلة في الإيجاب، وهو مردود، وإنما تدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم. وقالت فرقة، وهو الأظهر: إنَّ اللام لام قسم، والكلام مستأنف، ويتخرج ذلك في ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾))[7]. ولم يصرح أبو البركات بمحل إعرابي لـ(ليجمعنكم)؛ فظاهر كلامه أنه لا يعد (ليجمعنكم) بدلاً من الرحمة، قال: ((اللام في (ليجمعنكم) لام جواب القسم، وهي جواب (كتب)؛ لأنه بمعنى (أوجب)، ففيه معنى القسم))[8]، فهي عنده لا محل لها، لأن جملة جواب القسم لا محل

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٥٤.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢٨.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٤٥٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١٧٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٨٧.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٥٣٨.

(٧) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٧٢.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٨٤.

لها من الإعراب، ولو كان لها محل من الإعراب لأشار إليه. وذكر العكبري الوجهين من دون أن يرجّح أحدهما على الآخر، قال: ((قيل: موضعه نصب بدلاً من الرحمة، وقيل: لا موضع له، بل هو مستأنف، واللام فيه جواب قَسَم محذوف وَقَع (كتب) موقعه))[1]. وجمع القرطبي الآراء السابقة ولم يناقشها، قال: ((اللام لام القسم، والنون نون التأكيد. وقال الفراء وغيره: يجوز أن يكون تمام الكلام عند قوله: ﴿الرحمة﴾ ويكون ما بعده مستأنفاً على جهة التبيين، فيكون معنى (ليجمعنكم) ليمهلنكم وليؤخّرن جمعكم... وقيل: يجوز أن يكون موضع (ليجمعنكم) نصباً على البدل من الرحمة، فتكون اللام بمعنى (أن)، المعنى: كتب ربكم على نفسه ليجمعنكم، أي أن يجمعكم... وقيل: موضعه نصب بـ(كتب)... وذلك أنه مفسر للرحمة بالإمهال إلى يوم القيامة))[2]. وذهب أبو حيان إلى أنها جملة لا محل لها من الإعراب، قال: ((هذه الجملة مقسم عليها ولا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب، وإن كانت من حيث المعنى متعلقة بما قبلها كما ذكرناه))[3].

ويبدو من هذا أن ابن هشام تابع شيخه أبا حيان في عدها جملة لا محل لها، ونقد إعراب مكي بن أبي طالب لها.

وهم ابن هشام مكياً في إعرابه (زهرة) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4]، على أنها حال من الهاء في به، قال: ((نصبت (زهرة) على فعل مضمر دلّ عليه عليه (متعنا)؛ بمنزلة (جعلنا)، فكأنه قال: جعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا... وقيل: هي بدل من الهاء في (به) على الموضع... وأشار الفراء إلى نصبه على الحال، والعامل فيه (متعنا)... ويجوز أن تنصب (زهرة) على أنها موضوعة موضع المصدر... وقال أبو محمد [مكي بن أبي طالب]: والأحسن أن تنصب (زهرة) على الحال، وتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من (الحياة) ... وتكون (الحياة) مخفوضة على البدل من (ما) ... فيكون التقدير: ولا تمدن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً، أي في حال زهرتها))[5]. وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه الذي عدّه مكي أحسن الأوجه، وقال: ((الصواب أن (زهرة) مفعول بتقدير (جعلنا) لهم أو آتيناهم، ودليلُ ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير: أذم، لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير: أعني بياناً لما أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير: ذوي زهرة، أو أنهم جُعلوا نفس

---

(١) التبيان في إعراب القران: ١/ ٣٥٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: مج٣ / ٦ / ٢٥٥.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٠٩.

(٤) سورة طه، من الآية: ١٣١.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٨-٧٩.

الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ(ما) أو للهاء))[1]. والذي قال به الفراء: ((نصبت الزهرة على الفعل (متعناهم) به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها. و(زهرة) وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم))[2]، فهو لم يصرح بأنه تمييز، فقد يفهم منه أنه يريد أنها حال، وهو ما فهمه محقق الكتاب مثلاً[3]. وقد يكون أراد به النصب على المدح أو الاختصاص بتقدير: (أعني)، كما يظهر من المثال. وجعلها الزجاج منصوبة بمعنى الفعل (متعنا)، قال: ((زهرة: منصوب بمعنى متعنا، لأن معناه: جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة))[4]. أما النحاس فاكتفى بنقل كلامه فقط[5].وأورد الزمخشري أربعة أوجه في توجيهها، قال: ((فإن قلت: علام انتصب (زهرة)؟ على أحد أربعة أوجه: على الذمّ وهو النصب على الاختصاص. وعلى تضمين (متعنا) معنى أعطينا وخوّلنا. وكونه مفعولاً ثانياً له. وعلى إبداله من محل الجار والمجرور، وعلى إبداله من (أزواجاً) على تقدير: ذوي بهجة))[6]. ومن يوازن بين كلام ابن هشام السابق وكلام الزمخشري هذا سيجد تأثر ابن هشام بالزمخشري في توجيه هذا الموضع. وقال ابن عطية: ((ونصب (زهرة) يجوز أن ينصب على الحال وذلك أن تعرفها [كذا] ليس بمحض))[7]. وذكر أبو البركات ثلاثة أوجه، قال: ((زهرة: منصوب لثلاثة لثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون منصوباً بتقدير فعل دلَّ عليه (متعنا)؛ لأن (متعنا) بمنزلة جعلنا، فكأنه قال: وجعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا. والثاني: أن يكون منصوباً على الحال، وحُذِفَ التنوين لسكونه وسكون اللام من (الحياة)... والثالث: أن يكون منصوباً على البدل من الهاء في (به) على الموضع ... وحكي عن الفراء أنه منصوب على التمييز، وهو غلط عند البصريين؛ لأنه مضاف إلى معرفة، والتمييز لا يكون معرفة))[8]. وأوصل العكبري هذه الأوجه إلى سبعة، قال: ((قوله تعالى: ﴿زَهْرَةَ﴾، في نصبه أوجه؛ أحدها: أن يكون منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه (متعنا)؛ أي: جعلنا لهم زهرة. والثاني: أن يكون بدلاً من موضع (به). والثالث: أن يكون بدلاً من أزواج، والتقدير: ذوي زهرة، فحذف المضاف... والرابع: أن يكون على الذم، أي: أذم، أو أعني. والخامس: أن يكون بدلاً من (ما)،

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٠.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٩٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٩٦، هامش (٤).

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣١٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٦٣.

(٦) الكشاف: ٣/ ٩٥.

(٧) المحرر الوجيز: ٤/ ٧١.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٦-٥٠٧.

اختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوز؛ لأن قوله تعالى: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ من صلة متعّنا، فيلزم منه الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. والسادس: أن يكون حالاً من الهاء، أو من (ما) وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وجرَّ الحياة على البدل من (ما)، اختاره مكي، وفيه نظر. والسابع: أنه تمييز لـ(ما) أو للهاء في (به)، حكي عن الفراء، وهو غلط؛ لأنه معرفة))[1]. وإذا انتقلنا إلى أبي حيان سنجد أن ابن هشام قد اطلع على كلامه وتأثر به، قال: ((زهرة: منصوب على الذم، أو مفعول ثان لـ(متعنا) على تضمينه معنى: أعطينا، أو بدل من محل الجار والمجرور، أو بدل من (أزواجا) على تقدير ذوي زهرة، أو جعلهم (زهرة) على المبالغة أو منصوب بفعل محذوف يدل عليه (متعنا) أي: جعلنا لهم (زهرة)، أو حال من الهاء أو (ما) على تقدير: حذف التنوين من (زهرة) لالتقاء الساكنين، وخبر الحياة على البدل من (ما). وكل هذه الأعاريب منقول، والأخير اختاره مكي ورد كونه بدلاً من محل (ما)، لأن فيه الفصل بالبدل بين الصلاة وهي (متعنا) ومعمولها وهو (لنفتنهم) بالبدل وهو: زهرة))[2].

نسب ابن هشام إلى مكي وغيره توجيه جملة (يضل) من قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً﴾[3]، على أنها صفة لـ(مثلاً) أو مستأنفة، وقد ردّ ابن هشام الوجه الأول، وقال: ((الصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾[4]))[5]. ولم أقف على هذا التوجيه عند مكي[6]، إذ لم يوجّه هذه الجملة ولم يعربها. كما أهملها أبو البركات فلم يقف عندها[7]. غير أن العكبري ذكر الوجهين اللذين أوردهما ابن هشام، إذ قال العكبري: ((يضل: يجوز أن يكون في موضع نصب صفة للمثل، ويجوز أن يكون حالاً من اسم الله، ويجوز أن يكون مستأنفاً))[8]. وما اختاره ابن هشام هو ما سبق أن ذهب إليه أبو حيان، إذ قال: ((يضل به كثيراً كثيراً ويهدي به كثيراً: جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان والتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بـ: إما))[9].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٩٧–١٩٨.

(٢) البحر المحيط: ٦/ ٣٥٩.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٦.

(٤) سورة المدثر، من الآية: ٣١.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٧٧٤.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٢–١٢٤.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٧٦–٧٧.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٢.

(٩) البحر المحيط: ١/ ١٨١.

٧. الزمخشريّ:

ردّ ابن هشام كثيراً من توجيهات الزمخشريّ، فكأن عمله امتداد لعمل ابن مالك في انتقاد الزمخشري وردّ آرائه[١]. فمن ذلك ما جاء في إعراب الزمخشري قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[٢]، إذ وقف عند ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، قال: ((يجوز أن تكون أن موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا))[٣]. وقد رفض ابن هشام هذا الوجه، إذ لم يجز ((أن تكون مصدرية مصدرية وهي صلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من (ما)، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة))[٤]. وقد سبق مكيٌّ إلى ذكر هذا الوجه الذي رفضه ابن هشام، قال: ((قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أن: مفسرة لا موضع لها من الإعراب بمعنى أي. ويجوز أن تكون في موضع نصب على البدل من ﴿مَا﴾))[٥]. وأجازه أبو البركات، قال: ((أنْ: فيها وجهان؛ أحدهما: أن تكون مفسرة بمعنى (أي)، فلا يكون لها موضع من الإعراب. والثاني: أن تكون مصدرية، موضعَ جرّ على البدل من ﴿مَا﴾))[٦]. وما عدّه ذهولاً من الزمخشري أجازه العكبري أيضاً، قال: ((يجوز أن تكون مصدرية، والأمر صلة لها. وفي الموضع ثلاثة أوجه: الجرّ على البدل من الهاء، والرفع على إضمار (هو)، والنصب على إضمار (أعني)، أو بدلاً من موضع (به) ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسرة؛ لأن القول قد صُرِّح به، و(أي) لا تكون مع التصريح بالقول))[٧]. فقد ردّ العكبري أن تكون مفسرة وهو ما ذكره مكي وأبو البركات، في حين أجاز أن تكون مصدرية، فيكون لها مع صلتها محل من الإعراب.

والذي يبدو لي أن ابن هشام يتابع شيخه أبا حيان في ردّ كلام الزمخشري، فقد قال أبو حيان عن قول الزمخشري السابق: ((أما قوله: عطفاً على بيان الهاء، فهذا فيه بعد؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام، وما اختاره الزمخشري وجوّزه غيره من كون أن مفسرة لا يصح؛ لأنها جاءت بعد

---

(١) جاء في نشرة (أخبار التراث العربي، العدد (٧٩-٨٠)، المجلد ٧، لسنة: ١٤١٩-١٩٩٨) أن السيد: عادل فتحي رياض رياض يعد رسالة ماجستير عن اعتراضات ابن مالك على الزمخشري) بإشراف د. شعبان صلاح: ص٤٤.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ١١٧.

(٣) الكشاف: ١/ ٦٨١.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٤٩.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٢.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٨١.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٥٥.

(إلاّ)، وكلّ ما كان بعد (إلاّ) المستثنى بها، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و(أن) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب))[1].

ورد ابن هشام توجيه الزمخشري الفعل المؤكد في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[2]، إذ قال الزمخشري: ((قوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فالمعنى إن إصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم...))[3]. ذكر ابن هشام أن (لا) تحتمل أن تكون نافية وناهية، فاختلف القائلون بذلك في الفعل، الفعل، فذهب بعضهم إلى ((أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد، لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب...))[4]. ويبدو أن أصل هذا الرأي يعود إلى الفراء، إذ يقول: ((أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً))[5]. ولذلك قال أبو البركات: ((تقديره: ولا تصيبن، فحذف الواو... وقال الفرّاء: لا تصيبن في موضع الجزم؛ لأنه جواب الأمر، أي: اتقوا فتنة لم تُصب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمت الناس عامة. وفي هذا الجواب طرف من النهي...))[6]. وقد ضعف العكبري هذا الوجه، قال: ((قوله تعالى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف، وهو جواب قسم محذوف؛ أي: والله لا تصيبن الذين ظلموا خاصة، بل تعم. والثاني: أنه نهي: والكلام محمول على المعنى... والثالث: أنه جواب الأمر، وأكد بالنون مبالغة، وهو ضعيف؛ لان جواب الشرط متردد، فلا يليق به التوكيد))[7]. وقال أبو حيان: ((أخذ الزمخشري قول الفراء وزاده فساداً وخبط فيه... فانظر كيف قدّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو (اتقوا)، ثم قدَّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع: اتقوا... وانظر كيف قدَّر الفراء في: انزل عن الدابة لا تطرحنك... فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر))[8].

---

(١) البحر المحيط: ٤ / ٨٢.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٢٥.

(٣) الكشاف: ٢/ ٢٠٤.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٣٢٥.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٠٧.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٩.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٠.

(٨) البحر المحيط: ٤/ ٦١٢.

وقد وقف الزمخشري عند قراءة بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾[1] بنصب (كل)، إذ قال: ((قرئ: كلاً، على التأكيد لاسم (إن) وهو معرفة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو : كلنا فيها))[2]. قال ابن هشام: ((الصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم) فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف (جاءني كلهم) فلا يجوز إلاّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة))[3]. وقد تابع ابن عطية الفراء والزمخشري في هذا التوجيه[4].

ذهب الزمخشري في توجيه نصب الفعل (أداري) من قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾[5] إلى أنه منصوب على جواب الاستفهام[6]. وعدّه ابن هشام وجهاً فاسداً، ((ووجه فساده ان جواب الشيء مسبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على: أكون))[7]. وهذا ما ذهب إليه العكبري، قال: ((فأواري: معطوف على أكون، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصبَ على جواب الاستفهام، وليس بشيء؛ إذ ليس المعنى: أيكون منّي عَجْزٌ فمواراة، ألا ترى أن قولك: أينَ بيتُك فأزورك، معناه: لو عرفت لزرت، وليس المعنى: لو عجزت لوَارَيت))[8]. وقد عدّ أبو حيان توجيه الزمخشري للموضع خطأً فاحشاً، قال: ((قرأ الجمهور: (فأواري) بنصب الياء، عطفاً على قوله: (أن أكون)، كأنه قال: أعجزت أن أواري سوأة أخي. وقال الزمخشري: فأواري بالنصب على جواب الاستفهام. انتهى وهذا خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقعة جواباً للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء. وهنا تقول: أتزورني فأكرمك؟ والمعنى: إن تزرني أكرمك... ولو قلتَ هنا: إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أوارِ سوأة أخي لم يصح؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب))[9].

---

(١) سورة غافر، من الآية: ٤٨، وتنظر القراءة في: الجامع لأحكام القرآن: مج ٨/ ١٥/ ٢٠٩، والبحر المحيط: ٦٢١/٧.

(٢) الكشاف: ٤/ ١٦٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٦٦٢-٦٦٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠، والمحرر الوجيز: ٤/ ٥٦٣، والبحر المحيط: ٧/ ٦٢١.

(٥) سورة المائدة ، من الآية: ٣١.

(٦) ينظر: الكشاف: ١/ ٦١٣.

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٩٥.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٢٥.

(٩) البحر المحيط: ٣/ ٦٤٨.

وقف الزمخشري على الفاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾[1]، فقال في توجيهها: ((الفاء متعلقة بمحذوف؛ أي: فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام بليغ))[2]. وقد ردّ ابن هشام هذا التوجيه، قال: ((جوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب؛ أي: فإن ضربتَ فقد انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، مثل: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[3]، إلاّ إن قيل: المراد: فقد حكمنا بترَتُّبِ الانفجار على ضربك))[4]. والحقيقة فإن ما ذكره هو تقدير الزمخشري نفسه، ولكنه لم يصرّح بأنها فاء الجواب، ولكنه صرح بأنها فاء فصيحة تدل على وجود محذوف من الكلام. قال ابن عطية: ((في الكلام محذوف، تقديره: فضربه فانفجرت))[5]. وقد قدَّر أبو البركات تقدير الزمخشري نفسه، إذ قال: قال: ((انفجرتْ: معطوفٌ بالفاء على فعل مقدر، وتقديره: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار إنما يحصل عن الضرب لا عن الأمر بإيجاده، وقد يحذف المعطوف عليه، ويكتفى بالمعطوف؛ للدلالة عليه))[6]. ولكنه –كما يتضح من كلامه– لم يجعلها فاء الجواب، وإنما عدّها فاء عطف، عطفت على الجواب المحذوف.

إنَّ ابن هشام تبع، في ردّه رأيَ الزمخشري، شيخه أبا حيان، إذ قال: ((الفاء للعطف على جملة محذوفة، التقدير: فضرب فانفجرت .... وزعم الزمخشري أن الفاء ليست للعطف، بل هي جواب شرط محذوف... وقد تقدَّم لنا الرد على الزمخشري... بأن إضمار مثل هذا الشرط لا يجوز... وفي قوله أيضاً: إضمار (قد)، إذ يقدر: فقد تاب عليكم، وقد انفجرت، ولا يكاد يحفظ من لسانهم ذلك. إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بدَّ من إظهار (قد)، وما دخلت عليه (قد) يلزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى... وإذا كان ماضياً لفظاً ومعنى، استحال أن يكون بنفسه جواب الشرط، فاحتاج إلى تأويل وإضمار جواب شرط... وأيضاً فالذي يُفْهم من الآية أن الانفجار قد وقع وتحقق... وجعله جواب شرط محذوف على ما ذهب إليه هذا الرجل يجعله غير واقع، إذ يصير مستقبلاً لأنه معلق على تقدير وجود مستقبل لا يقتضي إمكانه فضلاً عن وجوده، فما ذهب إليه فاسد في التركيب

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٦٠.

(٢) الكشاف: ١/ ١٤٧.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٧٧.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٢١.

(٥) المحرر الوجيز: ١/ ١٥٢.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٩٣، وينظر –منه–: ٢/ ٥٥٢.

العربي، وفاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه))[1]. وإذا وازنت بين كلام أبي حيان وكلام ابن هشام لوجدت تقارباً يدل على إطلاع ابن هشام على كلام السابق، ومتابعته له، وتلخيصه من كتبه بأسلوب مكثف موجز.

٨. ابن عطية :

تناول ابن عطية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ﴾[2]، فوجّه (مستقراً) على أنه العامل الذي يتعلق به الظرف، قال: ((ظَهَر العامل في الظرف [يعني بالظرف: عنده] من قوله (مستقراً)، وهذا المقدَّر أبداً في كل ظرف جاء هنا مظهراً، وليس في كتاب الله تعالى مثله))[3]. وقد عدّ ابن هشام هذا الكلام وهماً، قال: ((زعم ابن عطية أن (مستقراً) هو المتعلق الذي يقدّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص))[4].فهو تبع العكبري في تحليل هذا الموضع، وردّ رأي ابن عطية، قال العكبري: ((مستقراً: أي أي ثابتاً غير متقلقل؛ وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر))[5]. وهو ما قرره الرضي، إذ قال: ((وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ﴾ فمعناه: ساكناً غير متحرك، وليس بمعنى كائناً))[6]. وهو ما ذهب إليه القرطبي، كما يظهر من كلامه، إذ قال في تفسير (مستقراً عنده): ((أي: ثابتاً عنده))[7]، فقد جعله كوناً خاصاً يدل على الثبوت وعدم التحرّك، ولو كان كونا عامّا، لما فسَّره بهذا المعنى. وقد وصف أبو حيان توجيه العكبري بأنه حسن، فكأنه يميل إليه، فهو يرى أن العكبري جعل ((في (مستقراً) أمراً زائداً على الاستقرار المطلق، وهو كونه غير متقلقل، حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية، وهو توجيه حسن؛ لذكر العامل في الظرف الواقع حالا))[8].

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) سورة النمل، من الآية: ٤٠.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/ ٢٦١.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٥٨١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٨١.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٨.

(٧) الجامع لأحكام القرآن: مج٧/ ١٣ / ١٣٧.

(٨) البحر المحيط: ٧/ ١٠٠-١٠١.

٩. العكبري:

تكلم العكبريُّ على قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[١]، فقال: ((ما: هنا مصدرية، وصلتها يكذبون، وليست (كان) صلتها؛ لأنها ناقصة، ولا يُستعمل منها مصدر. و(يكذبون) في موضع نصب، خبر (كان). و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء))[٢]. ولم يجد ابن هشام هذا التحليل مقبولاً، فقال: ((لأبي البقاء، في هذه الآية، أوهام متعددة؛ فإنه قال: (ما) مصدرية، صلتها: (يكذبون)، و(يكذبون) خبر (كان)، ولا عائدٌ على (ما)؛ ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين (ما) الحرفية وصلتها بـ(كان)، وكون (يكذبون) في موضع نصب لأنه قدَّره خبر (كان)، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدَّره صلة (ما)، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد))[٣].

ويكاد النحويون يتفقون على إعراب (ما) والفعل على تقدير المصدر، والتقدير: بكونهم يكذبون، وجملة (يكذبون) في محل نصب خبر لـ(كان)[٤].

تحدث أبو البقاء عن قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾[٥]، فقال: ((و ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ في موضع نصب على التمييز، والمميَّز (ما)، والتقدير: أيّ شيء ننسخ من آية، ولا يحسن أن يقدر: أي آي ننسخ؛ لأنك لا تجمع بين هذا وبين التمييز بآية. ويجوز أن تكون زائدة، وآية حالا. والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً. وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[٦]، وقيل: (ما) هنا مصدرية، و(آية) مفعول به))[٧]. ولم يرتضِ ابن هشام هذا التحليل، فقال: ((أما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ إنه: يجوز كون (آية) حالا و(من) زائدة... ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبتَ فهو شاذ، أعني: زيادة (مِن) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً والتنظير بما لا يناسب، فإن (آية) في: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ بمعنى العلامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٠.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٤٠٢-٤٠٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٣٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٧، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/١.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٠٦.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ٧٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٧.

من اسم الشرط لعمومهِ لا من آية))[1]. وقد عدّ مكي بن ابي طالب (مِن) زائدة، و(آية) في موضع نصب بـ(ننسخ)، قال: ((ما: شرط فهي في موضع نصب بننسخ، و(مِن) زائدة للتأكيد، وموضع (آية) نصب بننسخ))[2].

واكتفى الطبرسي بالكلام على (مِن)، قال: ((مِن في قوله: (من آية) للتبعيض، وقيل: هي مزيدة))[3]. وقد عدّ أبو حيان ما ذهب إليه العكبري قولا فاسداً، قال: ((مِن: هنا للتبعيض، وآية: مفرد وقع موقع الجمع... والمعنى: أي شيء من الآيات ... وجوّزوا أيضاً أن تكون (من) زائدة، و(آية) حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ... وهذا فاسد؛ لأن الحال لا يجرّ بمن))[4].

تكلم العكبري على الواو في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[5]، قال: ((إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة [يعني: والناهون]، إيذاناً بأن السبعة، عندهم، عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنّما دلّت الواو على ذلك؛ لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها؛ ولذلك دخلت في باب عطف النسق))[6]. وقد وجد ابن هشام هذا التوجيه غير مقبول، قال: ((الظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنّما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمرَ بالمعروف ناه عن المنكر.... وذهب أبو البقاء، على إمامته، في هذه الآية، مذهب الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية... وإنما دخلت الواو على ذلك؛ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها))[7]. وابن هشام، في هذا، يتبع أبا حيان، الذي قال: ((الصفات إذا تكررت، وكانت للمدح أو للذم أو الترحم جاز فيها الإتباع للمنعوت والقطع في كلها أو بعضها، وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف ولّما كان الأمر مبايناً للنهي، إذ الأمر طلب فعل، والنهي ترك فعل، حسن العطف في قوله (والناهون)، ودعوى الزيادة، أو واو الثمانية ضعيف))[8].

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٤٢٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٤٧.

(٣) مجمع البيان: مج١/ ١ / ٣٤٦.

(٤) البحر المحيط: ١/ ٤٩٤.

(٥) سورة التوبة ، من الآية: ١١٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٩٢.

(٧) مغني اللبيب: ١/ ٤٧٦.

(٨) البحر المحيط: ٥/ ١٣٧–١٣٨.

قال العكبري عن الواو في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]: ((تسمى هذه الواو واوَ واوَ الحال، وقيل: الواو بمعنى إذ، وليس بشيء))[2]. وعدّ ابن هشام هذا وهماً منه؛ لأن واو الحال هي هي نفسها بمعنى (إذ)، فلا مسوّغ له لكي ينقله على أنه قول آخر، ثم يصفه بأنه: ليس بشيء[3].

١٠. أبو حيان:

وقف أبو حيان عند التوكيد بـ(كل)، فنقل كلام ابن مالك في أن (كل) يستغني بإضافته إلى مثل الظاهر المؤكد عن الإضافة إلى ضميره قال ابن مالك: ((مثال الاستغناء بكلهما عن كليهما، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره، نحو قول كثير[4]:

كم قد ذكرتُك لو أُجزى بذكركم يا أشبه الناس كلِّ الناس بالقمر))[5]

ولم يجد أبو حيان هذا الكلام مقبولاً، فقال: ((الذي ذكر الناسُ أن (كلا) في التوكيد، يضاف إلى ضمير المؤكد، ويُحْمل ما أنشدَ على أنه نَعْتٌ يُبيّن كمال المنعوت، وهو أمدح، وقد مثّل هو في باب النعت بقولك: زيد الرجل كلُّ الرجل، وانه نعت بمعنى الكامل[6]، وغرَّه في ذلك صلاحية (كلهم) مكان كل الناس))[7]. وقد اطلع ابن هشام على كلام ابن مالك، وردّ أبي حيان عليه، فانتصر لابن مالك مالك ووصف ما ذهب إليه أبو حيان بأنه ليس بشيء، قال: ((قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [البيت السابق]، وخالفه أبو حيان، وزعم أن (كل) في البيت نعت مثلها في: (أطعمناه شاة كل شاة)، وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأنها التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد))[8]. وقد اعترض الدماميني على إعراب ابن هشام، وعدَّ إعراب أبي حيان قولاً ظاهراً حسناً، فقال عن توجيه أبي حيان: ((بل هو شيء ظاهر حسن؛ وذلك لأنه على هذا التقدير يكون تفضيلاً على أهل

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٢) التبيان إعراب القرآن: ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٧١.

(٤) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة: ١٢٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٥١٨، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٥، ولكثير في المقاصد المقاصد النحوية: ٣ / ١٣٦، وليس في ديوانه.

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٧٥-١٧٦.

(٧) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٠.

(٨) مغني اللبيب: ١/ ٢٥٦.

الكمال، وأما على إرادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص، وفيه ما فيه...))[1]. وقد ردّ الشمني على اعتراض الدماميني بالقول: ((أقول: كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف إليه، لا على كماله مطلقاً، فلو كانت (كل) في البيت نعتاً لكان معناه: يا أشبه الناس الكاملين في الإنسانية بالقمر؛ فلا تفيد المبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه بالقمر من كل فرد من أفراد الإنسان؛ لأنه كم من ناقص في الإنسانية أجمل صورة من كامل فيها، ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على أفراد نوعه من غير إشعار بكمال بعض الأفراد أو نقصها، نحو: زيد أحسن الناس))[2]. ويبدو لي أن تطلب الدماميني مخالفة ابن هشام جعله يغفل عن تغيّر المعنى في الحالين، وهو ما وضحه الشمني.

تكلم الزمخشري على قراءة حميد بن قيس وهشام قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً﴾[3]، بالياء في (تحسبن)، قال: ((قرئ بالياء على: ولا يحسبن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وسلّم، أو: ولا يحسبن حاسب. ويجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذي قتلوا أمواتا؛ أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً))[4]. وقد وقف أبو حيان على كلام الزمخشري هذا، فردّه قائلاً: ((ما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، لا يجوز؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسّره، وهو محصور في أماكن لا تُتعدى... وهذا الذي قدّره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن...))[5]. وقد اطلع ابن هشام على ردّ أبي حيان، فوجده غريباً، غريباً، قال: ((رده أبو حيان باستلزامه عودَ الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدَّم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: (مررت برجل ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها)، فقال تقديم الحال هنا على عاملها —وهو ذاهبة– ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسِّره[6]، ولا شكَّ أنه لو قدّم لكان كقولك: غلامَهُ ضَرَبَ زيد))[7]. قال الدسوقي شارحاً مضمون هذا الردّ: ((حاصل الرد أنه

---

(١) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: ٢/ ٢١، وينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٥٢٧.

(٢) المنصف للشمني: ٢/ ٢١، وينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٥٢٧.

(٣) سورة آل عمران ، من الآية: ١٦٩، وتنظر القراءة في: جامع البيان: ٤٦٧، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٨٣، والبحر والبحر المحيط: ٣/ ١٥٧.

(٤) الكشاف: ١/ ٤٣٠.

(٥) البحر المحيط: ٣/ ١٥٧.

(٦) العبارة في ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٨٣ : ((وإنما امتنع ذلك في تمثيله [يعني تمثيل ابن مالك بـ: مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سرجها] من جهة عود الضمير متقدماً على ما يفسّره...)).

(٧) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٠.

لو قدمه، لكان مثل قولك: (غلامه ضرب زيد)، فضمير (غلامه) عائدٌ على (زيد)، وهو جائز اتفاقاً؛ لأن (ضرب) عامل في (غلامه)، ورتبة العامل مقدمة على المعمول، وكذا (زيد) فاعل، ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول، وعود الضمير على متقدم رتبة، جائز اتفاقاً، وهنا لو قدم؛ وقال: (مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه)، لقيل: إن (ذاهبة) عامل، و(مكسوراً) معمول، والعامل مقدم على المعمول، و(فرسه) فاعل، ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول، فالضمير في (سرجها) عائد على (فرس) المؤخرة لفظاً المقدمة رتبة))[1].

تناول الزمخشري المتعلق في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾[2]، فقال: ((في السموات: متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل: وهو المعبود فيها... ويجوز أن يكون: (الله في السموات) خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله، وأنه في السموات والأرض، بمعنى: انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء))[3]. ولم يقبل أبو حيان تقديرَ الزمخشري للمتعلق بـ(عالم)، وعدّه ضعيفاً، قال –بعد أن نقل كلام الزمخشري السابق–: ((وهو ضعيف؛ لأن المجرور بـ(في) لا يدل على وصف خاص، وإنما يدل على كون مطلق))[4]. وقد عرض ابن هشام للآراء المختلفة في الآية، وفي ضمنها رأي الزمخشري، ثم ذكر ردّ أبي حيان عليه، وبعد ذلك ردّ هو على اعتراض أبي حيان، قال: ((رد أبو حيان الثالث [يعني بالثالث: توجيه الزمخشري إذ ورد ترتيبه ثالثاً] بأن (في) لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة... وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف، لا لجوازه))[5]. وقد بيَّن الدسوقي أنَّ ما يسدَّ مسدَّ المحذوف، هنا، هو الجار والمجرور والدليل اللفظي المتمثل بذكر (يعلم سركم وجهركم)[6].

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣/ ١٠٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٣) الكشاف : ٢/ ٥.

(٤) البحر المحيط: ٤/ ٩٨.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٠.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٥١٩.

المعربون

ونعني بالمعربين، هنا، النحويين والمعربين ممّن لم يصرّح ابن هشام بأسمائهم، إمّا عن قصد منه، وإمّا لأنه وجّه كلامه إلى المعربين وطالبي علم الإعراب بصفة عامة، كما في البابين الخامس والسادس من (مغني اللبيب). فقد كشف في الباب الخامس الموسوم بـ(الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) عن كثير من أوهام المعربين بسبب غفلتهم عن هذه الجهات. وذكر في الباب السادس–المعنون بـ(في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)– أموراً على المُعِرب الحذر من الوقوع فيها، وقد كنا ذكرنا، في الفصل الأول، ما يتعلق منها بالتعبير التحليلي.

ولن يقف الباحث، هنا، على أمثلة للمعربين الذين أغفل ابن هشام ذكرهم، بأن استعمل (قول بعضهم)[1]، و(قول جماعة)[2]، وغير ذلك؛ لأننا نجد في الأمثلة السابقة ما يغني عن ذلك، ولأن كثيراً من تلك الأوهام قد مرَّ بنا في مواضع متفرقة من هذا البحث، ولكننا سنقف على أهم الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، مما لم نعرض له من قبل، لأنها تمثل أصولاً وقواعد عامة مهمة، وليست خاصة بنحوي معين، وهي على النحو الآتي:

١. نبه على أنَّ قول المعربين في نحو: (ائتني أكرِمْكَ): إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، غير صحيح، وأن الصحيح أنه مجزوم لأنه جواب لشرط مقدر، فالجازم أداة شرط مقدرة[3]. وقد ربط ابن هشام هذا الخطأ بطريقة تعليم المبتدئين، قال: ((وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين))[4]، طلباً للتخفيف عليهم، حتى يتمكنوا من حفظ العبارة واسترجاعها بسهولة.

٢. لفت ابن هشام المُعرِب إلى أن قول بعض المعربين في الفعل المضارع، في نحو: (يقوم زيد) إنه: فعل مضارع مرفوع لخلّوه من ناصب أو جازم، غير صحيح، وبيَّن أن الصواب أن يقال: فعل مضارع مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وقد بحث عن السبب وراء هذا الاستعمال، قال: ((وكأن حاملهم [يعني: المعربين] على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلاّ فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا، قالوا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ٧٠١، ٧١٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٥، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٦٠.

(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٨٧٥.

خلاف ذلك؟))[1]. والغريب أنَّ ما عدّه ابن هشام من أخطاء المعربين هنا، كان رأيه الذي تبناه ودافع عنه في كتبه الأخرى، قال في شرح القطر: ((أَجْمَعَ النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: (يقوم زيد) و(يقعد عمرٌو)، وإنما اختلفوا[2] في تحقيق الرافع له؛ ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم. وقال الكسائي: حروف المضارعة. وقال ثعلب: مضارعته للاسم. وقال البصريون: حلوله محل الاسم... وأصح الأقوال الأول [يعني: قول الفراء وأصحابه]، وهو الذي يجري على ألسنة المُعْرِبين، يقولون: مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم))[3]. وقد عدّ الدكتور حسن موسى الشاعر هذا التغيّر، في موقف ابن هشام من هذه المسألة، مظهراً من مظاهر تطور الآراء النحوية عنده[4]. وهو ما أدى إلى تغيير موقفه من طريقة إعراب الفعل المضارع، وتسجيله ذلك مأخذاً على المعربين.

٣. بيّن أن قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[5]: إن الواو نائبة عن (أو)، غير صحيح، وغير معروف في اللغة، وأنَّ القائلين به بعض ضعفاء المعربين والمفسرين[6].

٤. أنكر ابن هشام ما يُسمى بـ(واو الثمانية)، قال: ((وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ من أثبتَ واو الثمانية، وجعل منها: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[7]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له))[8]. وقد وقف المرادي على هذه الواو وشواهدها، فبين أن جماعة من ضعفة النحويين أثبتها، ثم قال: ((وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية))[9]. ويبدو من الموازنة بين كلام ابن هشام والمرادي أن ابن هشام قد اطلع على كلامه في هذه المسألة، ومعالجته بعض شواهد تؤكد ذلك.

---

(١) مغني اللبيب : ٢/ ٨٧٥. وفي حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٦١: ((إذا أعربوا: أي إذا أعربوا الكلام، أو عرَّبوا الطالب؛ أي: جعلوه يعرب)).

(٢) ينظر: الخلاف في ذلك وآراء النحويين: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٥٠-٥٥٥، المسألة (٧٤).

(٣) شرح قطر الندى: ٧٩.

(٤) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: ٩٨-٩٩.

(٥) سورة النساء، من الآية: ٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٨٥٧، وينظر بحث ذلك في: الجنى الداني: ١٦٦، والجامع لأحكام القرآن: مج٣/ ٥/١٣-١٤

(٧) سورة الكهف، من الآية: ٢٢.

(٨) مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٩.

(٩) الجنى الداني: ١٦٨.

٥. وقف ابن هشام على قول المعربين: (المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث) وعدّه قولاً مطلقاً يحتاج إلى تقييد، قال: ((هذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلا أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: (طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس)، ولا يجوز: (هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا أو هو)، ولا يجوز في غير ضرورة: الشمس طلع))[١].

٦. عدَّ ابن هشام قولهم: (ينوب بعضُ حروف الجر عن بعض) قولاً غير دقيق[٢]، لأن ظاهره ((أن كل حرف منها ينوب عن غيره، وليس كذلك، بل بعضها قد ينوب عن بعض منها))[٣]. ومن ثم يقترح ابن هشام تصحيحاً له يبعده عن هذه الشبهة، قال: ((تصحيحه بإدخال (قد) على قولهم (ينوب)، وحينئذٍ فيتعذر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم))[٤].

٧. ذكر ابن هشام أن قول المعربين في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً﴾[٥]، إن (رغداً) نعت مصدر محذوف، هو خلاف قول سيبويه والمحققين، إذ إن المنصوب عندهم حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكلاه[٦]. وعلى الرغم من ذلك عاد ابن هشام بحجج وأدلة ليؤكد صحة المذهب الأول، وهو أنه نعت مصدر محذوف، مما دعا الدماميني إلى الاعتراض عليه، إذ ((لا ينبغي أنه يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه؛ لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أنَّ الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب، وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا))[٧]. وقد حاول الشمني الاعتذار عن ابن هشام بالقول: ((أقول: إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، بناءً على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك، لا بناء على اعتراضه على

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٦٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٦١.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٦٨.

(٤) مغني اللبيب، ٢/ ٨٦١.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٣٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٥٦.

(٧) المنصف للشمني: ٢/ ٢٦٨، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٥٨.

أدلتهم))[1]. ويجد الباحث أن اعتراض الدماميني جاء في محله، إذ كان على ابن هشام أن لا يعدّه في هذا الباب أو أن يضعه في صياغة تتيح له أن يضعه فيه، وهي الصورة التي فهمها الشمني من كلامه.

٨. نفى ابن هشام ما اشتهر بين المعربين من قولهم: إنَّ (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات؛ فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: (لم يكدْ يفعل) فمعناه أنه فعله، وانتهى إلى أن الصواب في (كاد) أن ((حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه: أنَّ معناها المقاربة، ولاشك في أن معنى (كاد يفعل): قارب الفعل، وأن معنى (ما كاد يفعل): ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائماً. أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعلِ انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل... وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلاّ لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله))[2].

(١) المنصف للشمني: ٢/ ٢٦٨، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٥٨.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٨٦٩.

الخاتمة

لابدّ لي، وقد وصلت رحلة البحث —بمشيئة الله وتوفيقه— إلى مستقرها، بعد أن درست على مدار الفصول السابقة: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، من كلمة أبين فيها أهم النتائج.

فقد اتضح، مما سبق، أن التحليل النحوي بدأ مع نشأة النحو، إذ تمثل في نقط أبي الأسود المعروف بنقط الإعراب، ثمّ نما وتطور بالاستقراء والوصف إلى أن اتخذ صورته التي ساعد النحويون المتأخرون على استقرارها وثباتها بالتطبيق العملي تارة، والتأليف النظري تارة أخرى. كما تبين أن مصطلح الإعراب الذي يستعمله القدماء —كما في: إعراب القرآن مثلاً— يرادف مصطلح التحليل النحوي عند المحدثين. وقد نشأ التحليل النحوي معتمداً الوصف والتركيب —كما في كتاب سيبويه— رغبة في تعلم العربية وتجنب اللحن فيها عامة، وفي القرآن الكريم خاصة. ثمّ صار على أيدي المتأخرين وسيلة لامتحان المتعلمين واختبارهم.

لم يكن القدماء في تحليلهم النحوي —القائم على الوصف والتركيب— يقفون على عناصر التحليل جميعاً، التي يقف عليها المحلل اليوم، فتجد كثيراً منهم يهمل الإشارة إلى عنصر العلامة الإعرابية إلاّ إذا كانت العلامة فرعية أو ثانوية. في حين شغل البيان عن الوظيفة النحوية والأثر الإعرابي المركز الأول من اهتمام المعرِب عند إجراء التحليل. وذلك يعود إلى أن معرفة الوظيفة النحوية تغني عن الحاجة إلى ذكر العلامة الإعرابية.

إن التصنيف النحوي للكلام الذي نجده مستقراً في التطبيق النحوي عند المتأخرين والمحدثين، يعود إلى النحويين المتقدمين، إذ كان التحليل عندهم يقوم على ثلاثة مستويات هي: الكلمة وأنواعها، والجملة وأقسامها، وشبه الجملة ومتعلقه. ولم تكن هذه المستويات متلازمة في تحليل القدماء لاختلاف اهتماماتهم من نحوي إلى آخر، ولأن هذه الأقسام لم تظهر متكاملة دفعة واحدة، وإنما نمت إلى أن استقرت بانتقالها من حيز النظرية إلى ميدان التطبيق الذي هذبها وشذبها وصقلها.

وقد انتهى البحث إلى أن تصنيف القدماء أكثر وضوحاً، ومن ثمّ، فهو أكثر سهولة، من التصنيفات التي اقترحها المحدثون مما لم يكتب لها النجاح والدوام، ولذلك علينا، أن نبحث عن وسائل توضح تصنيف القدماء وتيسره بأن نضع حدوداً وعلامات تميز القسيم من أخيه، لا أن نصطنع البدائل التي يفتقر أكثرها إلى الدقة والشمول بسبب غياب بعض الثغرات التحليلية عن ذهن المقترح، إذ لم يكن قد التفت إليها عندما اقترحها بديلاً.

وقد تبين أن لابن هشام موقع الصدارة في دراسة ميدان التحليل النحوي والتنظير له، فقد سبق إلى دراسة التعبير التحليلي، برسم ملامحه ووضع الأسس التي على المعرب الالتزام بها عند الإعراب،

والعبارات التي عليه أن يتجنب استعمالها. وقد بدا أنه متأثر –في مجال المصطلح– بالعبارات التي أقرها ابن مالك واستعملها. وقد تتبع البحث المراحل التي ينبغي على المعرب اتّباعها للخروج بتحليل نحوي صحيح، وهي تتمثل بالبدء بالكلمة ثمّ الانتقال إلى الجملة ثمّ الكلام على شبه الجملة.

وظهر، من البحث، أن أدلة التحليل النحوي عند ابن هشام تنقسم على ثلاثة أقسام، هي: دلالة المعنى على الإعراب، وتوظيف ثقافة المعرب بوصفها دليلاً في أثناء التحليل، والاستدلال بضوابط الصناعة بوجهيها اللفظي والتركيبي، وتأكد، من معالجة ابن هشام، أنه قد ربط بين المستويين الصرفي والنحوي، إذ وظّف الأول بوصفه دليلاً لفظياً مهماً في الفصل في إعراب بعض النصوص اللغوي، وتمثل ذلك بالبنية الصرفية والصيغة الصرفية.

وهو، في ضوء ما وضع من أدلة لفظية وتركيبية مميزة للوظائف النحوية، يكون قد اهتدى، على نحو ما، إلى ما يسميه المحدثون بـ(القيم الخلافية) التي كانت امتداداً لنظرية تضافر القرائن التي دعا إليها بعض المحدثين.

ويعد ابن هشام الحذف من المهمات بالنسبة إلى المعرب، لذلك عني بدراسته إذ بين أسسه وأدلته وأولوياته ومواطنه، بوصفه وسيلة ذهنية توفق بين القاعدة النحوية والتطبيق الإعرابي، تأتي بعدها –من حيث الأهمية والوضوح– وسيلة المشابهة التي وقف البحث على صورها المختلفة عند ابن هشام، وأهمها: الحمل على المعنى، والتضمين، والنيابة بين الحروف والجوار والتقارض، وغيرها. ثمّ تأتي –فيما بعد– الزيادة والتقديم والتأخير، وهما وسيلتان أقل شأناً وأثراً في عملية التحليل، لذلك لم يعن ابن هشام في البحث فيهما كما فعل مع الوسيلتين السابقتين.

لقد وضع ابن هشام حدوداً لعمل المحلل، فقد ميز الحذف الذي يختص به النحوي من الحذف الذي يختص البلاغي بدرسه، مبيناً أن في العربية خصائص على المعرب معرفتها حتى يصل إلى الإعراب الدقيق، ومن ذلك فكرة الحذف اقتصاراً والحذف اختصاراً، فقد مثّل لهما وكشف عن أثرهما في صحة الإعراب.

وقد اتخذ ابن هشام في معالجته مسألة النيابة في حروف الجر موقفاً وسطاً بين موقف البصريين الذين يرفضونها، وموقف الكوفيين الذين يجيزونها، فهو يقبل النيابة بصفة عامة، ولكنه يخرّج الشواهد التي يجد في حملها على النيابة تعسفاً عن طريق وسائل أخرى كالتضمين أو تقدير المحذوف.

لقد أدرك ابن هشام أهمية معرفة احتمال التركيب لأكثر من وجه نحوي، فبين أثره في التحليل النحوي، بأن خصص له مباحث في بعض كتبه وقد صرح بسببين مهمين يؤديان إلى التعدد، وهما: الاختلاف في التقدير، واختلاف النحويين، وحصر البحث أهم الألفاظ التي استعملها ابن هشام

للتعبير عن التعدد، وهي: الاحتمال، ويحتمل، واحتمال، ويجوز، واختلف، وغيرها. وقد اراد ابن هشام، من هذه الدراسة، أن يحفظ التحليل من فوضى التعدد والاختلاف والاجتهاد غير المنضبط.

وتبين من البحث إن دراسة ابن هشام للتعدد لم تقتصر على الكلمة، وإنما امتدّت إلى تعدد التحليل في الجمل، وفي أشباه الجمل وهو ما تكفل بتحديده المبحث المخصص لمواطن التعدد في التحليل عند ابن هشام. وقد هيمن على عمله، في هذا الباب، تعدد التحليل في الوظائف المتفقة العلامة، في مقابل التعدد في الوظائف المختلفة في العلامة الإعرابية.

يظهر من تتبع البحث للتراكيب التي قرر ابن هشام التعدد فيها، إنه قد بنى توجيهه لها على قراءة دقيقة ومتأنية للتراث النحوي والإعرابي؛ يدل على ذلك إن كثيراً من النحويين السابقين قد أجازوا ما ذكره ابن هشام من تعدد في التحليل والتوجيه. وقد اتضح، من البحث، تأثر ابن هشام بالتحليل النحوي لبعض النحويين السابقين، مثل أبي حيان وابن مالك والزمخشري والعكبري.

لقد اتخذ التحليل عند ابن هشام اتجاهات مختلفة، هي: التطبيق على القرآن وقراءاته، وعلى الحديث النبوي الشريف، وعلى الشعر العربي، والشواهد النحوية، وعلى الألغاز والتراكيب المشكلة.

وكشف البحث عن اتجاه ابن هشام في —مصنفاته النحوية الأخيرة– نحو العناية بالإعراب وقضاياه نظرياً وتطبيقاً، على نحوٍ أوضح مما كان عليه في كتبه الأولى. وقد كان من صور هذا الاهتمام بروز نزعة نقدية غايتها تقويم جهود المعربين السابقين وتهذيب الإعراب، عن طريق نقد منهج التأليف في الإعراب، من جهة، وردّ توجيهات عدد غير قليل من النحويين والمعربين، بالحجة والدليل، من جهة أخرى.

ولعل أهم ما وصل إليه هذا البحث — زيادة على ما فيه من تحليل وتوجيهات وآراء – أنه رسم ملامح نظام التحليل النحوي في اللغة العربية عند القدماء، في ضوء نظرية الإعراب وأسسها الفلسفية والفكرية .

- **القرآن الكريم**

أ. الكتب المخطوطة :

- الحدائق الندية في شرح فوائد الصمديّة، ابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ).

ب. الكتب المطبوعة:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ، عالم الكتب—بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ—١٩٨٧ م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية — بيروت، د. ط، د. ت.
- ابن هشام النحويّ، الدكتور سامي عوض، دار طلاس– دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م. نقلاً عن الدماميني النحويّ.
- ابن يعيش النحوي، الدكتور عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتّاب العرب — دمشق، د.ط، ١٩٩٧ م .
- أبو العتاهية: أشعاره وأخباره، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، د.ط، ١٣٨٤هـ—١٩٦٥م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ضبطه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، طبعة كاملة في مجلد واحد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤ م.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبديّ، دار الكتب الثقافية — الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي — القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ —١٩٥٥م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع — القاهرة، د. ط. د.ت .

- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى- ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.
- أسباب التعدد في التحليل النحويّ، الدكتور محمود حسن الجاسم، شبكة المعلومات (الانترنيت)، على موقع المكتبة الشاملة: (www.shamela.ws) .
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٧ م.
- الأسس المنهجية للنحو العربيّ: دراسة في كتب إعراب القرآن، الدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق الجديدة – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧م.
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد السلام السلميّ (ت ٦٦٠ هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.
- أصول التفكير النحويّ، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، د.ط، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، د.ط، ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (٣١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
- اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمّار –عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ هـ.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب، الزمخشريّ، مطبعة الجوائب- قسطنطينية، الطبعة الأولى، ١٣٠٠ هـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

- إعـراب الحـديث النبـويّ، العكـبري (ت ٦١٦ هــ)، تحقيـق: الـدكتور عبـد الإلـه نبهـان، مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الـدكتور علـيّ فـودة نيـل، عمـادة شؤون المكتبات — جامعة الرياض، د. ط، ١٩٧٩ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غـازي زاهـد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني–بغداد، السنة ١٣٩٧ هـ– ١٩٧٧ م.
- إعراب القرآن الكريم، دراسة في منهجية التأليف، الدكتورة مي فاضل الجبـوريّ، دار الشـؤون الثقافية العامة– بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
- إعراب القرآن الكريم من مغـني اللبيـب، إعـداد: أيمـن عبـد الـرزاق الشـوّا، دار ابـن كـثير — دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ– ١٩٩٥ .
- إعراب القرآن المنسـوب للزجـاج خطـأ (الجـواهر) لجـامع العلـوم البـاقولي، تحقيـق ودراسـة: إبراهيم الأبياريّ، دار التفسير– إيران، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمـد أحمـد خضـير، مكتبـة الأنجلـو المصـرية، د. ط، ٢٠٠١ م.
- الإغفال، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمـر الحـاج إبـراهيم، المجمع الثقافي — أبو ظبي، د.ط، ١٤٢٤ هـ– ٢٠٠٣ م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسـن بـن أسـد الفـارقي (ت ٤٨٧ هــ)، تحقيـق: سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠ م .
- أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقي، مكتبة الخانجي —القـاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت٥٤٢هــ)، تحقيـق: الـدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ–١٩٩٢م .
- الأمالي، أبو علي القـالي (ت ٣٥٦ هــ)، مراجعـة لجنـة إحيـاء الـتراث العربـيّ– دار الآفـاق الجديدة — بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل — بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧– ١٩٨٧ م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب،علي بن عدلان الموصلي (ت٦٦٦هـ)،في(نصوص محققة في اللغة والنحو)، تحقيق:الدكتور حاتم صالح الضامن،مطبعة جامعة بغداد،د.ط،١٩٩١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي — القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ- ١٩٦١ م.
- أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضديّ، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجيّ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس — بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.
- بحوث في الاستشراق واللغة، الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، مؤسسة الرسالة -الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- البدر الطالع، محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر—بيروت، د. ط، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، خرّج حديثه وقدم له: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر — بيروت، د. ط ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- بغية الوعاة طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية — بيروت، د.ط، د. ت .
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، دراسة وتحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب— القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل — بيروت، د. ط، د. ت.
- تاج العروس، مرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥ هـ)، دار مكتبة الحياة- بيروت.
- تأويل مشكل القرآن،ابن قتيبة،شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د.ط. د.ت.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر- بيروت، د.ط، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.

- التبيان في شرح الديوان، العكبري، تحقيق: الدكتور كمال طالب، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.
- تجديد النحو ، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، د.ط، ١٩٨٢م.
- التحليل اللغوي للنص، كلاوس برينكر، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥ م.
- التحليل النحوي: أصوله وأدلته، الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان- الشركة المصرية العالمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م .
- تحليل النص النحويّ: منهج ونموذج، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحيّ، المكتبة العربية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ — القاهرة، د.ط، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- التطبيق في الإعراب والصرف، الدكتور إبراهيم محسن، رتّبه ودققه: الدكتور مصطفى جطل، دار القلم- حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م.
- تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ، الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير — الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.
- تطور المصطلح النحويّ البصريّ من سيبويه حتى الزمخشريّ، الدكتور يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- تقويم الفكر النحويّ، الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة — بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥ م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦ م .
- ثلاث رسائل في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، دار المعارف —حمص، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ (ت ٦٧١ هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدريّ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، مكتبة الحلبوني – دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، المجمع العلمي العراقي –بغداد، د. ط، ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨ م.
- الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ م.
- الجملة الوصفية في النحو العربي، الدكتور شعبان صلاح، دار الغريب – القاهرة، د.ط، ٢٠٠٤ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ– ١٩٩٢ .
- حاشية الأمير، الشيخ محمد الأمير، بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية – البابي الحلبي– د.ت ، د.ط.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.
- الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م .
- حلّ الألغاز في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، وعليه حاشية لأحمد الغزي، تحقيق: جعفر مرتضى العامليّ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف، د.ط، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع– الكويت، د.ط، ١٩٧٧ م.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي — القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ– ١٩٨٦ م.
- الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصريّة العامة للكتاب– القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩ م.
- الخلاصة النحويّة، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب — القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤ م.
- دراسات في اللغة والنحو، الدكتور عدنان محمد سلمان، مطبعة جامعة بغداد، د.ط، ١٩٩١ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢ هـ)، مصر، ١٩٦٦ م.
- الدرس النحوي في القرن العشرين، الدكتور عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم — دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ — هـ ١٩٨٧ م.
- دروس في الإعراب، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية– بيروت. د.ط، ١٩٨٣ م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي — القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الدماميني النحويّ في ضوء شرحه لمغني اللبيب، الدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع– دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير– الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ– ١٩٩٤ م.
- ديوان ابن دريد وشرح مقصورته للخطيب التبريزيّ، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربيّ — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ — دمشق، د.ط، ١٣٨١ هـ– ١٩٦٢ م.
- ديوان ابن نباتة المصريّ،تحقيق:محمد القلقيليّ،دار إحياء التراث العربيّ—بيروت،د.ط، د.ت.
- ديوان أبي الأسود الدؤليّ، صنعة أبي سعيد السكريّ (ت ٢٩٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

- ديوان الأحوص، تحقيق: الدكتور سعدي ضنّاوي، دار صادر– بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– القاهرة، الطبعة الرابعة،د.ت.
- ديوان جرير، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، د.ط، د.ت.
- ديوان جميل بثينة، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم– بيروت د.ط، د.ت.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم– بيروت د.ط، د.ت.
- ديوان الحماسة، أبو تمام الطائي (ت ٢٣١ هـ)ن برواية الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية– بغداد، د.ط، د.ت.
- ديوان دريد بن الصمة الجُشميّ، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار صعب– دمشق، د.ط، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة– بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر– دمشق، د.ط، ٢٠٠٢ م.
- ديوان شعر ذي الرُّمّة، تحقيق: زهير فتح الله، دار صادر — بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،تحقيق:صلاح الدين الهادي،دار المعارف–القاهرة،د.ط،د.ت.
- ديوان طرفة، بشرح الأعلم الشنتمريّ، صححه: مكس سلغسون، مدينة شالَوْن مطبعة برطرند، د.ط، ١٩٠٠ م .
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: تشارلز لايل، قدّم الطبعة الثانية وأعدّها: الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق– القاهرة، ١٤٢٣ هـ– ٢٠٠٣ م.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوريّ، دار الجمهورية– بغداد، د.ط ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م.
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ، جمع وتحقيق: الدكتور حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث– القاهرة، د.ط، د.ت.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر– بيروت، د.ط، ١٤١٨ هـ– ١٩٩٨ م.

- ديـوان العجّـاج، بروايـة وشـرح الأصـمعي، تحقيـق: الـدكتور سـعدي ضـنّاوي، دار صـادر — بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- ديوان العرجيّ، تحقيق: الدكتور سجيع جميل الجبيليّ، دار صادر– بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ديوان عروة بن الـورد؛ بشـرح ابـن السـكيت (ت ٢٤٤ هــ)، تحقيـق: عبـد المعـين الملـوحيّ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم– دمشق، د. ط، د. ت.
- ديوان علقمة الفحـل، بشـرح الأعلـم الشـنتمريّ، تحقيـق: لطفـي الصـقال، ودريّـة الخطيـب، مراجعة: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربيّ—حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: علي العسيلي، مؤسسة الأعلمـي—بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيديّ، صـنعة هاشـم الطعـان، وزارة الثقافـة والإعـلام — بغـداد، د.ط، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: الدكتور محمد حمود، دار الفكر اللبنـانيّ — بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٩٩٦ م .
- ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلميّة– بيروت، الطبعـة الأولى، ١٤٠٧ هــ – ١٩٨٧ م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر– بيروت، د.ط، د.ت.
- ديوان قيس ليلى، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ– بـيروت، الطبعـة الثانية، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: عدنان زكي درويش، دار صادر– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: الـدكتور محمـد يوسـف نجـم، دار صـادر — بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق: مجيد طراد، دار صادر — بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العـامريّ، تحقيـق: الـدكتور عمـر فـاروق الطبـاع، دار الأرقـم– بـيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧ م.
- ديوان المتنبي، شرحه وضبطه وقدم له : علي العسـيلي، مؤسسـة الأعلمـي– بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧ م.

- ديوان المجنون ، تحقيق: عدنان زكي درويش، دار صادر — بيروت، د. ط، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- ديوان المرقشين: الأكبر عمرو بن سعد (ت ٥٧ ق. هـ)، والأصغر (ت ٥٠ ق. هـ)، تحقيق: كارين صادر — بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوريّ والدكتور خليل إبراهيم العطية، مطبعة البصريّ– بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ– ١٩٧٠ م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: الدكتور واضح الصمد، دار صادر– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف—القاهرة،د.ط، د.ت.
- ديوان النمر بن تولب، في كتاب (شعراء إسلاميون)، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب — بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ م.
- ديوان هُدْبة بن الخشرم العذريّ، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ– دمشق، ١٩٧٦ م.
- ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب– الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م.
- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف– القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت.
- رسائل إخوان الصفاء وخلاّن الوفاء، دار صادر– بيروت، د.ط، ٢٠٠٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، د.ط، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
- سلسبيل: في أصول التجزئة والإعراب، أبو القاسم عليدوست، دار الأسوة– طهران، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيديّ المقريزيّ (ت ٨٤٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- سنن ابن ماجة (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ– ٢٠٠٠ م.

- سنن النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، بشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السنديّ، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٨ م.
- شبه الجملة: دراسة تركيبية تحليلية، الدكتورة سوزان محمد فؤاد فهمي،دار غريب– القاهرة، د.ط، ٢٠٠٣ م.
- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، أبو فلاح عبد الحي ابن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ — بيروت، د. ط، د. ت.
- شرح ابن عقيل عل ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث — القاهرة، د.ط، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧ م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكريّ (٢٧٥ هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة– القاهرة، د.ط، د. ت.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ– ٢٠٠٠ م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية– بغداد، ١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠ م، والجزء الثاني، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
- شرح جمل الزجاجيّ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨ هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربيّ– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧ م. (أشرت إليه بـ: تح: عناية).
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، بهامش المنصف من الكلام للشمني.

- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقيّ (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ– ٢٠٠٣ م.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع– القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح الرَّضيّ على كافية ابن الحاجب، رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح شواهد المغني، السيوطيّ، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشنقيطيّ، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ– القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف– القاهرة، د.ط، ١٩٦٣ م.
- شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ابن هشام الأنصاريّ، مطبعة حسن مصطفى– القاهرة، د.ط، ١٢٩٠ هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، تأليف: محمد جعفر الكرباسيّ، دار الاعتصام — العراق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- شرح قواعد الإعراب، محيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس — دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨ هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب– مصر — القاهرة، د. ط. ١٩٨٦.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربيّة، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة – بغداد، د.ط، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ–٢٠٠١م.

- شعراء إسلاميون، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسيّ، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ م.
- شعراء تغلب في الجاهلية: أخبارهم وأشعارهم، الديوان، صنعة: الدكتور علي أبو زيد، السلسلة التراثية- الكويت، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.
- شعر الأخطل، صنعة السكريّ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعيّ- حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ- ١٩٧١ م.
- شعر الشنفرى الأزديّ، بشرح أبي فيد مؤرّج السدوسيّ (ت ١٩٥ هـ)، تحقيق: الدكتور علي ناصر غالب، مراجعة: عبد العزيز بن ناصر المانع، دار اليمامة- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- شعر عمرو بن كلثوم، إعداد: طلال حرب، الدار العالمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ- ١٩١٣.
- شعر الكميت بن زيد الأسديّ، جمع وتقديم: الدكتور داوود سلوم، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيليّ (ت ٧٧٠ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ، دار الندوة الجديدة- بيروت والمكتبة الفيصلية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، د.ط، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.
- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.
- صحيح البخاريّ، البخاريّ الجعفيّ (ت ٢٥٦ هـ) ، شرح وتحقيق: الشيخ قاسم الشماعيّ الرفاعيّ، دار القلم — بيروت، د.ط، د.ت.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة الدمشقيّ (ت ٨٥١ هـ)، صحّحه وعلّق عليه: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة- بيروت، د.ط، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٧ م.
- طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر الله عبد الوهاب بن علي السبكيّ (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمد محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ-القاهرة، ١٩٦٥م.

- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات — جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعيّ- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية- الإسكندرية، د.ط، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٢ م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، الدكتور عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب- مصر، د.ط، ٢٠٠١ م.
- العلامة في النحو العربيّ، الدكتور محمود سليمان يا قوت، دار المعرفة الجامعية -الاسكندرية، د.ط، د.ت.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه الاندلسيّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربيّ- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
- العربية والغموض: دراسة لغويّة في دلالة المبنى على المعنى، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.
- علل النحو، ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة- بغداد، د.ط، د.ت.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكريّ (ت نحو ٤٠٠ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- فصول في علم الدلالة، الدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.
- فقه اللغة المقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين- بيروت، د.ط، ١٩٦٨ م.
- الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، الدكتور علي مزهر الياسريّ، الدار العربية للموسوعات — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- فن الإعراب، كمال بسيوني، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.

- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ)، في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو)، دار الحكمة- بغداد، د.ط، ١٩٩١ م.
- فوح الشذا بمسألة كذا، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، د.ط، ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م.
- في إعراب القرآن، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية- بيروت، د.ط، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- في بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزوميّ، دار الشؤون الثقافية- بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
- في نحو اللغة وتراكيبها، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزوميّ، المجمع الثقافيّ- أبو ظبي، د.ط، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- قواعد النحو العربيّ في ضوء نظريّة النظم، الدكتورة سناء حميد البياتيّ، دار وائل للنشر- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
- القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٥٢ م.
- الكافي في النحو وتطبيقاته، الدكتور صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، د.ط، ١٩٩٢ م.
- كتاب الإعراب: محاولة جديدة لا كتناه الظاهرة، أحمد حاطوم، شركة المطبوعات — بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، دار التربية، بغداد، د.ط، د.ت.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- كتاب شرح اللمع، جامع العلوم (ت ٥٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد خليل مراد الحربيّ، دار الشؤون الثقافية- بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.

- كتاب معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعيّ- مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦ م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، د.ط، ١٩٨٢ م.
- كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة، أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر- ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون، الشيخ محمد علي التهانوي الحنفي (ت بعد سنة ١١٥٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشريّ، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير، بحاجي خليفة، تصحيح: محمد شرف الدين، مطبعة المعارف- استانبول، ١٩٤١ م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ)، تحقيق، الدكتور هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
- كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق، عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، خرج أحاديثه وشرح ألفاظه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦ م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.
- اللغة العربية: معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٧ هـ)، تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميميّ (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى المشهور بثعلب (ت ٢٩١ هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف — القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٦ م.

- مجالس العلماء، الزجاجيّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، سلسلة التراث العربيّ- الكويت، د.ط، ١٩٦٢ م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ (ت ٥١٨ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت ٥٤٨ هـ)، منشورات ناصر خسرو — طهران، الطبعة السابعة، ١٤٢٥ هـ.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت ٩٧٢ هـ)، تعليق وتخريج: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية —بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية — القاهرة، د.ط، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسيّ (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية —بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، نشره: ج برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.
- المدارس النحويّة، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل — الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية- بيروت، د.ط، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- المدرسة النحوية في مصر والشام، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغويّ (ت ٣٥١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٤ م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحويّ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد، د.ط، د.ت.
- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، الدكتور رشيد بن حويل الحربيّ، الرياض، ١٤٢٤ هـ.

- مسألة الحكمة في تذكير قريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.
- المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
- معاني القرآن، الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.
- معاني القرآن، الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، القاهرة، د.ط، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث- القاهرة، د.ط، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي — القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢ م.
- المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا، منشورات ذوي القربى- طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٥م.
- معجم القراءات القرآنية، إعداد: الدكتور أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧ م.
- معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة،مكتبة المثنى- دار إحياء التراث العربيّ- بيروت، د.ط، د.ت.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ، أ. ي. ونْسِنْك، مطبعة بريل- ليدن، د.ط، ١٩٥٥ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت، د.ط، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر– دمشق، ١٩٧٩م.
- المعجم الموسوعي في علم النفس، نور بهير سيلامي، بمشاركة مئة وثلاثة وثلاثين اختصاصياً، ترجمة: مجيد أسعد، وزارة الثقافة– دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
- المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.
- المغني في النحو، ابن فلاح اليمنيّ النحويّ (ت ٦٨٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعديّ، دار الشؤون الثقافية– بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،مراجعة: سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الصادق– طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم– دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ.
- المفصل في تاريخ النحو العربيّ– قبل سيبويه، الدكتور محمد خير الحلوانيّ، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ– ١٩٧٩ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.
- مقالات في اللغة والنحو، الدكتور: تمّام حسان، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- مقالات هامة لابن هشام، تحقيق: الدكتور نسيب نشاوي، وتضمّ:
  أ. ألغاز ابن هشام.
  ب. موقظ الوسنان وموقد الأذهان.
  ت. الإعراب عن قواعد الإعراب.
  ث. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
  ج. نكتة الإعراب .
  ح. القواعد في النحو.

خ. مسائل وأجوبتها في النحو.
دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ– ١٩٩١ م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة — القاهرة، د.ط، ١٤١٥ هـ– ١٩٩٤ م.
- مقدمة ابن خلدون، دار القلم– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني– بغداد، د.ط، ١٩٨٦ م.
- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، الدكتور حامد أحمد نيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ– ١٩٨٤ م.
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥ م.
- من تاريخ النحو: تاريخ ونصوص، سعيد الأفغانيّ، دار الفكر– دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ– ١٩٧٨ م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقيّ الدين أحمد بن محمد الشُّمنيّ (ت ٨٧٢ هـ)، وبهامشها شرح الدماميني، مكتبة الحوزة، د.ط، د.ت.
- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر– ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، الدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.
- مُنْية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب، الشيخ شاكر الأنصاريّ، دار العلوم– بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- المورد النحويّ: نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف والأدوات، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الملتقى– حلب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- موسوعة علوم اللغة العربية، إعداد : الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهريّ، تحقيق: الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية — لو نجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر — بغداد، د.ط، ١٩٨١ م.

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكيّ (ت ٨٧٤ هـ) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة- القاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، المطبوعة سنة: ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.
- النحو التعليميّ في التراث العربيّ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، سلسلة كتب الأدب والنقد — القاهرة، د.ط، ١٩٨٦ م.
- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، الدكتور محمود سليمان يا قوت، دار المعرفة الجامعية — مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- النحو العربيّ والدرس الحديث، الدكتور عبده الراجحيّ، دار النهضة العربية — بيروت، د.ط، ١٩٧٩ م.
- نزهة الألباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار- الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء- القاهرة، د.ط، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ)، قدّم له : علي محمد الضباع، وخرّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ هـ.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الدكتور مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- النظرية التفاضلية في التحليل اللغويّ، رينيه كاخر ، ترجمة: الدكتور فيصل بن محمد المهنا، منشورات جامعة الملك سعود، د.ط، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
- نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م.
- نوادر أبي زيد الأنصاريّ، تحقيق: سعيد الشرتونيّ، بيروت، ١٣٨٧ هـ.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، أعادت طبعه بالأوفسيت المكتبة الإسلامية- طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.

ت – الرسائل الجامعية :

- ابن هشام الأنصاريّ: آثاره ومذهبه النحويّ، علي فودة نيل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والتربية- جامعة الكويت، ١٩٧٤ م، بإشراف الأستاذ عبد السلام محمد هارون.
- أثر الاحتمالات الإعرابيّة في المعنى: دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، جمعة حسين محمد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة الموصل، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، بإشراف : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم.
- التأويل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، ليث قهيّر عبد الله الهيتيّ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م، بإشراف: الدكتور طه محسن.
- ردود ابن هشام الأنصاريّ على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م، بإشراف : الدكتور عبد الله أحمد الجبوريّ.

ث – الدوريات :

- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، العدد (١٦)، السنة (١٩٧٣م).
- التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، الدكتور عبد الحميد السيد، في كتابه: دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- توظيف القيم الخلافيّة في تمييز المعاني النحويّة، الدكتور محمد صلاح الدين بكر، مجلة البيان الكويتية، العدد، (٢٠٩)، آب (١٩٨٣ م)، ذو القعدة (١٤٠٣ هـ).
- الجملة العربيّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، في كتاب المورد: دراسات في اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- شرح لامية العرب، العكبريّ، تحقيق: الدكتور محمد خير الحلواني، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد (٣٣)، الجزء (١)، السنة (١٩٨٢ م) .
- شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، مهلب بن الحسن بن بركات بن علي المهلبيّ (ت ٥٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، مجلة المورد، المجلد (١٤)، العدد (١)، السنة (١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م).

- القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحليّ، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربيّ، الرباط، المجلد (١١)، الجزء (١)، السنة ١٩٧٤ م.
- قضية الإعراب في النحو العربيّ، الدكتور عبد الحسين المبارك، مجلة الضاد– بغداد، الجزء (٣)، ذو الحجة، السنة (١٤٠٩ هـ– ١٩٨٩م).
- كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق نسبته واسمه وتعريف بمؤلفه واستكمال لتحقيق بعض أبوابه، الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٤٨)، الجزء (٤)، السنة (١٩٧٣ م).
- المسائل السفريّة في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد– بغداد، المجلد (٩)، العدد (٣)، السنة (١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠م).
- مسائل في إعراب القرآن، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد– بغداد، المجلد (٣)، العدد (٣)، السنة (١٩٧٤ م).
- مسائل في النحو، ابن هشام النصاري، تحقيق: الدكتور طه محسن، مجلة المورد– بغداد، المجلد (٢٥)، العددان (٣–٤)، السنة (١٤١٨ هـ– ١٩٩٧ م).
- المفهومات الأساسية للتحليل اللغويّ عند العرب، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مجلة اللسان العربي– الرباط، المجلد (١٦) ، الجزء (١)، السنة (١٩٧٨ م).